

الْمَاهِرُ التَّمِيزِيُّ

وَالْمُؤَازَنَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحَّاحِينَ

هذه الرسالة نالت درجة « العالمية مع لقب
أستاذ » في علم الحديث بتقدير ممتاز : « الدكتوراة
بمرتبة الشرف الأولى » من شعبة التفسير والحديث
في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتاريخ
٦ شعبان ١٣٨٤ هـ و ١٠ كانون الأول ١٩٦٤ م .

نور الدين عيترة
دكتوراه في علم الحديث من جامعة الأزهر
مدرس في كلية الشريعة بجامعة دمشق

الأممير الترمذی

والموازنة بين جامعيه وبين الصحاحين

١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

النفس ربي

كلمة فضيلة أستاذنا العلامة الشيخ

محمد محيي الدين عبد الحميد

الأستاذ بالدراسات العليا بكلية أصول الدين .

عميد كلية الدراسات العربية (سابقاً) .

وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

المشرف على الرسالة ورئيس لجنة المناقشة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي العزة والكبرياء ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء ،
وعلى آله وصحبه البررة الأتقياء .

أما بعد :

فإن الأستاذ نور الدين العتر — كما علمته — شاب دعوب ، وهبه الله
تعالى صبراً وجلداً ، ثم وهبه مع ذلك رغبة وحرصاً على التحصيل وعلى
المطالعة . والذي أشهد له به أنه لم يتخلف عن الدروس التي ألقيتها في كلية
أصول الدين له وإخوانه درساً واحداً ، وأنه كان إذا تغيب لإخوانه جميعاً
حضر هو وحده ، وهذا هو الذي دفعني إلى أن أقبل الإشراف على رسالته ،
وعلى تبويبها وكتابتها . هذا عن نور الدين عتر .

وأما عن رسالته :

فإنه لا يختلف اثنان من المسلمين في أن كتاب البخاري وكتاب مسلم
أصح ما ألف في هذه الملة الإسلامية ، غير أن جماعة من الناس فضلوا
البخاري ، وهم أكثرية أهل المشرق ، وجماعة آخرون فضلوا مسلماً وهم
جماعة من أهل المغرب ، وذلك يرجع إلى اختلاف أنظار الناس الذين
يريدون أن يفيدوا من الصحيحين . فجماعة يريدون أن يفيدوا من الصحيحين

ثمرة الرواية وهو الفقه الإسلامى . هؤلاء رأوا البخارى — رضى الله تعالى عنه — يعنى بالاستنباط والتدقيق فى الاستنباط .

وجماعة كانوا يريدون أن يصلوا إلى الأحاديث الصحاح فى سهولة ويسر ، ويصلوا مع ذلك إلى الأحاديث المتعددة فى الباب الواحد وفى المسألة الواحدة .

فأما الأولون ففضلوا صحيح البخارى لما ذكرنا من أنه كان رجلاً دقيق النظر كثير الاستنباط .

وأما الآخرون ففضلوا صحيح مسلم لأنه يروى الحديث الواحد بالطرق المتعددة فى مكان واحد .

وشىء آخر : كثير من أهل العلم يقول : هذا الحديث ليس مروياً فى البخارى ، وهو مروى فى البخارى ، والسر فى ذلك أن البخارى يضع الحديث فى مكان يتفق مع المسألة التى أراد أن يستنبطها منه ، لا فى المسألة التى يدل عليها لفظ الحديث بالوضع اللغوى ، لأنه كما قلنا قد يستنبط من الحديث الذى فى باب الصلاة أو فى مسائل الصلاة أحكاماً فى باب الحج . لهذا كان الناس يبحثون عن حديث فى صحيح البخارى فى المظان التى يتوهمون أنها فيه ، فلا يجدونه فى البخارى ، فيسارعون إلى الحكم بأن هذا ليس فى البخارى ، وهو فيه .

أما صحيح مسلم فكل من أراد أن يصل إلى حديث ما ، فإنه حيث يدل اللفظ على المعنى يجد الحديث فى الموضع الذى هذا المعنى فيه .

والظاهر أن العلماء من أول ما ظهر كتاب البخارى ، وظهر كتاب مسلم رأوا فيهما هذا الذى نقلناه الآن عن المشاركة والمغاربة ، وإن كانوا لم يصرحوا بذلك .

فأراد الإمام الترمذى — رضى الله تعالى عنه — أن يقرب الحديث إلى المكان الذى يظن فيه ، وأن يستنبط منه ما استنبط البخارى ، فجمع بين طريقتى البخارى ومسلم : طريقة البخارى حيث يعنى بالفقه ، وطريقة مسلم

حيث يضع الحديث في موضعه الذي يظن أنه فيه ، وحيث يعنى بالفوائد الإسنادية فيجمع الروايات المتعددة - إن أمكنه ذلك - أو كان ذلك من مقصده - في صعيد واحد ، وتوسع الترمذى ما لم يتوسع البخارى ولا مسلم ، وتكلم على أحاديث كتابه حديثاً حديثاً ، وتفرد في كتابه بمصطلحات ، ومسائل علمية في الحديث وفقهه لم يشاركه فيها غيره .

إذاً فقد كان مما لا بد منه أن يعنى أحد علماء المسلمين بأن يبين ما الذى هدف إليه أبو عيسى الترمذى في كتابه ، وكان لا بد أن يبين ذلك في وضوح وسعة ودقة بحث ، وقد كان العلماء المتقدمون يكتبون شذرات من هذا في كتبهم ، إلا أنها لم تحل ما أثاره البحث من إشكالات حول مصطلحات الجامع ومقاصد مؤلفه .

فلما جاء ابننا نور الدين ساقه الله سبحانه وتعالى إلى أن يستوعب كل ما كتبه الكتاتيون من قبله ، وأن يبوها أبواباً ويفصلها فصولاً ، وأن يبذل جهداً علمياً شخصياً مستقلاً يبرز فيه طريقة الترمذى ، ومزاته ، ويشرح مصطلحاته التى طالما أشكلت على العلماء ويحققها تحقيقاً علمياً بالغا ، ويظهر مجهود هذا الإمام ، مع الدقة في التحقيق ، وعمق البحث ، في رسالته التى تقدم بها .

« كان هذا البحث أمراً ضرورياً ، وكان في عنق المسلمين واجباً كفائياً أن يقوم به واحد منهم . فلما انبرى ابننا نور الدين بهذا البيان والتحقيق سقط هذا الواجب عن جميع المسلمين » .

« والله سبحانه وتعالى المسئول أن يوفقه ويوفقنا إلى العمل الصالح ، وإلى التعلق بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، والإفادة منه في لفظه ومعناه ، وما يتطلبه من العمل » .

محمد محى الدين عبد الحميد

وقال فضيلة أستاذنا العلامة الشيخ

محمد محمد السماحي

الأستاذ بقسم الحديث والتفسير بكلية أصول الدين

« هذه رسالة مباركة ارجو أن تنال من القبول أسمى غاية ،
وأقترح أن تقرر مرجعاً لطلاب الدراسات العليا في هذا الفن »

وقال فضيلة الأستاذ العلامة الشيخ

عبد الوهاب عبد اللطيف

أستاذ الحديث بكلتي الشريعة وأصول الدين

« هذه رسالة علمية قيمة ، وإنها تعود بنا إلى تحقيق علماء
الحديث الأوائل . »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنزل على رسوله القرآن هدى ونوراً ، وجعل السنة
تقياناً له وتفسيراً . . . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً .

أما بعد :

فالقرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذى خاطب الإنسانية عامة ، وألزمها
بتوحيد الله تعالى وعبادته ، والقيام بدينه وشريعته ، قد جمع الدلائل القطعية
العقلية والتشريعات والقواعد الإصلاحية .

وهذه التشريعات والقواعد العامة ، فى التشريع الإسلامى هى دستور
المجالى للمنهج العملى للدعوة الإسلامية ، التى يتوقف عليها صلاح الفرد
والأسرة ، والمجتمع .

وقد شرح الرسول — صلى الله عليه وسلم — هذا الدستور ، وفصل
فروعه ببيان السنة ، تارة بالنص ، وتارة بالدلالة ، وتارة بالإيماء والإشارة ،
خففهم الشريعة والإحاطة بأحكامها يحتاج لبحث وفحص خاص فى السنة
النبوية ، وذلك سهل ميسور لو كان ما جاء عن الرسول — صلى الله عليه وسلم —
كله ثابتاً لا شك فيه . أما وقد جاء بعده عليه السلام من تلقى الحديث
عنه ورواه لغيره ، وتسلسلت الرواية إلى عصر التدوين ، واختلف ثبوتها
باختلاف الرواة وحفظهم وعنايتهم بالصحيح ، وغير ذلك من الأمور ، فإن
الأمر يحتاج إلى عناية أكثر وأكثر . . .

لذلك كله اتجهت همى لأدرس حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
وَأَعْنَى بِمَا ثَبِتَ مِنْهُ ، حَتَّى أَعْتَمِدَ عَلَيْهِ كَعَالَمٍ إِسْلَامِيٍّ ، يَحْمِلُ الْكِتَابَ

العزیز ، ویدعو بدعوته ، وكان لا مناص لى من دراسة ما ألف فى حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من الكتب ، وعلى رأسها الموطأ والصحيحان وكتاب الترمذى .

ووجدت العلماء عُنوا عناية كاملة بكتاب الجامع الصحيح للإمام محمد ابن إسماعيل البخارى وبصحيح الإمام مسلم بن الحجاج ، وكانت العناية من قبلهما بموطأ الإمام مالك بن أنس .

فأما كتاب الجامع للإمام أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى المشتهر « بسنن الترمذى » فإنه كتاب حافل بالبحوث الحديثة ، معتن بالبحوث الفقهية ، ويجد فيه القارئ من التفصيل ما ليس فى غيره من الكتب التى سبقته ، ولكن جهده المجيد لم ينل من عناية الشراح والباحثين ما حظى به كتاب الموطأ والبخارى ومسلم .

فأرى أن العناية به ، ولإبراز أبحاثه ونتائج عمله كل ذلك ضرورى للباحث فى الحديث والمتصدى له ، والمجتهد فيه ، الذى يريد أن يصل لأكبر قدر من البحوث الحديثة والفقهية لاسيما فى عصر نحن نريد فيه التوسع فى الأحكام الإسلامية ، حتى تتلاقى مع التوسع المدنى فى الاقتصاد والسياسة والمجتمع ، ولإبراز الجوانب الإسلامية القيمة بالبحث والتطبيق ، حتى يسعد بها العالم المتمدنين اليوم ، كما سعدت بها العصور السالفة .

لذلك كله توجهت عنايتى لبحث طريقة جامع الترمذى ، وإظهار فوائده ومزاياه . ثم فى مطالعة تاريخ هذا الإمام وأيته قد تتلمذ على إمامى المحدثين : محمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم بن الحجاج القشبرى ، وكنت فى دراستى بكلية الشريعة قد أعجبت بدراسة الفقه المقارن ، ووجدت فيه غزير الفائدة العلمية فجند فى ذهنى دراسة طريقة الترمذى وموازنته بالصحيحين ، وكانت الفكرة جديدة — مبتكرة حافزة على العمل ، وإن كانت تكلف مزيداً من الجهد والبحث ، فعزمت على الأخذ بها والسير عليها ، لما رجوت الوصول

إليه من الابتكار في الدراسة الحديثية الفنية ، وما عسى أن يكون لها من الفوائد العلمية في دراسة عمل المحدثين وطرائقهم ، ومعرفة ما مر على علم الحديث من تقدم وازدهار عصرًا بعد عصر . . .

وهكذا اخترت موضوع رسالتي لنيل شهادة « العالمية من درجة أستاذ » من شعبة التفسير والحديث بكلية أصول الدين وهي ما أقدمه اليوم للجنة الامتحان وجعلت عنوانها :

(طريقة الترمذى في جامعہ ، والموازنة بينه وبين الصحيحين) (١)

ورتب الكلام في الرسالة على : مقدمة ، وأربعة أبواب ، وخاتمة .
المقدمة : في التعريف بالإمام الترمذى ، وحالة الحديث وعلومه في عصره ، والتعريف بأستاذه : البخارى ومسلم .

الباب الأول : وجعلته للتعريف الإجمالى بكتاب الترمذى ، يتناول فنون الكتاب ، ومقصد المؤلف من تدوين الجامع ، ويتناول الأساس الذى بنى عليه اختيار الأحاديث ، ومقارنة ذلك بصحيحى البخارى ومسلم .

الباب الثانى : في الصناعة الحديثية ، ويقع في أربعة فصول :

الفصل الأول : فيه إبراز عنايته بالأسانيد والمتون وجمعها في مكان واحد واهتمامه بالفوائد الإسنادية ، وموازنته بالصحيحين ، وعنوانه :

(صنعة الإسناد في جامع الترمذى وموازنته بالصحيحين)

الفصل الثانى : فيه بيان أنواع الحديث في الجامع وطريقته في تمييزها وحل اصطلاحاته ، وعنوانه :

(أنواع الحديث واصطلاحاته في الجامع ، وموازنته بالصحيحين)

الفصل الثالث : علوم الرواة في الجامع ، ويبحث الفنون التى تعرض

(١) ألحق المؤلف بالرسالة بابا في « الملل الكبير » و « الثائل » للترمذى : هو الباب

الرابع ، لذلك جعل العنوان « الإمام الترمذى والموازنة بين جامعہ وبين الصحيحين لأنه أشمل .
وأضيفت تعليقات معلمة بهذه العلامة « * » تمييزاً لها عن التعليقات الأصلية .

- لها الترمذى فى الجامع من علوم رواة الحديث . . وهى مزىة لكتابه .
- الفصل الرابع : المكانة العلمية لعمل الترمذى فى صناعة الحديث ، وفى بيان لحجية تصحيح الترمذى للأحاديث وتحسينها ، والدفاع عنه .
- الباب الثالث : فى الناحية الفقهية وجعلته فى ثلاثة فصول :
- الفصل الأول : فى طريقة الترمذى فى الأبواب والتراجم ، وفى موازنته بالبخارى ، وبيان مدى تأثره به .
- الفصل الثانى : فى طريقة الترمذى فى بحث الأحكام ، وقارنته بالبخارى فى ذلك أيضاً .
- الفصل الثالث : بينت فيه اتجاه الترمذى الفقهى ، ورتبته فى الفقه ، ودرست نقله للمذاهب ومدى الاعتماد عليه فيها ، كما درست طريقته فى التعبير عن الفقه ، مع نقده وبيان محاسنه .
- الباب الرابع : « العلل الكبير » و « الشئائل » للترمذى . ويقع فى فصلين :
- الفصل الأول : العلل الكبير للترمذى .
- الفصل الثانى : الشئائل للترمذى .
- الخاتمة : ونلخصت فيها نتائج أبحاث الرسالة والموازنة ، وأدليت بتوجيهات واقتراحات أوحى بها عملى فى الرسالة واشتغالى بالحديث وعلومه . وقد اعتمدت فى عملى هذا على كتاب الترمذى والصحيحين أولاً ، فلإنها غرض البحث وموضوعه ، ثم ما وضع عليها من الشروح ، وعلى كتب الحديث وعلومه ، وما كان فيه فائدة للبحث من المؤلفات ، ومن أهم هذه المراجع :
- ١ - شرح العراقى على الجامع ، قطعة من شرحه الذى أكمل به شرح ابن سيد الناس ، وهى مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية .
 - ٢ - شرح علل جامع الترمذى للحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلى ، منه نسخة مخطوطة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق فى أولها خرم . ونسخة عنها فى القاهرة وإليها عزوت فى الرسالة .

٣- تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى للمباركفورى ومقدمته ، وهو شرح جيد فى أربع مجلدات كبيرة ، طبع بالهند .

٤- فتح البارى شرح صحيح البخارى للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، ومقدمته : هدى السارى .

٥- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، للإمام أبوزكريا يحيى النووى .

٦- علوم الحديث للإمام أبى عمرو عثمان بن الصلاح المشتهر بمقدمة ابن الصلاح .

٧- شروط الأئمة الخمسة للإمام أبى بكر الحازمى .

وغير ذلك من الكتب والمؤلفات .

ولم أَلْ جهداً فى الرجوع لكل ما يمكن أن يفيد منه البحث كما حرصت على المداولة فى المسائل المهمة مع خيار العلماء اجتهداً فى الوصول إلى أسلم النتائج وأصوبها ، وذلك ما أرجو أن أكون وفقت إليه بفضلله سبحانه ومنَّه ، إنه أكرم مسئول ، وجوده خير مأمول ، عليه توكلت وإليه أنيب .

نور الدين بن محمد عتر

المقدمة

في

التعريف بالإمام الترمذی

وشيوخه البخاري ومسلم

الترمذی :

اسمه ونسبه - مولده - هل ولد أعمى ؟ - طلبه للعلم ورحلته - تاريخ
رحلته - شيوخ الترمذی - طبقاتهم - لقبه الإمام مسلم - تلمذته
على البخاري - تفقه أبي عيسى - صفاته وخلقه - نبوغه - أشهر
تلامذته - ثناء الأئمة عليه - الحديث وعلومه في عصر الترمذی -
انتفاع الترمذی بجهود من قبله - مؤلفات الترمذی - إصابة بصر
الترمذی - وفاته .

البخاري :

مولده - شيوخه - نبوغه - الرواة عنه - صفاته وخلقه - ثناء العلماء
عليه - مؤلفاته - كتابه الجامع الصحيح - وفاته .

مسلم :

مولده - طلبه للعلم - لقيه للبخاري - شيوخه - الرواة عنه - صفاته
وخلقه - ثناء العلماء عليه - مؤلفاته - كتابه المسند الصحيح -
وفاته .

مقدمة

في

التعريف بالإمام الترمذى وبشيخه البخارى ومسلم

التعريف بالإمام الترمذى

في مطلع القرن الثالث للهجرة . وهو عصر السنة الذهبى ، ولد الإمام أبو عيسى الترمذى ونشأ في أسرة رقيقة الحال بترمذ ، ولم يحدثنا المؤرخون عن نشأته ، ولا كيف بدأ أن يتعلم كما أنهم اختلفوا في بعض مسائل من تاريخه .

وهو : محمد بن عيسى بن سَوْرَة^(١) بن موسى بن الضحاك ، أبو عيسى^(٢) السُّلَمَى الضرير البوغى الترمذى .

، والسُّلَمَى - بضم السين - : نسبة إلى بنى سُلَيم مصغراً ، قبيلة من قيس عَيْلان^(٣) ، وأما البوغى فنسبة إلى بوغ : قرية من قرى ترمذ ، نسب إليها أبو عيسى لوفاته فيها^(٤) .

لكنه اشتهر وعرف بين الخاص والعام بـ الترمذى نسبة إلى ترمذ : مدينته .

(١) يفتح السين وسكون الواو وفتح الراء ، كما ضبطه في القاموس . وأصلها في اللغة : الحدة .

(٢) اشتهر بهذه الكنية وعبر بها عن نفسه في الجامع . وقد كره بعض العلماء التكني بأبي عيسى لما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أن رجلاً اكنى بأبي عيسى ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - « إن عيسى لا أب له » فكر ذلك .

والجواب ما قاله على القارى : . . تحسّل الكراهة على تسميته به ابتداءً فأما من اشتهر به فلا يكره ، كما يدل عليه إجماع العلماء والمصنفين على تغيير الترمذى به عن نفسه للتمييز . انظر شرح الثمائل للقارى ج ١ ص ٧ ومقدمة تحفة الأحوذى ص ١٧٠ .

(٣) كذا ذكر على القارى في شرح الثمائل ج ١ ص ٧

(٤) الانساب للسمعاني (ورقة ١٠٦ أ) .

التي نشأ فيها ، وهي تقع على الضفة الشمالية لنهر جيحون (أموداريا) شمال إيران . وهي بفتح التاء وكسر الميم — كما هو لسان أهلها — على ما ذكر السمعاني ، لكن المشهور المتداول كسر التاء والميم جميعاً ، نص على ذلك الحافظ الذهبي ، وقالت دائرة المعارف الإسلامية « وسمع الضباط الروس الناس في عام ١٨٨٩ ينطقون باسمها تِرْمِز أو تَرْمِز ، وتعرف المدينة رسمياً الآن باسم تِرْمِز » ١٥ . يعني بالكسر فيهما » (١) .

مولده

ولم يبين لنا المؤرخون سنة ولادته ، وإنما أرخوها بالعقد الأول من القرن الثالث (٢) . والذي يظهر لنا أنه ولد سنة تسع ومائتين — كما ذكره بعض المتأخرين (٣) . لأن الأكثرين اتفقوا على أنه توفي سنة تسع وسبعين ، وقد قال الحافظ الذهبي (٤) إنه كان من أبناء السبعين ، فدل ذلك بظاهره على أنه ولد سنة تسع ومائتين . ولعلهما استنبطوا ذلك من كلام الذهبي ، على على نحو استدلالنا .

هل ولد أعمى ؟ وتختلف الأقوال في أن الترمذى أولد أكمته أم ولد مبصراً ؟؟ (٥) .

والراجح أنه ولد مبصراً — على ما اختاره الذهبي ، وابن كثير ، وابن حجر (٦) ، وهو المعتمد وذلك لأمرين :

١ — أنهم رَوَوْا أنه ذهب إلى شيخ يسأله سماع أحاديث كتبها عنه بالرواية

(١) المرجع السابق (١٠٥ ب) وتذكرة الحفاظ للذهبي ص ٦٣٤ ودائرة المعارف الإسلامية ج ٥ ص ٢٢٣ .

(٢) انظر سير النبلاء للذهبي ج ٩ (٦١ ب) ولفظه « ولد في حدود سنة عشر ومائتين) ونكت الحميان في نكت العميان للصلاح الصفدي ص ١٧٠ ولفظه (ولد سنة بضع ومائتين) .

(٣) محمد بن قاسم جسوس في شرحه على الثمائل ج ١ ص ٤ وسليمان الجمل في شرح الثمائل أيضاً (ورقة ٤ أ) ومحمد بن محمد الأمير في فهرسته ورقة (١٩٣ أ) .

(٤) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١١٧ .

(٥) وقد ذكروا القولين ورجحوا ما اعتمدناه ، انظر الصفحة السابقة في سير النبلاء والبداية والنهاية ج ١١ ص ٦٧ ، وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٩ ، ومن قال بأنه ولد أكمه جسوس في شرح الثمائل ج ١ ص ٤

(٦) تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٩ وقد صرح ابن حجر بالاستدلال بها كما ذكرنا .

بالواسطة ، فلما لقي الشيخ وأجابه لذلك ، لم يجد الترمذى أجزاء الحديث مما أغضب المحدث . فحدثه بها الترمذى من حفظه (١) .

٢ - وقد ذكر الحافظ عمر بن علك (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ) وهو ممن أدرك الترمذى كما ذكر غيره أيضاً : (أن الترمذى أضر في آخر عمره) فهذا كله يدل للقول بأنه ولد مبصراً . ثم عمى في آخر عمره ، بعد أن حفظ واكمل شأنه ، وصنف تصانيفه .

طلبه للعلم
ورحلته

ويحدثنا الرواة أن الترمذى بعد أن شب عن الطوق ، طلب العلم من الشيوخ في بلدته وشيوخ خراسان ، كإسحاق بن راهويه نزيل نيسابور ، ومحمد بن عمرو السواق ، وما لبث أن رحل إلى العراق ، فسمع شيوخ الحديث وحفاظه في ذلك القطر ، ثم دخل الحجاز فسمع من العلماء الحجازيين ، ورحل إلى غير ذلك من البلاد .

ولكننا نجد الترمذى لم يذهب إلى مصر ولا الشام (٢) ، بل يروى عن علماء هذين القطرين بالواسطة ، ولم نعثر على سبب ذلك ، ولعله اضطراب الأحوال والفتن ، وأغلب الظن أنه لم يدخل بغداد أيضاً . إذ لو دخلها لسمع الإمام العظيم أحمد بن حنبل ، ولكنه لم يثبت له سماع منه ، ويؤيد ذلك أن الخطيب البغدادي لم يذكره في كتابه « تاريخ بغداد » .

وليس فيما بين أيدينا توقيت لمراحل حياة أبي عيسى ، فلا نجد بياناً عن بدء تلقيه عن الشيوخ في العلم ورحلته في البلاد . . . إلخ . . .

والذى يدلنا عليه الاستقراء أن الترمذى بدأ طلبه للعلم ورحلته حوالى ستة خمس وثلاثين ومائتين ، وقد جاوز العشرين من عمره ، لأننا نجده روى بالواسطة عن شيوخ توفوا قبل هذا التاريخ : كعلي ابن المدينى المتوفى يسامراء (سنة ٢٣٤ هـ) ومحمد بن عبد الله بن نُمَيْر الكوفي المتوفى سنة (٢٣٤)

(١) نفس الصفحة في تذكرة الحفاظ وفي تهذيب التهذيب . وارجع في هذا كله وغيره مما سنذكره في ترجمته إلى كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزنى ج ١٠ ورقة ٢١ يوما بعدها . فإنه أصل لمن جاء بعده .

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٩ (٦١ ب) .

أيضاً ، وكذلك روى بالواسطة عن إبراهيم بن المنذر المدني المتوفى سنة ست وثلاثين .

وأقدم شيوخه وفاة : محمد بن عمرو السواق الباهلي توفى سنة ٣٦ هـ ، ثم محمود بن غيلان من مرو وتوفى سنة (٣٩) ثم قتيبة بن سعيد المدني توفى سنة أربعين .

مما يدل على أن تلقيه العلم ورحلته إليه كان في ذلك الوقت حوالى سنة خمس وثلاثين .

وقد استغرق في رحلته الوقت الكثير يتلقى عن العلماء ويكتب الحديث . ويظهر لنا أنه عاد إلى بلاده خراسان قبل الخمسين ومائتين ، حيث استمر في الإفادة ، وأخذ يناظر الأئمة الكبار ويباحثهم ولا سيما الإمام البخاري^(١) . ثم وضع كتابه « الجامع » وسائر مؤلفاته العظيمة ، وأصبح كما قال السمعاني^(٢) : « إمام عصره بلا مدافعة ، صاحب التصانيف » .

وقد طاف أبو عيسى في البلاد وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين . شيوخ الترمذي والحجازيين وغيرهم ، وشارك البخاري في كثير من شيوخه ، منهم طائفة حدث عنهم الأئمة الستة كلهم وهم تسعة :

- ١ - محمد بن بشار نبادار المتوفى سنة (٢٥٢ هـ) . ٢ - محمد بن المثنى أبو موسى (٢٥٢) . ٣ - زياد بن يحيى الحساني (٢٥٤ هـ) . ٤ - عباس ابن عبد العظيم العنبري (٢٤٦ هـ) . ٥ - أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي (٢٥٧ هـ) . ٦ - أبو حفص عمرو بن علي الفلاس (٢٤٩ هـ) . ٧ - يعقوب بن إبراهيم الدورقي (٢٥٢ هـ) . ٨ - محمد بن معمر القيسي البحراني (٢٥٦ هـ) . ٩ - نصر بن علي الجهضمي (٢٥٠ هـ)^(٣) .

وأدرك شيوخاً أقدم من هؤلاء وسمع حديثهم وروى لهم في كتابه ،

(١) وقد ذكر الترمذي ذلك في كتاب العلل آخر الجامع ج ٢ ص ٣٣٢ .

(٢) الأنساب (١٩٥)

(٣) من مجموعة حديثية بدار الكتب مكتبة أحمد تينور واقتبسها من مقامة الجامع .

لأحمد شاکر ص ٨١ .

ذكر الذهبي^(١) أسماء كثير منهم على عادة المحدثين في سرد شيوخ صاحب الترجمة ففهم :

قتيبة بن سعيد المدني (٢٤٠) ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨) ، وإسماعيل ابن موسى الفزارى (٢٤٥) ، وأبو مصعب الزهرى (٢٤٢) ، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة المروزي (٢٤١) ، وغير ذلك من الشيوخ الذين روى عنهم ، فقد توسع الترمذى في طلب الحديث وتلقيه ، حتى لقد روى عن صغار الشيوخ في زمنه ، فكثرت روايته وغزر علمه .

نقسم مبتكر
لطبقاتهم

وأسوة بتقسيم الحافظ بن حجر^(٢) لشيوخ البخارى إلى طبقات ، فإننا نستطيع أن نقسم شيوخ الترمذى في الجامع إلى ثلاث طبقات ، وهى :
الأولى : من لهم تقدم في السماع من الشيوخ كقتيبة بن سعيد ، وعلى بن حجر وغيرهما ، من كبار الطبقة العاشرة^(٣) ، وهى الطبقة الوسطى من شيوخ البخارى التى يروى عنها كثيراً .

الثانية : طبقة تلى هؤلاء في السن والإسناد ، وهم عامة شيوخه الذين روى عنهم ، كأحمد بن منيع البغوى (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) ، وعمرو بن على الفلاس ، ومحمد بن أبان المستملى (٢٤٤ هـ) ، وغيرهم .

الثالثة : وهى من شيوخ الطبقة الحادية عشرة ، مثل الحسن بن أحمد ابن أبى شعيب (٢٥٠) ، والبخارى ، ومسلم ، وقد نزل في إسناده فروى كثيراً عن شيوخ هذه الطبقة ، كأصحاب هشام بن عمار الدمشقى (٢٤٥) ، ونحوه من شيوخ البلاد التى لم يدخلها .

وبهذا نجد إسناده الترمذى نازلاً(*) بالنسبة لإسناد شيخه البخارى ومسلم ، حتى لقد قلّت عواليه في الجامع ، ويفسر لنا ذلك ثلاثة أسباب :

١ — تأخر طابه ورحلته للحديث .

(١) سير أعلام النبلاء ج ٩ م ٦١ ب (١٦٢ - ١٦٣) .

(٢) هدى السارى ج ٢ ص ١٩٤ .

(٣) انظر في تقسيم طبقات الرواة تقرير التهذيب لابن حجر ج ١ ص ٥ - ٦ .

(*) الإسناد النازل هو ما كثرت رجاله ، ضد الإسناد العالى وهو ما قلت رجاله مع الاتصال .

جداول بأسماء رواة حدث عنهم الترمذی
بالواسطة (*)

اسم الراوی	بلده	وفاته	سمع البخاری ومسلم منه
هشام بن عمار	دمشق	٢٤٥	سمع منه البخاری
أحمد بن حنبل	بغداد	٢٤١	سمع منه البخاری ومسلم
علي بن بحر بن بري	فارس ثم بغداد	٢٣٤	
علي بن عبد الله المديني	المدينة ثم البصرة	٢٣٤	سمع منه البخاری فقط
يحيى بن معين	بغداد	٢٣٣	سمع منه البخاری ومسلم
إبراهيم بن موسى الفراء	الري	٢٣٠ تقريباً	» » » »
عبد الله بن جعفر المسندي	بخاری	٢٢٩	سمع منه البخاری فقط
سهل بن بكار الدارمي	البصرة	٢٢٧	سمع منه البخاری
سعيد بن سليمان الضبي	بغداد	٢٢٥	» » »
عبد الله بن مسلمة القعنبي	البصرة	٢٢١	» » » ومسلم
مكي بن إبراهيم التيمي	بلخ	٢١٥	سمع منه البخاری
عبيد الله بن موسى العبسي	الكوفة	٢١٣	» » »

(جدول رقم ١)

(•) من هذا الجدول يتبين علو سند البخاری يليه مسلم ثم الترمذی

جدول بأسماء رواة سمع منهم الترمذی

اسم الراوی	بلده	وفاته	طبقة
محمد بن عمرو السواق	بلخ	٢٣٦	الأولى
نعمود بن غيلان (نزيل بغداد)	مرو	٢٣٩	"
قتيبة بن سعيد (٩٠ سنة)	المدينة	٢٤٠	شيوخ
علي بن حُجَير السعدي (١٠٠ سنة)	مرو	٢٤٤	الإمام
عبد الله بن ممان الحميري (أكثر من مائة سنة)	البصرة	١٤٣	الترمذی
أحمد بن منيع البغوي	بغ ثم بغداد	٢٤٤	الثانية
عمرو بن علي الفلاس	البصرة	٢٤٩	"
محمد بن أبان المستملی	بلخ	٢٤٤	شيوخ
هناد بن السري	الكوفة	٢٤٣	الإمام
نصر بن علي الجهضمي	البصرة	٢٥٠	الترمذی
محمد بن عبد الرحيم صاعقة	فارس ثم بغداد	٢٥٥	الثالثة
محمد بن إسماعيل البخاري	بخاري ونيسابور	٢٥٦	"
مسلم بن الحجاج القشيري	نيسابور	٢٦١	شيوخ
عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي	الري	٢٦٢	الترمذی
محمد بن إسماعيل الترمذی	ترمذ ثم بغداد	٢٨٠	

٢ - عدم دخوله بعض البلاد ، فروى عن شيوخها بالواسطة .

٣ - توسعه في طلب الحديث واستقصاؤه ، وإن كتابه الجامع لذاخر بالعلماء والمحدثين الذين روى عنهم الإمام الترمذى ، وشاهد لاطلاعه الغزير على السنة حتى كان فيها وفي علومها البحر المحيط (*) .

لقية كبار
الأئمة عصره

ومما أفاد الترمذى الرسوخ في علم الحديث عنايته بلقى الأئمة الكبار الذين إليهم المنتهى في حفظ الحديث ودرايته ، وأخذ عنهم ، فأكمل تحصيله وتعمقه ، وبرز نبوغه ، فتقدم إلى محراب الإمامة في الحديث غير منازع ولا مدافع .

لقى الإمام مسلم بن الحجاج وأخذ عنه ، لكنه لم يخرج عنه إلا حديثاً واحداً هو حديث أبي هريرة (أحصوا هلال شعبان لرمضان) (١) .

لقية الإمام
مسلم وأبا داود

ثلاثيات الترمذى (*) وقد وقع للترمذى في جامعه حديث واحد ثلاثي ، أى أنه يرويه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - بثلاث وسائل ، وهو ما رواه في أواخر الفتن قال :
(حدثنا إسماعيل بن موسى الفزارى ابن ابنة السدى الكوفى عمر بن شاذان عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : « يأتى على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالباقض على الجمر » هذا حديث غريب من هذا الوجه) .

وليس في جامع الترمذى حديث ثلاثي غير حديث أنس هذا .
وقال الشيخ العلامة على التمارى في موقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح :
« أعل أسانيد الترمذى ما يكون واسطتان بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم - وله حديث واحد في سننه بهذا الطريق وهو يأتى على الناس زمان ... » إله .
وقد تبين لك أن هذا الحديث ثلاثي وليس بثنائى .

ثلاثيات
كتب السنة

أما الثلاثيات في كتب السنة المشهورة :
فتنحصر الثلاثيات في صحيح البخارى في اثنين وعشرين حديثاً مطبوعة مع شرحها ، وأما صحيح مسلم فليس فيه ثلاثي ، وكذا أبو داود والنسائى ليس فيهما ثلاثي أيضاً ، وأما ابن ماجه ففيه عدة ثلاثيات ، وهى من طريق جبارة بن المفلس . وأما الدارى فثلاثياته خمسة عشر حديثاً وقعت في مسنده بسنده ، وأما مسند أحمد فثلاثياته اثنان وثلاثون وثلاثمائة طبع مع شرحها للشيخ محمد السفارنى .

(انظر الجامع : ج ٢ ص ٥٠ طبع الهند ، وشرح المشكاة ج ١ ص ٢١ ، وكشف الظنون ج ١ ص ٢٧٢ الطبعة الأولى ، وبهجة المحافل لإبراهيم القفارى ج ٢ ب و ٧ أ ، ومقدمة تحفة الأحوزى ١٧٢ - ١٧٣) .

(١) (باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان) ج ١ ص ١٣٣ وانظر البداية

ج ١١ ص ٢٣ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ١٢٦ .

ولقي أيضاً الإمام أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني وروى له في
جامعه^(١) وأفاد في علل الحديث والرجال وفنون الحديث من الإمام عبد الله
ابن عبد الرحمن الدارمي وأبي زرعة الرازي . كما ذكر في آخر جامعه^(٢) :

تلمذته حل
البخاري

لكن التأثير الكبير والإفادة العظيمة تمت للترمذي على الإمام أمير المؤمنين
في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري فقد لازمه الترمذي طويلاً وأخذ عنه
العلم الكثير حتى تخرج على يديه وعرف به .

قال ابن خلكان^(٣) : « وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
مشاركه في بعض شيوخه » هـ . وقال الصلاح الصفدي^(٤) : « وأخذ علم
الحديث عن أبي عبد الله البخاري » .

ولم تقتصر إفادته على الحديث وعلومه ، بل إنه أفاد منه فقه الحديث كما
يقال الذهبي « وتفقه في الحديث بالبخاري »^(٥) هـ . وحسبك بالبخاري إماماً
فقيهاً في الحديث غواصاً على خفايا فقهه والاستنباط منه .

والذي أستظهره أن لقيته للبخاري كان في المدة التي استقر فيها البخاري
بنيسابور حيث عاد من رحلاته وقد اكتمل له التقدم ، وصنف تصانيفه ،
وشدت إليه الرجال ، فأقام بنيسابور خمس سنوات من سنة خمسين إلى خمسة
وخمسين يحدث فيها على الدوام^(٦) . وكان الترمذي في ذلك الوقت قد لقي
الشيوخ وحفظ الحديث فعرف للبخاري قدره ووجد فيه أمنيته ، فأكب
ينظره ويأخذه في عال الحديث والجرح والتعديل والرجال ، ويفوض معه
في هذه المعارف التي لا يوجد لها إلا الأفاض . فصقلت مواهبه ونمت ، واكتمل
تحصيله العلمي ، وأشرب عبقرية شيخه الإمام البخاري ، وأصبح خريجه

(١) انظر روايته في الجامع (باب ما جاء في الرجال) ينال عن الوثور أو ينسأه

ج ٢ ص ٩٣

(٢) ج ٢ ص ٣٣٢

(٣) وفوات الأعيان ج ٣ ص ٤٠٧

(٤) نكت الهميان في نكت العميان ص ١٧٠

(٥) تذكرة الحفاظ ص ٦٣٤

(٦) انظر سير أعلام النبلاء ج ٨ ورقة (١٢٣٧ - ب) فهو الذي ذكر هذه الفائدة

تلمذته حجة المامة .

والحقيقة أنه خير من خلف البخارى فى حمل علمه وفضله ، وقد ظل معتزاً به ، يظهر علمه وفضله للناس ، وهذه كتبه ملائى بالنقل عنه ، وقد صرح فى آخر كتاب « الجامع » بأن أكثر ما ذكره فيه من العال والكلام فى الرجال والتاريخ فإنه مما ناظر به محمد بن إسماعيل ، كما اعترف له بالفضل وشهد له بالتفوق على أئمة العصر فقال (١) :

« ولم أر بالعراق ولا بخراسان فى معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثيراً أحداً علم من محمد بن إسماعيل » . هـ .

تقدير البخارى
لترمذى

وكذلك كان شعور البخارى نحو أبى عيسى تقديراً وإكباراً لعلمه وذكائه ، وقد ألحقه بشيوخه ومفidiه ، على حين كانت تخضع له العلماء وتصغر عنده الأئمة ، فأخذ عن الترمذى بعض الأحاديث وسمع منه ، كحديث أبى سعيد الخدرى أن النبى — صلى الله عليه وسلم — قال لعلى : « لا يحل لأحد يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك » أخرجه الترمذى ، وقال : « سمع منى محمد بن إسماعيل هذا الحديث » .

وفى ذلك تكريم لترمذى ودلالة على سعة علمه وحفظه ، حتى يسمع منه البخارى ويجد لديه فى العلم مفيداً له ، وجديداً ، وقد صرح هو بما يفيد ذلك فقال لترمذى كما نقل عنه الترمذى نفسه : « ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بى » .

وفى هذا دليل على مكانة الترمذى العلمية العظيمة . . وأية مكانة كانت له رحمه الله .

ولقد ضم الترمذى إلى علمه بالحديث وروايته تعمقه فى معناه ، والتفته

تفقه أبى عيسى
لترمذى

(١) ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) الجامع ، فضائل على ج ٢ ص ٣٠٠ طبع بولاق . وكذلك قال فى حديث ابن عباس فى تفسير قوله تعالى « ما قطعتم من لينة » من سورة الحشر ، وهو فى طبعة الهذ ج ٢ ص ١٦٣ وهذا يرد على من ادعى أن البخارى سمع من الترمذى حديثاً واحداً . انظر سير النبلاء ج ٩ ق ٦٢ أ . والبداءة والنهاية ج ١١ ص ٦٧ والمرناة ج ١ ص ٢٢ ومقدمة الجامع لأحمد شاکر ص ٨٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٩ .

فيه ، ومعرفة مذاهب العلماء ، وكان له في البخارى المرشد الحاذق في فقه الحديث ، واستنباط دقائق المعانى ، ولطائف الإشارات ، وهو الإمام الفطن الغواص ، فتكونت ملكة الترمذى في فقه الحديث على البخارى كما قال الحافظ الذهبي : « وتفقه في الحديث بالبخارى » .

وفي عصره دب التقليد في الأمة ، وانتشر العمل بالمذاهب الفقهية ، فاستوعب الترمذى المذاهب المشهورة في عصره ، وأحاط بها .

اطلع على فقه أهل الرأي ، أهل الكوفة كأبي حنيفة وأصحابه ، وابن أبي ليلى ، وغيرهم من فقهاء الرأي . وأخذ فقه أهل الحجاز فتلقى فقه الإمام مالك عن إسحاق بن موسى الأنصارى وعن أبي مصعب الزهرى تلميذ مالك وغيرهما . وتلقى عن الحسن بن محمد الزعفرانى تلميذ الشافعى مذهب الشافعى في القديم . وأخذ قوله الجديد عن الربيع بن سليمان تلميذ الشافعى ، وكذلك عن بآراء المحدثين الفقهية ، فدرس أقوال أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وسفيان الثورى وغيرهم ، واطلع عليها اطلاعاً عظيماً^(١) فجمع بذلك الفقه في الحديث ، والأقوال والمذاهب المتعددة المشارب ، جمعاً لا نظير له ، فكان معلماً^(٢) . الفقه الإسلامى ، كما كان معلماً في الحديث وعلمه وأسانيده وسائر فنونه . وقد ذكر أنه ألف في الفقه كتاباً أشار إليه في آخر الجامع^(٣) ولكن لم نعر على هذا الكتاب وعلى كل حال فإن كتابه الجامع دليل كاف على تفقه الترمذى في الحديث ، واطلاعه على المذاهب فقد أورد فيه عقب حديث كل باب من أقوال العلماء والترجيح ما يدهش القارئ ويحيره ، حتى لا يسع أحداً إلا أن يشهد له بالأمانة في الفقه كما أنه إمام في الحديث .

وقد كان للإمام الترمذى من الصفات والأخلاق ما كان له أثر كبير جداً في إمامته وتقدمه . فقد كان قوى الحافظة ، حاضر الذهن ، يضرب به صفاته وخقله

(١) جامع الترمذى ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) الاشتقاق من العلم للتعبير عن قولهم (دائرة المعارف) .

(٣) ج ٢ ص ٣٣٢ .

المثل في الحفظ والضبط (١) ، حدث عن نفسه أن أحد الشيوخ ألقى عليه أربعين حديثاً من غرائب حديثه امتحاناً له ، قال الترمذى : (فقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قرأ ، ما أخطأت في حرف . فقال لى : (ما رأيت مثلك) (٢) ١٥٠ . وحقا إنه لحفظ عزيز نادر أوتيهِ أبو عيسى ، وهو ألزم ما يكون لعالم الحديث ، وبه يتفاضلون .

وكان الترمذى فى مرتبة عالية من الورع والاحتياط لدينه ، يبتعد عن أدنى شبهة ويستبرئ لدينه وعرضه من أدنى شائبة ، وكذلك كان زاهداً فى حطام الدنيا ، معرضاً عنها ، مقبلاً على الآخرة ، حريصاً على بث العلم ونشره امتلأت نفسه خشوعاً وخشية ومهابة من الله عز وجل فكان كثيراً البكاء ، أو اباً متعبداً منيداً .

وهكذا كان أسلافنا — رحمهم الله — ولهم لنعم القدوة والأسوة لنا نحن حلفتهم وحملتهم رسالتهم ، والترمذى فى ذلك كله صورة لأستاذه الإمام البخارى ، وقد كان النهاية التى يبلغها لإنسان فى عصره فى هذه الفضائل والصفات فخلفه الترمذى فى فضله كما خلفه فى علمه ، وما أحسن قول الحافظ عمر بن علك : « مات البخارى فلم يخاف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد . بكى حتى عمى وبقي ضريراً سنين » (٣) .

ومجده فى طلب العلم وامتياز بهذه الصفات العظيمة ، نبغ فى العلم ، وبلغ مبلغاً عظيماً قدمه على أقرانه ، وقد جمع علم حديث زمانه إلى عبقرية الأئمة الذين تلمذ لهم ، وخاصة الأستاذ العظيم الإمام البخارى . فأصبح علم زمانه فى الحديث ، وعلمه ، والمعرفة بهذا الشأن ، حجة يهتدى به ، وقلوة يحتج به ، وقد بدأ ظهوره وتفوقه وعلمه ، وهو لا يزال يتلقى علمه على الشيوخ ، فنذ ذلك الوقت سمع منه كبار شيوخ عصره ، واعترفوا له بالعلم

نبوغ الترمذى
ونباهة شأنه

(١) شروط الأئمة الستة للمقدسى ص ١٧ وتذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ وتهذيب التهذيب

ج ٩ ص ٣٨٨ .

(٢) انظر التذكرة ص ٦٣٥ وشروط الأئمة الستة ص ١٧ - ١٨ وتهذيب التهذيب ج ٩

ص ٣٨٨ - ٣٨٩

(٣) الذكرة ص ٦٣٤ .

والحفظ ، كالإمام أبي عبد الله البخارى حيث سمع منه ، وشهد له ، فلا غرو أن يصبح الترمذى مقصد العلماء والحديث وطلابه يفلدون عليه للسمع منه ، ومنهلا يرحلون إليه لينهلوا من علوم الحديث ، فتلمذ له الكثيرون ، وأفاد منه الجهم الغفير ، وكثر الرواة عنه الناشرون لعلمه .

روى عنه أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندى ، وأبو حامد أشهر تلامذته أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر ، وأحمد بن علي المقرئ ، وأحمد ابن يوسف النسفى ، وأبو الحارث أسد بن حمدويه النسفى ، والحسين بن يوسف الغريرى ، وحماد بن شاكر الوارق ، وداود بن نصر بن سهيل اليزدوى ، وعبد بن محمد بن محمود النسفى ، وأبو الحسن على بن عمر بن كلثوم السمرقندى ، والفضل بن عمار الصرام ، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبى المروزي — راوية الجامع — ، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النصر النسفى — المعروف بالأمين — وأبو الفضل محمد بن محمود بن عبد النسفى ، وأبو الفضل المسبح بن أبي موسى الكاجرى ، ومكى بن نوح النسفى المقرئ ، وابنه محمد بن مكى ، والهيثم بن كليب الشاشى — الحافظ راوية الشائل . وغيرهم كثير ممن أخذ عنه ، ونشر عامه (١) .

ثم لم يزل الإمام أبو عيسى الترمذى — فى كل الأزمان — علماً يقتدى به ، وإماماً ينتفع بعلمه وكتبه ، أجمع العلماء على إكباره ، والثناء عليه . وشهدوا له بالتقدم فى العلم والحفظ والإتقان .

قال الحافظ العالم أبو سعيد الإدريسى : « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث ، صنف الجامع ، والتواريخ ، والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل فى الحفظ » (٢) .

وقال على بن محمد ابن الأثير (٣) المؤرخ : « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث » .

(١) انظر تهذيب الكمال ج ١٠ (٢٢٠) وسائر (أعلام النبلاء ج ٩ ص ٦٢٩ أ) وتهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٣٨٧) .

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٧ وتهذيب التهذيب لابن حجر ج ٩ ص ٣٨٨ .

(٣) اللباب ج ١ ص ١٧٤ .

وقال الحافظ المزي (١) : (أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين » .

وقال الذهبي (٢) : « محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم ، أبو عيسى الترمذى ، صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه » .

وقال مبارك بن الأثير فى جامع الأصول وطاش كبرى فى مفتاح السعادة (٣) : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله فى الفقه يد صالحة » . ٥١ .

وغير ذلك كثير من ثنائهم عليه وتعظيمه رضى الله عنه .

ولكن العجب — كل العجب — من ابن حزم (المتوفى سنة ٤٥٣ هـ) أنه لم يعرف الترمذى فقال فى كتاب الفرائض من كتاب الإيصال « أنه مجهول » (٤) وقال فى محلاه : « ومن محمد بن عيسى بن سورة » (٥) . ٥١ . فهذا شذوذ عن إجماع العلماء ومخالف لأهل العلم بالحديث ، وليس بضائر أبا عيسى أن لم يحس ابن حزم نور علمه المشرق ، بل أنه قد سجل على نفسه التسرع فى الحكم ، وعدم الاطلاع ، وقد رد عليه العلماء ، وأنكروا عليه رأيه ، كالذهبي (٦) وابن حزم (٧) وغيرهما .

وقد اعتذر له بأنه ما عرفه ، ولا درى بوجود الجامع والعلل التى له ، لأنها لم تكن دخلت الأندلس إذ ذاك (٨) .

(١) تهذيب الكمال ج ٢٢١ .

(٢) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١١٧ .

(٣) جامع الأصول ج ١ ص ١١٤ ومفتاح السعادة ج ٢ ص ١١ .

(٤) ميزان الاعتدال : وتهذيب التهذيب نفس الصفحة . وكتاب الإيصال هذا قال فيه الذهبي فى التذكرة ص ١١٤٧ : « صنف كتاباً كبيراً فى فقه الحديث ، سماه الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة بحمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع . أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول » .

(٥) البداية والنهاية ج ١١ ص ٦٧ .

(٦) الميزان نفس الصفحة .

(٧) التهذيب نفس الصفحة .

(٨) الميزان نفس الصفحة والرفع والتكليف فى الجرح والتعديل لعبد الحى الكنوى ص ١٢٤ حاشية المحقق وانظر مقدمة الجامع لأحمد شاکر ص ٨٦ .

ردنا على
هذا الاعتذار

واكن هذا الاعتذار قاصر في الدفاع عن ابن حزم وذلك :
١ — أن عدم درايته بالجامع ، لا تعني عدم معرفته للترمذى مؤلفه ، وقد ذكر ابن الفرضى الأندلسى الترمذى في كتابه المؤتلف والمختلف ونبه على قدره ، واطلع ابن حزم على هذا الكتاب ، فكيف يعتذر له بذلك العذر .

٢ — أن ابن حزم أطلق هذه العبارة (مجهول) في خلق من المشهورين من الحفاظ ، لا يتصور عادة خفاؤهم على من له بالعلم والحديث صلة ، كأبي القاسم البغوى (المتوفى سنة ٣١٧ هـ) وأبي العباس الأصم (٣٤٦ هـ) وغيرهما (١) . فليس لابن حزم عذر سليم فيما قاله ، كما ليس لكلامه في أبي عيسى أى وزن أو اعتبار ، وما أحسن قول ابن كثير (٢) .

« وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره : حيث قال في محلاه : (ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ « فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ .

وكيف يصبح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل اه (٣)

(١) تهذيب التهذيب نفس الصفحة .

(٢) البداية نفس الصفحة .

(٣) وقد حاول بعض علماء العصر الدفاع عن ابن حزم بأنه ١ — لعل الذهبى قد أخطأ نظره في قراءته كتاب ابن حزم المذكور فأخطأ في النقل ٢ — وادعى أن ابن حجر — على ما يظن — فقل عن الذهبى واعتمد عليه ، ولم يقرأ كتاب الايصال . وهذه محاولة في الدفاع قائمة على تشكيك باطل وذلك :

١ — لأنه قد عرف احتياط المحدثين ، وخاصة كبار حفاظهم كالذهبى فدعوى خطأ النظر ، ناشئة عن ضعف النظر .

٢ — إن عبارة ابن حجر مغايرة للفظ الذهبى ، فالظاهر أنه نقل من أصل الكتاب .

٣ — هب الذهبى أخطأ نظره ، فما تقول في نقل ابن كثير عن المحلى لابن حزم . . ؟ الحقيقة أن هذا من تسرع ابن حزم ، وعدم مبالاة في الزيادة على العلماء ، وكتبه فيها الكثير من ذلك . وتخطئة ابن حزم والرد عليه في هذه المسألة أو غيرها ، لا يثنى إنكار مكانته وعلمه ، وقد رد عليه الذهبى في الميزان ، ثم ترجم له بترجمة جيدة بديعة في كتابه العظيم تذكرة الحفاظ ص ١١٤٦ وما بعدها . . . فارجع إليه .

الحديث وعلومه في عصر الترمذی

ولقد ساعد الإمام الترمذی على بلوغه تلك الغاية أنه عاش في أزهى عصور السنة ، وأسعدها : القرن الثالث ، فيه ازدهر الحديث وعلومه وبلغ الذروة وأنه تلقى على أعظم إمامي الحديث : البخاری ، ومسلم ، كما أفاد من غيرهما من الأئمة الكبار .

جهود شيوخ
البخاری في
خدمة السنة

بدأ القرن بحركة ازدهار عظيم في تدوين السنة ، وتحديد اصطلاحات علوم الحديث ، حفظاً للسنة ، ودفاعاً عنها ، وتمييز صحيحها من مدخولها ، في حركة علمية واسعة ، ابتدأها جماعة من كبار شيوخ البخاری .

تدوين المسانيد

فقد رأى بعض الأئمة على رأس المائتين تخلص مصنفات الحديث من أقوال الصحابة والتابعين ، وأفراد الحديث المرفوع بالتأليف . فنشأت بذلك المسانيد (١) فتبع الحديث وصنفه على المسند عبيد الله بن موسى العبسي . ونعيم بن حماد ، وأسد بن موسى (٢) ، ثم الإمام أحمد ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي وأبو خيثمة زهير بن حرب ، وغيرهم فكثرت المسانيد حتى قل إمام إلا وصنف على المسند وهؤلاء المذكورون جميعاً من شيوخ البخاری شيخ الترمذی .

الغناية بعلوم
الحديث

واقترنت هذه الجهود في تدوين الحديث وتجريده من غيره بسعيهم الدائب في الناحية الفنية ، فنظروا في طرق الأحاديث ، واعتبار أحوال الرواة ، والتفتيش عن دخائل أمورهم حتى جرحوا من جرحوا ، وعدلوا من عدلوا .

ورأوا تخليط بعض المحدثين وإلقاءهم على الناس ما صبح من الحديث .

(١) هدى الساری لابن حجر ج ١ ص ٥٤ ، وطريقة تأليف المسند : أن يجمع المحدث في ترجمة كل صحابي ما يرويه عنه من الحديث المرفوع على اختلاف مراتبها وموضوعاتها .

(٢) قيل في كل من هؤلاء إنه أول من صنف على المسند ، ولراجع هندی أن عبيد الله ابن موسى هو الأول لأنه أنفدهم ولادة وسماء وهو من عداد وكيع كما قال الذهبي في التذكرة . ص ٣٥٤ ، وانظر المدخل إلى معرفة الأكليل الحاكم ق (٢٨٨) وشرح المراقب على الإلفية ج ٢ ص ٩٧ والتدريب ص ٣٥٤ .

وضعف ، مما يخشى التباس الأمر على الناس . فيزوا الأحاديث . وأنواعها ،
وبينوا قوادحها ، نبغ في ذلك طائفة من أئمة الحديث ، وعلماء الجرح والتعديل ،
وتواريخ الرجال فقادوا النهضة العلمية الحديثة ، وحرروا علوم السنة ودونوها
مفردة كل فن في مؤلف خاص به . وكتب زهير بن حرب كتاب التاريخ .
ويحيى بن معين ألف في تاريخ الرواة وأحوالهم مؤلفاته ، ومحمد بن سعد ،
وضع كتابه (الطبقات الكبرى) الذي أثره الناس على كتب الطباق ، وبرز
منهم في السنة وعلومها إمام عظيم فاق الجميع وبزهم هو علي بن عبد الله
المديني شيخ البخاري (٢٣٤ هـ) ، فقد أوسع فنون السنة بحثاً وتدويناً ،
وكان المبتكر لكثير منها حتى بلغوا بكتبه المائتين (١) . فكان له أثر كبير في
علوم الحديث ظهرت ثماره على يد البخاري ومن في طبقته ، ثم الترمذي
أبي عيسى محمد عيسى تلميذ البخاري .

فقد كان من أثر هذه الحركة الناهضة أن تقدمت علوم الحديث تقدماً
كبيراً فتحورت مسائل علم الحديث ، وتميزت أنواعه ، ومصطلحاته ،
فمثلاً : ظهر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف على يد علي بن المديني
شيخ البخاري فإنه أكثر من وصف الأحاديث بالصحة وبالحسن ولم يكن
قبل متداولاً قال الحافظ ابن رجب (٢) :

« وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث : إنه صحيح أو
ضعيف » وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح (٣) :

« قد أكثر علي بن المديني من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في
مسنده وفي علله ، وكان الإمام السابق لهذا الاصطلاح وعنه أخذ البخاري
ويعقوب بن شيبة وغير واحد ، وعن البخاري أخذ الترمذي » . ٥١ .

وبهذه الجهود تمهد السبيل فجاء بعد هؤلاء طبقة تلمذت عليهم وحملت
علمهم ، وهي طبقة شيوخ الترمذي الذين تأثر بهم ، وأفاد منهم . كالإمام

(١) تهذيب الأئمة واللغات للنووي ج ١ ص ٣٥٠ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي
ص ٤٢٩ ، ونظر معرفة علوم الحديث للعالم ص ٧١ حيث ذكر جملة وافرة من من مؤلفاته .

(٢) شرح علل حائغ الترمذي (١١٥٢)

(٣) انظر قوت المبتدئ للسيوطي ج ١ ص ٨ .

البخارى ومسلم ، ويعقوب بن شعبة ، وغيرهم من العلماء قاموا بالتحقيق والتدقيق فى الحديث وعلومه ، وواصلوا العمل حتى بلغوا الذروة وأدركوا الغاية .

تدوين السنة
على الأبواب

ففى تدوين السنة أدركوا صعوبة الإفادة من المسانيد ، حيث لا تيسر إلا للحافظ العارف ، كما رأوا ما آل إليه أمر الناس من الخلط فى الحديث صحيحه وسقيمه ، وإلقاء كثير من المحدثين إلى العوام الأحاديث المنكرة من غير تمييز وبيان لما فيها (١) : فشمروا عن ساعد الجد لتقريب الحديث الصحيح وتيسر الوصول إليه على الناس ، فكان لهم فى الموطأ للإمام مالك حسن الأسوة فى الاختيار للأحاديث الجيدة القوية ، فرأى الإمام البخارى — ثم بعده مسلم — أفراد الصحيح المرفوع فى التأليف مرتباً على الأبواب ، فجمعاً بذلك بين الطريقتين اللتين سبقتهما فى التدوين ، طريقة المصنفات وطريقة المسانيد ، فترتيب الحديث على الأبواب سلوك لطريقة المصنفات ، وانتقاء الحيد من الحديث تأثر منهم بالموطأ لمالك .

وتجريد الحديث فلا يمزج بغيره ، هو ما قصده أصحاب المسانيد .
وسار العلماء على هذه الطريقة ووضعوا كتب الحديث على الأبواب ، فجاءت كتب السنة كسنة أبى داود وسنة النسائى وسنة ابن ماجه وكتاب الترمذى وغيرها جميعاً جاءت مرتبة على الأبواب .

وظهر فى هذا النوع من تدوين الحديث طريقتان متميزتان . أصبحنا موضع قدوة المصنفين فى الحديث ، واقتباسهم .

الأولى : الوضع على الفقه واستنباط الأحكام والقواعد من الحديث ، وهى طريقة الإمام البخارى ، والموطأ وإن سبقه لذلك لكن كانت مسائله يسيرة أما البخارى فقد توسع جداً ، وتناول سائر الأبواب والموضوعات وتفنن فى الاستنباط ، وأوغل حتى أصبح نموذجاً كاملاً ، وأصلاً فى هذه الطريقة .

الثانية : العناية بفن الإسناد ، وسياق أسانيد الحديث ، وما فى ذلك من الفوائد الحديثية ، وهى طريقة الإمام مسلم بن الحجاج .

(١) انظر مقدمة صحيح مسلم ص ٦٠ فقد بين فيها الإمام مسلم الحالة بياناً وافياً .

وقد سارت علوم الحديث تدوين السنة في سيره ، فتقدمت تقدماً كبيراً بما قام به علماء هذه الطبقة من جهود كبيرة في تحرير علوم الحديث وتصنيف المؤلفات الكبيرة فيها ، فكتب العلماء المؤلفات العظيمة في كل فن من فنونها . كتب البخارى كتبه الكثيرة : التواريخ الثلاثة : الكبير ، والأوسط ، والصغير ، وكتاب العلل ، وكتاب الضعفاء ، وغيرها . وكتب العجلي وإسحاق الكوسج في الجرح ، والتعديل ، ومسلم كتاب العلل ، والأسماء والكنى ، والإفراد ، والتمييز ، وغيرها في كتب كثيرة عظيمة نالت الحظ الوافر من عناية كاتبها وإتقانهم ، وأصبحت عمدة العلماء ومرجع من أَلَفَ وبَحَثَ بعدُ في علوم الحديث يتلقونها خلفاً عن سلف ، حتى كان لها حظ البقاء والخلود إلى يومنا هذا (١) .

وهكذا قدمت هذه الطبقة طبقة شيوخ الترمذى وأساتذته الخدمات الحليلة للحديث وعلومه ، حتى استكمل الحديث وعلومه البنيان ، فجاء من بعدهم يبنى على أساسهم وينهل من مورد هم العذب .

وكان من ثمار جهود هذه الطبقة : طبقة شيوخ الترمذى — أن تبين الاصطلاحات الحديثية وتحدد وتميز أنواع الحديث بعضها عن بعض ، واستقر تقسيم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام : صحيح في أعلى درجات القبول ، وحسن في أدناها ، وضعيف غير مقبول .

تلقى ذلك عن ابن المدينى الإمام البخارى ويعقوب بن شعبة وغيرهما (٢) وأذاعوا ذلك وعملوا به ، فنقلت عنهم أحكام بالصحة والحسن والضعف . وعلى هذا التقسيم سار مسلم في صحيحه فقسم الأحاديث والرجال ثلاثة أقسام :

الأول : حديث الحفاظ المتقين وهو الصحيح لذاته .

(١) انظر توجيه النظر لطاهر بن صالح الجزائرى ص ١١٣ و ١١٤ - ١١٥ و ٢٧١ وراجع للرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة تأليف محمد بن جعفر الكنعانى ففيها حايين قلخيصنا لازدهار وتقدم الحديث وعلومه وإنما اكتبنا نبذة يسيرة . وانظر في الجرح والتعديل بخصوصه ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢ فقد جعل المصنفين فيه من حيث الأقدمية والترتيب الزماني ثلاث طبقات بنحو ما ذكرنا .

(٢) قوت المتنوى ج ١ ص ٨ وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ .

الثانى : حديث جماعة أهل ستر وصدق وطلب علم دون أولئك وحديثهم حسن لذاته ، صحيح لغيره .

الثالث : من يغلب عليهم المنكر ومن اتهم بالكذب . وحديثهم ضعيف .
فقبل الأول والثانى فى كتابه ، وطرح الثالث .
فهذا تقسيم مطابق للتقسيم الثلاثى السابق .

فأسهم مسلم مع البخارى وطبقته فى ذلك التقسيم ومهدوا للترمذى حيث أخذ عنهم ذلك وأشاعه .

كذلك نجد عند علماء هذه الطبقة تركيب بعض الاصطلاحات الحديثية باستعمال اللفظ المشهور فى جامع الترمذى « حسن صحيح » كالبخارى ويعقوب ابن شعبة (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ) وأبى على الطوسى (١) .

فجاء الترمذى وقد تمهد له السبيل واتضح ، فأخذ ذلك كله عنهم ، وسلك سنتهم فى التقاسيم والقواعد العامة ، وأفاد منهم فى الأحكام والفوائد الجزئية المتعلقة بالأحاديث حديثاً فحديثاً ، وبغير ذلك من المسائل .
روى الترمذى حديث ابن عمر عن النبى — صلى الله عليه وسلم — أنه قال فى السواك : « ناوله أكبر القوم » وقال : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث حسن .

وروى حديث ابن عباس مرفوعاً : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ... الحديث » ، وقال : « سألت محمداً عنه فقال حديث حسن » (٢) .
وكذلك أخرج حديث حسنة بنت جحش فى المستحاضة ، وقال : « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن صحيح ، هكذا قال أحمد ابن حنبل : هو حديث حسن صحيح » (٣) .

وقد نص الترمذى فى العلل (٤) على أن ما ذكره فى الجامع من العلل أكثره مما ناظر فيه البخارى وبعض ناظر به الدارمى وأبا زرعة . مما يبين لنا مبلغ تأثره

(١) المغيث للسخاوى ص ٣٥ وشرح الترمذى لأبى الطيب ج ١ ص ١٢ .

(٢) المقنع فى علوم الحديث لابن الملقن ١٦ - ١٧ .

(٣) ج ١ ص ٢٧ (باب ما جاء فى المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد) .

(٤) ج ٢ ص ٣٣٢ .

وإنقاعه بجهود هذه الطبقة وعلى رأسها إمام عصره أنى عبد الله البخارى ،
ثم مسلم بن الحجاج فى الحديث وعلومه ، وفى طريقة التصنيف .

وقد اشتهر أبو عيسى بتصانيفه ، فكان المؤرخون يعرفونه بها ، ويشيدون
بجودتها ، ويستدلون على إمامته بها ، فقد كانت غزيرة العلم والفائدة ،
ضمينها من علم شيوخه وأقوالهم غزير الفوائد وعزيزها ، وأتى فيهما بالعلوم
الكثيرة متبعاً طريق السهولة والوضوح ، حتى إن كتبه لتوضح لقارئها العلم
وتجعله فى متناول يده ، فهى أستاذ صامت ، بعلم ويبين ، وقد وجدت له
بعد التتبع المؤلفات الآتية :

- ١ - كتابه العظيم « الجامع » المشتهر باسم « سنن الترمذى » .
- ٢ - الشئال النبوية والحصائل المصطفوية ، المعروف بشئال الترمذى وهو
كتاب عظيم جداً فى بابه .
- ٣ - كتاب « العلل المفرد » أو « العلل الكبير » وهو كتاب فى علل الحديث
غير يحوت العلل التى ذكرها فى آخر كتاب الجامع وينقل فيه عن البخارى
كثيراً (١) .
- ٤ - كتاب « الزهد » (المفرد) قال ابن حجر ولم يتبع لنا (٢) .
- ٥ - « التاريخ » (٣) .
- ٦ - (أسماء الصحابة) (٤) .
- ٧ - « الأسماء والكنى » (٥) .
- ٨ - كتاب فى الآثار الموقوفة : أشار إليه الترمذى فى آخر الجامع (٦) .
وهى مجموعة تأليف جيدة ، وإن كانت لم تقع لنا جميعها فالموجود منها
كاف فى الشهادة له بالإمامة وأنه عالم متقن .

(١) اظر الفهرست لابن النديم ج ١ ص ٢٢٣ والبداية ج ١١ ص ٦٦ وكشف الظنون
ج ٢ ص ١٤٤٠ الملحة الثانية والرسالة المستطرفة ص ١١١ .

(٢) التهذيب ج ٩ ص ٣٨٩ .

(٣) الفهرست نفس الصفحة وهذبة المارفين للبغدادى ج ٢ ص ١٩ .

(٤) البداية : نفس الصفحة .

(٥) التهذيب نفس الصفحة السابقة .

(٦) ج ٢ ص ٣٣٢ حيث قلنا بعد أن ذكر أمانوده فى ذل مذهب الفقهاء : —

« وقد بينا هذا على وجهه فى الكتاب الذى فيه اوقوف » .

وهكذا قضى الترمذى عمره فى خدمة السنة وعلومها ، وكان مثال الورع وخشية الله تعالى ، عظيم الخشوع غزير الدمع ، حتى لقد أدى به بكاءؤه إلى أن كُفَّ بصره فعلمى فى آخر عمره وبقي ضريراً سنين ؛ إلى أن انتقل إلى جوار ربه .

إصابة
بصر الترمذى

وقد ذكر الجمهور أنه توفى بترمذ ببلدته^(١) ولكن السمعاني نص فى نسبة الترمذى من كتابه — وتبعه ابن الأثير — على أنه توفى فى بوغ من قرى الترمذ ، على ستة فراسخ من ترمذ^(٢) . وليس بين الكلامين تناقض ، لأنه يضاف إلى المركز والعاصمة ما هو لبعض القرى التابعة له ، فمن قال ترمذ ذكر المدينة التى تعرف بها قريته ، ومن قال فى بوغ فقد توخى الدقة وذلك معروف يجرى على الألسنة .

وفاته

وقد كانت وفاته ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين وقد خلف علماً نافعاً ، وكتباً خالدة باقية ، نفع عامه المسلمين على مر العصور رضى الله عنه وأجزل مثوبته ووفقنا للسير على سنته سنة سافنا الصالح .

التعريف بإمامى المحدثين البخارى ومسلم

وبما أن فى هذه الرسالة مقارنة لجامع الترمذى بصحيحى البخارى ومسلم ، وقد علمنا تأثر أبى عيسى وأفادته بهذين الإمامين ، فلنعرف بكل منهما ، فى إيجاز ونذكر أصل طريقته وغرضه فى كتابه .

(١) انظر وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٠٧ وفكت الحميان ص ١٧٠ وتذكرة الحفاظ ص ٦٣٥ وجامع الأصول ج ١ ص ١١٤ .

(٢) الأنساب ق (١٠٦ أ) وما قاله فى نسبة البوغى قبل ذلك (ورقة ٩٥ ب) ولفظه (أما أنه كان من أهل هذه القرية أو سكن هذه القرية إلى أن مات « فاحتمال جزم بعده بأحد طرفيه والجزم مقدم على الشك . وابن الأثير الذى وافق السمعانى اسمه على بن محمد ، انظر كتابه « اللباب » ج ١ ص ١٧٤ ، أما ابن الأثير صاحب جامع الأصول فهو شقيقه وأسمه مبارك ابن محمد .

التعريف بالامام البخارى

أما البخارى فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الإمام البخارى الجعفى (١) . وولاهم البخارى .

ولد فى بخارى سنة أربع وتسعين ومائة ، وتوفى والده وهو صغير فنشأ مولده يتيماً حيث كانت العناية تحفه ، وتحيط به من السماء (٢) .

وحبب إليه العلم فبدأ بطلب الحديث وحفظه وهو صبى (٣) ، فحفظ طلبة للعلم ورحلته حديث بلدته ، ثم قرأ كتب ابن المبارك وقد طعن فى السادسة عشرة ، فرحل فى هذه السن إلى الحجاز ، ومكث ست سنوات يطلب الحديث فى الحجاز ، ثم تنقل فى البلدان ، فدخل الشام ومصر ، والحزيرة ، وبلاد العراق .

وقد كتب عن شيوخ تلك البلاد ، حتى كثر عددهم (٤) . وكان فيهم حمله وافرة ممن تقدم سماعه وعلا إسناده ، ذكر منهم الحاكم ما يقارب التسعين (٥) ، وسمع أئمة عصره وأفاد منهم ، فمن شيوخه : محمد بن يوسف الغريانى صاحب « المسند » (٢١٢ هـ) ، وعبيد الله بن موسى العيسى (١٢٣ هـ) وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدى صاحب « المسند » (٢١٩ هـ) . ومنهم الإمام إسحاق بن إبراهيم المشهور بابن راهويه ، والإمام أحمد بن حنبل وعلى ابن المدينى أمام عصره كافة ، وقد أكثر عنه ، وتخرج عليه ، وغيرهم من الشيوخ ، لا يحصون كثرة (٦) .

(١) نسبة إلى جعفى بن سعد العشيرة ، وهو مولاهم ولاد لإسلام ، انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ج ٢ ص ٦ ، وهدى السارى ص ١٩٣ .

(٢) وقد روى الخطيب فى تاريخه ج ٢ ص ١٠ وابن كثير فى البداية ج ١١ ص ٢٥ أنه عمى فى فخره ، قرأت والدته إبراهيم الخليل فقال لها : يا ملة قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو لكثرة دعائك فأصبح وقد رد الله عليه بصره . وانظر طبقات الشافعية للسبكي ج ٢ ص ٣ .

(٣) دون عشر سنين كما فى التذكرة ص ٥٥٥ وانظر تاريخ بغداد ج ٢

ص ٦ - ٧ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٢ ص ٦ - ٧ وهدى السارى ج ٢ ص ١٩٣

(٥) وقد نقل النووى كلام الحاكم كاملاً فى تهذيب الأسماء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .

(٦) وهو كتاب عظيم طبع الآن فى الهند فى مجلدين .

(٧) انظر سير أعلام النبلاء ج ٨ (٢٣٥ - ب) .

وفد اتجه منذ حدوثه إلى الفقه ، فقرأ فقه أهل الرأي ، ثم أخذ به بعد ذلك .
فقه الشافعي وفقه الإمام مالك أيضاً (١) . وكانت صلته بالإمام أحمد بن حنبل
متينة قوية فجمع فقه المدارس الاجتهادية في عصره . مما ساعده على الاستقلال
برأيه ، حيث انتفع كثيراً جداً من طريقة أهل الرأي في الاستنباط ودقة
النظر . ثم باطلاعه على نقد أهل الحديث لم على وفق الحديث ، فكان ذلك
تمهيداً للإمام البخاري أن يكون له نظر ممتاز . وفقه اجتهادي خصوصاً ولم
يكن في ذلك العصر جمود المقلدين للمذاهب . بل كانوا يتفقهون ويستدلون ،
فيوافقون أو يخالفون .

تفقه به

وكان ذا مواهب عظيمة ، فظهر علمه وفضله من وقت مبكر ، فأخذ
عنه الناس ولا زال شاباً (٢) ثم اكتمل أمره ، فتزاحم عليه الطلبة وعلماء
الحديث زحاماً شديداً (٣) وكثر تلاميذه والرواة عنه ، حتى لا يحصرون ،
ومنهم علماء أجلاء تخرجوا عليه وكانوا أئمة كباراً .

تربو به

فمن روى عنه من شيوخه : إسحاق بن محمد الرمادي ، وعبد الله بن
محمد المسندي ، ومحمد بن خلف بن قتيبة . ومن الأئمة : إبراهيم الحربي ،
ومحمد بن نصر المروزي . وغيرهم كثير . من خاصتهم مسلم ابن الحجاج .
وأبو عيسى الترمذي ، فقد تخرجوا به ، وأكثر من الاعتماد عليه (٤) .

الرواة عنه

وكذلك كان البخاري في غاية الفضل والكمال . لما تحلى به من كريم
الخصال ، وجميل الصفات : كان آية عظيمة من أفذاذ الدهر في سيلان الذهن .
قلبوا له مائة حديث وألقوها إليه امتحاناً له . فأعاد سردها كما سمعها وعلى
ترتيب سماعها ثم رواها على الوجه الصحيح (٥) .

صفاته وخلفه

(١) انظر تاريخ بغداد المكان السابق . وسير النبلاء ج ٨ (٤٠ - أ) وطبقات
الشافعية ج ٢ ص ٤ .

(٢) تاريخ بغداد ج ٢ ص ١٥ وطبقات الشافعية ج ٢ ص ٤ و ٥ .

(٣) انظر في وصف مجالسه الخاتمة تهذيب الأسماء ج ١ ص ٧٠ .

(٤) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ص ٥ وطبقات الشافعية ج ٢ ص ٤ وهدى الساري
ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٥) وذلك في مدونة بغداد كما رواه الخطيب في تاريخه - بسنده ج ٢ ص ٢٠ ، وحدث
له نحو هذا الامتحان في البصرة وسمرقند . انظر : تاريخ بغداد ج ٢ ص ١٥ - ١٦ ، وطبقات =

وهو سقى النفس ينفق ما يجده في وجوه البر ، ولا يدخر شيئاً ، متعبداً
يكثّر تلاوة القرآن . ورع في معاملاته ، يتقى أدنى شبهة ، وكان شديد
الاحتياط في حقوق العباد^(١) حتى انه قلما يصرح بتجريح الرواة ، وأكثر
ما يقول : « منكر الحديث » ، « سكتوا عنه » ، « فيه نظر »^(٢) ، فهو يحق
فاضل العلماء وعالم الفضلاء .

وقد أجمعت الأمة على إمامته ، وأثنى عليه الناس وأقروا له ، فكان ثناء العلماء عليه
رؤساء الحديث يقضون له على أنفسهم في النظر والمعرفة ، وقال الإمام أحمد
(ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل) ، وقال مسلم له : (أشهد أنه
ليس في الدنيا مثلك) .

كما اشتهر بالفقه واعترف له بالاجتهاد ، وقد سمي بسيد الفقهاء ، وقال
فيه الإمام الفقيه أبو مصعب الزهري : (أفقه عندنا وأبصر بالحديث من
أحمد بن حنبل) . وكلام شيوخه وعارفيه ثم من بعدهم مما يطول سرده ،
وحسبنا قول الحاكم فيه (هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أهل النقل)^(٣) .

وقد كان له فضله الذي لا ينكر على الحديث وأهله بما بذل من الجهود
العلمية العظيمة ، حيث أسهم في حركة النهضة الحديثة بسهم وافر ، فوضع في
الحديث وعلمه ورجاله مؤلفات كثيرة ، تقدم فيها بهذه الفنون تقدماً كبيراً ،
وبلغ بها الغاية وكانت عمدة لمن جاء بعده وهي كثيرة وافرة منها الجامع
الصحيح ، والتواريخ الثلاثة الكبير ، والأوسط ، والأصغر ، والضعفاء
والمتروكين وغيرها ، وهي تزيد على عشرين مؤلفاً^(٤) . طبع منها جملة
تقارب العشرة .

— الشافعية ج ٢ ص ٦ والبداية ج ١ (ص ٢٥ . وانظر في حفظه التذكرة ص ٥٥٥ وهدى
السارى ج ٢ ص ٢٠٠ .

(١) وقد أطلب المؤرخون في فضائله وشماله - رضى الله عنه - فنظر : تاريخ بغداد
ج ٢ ص ١٥ - ١٤ والطبقات ج ٢ ص ٩ - ١١ وهدى السارى ج ٢ ص ١٩٤ -
١٩٥ وغيرها .

(٢) الطبقات الكبرى ج ١ ص ٩ وهدى السارى ج ٢ ص ١٩٥ .

(٣) انظر هذه الأقوال وغيرها كثير جداً في مقدمة فتح البارى ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٩
حوالته ج ٩ ص ٥٠ - ٥٤ وانظر تهذيب الاسماء للنووى ج ١ ص ٧١ .

(٤) انظر هدى السارى مقدمة فتح البارى ج ٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، حيث خصها
بفصل قيم .

كتابه الجامع الصحيح وطريقته وأهم كتبه وأشهرها « الجامع الصحيح » الذي طبق صيته الآفاق ، وهو أصبح كتب السنة ، واسمه : (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه)^(١) . جمع فيه مما هو على شرطه من الحديث الصحيح وقصد إلى استنباط الفوائد والأحكام من الأحاديث ، فكانت طريقته في تصنيفه أن وضعه على الفقه . فجعله مرتباً على الأبواب ، وانتزع من أحاديثه الفوائد الفقهية والنكت الحكمية ، وجعل ذلك تراجم لها ، وأتى بأقوال الصحابة ومن بعدهم مستدلاً لها ، أو مرجحاً بعضها على بعض ، أو استثناساً لما اختاره وارثاه ، فكان كتاباً عظيماً في أحاديثه الصحيحة ، عظيماً في طريقته حيث أتى بفقه الحديث وجمع الآثار والأقوال . فجاء كتاباً حافلاً في الحديث والفقه وقد بهر ذلك الصنيع الأئمة من بعده ، فأثنوا عليه الثناء المستطاب .

وأجزئ هنا في وصفه بكلمة الإمام النووي في شرحه على الجامع . قال النووي^(٢) : (ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المتن بل مراده : الاستنباط منها ، والاستدلال لأبواب أرادها ؛ من الأصول والفروع والزهد والآداب ، والأمثال وغيرها من الفنون . ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر على قوله : فيه فلان الصحابي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو فيه حديث فلان ، ونحو ذلك . . . وذكر في تراجم الأبواب آيات كثيرة من القرآن العزيز ، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها ، لا يذكر معها شيئاً أصلاً ، وذكر أيضاً في تراجم الأبواب أشياء كثيرة جداً من فتاوى الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، ولهذا يصرح لك بما ذكرناه) . هـ .

وبهذه التآليف العظيمة ، وتفرغه للتحديث والإفادة ، كانت حياته

عنه ووفاته

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١١ وتهذيب الاسماء واللغات ج ١ ص ٧٣ وشواهد التوضيح بشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (ق ٤ - أ) وقال ابن حجر في المقدمة ج ١ ص ٥ : اسمه : (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه) هـ .
والأول أصح لإطباق التقديم عليه .

(٢) شرح البخاري ج ١ ص ٩ .

كلها جهاداً ، وعملاً ، وتحملاً للمصاعب ، وصبراً على المشاق ، وقد امتحن في آخر عمره في مدينة نيسابور حيث نسب إليه القول بخلق لفظنا بالقرآن ، وما بهذا الرأي من عيب ، ولكن القوم كانوا على عصبية شديدة وتهيب عظيم في هذا الموضوع لما نال أهل السنة والحديث وإمامهم أحمد بن حنبل من الفتنة الشديدة ، فشغب عليه الناس وانفضوا عنه ، وخشي البخاري على نفسه فترك مدينة نيسابور^(١) - وكان استقر بها زماناً - فذهب إلى بلده بخاري حيث استقبل أحسن استقبال ولكنه لم يلبث أن اضطر للخروج منها ، فذهب إلى بيكنده ، ثم اتجه إلى مدينة سمرقند ، ولكنه مرض في الطريق فلبث عند أقربائه بقرية (خرتنك) حيث انتقل إلى جوار ربه راضياً مرضياً ، وذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين^(٢) رضى الله عنه وأجزل مثوبته .

التعريف بالإمام مسلم

وأما الإمام مسلم فهو : مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري أبو الحسين^(٣) .

ولد سنة ست ومائتين على الراجح^(٤) ونشأ في بيت علم وجاه فأقبل على العلم وهو صغير سنة ثمان عشرة ، فسمع من شيوخ بلده .
ثم حج سنة عشرين ، فسمع من القعنبى بمكة وبعض الشيوخ في البلدان

مولده
طلبه للعلم
ورحلته

-
- (١) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ص ٣٢ والطبقات ج ٢ ص ١٣ ، وهدي الساري ج ٢ ص ٢٠٤ ، وقد عني السبكي بتحليل المسألة في ترجمته للكرابيسي ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ وأحسن حيث نبه في ترجمته للبخاري على تهويل بعض المؤرخين ومبالغتهم فيها .
(٢) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ص ٣٣ و ٣٤ والتهذيب ج ٩ ص ٥٤ والبدایة ج ١١ ص ٢٧ ، الطبقات ج ٢ ص ١٤ - ١٥ وهدي الساري ج ٢ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٣) سير أعلام النبلاء ج ٨ ورقة ٢٧٥ ب وانظر تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٠ والتهذيب ج ١٠ ص ١٢٧ .

(٤) كذا صححه في مفتاح السمادة ، ووجهه عندي أن مسلماً توفي سنة ٢٦١ اتفاقاً ونص الحاكم على أنه كان ابن خمس وخمسين ، فيكون مولده سنة ست ، وقيل سنة أربع ومائتين وهو المشهور وقيل سنة اثنين ومائتين ، انظر تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٤ وسير النبلاء المكان السابق ، والبدایة ج ١١ ص ٣٤ ، والتهذيب الصفحة السابقة : وفتح المفتي للسخاوي ص ٤٤٧ .

التي مر بها ، حيث إنه أسرع في العودة إلى وطنه ثم رحل قبل سنة ثلاثين رحلة واسعة ، طاف فيها البلاد وسمع الشيوخ بالعراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر ، وعاد وقد حصل علماً غزيراً وأصبح من حفاظ الحديث (١) .
فورد بلدته نيسابور الإمام الأجل أبو عبد الله البخاري سنة خمسين ومائتين ، وأقام فيها متصديراً للتحديث والإفادة ، فأقبل مسلم ينهل من علمه ، وأعجب به ، ولازمه غاية الملازمة ، حتى إنه هجر شيخه محمد بن يحيى الذهلي من أجله . وقد كانت إقامة البخاري طويلة استمرت خمس سنوات أفاد فيها مسلم غاية الفائدة ، وعلت منزلته ورسخت قدمه (٢) .

شيوخه

وقد شارك البخاري في الأخذ عن جماعة من كبار الأئمة في عصره ، وكان من شيوخه : يحيى بن يحيى ، وقتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن راهويه ، ومحمد بن عمرو زنيج ، ومحمد بن مهران الحمال ، وإبراهيم بن موسى الفراء ، وعلى بن الجعد ، وأحمد بن خليل ، وعبيد الله القواريري ، وغيرهم كثير ، بلغ عدد الذين روى عنهم في صحيحه فقط : مائتين وعشرين من الشيوخ الأمثال (٣) .

الرواة عنه

وكان مسلم أحد الأفراد القلائل من كبار الأئمة ، فأقبل عليه الناس يتلقون علمه ، فكثرت رواياته وكان منهم كثير من الأئمة ، ومنهم جماعات في درجته ، فروى عنه الإمام أبو عيسى الترمذي ، وأحمد بن سلمة ، وأمثالها ، وابن أبي حاتم الرازي ، وأبو بكر الحارودي ، وروى عنه من شيوخه : علي ابن الحسن الهلالي ومحمد بن عبد الوهاب الفراء ، وإمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة في جماعات كثيرة من العلماء والمحدثين (٤) .

(١) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٠ والوفيات ج ٤ ص ٢٨٠ وتهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ٩١ والتذكرة ص ٥٨٨ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٢ و ١٠٣ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ٧٥ والبيان ج ١١ ص ٢٩ والطبقات ج ٢ ص ٩ وقد وصفوا كثيراً تلمذة مسلم عل البخاري وحدد الذهبي في سير النبلاء ج ٨ ورقة ٢٣٧ ما ذكرت من التواريخ وهي فائدة قيمة تفرد بها .

(٣) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٠ - ١٠١ وتهذيب الأسماء ج ٢ ص ٩١ وانظر تهذيب الكمال للمزي ج ١٠ (٢٠٠ ب - ٢٠٢ أ) فقد استوفى ذكر شيوخه في الصحيح .

(٤) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠١ ، وتهذيب الأسماء ج ٢ ص ٩١ ، والتهذيب ج ١٠ ص ١٢٦ وتوسع في ذكر رواياته المقدسي في كتاب الكمال ج ٣ ورقة ١٣٦ - ١٣٧ (رواق الشوام رقم ٥٩) .

وكان مسلم صنو البخارى فى الحفظ العجيب ، شجاعاً مقداماً ، وفياً مخلصاً ، آزر شيخه البخارى فى محنته ، وجهر بموافقة له ، وكان ورعاً محتاطاً لدينه ، يجله الناس ويرجون به الخير ؛ لما جمع من صفات الفضل والصلاح ، والعبادة والعلم^(١) .

وقد أثنى عليه العلماء وقدموه على أئمة عصره ، كما روى عن أبى زرعة وأبى حاتم الرازيين^(٢) ، وقال شيخه محمد بن عبد الوهاب القراء : (كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علمته إلا خيراً)^(٣) . وقال ابن أبى حاتم^(٤) : (وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث) ، وقال مسلمة بن قاسم : (ثقة جليل القدر من الأئمة)^(٥) .

اجتهاده فى
خدمته السنة
والدفاع عنها

وغير ذلك مما يطول سرده فهو كما قال النووى^(٦) : (أجمعوا على جلالته وأمانته وعلو مرتبته ، وحذقه فى هذه الصنعة وتقدمه فيها . . .) ٥١ .
وكان مسلم أحد أركان النهضة الحديثة فى عصره ، عنى بالمحافظة على السنة وعلومها والتقدم بها كل العناية ، فاجتهد فى المحافظة على الحديث وصيانه من الجهلة الذين شوهوا جماله ، وانتصب للرد على الشبهات التى أثرت ضد المحدثين وعلومهم .

وقد صرح فى مقدمة صحيحه^(٧) بأنه لولا ما رأى من إلقاء بعض من تصدى للتحديث من الأحاديث المستنكرة إلى الناس وتركهم الصحيحة ، لما سهل عليه ما صنعه فى كتابه .

ووضع كتاباً سماه « التمييز » رداً على من قالوا فى المحدثين — كما ذكر هو عنهم —^(٨) (إن من ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرف بما

(١) انظر فى وصف شمائله تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٢ والتذكرة ص ٥٨٩ وتهذيب الكمال ج ١٠ ق ٢٠٣ أ وتهذيب ج ١٠ ص ١٢٧ .

(٢) أخرجه الخطيب ج ١٣ ص ١٠١ ورواه الذهبى عنهما فى نفس المكان السابق .

(٣) للتهذيب نفس الصفحة .

(٤) الجرح والتعديل ج ٤ قسم ١ ص ١٨٢ .

(٥) للتهذيب ج ١٠ ص ١٢٨ . (٦) تهذيب الأسماء ج ٢ ص ٩٠ .

(٧) (٨) ص ١ . (٧) ص ٦ .

لا علم له به ، ومدعى علم غيب لا يوصل إليه) جمع فيه أحاديث كثيرة
اختلف الرواة فيها ، وشرح كيفية إعلال الحديث ، وطريقة المحدثين في
تمييز غلط الرواة من صوابهم في كل حديث منها ، ونبه في مقدمته على أن
جيل هؤلاء المعارضين هو السبب في استنكارهم على المحدثين علمهم .

مؤلفاته

وأسهم مسلم في الناحية الحديثة الفنية فوضع تأليف في الحديث وفنونه
فكثرت تأليفه وتنوعت ومنها :

- ١ - صحيحه المشهور أحد الأصول الستة .
 - ٢ - التمييز ومنه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق مخرومة من الآخر (١) .
 - ٣ - « الوحدان » وقد طبع في الهند .
 - ٤ - « الكنى والأسماء » منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية (٢) .
 - ٥ - « الطبقات » وتوجد منه صورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية (٣) .
- إلى آخر ما هنالك من التأليف الكثيرة ذكر منها الذهبي في التذكرة
تسعة عشر مؤلفاً (٤) .

كتابه المسند الصحيح وطريقته

وأهم كتبه وأعظمها نفعاً كتابه المعروف بـ (صحيح مسلم) واسمه الأصلي :
كتاب المسند الصحيح وطريقته (المسند الصحيح) كما ذكره بعض العلماء في فهرست مروياتهم (٥) - وكما
يؤخذ من كلام مسلم نفسه أيضاً (٦) .

كتاب المسند
الصحيح وطريقته

-
- (١) تحت رقم ١ (مجموعة ١١) .
 - (٢) تحت رقم (٢٢١ طلعت) .
 - (٣) يرمز (ف ٩٧٠) .
 - (٤) ص ٥٩٠ وانظر الفهرست لابن النديم ج ١ ص ٢٣١ وهدية العارفين للبغدادي ص ٤٣١ - ٤٣٢ .
 - (٥) كالملائق في « إثارة الفوائد المجدوبة » ق ١٨ ب ولفظه (المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأراد بقوله نقل العدل عن العدل تفسير المسند بالمعنى العام الذي هو رواية الحديث بإسناده .
 - (٦) حيث قال : (صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث صبوغة) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٢ .

وقد ائتمنى أثر البخارى حيث اشترط فيه الصحة ، فجاء كتابه تالياً كتاب البخارى فى الصحة على المعتقد المشهور .

ولكن أبا الحسين لم يتبع طريقة الإمام البخارى الفقيه ، بل سلك طريقة الصناعة وفن الإسناد ، فعنى بالمتابعات والشواهد ، وبين ما فى الحديث من لفظة زائدة ، أو اختلاف بين الثقات ، أو علة ، وجعل الأحاديث ثلاثة أقسام والرجال ثلاثة أصناف من حيث العدالة والضبط والإتقان ، كما ذكر فى مقدمته لصحيحه (١) فصدر أحاديث القسم الأول وهى فى الدرجة الأولى من الصحة ، ثم يتبعها بأحاديث القسم الثانى ، ولم يلتفت إلى أحاديث من أهم يوضع الأخبار ، ومن الغالب على حديثه المنكر والغلط .

وبين طريقته فى تخريج أحاديث الطبقات أنه لا يكرر إلا لفائدة فى السند أو المتن فقال (٢) : « فنقسمها (أى الأحاديث) على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس ، على غير تكرار ، إلا أن يأتى موضع لا يُستغنى فيه عن تردد حديث فيه زيادة معنى ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك » .

فهذه طريقته فى كتابه ، وقد عنى كل العناية فى إخراج كتابه حتى لم يدانيه كتاب . وقد شهد له الأئمة بذلك ، وأثنوا على ما أودعه من الفوائد الحديثية العظيمة ، ومن ذلك قول النووى (٣) فى بيان صنيعه وفوائده والثناء عليه :

« . . . كتابه الصحيح الذى لم يوجد فى كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان ، والاحتراز من التحويل فى الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة وتنبيه ، على ما فى الفاظ الرواة من اختلاف فى متن أو إسناد ، ولو فى حرف ، واعتناؤه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلين وغير ذلك مما هو معروف فى كتابه ، قال وعلى الحملة فلا نظير لكتابته فى هذه الدقائق وصناعة الإسناد . . . » ١ هـ .

(١) ص ٣ - ٥ . (٢) للفتنة ص ٣ .

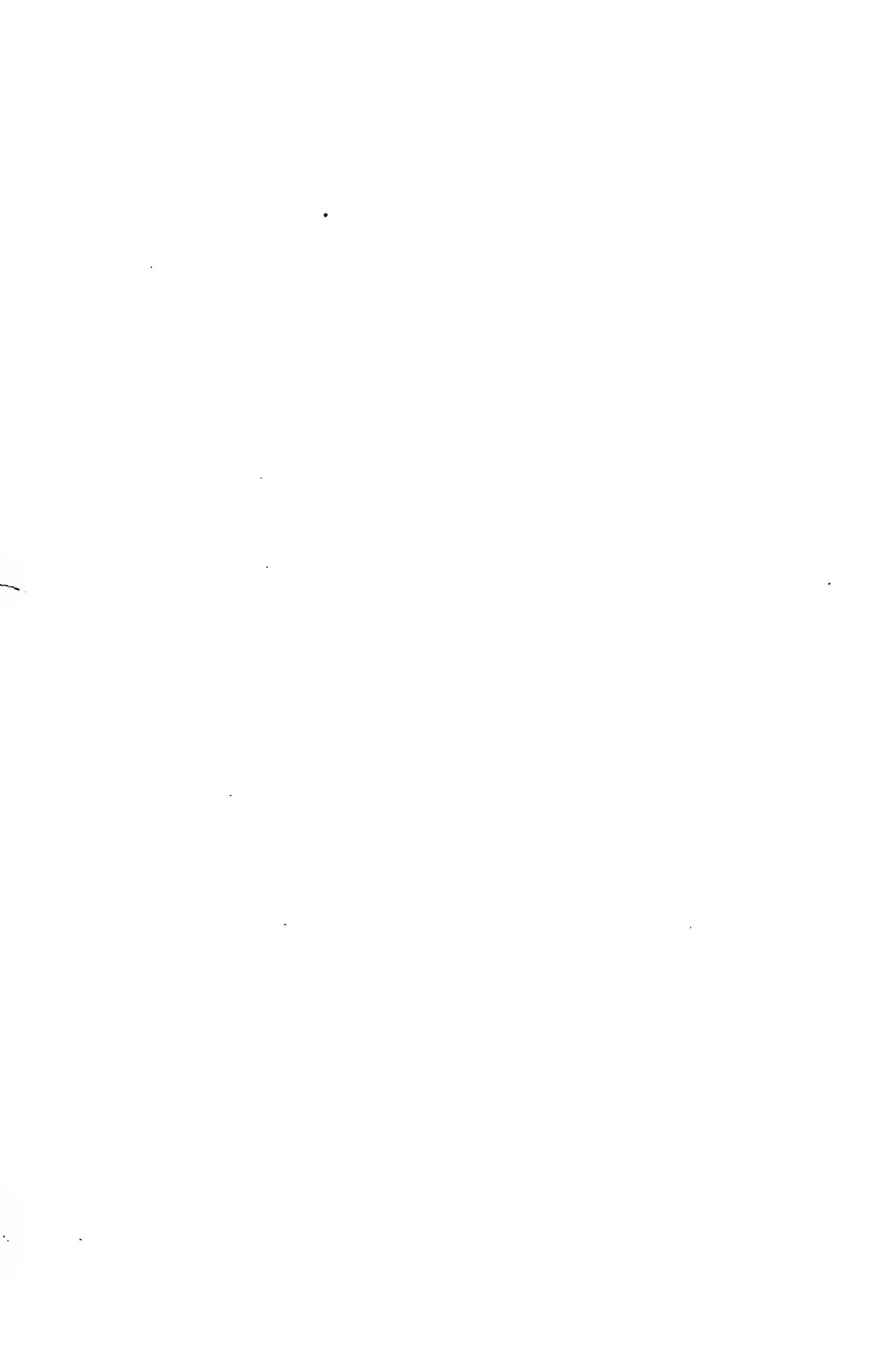
(٣) تهذيب الأسماء واللغات ج ٢ ص ٩٠ .

وهذه כמה موجزة نكتفي بها هنا ويأتى مزيد تفصيل أثناء مقارنته مع الترمذى .

وفاته

فى هذا الكتاب وغيره فى العمل الدائب فى خدمة السنة والذب عنها أمضى مسلم حياته ، حتى انتقل إلى جوار ربه لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين^(١) ، وقد خلف علماً عظيماً خالداً ، رحمه الله ورضى عنه .

(١) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٤ ، والتهذيب ج ١٠ ص ١٢٧ ، وكانت وفاته بسبب غم أصابه لعدم تذكره حديثاً فى مجلس المذاكرة فرجع وأقلع غرفته وأمرج السراج ، وبات ليلته يبحث عنه فأصبح متوفى رحمه الله .



البابُ الأول

التعريف بكتاب الترمذى إجمالاً

مضامين الكتاب — اسم الكتاب — اشتماله على الفنون الكثيرة —
موضوع الجامع — اشتماله على غرضى البخارى ومسلم — بيان
الترمذى — أصول مقاصده فى كتاب العلل — ثناء العلماء على
الجامع — شروط الأئمة الثلاثة : الترمذى والبخارى ومسلم —
تفصيل هام لطبقات الرواة — مقارنة شرط الترمذى بشرطهما —
رتبة جامع الترمذى — رواية الجامع — اتصال سنده إلى مؤلفه —
المحبوب رواية الجامع .

تصفح كتاب أبي عيسى الترمذى ، الذى هو أحد أصول الحديث النبوى ، فنجده قد رتبته على الأبواب ، وأكثر فيه من رواية الأحاديث ، الصحيحة وغيرها ، وذكر عقب كل حديث درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف ، فجاء كتاباً حافلاً ، مشتملاً على مختلف الموضوعات الهامة :
وهى الآتية : -

مضامين الكتاب - الطهارة - الصلاة - الزكاة - الصوم - الحج - الجنائز - النكاح - الرضاع - الطلاق - البيوع - الأحكام « القضاء » - الديات - الحدود - الصيد - الأضاحى - النذور والأيمان - السير - الجهاد - اللباس - الأطعمة - الأشربة - البر والصلة - الطب - الفرائض - الوصايا - الولاء والهبة - القدر - الفتن - الرؤيا - الشهادة - الزهد - صفة الجنة - صفة جهنم - الإيمان - العلم - الاستئذان والآداب - الأمثال - فضائل القرآن - القراءات - التفسير - الدعوات - المناقب - العلل .

فالكتاب مشتمل على أحاديث الأحكام وغيرها . ونصف هذه المجموعة تقريباً للأحكام ، والباقي لسائر الأبواب .

وقد عنى الترمذى عناية خاصة بالمواعظ والآداب ، وبالتفسير ، وبالمناقب فهذه الأبواب لم يتوسع فيها مصنفه كتب السنة مثلاً توسع أبو عيسى ، وقد أشاد بها الكتاتون عن الكتاب ، وأثنوا على عناية الترمذى بها^(١) . وهذه العناوين المحملة يندرج تحت كل عنوان منها أبواب كثيرة العدد وكل باب منها يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذى روى الترمذى الحديث أو الأحاديث من أجله .

ويطلق المحدثون على العنوان اسم ترجمة . وتنقسم التراجم فى كتاب الترمذى إلى قسمين :

الأول : تراجم عامة ، تشمل أحاديث مسائل متعددة وأبواب كثيرة

(١) انظر مجلة التجمع العلمى العربى بدمشق مجلد ٢٢ ص ٢١٤ ودائرة المعارف الإسلامية

تشارك في نوع موضوعها كمسائل الصلاة ، أو الزكاة ، ويعنون لها أبو عيسى بلفظ « أبواب » مستعملاً هذه الصيغة (أبواب الطهارة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم) و (أبواب الصلاة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — و (أبواب الزكاة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم) — وهكذا .

الثاني : تراجم جزئية ، توضع لمسألة معينة ، يخرج الترمذى حديثاً أو أحاديث تدل عليها ، ويستعمل لها كلمة (باب) فيقول باب كذا مثل (باب ما جاء إن مفتاح الصلاة الطهور) و (باب الحكم في الدماء) ، وغير ذلك .

هذه عناوين أبحاث الكتاب ومسائله إجمالاً . أما عنوان الكتاب نفسه واسمه الذي يطاق عليه ، فقد وجدنا له عدة أسماء أطلقت عليه وهي :

اسم كتاب
الترمذى

- ١ — صحيح الترمذى وهو إطلاق الخطيب كما ذكر السيوطى (١) .
- ٢ — الجامع الصحيح وهو إطلاق الحاكم (٢) ونحن نجد بعض حديثه صحيحاً وبعضه حسناً ومنه دون ذلك وهو ينص على هذه الدرجات صراحة . إذن ففي كل من هاتين التسميتين ضرب من التجوز .
- ٣ — الجامع الكبير ، ذكره الكتانى فى الرسالة المستطرفة (٣) وهو قليل الاستعمال .

٣ — السنن ، وهو اسم مشهور للكتاب ، ويكثر نسبته إلى مؤلفه فيقال سنن الترمذى تمييزاً له من بقية السنن .

ووجه هذه التسمية اشتماله على أحاديث الأحكام ، مرتبة على ترتيب أبواب الفقه ، وما كان كذلك يسمى سنناً (٤) ، ولكن الكتاب فيه الأحكام وغيرها . ففي هذه التسمية تجوز بتسمية الكل ببعض أجزائه .

٥ — الجامع ، وهو أشهر وأكثر استعمالاً ، واشتهر إطلاقه منسوباً إلى مؤلفه . فيقال « جامع الترمذى » . ووجه تسميته بذلك : أن الجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية ، وهى هذه :

(١) و (٢) تدريب الراوى للسيوطى ص ٩٥ . (٣) ص ٩ .

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٢٥ والمعرف الشافى للجامع للترمذى ص ٥ .

السِر ، والآداب ، والتفسير ، والعقائد ، والفتن ، والأحكام ،
والأشراط ، والمناقب^(١) ، فسمى الكتاب جامعاً لوجود هذه الأبواب فيه .

وهذا الاسم « الجامع » أو « جامع الترمذى » يدل على الكتاب بالمطابقة
وذلك :

١ — لاشتماله على هذه الفنون الثمانية .

٢ — لأنه مطلق عن قيد الصحة ، فنطابق حال الكتاب وواقعه ، فهو إذن
أولى الأسماء بالإطلاق على كتاب الإمام الترمذى .

فاستحسن أن يسمى الكتاب ويطلق بعنوان « الجامع » ، فأما من طبع
الكتاب بعنوان الصحة مثل « صحيح الترمذى »^(٢) ، أو « الجامع الصحيح »^(٣)
فهذا عمل قد أخطأ صاحبه التوفيق ، لما ذكرنا ما فيه من التساهل ، ولأننا
نخشى أن يقع في اللبس بسببه من لا دراية عنده ، فنظن كل أحاديث الكتاب
صحيحة ، وهو خلاف الواقع .

ثم نرجع البصر في جامع الترمذى نقروه ونتمعنه فنرى فيه بديع الفوائد
وغزير العوائد مما يروى ظمناً طالب العلم ويثلج صدره .

فأبو عيسى يترجم للمسألة ويورد فيها حديثاً أو أكثر ثم يتبع ذلك بآراء
الفقهاء في المسألة ، وعملهم بحديثه ، ويتكلم على درجة الأحاديث تصحيحاً
وتحسيناً وتضعيفاً . ويأتى بذلك واضحاً مبيناً ، ويتكلم في الرجال والأسانيد
وما تشتمل عليه الأسانيد من علل . ويذكر ما للحديث من طرق . ثم إن
كانت هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة ، فإنه يشير إليها بقوله : (في
الباب عن فلان وفلان من الصحابة) ، ونمثل لك من كتابه بما يوضح
وصفنا هذا .

قال الترمذى في الطهارة^(٤) :

(١) ذكرهما محمد أنور شاه في العرف للثنى الصفحة السابقة ، وانظر مقدمة تحفة
الأجودى ص ٢٤ .

(٢) وهى طبعة بولاق ، وطبعة شرح ابن العربي .

(٣) طبع مصطفى البابي الحلبي .

(٤) ج ١ ص ٢١ .

(باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم) :

(حدثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن عبد الله الجذلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم — أنه سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة وللمقيم يوم) . وذكر عن يحيى بن معين أنه صحح حديث خزيمة في المسح وأبو عبد الله الجذلي إسمه عبد بن عبد ويقال عبد الرحمن بن عبد .

(قال أبو عيسى) هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن علي ، وأبي بكرة ، وأبي هريرة ، وصفوان بن عسال ، وعوف بن مالك ، وابن عمر ، وجري .

حدثنا هناد ثنا أبو الأحوص عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال قال : كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم .

(قال أبو عيسى) هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى الحكم بن قتيبة وحماد عن إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجذلي عن خزيمة بن ثابت ولا يصح . قال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد قال شعبة لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجذلي حديث المسح ، وقال زائدة عن منصور كنا في حجرة إبراهيم التيمي ومعنا إبراهيم النخعي فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجذلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في المسح على الخفين .

قال محمد بن إسماعيل : أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال .

(قال أبو عيسى) وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء ، مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق ، قالوا : يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . وقد روى عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين وهو قول مالك بن أنس .

(قال أبو عيسى) التوقيت أصبح : وقد روى هذا الحديث من صفوان ابن عسال أيضاً من غير حديث عاصم) .

فأنت ترى أن الإمام الترمذى عنون للباب بما يدل على مضمونه ، وخرج من أجله حديثين تكلم عليهما ، فبيّن اسم الراوى ودرجة الحديث ، كما بين ما روى من الحديث ، المسألة بذكر الصحابة الذين رووها فقال : وفى الباب عن فلان وفلان ثم تعرض لطرق روى بها الحديث الأول وأبان علتها بوضوح ووازن بين الحديثين فى ترتيبهما ، من الصحة . كما بين مذاهب العلماء وأبدى رأيه فى أقوالهم . وأمثال هذه الفوائد وغيرها كثير فى كتابه .

وتلك مزايا عظيمة لكتابه ، وأهمها ما يتعلق بالعلل ، فإنه علم صعب عويص وقد أتى به الترمذى بأوضح أسلوب فامتاز كتابه على كتب الحديث فى وضوح مراده وكثرة علومه وفوائده ، حتى أنه ليقرب العلم ويدنى مائدته لقارئه ، فهو لطالب الحديث أستاذ ومعلم وللعالم مبصر ومذكر وقد عدد العلماء فوائده وبينوا مقاصده . فقال ابن رشيد :

(إن كتاب الترمذى تضمن الحديث مصنفًا على الأبواب ، وهو علم برأسه . والفقه وهو علم ثان . وعلل الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب ، وهو علم ثالث ، والأسماء والكنى ، وهو علم رابع . والتعليل والتجريح وهو علم خامس . ومن أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ومن لم يدركه ممن أسند عنه فى كتابه وهو علم سادس . وتعديد من روى ذلك الحديث ، وهو علم سابع .

هذه علومه الحماسة . وأما التفصيلية فتعددة ، وبالجملة فنفعته كثيرة وفوائده غزيرة) انتهى بتصريف يسير^(١) .

وقال الإمام أبو بكر بن العربى فى شرحه « عارضة الأحوذى » فى فصل نفيس عقده لبيان فوائد الكتاب .

(وليس فيها — يعنى فى كتب الحديث — مثل كتاب أبى عيسى حلاوة

(١) قوت المفتى للسيوطى ج ١ ص ١٥ ، ومقدمة تحفة الأحوذى ص ١٧٥ - ١٧٦ ،

ورشيد على وزن ضيل مضغراً .

مقطع ، ونفاسة منزع ، وعدوبة مشرع ، وفيه أربعة عشر علماً . فهو قد صنف ، وأسند ، وصحح ، وأسقم ، وعدد الطريق وجرح وعدل ، وأسمى ، وأكنى ، ووصل ، وقطع ، وأوضح المعمول به ، والمتروك ، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله .

وكل علم من هذه العلوم أصل في بابيه وفرد في نصابه ، فالقارئ له لا يزال في رياض موفقة ، وعلوم متفقة متسقة) ، انتهى بتصرف يسير^(١) . ونحن إذا نظرنا إلى هذه الفوائد ، نجدها في حملتها ترجع إلى أمرين : الصناعة الحديثية ، والفقه استنباطاً واختلافاً .

موضوع الجامع

فنستطيع أن نخلص إلى نتيجة وهي : أن موضوع كتاب أبي عيسى الترمذى « الجامع » هو : الحديث الشريف صناعة وفقهاً . ويدل على ذلك أيضاً ما تحدث به الإمام الترمذى عن تأليف كتابه ، فقال^(٢) :

« وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء ، وعلل الحديث ، لأننا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً . ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس ، لأننا قد وجدنا غير واحد . من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه ، منهم : هشام بن حسان ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، وسعيد بن أبي عروبة ، ومالك بن أنس ، وحماد بن سلمة ، وعبد الله بن المبارك ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، ووکیع بن الجراح ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وغيرهم من أهل العلم والفضل ، صنعوا ، فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة ، فخرجوا لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله ، لما نفع الله به المسلمين ، فيهم القدوة فيما صنعوا) .

فقد ذكر أنه بين في كتابه أقوال الفقهاء وعلل الحديث ، وأنه لم يسبق إلى ذلك واعتذر لنفسه عن استئناف تأليف لم يسبق إليه بأن العلماء الفحول

(١) ج ١ ص ٥ - ٦ وانظر قوت المنتهى ج ١ ص ٦ . وفيها تصحيحات مطبعية

صحتها قار الواسع .

(٢) ج ٢ ص ٣٣٢ .

قد صنفوا من قبله ما لم يسبقوا إليه . ورضى العلماء من بعدهم عملهم وانتفعوا بهم .

اشتماله على
غرض البخارى
ومسلم

وقد قدمنا فى المقدمة غرض كل من البخارى ومسلم فى صحيحيهما وبينان مقاصد الترمذى وأغراضه فى كتابه ، وبالتحديد موضوعه ، نجلده قد جمع بين أغراض الصحيحين وموضوعيهما ، وما يستتبعه ذلك من الأخذ بطريقة كل فى كتابه .

فالبخارى بنى كتابه على الأبواب الفقهية ، واستتاج الفوائد والنكت من الحديث ، وأودع ذلك فى تراجمه ، وأتى فيها بالنصوص من القرآن ، والأحاديث وأقوال العلماء ، قصداً لبيان الفقه فى المسألة .

وأما مسلم فإنه — كما ذكرنا فى المقدمة قسم الأحاديث والرجال ثلاثة أصناف ، فأعرض عن الطبقة الثالثة ، وأخرج حديث الطبقة الأولى حديث الحفاظ المتقين أصولاً ، ثم يتبعها بحديث الطبقة الثانية ، وهم دونهم فى الحفظ والإتقان ، فيخرج حديثهم شواهد ومتابعات ، فجمع أحاديث الباب وطرقها فى مكان واحد ، وأتى بها مختصرة بطرقه البديعة فى الاختصار ، فيظهر بذلك ما فى الحديث من لفظة شاذة ، أو زيادة أو وقف ، أو علة .

فأتى من بعدهما الترمذى — وقد تلمذ لهما — فوضع كتابه ، بعد أن تقدم ، ويبلغ رتبة الإمامة ، وقد نقل ابن حجر^(١) عن الترمذى أنه أنهى كتابه « فى يوم الأضحى من سنة سبعين ومائتين » . وإذا علمنا أنه ولد سنة تسع ومائتين تبيننا ما كان عليه الترمذى وقت تأليف كتابه من الرسوخ فى العلم ، وكان فى ذلك الوقت قد سبق بالصحيحين فجمع فوائدهما فى كتابه ، وأضاف من مجهوده ، ما جعل لعلمه صبغته الخاصة به ، التى تميز بها عن غيره^(٢) .

(١) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٩ .

(٢) وأما أبو داود شيخه وعصره . فإنه قصد أدلة الفقه من السنة ، ولذلك كانت همهته فى سنته جمع المتنون ، قال فى رسالته إلى أهل مكة (ص ٥) : « فإن ذكر لك عن النبى — صلى الله عليه وسلم — سنة ليس ما خرجته فاعلم أنه حديث واه ، إلا أن يكون فى كتابى من طريق آخر ، فإنى لم أخرج الطرق لأنه يكثر على المتعلم) وقال أيضاً (ص ٦) : (وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبى — صلى الله عليه وسلم — إلا وهى فيه) .

بيان الترمذى أصول مقاصده في كتاب العلل

ولما كان الجامع قد اشتمل على كثير من الفوائد الفقهية والحديثية التي امتاز بها وكانت تحتاج إلى بيان ، عقد أبو عيسى فصلاً نفيساً في آخر الكتاب وهو « كتاب العلل » تعرض فيه لأصول ومساائل تتصل بما التزمه في كتابه من بيان الفقه ، وأنواع الحديث ، والكلام في الرجال لتكون بمثابة أصول وقواعد يرجع إليها القارئ . وترجع هذه المسائل إلى أمور ستة نبينها فيما يلي :

(أ) بيان حال أحاديث الكتاب إجمالاً ، فذكر أن جميع أحاديثه قد عمل بها العلماء أو بعضهم ، خلا حديثين^(١) ، وبين حكم الحديث المرسل أنه لا يحتج به عند أكثر أهل الحديث^(٢) ، ومراده بالمرسل ما يشمل المنقطع كما سيأتي .

الترمذى يبين
أصول مقاصده
في كتاب العلل
آخر جلد

(ب) أخذ ما ذكره من الفقه والصناعة فذكر أسانيده بالمذاهب الفقهية وأقوال الأئمة المتبوعين التي ذكرها في الجامع وذكر أخذه لعلوم الصنعة من العلل ، والكلام في الرجال والتاريخ ، وقد ذكر أنه أخذه مما ناظر فيه البخارى والدارمى وأبا زرعة ومن كتب تاريخ الرجال ، وهو بذلك يبين قوة ما احتواه كتابه من هذه الأمور بسبب قوة مراجعته فيها والاتفاق على اعتمادها لدى العلماء^(٣) .

(ج) علوم الرجال : وقد بين قواعد هامة في ذلك ، وهي تنحصر في مشروعية الجرح والتعديل ، وأقسام الرجال وأحكامهم ، بينها نظراً لأنه تكلم في الرجال وضعف أحاديث كثيرة بسبب الطعن في روايتها .

١ - أما مشروعية الجرح والتعديل ، فقد رد على من أنكر كلام المحدثين في الرواة وبيان أحوال رجال الحديث . واستدل بإفاضة على مشروعية الجرح والتعديل ، بعمل الأئمة والاستدلال العقلي والشرعي ، ثم ذكر طائفة من أقوال السلف تشتمل على جرح الرواة وتعديلهم^(٤) .

٢ - وأما أقسام الرواة وأحكامهم فذكر ثلاثة أقسام وبين حكمها وسكت عن قسم رابع ولم يتعرض له . وهذه الأقسام هي :

(١) الجامع ج ٢ ص ٣٣١ . (٢) ج ٢ ص ٣٣٨ .
(٣) ج ٢ ص ٣٣٢ . (٤) ج ٢ ص ٣٣٣ .

١- من يتهم بالكذب أو كان مغفلاً يخطئ الكثير وقال فيه : الذى اختاره أكثر أهل الحديث ألا يشتغل بالرواية عنه^(١) .

٢- من يتهم أو يضعف لغفلة وكثرة خطئه ، وحكم عليه بأنه إذا انفرد بالحديث فلا يحتاج به^(٢) .

٣- طائفة من الرواة أهل صدق وعلم وجلالة ، قد زكاهم قوم بجلالتهم وصدقهم ، وتكلم فيهم آخرون من قبل حفظهم . كابن أبى ليلى وأمثاله من جلة أهل العلم ممن تكلم فيهم بسبب حفظهم . مع علمهم وجلالتهم ، وفيهم يقول : (فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتاج به)^(٣) .

٤- الحفاظ المتقنون الثقات ، الذين يندر الوهم والخطأ فى حديثهم أو يقل ، وهم المتفق على الاحتجاج بهم ، وقد سكت عن هذا القسم ولم يذكره للعلم به .

(د) التحمل والأداء : وقد بين فيه :

١- الرواية بالمعنى : فحكى جوازها عن أهل العلم بشرط إقامة الإسناد وحفظه ، والإتيان بالمعنى دون تغيير فيه ، ثم أشار إلى تفاضل العلماء فى الرواية وأن خيرهم من يروى الحديث بافظه ، أو بما يقرب منه ثم من يروى بالمعنى^(٤) .

٢- جواز التحمل بالعرض ، وهو « القراءة على الشيخ » وجواز التحمل بالسماع منه ، وذكر أن كلا منهما جائز عند أهل الحديث^(٥) .

٣- كيفية الأداء لمن تحمل بالعرض وأنه يجوز له عند الرواية أن يقول : حدثنا وأن يقول أخبرنا عند أكثر أهل العلم ، وأن من أهل العلم من يمنع الرواية بكلمة « حدثنا » ويخصها بالسماع من الشيخ^(٦) .

(١) ج ٢ ص ٣٣٤ . (٢) نفس المكان .

(٣) ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ . (٤) ج ٢ ص ٣٣٥ - ٣٣٧ .

(٥) ج ٢ ص ٣٣٨ . (٦) نفس الصفحة .

٤ - الإجازة ، وقد ذكر الخلاف في جواز التحمل بها^(١) قال :
(وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة ، إذا أجاز العالم لأحد أن يروى لأحد عنه شيئاً من حديثه فله أن يروى عنه .

حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجاز عن بشر بن نهيك قال : كتبت كتاباً عن أبي هريرة ، فقلت : أرويه عنك ؟ قال نعم) .

فروى عدداً من الآثار في جوازها ، ثم ذكر مذهب المانعين فقال :
(قال علي - يعني بن عبد الله المديني - سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني ؟ فقال : ضعيف ، فقلت إنه يقول : أخبرني ! فقال : لا شيء ، إنما هو كتاب دفعه إليه) انتهى .

وقد انتهى هذا الخلاف في عصور المتأخرين وعملوا بالإجازة وتساهلوا فيها ؛ حفظاً لبقاء سلسلة الإسناد .

(هـ) تنبيه على اختلاف العلماء في جرح بعض الرجال وتعديلهم وفي غير ذلك من مسائل العلم^(٢) ، وذلك لأن الترمذي قد يرجع رأياً ويطلع القارئ على رأى مخالف له ، فلفت نظر القارئ ليتحرى ولا يعترض على الترمذي ، وقد أفاد بحثنا من هذه الناحية في الدفاع عن الترمذي ، والجواب عما يتهم به من التساهل .

(و) تفسير اصطلاحات في كتابه : وقد فسر الحديث الحسن ، والغريب ، وسكت على سائر الاصطلاحات الأخرى^(٣) ، ويأتي الكلام عليها إن شاء الله .

هذه مسائل كتاب العلل من جامع أبي غيسى الترمذي ، رتبناها في هذا العرض طبقاً لورودها في الكتاب ، وهي مسائل هامة في علوم الحديث ،

أهمية كتاب
العلل

(١) نفس الصفحة والإحارة هي : إذن من الشيخ الطالب بالرواية يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً . انظر فتح المغيث للسخاوي ص ١٩٠ .

(٢) ج ٢ ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٣) ج ٢ ص ٣٣٩ .

تتصل بالجامع اتصالاً وثيقاً ، يدل تمام الدلالة على أن كتاب العلل جزء من الجامع لا يتجزأ ، وهو بمثابة المقدمة ، إلا أن الترمذى أتى به آخر الكتاب ، وجعله خاتمة له ، وقد روى بعض رواة الجامع « كتاب العلل » مستقلاً عن الجامع ، وذلك لا يدل على أنه كتاب مفرد بنفسه بل انهم أفروده بالرواية لأختصاصه بالفوائد التى تضمنها تسهيلاً للانتفاع به (١) .

وقد سلك الترمذى بوضعه كتاب العلل سبيل مسلم فى كتابته مقدمة لصحيحه ، أوضح فيها مسلم عمله فى الكتاب وشرح بعض مسائل رأيها تناسب مع الكتاب ، وليست هذه المقدمات فى شئ من كتب الحديث التى وضعت حتى ذلك الوقت إلا فى هذين الكتابين . ولكن الترمذى قد توسع ، فتعرض لبعض مسائل سبقه مسلم إليها ، وتفرد بمسائل كثيرة اقتضتها مناسبة الجامع ، لها أهميتها فى علم الحديث ، أثنى عليها الأئمة وذكروها فى محاسن الكتاب ، كما سيأتى من قول ابن الأثير : « وفى آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها » .

ثناء العلماء
على الجامع

ولإتقان الترمذى كتابه ، وما ضمنه من الفوائد العظيمة التى سبق أن تحدثنا عنها لقى كتابه « الجامع » القبول والحظوة ، لدى العلماء كافة منذ عصر مصنفه إلى اليوم . وقد قال الترمذى نفسه (٢) :

« صنفت هذا الكتاب ، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبي يتكلم » .
ثم لم يزل فى سائر العصور موضع ثناء العلماء ، وإشادة الأئمة بمحاسنه وفوائده :

(١) فقد أخطأ من ظن أنه كتاب مستقل الحق بالجامع كما ألحق به كتاب الثمائل فى طبعة الهند . كيف ؟ ! وإنما نجد فيه عبارات تربطه بالكتاب برباط الوحدة التى لا تنفصل كقوله (جميع ما فى هذا الكتاب من الحديث ...) ونحوها من العبارات التى تكررت فيها الإشارة إلى الجامع بكلمة (هذا الكتاب) فلا انفصام بين العلل وسائر كتاب الجامع وإنما هما كتاب واحد .

(٢) جامع الأصول ج ١ ص ١١٤ ، والتذكرة ص ٦٣٤ والتهذيب ج ٩ ص ٣٨٩ .

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (المتوفى سنة ١٠٧٧ هـ) في شروط الأئمة الستة^(١):

(سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة ، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه ، فقال : « كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم ، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم ، وكتاب أبي عيسى [قد شرح أحاديثه وبينها فـ]^(٢) يصل إلى فائدته كل أحد من الناس) .

وقال ابن الأثير (٦٠٦ هـ) في جامع الأصول^(٣):

(كتابه الصحيح أحسن الكتب ، وأكثرها فائدة ، وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب العلل ، قد جمع فيه فوائد حسنة لا ينحى قدرها على من وقف عليها) .
وبرحم الله الشيخ إبراهيم الباجوري (١٢٧٧ هـ) حيث قال في شرحه على الشئائل^(٤):

« وناهيك بجامعه الصحيح ، الجامع للفوائد الحديثية ، والفقهية ، والمذاهب السلفية والخلقية ، فهو كاف للمجتهد ، مغن للمقلد » .

(١) ص ١٦ وانظر البداية والنهاية لابن كثير ج ١١ ص ٦٧ .

(٢) الزيادة من رواية ابن كثير في البداية .

(٣) نفس الصفحة وانظر مفتاح السعادة ج ٢ ص ١١١ فقد قلده في كلمته هذه .

(٤) ص ٥ ، وانظر نحو كلمته هذه في المرقاة للملحقي ج ١ ص ٢١ ، وهو

متقدم عليه .

شروط الأئمة

والآن بعد أن تم لنا بيان مضامين الجامع وأغراضه وموضوعه - ننقل إلى الوسيلة التي توصل بها للوفاء بغرضه ، في أساس اختياره أحاديث كتابه ، أو ما يسمونه بشرط الكتاب .

معرفة الشروط
مسألة في غاية
الأهمية

ومعرفة الشروط مسألة في غاية الأهمية والفائدة ، لكل من يبحث في كتاب من الكتب الستة ، تحتاج للعناية والرعاية .

لذلك عني أئمة الحديث بالبحث عن شروط الأئمة الستة ، وكان في الوصول إلى معرفتها صعوبات اقتضت مزيد الاجتهاد ، بسبب عدم تصريحهم بشروطهم ، قال أبو الفضل المقدسي في شروط الأئمة الستة (١) :

(لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني) .

تعرف الشروط
بـهر الكتب

نعم ، يوجد لبعض أصحاب الأصول عبارات نستطيع أن نستفيد منها في بيان شروطهم في كتبهم ، ولكنها لا تكفي في هذا المقام . فلا بد إذن من مطالعة هذه الأصول واستقراءها بالتفصيل حتى يمكن الوصول إلى شرط كل منهم ، لأنها والحالة هذه إنما تعرف كما قال ابن طاهر المقدسي (٢) :

(من سبر كتبهم ، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم) .
وذلك ما قام به علماء الحديث خير قيام ، وأبرزوا لنا في أبحاثهم هذه غزير الفوائد القيمة في علوم الحديث .

أما شرط أبي عيسى الترمذي فقد تحدث الترمذي عن أحاديث كتابه مما يستأنس به لمعرفة شرطه قال في علل الجامع (٣) (جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين إلخ) .

(١) و (٢) شروط الأئمة الستة ص ١٠ .

(٣) ج ٣ ص ٣٣١ .

فأفاد أنه بنى اختيار حديث الكتاب على عمل العلماء به في الحملة ، فكل حديث استدل به مستدل أو احتج به عالم فهو من شرطه ، وهو شرط فسيح جداً ولكن الترمذى لا ينزل إلى الواهى أو الموضوع لأن الأئمة لا يحتجون بالواهى ولا بالموضوع وقد دل الاستقراء على أن شرطه هو : أن يخرج أحاديث الطبقة الرابعة من الرواة فن فوقهم ، ورجال الطبقة الرابعة : قوم لم تكثر ممارستهم لحديث شيوخهم ولم يسلموا أيضاً من غائلة الجرح .

وهذا القول يتطلب تفصيلاً يشرح طبقات الرواة ، ليتبين المراد ، وتعرف الصفات التي يجب توفرها في الرواة ونوضح لك ذلك فنقول :

تفصيل نفيس
لطبقات الرواة
وشروط الأئمة

قال الإمام الحازمي في شروط الأئمة الخمسة (١) :

(ثم أعلم أن لهؤلاء الأئمة مذهباً في كيفية استنباط مخارج الحديث ، نشير إليها على سبيل الإيجاز . وذلك أن مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل في مشايخه ، وفيمن روى عنهم ، وهم ثقات أيضاً ، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجهم ، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات . وهذا باب فيه غموض ، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ، ومراتب مداركهم ، ولنوضح ذلك بمثال وهو أن نعلم - مثلاً - أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها :

(الطبقة الأولى) : قوم جمعوا بين العدالة التامة والإتقان والحفظ وطول الملازمة لشيخهم الزهري حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلزمه في الحضر وهم الغاية في الصحة ، وهم غاية مقصد (البخاري) .

(والطبقة الثانية) : شاركت الأولى في العدالة غير أنها لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة ، فلم تمارس حديثه ، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى ، وهم (شرط مسلم) .

(والطبقة الثالثة) : جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى ، غير

أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول ، وهم شرط (أبي داود والنسائي) .

و(الطبقة الرابعة) : قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل ، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري ، لأنهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً ، وهم (شرط أبي عيسى) . وفي الحقيقة شرط الترمذى أبلغ من شرط أبي داود لأن الحديث إذا كان ضعيفاً ، أو مطلقه من حديث أهل الطبقة الرابعة ، فإنه يبين ضعفه وبنه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة ، وعلى الجملة ، فكتابه مشتمل على هذا الفن فلماذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود .

و(الطبقة الخامسة) : نفر من الضعفاء والمجهولين ، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فن دونه فأما عند الشيخين فلا) ، انتهى بتصرف يسير .

ثم قال الحازمي — (١) بعد أن مثل لكل طبقة :

(وقد يخرج البخاري أحياناً عن أعيان الطبقة الثالثة ، ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة ، وأبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة ، وذلك لأسباب تقتضيه) . . .

قال الحافظ ابن حجر (٢) بعد تلخيص كلام الحازمي :

(هذا المثال الذي ذكره ، هو في حق المكثرين . فيقاس على هذا أصحاب نافع ، وأصحاب الأعمش ، وأصحاب قتادة ، وغيرهم ، فأما غير المكثرين : فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة ، والعدالة ، وقلة الخطأ . لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به ، كيحيى ابن سعيد الأنصاري ، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه ، فأخرج ما شاركه فيه غيره ، وهو الأكثر) . ١ هـ .

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٧ ؛

(٢) هدى الساري ج ١ ص ٦ .

وبذلك اتضح شرطه الترمذى ، وظهر بجلاء المراد من الطبقة الرابعة التى من شرطه ألا ينزل عنها .

وأما البخارى ومسلم : فقد اشترطا فى كتابيهما صحة الحديث كما يدل لذلك تسميتها للكتابين ، وما نقل عنهما من أنهما أخرجا الصحيح من الحديث فقط^(١) ولكنهما متفاوتان فى مراتب الرجال كما عرفنا من كلام الحازمى : فالبخارى يراعى فى راوى الحديث أن يكون مع ثقته قد لازم شيخه طويلا ، وقد يخرج حديث من لم يلزم شيخه .

بشرط البخارى
ومسلم

أما مسلم فيخرج حديث هؤلاء وقد يروى عن طبقة ثالثة وهم جماعة لم يسلموا من غوائل الجرح ، إذا كان الراوى ملازماً لشيخه طويلا ، كجماد ابن سلمة فى ثابت البنانى وأيوب^(٢) .

أما ما ذكرناه من شرط البخارى فيدل عليه الاستقراء لكتابه كما ذكر السيوطى فى كتاب التوشيح^(٣) ولم يذكروا لنا عن البخارى مما يدل على شرطه أكثر مما صدرنا به الكلام وأما مسلم فتحديث فى مقدمة^(٤) كتابه عن عماله فيه بما يؤيد ما دل عليه استقراء العلماء واستنباطهم لشرطه ، فقد قسم مسلم الحديث ثلاثة أقسام والرجال ثلاث طبقات .

وقد سبق أن ذكرنا ذلك ، ونقلنا مطلع كلامه لاقتضاء البحث ، ونسوق هنا كلامه فى بيان هذه الأقسام ، مخلصاً من الاستطراد الذى وقع له فى الاثناء ، قال مسلم :

(فأما القسم الأول : فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التى هى أسلم من العيوب من غيرها ، وأنتى ، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة فى الحديث وإتقان لما نقلوا ، لم يوجد فى روايتهم اختلاف شديد ولا تحايط فاحش ، كما عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك فى حديثهم .

(١) انظر ألفاظهما فى شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٤٩ وص ٦٣ وقد صرح بهذا الاستدلال أبو العباس القرطبى فى شرح تلخيصه صحيح مسلم (المفهم) قال : « فهذه نصوصهما على أن شرطهما إنما هو الصحيح فقط (٥ - ب) .

(٢) شرح العراقى لألفيته ج ١ ص ٢٤ - ٢٥ .

(٣) التوشيح على الجامع الصحيح للبخارى ص ٢ .

(٤) ص ٣ - ٥ .

فإذا نحن تفحصنا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالوصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم . كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سليم ، وأضرابهم من حال الآثار ونقالات الأخبار ، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين ، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة . . .

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون ، أو عند الأكثر منهم ، فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم . . .

وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم (١) . ١ هـ (١) .

وهذه الطبقة الثانية التي أشار إليها مسلم تشمل من تكلم فيه من قبل حفظه ومن تكلم فيه بسبب بدعة والبخارى ومسلم يخرجان من حديث هؤلاء ما كان عن شيوخهم الذين لازمهم وأتقنوا حديثهم ، فإن الملازمة تورث سيء الحفظ إتقاناً ، وقد بين مسلم ذلك في كتابه « التمييز » (٢) ، واستدل له فقال :

(وقد يكون من ثقات المحدثين من تضعف روايته عن بعض رجاله الذين حمل عنهم ، والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث على أن أثبت الناس في ثابت البناني ، حماد بن سلمة ، كذلك قال يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة ، وحماد يعد عندهم ضعيفاً . إذا حدث عن غير ثابت ، كحديثه عن قتادة ، وأيوب ،

(١) وليس تقسيم مسلم الرجال إلى ثلاث طبقات بمناف تقسيم الحازمي ، وذلك لاختلاف ملحظهما في التقسيم . فلم قسمهم باعتبار القبول والرد ، وأما الحازمي فقسمهم باعتبار توفر صفات العدالة والضبط والملازمة لشيوخهم .

وداود بن أبي هند ، والحريري ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن دينار ،
وأشباههم فإنه يخطيء في حديثهم كثيراً . انتهى بتصرف يسير .

وأما أهل البدع : فإنهما أخرجا الجماعة من الثقات ممن روى بالبدعة ولم
يكونوا دعاة إلى بدعهم ، ولا استمالوا الناس إليها ، وهؤلاء متفق على
الاحتجاج بهم لدى أكثر الحديثين^(١) .

وفما عدا ذلك فإنهما قد يخرجان في الشواهد والمتابعات لرواة دون من
وصفنا لأنها يتساهل فيها .

رأى الحاكم في شرط الصحيح المعتمد في شرط الكتابين ، وقال الحاكم في كتابه
شرط الصحيحين « المدخل إلى معرفة الاكلیل » في بيانه لأقسام الحديث الصحيح^(٢) :

(فالقسم الأول من المتفق عليه : اختيار البخاري ومسلم ، وهو الدرجة
الأولى من الصحيح ، ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية
عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه
التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي ، وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه
من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور ، وله رواية من الطبقة الرابعة ، ثم
يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة . . .) .

ومراده بهذا ما فهمه الإمام أبو علي الغساني فقال : (إنما المراد أن هذا
الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة^(٣)) اهـ .
وهذا مذهب الحافظ ابن منده باستثناء أحاديث يسيره نبه عليها ابن
منده لم يتعدد رواية بعض رجالها^(٤) ، ولعل الحاكم أخذ مذهبه عن هذا الإمام ،
وهذا المذهب قريب من مذهب الحازمي وابن الصلاح وغيرهما في شرط
الشيخين .

ولكن الحازمي ظن أن الحاكم يذهب إلى أن شرط الشيخين هو إخراج
الحديث المروى عن عدلين إلى نهاية السند وتبعه في هذا الظن بعض العلماء كأبي
فهم الحازمي كلام الحاكم

(١) تدريب الراوى ص ٢١٧ و ٢١٩ . (٢) ورقة / ١٨٨ .

(٣) تدريب الراوى ص ٦٦ .

(٤) انظر شروط الأئمة الستة للمقدسي ص ١٥ .

العباس القرطبي فأنكروا على الحاكم: هذا الرأي لندرة هذا النوع من الحديث ومخالفة واقع الكتابين له^(١) وحاول بعضهم الدفاع عنه كما فعل ابن الأثير في جامع الأصول^(٢).

والحقيقة أنه لم يرد ذلك ويبعد من الحاكم أن يذهب ذلك المذهب ، ردنا على الخازمي وتأيد الحاكم ولو أراد ما فهمه المعترضون لقال : الحديث الذي يرويه صحابيان . . . إلخ . وكيف يصدر من الحاكم ذلك الذي قاله الخازمي ، وقد وضع كتابه « المستدرک » ، واستدرك فيه على الشيخين أحاديث على شرطهما لم يخرجها . فكيف يمكن أن يريد ذلك المعنى ؟ ويبعد في المذهب هذا البعد . . ؟^(٣)

ومعرفة شروط الأئمة الثلاثة نجد الترمذي :
(أ) يشترك في شرطه مع الشيخين ، فيخرج في كتابه حديث الطبقة الأولى والثانية وهما شرط البخاري ومن شرط مسلم أيضاً ، وحديث الطبقة الثالثة التي يخرج مسلم عن بعض رجالها .
(ب) ويفترق كتاب الترمذي عن كتابي البخاري ومسلم ، حيث ينزل فيكثر من حديث الطبقة الثالثة ، ويروي لرجالها على اختلاف أحوالهم ، ويروي أيضاً حديث الطبقة الرابعة فينزل عنهما درجة أخرى .

(١) انظر شروط الأئمة الخمسة للخازمي ص ٣٣ - ٣٥ وقد أطال في انتقاد الحاكم ، وانظر المفهم لأبي العباس القرطبي ق / ٥ .

(٢) ج ١ ص ٩٢ .

(٣) وقد اعترض كلام الحاكم مع هذا التفسير أيضاً - بما في الصحيحين من الأحاديث الغرائب التي زويت عن رجال ليس لهم إلا راو واحد ، كستين أبي جميلة عند البخاري ، قال الخازمي في شروطه (ص ٣٣) « لم يرو عنه غير الزهري من وجه يصح مثله » اهـ . وكريمة ابن كعب السلمى عند مسلم قال المقدسي في شروط الأئمة الستة (ص ١٥) لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن . وذكر الذهبي عشرة من الصحابة أخرج لهم البخاري . وليس لهم سوى راو واحد فقط (سير النبلاء ج ٨ ق ٢٥٣ - ٢٥٤) .

والجواب عن هذا بالنسبة للصحابة أنه قد ثبت استثناء الحاكم إياهم كما نقل عنه السخاوي في (فتح المغني ص ١٨) . وأما بالنسبة لغير الصحابة فالجواب ما قاله الحافظ ابن حجر في هدى الساري (ج ١ ص ٦) : والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقصاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم ، فإنه معتبر في حق من بعدهم ، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قطه) اهـ .

موازنة شرط
الترمذي بشرط
الشيخين

إذن فكتاب الترمذى دون الصحيحين فى الصحة ، وفوقه كتاب مسلم وفوقهما كتاب البخارى .

رتبة جامع
الترمذى

ولكن هل يأتى كتاب الترمذى عقب الصحيحين فى الرتبة ، فىكون ثالثهما أو أن كتاب أبى داود هو الثالث ، والترمذى رابعها .

الذى نراه هو إن كتاب أبى عيسى ثالث الكتب الستة ، تالى الصحيحين فى الرتبة من حيث الصحة ، وذلك لأن شرطه أقوى من شرط أبى داود كما نص الإمام الحازمى على ذلك فى كلمته التى نقلناها فى طبقات الرواة .

ولكن الحازمى قدم سنن أبى داود إلى الرتبة الثالثة وأخر جامع الترمذى إلى الرابعة وعلّل ذلك باشتماله على حديث الطبقة الرابعة فقال :

تقديم الحازمى
سنن أبى داود
على الجامع

(وعلى الحملة فكتابه مشتمل على هذا الفن فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبى داود) .

وقال الذهبى فيما نقله عنه السيوطى ^(١) (انخطت رتبة جامع الترمذى عن سنن أبى داود والنسائى ، لإخراجه حديث المصلوب والكلبى وأمثالها) اهـ . يعنى من الكذابين أو من اتهم بالكذب .

وهذا الذى اعتذر به الحازمى والذهبي موجود فى كتاب أبى داود ، فإنه يخرج أحاديث الطبقة الرابعة ، وأخرج عن جماعة من أمثال المصلوب والكلبى أيضاً ، بل إنه فوق ذلك قد سكت عن حديثهم ولم ينبه عليه . قال الحافظ ابن رجب فى شرح علل جامع الترمذى ^(٢) :

مناقشتنا له

(وقد شاركه أبو داود فى التخريج عن كثير من هذه الطبقة ، مع السكوت على حديثهم ، كما سحاق بن أبى فروة وغيره) .

أبو داود
يسكت على
حديث الطبقة
الرابعة

وإسحاق الذى ذكره ابن رجب قال فيه البخارى فى التاريخ الكبير ^(٣) : « تركوه » وروى ابن أبى حاتم ^(٤) عن أحمد بن حنبل أنه قال : « لا تلحل »

(١) التدريب ص ٩٩ . (٢) ق (٦٧ - ١) .

(٣) ج ١ / ١ ص ٣٩٦ .

(٤) الجرح والتعديل ج ١ / ١ ص ٢٢٧ .

الرواية عندى عن إسحاق بن أبي فروة ، وعن يحيى بن معين أنه قال فيه :
(كذاب) وعن أبي حاتم (متروك الحديث) . ٨١ .

وقال ابن حجر فى التقرىب « متروك من الرابعة » .

فقد تساوى الكتابان من حيث التخرىج عن الرجال ، وبقي امتياز
الترمذى بما ذكره الحازمى من أبلغية شرطه ، وتقدمه على أبى داود ، لأنه
يذنه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم ، فوق أنه إنما يروى عنهم ما رواه
عن غيرهم ممن فوقهم كما سيأتى بيانه فى بحث الرجال ، وقد سكت أبو داود
عن حديث جماعة منهم ، فن الإنصاف إذن ألا تنزل رتبة كتاب الترمذى
عن الثالثة . فىكون الكتاب الثالث تالياً للصحيحين ، قال صاحب « كشف
الظنون » (١) : (وهو ثالث الكتب الستة فى الحديث) . (*)

(١) ج ١ ص ٥٥٩ .

(*) هذا الذى ذكرناه هو أصح قول فى شرط البخارى ومسلم .

وذهب الإمام ابن الصلاح وتبعه ابن دقيق العيد والذهبى وغيرهما إلى أن معنى شرطهما
أو شرط أحدهما كون رواية الحديث فى كتابيهما ، أو كتاب أحدهما .

وعد كثير من المصنفين ذلك قولاً آخر مخالفاً لما قرره الحازمى ، ومنهم الصفائى فى
توضيح الأفكار ص ١٠٨ - ١١٠ حيث عنى بالمسألة وتعرض للخلاف والأقوال فيها .

والذى نراه فى هذا الصدد ، أن هذا ليس اخلافاً حقيقياً ، وإنما اختلفت الوجهة التى
قصدها كل منهم .

فالحازمى قصد تفسير الشرط بمعنى الصفات التى راعاها كل من الشيخين فى الرجال الذين
أخرجنا لهم فى كتابيهما ، وابن الصلاح ومن وافقه أرادوا تفسير قول الحاكم فى المستدرك :

« صحيح على شرط الشيخين » أو « صحيح على شرط البخارى » أو « صحيح على شرط مسلم »
فلا اختلاف إذن .

ونحن - وقد لجأنا إلى مستدرك الحاكم نتفحص صتيه - نرجح أن قول الحاكم هذا بأن

الحديث روى بإسناد رجاله فى كتابيهما ، وذلك لما هو ظاهر من صنيع الحاكم فى المستدرك حين
يحكم على الأحاديث ، فإننا بالتتبع والنظر وجدناه يعنى الرواية ، كقوله ج ١ ص ٤٥٥ : « هذا

حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه فإني لم يحتج بسعيد بن زيد أخى حماد بن زيد » . وقوله
ج ١ ص ٢٩٧ : « وقد احتج البخارى بعكرمة ، واحتج مسلم بسمك ، وهذا حديث صحيح

الإسناد متداول بين الفقهاء ، ولم يخرجاه » .

ونحو ذلك من العبارات كثير فى المستدرك يدل على أن موضوع الكتاب يقوم على أساس
وجود رواية الحديث فى الكتابين أو أحدهما ليكون على شرطهما أو شرط أحدهما .

وقد وجدنا - بعد هذا التحقيق - الحافظ السخاوى يقرر ما قلناه مدعماً بالدليل ، فيقول =

الجامع ثالث
الكتب الستة

قول الحاكم
صحيح على
شرطهما

رواية الجامع وحملته عن الترمذى .

كانت سنة علماء الحديث فى نقل كتب الحديث عن أصحابها أن يتلقوها بالإسناد كما يتلقون الحديث الواحد ، ويشترطون لقبولها ما يشترطون لقبول الحديث .

العلماء ينقلون
الكتب بالسند
إلى مؤلفيها

وهو لعمرى - تحوط وتحفظ عظيم ، يمنع العبث بالكتب ، ويحفظها ، كما يحذ من تهافت من ليس أهلاً لهذا العلم الشريف .

ثم لما انتشرت الكتب وأصبحت متواترة فى الخاصة والعامة ، وتناولها العلماء بالضبط والشرح استغنى عن التلقى ، واكتفى بالإجازة لمن طلب تحملها ، وقبيل أدائه بهذا التحمل ، ثم ظلت الكتب الحديثية يروىها العلماء على هذه الطريقة إلى عصرنا ، وذلك للمحافظة على مظهر الإسناد الذى هو خصيصة هذه الأمة ، ولاتباع طريقة السلف الصالح .

وقد وجدت من أسماء رواة الكتاب عن الترمذى ستة من العلماء سمعوه منه ورووه عنه ذكرهم الحافظ أبو جعفر بن الزبير فى برنامجة فقال (١) :
(روى هذا الكتاب عن الترمذى ستة رجال فيما علمته :

روى الجامع
عن الترمذى
سنة حفاظ

= فى شرحه للألفية ص ١٨ : « ثم ما المراد بقوله على شرطهما ؟ فعند النووى وابن دقيق العيد والذهبى - تبعاً لابن الصلاح - هو أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم فى كتابتهما ، وتصرف الحاكم يقويه ، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معاً أو أحدهما لرواته قال : صحيح على شرطهما أو أحدهما ، وإذا كان بعض رواته لم يخرجاه له قال : « صحيح الإسناد » وحسب . ويتأيد بأنه حكم على حديث من طريق أبي عثمان بأنه صحيح الإسناد ثم قال : وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي ، ولو كان النهدي لحكت بالحديث على شرطهما » ٨١ .

لكن لا بد من التنبيه إلى أنه لا يصح الحكم على الحديث بكونه على الشرط بمجرد وجود رواته فى الكتاب ؟ ! ، بل لا بد من مراعاة كيفية الرواية عنه ، فرب ثقة يكون من شرط الصحيح فى بعض شيوخه الثقات دون بعض ، وفى هذا يقول الحافظ ابن حجر :

« ووراء ذلك كله أن يروى إسناداً ملفقاً من رجالهما كمالك عن عكرمة عن ابن عباس ، خياك على شرط مسلم فقط ، وعكرمة انفرد به البخارى ، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما » . قد ريب الراوى ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(١) نقله عنه السيوطى فى قوت المغتذى ج ١ ص ١٦ ، وانظر مقدمة تحفة الأحوف .

أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ، وأبو ذر محمد بن إبراهيم ، وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان ، وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر ، وأبو الحسن الوازري (١) .

أما رواية أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب : فهي رواية شهيرة معروفة ، صدرت بها نسخ الجامع المطبوعة .

وأما رواية الهيثم بن كليب الشاشي ، فقد روى بها أبو بكر محمد بن خير بعض أحاديث من الجامع وكتاب العلل ، وذكر إسناده بذلك إلى الترمذي من طريقه . في فهرسته .

وأما رواية أبي ذر : فقد ذكر العلامة محمد مرتضى الزبيدي في كتابه « أسانيد الكتب الستة الصحاح » أنه روى الكتاب عن الترمذي من طريقه .

وأما رواية الحسن بن إبراهيم القطان فروى بها الجامع أبو بكر بن خير وذكر إسناده إليه في فهرسته من طريق أبي محمد بن عتاب .

وأما رواية أبي حامد التاجر : فروى بها الكتاب ابن خير وذكر إسناده في فهرسته (١) أيضاً ، وذكر الزبيدي (٢) : أنه روى الكتاب من طريقه ، ولكن لم يذكر لنا إسناده .

ولم أجد رواية الكتاب من طريق أبي الحسن الوازري ، ولعله في بعض المراجع التي لم تيسر لنا الآن .

وعلى كل ، فهذا الذي ذكرناه كاف في صحة نقل الكتاب عن مؤلفه ^{ردنا على من زعم انقطاع سند الكتاب} وسلامة الإسناد إليه . وذلك يرد على من نقل عن أبي محمد بن عتاب عن أبي عمرو السفاقي عن أبي عبد الله الفسوي أنه قال : (لا يصح سماع أحد في هذا المصنف من أبي عيسى ولا روايته عنه) ١ .

ويؤيد رد هذا الزعم أن أبا عبد الله ابن عتاب وأباه أبا محمد المذكور وغيرهم ، قد أسندوا الكتاب ولم يذكروا هذا الزعم عن أحد فدعوى الانقطاع باطلة أياً كان قائلها (٣) .

(١) انظر ما ذكرناه من أسانيد ابن خير فهرسته للعظيمة ص ١١٩ - ١٢١ .

(٢) أسانيد الكتب الستة الصحاح كلا الروايتين ق (٤ - ب) .

(٣) انظر قوت المغتنى . ومقدمة تحفة الأحوذى ص ١٧٨ .

لكن هذه الروايات لم تتصل إلى عصرنا هذا كلها ، بل اتصلت رواية المحبوبي للكتاب وانقطعت الروايات الأخرى ، ولعل بقاء الأصلح هو السبب في ذلك ، خصوصاً وقد حصل الاستغناء عن الإسناد بشهرة الكتاب وتواتره .

اتصال السند
إلى عصرنا
برواية المحبوبي

وقد حصلت لى رواية الكتاب إجازة بالإسناد المتصل إلى مؤلفه الإمام الترمذى . أخبرنى به فضيلة شيخنا الفاضل العلامة محمد محمد السماحى بالإجازة عن شيخه المحدث الحافظ محمد حبيب الله بن مايأبى الحكيم الشنقيطى بما اشتمل عليه ثبت العلامة الشيخ محمد الأمير الكبير من الكتب والأسانيد التى يروى بها هذه الكتب . إجازة عن مفتى المالكية بمكة محمد حسين عابدين عن جماعة منهم والده حسين بن إبراهيم الأزهرى عن الشيخ عثمان بن حسن الدمياطى عن مؤلفه الشيخ محمد الأمير الكبير (ح) .

إسنادنا بكتاب
الترمذى

قال الشنقيطى : وأرويه عن السيد محمد كامل المبراوى الحلبي عن الشيخ إبراهيم السقا عن الأمير الصغير عن والده الأمير الكبير بسنده المتصل المسلسل بالسادة الصوفية عن أبى العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي عن مؤلفه الإمام الترمذى رضى الله عنه (١) .

والمحبوبي هذا راوية الجامع عن مؤلفه أبى عيسى محمد بن عيسى بن سوره الترمذى رضى الله عنه هو حافظ جليل قال فيه السمعاني فى أنسابه (٢) :
(شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان ، وإليه كانت الرحلة) .
وقال ابن العماد الحنبلى فى كتابه «شذرات الذهب» (٣) فى وفيات سنة ست وأربعين وثلاثمائة :

المحبوبي راوية
الجامع

(وفىها أبو العباس المحبوبي محمد بن أحمد بن محبوب المروزي محدث مرو ، وشيخها ، ورئيسها ، توفى فى رمضان وله سبع وستون سنة . روى جامع الترمذى عن مؤلفه ، وروى عن سعيد بن مسعود صاحب النضر ابن شميل وأمثاله) .

(١) انظر ثبت الأمير ق (١٢-ب) .

(٢) ق (١١٠-أ) وانظر اللباب فى تهذيب الأنساب لعل بن الأثير ج ٣ ص ١٠٤ .

(٣) ج ٢ ص ٣٧٣ .

البَابُ الثَّانِي

فِي

الصَّنَاعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ

الفصل الأول : صنعة الاسناد في جامع الترمذی وموازنته
بالصحيحين :

الفصل الثاني : أنواع الحديث واصطلاحاتها في الجامع
وموازنته بالصحيحين :

الفصل الثالث : علوم الرواة في الجامع :

الفصل الرابع : المكانة العلمية لعمل الترمذی في
صناعة الحديث :

1890

1891

1892

1893

1894

1895

1896

1897

1898

1899

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

صَنَعَةُ الْإِسْنَادِ فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ وَمُؤَازَنَتُهُ بِالصَّحِيحَيْنِ

الإسناد ومكانته - معنى السند والإسناد - حناية الأمة بالإسناد .

أولاً - طرق الترمذی فی رواية الحديث وبيان طرقه وموازنته بمسلم فيها - الطريقة الأولى :
جمع أسانيد الحديث في سياق واحد - الطريقة الثانية : تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب
الإسناد الأول - الطريقة الثالثة : أفراد كل إسناد مع متنه بالرواية . الطريقة الرابعة :
الإشارة إلى أسانيد الحديث .

طريقة البخاري في تعداد الأسانيد وموازنته بالترمذی ومسلم - آثار الفقه في طريقة البخاري
وموازنتها بالكتابين .

ثانياً - طرق الترمذی في رواية الأحاديث الدالة على الباب - رواية الأحاديث بأسانيدها -
موازنة الترمذی بمسلم والبخاري في رواية أحاديث الباب - إشارة الترمذی إلى أحاديث
الباب - مراد الترمذی من قوله « وفي الباب » .

ثالثاً - الفوائد الإسنادية :

(أ) فائدة معرفة تفرد الراوى .

(ب) فائدة معرفة تعدد الرواة واتفاقهم .

(ج) فائدة معرفة الاختلاف بالزيادة والنقصان .

(د) فائدة معرفة اختلاف الرواة على وجه التباين - مزايا الجامع في صناعة الإسناد .

ونعني « بصناعة الإسناد » تتبع أسانيد الحديث ، وسيرها ، وبيانها في الإخراج وتبع الأحاديث التي تشترك في الدلالة على مسألة الباب التي أخرجت فيه وما يتبع ذلك من الفوائد الحديثة الفنية .

والسند والإسناد من الألفاظ التي يكثر المحدثون من إطلاقها واستعمالها ونشرح للقارئ معناهما ليظهر له المراد منهما .

معنى السند
والإسناد

أما السند فهو : حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وأما الإسناد : فهو إضافة الحديث إلى قائله ونسبته إليه . وقد يطلق أحد هذين اللفظين على الآخر ، كما أن السند والإسناد قد يطلقان أيضاً على رجال الحديث أنفسهم ، ويعرف المراد بالقرائن واقتضاء الأحوال .

أما المتن : فهو ما ينتهي إليه السند من الكلام (١) . وإسناد الحديث من أجل الأمور التي عنت بها هذه الأمة الإسلامية ، حتى كان خصيصة لها ، لما بذلت فيه من الجهود التي تفوق حد الوصف والبيان منذ العهد الأول والزمان الأسبق لها ، فقد سن أبو بكر الصديق الاحتياط في قبول الأخبار ، وتبعه على ذلك عمر ، وسن للمحدثين التثبت فيما ينقلون (٢) . وعلى ذلك سار الناس ، وكانوا على ثقة ممن حدثهم ، إلى أن هبت رياح الفتنة ، واشتعلت نيران الفرقة ، وظهر أهل البدع ، فاحتاط الصحابة والتابعون من تلك الشيع الضالة ، أن تدس في الحديث أو تخلق ، فراحوا يفتشون عن إسناد الحديث ويبحثون في رجاله وأحوالهم .

منابة الأمة
بالإسناد

روى مسلم والترمذي - واللفظ له - عن ابن سيرين قال : (كان في الزمان الأول لا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد لكي يأخذوا حديث أهل السنة ويدعوا حديث أهل البدع) (٣) .

(١) تدريب الراوى ص ٥ - ٦ وتوجيه النظر ص ٢٥ .

(٢) تذكرة الحفاظ ترجمة أبي بكر وعمر ص ٢ و ٨ .

(٣) مقدمة مسلم ص ١١ وعمل الترمذي ج ٢ ص ٣٣٣ .

وكان ذلك سنة علماء هذه الأمة ، لا يقبلون الحديث إلا بإسناده ، وبعد لا يقبل الحديث إلا بإسناده
البحث والفحص عن رواته . وكانوا في حرصهم على الأسانيد وتطلبهم إياها
في غاية ما يتصوره الفكر ، من كمال الدقة وعمق البحث ، فكم رحل علماء
الحديث ، وقطعوا الفيافي والقفار ، على مشقة السفر وصعوبات آنذاك بحثاً
عن الأسانيد ، وتفتيشاً عنها ، بل من أجل الحديث الواحد والإسناد الواحد
أيضاً . كل ذلك للمحافظة على الدين ، وذبح الكذب عن حديث الرسول
الأمين — صلى الله عليه وسلم — ، ومن هنا سموا رجال الحديث سنداً لأنهم
هم المستند الذي يعتمد عليه في التمييز بين الصحيح وغيره ، من الحديث
وما يثبت في الدين وما لا يثبت .

أخرج مسلم — واللفظ له — والترمذي عن عبد الله بن المبارك قال : الإسناد من الدين
(الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) (١) .

وقال سفيان بن عيينة (حدث الزهري يوماً بحديث ، فقلت : هاته
بلا إسناد ، فقال الزهري : أترقي السطح بلا سلم ؟) (٢) .

قال الإمام الحاكم النيسابوري في كتاب « معرفة علوم الحديث » (٣) :
(فلولوا الإسناد وطلب هذه الطائفة له ، وكثرة مواظبتهم على حفظه ،
لدرس منار الإسلام ، ولتمسكن أهل الإلحاد والبدع منه ، بوضع الأحاديث ،
وقلب الأسانيد . فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُثراً ،
كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس بن محمد الدوري ثنا
أبو بكر بن أبي الأسود ثنا إبراهيم أبو إسحق الطالقاني ثنا بقية ثنا عتبة بن أبي
حكيم أنه كان عند إسحق بن أبي فروة ، وعنده الزهري ، قال : فجعل ابن
أبي فروة يقول : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — فقال له الزهري : قاتلك الله يا ابن أبي فروة ،
ما أجراك على الله ، لا تسند حديثك ، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم
ولا أزيمة) .

(١) صحيح مسلم ص ١٢ وجامع الترمذي نفس الصفحة .

(٢) تدريب الراوي ص ٣٥٩ . (٣) ص ٦ .

اختصاص
الإسناد بالمسلمين

وهكذا كان الإسناد شعار هذه الأمة ، تمسك به علماءها واعتملوا عليه في نقل الدين وسننه ، حتى تم حفظ الدين والحديث من كل زغل وريب ، وكان للأمة الإسلامية الخصوصية به دون غيرها من الأمم (١) فلم تظفر أمة بالإسناد كما ظفر المسلمون ، لأن الإسلام هو الدين العام الخالد ، تكفل الله بحجائه وحفظه إلى يوم القيامة ، فوفق الأمة الإسناد في النقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - واختصها به .

قال الإمام أبو محمد بن حزم :

(نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتى يبلغ النبي - صلى الله عليه وسلم - خص الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها ، وأبقاه عندهم غضباً جديداً على قديم الدهور وأما ما نقل مع الإرسال والاعضال فكثير في نقل اليهود والنصارى إلا أن اليهود لا يقربون فيه من موسى كقربنا من محمد - صلى الله عليه وسلم - بل يقفون ولا بد حيث بينهم وبين موسى أزيد من ثلاثين عصراً ،

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط ، على أن مخرجه من كذاب قد صح كذبه .

وأما النقل عن الصحابة والتابعين : فإن اليهود لا يمكنهم أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً ولا إلى تابع له . وأعلى لمن يقف عنده النصارى شمعون ثم بولس

هذا أمر لا يقدر أحد منهم على إنكاره ، ولا إنكار شيء منه وإذا قررهم على ذلك من يدرون أنه يعرف كتبهم فلا سبيل لهم إلى إنكاره أصلاً) ، انتهى ملخصاً (٢) .

وقال الحافظ أبو علي الحلياني : (خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها : (الإسناد ، والأنساب ، والإعراب) (٣) .

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥ .

(٢) الفصل في الملل والنحل ج ٢ ص ٨٢ - ٨٤ وانظر تدريب الراوى للسيوطي

ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣) التدريب ص ٣٥٩ .

وفي تدوين الحديث عنى العلماء بالأسانيد ، فرووا الحديث في مصنفاتهم بسنده وقاموا بالتفتيش عن أسانيد كل حديث وجمعوها . وكان لهم في ذلك الجمع مقاصد جلية سنأتى على ذكرها إن شاء الله .

وجاء الإمام مسلم بن الحجاج وأولى في كتابه « المسند الصحيح » هذا الفن مزيد العناية . فعدد الشيوخ ، والطرق ، وتفنن في سياق الأسانيد ، فجمع أسانيد الحديث الواحد في السياق وتحرز في الانتقال والتحول بينها ، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم ، وجمع أحاديث المسألة في مكان واحد بطرقها جمعاً عظيماً لا نظير له ، وأشار إلى ما في بعض الروايات من العلة ، وعنى بذلك كله حتى اختص كتابه بالتفوق في فن الإسناد ، وطريقة سياقه ، وما تضمنه من الفوائد الإسنادية ، كما سبق أن ذكرنا في كلامنا عن كتابه .

فأتى من بعده الإمام أبو عيسى الترمذى ، ووضع كتابه « الجامع » فعنى بهذه الصناعة أيضاً ، وذكر تعدد الشيوخ والطرق وجمع بينها في السياق ، ونبه على اختلاف الرواة واتفاقهم ، كما جمع أحاديث المسألة في مكان واحد وكان له بعض مسالك تفردها عن مسلم لم يسبق إليها .

أما البخارى فجعل مقصده الفقه ، وقلما يعرض لمثل هذه المسائل ، ولكنه ضمن في الأبواب المتفرقة قواعد تظهر لمن جمع أسانيد الحديث من الأبواب ، كما سنشرح ذلك ونمثل له .

فتبين من هذا أن الترمذى أخذ صناعة الإسناد من طريقة مسلم ، والجمع على الأبواب من طريقة البخارى ، وامتااز عن مسلم بالتنبيه على الفوائد الإسنادية ، ولم يدعها للدرس القارئ كما فعل مسلم ، كما أنه لم يكثر من سرد الأسانيد وسياقها لإكثار مسلم ، اكتفاء ببيان الفائدة الإسنادية صراحة . ونبدأ أولاً بطريقة تخريج الترمذى للحديث وكيفية سياق أسانيده ، ونقارنه بمسلم ثم نأتى على طريقة البخارى بعد ذلك .

ثم نشئ بتتبع الأحاديث الواردة في الباب وطريقة الترمذى موازناً بمسلم والبخارى في ذلك .

ونبين ثالثاً الفوائد الحديثية التى تتفرع على هذين العملين وندرسها في الكتب الثلاثة .

العناية بالإسناد-
في التصنيف-

عناية مسلم
بفن الأسانيد-

سلوك الترمذى-
سبيل مسلم-

الفرق بينهما
وبين البخارى-

أولاً - طرق الترمذى فى رواية الحديث وبيان طرقه

سار الترمذى على سنة المحدثين فى الرواية، فروى الأحاديث فى كتابه بأسانيدھا ، وهو ما يسمى بالإخراج ، لأن رواية الحديث مسنداً ، تبين مخرج الحديث أى الطريق الذى أتى منه الحديث ورُوى به .
وقد وفى أبو عيسى الترمذى الإسناد حقّه من العناية فى كتابه ، فعُدّ طرق الحديث الواحد ، وبين اختلاف الرواة واتفاقهم ، فتنوعت طرقه وتعددت ، وهى فى جملتها أربعة ، وافق فى الكثير منها طريقة مسلم بن الحجاج فى كتابه ، وتفرّد بأشياء لم يسبق إليها ، وهذه الطرق هى :

- ١ - جمع أسانيد الحديث المتعددة فى سياق واحد .
- ٢ - تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول .
- ٣ - إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية .
- ٤ - الإشارة إلى الأسانيد .

يفعل كل واحدة من هذه الصور فى بعض الأحيان ، ولا نغنى أنه يجمعها فى كل باب ولا فى الباب الواحد . كما أن الصور الثلاث الأولى وجدت فى غير الجامع أيضاً ، لكننا نقصد إلى دراستها على ضوء كتابه ، وذلك يوضح منهج غيره من المحدثين فى مصنفاتهم .

الطريقة الأولى : جمع أسانيد الحديث فى سياق واحد :

وذلك أن يأتى الترمذى بالطرق التى روى الحديث بها ، فيذكرها كلها فى سياق واحد ، وهذه الطريقة تستعمل عندما تستوى مراتب رواة الحديث ، وتتفق رواياتهم لفظاً ومعنى ، فيجمع بينهم فى سياق واحد ، ويكون الجمع على مسلكين .

(أ) **العطف بين الشيوخ** : بأن يروى الترمذى الحديث الواحد عن شيخين فأكثر من شيوخه ، ويتحدون فى إسناد هذا الحديث ، فإذا ساق حديثاً من هذا النوع فإنه يذكر شيوخه عاطفاً بينهم بالواو ، ثم يذكر الإسناد والمتن كقوله فى (الصوم) :

رواية الحديث
عن اثنين أو أكثر
وسندهما واحد

(حدثنا هناد ويوسف بن عيسى قالوا حدثنا وكيع عن أبي هلال عن سودة بن حنظلة — هو القشيري — عن سمرة بن جندب ، قال قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — « لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ... الحديث (١) » .

فشيخاه في هذا الحديث هناد ويوسف كلاهما ثقة (٢) فجمع بينهما عاطفاً بالواو . ثم أتى بإسناد الحديث ومثته .

(ب) **التحويل بين الأسانيد** : فيسوق الترمذى أسانيد متعددة للحديث الواحد ، وتلتقى هذه الأسانيد على راو من الرواة فن فوقه إلى آخر الإسناد ، وطريقته في ذلك أنه يذكر الإسناد الأول إلى نقطة الالتقاء ، ويأتي بهذا الحرف المهمل (ح) ، ويذكر بعده الإسناد الآخر إلى نقطة الالتقاء أيضاً ، ثم يتمم الإسناد من مبدأ الالتقاء حتى آخر السند ، كقوله في (باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور) :

(حدثنا قتيبة وهناد ومحمود بن غيلان قالوا حدثنا وكيع عن سفيان (ح) .

وحدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان عن عبد الله بن محمد ابن عقيل محمد بن الحنفية عن علي عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » (٣) ٨١ هـ .
ورواة الحديث في كل من الإسنادين إلى سفيان ثقة معروفون فلذلك جمع الكل في سياق واحد .

وهذه الحاء موجودة في كتب الحديث ، واختلفت في أمرها ، فقليل لأنها حرف بمعنى صح وقيل لأنه من حائل ، لأنه يحول بين إسنادين ، واختار في التلظ به أن يقول (حا) ويستمر في القراءة (٤) .
وهذا الجمع جائز مجمع عليه بين علماء الحديث ، لا إشكال فيه إذا اتحدت ألفاظ الرواة على نحو ما شرحنا .

(١) ج ١ ص ١٣٦ (باب ما جاء في بيان الفجر) .

(٢) انظر تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ و ص ٣٨٢ .

(٣) ج ١ ص ٣ الجامع .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠ - ٨١ ، وشرح العراقي هل الألفية ج ٣ ص ٤١ .

التنبيه على
اختلاف ألفاظ
الرواة

أما إذا كان بين الرواة اختلاف يسير في اللفظ لا يغير المعنى : فذهب الترمذى أنه لا بأس به لأنه يقول بجواز الرواية بالمعنى وحكاها في علل الجامع عن أهل الحديث كما ذكرنا سابقاً .

لكن أبا عيسى سلك طريق الاحتياط فحرر ألفاظ الرواة ، وأشار إلى اختلافهم ولو كان يسيراً : وله في هذه الإشارة طرق : فتارة يأتي بهذه العبارة : حدثنا فلان وفلان (المعنى واحد) فقالا حدثنا فلان . . . إلخ .

وتارة ينسب اللفظ لصاحبه على التعيين ، فيقول : حدثنا فلان وفلان (واللفظ لفلان) .

وتارة يذكر لفظ كل من الرواة .

فمثال الأول قوله في (باب زكاة الإبل) :

(حدثنا زياد بن أيوب البغدادي وإبراهيم بن عبد الله الهروي ومحمد ابن كامل المروزي — المعنى واحد — قالوا حدثنا عباد بن العوام عن سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كتب كتاب الصدقة . . . الحديث) (١) .

وهذه العبارة (المعنى واحد) معناها أنه ذكر لفظ أحد الرواة لكنه أغفل تعيين صاحب اللفظ .

ومثال الثاني قوله في (باب كفارة الفطر في رمضان) :

«حدثنا نصر بن علي الجهضمي وأبو عمار — والمعنى واحد واللفظ لفظ أبي عمار — قالوا أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، قال : (أتاه رجل فقال يا رسول الله هلكت... الحديث)» (٢) .

ومثال الثالث قوله في حديث الحياء من الإيمان :

«حدثنا ابن أبي عمر وأحمد بن منيع — المعنى واحد — قالوا حدثنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن أبيه أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

مر برجل وهو يعظ أخاه في الحياء . . .) فذكر الحديث ، ثم قال : (قال أحمد بن منيع في حديثه أن النبي — صلى الله عليه وسلم — سمع رجلا يعظ أخاه في الحياء) (١) ١ هـ . فبين الترمذى اللفظ المختلف فيه ونسبه لصاحبه . وذلك كله احتياط حسن من الإمام الترمذى ، فإن ترك التنبيه وإن كان جائزاً — كما ذكرنا ، لكنه لا شك أدنى حالا من بيان الاختلاف حتى عيب من أغفل التنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة (٢) .

ومن هذا الضرب الثالث تنبيه الترمذى على اختلاف ألفاظ الرواة في الأداء بأن يقول أحدهم حدثنا ويقول الآخر أخبرنا فإن أبا عيسى يحافظ على ألفاظهم ويبينها كقوله في أول (الزهد) .

(حدثنا صالح بن عبد الله وسويد بن نصر قال صالح حدثنا وقال سويد أخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة ، والفراغ) (٣) .

ففي هذه المحافظة بيان لوجه أخذ الراوى الحديث عن شيخه هل هو بالسماع منه أم بالقراءة عليه ، وقد ذكر الترمذى في العلل اختلاف العلماء في حدثنا وأخبرنا كما سبق أن ذكرنا ، هل هما بمعنى واحد أم أن حدثنا تختص بالسماع من الشيخ وأخبرنا بالقراءة عليه . قال الترمذى :

(حدثنا أحمد بن الحسن حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي البصرى قال : قال عبد الله بن وهب : ما قلت حدثنا فهو ما سمعت مع الناس ، وما قلت حدثني فهو ما سمعت وحدى ، وما قلت أخبرنا فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد ، وما قلت أخبرني فهو ما قرأت على العالم .

سمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : حدثنا وأخبرنا واحد .

قال أبو عيسى ، كنا عند أبي مصعب المدني ، فقرأ عليه بعض

(١) ج ٢ ص ١٠٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٠ .

(٣) ج ٢ ص ٤٩ .

حديثه ، فقلت له : كيف تقول ؟ فقال : قل حدثنا أبو مصعب (١) .
ومذهب البخارى ومعظم الحجازيين والكوفيين التسوية بينهما . ومذهب
الشافعى ومسلم وجمهور أهل المشرق إلى التمييز بين حدثنا وأخبرنا .
فأشار الإمام الترمذى لذلك ليعلمه قارئ كتابه ، ويعرف المراد منهما .
ذلك عمل الترمذى فى جمع الطرق ، والإشارة إلى اختلاف ألفاظ
الرواة ، وهو موافق فى جملة لطريقة مسلم فى كتابه ، فإن مسلماً يعدد
الشيوخ ويجمع الأسانيد ، لكنه يكثر من ذلك حتى يفوق الترمذى جداً ،
حيث يجمع كثيراً من الأسانيد قلما يبلغ الترمذى مثلها فى سياق أسانيد
الحديث .

موازنة الترمذى
بمسلم فى جمع
أسانيد الحديث

وكذلك عنى الإمام مسلم عناية شديدة بالتنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة
ولو كان يسيراً .

فما نبه فيه على اختلاف اللفظ إجمالاً قوله :

(حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ومحمد بن المنفى ومحمد بن بشار — وألفاظهم
متقاربة — قال أبو بكر حدثنا غندر عن شعبة وقال الآخرون حدثنا محمد
ابن جعفر حدثنا شعبة عن أبى جمرة قال : كنت أترجم بين يدى ابن عباس
وبين الناس ، فأتته امرأة تسأله عن نبيذ الجر . . . الحديث) (٢) .
فقوله : (وألفاظهم متقاربة) يريد به تقارب ألفاظهم فى متن الحديث
وأما الإسناد ففيه اختلاف فى شيخ شيوخه نبه عليه بقوله قال أبو بكر كذا
وقال الآخرون كذا .

وهذا التعبير كقول الترمذى : (المعنى واحد) فى عدم تخصيص لفظ
أحد الرواة بالذكر .

وبما أضاف فيه لفظ الحديث لأحد الرواة بعينه قوله :

(حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبى شيبة وهناد بن السرى وأبو
عاصم الحنفى — واللفظ لقتيبة — قالوا حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن

(١) ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٢) ج ١ ص ٣٥ .

علقمة بن وائل عن أبيه قال : جاء رجل من خضرموت ورجل من كندة إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — . . . الحديث (١).

فقد بين مسلم أن الشيوخ المذكورين رووا الحديث بألفاظ مختلفة والمعنى واحد ، وأن اللفظ المذكور لفظ شيخه قتبية بن سعيد .

ومما نبه فيه على اللفظ الذي يخالف فيه راو من الرواة ، وجمع فيه الأسانيد في السياق قوله :

(حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا : حدثنا ابن نمير (ح) .

وحدثنا قتبية بن سعيد وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن جرير (ح) .

وحدثنا أبو كريب حدثنا أبو أسامة كلهم (٢) عن هشام بن عروة عن

أبيه عن سفیان بن عبد الله الثقفی قال : قلت : يا رسول الله ، قل لي في

الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك ، — وفي حديث أبي أسامة غيرك —

قال : « قل آمنت بالله فاستقم » (٣) .

فبين أن ابن نمير وجريراً قالوا : (بعدك) وقال أبو أسامة (غيرك)

والمؤدى واحد ، ومع ذلك نبه على هذا التفاوت اليسير في اللفظ .

وللإمام مسلم عبارة جيدة في بيان صاحب اللفظ استحسناها — ابن

الصلاح — وهى مثل قوله :

(حدثني يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر عن إسماعيل بن جعفر .

قال ابن أيوب حدثنا إسماعيل قال أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن

رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : الإيمان يمان . . . الحديث (٤) .

فأعادته ثانياً ذكر أحدهم خاصة ، إشعاراً بأن اللفظ المذكور له (٥) .

ومن هنا يتبين أن عمل الترمذى كعمل مسلم في هذه الطريقة ، وإن

كان مسلم فاقه في الإكثار من جمع الأسانيد والعناية بالتنبيه صراحة على دقائق

الاختلاف في اللفظ .

(١) ج ١ ص ٨٩ .

(٢) يبنى ابن نمير وجرير وأبا أسامة . (٣) ج ١ ص ٤٧ .

(٤) ج ١ ص ٥٢ .

(٥) انظر هامش الحديث لابن الصلاح ص ٩٠ .

الطريقة الثانية - تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الاسناد الأول .

وذلك بأن يروى الترمذى الحديث بسنده ومتنه ، ثم يذكر عقبه باقى الأسانيد ، ويشير للمتن بقوله « مثله » أو « نحوه » ولا يذكره اختصاراً .
كقوله فى الأدب :

« حدثنا محمود بن غيلان حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن حبيب بن الشهيد عن أبى مجاز قال خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين رأوه فقال : اجلسا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .
حدثنا هناد حدثنا أبو أسامة عن حبيب بن الشهيد عن أبى مجاز عن معاوية عن النبى - صلى الله عليه وسلم - (مثله)^(١) .
فقد اختصر الترمذى واكتفى بقوله : (مثله) ولم يعد لفظ الحديث ، وكقوله فى أول النكاح :

(حدثنا سفيان بن وكيع حدثنا بن غياث عن الحجاج عن مكحول عن أبى الشمال عن أبى أيوب قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أربع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والسواك ، والتكاح » .
ثم قال :

حدثنا محمود بن خدش البغدادى حدثنا عباد بن العوام عن الحجاج عن مكحول عن أبى الشمال عن أبى أيوب عن النبى - صلى الله عليه وسلم - نحو حديث حفص^(٢) ١ هـ .

فقد أتبع الحديث باسناد آخر ثم اكتفى بالإشارة إلى متن الحديث بكلمة (نحوه) ولم يعد .

ويلاحظ التقاء الأسانيد فى الأثناء على بعض الرواة فى المثالىن ، على نحو ما سبق وإنما لم يجمعها الترمذى معاً ، لأنه ذكر الأسانيد الأخرى على وجه المتابعة للأول ، فأفردوها فى السياق .

وقد اختلف في هذين اللفظين (مثله ونحوه) فقليل كلاهما بمعنى ،
وقيل إن (مثل) تستعمل في اتفاق اللفظ ، ونحوه في اتفاق المعنى وهذا
هو المشهور المعروف من استعمالهم (١) .

وهذا اللون من الاختصار نجده في كتاب مسلم أيضاً ، فإنه كثيراً موازنة الترمذي
بمسلم في ذلك :
«ما يعقب الحديث بإسناد ثم يقول (مثله) أو (نحوه) كقوله :

(حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا المغيرة — يعنى الحزامى — عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال :
إنما الإمام ليؤتم به . . . ثم قال :

حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرازق حدثنا معمر عن همام بن منبه
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله (٢) .

وكقوله : (حدثنا محمد بن أبي بكر الملقب حدثنا عباد بن عباد حدثنا
عاصم عن أبي عثمان عن أبي بن كعب قال : كان رجل من الأنصار . . .
فذكر الحديث ثم قال :

وحدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي ومحمد بن أبي عمر كلاهما عن ابن
عبيسنة (ح) .

وحدثنا سعيد بن أزهر الواسطي قال حدثنا وكيع حدثنا أبي كلهم عن
عاصم بهذا الإسناد نحوه (٣) .

فقد اكتفى الإمام مسلم عند تعداد الإسناد — بعد الحديث — بالإشارة
إلى لفظ الحديث ، بكلمة (مثله) و (نحوه) ، كما فعل الإمام الترمذي
فاتفقا في هذه الطريقة أيضاً .

الطريقة الثالثة : أفراد كل اسناد مع متنه بالرواية

وذلك أن الترمذي قد يروى الحديث بأسانيد متعددة ، ويتبع كل
إسناد بلفظ المتن الذي روى به ، فيعيد المتن ، لزيادة ألفاظ ، أو اختلاف

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٩٤ وتدريب الراوى ص ٣٢٨ .

(٢) ج ٢ ص ١٩ - ٢٠ .

(٣) ج ٢ ص ١٣٠ الحديث في فضل كثرة الخطا للمسجد .

بين الرواة فيه ، وقد يكون لبيان علة في الحديث ، ومن أمثلة ذلك حديث أبي سعيد الخدري في (باب الرخصة في الصوم في السفر) قال أبو عيسى : (حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا بشر بن المفضل عن سعيد بن يزيد أبي مسلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : (كنا نساfer مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في رمضان فما يعاب على الصائم صومه ولا على المفطر إفطاره) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

حدثنا نصر بن علي حدثنا يزيد بن زريع حدثنا الجري (ح) . قال وحدثنا سفيان بن وكيع حدثنا عبد الأعلى عن الجري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : (كنا نساfer مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ففنا الصائم ، ومنا المفطر ، فلا يجد المفطر على الصائم ، ولا الصائم على المفطر ، فكانوا يرون أن من وجد قوة فصام فحسن ، ومن وجد ضعفاً فأفطر فحسن) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح (١) .

فكرر الترمذي الحديث لأمرين : تقوية الحديث بتكرار السند . وزيادة المتن الثاني عن الأول بقوله (فكانوا يرون . . . إلخ) .

وصنيع الترمذي في هذا المثال شبيه بعمل مسلم فيه أيضاً ، قال مسلم : (حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا بشر — يعني ابن مفضل — عن أبي مسلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد — رضى الله عنه — قال : كنا نساfer مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في رمضان ، فما يعاب على الصائم صومه ، ولا على المفطر إفطاره .

موازنة الترمذي
بمسلم في ذلك

حدثني عمرو الناقد حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الجري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري — رضى الله عنه قال : كنا نغزو مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في رمضان ففنا الصائم ، ومنا المفطر ، فلا يجد الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام

فإن ذلك حسن ، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن (١).
وقد اتفق مسلم والترمذى فى السند الأول ومتمنه ، واختلف سندهما فى
الثانى ولفظهما أيضاً ، لكن المعنى واحد والطريقة واحدة فى الكتابين أيضاً
تقدماً وتأخيراً ؛ فقد أحرر مسلم أيضاً رواية الجريرى ، وذلك لتفرده بالزيادة
كما يعرف من مطالعة أحاديث المسألة عند مسلم ، فإنها لم تأت بهذه الزيادة ،
ولأنما جاءت فى رواية الجريرى وكأنها — والله أعلم — مدرجة من قول
الجريرى أو غيره ، فقدما ما هو الأصل ثم أتيا بهذه الرواية .

وفى جامع الترمذى أمثلة كثيرة يقدم فيها الحديث المرجوح ، ثم يعقب
بالإسناد القوى الذى هو الأصل فى الباب ويبين ما فى ذلك الحديث الأول
من العلة :

ومن أمثلة ذلك قول الترمذى فى (باب ما جاء فى الإمام ينهض فى
الركعتين ناسياً) :

(حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هشيم أخبرنا ابن أبى ليلى عن الشعبي قال :

صلى بنا المغيرة بن شعبة ، فنهض فى الركعتين ، فسيح به القوم وسبح
بهم ، فلما صلى بقية صلاته سلم ، ثم سجد سجدة السهو وهو جالس ، ثم
حدثهم أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فعل بهم مثل الذى فعل) .

ثم قال الترمذى : (وقد تكلم بعض أهل العلم فى ابن أبى ليلى من قبل
حفظه ، قال أحمد : لا يحتج بحديث ابن أبى ليلى ، وقال محمد بن إسماعيل
ابن أبى ليلى هو صدوق ، ولا أروى عنه ، لأنه لا يدرى صحيح حديثه من
سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروى عنه شيئاً) .

ثم اختتم الترمذى برواية الحديث من وجه سليم صحيح فقال : (حدثنا
عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا يزيد بن هارون عن المسعودى عن زياد بن
علاقة قال : (صلى بنا المغيرة بن شعبة ، فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس ،
فسيح به من خلفه ، فأشار إليهم أن قوموا ، فلما فرغ من صلاته سلم ، وسجد

يصدق السهو ، وسلم ، وقال : هكذا صنع رسول الله صلى عليه وسلم)
قال أبو عيسى :

هذا حديث صحيح (١) .

فقد أخرج أبو عيسى الحديث أولاً من رواية ابن أبي ليلى ، وأعلمه
بذكر ما قال الحفاظ في ابن أبي ليلى ، ثم أخرجه من طريق لا علة فيه ،
فأبان عن مقصده من التكرار ، وهو بيان العلة في السند الأول للحديث .
ولا يعاب على الترمذى صديعه هنا بتقديم حديث ابن أبي ليلى المعلن
وتأخير الحديث الصحيح الذى قال هو نفسه فيه حسن صحيح .

قال الحفاظ ابن رجب في شرح علل الجامع (٢) :

(وقد اعترض على الترمذى بأنه في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث
الغريبة الإسناد غالباً ، وليس ذلك بعيب ، فإنه — رحمه الله — بين ما فيها
من العلل ، ثم بين الصحيح في الإسناد ، وكان قصده ذكر العلل ، ولهذا
تجد النساء إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط ، ثم يذكر بعد ذلك
الصواب المخالف له) ، انتهى .

وأما مسلم فإنه يسير على خطته التى بينها في المقدمة من تقديمه أحاديث الإمام مسلم
يخذف موضع السنة الثقات المتقين ، ثم من دونهم ، وإذا كان في بعض الروايات علة فإنه
يؤخرها ، ويشير إلى ما فيها ، وكثيراً ما يخذف موضع العلة من الحديث
ويختصره .

ومن ذلك ما روى مسلم بسنده عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي
حسمة ورافع بن خديج أنهما قالوا : (خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة
ابن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بنحبر تفرقا في بعض ما هنالك ، ثم إذا
محبيصة بجدة عبد الله بن سهل قتيلا فدفنه ، ثم أقبل إلى رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغر
القوم ، فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه ، فقال له رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — : كبر (الكبر في السن) فصمت ، فتكلم صاحباه وتكلم

(١) ج ١ ص ٧٤ جامع الترمذى .

(٢) ق (٢٩ - ب) .

وتكلم معهما ، فذكروا لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — مقتل عبد الله ابن سهل ، فقال لهم : أتخلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم (أوقاتكم) ؟ قالوا : وكيف نخلف ولم نشهد ! ؟ . قال فتبرئكم يهود بنجمسين يمينا ، قالوا : وكيف نقبل أيمان قوم كفار ؟ . فلما رأى ذلك رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أعطى عُقْلَه .

هكذا رواه الحفاظ عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ ، ورواه سعيد بن عبيد عنه فخالفهم حيث ذكر أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : تجيئون بالبيعة على الذين تدعون عليهم ؟ قالوا : ما لنا بينة ، قال : فيحلفون لكم ، قالوا : لا نقبل أيمان يهود .

فروى مسلم في صحيحه الحديث على اللفظ الصحيح المتفق عليه بروايات متعددة ثم أتى برواية سعيد بن عبيد^(١) واختصر منها موضع العلة ، فقال في روايتها :

(حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا سعيد بن عبيد حدثنا بشر بن يسار الأنصاري عن سهل بن أبي حثمة الأنصاري أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً وساق الحديث وقال فيه : فكره رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل الصدقة) ، انتهى لفظ مسلم .

فحذف مسلم موضع العلة ، ولم يذكره ، فإذا رجع العالم إلى رواية سعيد بن عبيد عرف ما فيها من العلة ، وقد بين مسلم عليها في كتابه القيم « التمييز » فقال :

« ومن الحديث الذي نقل على الوهم في متنه ولم يُحفظ : حدثنا ابن نمير أنا أبي أنا سعيد بن عبيد أنا بشر بن يسار الأنصاري عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً ، فقالوا للذين وجدوه عندهم قتلتم صاحبنا ! قالوا : ما قتلنا ولا علمنا . فانطلقوا إلى نبي الله — صلى الله عليه وسلم — فقالوا :

يا رسول الله ، أتينا خيبر ففترقنا فيها فوجدنا أحدنا قتيلاً ، فقلنا للذين وجدناه عندهم قتلهم قتلهم صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا علمنا . قال : تَجِثُونَ بالبينة على الذين تدعون عليهم ؟ قالوا : ما لنا ببينة ، قال فيحلفون لكم . قالوا لا نقبل أيمان يهود . فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم — أن يطل دمه ، فوداه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مائة من إبل الصدقة . . . قال أبو الحسين : هذا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد على صحته ، ودخله الوهم ، حتى أغفل موضع حكم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — على جهته . وذلك أن في الخبر حكم النبي — صلى الله عليه وسلم — بالقسامة أن يحلف المدعون خمسين يميناً ويستحقون قاتلهم ، فأبوا أن يحلفوا فقال النبي — صلى الله عليه وسلم — تبرئكم يهودُ بخمسين يميناً ، فلم يقبلوا أيمانهم ، فعند ذلك أعطى النبي — صلى الله عليه وسلم — عَقْلَهُ وسنذكر هذا الخبر بخلاف ما روى سعيد . . . »^(١) ، ثم ذكر مسلم الحديث بنحو روايات في الصحيح وأكثر مما فيه .

فهكذا صنع مسلم أخرج الحديث من الطرق الصحيحة السالمة ، ثم أتى برواية سعيد بن عبيد واختصر منها موضع العلة . فالترمذى وافق مسلماً في المسلك الأول ، ولكن لم يطرد عمله فيه كما أطردهم عمل مسلم ، بل خالفه في كثير من المواضع ، والذي يبرر عمل الترمذى أنه يذنب بوضوح على العلة بخلاف مسلم ، فإنه يكتفى بالتقديم والتأخير ، وسلوك طريق الإشارة اللطيفة .

الطريقة الرابعة . الإشارة إلى أسانيد الحديث

وذلك أن الترمذى يكتفى في الكثير من الأحيان بالإشارة إلى أسانيد الحديث ، لشهرتها وكونها معلومة لدى علماء الحديث . (أ) فتارة يخرج الحديث بسنده ، ثم يعلق الطرق الأخرى فيذكر موضع الاستشهاد من الأسانيد الأخرى من متابعة أو غير ذلك كقوله في مواقيت الصلاة^(٢) :

(حدثنا أحمد بن منيع والحسن بن الصباح البزار وأحمد بن محمد بن موسى — المعنى واحد — قالوا حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم — رجل فسأله من مواقيت الصلاة فذكر الحديث ثم قال : « وقد رواه شعبة عن علقمة بن مرثد أيضاً) .

فذكر متابعة شعبة ، لسفيان الثوري معلقة هكذا ، ولم يذكر الإسناد كله . (ب) وتارة يخرج الحديث بإسناده ويشير إلى وروده من طرق أخرى بقوله (وقد روى من غيره وجه نحوه) كقوله :

(حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد له عند موته ... فذكر الحديث ثم قال : وقد روى من غيره وجه عن عمران بن حصين^(١) . فاكفني الترمذي بالإشارة إلى تعداد إسناد الحديث عن عمران بن حصين ، ولم يذكرها . وهذه الطريقة فريدة في جعلها لدى الترمذي ، وقد أكثر من استعمالها ، وأما مسلم فإنه لا يكتفي بالإشارة على هذا النحو ، وغاية ما يختصر أن يذكر بعض الإسناد من أوله ثم يقول (مثله) أو (نحوه) .

النتيجة

والحاصل أن الترمذي قد عني بتعداد أسانيد الحديث وطرقه ، وتلك هي خصيصة كتاب مسلم ، ولكن لا بد لنا من التنبيه إلى تفوق مسلم فقد أكثر من ذلك وفاق الترمذي ، حتى ليظهر بون ما بينهما لقارئ الكتابين دون تكلف وتعب .

وأما من حيث الطريقة فإنهما :

١ — قد اشتركا في ثلاثة من طرق تعداد الأسانيد وانفرد الترمذي بهذه الطريقة الرابعة الإشارة إلى الأسانيد .

٢ — واتفقا أيضاً في الاتجاه نحو الفرائد الإسنادية ، ثم اختلفت طريقتهما في إفادتها .

فالترمذي أتى بها صريحة بيّنة ، بينما أشار إليها مسلم واكتفى بدرس القارئ ، كما سيفصل فيما بعد .

(١) ج ١ ص ٢٥٥ (باب ما جاء فيمن يعتق ماله عند موته وليس له مال غيرهم) .

ولعل ذلك هو السبب في إقلال الترمذى من تعداد الأسانيد، ولاكتناز مسلم .

طريقة البخارى في تعداد الأسانيد وموازنته بالترمذى ومسلم

وأما الإمام البخارى فإنه قلما يتعرض لتعداد الأسانيد وبيان طرق الحديث في نفس الباب الذى روى فيه الحديث وربما ذكرها بالإشارة الوجيزة مبيناً المتابعات ، أو اختلاف ألفاظ الرواة ، وغير ذلك ، كقوله :

(حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثنا ابن وهب قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال : لما اشتد برسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجعه . . . فذكر الحديث ثم قال : (تابعه الزبيدى وابن أخى الزهرى وإسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهرى وقال عقيل ومعمر عن الزهرى عن حمزة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -)^(١) .

فبين البخارى أن الرواة اختلفوا على الزهرى في إسناد الحديث فيونس . يقول : عن حمزة بن عبد الله عن أبيه ، وعقيل ومعمر أسقطا والد حمزة ، وقد رجح البخارى الأول ، فأخرجه بسنده وأيده بالمتابعات وذكر الخلاف ، مكتفياً بذكر موضع الاستشهاد على نحو ما يصنع الإمام الترمذى أحياناً . والسبب في اختلاف طريقة البخارى عن مسلم والترمذى أنه يقصد الفقه والاستنباط فلا يعنيه من طرق الحديث أكثر من التقوية في غالب الأحيان .

أثر الفقه في طريقة البخارى :

ولقد كان المقصد الفقهي عند أبي عبد الله الواضح في طريقته ، حيث نتج عنه وجود طرق ظاهرة تميزت بها طريقته في كتابه ، وهى : التعليق ، وتكرار الحديث في الأبواب المتعددة واختصار الحديث وتقطيعه مفرقاً على الأبواب .

الأثر الأول : أما التعليق ، فهو أن يحذف من أول الإسناد راوياً فأكثر على التوالى ، وتعلق الحديث : ولو إلى آخر الإسناد .

والسبب في سلوك البخارى هذه الطريقة في الرواية أنه يستدل لمسائل كتابه التي ترجم بها ، فأتى بالأحاديث معلقة لهذا العرض ، ونوع فيها ، فمنها ما هو مخرج بسنده في موضع آخر من كتابه وهو الأكثر ومنها ما لا يوجد في كتابه إلا معلقاً .

وأما المعلقات التي رواها مسندة في موضع آخر ، فإنه علقها لأنه — كما سيعلم القارئ — لا يكرر إلا لفائدة فنية ، وقد يضيق عليه الأمر فيختصر الحديث ويأتى به معلقاً ، فراراً من التكرار للحديث بنفس متنه وسنده .
وأما الأحاديث التي لم ترو مسندة في كتابه فقد قصد بذكرها — كما قال الحافظ ابن حجر — أن يكون كتابه جامعاً لأكثر الأحاديث التي يحتاج بها ، ومن هذه الأحاديث ما ليس على شرطه ، بل ليس من الصحيح ، فأورد مثل هذه الأحاديث معلقة ليخرجها عما استوفى شرط الكتاب فلا يؤخذ عليه تخريجها^(١) .

والإمام البخارى في تعليقه للأحاديث يعبر بصيغتين من صيغ التعبير : حكم المعلقات

الصيغة الأولى : أن يستعمل في ذكر الحديث المعلق صيغة تفيد الجزم بنسبة الحديث إلى من علقه عنه كأن يقول : (قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم كذا) أو (فعل كذا) (قال ابن عباس كذا) ، (روى أبو هريرة كذا) ، قال الزهري أو ذكر أو حدث كذا . . .

وهذه الصيغة تعتبر حكماً من البخارى بصحة الحديث عن من نسبته إليه فقط ، لأنه لا يستجير أن يجزم بالحديث عنه ونسبته إليه إلا وقد صح عنده أنه قاله .

فإذا جزم به عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أو عن الصحابي عنه فهو صحيح . أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة ، فلا يحكم بصحة الحديث مطلقاً ، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله وفي اتصال الإسناد وغير ذلك مما يشترط لصحة الحديث ، فتتنوع هذه الأحاديث

(١) هدى السارى ج ١ ص ١٠ و ج ٢ ص ٨١ .

إلى الصحيح وغيره ، بحسب من ذكر من رجال أسانيدھا واتصال الإسناد فيما بينهم واستيفاء سائر الشروط (١) .

مثال الصحيح : قوله في الطهارة : (وكان النبي — صلى الله عليه وسلم — يذكر الله على كل أحيانه) ١ هـ . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم (٢) .

ومثال الضعيف : قوله في الزكاة : « وقال طاوس : قال معاذ بن جبل لأهل اليمن ائتوني بعَرَض ثياب . . . الحديث (٣) فإسناده إلى طاوس صحيح ، إلا أن طاوساً لم يسمع من معاذ ، فالإسناد منقطع فيكون الحديث غير صحيح .

الصيغة الثانية : أن يرويه بعبارة ليس فيها جزم : كبُذْكَرَ ، ويُروى ، ويُقال ، ورُويَ فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس حكماً بصحة الحديث عن رواه عنه ، لأنها تستعمل في الحديث الصحيح وتستعمل في الضعيف أيضاً (٤) .

مثال الصحيح : قوله في الصلاة (ويذكر عن عبد الله بن السائب قال : قرأ النبي — صلى الله عليه وسلم — « المؤمنون » في الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع) ١ هـ . وهو صحيح أخرجه مسلم (٥) .

ومثال الضعيف : قوله في الوصايا : (ويذكر أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قضى بالدين قبل الوصية) ١ هـ . وقد رواه الترمذي موصولاً من طريق الحارث الأعور عن علي والحارث ضعيف (٦) .

وهذه الأحاديث المعلقة كثيرة جداً في صحيح البخاري وعددها ألف وثلاثمائة واحد وأربعون حديثاً حسبما أحصاه الحافظ ابن حجر وحققه (٧) . فيها الصحيح وغير الصحيح من الحديث ، ولا اعتراض على البخاري

لا طعن على البخاري في تعليق الأحاديث

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠ وهدى الساري ج ١ ص ١١ - ١٢ .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٦٨ ومسلم ج ١ ص ١٩٤ .

(٣) ج ٢ ص ١١٦ .

(٤) ابن الصلاح ص ١٠ - ١١ وهدى الساري ج ١ ص ١٢ - ١٣ .

(٥) للبخاري ج ١ ص ١٥٤ ومسلم ج ٢ ص ٣٩ .

(٦) البخاري ج ٤ ص ٥ والترمذي ج ٢ ص ١٦ .

(٧) هدى الساري ج ٢ ص ١٨٧ .

(ولا على مسلم) في ذكرها وذلك - كما قال ابن حجر : (لأن موضوع الكتابين إنما هو للسمنادات ، والمعلق ليس بمسند ، ولهذا لم يتعرض الدارقطني - فيما تتبعه على الصحيحين - إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر ، تعلمه بأنها ليست من مقصود الكتاب ، وإنما ذكرت استثنائاً واستشهاداً) (١) ، انتهى بتصرف يسير .

أما التعليق في كتاب مسلم فقليل جداً منه قوله في التيمم :

(وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول : أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى دخلنا على أبي الجهم ابن الحارث بن الصمة الأنصاري . . . الحديث) (٢) .

وفيه سوى هذا الحديث ستة عشر موضعاً ، كل حديث منها رواه متصلاً ثم عقبه بقوله ورواه فلان ، ذكرها الإمام النووي في مطلع شرحه لكتاب مسلم بن الحجاج (٣) .

والسبب في ندرة المعلقات عند مسلم أنه قصد صناعة الإسناد ، فلذلك لم يعلق الأحاديث .

وأما الترمذي : فلا يعلق المتون إلا قليلاً ، وذلك لسعة شرطه ، وعنايته بصناعة الإسناد كمسلم ، ثم التزامه ببيان حال الحديث . ومن أمثلة ذلك قوله في (باب فضل الصف الأول) (٤) .

(وقد روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يستغفر للصف الأول ثلاثاً وللثاني مرة) ٥١ .

إلا أن الترمذي كثيراً ما يشير إلى المتابعات ، وبعض روايات الحديث يذكر موضع الاستشهاد فقط ، كما سبق أن رأينا في الطريقة الرابعة ، وهو في ذلك موافق للبخاري ، وأتى بهذا المسلك ، لما قصده في كتابه من الفقه ، وقد سبق أن عللنا هذا العمل في البخاري بهذا المقصد .

وإن ما ذكرناه من حكم المعلقات في البخاري ينطبق على التعليق في

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٨١ . (٢) ج ١ ص ١٩٤ .

(٣) ج ١ ص ١٦ - ١٨ وانظر للتدريب ص ٦٠ . (٤) ج ١ ص ٤٧ .

التعليق في
صحيح مسلم
وندرته

التعليق في
جامع الترمذي

الترمذى ومسلم أيضاً ، لأن الدليل الذى ذكرناه لا يخص البخارى بل يشمل معلمات الترمذى ومسلم .

وأما الظاهرة الثانية فى كتاب الجامع الصحيح وهى تكرار الحديث على الأبواب ، فهى مزية للكتاب لم يشاركه فيها غيره على نحو صنيعة ، والسبب فى هذا التكرار أن كثيراً من الأحاديث يشتمل على عدد من الأحكام الفقهية والفوائد الاستنباطية ، فاحتاج الإمام البخارى لتكرار الحديث فى الأبواب بحسب مناسبة الحديث وما تضمنه من الفوائد .

وقد عوض أبو عبد الله فى تكراره للأحاديث ما فاتته من صنعة الإسناد التى عنى بها الإمام مسلم ثم الترمذى ، فإنه قد أتى فى تكراره للحديث بطرقه وألفاظه .

تفسير ذلك أن البخارى لا يعيد الحديث بعينه سنداً ومتمناً ، بل يضمه فائدة حديثية فى إسناده أو متنه ، وذلك بأن يرويه فى كل باب من طريق جديد غير الذى سبق ، وبلغ آخر حسباً يروى له الحديث ، حتى إذا ما ضاق عليه مخرج الحديث فإنه يعلقه ويختصره .

فالتحقيق إذن أنه لا تكرار فى الكتاب ، لأنه قد أتى بطرق الحديث وألفاظه مفرقة على الأبواب ، وذلك يجعل الحديث جديداً عند المحدثين . وقد روى عن البخارى فى بعض نسخ الجامع أنه قال فى باب تعجيل الوقوف من كتاب الحج : (قال أبو عبد الله : يزاد فى هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب ، ولكنى لا أريد أن أدخل فيه مُعاداً) .

قال الحافظ ابن حجر : « وهو يقتضى أنه لا يعتمد أن يخرج فى كتابه حديثاً مُعاداً بجميع إسناده ومتنه ، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد ، وهو قليل جداً » (١) .

وهذا القليل من الحديث نقله القسطلانى من ورقة بخط الحافظ وعددها . (٢١) حديثاً خالف البخارى فيها القاعدة ، فكررهما بنفس السند والمتن ،

الأثر الثانى
تكرار البخارى
الحديث فى
الأبواب

التكرار يتضمن
فائدة جديدة
فى السند أو المتن

القسطلانى يسرد
الأحاديث
المكررة

وزاد القسطلاني على ابن حجر حديثاً آخر تكرر بنفس سنده ومتنه ليس في تلك الأحاديث (١) .

استدراكنا على
ابن حجر
والقسطلاني

وهذا العدد قليل جداً بالنسبة إلى كثرة ما تكرر في الكتاب ، ولكن بالاستقراء ليس تماماً فيما تبين لنا ، فإننا بدراستنا للتكرار في كتاب البخاري وتبع الأحاديث المكررة ، وجدنا حديث آخر سوى تلك الأحاديث التي ذكرها ابن حجر والقسطلاني — تكرر في موضعين بنفس السند والمتن أيضاً . وهو خبر مثال نوره لتوضيح طريقة البخاري في تكرار الحديث على الأبواب وتعليقه ، ومراعاة الإفادة الحديثة في كل موضع يرويه فيه يمثلها تمثيلاً تاماً ، لكثرة تكراره في الجامع وتفنن الإمام البخاري في روايته ، حيث رواه في ثلاثة عشر موضعاً ، أتى في كل موضع بجديد في الحديث خلا للموضعين المولماً إليهما .

حديث رواه
البخاري في
ثلاثة عشر
موضعاً وبيان
مناسبتها للفقهية لها

والحديث هو : حديث عبد الله بن مسعود عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : (من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ — هو فيها فاجر — لقي الله وهو عليه غضبان . فأنزل الله تعالى : (إن الذين يشتركون بعهد الله وأمانهم ثمناً قليلاً . . . الآية) . فجاء الأشعث فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن ؟ في أنزلت هذه الآية :

كانت لي بئر في أرض ابن عم لي ، فقال لي : شهودك ؟ قلت : مالي شهود . قال فيمينه . قلت : يارسول الله ، إذا يحلف ، فذكر النبي — صلى الله عليه وسلم — هذا الحديث ، فأنزل الله ذلك تصديقاً له) انتهى . روى البخاري هذا الحديث في الثلاثة عشر موضعاً الآتية :

١ — أخرجه في أبواب الشرب (٢) : (باب الخصومة في البئر والقضاء فيها) بهذا اللفظ الذي ذكرناه وإسناده حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود عن النبي — صلى الله عليه وسلم — . ووجه دلالة الحديث على الترجمة أن النبي — صلى الله عليه وسلم — حكم .

(١) مقدمة القسطلاني في شرحه على البخاري ص ٣٢ — ٣٣ .

(٢) ج ٢ ص ١١٠ .

في البئر المذكورة — يطلب البينة من المدعى وييمين المدعى عليه عند عجز المدعى عن إقامة البينة^(١).

٢ — وأخرجه في الخصومات^(٢) في (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) وسنده : حدثنا محمد أنخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ... الحديث وفيه (فقال الأشعث) (كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحلتني) لم يقل فجاء الأشعث ، وقال : « رجل من اليهود » بدلا من ابن عم ، وقال أرض ولم يقل بئر في أرض (فقد تجدد الإسناد واختلف اللفظ يسيراً . ويدل الحديث على الترجمة بقوله : إذاً يحلف ويذهب بمالي ، فإنه نسبته إلى الحلف الكاذب ، ولم يواخذ بذلك لأنه أخبر بما يعلمه منه في حال التظلم منه^(٣) .

٣ — وأخرجه في الرهن^(٤) (باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه) ، وإسناده : (حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال عبد الله من حلف على يمين يستحق بها مالا . . . الحديث . . . فرواه بإسناد جديد ، وجعل الكلام من عبد الله بن مسعود ولم يصرح برفعه وفيه (كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر) ، فأبهم الخصم كلياً وجعل الخصومة في بئر ، وباقي لفظ الحديث موافق لما سبق وإن اختلف يسيراً . ووجه دلالة الحديث على الترجمة في قوله للأشعث شاهدك أو يمينه ، فإنه يدل لما ترجم به من أن البينة على المدعى^(٥) .

٤ — وفي الشهادات^(٦) (باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بينة ؟ قبل

(١) عمدة القارى ج ١٢ ص ١٩٥ طبع المنيرية .

(٢) ج ٣ ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) فتح البارى ج ٥ ص ٤٥ و ٤٦ ومدة القارى ج ١٢ ص ٢٥٦ .

(٤) ج ٣ ص ١٤٣ . (٥) فتح البارى ج ٥ ص ٨٨ .

(٦) ج ٣ ص ١٧٧ .

اليمين) فأخرجه مكرراً من نفس طريقه في (باب كلام الخصوم) ونفس اللفظ أيضاً، ووجه مطابقته بالترجمة ظاهر، حيث سأله النبي - صلى الله عليه وسلم - أولاً (ألك بينة؟)، فلما قال: لا، قال لليهودي احلف.

٥- وفيها (باب اليمين^(١)) على المدعى عليه في الأموال والخلود - وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - شاهداك أو يمينه، وقال قتبية... إلخ). فاقبس من الحديث ما يناسب الترجمة ورواه معلقاً بقوله (وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - شاهداك أو يمينه) استدلالاً على ما ذكر أن اليمين على المدعى عليه في الأموال.

٦- ثم عقب الباب السابق فقال: (باب) وروى الحديث بسنده قال: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال قال عبد الله: من حلف على يمين يستحق بها مالا...) هكذا بدون التصريح بالرفع ولم يخرج عن عثمان إلا في هذا الموضع.

ومطابقته للترجمة أنه صريح في أن الذي على المدعى اليمنة، والذي على المدعى عليه اليمين فيقتضى منع يمين المدعى عند الرد عليه، ويمين الاستظهار أيضاً، إذ لو كان شيء من ذلك جائزاً لذكره النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا الباب متمم للباب السابق وللاستدلال على ترجمته.

٧- وفيها أيضاً^(٢) (باب يحلف المدعى عليه حينما وجبت عليه اليمين، ولا يصرف من وضع إلى غيره... إلخ الترجمة)، وعلق فيها جملة منه فقال: (وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - شاهداك أو يمينه) ثم أخرجه بهذا الإسناد: (حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (من حلف على يمين ليقتطع بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان)).

(١) نفس المكان.

(٢) انظر عمدة القارى ج ١٣ ص ٢٤٣.

(٣) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٧٨ - ١٧٩.

فأخرجه مختصراً في اللفظ وبإسناد جديد أيضاً ، وانتزع منه فائدة جديدة ذكرها في الترجمة ووجه دلالة عليها بما قاله في ترجمته : فلم يخص مكاناً دون مكان .

٨- وفيها أيضاً^(١) باب قول الله تعالى : « إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً » أخرجه فيه بهذا الإسناد . حدثنا بشر بن خالد حدثنا محمد ابن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : (من حلف على يمين كاذباً ليقطع مال رجل أو قال أخيه لقي الله وهو عليه غضبان . . .) وساق القصة مختصراً ومناسبة الحديث للآية ظاهرة لأنه يبين سبب نزولها^(٢) .

٩- وأخرجه في كتاب التفسير^(٣) في آية (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً . . .) ، قال (حدثنا حجاج بن منهال حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من حلف على يمين صبر ليقطع بها مال امرئ مسلم الحديث . . .) ، وساقه بتمامه بلفظ جديد مغاير لما سبق والمعنى متفق وفيه : (كانت لي بئر في أرض ابن عم لي) فأخرجه بإسناد جديد ولفظ جديد أيضاً وأراد بروايته هنا معنى الآية فلذلك قال في الترجمة (أليم مؤلم موجب من الألم وهو في موضع مفعول) هـ ، وذكر الحديث في سبب نزولها لأنه يفيد في فهم معناها .

١٠- وأخرجه في الإيمان والنور^(٤) (باب عهد الله عز وجل) قال : (حدثني محمد بن يشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان ومنصور عن أبي وائل عن عبد الله — رضى الله عنه عن النبي — صلى الله عليه وسلم . . .)

(١) صحيح البخارى ج ٣ ص ١٧٩ .

(٢) وهذا لا يعارض حديث ابن أبي أرفى الذى يفيد أنها نزلت في رجل أقسم على سلته . لقد أعطى بها ما لم يعط ، لاحتمال أن تكون نزلت في القصتين كليهما . انظر فتح البارى ج ٥ ص ١٨٢ و ج ٨ ص ١٤٨ وعدة القارى ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) ج ٨ ص ١٣٤ .

(٣) ج ٦ ص ٣٤ .

فرواه مختصراً بسند ومتن جديدين وبين أن سليمان هو الذى ذكر قصة الأشعث بن قيس فى الحديث .

ومناسبة الحديث للترجمة أن البخارى بين حكم قول الشخص عهد الله لأفعلن كذا أو لا أفعل كما تفيد الترجمة ، ولم يبين حكمه بل هو مبين فى الآية فكأنه تركه اعتماداً على الطالب كذا أفاد البدر العيني (١) .

١١- وفيه أيضاً (٢) (باب قول الله تعالى : إن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة . . . إلخ الترجمة) . أخرجه بإسناد جديد قال (حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله — رضى الله عنه قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم لى الله وهو عليه غضبان فأنزله الله تصديق ذلك إن الذين يشتركون . . . إلخ) .

فذكره بتمامه مفصلاً وبلفظ جديد أيضاً . ووجه إيراد الحديث أن البخارى قصد بإيراد الآيات فى الترجمة وتخريج الحديث الاستدلال على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها . لأنه لم يذكر فيها كفارة فى شيء من هذه النصوص ، ولو كانت لذكرت كما ذكرها عليه السلام فى اليمين المعقودة فقال فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير (٣) .

١٢- وأخرجه فى الأحكام (٤) (باب الحكم فى البر ونحوها) قال «حدثنا إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرازق أخبرنا سفیان عن منصور والأعمش عن أبي وائل قال قال عبد الله : قال النبي — صلى الله عليه وسلم — لا يحلف على يمين صبر يقتطع مالا وهو فيها فاجر الحديث » فساقه ببعض اختصار مع هذا اللفظ الجديد . وما جاء به من الإسناد الجديد أيضاً .

(٢) ج ٨ ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(١) عمدة القارى ج ٢٣ ص ١٨٤ .

(٣) عمدة القارى ج ٢٣ ص ١٩٤ .

(٤) ج ٩ ص ٧٢ .

ووجه إيراد الحديث أن البخارى قصد لإثبات ملكية الماء الخاص
والرد على من زعم أن الماء في مثل البئر المحفورة لا يملك وذلك لأن النبي
— صلى الله عليه وسلم — لم يستفصل من المدعى — عن مطلوبه أهو الماء
أم البقعة وما فيها من البنيان ، وترك الاستفصال في مقام البيان بيان ،
فأفاد ملكية الماء .

١٣— وأخرجه آخر جامع في كتاب التوحيد : (باب قوله تعالى : وجوه .
يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) . قال : « حدثنا الحميدى حدثنا سفيان .
حدثنا عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد عن أبي وائل عن عبد الله .
قال قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من اقتطع مال امرئ مسلم
بيمين كاذبة لقي الله وهو عليه غضبان . قال عبد الله : ثم قرأ رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — مصداقه من كتاب الله جل ذكره إن الذين
يشترون النخ الآية (١) . انتهى .

هكذا أخرجه بهذا الإسناد الجديد أيضاً وعلى هذا اللفظ والاختصار .
ووجه مناسبته للآية التي ترجم بها : أن قوله ولا ينظر إليهم وقوله لقي الله
وهو عليه غضبان يقتضى أن الغضب سبب لمنع الكلام والرؤية ، فيكون
الرضا سبباً لوجودهما ، فدل بالمفهوم على ثبوت الرؤية للمؤمنين في الآخرة .
فأبو عبد الله البخارى قد انتزع من حديث عبد الله بن مسعود هذه
الفوائد التي ترجم بها ، وكرره في تلك الأبواب الكثيرة للاستدلال على
تلك المسائل .

وقد علقه في عنواني بابين منها ، عقبه في أحدهما بروايته مستنداً ، وأسند
في باقي الأبواب بسند جديد ولفظ جديد ، والمعنى متفق بين سائر الروايات ،
ولم يتكرر الحديث عينه سنداً ومثنياً إلا في موضعين عرفهما القارئ .

وهكذا إذا تدبنا تكرار الأحاديث في الجامع الصحيح ، نجد قد أتى
في بعضها على الأبواب من فوائد الإسناد وفنه بما أتى به مسلم ثم الترمذى -

موازنته
بالتكرار في
كتاب الترمذى

أما الترمذى فإنه يخرج الحديث في ألصق الأبواب به ، وأظهره دلالة عليه ، وتوسع في شرط الكتاب ليتاح له تخريج كثير من الأحاديث في كتابه ، يختار اكل منها أنسب الأبواب بموضوعه ، ويشير إلى الباقي بقوله : وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة .

وبذلك تجنب التكرار الذى نجده في كتب الحديث ، فلم يتكرر عنده إلا القليل من الحديث في القليل من المواضع ، حتى لا يعرف الناظر فيه ذلك إلا بعد التأمل والبحث .

وهذه المكررات عقد لإحصائها المباركفورى ، فصلا في « مقدمة تحفة الأحوذى » وبين مواضع تكرارها ، فشغل منه هذا البحث ست صفحات فقط^(١) . لكنه فيما يبدو لم يسئوعها جميعاً ، فقد عثرنا على حديث مكرر لم يذكره في إحصائه .

ولم يكرر الترمذى الحديث في مواضع كثيرة - كما صنع البخارى وأكثر ما يكرره أبو عيسى أن يرويه في ثلاثة مواضع ، ومن النادر أن يتكرر في أربعة مواضع ، كما أنه لم يلتزم ويراع ما وجدناه عند البخارى من الفوائد في متن الحديث أو لإسناده ، فقد تكررت عنده أحاديث بنفس المتن والإسناد ، ونوضح لك ذلك بالتمثيل .

المثال الأول : وهو مما لم يذكره المباركفورى في مقدمة شرحه :

حديث أبى شريح العدوى رضى الله عنه في حرمة مكة ، أخرجه في « أبواب الحج »^(٢) (باب ما جاء في حرمة مكة حدثنا قتيبة حدثنا الليث ابن سعد عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى شريح العدوى أنه قال لعمر بن سعيد - وهو يبعث البعوث الى مكة - : ائذن لى أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الغد من يوم الفتح ، سمعته أذنائى ، ووعاه قلبي ، وأبصرته عينائى حين تكلم به : أنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دمأ أو يعصدها شجرة فإن أحد ترخص

يقتال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لك . . . الحديث . . .

ومناسبته ظاهرة للترجمة وكتاب الحج .

ثم أخرجه في الديات (باب ما جاء في حكم ولي القتل . . .)^(١) .
« حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا ابن أبي ذئب حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس ، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسفكن فيها دمًا ولا يعضد فيها شجرة . . . الحديث . . . وفيه من الزيادة :

ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإلى عاقله ، فن قتل له قتل بعد اليوم فأله بين خيرتين إما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل » .
ومناسبته للديات ولترجمة ظاهرة أيضاً .

الثالث الثاني : حديث أنس بن مالك « أن ناساً من عريثة قدموا المدينة

فاجتووها ، فبعثهم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في إبل الصدقة ، وقال : اشربوا من ألبانها وأبوالها ، فقتلوا راعي رسول الله — صلى الله عليه وسلم — واستاقوا الإبل ، وارتدوا عن الإسلام . . . الحديث » .

أخرجه في الطهارة : (باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه)^(٢) . . .
« حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا خميد وقتادة وثابت عن أنس أن ناساً من عريثة قدموا المدينة . . . الحديث . . . فذكره مطولاً » .

وأخرجه في الأطعمة (باب ما جاء في شرب أبوال الإبل) بالإسناد السابق وذكر الحديث إلى قوله (وألبانها) فقط^(٣) .

وفي الطب : (باب ما جاء في شرب أبوال الإبل)^(٤) أيضاً ، وبنفس الإسناد السابق ، ذكره أيضاً إلى قوله : (وألبانها) فقط .

(٢) ج ١ ص ١٦

(٤) ج ٢ ص ٣

(١) ج ١ ص ٢٦٤

(٣) ج ١ ص ٣٣٩

وهكذا نجد الترمذى مقلاً من تكرار الحديث ، وأنه في تكراره قد
يراعى المغايرة بفائدة جديدة في متن الحديث أو إسناده ، وقد لا يراعى ذلك .
وأما اختصار الحديث وتقطيعه في البخارى : فإنه مرتبط بتكراره على
المسائل في الأبواب - ومن الطبيعى بجداً ، أن نجد البخارى فيه على نفس
ذلك المستوى في تكرار الحديث ، من حيث تفننه وفقهه فيه سيما وأن صنيعة
هذا يعتمد على الفقه ، ومن لك بأبى عبد الله وفقهه .

وقد كان في تقطيعه للحديث مراعيّاً لفظ الحديث وصلته بالمسألة ،
فاختلفت لذلك عاداته بما يمكن تلخيصه - كما بينه ابن حجر^(١) فيما يلي :
(أ) إن كان المتن قصيراً ، أو مرتبطاً بعبءه ببعض ، وقد اشتمل على
حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك ، مراعيّاً عدم إخلاله من
قاعدة حديثيه .

(ب) ربما ضاق على البخارى مخرج الحديث ، حيث لا يكون له إلا طريق
واحدة ، فيتصرف فيه حينئذ ، فيورده في موضع موصولا ، وفي
موضع معلقاً ، ويورده تارة تاماً ، وتارة مقتصراً على طرفه الذى
يحتاج إليه في ذلك الباب .

(ج) إن كان مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى ، فإنه
ينخرج كل جملة منها في باب مستقل ، فراراً من التطويل ، وربما
ساقه بتمامه .

وأما الترمذى ، فإن تقطيعه للحديث واختصاره نادر ، لما علمنا من
ارتباط ذلك بتكرار الحديث في الأبواب ، وفي هذه الحالة يعلم قارئ الكتاب
المتأمل تمام الحديث بمطالعة الكتاب ، وأمثلتنا لتكرار الحديث في كتاب
الترمذى أوضحت ذلك . والترمذى يختصر في كثير من الأحيان حديثاً قد
لا يكون مكرراً في كتابه ، وينبه على أن الحديث مطول ، وأنه اختصره ،
فيقول : (وفي الحديث قصة) ، أو يقول (وفي الحديث كلام أكثر
من هذا) . أو (وفي الحديث قصة طويلة) ، ونحو ذلك من العبارات :

مثال ذلك :

(باب ما جاء في النهي عن المثلة) (١) أخرج فيه حديث بريدة قال :
« كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا بعث أميراً على جيش
أو صباه في خاصة نفسه بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً ، فقال :
اغزوا باسم الله ، وفي سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ، ولا تغلوا ،
ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وفي الحديث قصة » .

وفي صفة القيامة قال : (ياب) (٢) وأخرج فيه حديث عمر قال :
« دخلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإذا هو متكئ على
رمل حصير ، فرأيت أثره في جنبه » .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وفي الحديث قصة
طويلة . . اهـ .

ومثل ذلك كثير في كتابه .

وهو جار على رأى الجمهور من علماء الحديث من تجويز اختصار
الحديث ، ورواية بعضه دون بعض وذلك بشرطين :
الأول : أن يكون ما تركه متميزاً عما ذكره ، غير متعلق به تعلقاً لازماً ،
كالشرط المشروط ونحو ذلك .

الثانى : أن يكون عالماً بالنقل والكلام لئلا يترتب على اختصاره
للحديث خلل .

وأما تقطيع الحديث على الأبواب فهو أقرب إلى الجواز مما سبق ومن
المنع أبعد (٣) .

وعلى ذلك عمل المحدثون في مصنفاتهم الحديثية ، فاختصروا ، وقطعوا
الحديث على الأبواب ، وتبعهم الترمذى على ذلك ، إلا أنه نبه على الاختصار
ليبيان الحال :

(١) ج ١ ص ٢٦٤ . (٢) ج ٢ ص ٧٥ .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٨٦ . وشرح ألفية الحديث للعراق ج ٣ ص ٥١ - ٥٢ ،
شرحه على الترمذى ق (١٤٩ ب) وتدريب الراوى للسيوطى ص ٣١٥ - ٣١٦ وما وقع
من إطلاق الجواز من الشرط الأول وعدم ذكره في عبارة بعضهم فإنه مفسر بالتقييد به .

قال العراقي تعليقا على عبارة : (وفي الحديث قصة) في حديث المثلة السابق : (قد يقال : تصريحه بأن في الحديث قصة يدل على أنه لا يجوز الإقتصار على البعض ؟ . قلت : بل يجوز أن يكون أتى بما ذكره من أن في الحديث قصة على جهة التنبه والكمال ، لا على سبيل الاشتراط
وأيضاً : فإن من لا يجوز الإقتصار على البعض لا يمكنه بيان أنه قد يحذف بعضه ، بل يوجب إتمامه (١).

وحاصل هذه الدراسة والمقارنة بين الكتب الثلاثة في طرق روايتها نتيجة الموازنة بين الكتب الثلاثة في ذلك :

١- أن الأصل في طريقة البخاري هي رواية الحديث للاستدلال به على مسائل الفقه ، والاستنباط منه ، فتميز كتابه بالطرق الثلاثة السابقة في رواية الحديث ، وهي :

(أ) التعليق . (ب) التكرار . (ج) الاختصار .
ولا يجمع طرق الحديث وينبه على اختلاف ألفاظ الرواة إلا نادراً ، بل يأتي بالطرق والأسانيد في تكراره للحديث ، وتفريقه على الأبواب . وقد ذكروا أنه لم يميز ألفاظ الرواة ويحررها على الوجه الأتم ، لأنه كتب كثيراً من الحديث معولاً على ذاكرته ، فقائه شيء من ذلك ، وقد أخبر عن نفسه قال : (رب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام فكتبته في مصر) (٢) .

٢- وأما مسلم فإنه عني بجمع طرق الحديث وألفاظه في مكان واحد ، فجاء لتكرار عنده في نفس المكان ، وعني بتحرير ألفاظ الرواة ، ولو بكلمة يسيرة ، وتجنب تقطيع الأحاديث وتكرارها في الأبواب المختلفة ، فسهل الرجوع إليه ، كما اعتمد عليه في الفقه لعنايته بتحرير ألفاظ الرواة .

٣- أما الترمذي فقد سار على طريقة مسلم ، من حيث أتى بالطرق والمتابعات الترمذي أنى بالفائدتين

(١) شرح جامع الترمذي الصفحة السابقة .

(٢) تدريب الراوي ص ٤٤ وهد الساري ج ٢ ص ٢٠١ .

في مكان واحد ، ونبه على اختلاف ألفاظ الرواة أيضاً ، وذلك ما امتازت به طريقة مسلم :

ولم يفته أن يأتي بالفقه أيضاً ، لكنه تجنب تكرار الحديث ، وتقطيعه إلا قليلاً نادراً كما علمنا .

وهكذا أتى أبو عيسى بمزايا طريقة مسلم ، وهي طريقة قيمة . فضل بسببها كتاب مسلم على البخاري . قال الحافظ ابن حجر - في تفسير مذهب من فضل صحيح مسلم - :

امتياز طريقة الترمذي

(إن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله ، في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ، ويتحرى في السياق ، ولا يتصدى لما يتصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليوب عليها ، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه ، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد ، واقتصر على الأحاديث (يعني المرفوعة) دون الموقوفة فلم يرجع عليها ، إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة ، تبعاً لا مقصوداً) . اهـ .

تفضيل كتاب مسلم لحسن ثبوته وتحرير ألفاظ الحديث

وكذلك أتى الترمذي بالفقه ، ووضع كتابه على الأبواب وترجم له التراجم ، فجمع بين الطريقتين ، وأصاب الهدفين .

ثانياً - طرق الترمذى فى رواية الأحاديث الدالة على الباب

وكذلك وجه الترمذى همته نحو الأحاديث التى يصلح الاستدلال بها لتراجم كتابه ، وسلك الطرق إلى جمعها واستيعابها والاختيار منها على أساس شرطه الذى اختاره لكتابه ، والذى يتسع لكثير من الأحاديث ، وبديهي أنه لم يستطع أن يخرج كل ما اختاره لأن هذا العمل يستدعى طول الكتاب جداً ، والمؤلف يروم الاختصار تيسيراً للمنفعة قال فى ختام جماعته :

(وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار ، لما رجعونا فيه من المنفعة . نسأل الله النفع بما فيه ، وألا يجعله علينا وبالا ترجمته) ١ هـ .

ومن هنا نوع طريقة جمع أحاديث الباب فى كتابه إلى مسلكين سلكهما فى كل باب من أبواب الكتاب :

الأول : رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدھا .

الثانى : الإشارة إلى أحاديث فى معنى ما خرجہ فى الباب ، بأن يذكر روايتها من الصحابة فيقول :

وفى الباب عن فلان وفلان .

وسار فى عمله هذا كله ، مراعيًا منزلة الأحاديث بعضها من بعض فى الترتيب ، على طريقة فنية ، غزيرة الفوائد فى صناعة الحديث ، فضلاً عن الفقه فى دلالتها على مسألة الباب .

وقد سبق مسلم لهذه الناحية فى كتابه ، فإنه يخرج فى كثير من الأحيان أحاديث عن عدد من الصحابة ، ويراعى فى روايتها الناحية الفنية كما سنوضح ذلك .

فأتى الترمذى فى جمع الأحاديث على منهج مسلم ، غير أنه لم يلتزم طريقته ، بل أخرج بعضاً على قدر الحاجة التى يريدھا ، وأشار إلى البعض الآخر فأتى بما يهدف إليه مسلم من الفوائد الفنية الحديثية ، وتفرّد ببعض مسالك فى ترتيب الأحاديث ، وفى أنه يوضح مقصوده الحديثى ، فى مقابلة اكتفاء مسلم بالإشارة إليه ، ويتبين ذلك كله للقارئ مما تفصله فيما يلى :

الطريقة الأولى : رواية الأحاديث بأسانيدھا

وذلك بأن يروى الحديث في الباب بسنده ، ثم يتبعه بحديث آخر أيضاً أو أكثر ، مخرباً كل حديث على إحدى الطرق السابقة في بيان الأسانيد ، إذا رأى أن يعددها .

والترمذى لم يكثر من تخريج الأحاديث في كل باب ، ونجده يراعى ترتيباً في تخريج الأحاديث ، يرتبط بالصناعة في مغزاه الفنى . وقد سلك في ترتيب الأحاديث المخرجة مسالك أربعة نعرض لها فيما يلي :

(أ) أن يخرج الحديث الصحيح السالم عن صحابى ، ثم يردفه بأحاديث عن غيره من الصحابة ، وهى صحيحة سالمة أيضاً .

مثال ذلك : الصلاة الوسطى ، اختلف العلماء في تفسيرها اختلافاً كثيراً ، حتى قيل أنها من المتشابهة ، أخضيت في الصلوات الخمس . وقد صح لدى الترمذى أنها صلاة العصر ، فأخرج الحديث في ذلك ، واعتنى بما ورد في هذا المعنى فأخرج عدة أحاديث صحيحة .

أخرج أولاً : حديث أبى يونس مولى عائشة قال : أمرتنى عائشة أن أكتب لها مصحفاً ، فقالت : إذا بلغت هذه الآية فأذنى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ، فلما بلغت آذنتها ، فأملت : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) ، وقالت : سمعنا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

قال الترمذى في هذا الحديث : حسن صحيح .

ثم أخرج حديث سمرة بن جندب مرفوعاً (صلاة الوسطى صلاة العصر) ، وقال فيه حسن صحيح .

ثم حديث على بن أبى طالب أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال يوم الأحزاب (اللهم املأ قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس) ، وقال فيه : حسن صحيح ، وقد روى من غير وجه عن على .

ثم حديث عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (صلاة الوسطى صلاة العصر) وقال فيه حسن صحيح .

ثم قال وفي الباب عن زيد بن ثابت وأبي هاشم عن عتبة وأبي هريرة .
فاشار إلى أحاديث رويت في ذلك عن هؤلاء الصحابة (١)

(ب) وقد يصدر الباب بحديث صحيح أصل في الباب ، ثم يروى حديثاً
دون الصحيح ، كما في باب (ما جاء في العمل في أيام العشر) .
أخرج فيه حديث ابن عباس قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
(ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر . . .
فذكر الحديث — وقال حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب .
ثم أخرج حديث أبي هريرة بالمعنى السابق قال فيه « حديث غريب لانعرفه
إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس » .

ومسعود بن واصل هذا قال فيه الحافظ ابن حجر (لين الحديث (٢)
ونهاس بن قههم تكلم فيه — كما قال الترمذى — من جهة حفظه ، فالحديث
ضعيف ، وفائدة تخريجه تقوية الصحيح لتعدد مخرجه ، مما يفيد في الترجيح ،
كما أنه يرقى عن الضعف وينجبر ، ونعلم العمدة في الباب من الأحاديث .
(ج) وكثيراً ما يعكس الإمام الترمذى ، فيصدر الباب بالحديث المتكلم
فيه ، ثم يردفه بحديث أو أكثر من رتبة الصحيح ، ومقصده من ذلك بيان
علة الحديث على نحو ما سبق في تعداده طرق الحديث ، فيبين علة الحديث ،
ثم يروى الأحاديث الصحيحة ، لتكون شاهداً للمعنى الأول ، وإن كان
ضعيفاً في نفسه .

مثال ذلك (باب فضل تطوع ثنتي عشرة ركعة كل يوم) .
أخرج فيه حديث عائشة من طريق المغيرة بن زياد عن عطاء عنها قالت :
قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (من ثابر على ثنتي عشرة ركعة من
السنة بنى الله له بيتاً في الجنة . . . الحديث) .

وتكلم عليه فقال : (حديث عائشة حديث غريب من هذا الوجه ،
والمغيرة بن زياد ، قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه) فبين
بذلك ضعفه .

(٢) تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٤٤ .

(١) انظر الجامع ج ٢ ص ١٦٣ .

ثم أخرج حديث عنبة بن أبي سفيان عن أم حبيبة قالت قال : رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (من صلى . . . فذكر الترمذى الحديث نحو حديث عائشة ثم قال : (وحديث عنبة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح ، قد روى عن عنبة من غير وجه) (١) ١٠٨ .

فقد بين علة الحديث الأول ، وأنه ضعيف بسبب سوء حفظ راويه ، ثم أخرج معناه من حديث أم حبيبة وصححه ، فأفاد صحة المعنى الذى تضمنه حديث عائشة ، وإن كان حديث عائشة ضعيفاً من قبل إسناده .

(د) وربما يخرج حديثاً ضعيفاً ثم يتبعه بضعيف مثله أيضاً كباب زكاة البقر أخرج فيه — أولاً — حديث عبد الله بن مسعود — من رواية عبد الله ابن خصيف عن أبي عبيدة بن عبد الله عن عبد الله عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : (في ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة ، وفي أربعين مسنة) ١٠٨ . وضعفه بأن أبا عبيدة بن عبد الله لم يسمع من أبيه شيئاً .

ثم أخرج حديث سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ ابن جبل ، قال : بعثنى النبي — صلى الله عليه وسلم — إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مسنة ، ومن كل حالم ديناراً أو عد له معافراً) ١٠٨ .

ثم قال فيه : (هذا حديث حسن) (٢) .

وهذا الحديث منقطع لأن مسروقاً لم يسمع من معاذ بن جبل ، فهو ضعيف كسابقه أيضاً ، لكنه تأيد بما قبله ، فارتقى إلى الحسن لغيره بمجموع روايته ، فلذلك حكم له الترمذى بالحسن (٣) .

والآن — بعد أن بينا مسالك أبي عيسى الترمذى في تخريج الأحاديث بأسانيدھا عن الصحابة ، فإننا إذا رجعنا إلى الصحيحين نوازنهما ، نجد الغرض العام في الكتابين يوجه طريقة رواية الأحاديث الواردة — في المسألة وترتيبها ، فيتفق الترمذى مع مسلم في مقصده لأنه أدخل الصناعة في موضع

(١) الجامع ج ١ ص ٨٤ - ٨٥ . (٢) ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى للمباركفوري ج ٢ ص ٥ .

كتابه ، بينما نجد الطابع العام في البخارى هو الفقه والاستدلال بالأحاديث صراحة أو استنباطاً . كما سيأتى توضيحه .

فأما مسلم ، فإننا إذا تأملنا عمله نجده سبق الترمذى إلى ما صنعه من جمع الأحاديث الواردة في المسألة بروايتها - في مكان واحد ، وترتيبها على وضع يشير إلى مقاصده الإسنادية من المتابعة والإشارة للترجيح وغير ذلك .

وإذا كان الترمذى قلل من تخريج الأحاديث في الباب بسبب الاختصار ، فإن اشتراط مسلم صحة الحديث في كتابه يؤدى إلى تأثير أكبر في الإقلال من تخريج الأحاديث عن الصحابة ، فكلما الكتابين لا يكتر من إخراج الأحاديث للاستدلال بها على المسائل المقصودة .

ومسلم في تخريجه للأحاديث يسير على طريقته التى بينها من أنه يذكر أولاً حديث الطبقة الأولى ثم يذكر أحاديث أقوام من الطبقة التى تليها ، فيصنع كما يصنع الترمذى في الكثير من الأحيان ، يبدأ بتخريج الحديث الأصل في الباب عن أحد الصحابة بطرقه ، ثم يعقبه بحديث أو أحاديث عن صحابة آخرين في معنى الأول ومدلوله .

مثال ذلك : قصة ذى اليمين في سجود السهو .

أخرج فيها أولاً حديث أبى هريرة أنه - عليه الصلاة والسلام - صلى إحدى صلاتى العشى إما الظهر وإما العصر ، فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليمين قد كان بعض ذلك ، فقال أصدق ذو اليمين ؟ فقالوا : نعم يا رسول الله . فأتم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما بقى من الصلاة ، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم) انتهى مختصراً .

رواه مسلم عن أبى هريرة من طرق متعددة كثيرة اتفقت كلها على أنه عليه الصلاة والسلام - سلم سهواً في ركعتين ، وسجد للسهو بعد السلام ، واختلفت في تعيين الصلاة ففي بعض الروايات بالشك كما هنا ، وفي بعضها أنها الظهر ، وفي البعض الآخر أنها العصر .

ثم أخرج في القصة نفسها حديث عمران بن حصين بإسنادين ولكنه

قال فيه : (فسلم في ثلاث ركعات) فخالف بذلك حديث أبي هريرة ، لأنه قال في ركعتين ، وقد جزم عمران في كل من الروایتين أن الصلاة صلاة العصر (١) .

والظاهر من صنيع مسلم ، أنه يرجح كونه عليه الصلاة والسلام سلم سهواً في ركعتين لأنه قدم حديث أبي هريرة ، وهو فيما بين من طريقته يقدم الحديث الأصل فيخرجه أولاً ، ونستفيد من حديث عمران ترجيح من قال : في حديث أبي هريرة إن الصلاة كانت صلاة العصر وترفع الشك الذي في بعض روايات حديث أبي هريرة .

وقد استقصى مسلم في هذا الموضع أحاديث سجود السهو : أخرج أولاً حديث أبي هريرة في وسوسة الشيطان وألبسه على المصلي حتى لا يلدرى كم صلى ، وفيه : فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد بسجدةين وهو جالس .

ثم أخرج حديث عبد الله بن بحينة في قيامه عليه الصلاة والسلام من الركعتين ولم يجلس لهما ، وفيه أنه سجد للسهو قبل أن يسلم .

ثم أخرج حديث أبي سعيد الخدري : إذا شك أحدكم في صلاته . ثم حديث ابن مسعود في النسيان في الصلاة والشك فيها ، وفيه أنه صلى الله عليه وسلم - صلى الظهر خمساً فسجد للسهو .

وعقبه بحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ، ثم ختم بحديث عمران ابن حصين أيضاً (٢) .

طريقة البخارى : فبنى كتابه على تراجم الفقه - كما مهدنا - فيخرج الحديث في الباب لينزع منه الدلالة على ما ترجمه به ، ويكتفى - في الكثير من الأحيان - بحديث واحد أو حديثين وأحياناً للمسألة بعدد من الأحاديث ، على طريقة استخراج الفقه منها ، لا أنه يقصد الفوائد الحديثية كما يقصد مسلم ، ومن ثم يورد البخارى الحديث على قدر الاستدلال به ، فيختصره ، ويكرره في الأبواب أما مسلم فلا يصنع ذلك ، ولمكننا نجد استشهاد البخارى

بالأحاديث للمسألة يستتبع أحياناً كثيرة جمع عدد من الأحاديث الواردة في قضية عن عدد من الصحابة وتخريجها في مكان واحد ، ولكن لا يقصد ما يقصد إليه مسلم بل يقصد الاستنباط واستخراج فوائد الحديث الفقهية وغيرهما مما يرجع إلى دلالة المتن ، ولذلك فإن كثيراً من الأبواب يجمع أحاديث مختلفة المورد أو ردها البخارى فيها للاستدلال على الترجمة ، بطريقة الدلالة الظاهرة أو الاستنباط ، وإن كان ذلك يتضمن الفوائد الفنية أيضاً في كثير من الأحيان لكنها تابعة للفقه كما سبق أن بينا في تعداده طرق الحديث .

مثال ذلك : (باب كتابة العلم)^(١) .

أخرج فيه حديث أبي جحيفة قال : قلت لعلى : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . الحديث . . .

ثم حديث أبي هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم ، فذكر خطبة النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم قال : فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لي يا رسول الله ، فقال : اكتبوا لأبي فلان^(٢) . . .

ثم أخرج حديث أبي هريرة : (ما من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ، ولا أكتب) .

واختتم بحديث ابن عباس قال : (لما اشتد بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وجعه قال : ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده) الحديث .

فالبخارى قصد بعنوان الباب أن يثبت تشريع كتابة العلم ، وخروج الأحاديث للاستدلال على ذلك فأتى بأربعة أحاديث ، كل منها في واقعة بخاصة ، مستخرجاً منها ما ترجم به الباب ، ورتبها ترتيباً لطيفاً دقيقاً . فبدأ بحديث على : وهو وإن كان ظاهره أنه كتب ذلك في عصر النبوة وإقراره - صلى الله عليه وسلم - يحتمل أن يكون إنما كتب بعد النبي - صلى الله

عليه وسلم - ولم يبلغه النهى عن الكتابة ، فبنى بحديث أبى هريرة وفيه الأمر بها فيكون ناسخاً ووجه دلالة حديث أبى هريرة الأول ظاهر حيث أمر النبي بكتابة الخطبة للسائل ، فدل على جواز كتابة العلم . ثم ثلث بحديثه في عبد الله بن عمرو وقد ورد في بعض طرقه إذن النبي له بالكتابة ، فهو أقوى في الاستدلال للجواز من قصة أبى شاه ، لاحتمال الخصوصية فيه بمن يكون أعمى أو أُمياً ، ثم ختم بحديث ابن عباس ، ووجه دلالة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نفسه أمر بإحضار أدوات الكتابة لكتابة كتاب لا يضلوا بعده ، وذلك دليل جواز الكتابة ، وإلا لم يقدم عليها النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه لا يهم إلا بحق ، فهذا ترتيب بديع للأحاديث ووضع لها في الباب بحسب فقاها الموضوع لا بحسب الناحية الفنية في الحديث .

نتيجة الموازنة

ومن هذه الدراسة نجد الترمذى ومسلماً قد اتفقا على العناية بالصناعة الإسنادية في رواية الأحاديث بطرقها ، وجمعهما في الباب الأحاديث الدالة عليه ، وأما البخارى فإنه يقصد الاستدلال بالأحاديث على الباب فقط ،

الطريقة الثانية : اشارة الترمذى الى احاديث الباب

وهى ميزة بارزة في كتابه ، تفرد بها دون سائر كتب الحديث وأمكن بها للترمذى أن يجمع فيوعب من السنة في كتابه العظيم ، مع الاختصار والحذر من التطويل ، فإنه يكتفى في كثير من الأبواب بحديث واحد أو اثنين ، خصوصاً في أحاديث الأحكام ، حتى قلت مادتها في كتابه ، وإن كان توسع فيما سوى ذلك من أبواب الأدب والتفسير والمناقب ، فأتى فيها بالكثير الذى لا يدانى في باقى الكتب الستة ، ولكن الترمذى تدارك اختصاره ، وعمل على استيعاب ما يتفق من الحديث مع شروط كتابه بالإشارة إلى الأحاديث المروية في الباب بذكر أسماء من روى من الصحابة حديثاً في ذلك الموضوع أو ما يلائم ذلك المتن . كباب ما جاء في السواك . أخرج فيه حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) ثم قال :

(وفي الباب عن أبى بكر الصديق ، وعلى ، وعائشة ، وابن عباس ،

وحذيفة ، وزيد بن خالد ، وأنس ، وعبد الله بن عمرو ، وابن عمر ،
وأم حبيبة ، وأبي أمامة ، وأبي أيوب ، وتمّام بن عباس ، وعبد الله بن
حنظلة ، وأم سلمة ، ووائللة ، وأبي موسى (١).

وهذه مزية لها موقعها من الأهمية في نظر جهابذة النقد والبحث من
المحدثين وهي ميزة بدیعة لكتابه ، تراح لها الأذواق القديمة والأفكار الحديثة
جميعاً في وقت واحد ، إذ يستوعب الترمذی هذه الطريقة الأحاديث استيعاباً
بالغاً مدهشاً ، ربما يحتاج الباحث إلى تصفح مجلدات كبيرة وآلاف من
الأوراق للظفر ببعض هذه الأحاديث المشار إليها .

مراد الترمذی
من قوله =
« وفي الباب »

على أننا لا نقول إن الترمذی يقصد بقوله (وفي الباب عن فلان وفلان)
أن يستوعب كل ما ورد في الباب من حديث ، بل قد يغفل أو يغيب عنه ،
كثير من الأحاديث على شرط كتابه ، فلأننا نجد يغفل أحاديث جيدة معلومة
له كأحاديث الصحيحين أو أحدهما مع أنه تلميذ لكل من صاحبي الصحيح .
ومقصد الترمذی بقوله وفي الباب عن فلان وفلان أن هذه الأحاديث
يصلح ذكرها في هذا الباب سواء كانت بلفظ الحديث المروى أولاً ، وقد
يكون تعلق بعض هذه الأحاديث بالمسألة تعلقاً يسيراً ولكنها جميعاً تؤيد
حكم الباب .

ولا يتوهم أن يقصد بهذه العبارة أن الحديث نفسه روى عن هؤلاء
الصحابة فذلك فهم خاطئ لأن الترمذی قال وفي الباب ولم يقل الحديث روى
عن فلان وفلان ، سواء في ذلك الأبواب التي وضع لها عنوان ، والتي لم
توضع لها العناوين ، ومجد القارئ ذلك بيناً فيما خرجنا من هذه الأحاديث
على سبيل المثال .

كذلك ما يذكره من الحديث في قوله (وفي الباب) كل منها له رتبته
حسب استيفائه شروط الصحة أو نزوله عنها ولا يقصد من ذكرها في هذه
الإشارة اندراجها تحت حكم الحديث المخرج .

والترمذی في إشارته لأحاديث الباب يقصد التنبيه على الأحاديث التي

لم يخرجها ولذلك لا يعيد الحديث الذى رواه فى نفس الباب بل يشير الى غيره من الأحاديث . ولكنا نجد فى عدة أبواب يخالف هذه الطريقة ويعيد ذكر الصحابي الذى روى حديثه كما فى باب (الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب) .

روى فيه حديث جابر فقال حدثنا « قتيبة » حدثنا حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن جابر بن عبد الله قال : بينما النبي — صلى الله عليه وسلم — يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل ، فقال النبي : صلى الله عليه وسلم — أصليت ؟ الحديث . . . ثم قال الترمذى : (وفى الباب عن جابر وأبي هريرة) .

قال العراقى : إن قيل قد صدّر المصنف بحديث جابر فما وجه قوله وفى الباب عن جابر بعد أن ذكره أولاً وما عادته أن يعيد ذكر صحابي فى الحديث الذى قدمه على قوله (وفى الباب) .

فالجواب لعله أراد حديثاً آخر لجابر غير الحديث الذى قدمه وهو ما رواه الطبرانى من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : (دخل النعمان بن نوفل ورسول الله — صلى الله عليه وسلم — على المنبر يخطب يوم الجمعة — فقال له النبي — صلى الله عليه وسلم — صل ركعتين تجوز فيهما . فإذا أتى أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين واخففهما) (١) . وأحياناً نجد الترمذى يعكس فيخرج بعض الأحاديث عن صحابة سبق ذكرهم فى قوله وفى الباب . ومراده فى هذه الحال الإشارة إلى الحديث الذى خرج به بعد ذكر أسماء الصحابة كما نجد القارئ واضحاً فى المثال الثانى الآتى بعد . . .

بعد هذا الشرح والبيان لقول الترمذى (وفى الباب) يحتاج القارئ إلى بعض أمثلة من كتاب الترمذى محلاة تحليلاً كاملاً ، ليتبين له مراد الترمذى وصنيعه فى إيراد الشواهد وجمع أحاديث الباب بطريق الإشارة .

المثال الاول : قال الترمذى فى الدييات (٢) : (باب ما جاء لا يحل

تفريج أمثلة
لقول الترمذى
« وفى الباب »

(١) الجامع ج ١ ص ١٠١ - ١٠٢ وقوت المفتى للسيوطى ج ١ ص ٤٨٢ وانظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٢) ج ١ ص ٢٦٣ .

دم امرئ مسلم (إلا بإحدى ثلاث) ، فأخرج حديث عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة) . قال وفى الباب عن عائشة وعثمان وابن عباس^(١) (قال أبو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح) انتهى .

قال العراقى فى شرحه^(٢) (الكلام عليه من وجوه :

الأول : حديث ابن مسعود أخرجه بقية الأئمة الستة ، فرواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية وحفص بن غياث ووكيع . وأبو داود عن عمرو بن عون عن أبي معاوية وأخرجه البخارى عن عمر بن حفص ابن غياث عن أبيه .

وابن ماجه عن أبي بكر بن خلاد وعلى بن محمد كلاهما عن وكيع كلاهما عن الأعمش .

ورواه مسلم من رواية السفينان وشيدان ، وعبد الله بن نعيم ، وعيسى ابن يونس ، رواه النسائى من رواية شعبة وسفيان الثورى ستهم عن الأعمش . وحديث عائشة أخرجه النسائى من رواية أبي إسحاق عن عمرو بن غالب قال : قالت عائشة أما علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا يحل دم امرئ مسلم إلا رجل زنا بعد إحصائه ، أو كفر بعد إسلامه أو النفس بالنفس) اختلف فيه على أبي إسحاق : فرفعه عنه سفيان الثورى ، وتابعه على رفعه أبو الأحوص ، رواه ابن أبي شيبة فى المصنف ، وخالفهما زهير عن أبي إسحاق فجعله موقوفاً على عائشة رواه النسائى .

وحديث عثمان : أخرجه أصحاب السنن من رواية أبي أمامة بن سهيل ابن حنيف عن عثمان ، وأورده المصنف فى الفتن^(٣) ، وسيأتى فى موضعه

(١) هكذا ترتب الأسماء فى نسخة العراقى ، وفى نسخة بولاق : عثمان وعائشة وابن عباس .

(٢) ق (١٤١ - ١) .

(٣) أول أبواب الفتن : (باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث)

إن شاء الله تعالى ، وهو في رواية ابن داسة من سنن أبي داود ، ورواه النسائي من رواية عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة وبشر بن سعيد فرقههم كلهم عن عثمان .

وحديث ابن عباس : رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية حسين ابن قيس عن عكرمة عن ابن عباس قال : خطب رسول الله — فذكر الحديث ، وفيه : (ألا إن الله لم يرخص في القتل إلا ثلاثة : مرتد بعد إيمان ، أو زان بعد إحصان ، أو قاتل نفس فيقتل بقتله) . . . الحديث . . .

الثاني : في الباب مما لم يذكره عن جابر :

رواه أبو بكر البزار في مسنده من رواية عيسى بن المختار عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله^(١) حرم على دمه إلا بثلاث : التارك لدينه ، والثيب الزاني ، ومن قتل نفساً ظلماً) .

قال البزار : لا نعلمه عن جابر إلا من هذا الوجه (انتهى كلام العراقي في تخريج أحاديث الباب ، وله بعد في كل باب شرح كثير يتناول اللغة والفقه وغير ذلك باستيفاء وتحقيق عظيم .

الثالث الثاني : (باب ما جاء في القطائع) (٢) .

أخرج فيه حديث أبيض بن حمال : « أنه وفد إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاستقطعه الملع فقطع له ، فلما أن ولي^٣ ، قال رجل من المجلس أتدري ما قطعت له ؟ إنما قطعت له الماء العبد^(٣) ، قال فانزع منه ، وسأله عما يحمي من الأراك ، قال : ما لم تنله خفاف الإبل) » .

ثم قال : وفي الباب عن وائل ، وأسماء بنت أبي بكر (قال أبو عيسى) : حديث أبيض حديث غريب) ، انتهى .

أما حديث وائل : فأخرجه الترمذي عقب قوله وفي الباب ولفظه عن

(١) كذا في النسخة بزيادة (على) . (٢) ج ١ ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٣) الماء العبد : أي الكثير .

واثل (أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أقطع أرضاً بحضرموت) وقال فيه حسن صحيح ، وقد أخرجه الدارمي أيضاً .

وأما حديث أسماء بنت أبي بكر : فأخرجه أبو داود بلفظ : (إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أقطع للزبير نخيلاً . . .) (١) .

وقد ورد في الباب أحاديث كثيرة لم يذكرها الترمذي ، وبينها العراق في شرحه ، قال العراق (٢) .

(الثاني مما لم يذكره : عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعمرو بن عوف ، وأنس بن مالك ، وحصين بن مشمت ، وصخر بن العيسلة ، والربيع بن سبرة وقيلة بنت مخزومة .

أما حديث ابن عمر : فأخرجه أبو داود من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أقطع الزبير ، حضر فرسه ، . . . الحديث . . .

وأما حديث ابن عباس : فأخرجه أبو داود أيضاً من رواية ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس مثل حديث عمرو بن عوف الآتي :

وأما حديث عمرو بن عوف : فأخرجه أبو داود أيضاً من رواية كثير ابن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أقطع بلال ابن الحارث الملقب بالمعادن القبلية جلسها وغورها ، وفي رواية جلسها وغورها وحيث يصلح الزرع . . . إلخ .

وأما حديث أنس بن مالك : فأخرجه البخاري في أفراد من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أراد أن يقطع الأنصار من البحرين فقالوا : لا حتى يقطع إخواننا من المهاجرين . . . الحديث . . .

وأما حديث حصين بن مشمت فأخرجه البيهقي عن حصين بن مشمت : « أنه وفد إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — وبايعه ببيعة الإسلام ،

(١) تحفة الأحوف شرح لترمذي ج ٢ ص ٢٠٠ وانظر شرح العراق ورقة ١١٤ .

(٢) (ق ١١٤ - ب - ١١٥) وقد اختصرت شيئاً من كلامه .

وصدق إليه ماله ، وأقطعته النبي — صلى الله عليه وسلم — مياهاً عدة
فسمهن » . . . إلخ .

وأما حديث صفير بن العيسلة : فرواه أبو داود بسنده عنه (أن رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — غزا ثقيفاً ، فلما أن سمع ذلك صفير ، ركب في خيل
لمد النبي — صلى الله عليه وسلم — فذكر الحديث ، وفيه : فسأل النبي — صلى
الله عليه وسلم — ماء لبني سليم قد هربوا عن الإسلام ، وتركوا ذلك الماء ،
فقال : يا نبي الله أنزله أنا وقومي : فقال نعم ، وذكر بقية الحديث .
وأما حديث الربيع بن سبرة فأخرجه أبو داود أيضاً (١) ١ هـ .

مسالك الترمذی
في الإشارة إلى
الأحاديث

وقد سلك أبو عيسى في إشارته للأحاديث الواردة في الباب طرقاً متنوعة ،
حيث نوع في الرتبة بين الأحاديث المروية وبين الأحاديث المرموزة ، مما
يكثّر فوائد كتابه في الحديث وصناعته وذلك :

(أ) أنه في الكثير من الأحيان يخرج الحديث الصحيح المشهور للاستدلال
به على حكم مسألة الباب ، ثم يشير إلى ما ورد فيها من الأحاديث
بقوله : (وفي الباب عن فلان وفلان) .

كباب (ما جاء في الوتر بركة) . أخرج فيه حديث ابن عمر (كان
النبي — صلى الله عليه وسلم — يصلي من الليل مثنى ويوتر بركة وكان
يصلي الركعتين والأذان في أذنه) . ثم قال : (وفي الباب عن عائشة ،
وبجابر ، والفضل بن عباس ، وأبي أيوب ، وابن عباس ، قال أبو
عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) ١ هـ (٢) .

(ب) وقد يعرض عن الحديث المشهور الوارد عن صحابي قد صحح الطريق
إليه وأخرج حديثه في الكتب الصحاح ، فلا يخرج به — اعتماداً على
شهرته ومعرفته — بل يورد الحكم في الباب من حديث صحابي آخر
لم يخرجوه من حديثه ، ولا تكون الطريق إليه كالطريق الأول ، إلا
أن الحكم صحيح . ثم يتبعه بأن يقول : (وفي الباب عن فلان
وفلان . . .) ويعيد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور ، وقد يفعل

(١) وسقط في النسخة تخريج حديث قيلة بنت مخزومة .

(٢) ج ١ ص ٩٢ .

ذلك لأنه أخرجه من قبل فلم يخرججه تجباً للتكرار ولزيادة الفائدة بإخراج غيره . . .

مثال ذلك : (باب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال والإفطار له) (١) أخرج فيه حديث ابن عباس قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : (لا تصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته فإن خالت دونه غيابة) (٢) فأكملوا ثلاثين يوماً) . ثم قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأبي بكرة وابن عمر (قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح وقد روى عنه من غير وجه) .

وهذه الأحاديث الثلاثة قد أخرجها الشيخان كما ذكر المباركفوري (٣) أما حديث الترمذي فقد أخرجه أحمد والنسائي وهو وإن كان صحيحه الترمذي إلا أن سنده دون شرط الصحيحين ففيه عكرمة مولى ابن عباس ، وقد تكلم فيه لسوء رأيه لا لحفظه ، فاتهم برأي الخوارج ، ونسب إلى الكذب ، ولكن وثقه جماعة ، فهو مختلف فيه وروى البخاري له قليلاً مقروناً بغيره فحديثه لا يؤخذ كله ولا يترك كله ، بل يتحرى فيه كما صنع البخاري (٤) . وسماك بن حرب راوى الحديث عن عكرمة هو من أوعية العلم صدوق صالح وقد روى له مسلم وأصحاب السنن ولكن الإسناد ليس على شرط الشيخين أو أحدهما ، كما قد يتوهم لأنه ملحق من رجالهما ، إذ ليس في رواية أحدهما سماك عن عكرمة فليس من شرطهما ولا من شرط أحدهما لأن سماكاً يضعف في عكرمة شيخه في هذا الحديث قال يعقوب بن شيبه : (هو في غير عكرمة صالح وليس من المثبتين) اهـ (٥) . فحديثه هذا أخرجه الترمذي ورمز للصحيح المتفق عليه .

(١) ج ١ ص ١٣٣ .

(٢) غيابة : بياضين ، السجادة ونحوها .

(٣) تحفة الأحوذى ج ٢ ص ٣٤ .

(٤) انظر ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ وتهذيب التهذيب ج ٧

ص ٢٦٢ - ٢٧٣ .

(٥) الميزان ج ١ ص ٤٢٧ والتهذيب ج ٤ ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .

(ج) وأكثر من ذلك أنه قد يخرج في الباب حديثاً ضعيفاً وفيه حديث صحيح .. فلا يورد الحديث الصحيح فيه بل يشير إليه مع قوله وفي الباب ، كذا في باب (ما يقول عند دخول المسجد) (١) . أخرج حديث فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى — رضى الله عنهم — قالت : (كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال رب اغفر لي ذنوبي . . .) الحديث . ثم قال : (وفي الباب من أبي حميد وأبي أسيد وأبي هريرة) .

وبين انقطاع حديث الباب لأن فاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى ، فالحديث ضعيف وحديث أبي أسيد الذي أشار إليه أخرج مسلم (٢) فأخرج الترمذى الضعيف وأشار للصحيح . هذه طريقة الترمذى في رواية أحاديث الباب وجمعها ، يروى بعضها بسنده ثم ينبه على باقى الأحاديث متبعاً المسالك التى بينهاها ، وهو بذلك يحقق الفائدة التى أرادها بما سلك فى طريقته من تأييد حديث الباب بالتابعات والشواهد ، والترجيح بين الأحاديث ، أما إذا كانت هناك مخالفة فإن الترمذى يأتى بالحديث المخالف وينبه على الشاذ والمذكور صراحة بخلاف مسلم ، فإنه يشير إليها إشارة .

ولكن يعترض القارئ كثير من التعب فى معرفة ما أشار له الترمذى . ورمز إليه من الأسانيد ، والأحاديث الواردة عن الصحابة ، فإننا نحتاج إلى كثير من المراجع للعثور عليها ؛ وأين هى كتب الحديث ودواوين السنة .. وأين هم الحفاظ الذين لا تخفى عليهم هذه الرموز .

كيف نفيد من
إشارة الترمذى
للأحاديث

نستطيع — بادرى ذى بدء — وقد عرفنا سلوك الترمذى طريقة مسلم أن نستعين بالسند الصحيح لمسلم فى حلها ، وأنه لم يرجع جيد فى ذلك بالنسبة لطرق الحديث ومتابعاته وشواهد وبيانها ، ولكن هذا النفع خاص بما كان من الصحيح المروى عندهما ، ولكن شيئاً كثيراً منها ليس فى الصحيحين ..

(١) ج ١ ص ٦٥ .

(٢) ج ٢ ص ١٥٥ .

بل ولا في سائر الكتب الستة . وإنما هو من مرويات كتب عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة وأبي داود الطيالسي في كتبهم وغيرهم ، وأين نحن الآن من هذه الكتب وغيرها كثير من الكتب الحديثية مع ما تعانيه مكتبة علوم الإسلام في الوقت الحاضر من نقص عظيم في كتب السنة ، والحديث ، وعلومه .

إن معرفة هذه الرموز والوقوف عليها صعوبة قائمة لا مراء فيها ، وليكننا ينبغي أن نذكر أن الترمذي قد وضع كتابه في عصر هو أزهى العصور وأسعدها بتلوين السنة وحفظها ، وأن الترمذي نشأ وشب في عصر المسانيد وهي مرتبة على أسماء الصحابة ، كما أن من عادة المحدثين استعمال مثل عبارته بقولهم حديث فلان في كذا . . . ، فكانت هذه الإشارات مفهومة سهلة جداً في ذلك الوقت وما بعده إلى زمن ليس بالقابل لكثرة حفاظ الحديث المطلعين على مجموعة السنة . فالحقيقة أنه قصد جمع الأحاديث والطرق وتقديمها لطالب الحديث بأيسر وسيلة وإنما جاءت المصاعب نتيجة نقص الاطلاع وضعف الوسائل المتيسرة حالياً .

وقد أحسن علماء الحديث بهذا النقص ، ووجدوا الحاجة ملحة لبيان هذه الأحاديث فشرحوا جامع الترمذي كما شرحوا سائر الكتب ، وحظي الترمذي بشرح عظيم كتبه عليه فتح الدين بن سيد الناس اليعمرى وأكمله الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي فخر ججميع أحاديثه المسندة ، والمعلقة ، والتي أشار إليها بقوله وفي الباب ، بل لإنهما استدركا عليه أيضاً أحاديث لم يشر إليها ، فجاء الكتاب حافلاً في شرح الجامع من جميع الوجوه العلمية التي تتصل به ، وأهمها تخريج أحاديثه ، والبحث فيها ، فقد بينا أمرها بما لا مزيد عليه ، ثم جاء ابن حجر فأفرد لأحاديث الترمذي المرموزة كتاباً سماه (الباب) وليكننا لشديد الأسف لا نجد هذه الكتب ، والشروح المهمة ، وقد بحثت عن شرح ابن سيد الناس والعراقي . وفتشت ، فلم أصل إليه ، اللهم سوى قطعة يسيرة من تكملة شرح العراقي بخطه عثرت عليها في دار

الكتب المصرية بالقاهرة^(١) فأفادت منها قدر الإمكان ، وكان لها أثر في دراسة كتاب الترمذى .

ولكن هذه الكتب وإن فقدت الآن ، فإن كاتب السطور بالبحث والتدقيق يستطيع إحالة الباحث إلى المراجع الميسورة لمعرفة الأحاديث الإشارية في كتاب الترمذى وهى :

(أ) المسند للإمام أحمد بن حنبل ، وترتيبه على أسماء الصحابة يجعل منه مرجعاً مهماً في هذا المضمار .

(ب) الكتب الستة ، فإنها أكبر نخبة منتقاة من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكتاب جامع الأصول الذى وضعه ابن الأثير لجمع أحاديثها ميسر للاستفادة منها .

(ج) السنن الكبرى للبيهقى فإنه توسع توسعاً عظيماً في رواية الأحاديث .
(د) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (٨٠٧ هـ) .

(هـ) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية لمحمد بن عبد الله بن يوسف الزيلعى فإنه يذكر بمناسبة تخريج أى حديث في كتاب الهداية ما يتصل بالباب من الحديث المؤيد للحنفية أو مخالفهم ، ويتكلم عليها سنداً ومتناً ، فهو غزير النفع عظيم الفائدة .

(و) ومثله أيضاً كتاب التلخيص الحبير لابن حجر تخريج أحاديث كتاب الرافعى الكبير في فقه الإمام الشافعى .

فهذه المراجع التى نعرف عن طريقها الكثير والجسم الغفير من حديث الترمذى ، ونقف على فوائده الكثيرة مما يذلل هذه الصعوبة التى شرحناها مقابل الفوائد التى ذكرنا بعضها والميزات التى تفرد بها كتابه في طريقته وسهولة مأخذه .

(١) ونفع في ٢٥٦ ورقة . وقد عثرت بعد ذلك أثناء إقامتى في المدينة المنورة على ما كتبها لأفضل الصلاة وأزكى التحية على شرح ابن سيد الناس وتكلمته للعراق في المكتبة المحمدية كاملين سوى خروم في أثناء النسخة .

ثالثاً - مقاصدهم من تعداد الأسانيد والأحاديث في الباب

« الفوائد الاسنادية »

إذا نظرت في كتاب الترمذى ، ومن قبله البخارى ومسلم ، ثم نظرت في مدونات الحديث السابقة عليها ، تجد السابقين في مدوناتهم الحديثية من الجوامع ، والمسانيد والمصنفات ، كان جل همهم جمع الحديث واشتيعابه في التأليف ، ثم اختلفت طريقتهم في الترتيب فقط . ومن هنا يقع فيها الحديث بأسانيد متعددة . أو يتكرر بنفس الإسناد ، ويأتى في مواضع متفرقة لا ضابط لها ، ولا نظام يربطها .

فكانت صناعة الإسناد التى شرحنا عمل الترمذى وشيخه فيها ، بعيدة عن همهم وعنايتهم في هذه المصنفات . إلى أن جاء الإمام البخارى ومن تلمذ عليه ، خاصة الترمذى ومسلم بن الججاج ، فوضعوا كتبهم في الحديث حسب موضوعاتهم التى قصدوها ، وكان لهم جميعاً مزيد العناية بفن الإسناد ، فأتوا بطرق الحديث وروايات الصحابة في الباب ، كل حسب شرطه وطريقته ، بذلوا في ذلك مجهوداً عظيماً ، وأبدلوا تفكيراً بديعاً .

لكن لم يكن مقصدهم من هذا العمل وذلك المجهود مجرد تكثير المتون والأسانيد وتطويل الكتب بها ؟ . كلا . وإنما كانت لهم من وراء ذلك أهداف علمية ومقاصد فنية جليلة في علوم الحديث وفنونه .

وقد نص مسلم على أنه لا يكرر في كتابه الحديث ، ثم استثنى فقال : (إلا أن يأتى موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك ، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام ، فلا بد من إعادة الحديث الذى فيه ما وصفنا من الزيادة ... إلخ)^(١) . وهذا القول يدلنا على أن لأهل الحديث غايات

علمية فيما أتوا به من تتبع الأسانيد والأحاديث وذلك بإظهار الفوائد الإسنادية وقد أجهلها مسلم في كلمته وهي فوائد جلية تتناول كثيراً من أنواع الحديث وعلومه وذلك أننا بالنظر في الطرق والأحاديث الواردة في المسألة الواحدة نعرف أن الحديث قد تفرد به بعض الرواة أو تعددت روايته وفي حال التعدد نعلم أنهم قد اتفقوا في روايته أو اختلفوا ثم الاختلاف إما بالزيادة والنقصان أو التباين فتحصل من السبر معرفة الأحوال الآتية :

١ — التفرد بالحديث .

٢ — تعدد الرواة مع الاتفاق .

٣ — الاختلاف بالزيادة والنقصان .

٤ — الاختلاف بالتباين .

وهي أحوال أربعة يتفرع عليها أنواع من علوم الحديث ، اشتركت الكتب الثلاثة في بعضها ، واختص الترمذى بأنواع أخرى مما يتمشى مع شرطه ولا يوافق شرطهما ، وقد سلك الترمذى طريق الوضوح حيث يعبر عن مقصوده في معظم الأحيان بالعبارة الظاهرة وأما مسلم فإنه تركها للدرس القارئ وتمعنه ، والبخارى أحاله فيها على تتبع الأبواب ومظان الحديث .

ونذكر لك فيما يلي أهم هذه الأنواع ، ونبين عمل كل منهم في إيضاحها وتفصيلها مع التمثيل لكل ذلك .

(أ) أما معرفة تفرد الراوى بالحديث : ففيها يعرف الحديث الغريب متناً وإسناداً الذى تفرد به الصحابي ، والذى تفرد به راو دون الصحابي وأن المتفرد به عدل أو مجروح .

فائدة معرفة
تفرد الراوى
وأنواع التفرد

كما يعرف ما جاء به بعض الرواة من التفرد بسند لم يرو عن غيره وهو ما يعرف بالغريب إسناداً لا متناً . مثال ذلك :

حديث : (إنما الأعمال بالنيات) لم يصحح إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب .

وقد رواه البخارى فى مواضع من كتابه من سبعة طرق فى سبعة مواضع (١)
عن يحيى بن سعيد .

وكذلك رواه مسلم من طرق كثيرة عن يحيى بن سعيد بسنده إلى عمر
ابن الخطاب عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم (٢) — .
فتتبع هذه الأسانيد يرشد إلى أنه لم يصح عندهما إلا من هذا الطريق ،
وهو حديث غريب متناً وإسناداً .

ورواه الترمذى فى الجهاد (٣) ، وقال فيه : (هذا حديث حسن صحيح ،
وقد روى مالك ابن أنس وسفيان الثورى وغير واحد من الأئمة هذا عن
يحيى بن سعيد ، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصارى) ٨١ .
أى من طريق صحيح .

فنبه الترمذى عليه وأشار إلى مخارجه ولم يذكرها اكتفاء بشهرة ذلك
وبوجودها فى الصحيحين . وربما ينبه على تفرد الراوى وبينه بتخريج
الأسانيد كما فى حديث أبى هريرة فى تعجيل الإفطار ، تفرد به قره بن
عبد الرحمن عن الزهرى ، رواه الترمذى من وجهين عنه ثم نبه على تفرده
برواية الحديث فقال : هذا حديث حسن غريب (٤) .

ومن أمثلة تفرد الراوى بالحديث إسناداً لا متناً حديث أبى كريب عن
أبى أسامة عن بُريد بن عبد الله بن أبى بردة عن جده عن أبى موسى عن النبى —
صلى الله عليه وسلم — (المؤمن يأكل فى معى واحد ...) فهذا المتن معروف عن
النبى — صلى الله عليه وسلم — من وجوه متعددة ، وقد أخرجاه فى الصحيحين

(١) فى أول الجامع الصحيح ، وفى الإيمان ج ١ ص ٢٠ (باب ما جاء أن الأعمال
بالتية) وفى العلق ج ٣ ص ١٤٥ (باب الخطأ والنسيان فى العتاقة) ، وفى الهجرة ج ٥ ص ٥٦
(باب هجرة النبى صلى الله عليه وسلم — وأصحابه ، وفى النكاح ج ٧ ص ٣ (باب من هاجر
أو عمل خيراً لتزويج امرأة ، وفى الإيمان والنذور ج ٨ ص ١٤٠ (باب التية فى الإيمان)
وفى الخيل ج ٩ ص ٢٢ .

(٢) ج ٦ ص ٤٨ .

(٤) ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) ج ١ ص ٣١٠ .

من حديث أبي هريرة وابن عمر ، وأخرجه مسلم من وجوه عنهما بالطرق والمتابعات (١) .

ثم أخرج حديث أبي كريب بعد ذلك من وجه واحد ، فأشار إلى أنه ليس له متابع من وجه صحيح عنده في روايته الحديث عن أبي موسى .
والحديث كما قال ابن رجب قد استغربه غير واحد من هذا الوجه ، وذكروا أن أبا كريب تفرد به ، منهم البخاري ، وأبو زرعة ، حتى قال البخاري : كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة . وهو تعليل منه للحديث ؛ فإنه لم يرو هذا الحديث عن أبي أسامة غير أبي كريب ، والمذاكرة يحصل فيها تسامح (٢) .

وتظهر فائدة مثل هذا النوع فيما إذا كان في الرواية عن المتفرد عنه قيد زائد ، أو نقص يخل بالمعنى .

(ب) وأما معرفة تعدد رواة الحديث واتفاقهم فإننا نعلم منها أن الاتفاق وقع في اللفظ والمعنى أم في المعنى فقط ، وهل التعدد في الصحابي أو من دون الصحابي من الرواة . وهو على أي حال يفيد تقوية الحديث ، وانجبار ما فيه من الوهن إن كان .

فائدة معرفة تعدد رواة الحديث واتفاقهم

وها هنا أربعة أنواع من علوم الحديث وهي :

١ — المتابعات : والمتابعة — أن يوافق راوى الحديث على ما رواه من قبل راو آخر فيرويه عن شيخه ، أو من فوقه .

المتابعات

فإن حصلت المتابعة للراوى نفسه ، براوية الحديث عن شيخه من قبل راو آخر فهي المتابعة التامة . وإن حصلت المتابعة لشيخ الراوى فمن فوقه لا للراوى نفسه ، فهي المتابعة القاصرة . ولا اقتصار في ذلك على اللفظ ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى . لكنها تختص بكونها من رواية ذلك الصحابي .

٢ — الشواهد : والشاهد هو : حديث مروى عن صحابي آخر يشبه الحديث الذي يظن فيه التفرد في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى فقط .

الشواهد

(١) ج ٦ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) انظر شرح علل جامع الترمذ لابن رجب ورقة (٧٥) وصحيح مسلم ج ٦

فاختص التابع بالرواية عن نفس الصحابي ، والشاهد بالرواية عن غيره ، هذا هو رأى الجمهور .

وفرق قوم بين التابع والشاهد فخص التابع بالموافقة على رواية لفظ الحديث عن النبي — صلى الله عليه وسلم — سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم غيره ، وخص الشاهد بالموافقة في المعنى كذلك .

قال الحافظ ابن حجر : (وقد تطلق المتابعة على الشاهد ، وبالعكس والأمر فيه سهل) اهـ . وذلك لأن المقصود التقوية ، وهو كما قال القارئ : « حاصل بكل منهما سواء سمي متابعة أو شاهداً » (١) .

٣ — الصحيح لغيره : ويتحصل من جبر الوهن في الحديث الحسن ، لأن الحسن ما كانت فيه شروط الصحة لكن خف ضبط راويه . فإذا تأيد بوروده من طريق آخر مثله أو أقوى منه فإنه يزول ما نخشاه من الخطأ في الحديث بسبب نقص ضبط الراوى فيرتفع الحديث إلى رتبة الصحة (٢) ، ويسمى (الصحيح لغيره) .

وذلك كثير في جامع أبي عيسى : أن يصحح الحديث لتعدد طرقه ، وقد أخرج حديث السواك من رواية محمد بن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وضححه لأنه كما قال :

(قد روى عن غير وجه عن أبي هريرة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — (٣) .

ومثاله في الصحيحين : حديث سلم بن زرير العطاردي قال : سمعت أبا رجاء العطاردي عن عمران بن حصين قال : (كنت مع نبي الله — صلى الله عليه وسلم — في مسير له ، فأدبنا ليلتنا حتى إذا كان في وجه الصبح عرسنا فغلبتنا أعيننا حتى بزغت الشمس الحديث . . .) .

(١) شرح على القارى على شرح النخبة لابن حجر ص ٨٩ — ٩٣ . وانظر مقدمة ابو الصلاح ص ٣١ — وتدريب الراوى ص ١٥٣ — ١٥٦ وفتح المغني للسخاوى ص ٨٦ — ٨٨ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ .

(٣) الجامع ج ١ ص ٧ والتمثيل بحديث محمد بن عمرو مقيد بكونه من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة إذ الحديث رواه الشيخان من طريق الأعرج عن أبي هريرة .

أخرجه البخارى بسنده عن مسلم في (في باب علامات النبوة) (١) ومسلم في (الصلاة) (٢) وفيه سلم بن زهير المذكور ، وقد تكلم فيه بعض العلماء ووثقه بعضهم .

قال ابن معين : (ضعيف) وقال أبو زرعة (بصرى صدوق) (٣) . وهذه العبارة ليس فيها وصفه بالضبط .

وقال أبو حاتم الرازي ثقة ما به بأس (٤) . وقد استدرك الدارقطني على الشيخين تخريج حديثه .

لكنه قد تأيد بمتابعة عوف بن أبي حميلة الأعرابي عند الشيخين أيضاً : فرواه البخارى بسنده عنه في التيمم (٥) ، ومسلم عقب روايته السابقة . فتقوى حديث مسلم بهذه المتابعة وهي أقوى منه وارتقى بها إلى الصحة ، فمن ثمة أخرجاه في كتاب الصحيح ، ولم يهملوا الإشارة إلى تقويته ، حيث أخرجا المتابعة ، لكن البخارى رواها في مكان آخر . ومسلم والترمذى يأتیان بها في نفس المكان .

٤ — (الحسن لغیره) وذلك بجبر الوهن في الحديث الضعيف فيرتفع إلى رتبة الحسن (٥) ، ويسمى الحسن لغیره وعليه بنى الإمام الترمذى إطلاق الحكم بالحسن على الحديث ، وقد مرّ مثاله في حديث زكاة البقر السابق . ويأتى مزيد شرح للحسن إن شاء الله .

وأما تعدد الطرق مع الصحة فإنه يفيد قوة تزيد طمأنينة القلب إلى أن هذا الحديث صدر من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقد تزول عنه الغرابة فيصير «عزيزاً» أو يرتقى إلى المشهور ، وهكذا حتى يبلغ التواتر ، كما أنه يفيد قوة تنفع في الترجيح عند التعارض ، وذلك كله من أغراض علماء الحديث الهامة (*) .

(١) ج ٤ ص ١٩١ . (٢) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٣) المرح والتمديد ج ٢ - ١ - ص ٢٦٤ .

(٤) ج ١ ص ٧٦ (باب الصميد الطيب وضوء المسلم) .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣ .

(*) هذه الأنواع التي ذكرناها أعني العزيز ، والمشهور ، والمتواتر ، تنفرد من النظر من حيث العدد في تعدد رواة الحديث مع اتفاقهم ، وذلك أن الحديث إما أن يكون =

== رواه جماعة غير محصور يؤمن ت اظوهم على الكذب . أو لا يكون كذلك ، أو يكون مروياً عن اثنين . الأول المتواتر ، الثاني المشهور ، الثالث العزيز ، وزاد بعض العلماء نوعاً رابعاً وهو المستفيض .

ونشرح لك كل نوع فيما يلي :

أما الحديث العزيز :

الحديث العزيز

فهو ما رواه اثنان عن اثنين وهكذا .

وقال ابن الصلاح : « رويناه عن الحافظ أبي عبد الله بن ميمون أنه قال : الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً . فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً . فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً » .

فلم يفصله ابن الصلاح تبعاً لابن منده عن المشهور فصلاً تاماً ، حيث اشترك معه فيما رواه الثلاثة . ؟ ! .

وقد رجح الحافظ ابن حجر وغيره الأول ، وخصوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور ، والاثنين بالعزيز . لمزته ، أى قوته بمجيئه من طريق أخرى ، أو لقلة وجوده .

قال الحافظ ابن حجر : « وادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين فقط إلى أن ينتهي السند لا توجد أصلاً ، قلت : إن أراد رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً ، فيمكن أن يسلم ، وأما صورة العزيز التي حررناها فوجودة . . . ، ومثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس ، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده . . . الحديث . رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز ابن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، وراه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة » . انتهى كلام الحافظ .

العزيز عند

الترمذي

وهذا النوع يشترك بين الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، فقد يكون العزيز صحيحاً ، وفي هذه الحال يدخل عند الترمذي في قواه « حسن صحيح » . وقد يكون حسناً ، إذا تقوى أحد الطريقين من الضعف بالآخر ، فينطبق عليه تعريف الحسن عند الترمذي . وقد يكون ضعيفاً فيثير إلى ضعفه . وانظر بحث العزيز في علوم الحديث ونخبة الفكر وشرح شرحها ص ٣٢ - ٣٦ . والتقريب وشرحه ص ٣٧٥ .

رواها الحديث المشهور :

الحديث المشهور

فتمتاز فيه تعريف الحافظ ابن حجر حيث قال :

« ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين » .

فقواه : « له طرق محصورة » أخرجه المتواتر ، لأن المتواتر لا يضبط بعدد معين ، بل هو ما كان من رواية جماعة يؤمن تواظوهم على الكذب عن مثلهم ، وهذا أمر لا يضبط ، فقد يحصل الاطمئنان من الكذب بالعشرة من الثقات كما يحصل بالخمسين ممن غيرهم .

- وقوله « أكثر من اثنين » أخرج به الغريب والعزیز فليسا من المشهور أيضاً .
- المشهور عند الترمذى متدرج تحت الحسن الصحيح والحسن والضعيف**
- والحديث المشهور يشترك بين الأنواع الثلاثة ، الصحيح والحسن والضعيف ، فينقسم إلى الأقسام الثلاثة . وإليك أمثلة توضح ذلك :
- ١ - مثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح حديث : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه ... » وحديث « من أتى الجمعة فليغتسل » . وهذا القسم يدخل عند الترمذى في قوله « حسن صحيح » . وقد حكم بذلك على هذين الحديثين في جامعه ج ٢ ص ١٠٨ ونج ١ ص ٩٨ .
- ٢ - مثال المشهور وهو حسن : حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » فقد قال المزي إن له طرقاً يفتى بها إلى الحسن . وهذا للقسم يدخل عند الترمذى في نوع الحسن كما ستعرف من شرحنا لتعريف الحديث الحسن عند الترمذى أنه الحديث الضعيف الذي تقو بتعدد طرقه .
- ٣ - ومثاله وهو ضعيف حديث « الأذنان من الرأس » ، ومثل هذا يشهر الترمذى بضعفه فقد أخرج حديث « الأذنان من الرأس » ج ١ ص ١٠ من حديث أبي أمامة ثم قال : « وفي الباب من أنس . قال أبو عيسى : هذا حديث ليس لإسناده بذلك القائم » .
- اقسام المشهور باعتبار الأوساط التي يذيع فيها**
- وينقسم المشهور قسمين آخر إلى أنسام كثيرة ، وذلك إذا قسمناه بالنظر إلى الأوساط التي يذيع فيها ، فقد يطلق على المشهور بين أهل الحديث وغيرهم من العلماء والعامة . وقد يراد بالمشهور ما اشتهر على ألسنة الناس ، وهذا يطلق على إسناده واحد فصاعداً . بل يطلق على الحديث الذي ليس له إسناده أصلاً .
- وهذه أمثلة لبعض هذه الأقسام :
- ١ - مثال المشهور عند أهل الحديث خاصة : حديث أنس : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رجل وذكران » أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس ، وقد رواه عن أنس غير أبي مجلز ، وعن أبي مجلز غير سليمان ، وعن سليمان جماعة . وهو مشهور بين أهل الحديث ، وقد يستغربه غيرهم ، لأنه الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة .
- ٢ - مثال المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » متفق عليه ، وقد ل فيه الترمذى : « حسن صحيح » .
- ٣ - مثال المشهور عند الفقهاء : « أبغض الحلال عند الله الطلاق » صححه الحاكم وحديث : « من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار » قال فيه الترمذى : « حديث حسن » .
- ٤ - مثال المشهور عند الأصوليين : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » صححه ابن حبان والحاكم بلفظ « إن الله وضع . . . » .
- ٥ - مثال المشهور بين العامة : « الدال على الخير كفاعله » استغربه الترمذى ورواه هو ومسلم بلفظ « من دل على خير فله مثل أجر فاعله » . وقال الترمذى حسن صحيح . . . وكذا « المستشار مؤتمن » . حسنه الترمذى . « نية المرء خير من عمله » وهو ضعيف « كنت كنزاً لا أعرف » وهو باطل لا أصل له .
- ولا ريب أن الأحاديث المنتشرة على الألسنة لها تأثير قوى في سلوك الأمة ، الملك على العلماء ببيان حالها ، وألفت فيها كتب كثيرة ، من أهمها :

١ - المقاصد الحسنة للحافظ السخاوى .

٢ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل بن محمد الجولفى .

وانظر الحديث المشهور فى علوم الحديث لابن الصلاح ونكت المراق عليه ص ٢٢١ وما بعدها . وشرح شرح النخبة الموضع السابق . وتدريب الراوى ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

وأما المستفيض :

فهو المشهور عند جماعة من العلماء ، وقيل المشهور أهم من المستفيض ؛ لأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه وأثنائه سواء ، ومنهم من غاير فمكس أى جعل المشهور ما يكون فى ابتدائه وانتهائه سواء ، والمستفيض أهم من ذلك .
وقيل إنه ما تلفته الأمة بالقبول من غير اعتبار عدد ، فهو والمتواتر بمعنى واحد على هذا القول . وإليه مال الحافظ ابن حجر ، حيث قال : « وليس من مباحث هذا الفن » .
وانظر بحث المستفيض فى النخبة وشرحها ص ٣١ . وتدريب الراوى ص ٣٦٩ ، وفتح المغنى للسخاوى ٣٤٥ . وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٤٠٧ .

وأما المتواتر :

فهو الخبر الذى رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب ، عن مثلهم ، إلى انتهاء السند ، وكان مستندهم الحسن .

فقولهم : « جمع كثير » أى بغير تقييد بعدد ، إنما المقصود العدد الذى يحصل به إحالة العقل تواطؤهم على الكذب ، وكذا وقوع الكذب أو السهو منهم بالمصادفة .

ومال بعض العلماء إلى تعيينه ، فقيل إذا بلغوا سبعين كان متواتراً ، بقوله تعالى

« واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا » . وقيل أربعين ، وقيل اثني عشر ، لقوله « وبشنا

منهم اثني عشر نقيباً » . وقيل أقل من ذلك ، حتى قيل بالأربعة اعتباراً بالشهادة على الزنا .

لكن ليس فى شيء من ذلك مقنع ، وإنما العبرة بحصول العلم اليقيني بصدق الخبر .

وقولهم : « وكان مستندهم الحسن » أخرج القضايا العقلية الاعتقادية ، كوحداية الله ،

والعقلية الصرفة ، ككون الواحد نصف الاثنين ، فإن العبرة فيها للعقل لا للاخبار .

ومن العلماء من عد المتواتر قسماً من الحديث المشهور ، كابن الصلاح ، والذوى .

ومن أمثلة المتواتر : حديث : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . رواه عن

النبي - صلى الله عليه وسلم - بهذا اللفظ بضع وسبعون صحابياً .

هذا ولا يشترط فى رواية المتواتر ما يشترط فى رجال الصحيح من العدالة والضبط ،

بل العبرة بكثرتهم فجمع العقل يحكم باستحالة تواعاظهم على الكذب . حتى لو أخبر أهل بلدة

كفار أنهم رأوا انفجاراً ، أو حريقاً كبيراً فى بلدتهم ، حصل العلم اليقيني بصدقهم .

ولهذا لا يدخل هذا النوع فى علوم الحديث ، وليس من صناعة هذا العلم ، لأن هذا العلم

يبحث فيه عما يوصل إلى معرفة صحة الحديث أو حسنه ، أو ضعفه . والمتواتر لا يحتاج فيه إلى

البحث ، لأن العبرة فيه على كثرة العدد ، ثمرة تحصل العلم اليقيني ، وهو أمر ضرورى فطرى ،

يحصل لكل سامع ، دون حاجة إلى البحث والنظر . ومن هنا نجد الترمذى يروى الحديث « من

كذب على متعمداً . . . » . ويقول فيه « حسن صحيح » ولا يذكر أنه متواتر . =

ج — وأما اختلاف الرواة بالزيادة والنقصان في الحديث ، وذلك بأن يزيد بعض الرواة في الحديث زيادة ، لا تأتي في رواية الآخرين ، فإن كانت هذه الزيادة من الضعفاء فلا اعتداد بها لدى علماء الحديث .
فائدة معرفة الاختلاف بالزيادة والنقص

أما الزيادة من الثقات إذا تفرد بها بعض الرواة ، فإنها في غاية الأهمية

= ثم إن المتواتر ينقسم إلى قسمين :

متواتر لفظي : وهو ما تواترت روايته على لفظ واحد كحديث « من كذب » المذكور . ومتواتر معنوي : وهو أن ينقل جماعة يستميل تواطؤهم على الكذب - أو وقوع الكذب أو السهو منهم اتفاقاً أي مصادفة - وقائع مختلفة ، تشترك في أمر معين ، فيكون هذا الأمر متواتراً . كأحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد ورد عنه - صلى الله عليه وسلم - نحو مائة حديث ذكر فيها رفع يديه في الدعاء لكنها وقائع مختلفة .

وقد ادعى ابن الصلاح ندرة وجود الحديث المتواتر وقال :

« ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياء تطلبه » . وادعى غيره عدم وجود المتواتر .

لكن نازعه في ذلك العلماء ، وقالوا إن ذلك ناشئ من قلة الاطلاع على كثرة الطرق .

قال الحافظ ابن حجر : « ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بين أهل العلم ، المقطوع بصحة نسبتها إلى مصنفها ، إذا اجتمعت على إخراج حديث وتمددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، أفاد العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله ، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير » .

ويمكن أن نوفق بأن ما قاله ابن الصلاح أراد به المتواتر اللفظي ، وظاهر أنه قليل الوجود ، وما قاله الحافظ ابن حجر أراد المتواتر الذي يشمل المعنوي وهو كثير .

أما القول بعدم وجود المتواتر ، فهو كما قال فيه الحافظ ناشئ من قلة الاطلاع .

قال السيوطي : « قد أُلِّيتُ في هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله ، سميته : « والأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة » ، مرتباً على الأبواب أوردت فيه كل حديث بأسانيد من خرجته ، وطرقه . ثم لخصته في جزء لطيف سميته : « قطف الأزهار » اقتصرته فيه على حزو كل طريق إن أخرجها من لأئمة وأوردت فيه أحاديث كثيرة منها : حيث الحوض ، من رواية نيف وخمسين صحابياً ، وحديث المسح على الخفين من رواية سبعين صحابياً ، وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية نحو خمسين ، وحديث نصر الله امرأاً مع مقاتلي من رواية نحو ثلاثين . . . في أحاديث جمة أودعناها كتابنا المذكور » .

وانظر بحث المتواتر في علوم الحديث لابن الصلاح والتقريب وشرحه للسيوطي ص ٣٧١ - ٣٧٤ . وشرح النخبة ص ١٨ - ٣٠ . وتوضيح الأفكار وتعليقات فضيلة شيخنا العلامة محمد محي الدين عبد الحميد ج ٢ ص ٤٠١ - ٤١٢ . وغيرها .

لدى علماء الحديث ، قد عنوا بها وكثر اختلافهم فيها ، وتعب العلماء في البحث عن الأسانيد وألفاظ الحديث من أجلها . وهي إما أن تكون في السند ، أو في المتن . فهي قسمان :

الزيادة في
السند

أما الزيادة في السند فأهمها ما يكثر من اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله . وكذا في رفعه ووقفه . والمراد بالإرسال مقابل الإتصال فيشمل المنقطع الذي سقط منه راو دون الصحابي أيضاً .

والذي عليه الأئمة المحققون ترجيح الوصل على الإرسال ، والرفع على الوقف وهو مذهب الترمذي كما يفيد إطلاقه عبارته في قبول زيادة الثقة حيث قال (وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه) (١) .
وقيل الراجح الإرسال والوقف وهو مذهب الجمهور وأكثر أهل الحديث كما ذكر الخطيب البغدادي .

قالوا في توجيه هذا القول : إن الإرسال نوع قدح في الحديث فتوجيهه وتقديمه من قبيل ترجيح الجرح على التعديل . ومعلوم تقديم الجرح على التعديل عند التعارض بينهما .

والراجح هو القول الأول . لأن الجرح قدم على التعديل حيث تعارضا .
لما في الجرح من زيادة العلم . وذلك يقضى برجحان الوصل والرفع في مسائلنا . لأن فيه الزيادة في العلم . والإرسال نقص في الحفظ لما جبل عليه الإنسان من النسيان (٢) .

قال الخطيب البغدادي . (وهذا القول هو الصحيح عندنا ، لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له ، ولعله أيضاً مسند عند الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم . إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان والناسي لا يقضى له على الذاكِر . . إلخ . ما طول به من الاستدلال في كتابه « الكفاية في علم الرواية » (٣) » وهو يقيد ترجيح مذهب الإمام الترمذي ومن وافقه في ترجيح الوصل والرفع .

(١) ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ج ٣٣ وفتح المغني للسخاوي ص ٩١ .

(٣) ص ٤١١ ج ٤١٣ .

زيدة السند في كتاب الترمذى وثمة دقيقة فنية هامة تضمنها كلام الترمذى : فقد أفاد « بمن يعتمد على حفظه » أن الزيادة تقبل من العدل الضابط إذا كان في غاية الضبط والحفظ ، وقد راعى ذلك في كتابه ، ولذلك نجده قد يرجع الإرسال على الوصل الذى أتى به الثقة ، لقربة لاحت له ، في قصور ضبطه عن الرتبة التى يشترطها . وطريقة الإمام الترمذى فى الترجيح أن يروى الحديث على الوجهين بالإرسال والوصل ، أو الوقف والرفع ، ويبين الراجح من ذلك ، ويصرح بالحكم ، فنعلم من ذلك تصحيح حديث تعارض فيه الوصل والإرسال ، والرفع والوقف .

مثال ذلك قول الترمذى فى (باب ما جاء فى معيشة أصحاب النبى — صلى الله عليه وسلم —) حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا آدم بن أبى إياس حدثنا شيبان أبو معاوية حدثنا عبد الملك بن عمير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال : خرج النبى — صلى الله عليه وسلم — فى ساعة لا يخرج فيها ولا يلقاه فيها أحد فأتاه أبو بكر . . . الحديث . فى ذهابهم لمنزل أبى الهيثم ابن التيهان الأنصارى .

قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح غريب ، ثم قال :

(حدثنا صالح بن عبد الله حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — خرج يوماً وأبو بكر وعمر فذكر نحو هذا الحديث ولم يذكر فيه عن أبى هريرة ، وحديث شيبان أتم من حديث أبى عوانة وأطول وشيبان ثقة عندهم صاحب كتاب ، وقد روى عن أبى هريرة هذا الحديث من غير هذا الوجه وروى أيضاً عن ابن عباس) انتهى كلامه بحروفيه .

فقد بين الترمذى اختلاف الرواة فى وصل الحديث وإرساله ثم رجح الوصل فوثق راوى الوصل شيبان ، وأيده بما ذكر من ورود الحديث مسنداً متصلاً من طرق أخرى عن أبى هريرة وابن عباس . وفائدة ذلك بيان أن الإرسال ليس علة فادحة تطعن فى وصل الحديث والاحتجاج به .

ومما رجح فيه الإرسال على الوصل — وهو عكس ما سبق — حديث

جعفر بن محمد عن جابر (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى باليمين مع الشاهد الواحد) .

رواه أولاً من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر مسنداً متصلاً ثم رواه من طريق إسماعيل بن جعفر بن محمد مرسلًا ثم قال : (وهذا أصح ، ويؤكدنا روى سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسل) (١) .

فبين الترمذي الاختلاف ، ثم صرح بترجيح الإرسال على الوصل ، في الروايتين المتعارضتين ، ووجه عمله : أن عبد الوهاب الثقفي تفرد به دون غيره من الرواة . قال الذهبي في ترجمة عبد الوهاب الثقفي (٢) : (ومن أفراداه أنه روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر حديث (قضى باليمين مع الشاهد) وقد رواه مالك والقطان والناس عن جعفر عن أبيه مرسلًا) هـ . وعبد الوهاب ثقة أخرج له الجماعة إلا أنه كان في حفظه بعض وهن وقد عده ابن مهدي فيمن كان يحدث من كتب الناس ولا يحفظ ذلك الحفظ . ويقال محمد بن سعد : (كان ثقة وفيه ضعف) (٣) .

فن ثمة رجح الترمذي رواية الإرسال على روايته .

وقد خالف الذهبي فقال في الميزان (٤) (قلت الثقفي لا ينكر له إذا انفرد بحديث : بل وب عشرة) هـ .

ونرى ترجيح الوصل على الإرسال إذا لم تكن قرينة أقوى على إرساله كأن يكون الشيخ المختلف عليه روى لطائفة من الحفاظ فأتوا به مرسلًا وهم أحفظ وأوثق ممن وصله ، بحيث لا يفوتهم وصاه ، خصوصاً إذا كان فيهم من يحرص على الوصل إذا وجدته ، وسفيان الثوري وهو قرين الثقفي يحافظ على الوصل ويتشبه به مهما وجدته ، وقد قال ابن معين وأبو داود (مرسلاته

(١) ج ١ ص ٢٥١ وهكذا وقع اللفظ « مرسل » وسفيان المذكور هو سفيان الثوري .

(٢) ميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٦١ . (٣) تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٤٥٠ .

(٤) نفس الصفحة .

ترجح زيادة
الوصل على
الإرسال إذا
لم تمنع قرينة منه

شبه الريح) (١) اهـ . وقد خالف هو وغيره عبد الوهاب الثقفي فذلك وجه ما قاله الترمذى إن إرسال هذا الحديث أصح من وصله .

زيادة السند في
الصحيحين

وأما الشيخان فإنهما يخرجان ما صح وصله ورفعاه ، لا ما ترجح انقطاعه أو وقفه ، وقد يخرجان في بعض الأحيان الحديث على الوجهين : الإرسال والوصل أو الوقف والرفع ، فيخرجانه أولاً من طريق صحيح متصل ثم يذكران المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات ، إشارة للخلاف في الحديث ، وأنه صحيح لا يضره الخلاف بل يكون المرسل مقوياً للمتصل بعد . أن ثبتت صحة الوصل والرفع . مثال ذلك في البخارى :

حديث وهب بن كيسان قال : أتى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبى سلمة ، فقال : « سم الله وكل مما يليك » . رواه مالك عن وهب بن كيسان عن النبي — صلى الله عليه وسلم — مرسلًا ، ورواه محمد بن عمرو بن حلحلة عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبى سلمة ، الحديث : . . . متصلاً . . .

وقد أخرج البخارى الحديث فى الأطعمة ، فصدر الباب برواية الحديث عن محمد بن عمرو متصلاً ، ثم أتبعه برواية مالك عن وهب مرسلًا (٢) . وكقول مسلم فى البيوع .

(حدثني محمد بن رافع حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — نهى عن المزاينة ... إلخ) . وهذا حديث مرسل وقد وصله مسلم من حديث يونس عن ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، فرواه أولاً هكذا على الاتصال ثم أورده مرسلًا على نحو صنيع البخارى فى المثال السابق (٣) .

(١) التهذيب ج ٤ ص ١١٤ — ١١٥ .

(٢) الجامع ج ٧ ص ٦٨ (باب الأكل مما يليه) وانظر هدى السارى ج ٢ ص ١٠٥ .

(٣) المسند الصحيح لمسلم ج ٥ ص ١٣ .

ومن أمثلة الانقطاع :

ما رواه مسلم من حديث عبد الكريم بن الحارث أن المستورد القرشي قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (تقوم الساعة والروم أكثر الناس) .

والحديث منقطع قال الرشيد العطار : (عبد الكريم لم يدرك المستورد ولا أبوه الحارث لم يدركه) اهـ ، وقد أخرج الحديث موصولاً من وجه آخر عن الليث عن موسى بن علي عن أبيه قال : المستورد بن شداد . . فذكر الحديث . وقدمه موصولاً في صدر الباب ثم اتبعه بالرواية المنقطعة في المتابعات (١) .

فالبخاري ومسلم يكتفیان باللمحة والإشارة في حكاية الخلاف والتبرجيج ، بينما الترمذی یبین حقيقة الحال ويفصح عنها .

المراسيل في
الصحيحين
لا تفتح فيهما

وبهذا نعلم جواب ما أثير من الاستشكال على الشيخين كيف يخرجان أحاديث مرسلة ومنقطعة . والمرسل ضعيف عند جمهور المحدثين . ووجهه أنهما أخرجا هذه الأحاديث على الوجهين ، فاحتجا بالمسند ، وأشار إلى الخلاف بذكر المرسل .

قال الحافظ ابن حجر في فوائد تكرر الحديث في البخاري :

(ومنها - يعني الأحاديث المكررة - أحاديث تعارض فيها الوصل ، والإرسال ورجح عنده الوصل ، فاعتمده ، وأورد الإرسال منهياً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل) (٢) .

وقال الحافظ السيوطي في التدريب :

(وقع في صحيح مسلم أحاديث مرسلة فانتقدت عليه ، وفيها ما وقع الإرسال في بعضه ، فأما هذا النوع فعذر فيه أنه يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل . . .

والحكمة في إيراد ما أورده مرسلًا بعد إirاده متصلًا أفاده الاختلاف الواقع فيه (٣) ، اهـ . ملخصاً .

(٢) هدى الباري ج ١ ص ١٠

(١) ج ٨ ص ١٧٦ .

(٣) ص ١٢٥ و ١٢٦ .

الزيادة في المتن وأما الزيادة في المتن فهي أن يأتي أحد الرواة بزيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يذكرها غيره .

وقد اختلف العلماء في زيادة الثقة هذه اختلافاً كثيراً ، فتشعبت فيها المذاهب في قبولها

الإمام الترمذى في بيانه لأقسام الحديث الغريب فقال : (وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه) وقال أيضاً : (فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه) (١) .

وظاهر عبارته أنها تقبل مطلقاً من الراوى الذى بين صفته دون قيد ، وهذا هو مذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث ، كما ذكر الخطيب البغدادى . قال الخطيب : (ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعى أو لا يتعلق بها حكم ، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة ، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت ، أو زيادة لا توجب ذلك) (٢) ، انتهى .

وقيل : إن الزيادة لا تقبل مطلقاً ، فهذا عكس المذهب السابق .

وقيل : تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً ، ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصاً ومرة بالزيادة .

وقيل غير ذلك :

وحقق الإمام أبو عمرو بن الصلاح القول فقسم الزيادة ثلاثة أقسام : الأولى : أن تخالف الزيادة ما رواه سائر الثقات . فهذا حكمه الرد ، كما في الحديث الشاذ الذى يزويه ثقة مخالفاً للثقات .

الثانى : أن لا يكون فيه منافاة أو مخالفة أصلاً لما رواه غيره ، وادعى الخطيب أن هذا تقبل زيادته باتفاق العلماء .

الثالث : ما يقع بين هاتين المرتبتين ، لزيادة لفظة معنوية فيه لم يذكرها سائر رواة ، فيخالف الزائد إطلاق الحديث أو شيئاً من وصفه .

(١) ج ٢ ص ٣٤٠ .
(٢) للكفاية ص ٢٥ ؛ وقد فصل القول في المسألة بما فيه كفاية .

كحديث (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتَرْبَتَا طَهُوراً) بزيادة (تربتها) تفرد بروايتها أبو مالك الأشجعي عن ربي عن حذيفة ، أخرجه مسلم في صحيحه ، وسائر الروايات الصحيحة من غير حديث حذيفة لفظها : (وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً) . وكزيادة مالك (من المسلمين) في حديث صدقة القنطر .

وجه ترده بين القسمين : أنه يشبه الأول من حيث أن ما رواه الجماعة . عام معنى لشموله جميع أجزاء الأرض ، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص بالتراب . وفي ذلك مغايرة في الصفة ، ونوع مخالفة تختلف فيها الحكم . ويشبه القسم الثاني من حيث أنه لا منافاة بينهما (١) .

ولم يصرح ابن الصلاح بحكم هذا القسم . قال الإمام النووي في التقریب (٢) (والصحيح قبول هذا الأخير) ١ هـ .

ويؤيد ذلك إطلاق ما نقله الخطيب من قبول زيادة الثقة عند الجمهور : وهذا التقسيم هو الذي ترجحه وتأخذ به ، لأنه يوافق قواعد المحدثين ومنهم الترمذی حيث اشترطوا في الحديث الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً فالزيادة المنافية تخضع لقانون الترجيح ، فإذا كانت مرجوحة فهي غير مقبولة ، فلا بد إذن من تقييد قبولها بكونها غير منافية ، كما حققه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها (٣) .

وذلك ما أدى إليه تقسيم الإمام ابن الصلاح .

والإمام الترمذی يبين موضع الزيادة ، ولا يغفلها ، أما الشيخان فيذكران الحديث على الوجهين ويتركان فهم المقصود للقارئ .

مثال ذلك في الكتب الثلاثة :

حديث نافع عن ابن عمر في صدقة القنطر : (فرض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — صدقة القنطر على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير . . .) .

زاد فيه مالك لفظ (من المسلمين) .

فرواه الترمذی أولاً من رواية أيوب عن نافع وليس فيه الزيادة ، ثم

(٢) ص ١٥٨

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣ .

(٣) ص ٨٠ - ٨٥ . وسيأتي في تعريف الترمذی للحسن اشتراطه (أن لا يكون شاذاً) .

أخرج حديث مالك عن نافع عن ابن عمر بزيادة (من المسلمين) . ثم
وضح فقال :

(وروى مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي — صلى الله عليه وسلم —
نحو حديث أيوب وزاد فيه (من المسلمين) ، وروى غير واحد عن نافع
ولم يذكر فيه (من المسلمين) اهـ . (١)

الزيادة في
المتن في
الصحيحين

وأما البخارى ومسلم فإنهما لا يصرحان بشيء ، وإنما يكتفيان بإخراج
الوجهين ، فالبخارى رواه أولاً من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمر بن
نافع عن أبيه نافع بزيادة (من المسلمين) . ثم رواه في (باب صدقة الفطر
على العبد وغيره من المسلمين) من رواية مالك بالزيادة أيضاً .
ثم رواه في (باب صدقة الفطر صاعاً من تمر) عن نافع بدون تلك
الزيادة . ثم رواه في (باب الصدقة قبل العيد) من رواية موسى بن عقبة عن
نافع بدون الزيادة ، ثم رواه في باب صدقة الفطر على الحر والمملوك من
طريق أيوب بدون الزيادة أيضاً ثم في باب صدقة الفطر على الصغير والكبير)
من طريق عبيد الله قال حدثني نافع بدونها أيضاً (٢) .

فأشعر بذلك أن الزيادة من مالك لم يتابع عليها إلا من رواية عمر بن نافع
عن نافع مما صح عند البخارى وأشار إلى ترجيح الزيادة بترجمته بها في قوله
(باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين) في حين لم يعارضها بأخرى
عند عدم الزيادة ومنه يؤخذ مذهب البخارى في زيادة الثقة .

وأما مسلم فأخرج أولاً من طريق مالك عن نافع بالزيادة ثم رواه من
ثلاثة أوجه عن نافع ، وهي رواية عبيد الله وأيوب والليث على خلاف
ما قال مالك ، من الزيادة ثم أخرج الحديث من رواية الضحاك عن نافع
بزيادة (من المسلمين) (٣) .

فتصديده بحديث الزيادة ، وجعل الأحاديث الأخرى متابعة له وختمها

(١) ج ١ ص ١٣١ .

(٢) ج ٢ ص ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ .

(٣) ج ٣ ص ٦٨ - ٦٩ .

ممتابعة الزيادة ، تنبيه منه على ترجيحها ، وأن زيادة الثقة مقبولة ، وإلا لما جعله أصل الباب .

فالترمذى صرح بالمقصود مع تخريج الطرق والبخارى خرجها مفرقة على الأبواب ؛ ومسلم جمعها في مكان واحد . ثم كل منهما اكتفى بذلك ولم يصرح بمراده ويعرفه منهما الخبر المطلع .

حكم زيادة
الثقة عند
الاصوليين

أما الأصوليون فقد ذهبوا إلى التفصيل فقالوا :

إما أن يتحد مجلس سماع الرواة للحديث الذى وردت فيه الزيادة ، أو يتعدده .

فإذا اتحد مجلس سماع الرواة للحديث وتفرّد أحدهم بزيادة ، فإن كان غيره من الرواة فى الكثرة ، بحيث لا يتصور غفلة مثلهم عن مثل تلك الزيادة لم تقبل من الراوى زيادته . وإلا فالجمهور على أنه يقبل ، وكذلك يقبل إذا تعدد المجلس أو جهل كونه واحداً أو متعدداً .

ثم مذهب الشافعى ومالك العمل بالزيادة ما لم تكن منافية فيعملان بالقسم الثانى والثالث من أقسام ابن الصلاح ، ويرفضان الأول لأنهما يلحقان الزيادة بالنص ، أما الزيادة المنافية فإنها تخضع لقانون المعارضة والترجيح .

فالتقسيم السابق لابن الصلاح موافق لهذين المذهبين .

أما الحنفية فإنهم جعلوا الزيادة التى فيها وصف يقتضى تغييراً للحكم من قبيل الزيادة المعارضة ، وقالوا إننا نجعل الزيادة والخبر الذى عارضته كخبرين مستقلين ، ونجرى قانون المعارضة والترجيح بينهما .

وبسبب هذا الخلاف اختلف العمل فى موارد زيادات الثقات :

فجوز الحنفية التيمم بكل ما كان من جنس الأرض ، لأنهم رأوا زيادة لفظ (وتربتها) معارضاً غير مكافئ لطرق الحديث ورواياته المطلقة من هذا القيد .

أما الشافعية فقد خصوه بما كان من التراب عملاً بالزيادة .

وأوجب الحنفية زكاة الفطر على الرؤوس ولو كانوا غير مسلمين .

وخصه الشافعية بالمسلمين فقط .

والسبب في الاختلاف أن الزيادة على النص عند الحنفية نسخ أو تخصيص وهم لا ينسخون ويخصصون إلا بالدليل المساوي . وكذلك تقييد المطلق ، فلا تكون الزيادة التي تفرد بها الثقة حجة لمعارضتها بما هو أقوى عندهم . أما الشافعية والمالكية فيجوز عندهم تخصيص العام بالدليل الظني ، كما أنهم يحملون المطلق على المقيد^(١) .

فالاختلاف في المسألة متفرع على اختلاف أصول في مسائل أخرى اختلفت فيها المذاهب ، مما لا مجال للتطويل بالخوض فيه في هذا المقام .
د — وأما معرفة اختلاف الرواة على وجه التباين فإن الاختلاف على هذا الوجه قد يكون بمخالفة الراوى من هو أرجح منه ، وهو إما أن يكون ثقة خالف أوثق منه ، أو يكون ضعيفاً خالف الثقات . وقد يكون التباين مع التساوى في الرتبة بين رواة الأوجه المختلفة ، أو تحصل المخالفة بسبب خفي يظهر من تتبع الطرق .

فللمعرفة
اختلاف
الرواة على
وجه التباين

فعرفة اختلاف الرواة هذه تفيدنا هذه الأوجه ، ويتفرع عليها أنواع من علوم الحديث ، أهمها ستة ، وهى :
الشاذ ويقابله المحفوظ ، والمنكر ويقابله المعروف ، والمضطرب ، والمعل ، ونبينا فيما يلي :

١ و ٢ — **الشاذ والمحفوظ** : والشاذ هو ما رواه المقبول مخالفاً من هو أولى منه ، سواء كان المرجحان بكثرة عدد أو بفضل حفظ وإتقان ، أو غير ذلك من المرجحات . والمحفوظ هو الراجح^(٢) مقابل الشاذ .
والإمام الترمذى على طريقته التى عرفناها — يميز الاختلاف ويصرح بالراجح والمرجوح .

الشاذ المحفوظ

مثال ذلك حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر (أن بلالا أذن بليل فأمره النبي — صلى الله عليه وسلم — أن ينادى : « إن العبد نام »)

(١) انظر التقرير واتصير شرح التحرير لابن المهام ج ٢ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ والعقد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٧٢ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩ وشرح النخبة ص ٨٧ .

فحماد بن سلمة ثقة ، ولكنه خالف الثقات في هذا الحديث ، لأن المحفوظ عن نافع عن ابن عمر هو حديث (أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) .

أخرجه الترمذى من حديث سالم عن ابن عمر ، ثم ذكر حديث حماد تعليقاً ، وقال :

(هذا حديث غير محفوظ . . . إلخ) .

فحكم الترمذى على الحديث بأنه غير محفوظ وهو حديث ثقة فيكون شاذاً وقد استدلل الترمذى على ذلك بوجهين .

١ — أن عبيد الله بن عمر وغيره رووا عن نافع عن ابن عمر حديث (أن بلالا يؤذن بليل . . .) . فرواية حماد عن نافع عن ابن عمر ، هذا الحديث مخالفة للمعروف من روايتهم عنه .

٢ — وهو الأقوى : أن حديث حماد فاسد المعنى لمعارضته الحديث الصحيح عن ابن عمر لأن النبى — صلى الله عليه وسلم — إنما أمرهم فيما يستقبل فقال : « إن بلالا يؤذن بليل » ولو أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفجر لم يقل « إن بلالا يؤذن بليل » إذ لا يكون له معنى .
فهذا يدل على خطأ حماد ، ومن ثمة قال ابن المدينى فى الحديث : إنه غير محفوظ وأخطأ فيه حماد (١) .

الحديث الشاذ
فى الصحيحين

وقد وجد فى الصحيحين بعض أحاديث اختلف الثقات فى روايتها ، كحديث قصة حمل جابر ، أخرجاه من طرق متعددة ، وفيها اختلاف كثير فى مقدار الثمن ، وفى اشتراط ركوبه . وقد رجع البخارى الطرق التى فيها الاشتراط على غيرها مع تخريج الأمرين ، ورجح أيضاً كون الثمن أوقية ، مع تخريجه ما يخالف ذلك .

نقل السيوطى عن الحافظ ابن حجر عدم اشتراط انتفاء الشذوذ فى صحة الحديث ، ولكنه نقل مخالفاً لما بينه الحافظ من شرط الصحيح فى كتابه الفكر وشرحها نزهة النظر (٢) .

(١) الجامع ج ١ ص ٤٣ (باب ما جاء فى الأذان بالليل) .

(٢) انظر تدريب الراوى ص ٤٤ ونزهة النظر شرح نخبة الفكر ص (٥) من شرح .

والأولى في الجواب عندنا أن يقال إنهما يخرجان الحديث على هذا الوضع وبينان ما فيه من اختلاف الرواة ، كما يخرجان الحديث وبينان اختلاف الرواة في وصله وإرساله ، أو رفعه ووقفه بطريقتيهما الخاصة التي بينها مراراً ، ويكون اعتمادهما في مثل هذه الأحاديث على ما صح وترجح من روايات الحديث ويخرجان الروايات الأخرى المخالفة لكونها مشهورة ، فيخرجان إشارة لعدم تأثيرها في صحة الحديث .

٣ و ٤ — **المنكر والمعروف** : والحديث المنكر هو ما خالف فيه الراوى الضعيف رواية الثقات ومقابله هو المعروف .

المنكر
والمعروف

مثال ذلك :

حديث ابن عمر في الغسل للدخول مكة ، الصحيح أنه موقوف على ابن عمر ، ليس بمرفوع ، وقد خالف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فرواه عن أبيه ابن عمر قال : (اغتسل النبي — صلى الله عليه وسلم — لدخول مكة بفخ) :

فخالف عبد الرحمن بذلك رواية الثقات . وهو ضعيف ، فيكون حديثه منكراً ، ومقابله الموقوف معروفاً وقد رواه الترمذى بسنده عن عبد الرحمن ثم بين علته فقال :

= الشرح للقرارى وكتاب نزهة النظر من الكتب التي اعتمدها الحافظ في آخر حياته . وقد أخذ بعض الأفاضل من شيوختنا بهذا الذي نقله السيوطى عن الحافظ ابن حجر ، فقال : إن المحدثين الأول ما كانوا يشترطون في الحكم على الحديث بالصحة نفي الشذوذ والإعلال ، كالفقهاء واستدل بقول الخطابي في شرح سنن أبي داود (ج ١ ص ١١) : (الصحيح ما اتصل بسنده وعدلت نقلته) . حيث لم يصرح باشتراط انتفاءهما (انظر المنهج الحديث في علوم الحديث لقضية الأستاذنا الشيخ محمد السامحى ص ٢٩ و ٣٥ .

وليس الأمر كذلك ، لأنه لا خلاف بين المحدثين في اشتراط انتفاءهما من الصحيح ، والخطابي لم يصرح بالاشتراط ، لا أنه صرح بعدمه ، فغاية الأمر أنه عرف الصحيح بالأعم وهو جائز وكثير عند المتقدمين . لذا قال الحافظ السخاوى في فتح المغيث (ص ٦) : (ولا يحدش في ذلك عدم ذكر الخطابي لهما ، إذ لم يخالف أحد فيه) انتهى .

وها هو الترمذى بين أيدينا كتابه يميز فيه الشاذ والمطلوب ، ويحكم على مقابلهما بالصحيح ، كما رأينا . على أن الشيخان يخرجان المرسل والمنقطع فهل نقول بعدم اشتراط الاتصال أيضاً ؟ .

(هذا حديث غير محفوظ ، والصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث ، ضعفه أحمد بن حنبل وعلى بن المديني وغيرهما ، ولا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديثه (١) هـ .

وبدهى أن هذا النوع من الحديث ضعيف جداً ، فلا يأتي في الصحيحين وإنهما لفي تنزه عن تخريج هذا النحو من الحديث .

٥ - **المضطرب** : وهو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية ، **المضطرب** . ولا مرجح بينها ، ولا يمكن الجمع (٢) .

والترمذي في حكمه على الحديث بالاضطراب يبين الاختلاف بياناً وافياً ، ويذكر الأسانيد والطرق التي وقع الاضطراب بينها .

مثال ذلك : حديث زيد بن أرقم في (باب ما يقول إذا دخل الخلاء) . اختلف في إسناده على قتادة اختلافاً كثيراً ، فقال الترمذي : (في إسناده اضطراب) ، ثم ذكر طريقه ، وهي :

روى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم .

وقال هشام الدستوائي عن قتادة عن زيد بن أرقم .

ورواه شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم .

ورواه معمر عن قتادة عن النضر عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم (٣) .

وهذا الاختلاف موجب لاضطراب الحديث .

والاضطراب يضعف الحديث لإشعاره بعدم ضبط الراوي للحديث ، والضبط شرط في صحته . إلا إذا أمكن الجمع بين الاختلافات فيرتفع الاضطراب

(١) ج ١ ص ١٦٢ (باب ما جاء في الاغتسال لدخول مكة) .

(٢) التقريب بشرح التدريب ص ١٦٩ وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥ - ٣٦ وشرح المنهاج على الألفية ج ١ ص ١١٣ .

(٣) الجامع ج ١ ص ٣ .

أو ترجح إحدى روايات الحديث ، فيزول الاضطراب ، ويكون الحكم
للمراجع بحسب حاله من الصحة أو الضعف (١).

وقد أعلت بعض الأحاديث في الصحيحين بالاضطراب في السند أحياناً ،
وفي المتن أحياناً أخرى . وفي ذلك اعتراض على الكتابين بمخالفة شرطهما .
لكن التحقيق أن ما ورد فيهما من ذلك ليس مضطرباً ، لأن الجمع أو الترجيح
ممكن ، وذلك كما ذكرنا يزيل الاضطراب .

الجواب عما
زعموه اضطراباً
في الصحيحين

فما زعموه اضطراباً في السند : حديث عبد الله بن مسعود في الاستنجاء
بالحجرين . أخرجه البخاري من رواية زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن
ابن الأسود عن أبيه عبد الله (٢) .

فاعترض عليه الدارقطني بالاختلاف فيه على أبي إسحاق اختلافاً كثيراً
وسبقه الترمذي لذلك ، فبين اختلاف فيه على أبي إسحاق واضطرابهم في
سنده ثم رجح رواية إسرائيل عنه قال : (وأصح شيء في هذا عندي حديث
إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله) انتهى ، وهو
إسناد منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله (٣) وأجيب بأن الصواب
مع البخاري والحديث صحيح وذلك لأمرين :

١ - أنه قد تابع زهيراً يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق وغيره ، كما ذكر
الحافظ بن حجر . فتقوت روايته على رواية إسرائيل .

٢ - أنه لعل أبا إسحاق راوى الحديث ، سمعه من الكل وعلى الوجهين المتصل
والمنقطع ، فرواه تارة بهذا الإسناد ، وتارة بذلك ، قاله أبو الحسن
السندی في حاشيته على الترمذي (٤) وهو جواب صحيح فلا تعارض
بين الطرفين .

ومما زعموه اضطراباً في المتن : حديث البسملة في الصلاة .

(١) مقدمة ابن الصلاح وشرح العراق والتدريب الصفحات السابقة .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٤٢ (باب الاستنجاء بالحجارة) .

(٣) جامع الترمذي ج ١ ص ٥ - ٦ وهدي الساري ج ٢ ص ٨٣ - ٨٤ حيث ذكر

اعتراض الدارقطني وأطال في بيان رده .

(٤) ق : (٣ - ١) .

اختلف فيه على قتادة عن أنس : فرواه مسلم من حديث شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أنس قال (صليت مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأبى بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) .

وأخرجه أيضاً من رواية الأوزاعي عن قتادة باللفظ : (فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) (١) هكذا رواه الأوزاعي بالنفي لذكر البسمة ، وأكثر أصحاب أنس لا ذكر عندهم للنفي فيه ، ورواه جماعة عنهم باللفظ : (فلم يكونوا يجهرون بسم الله) .

واختلف فيه على بعض أصحاب قتادة أيضاً : منهم شعبة بن الحجاج ، فبعضهم عن شعبة لا ذكر عندهم فيه للنفي وبعضهم روه عنه بلفظ : (فلم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله) . وهى موافقة للأوزاعي ، وبعضهم عن شعبة أيضاً بلفظ (فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله) .

وكذا اختلف فيه غير قتادة من أصحاب أنس : فإسحاق بن أبي طلحة وثابت البناني ومالك بن دينار ثلاثتهم عن أنس بدون نفي .

وإسحاق وثابت أيضاً ومنصور بن زاذان وأبو قلابة وأبو نعام كلهم عنه باللفظ النافي للجهر خاصة ، ولفظ إسحاق منهم (يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين فيما يجهر فيه) .

وكذلك اختلف فيه على أنس : فبعض الرواة ذكر النبي — صلى الله عليه وسلم — وبعضهم لم يذكره .

وهذا اختلاف موجب لاضطراب الحديث . فكيف أخرجه مسلم في صحيحه ؟ .

والجواب عن ذلك : أن الجمع بين الروايات ممكن ، وطريقه : أن يحمل نفي القراءة على نفي السماع ، ويحمل نفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان (فلم يسمعنا قراءة بسم الله) ، وأصرح

منها رواية الحسن عن أنس كما عند ابن خزيمة (كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم)^(١) .

وبهذا الجمع زالت دعوى الاضطراب ، وتبين اندفاع الطعن على مسلم في إخراج هذا الحديث .

الحديث الممل ٦ — الحديث الممل : وهو ما كان فيه سبب خفي قاذح ، وظاهره السلامة

منه . وإنما يعرفه ويطلع على العلل جهابذة العلماء في الحديث ، وذلك بتتبع أسانيد الحديث ، فينقلح في نفس العالم أن فيه علة .

والإمام الترمذى يبين علل الأحاديث ويبرزها بوضوح ، ومن أمثلة ذلك قوله في الطهارة :
هذه الترمذى

(حدثنا أبو الوليد الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة أن النبي — صلى الله عليه وسلم — مسح أعلى الخف وأسفله) .

قال الترمذى : (. . . وهذا حديث معلول ، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم . (قال أبو عيسى) : وسألت أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء قال : حديث عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي — صلى الله عليه وسلم — ولم يذكر فيه المغيرة)^(٢) ١ هـ .

فقد أبان العلة واستشهد لها بمخالفة ابن المبارك للوليد بن مسلم ، وهو أحفظ من الوليد وأوثق .

والفرق بين هذا النوع وبين الشاذ أن الإعلال يكون على سبيل الإجمال ، لذلك قد يعسر على العالم الإبانة عنه ، ثم بعد تبين العلة ونوعها ، يلحق الحديث بالنوع الذى يندرج تحته ، من الشاذ أو المضطرب أو المنقطع ، أو غيرها .

(١) اعتمدنا في بيان الاختلاف والإجابة عنه على فتح المغني للسخاوى (ص ٩٦) وانظر شرح الألفية للعراق ج ١ ص ١٠٨ وتدريب الراوى ص ١٦٣ وفتح البارى لابن حجر ج ٢ ص ١٥٥ ففيه الجواب المذكور وهذه أخذ السخاوى .
(٢) ج ١ ص ٢١ (باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله) .

والترمذى يفعل ذلك فى كتابه ، فإنه يبين علة الحديث من تدليس ، أو إرسال ، أو شذوذ ، أو غير ذلك ، وقلما يقول (حديث معلول) ، لأنه يلحق المعلولات بأنواعها .

وأما الشيخان فإنهما قد يأتیان - أحياناً - فى إخراجهما لروايات الحديث المتعددة معللة من حديث الثقات ، مما اشتهر عنهم ، فيرويان ذلك ويشيران لعلها .

وقد تكلم الإمام الدارقطنى فى أحاديث من كتابيهما ، وأعلها ، ويرجع التعليل غالباً إلى الانقطاع فى بعض طرق الحديث ، أو المخالفة للثقات ، أو الاضطراب أو ضعف بعض الرواة .

وقد أوجب عن ذلك كله ، وعقد الحافظ ابن حجر فى هدى السارى فصلاً نفيساً للدفاع عن البخارى .

أما الانقطاع : فيما ذكرنا من أنهما يخرجان الحديث على الوجهين تنبيهاً على أن الانقطاع فى بعض الطرق لا يضر .

وأما الشذوذ : فقد أوجب بالتوفيق بين الروايات المختلفة ، وأبدى العلماء فى ذلك أنظاراً دقيقة .

ويمكن الجواب عنها بما ذكرنا فى الانقطاع ، وهو أولى ، حيث إن من هذه الأحاديث ما فى التوفيق بين رواياته تكلف ، خصوصاً فيما صرح فيه البخارى أو مسلم بالترجيح .

وأما ضعف الرجال : فأوجب باندفاع الجرح ، وبأنه قد أخرج لمن تكلم فيه فى الشواهد والمتابعات ، لا فى الأصول ، وهذه يتساهل فيها كما سبق ذكر ذلك فى الشروط .

وعادة البخارى : أنه يروى الحديث من الطرق الصحيحة السائلة مخرباً مسنداً ، ثم يأتى بالرواية المعللة فى تعليقاته أو يرويه مسنداً فى غير مظهره ، أو يأتى بها عقب الأصل الصحيح فينبه بذلك ويشير لما فى الرواية المعللة ، وأن الحديث صحيح لا يضره ذلك .

وأما مسلم بن الحجاج فأتى أولاً بالروايات الصحيحة السليمة ثم يأتى

بالرواية المعللة ، يؤخرها فيشير إلى العلة ، وقد يحذف موضعها من الحديث .
فلذا ما قرأ العالم الفطن كتابيهما فهم مرادهما وإشارتهما .
وهذه الأحاديث هي على أى حال قليلة العدد ، كما أن صحة أصلها
ثابتة ، فلا تضر بالتوثق مما أخرج في الكتابين من الحديث .

هذه أهم الفوائد الإسنادية التي تتفرع على تتبع أسانيد الحديث وألفاظه ،
عرضناها وبيننا طريقة كل من الأئمة الثلاثة في إفادتها . ومنها نجد الترمذى
اختلف عنهما بسلوك أسلوب التصريح بينا يكفى الشيخان بالإشارة اللطيفة ،
وهذا فارق ظاهر بينهم في فوائد الأسانيد وليست هذه هي المزية الوحيدة ، بل
إن ما لمسناه من تفرد الترمذى ببعض المسالك في صناعة الأسانيد ، وفي
التعبير عن الفوائد الإسنادية ما يجعل له ميزات كثيرة يتفرد بها كتابه ويمتاز
على الصحيحين ، منها :

مزايا الجامع
في الفوائد
الإسنادية

١ - اختصاره الجيد بما لا يخل بالاستيعاب ، فضم الكتاب مجموعة كبيرة
من الأحاديث والأسانيد باستعماله طريقة الإشارة اللطيفة للأسانيد
والأحاديث ، كقوله (وُروى من غير وجه نحو ذلك) أو (وقد رُوى
عن فلان من غير وجه) وكذلك اقتصاره في الكثير من الأحيان على ذكر
الإسناد ، والإشارة إلى المتن .

وقوله في أحاديث الباب : وفي الباب عن فلان وفلان . . .
وهذا أسلوب جيد يتناسب مع مختلف الطبقات ، يستفيد منه القارئ
الذى يريد الاطلاع ، فيأخذ مقصده من الفوائد القريبة والعالم الباحث
الناقد يجد فيه غزير الفائدة بما يفتح أمامه من أبواب البحث واسعة فسيحة ،
كما يفعل المؤلفون الآن من الإحالة على المراجع لإرشاد أ لمن يريد المزيد .
٢ - استغناء الترمذى عن التكرار في جامعه ، وذلك بما ذكرنا من اختصار
وقد سبق في شرح طريقته أن وجدناه يشير للحديث الذى سبق أن خرج
في موضع . فيذكره في باب آخر مناسب له ضمن الإشارة في قوله :
وفي الباب . . . وكذلك اختصاره في تكرار المتن الواحد عند ما يخرج
الحديث بأسانيد .

٣ - كثرة فوائد الكتاب في الحديث بما يصنعه أبو عيسى من الإشارة إلى
الحديث الصحيح المشهور ، وتخرج غير المشهور فيطلع قارئه على

الجديد من المتون . والكثير من الفرائد الحديثية ، والعلل ، ومن ثم كثر تفرد الترمذى برجال وأحاديث مما ليس عند غيره .

٤ — إرشاد الفقيه إلى أحاديث الباب بأخصر وسيلة ، ومعرفة الأحاديث المتصلة بالمسألة ، وما بين ألفاظها من اتفاق واختلاف ، وزيادة أو نقصان . فهذه أمور مهمة جداً عند الفقهاء ولعل أبا عيسى قد لاحظ هذا المقصد فإنه قد عني كل العناية في كتابه بمذاهب الفقهاء وأقوالهم . وقد شهد لهم بدراية فقه الحديث حيث قال في الجامع (١) :

(وكذلك قال الفقهاء ، وهم أعلم بمعاني الحديث) .

٥ — ثم الميزة العظيمة في طريقة الترمذى ، وضوح المقصد ، والإبانة عن أغراضه . فالقارئ يستطيع بسهولة معرفة غرضه من تخريج الأسانيد والحديث عن عدد من الصحابة بدلالة السباق ، أو بتنبية الترمذى ، كما هو الكثير من أحواله . أما البخارى ومسلم ، فلمهما برمان رمزاً ، فيخرجان الطرق والأحاديث دون التصريح بالمقصود في أغلب الأحيان . وفي ختام هذا الفصل والبحث في صناعة الإسناد نسرد تلخيصاً للنتائج الهامة فيما يلي :

أولاً : إن الترمذى قد عني بصناعة الإسناد ، فأورد أسانيد الحديث ، وتكلم على رواياته ، وجمع أحاديث الباب وطرق الحديث في مكان واحد ، مراعيّاً في عمله الفائدة الإسنادية وإن كان قد اختصر فاكثى بالحديث الواحد في الكثير من الأبواب — كما ذكرنا ، لكن استوفاهما فيما أشار إليه بعد بقوله (وفي الباب) .

ثانياً : هذه الطريقة هي أساس بناء الإمام مسلم بن الحجاج لوضع كتابه ، عني بها كل العناية ، فلم يتعرض للفقه وأفردها جهده في كتابه ، فجاء كتاباً عظيماً في مقصده هذا ، فضل بسببه على كتاب البخارى ، وهذه الميزات قد أتى بها الإمام محمد بن عيسى في كتابه ،

(١) ج ١ ص ١٨٥ (باب ما جاء في غسل الميت) وقوله (كذلك) يعني تفسيره للحديث ، (أغسلها ثلاثة أو خمساً) بأن المقصود هو الإنقاء لا التحديد ، فلو حصل الإنقاء بأقل من ثلاث أجزاء .

وتفنن في صناعة الإسناد ، بما يكثر فوائده ، ولكن الترمذى لا يكثر من تعداد الأسانيد لكثرة مسلم ، بل يقل .

ثالثاً : وأما البخارى : فقد عني بالفقه ، وجعل الصناعة تابعة للفقه ، فأكثر من تعليق المتون وتقطيع الأحاديث وتكرارها وضمن ذلك العمل تتبع أسانيد الحديث وألفاظ الرواة . وقد شاركه الترمذى في طريقته ، فوضع كتابه على الأبواب وتعرض للفقه على الوجه الذى سنقصاه ، ولكنه لم يكثر من تعليق متون الأحاديث ، كما أنه قال تكرار الأحاديث واختصارها جداً .

رابعاً : بذل الترمذى والبخارى ومسلم هذا المجهود في دراسة الأسانيد وتتبعها لما في ذلك من الفوائد العلمية العظيمة ، وقد أثمر ذلك معرفة كثير من أنواع الحديث تعرضنا لبعضها فيما سبق وهى من أهم أنواع علوم الحديث . وقد اشتركت الكتب الثلاثة في بعضها ، وانفرد الترمذى بأنواع ليست في الصحيحين ، نظراً لسعة شرطه فكانت فائده أكثر .

خامساً : سلك الإمام الترمذى في إبداء هذه الفوائد طريقة الوضوح في الإفادة وصراحة التعبير .

أما الشيخان فإنهما يتبعان طريقة الإشارة ، لا التصريح فيتركان للقارئ الوصول إلى الأغراض الفنية بدراسة عملهما وتأمله .

فكانت طريقة الترمذى أبين وأظهر ، وأكثر فائدة وأغزر . ومن هنا نجد الترمذى قد جمع بين طريقتى الكتابين وأتى بهما في سبيكة واحدة متناسقة ، وعلى طريقة فريدة ، فاقت كتب السنة ونالت ثناء العلماء ، وكانت مصداقاً لقول ابن الأثير في جامع الترمذى إنه :

(أحسن الكتب ، وأكثرها فائدة ، وأقلها تكراراً . . .) .

الفصل الثاني

أنواع الحديث وأصطلاحاتها في الجامع وموازنته بالصحيحين

قولا : أنواع الحديث في الجامع : أ - أنواع الحديث إجمالا - طريقة الترمذی في تمييز أنواع الحديث ب - أنواع الحديث تفصيلا .

ثانياً : اصطلاحات أنواع الحديث في الجامع : الحديث الصحيح في كتاب الترمذی - الحسن في كتاب الترمذی - شرح تعريف الترمذی الحسن عند طلماء الحديث - الحديث الحسن في الصحيحين - قول الترمذی « أصح شيء في الباب » - الحديث للغريب في كتاب الترمذی .

تركيب اصطلاحات أنواع الحديث في الجامع : قول الترمذی « حديث صحيح غريب » - « حديث حسن غريب » - « حديث حسن » - « حديث حسن صحيح غريب » .

المرسل في كتاب الترمذی - المرسل في الصحيحين - المضطرب في كتاب الترمذی - المضطرب في الصحيحين - الشاذ والمخفوف في كتاب الترمذی - الضعيف في كتاب الترمذی - هل يوجد الضعيف في الصحيحين - الحديث المنكر في كتاب الترمذی - الموقوف في كتاب الترمذی - متى يكون للموقوف حكم الرفع - المقطوع في كتاب الترمذی - غريب الحديث في كتاب الترمذی - غريب الحديث في الصحيحين - مختلف الحديث في كتاب الترمذی - مختلف الحديث في الصحيحين - ناسخ الحديث ومنسوخه في كتاب الترمذی - الناسخ والمنسوخ في الصحيحين - خاتمة الفصل .

لم يشترط أبو عيسى في كتابه الصحة ، كما صنع الشيخان ، بل ضم كتابه « الجامع » صحيح الحديث وغير الصحيح ، ولهذا لا يكون تخريج الحديث في كتابه حكماً بصحته ، بخلاف الصحيحين ، فإن تخريج الحديث فيهما أو في أحدهما حكم بصحة أصله ، أعم من أن يكون صحيحاً لنفسه أو لغيره - باتفاق العلماء ، أما « الجامع » فقد حوى أنواعاً كثيرة من الحديث ، من الصحيح بأقسامه والضعيف وأنواعه . لكن الإمام الترمذى ميز أنواع الحديث الكثيرة في كتابه . وتكلم عليها تصحيحاً ، وتحسيناً وتضعيفاً ، وبذلك في ذلك مجهوداً عظيماً . وأبدى علماً جماً غزيراً ، فكان له شخصيته الفذة في وضع كتابه ، لم يشاركه في ذلك أحد من أصحاب الكتب (الأصول) . والواقع أن دراسة هذا العمل بحث في غاية الأهمية في علوم الحديث ، لأن اصطلاحات الجامع شغلت أذهان العلماء ، وكانت موضع كثير من الخلاف في فهم حكمه على الأحاديث لما وقع من الخلاف وكثرة الأقوال في تفسير عباراته وحل اصطلاحاته .

وسنبين هذه الأنواع ، ثم نذكر اصطلاحات الترمذى لها وتعريفها بما يشرح غرضه ، ويزيل الإشكال عنه إن شاء الله .

أولاً - أنواع الحديث في الجامع

- وقد قسم الباحثون في هذا الفن أحاديث الجامع أربعة أقسام :
- ١ - قسم صحيح مقطوع بصحته ، وهو ما وافق فيه البخارى ومسلماً .
 - ٢ - قسم على شرط أبى داود والنسائى كما بينا في الشروط قبل . وناقشناه .
 - ٣ - قسم أخرجه للصدية في موضع الخلاف : أى أنه في مسألة من مسائل الفقه يأتى بدليل المذهب الراجح ثم يخرج دليل المذهب المخالف ويوازن بينهما ويبين علة الحديث .
 - ٤ - قسم رابع أبان عنه في كتابه أنه أخرجه لأنه قد أخذ به بعض الفقهاء (١) وليس في الموضوع غيره .

(١) انظر شروط الأئمة الستة للقدسى ص ١٣ ، وسير أعلام النبلاء ج ٩ لوحة ٢٢ - ب
وتذكرة الحفاظ ص ٦٣٤ ، وجامع الترمذى ج ٢ ص ٣٣١ حيث أشار إلى القسم الرابع .

فشرطه واسع جداً ، يجعل كل حديث عمل به فقيه داخلًا في شرطه ،
لذلك جمع في كتابه الصحيح والواهي ، والمتصل والمنقطع ، والسالم والمعل .
وقد كان لتلمذته على الشيخين أثر كبير في تفصيل أنواع الحديث في
طريقة الترمذى كتابه . حيث أراد أن يلحق كتابه بالصحيحين ، فيؤخذ منه الصحيح ويتميز .
فبين كل نوع من أنواع الحديث وميزه ، ولم يسكت عن علل الأحاديث عن
كما فعل كثيرون غيره . بل بين ذلك كله فتكلم على الأسانيد والرواة ،
وأعطى كل حديث حكمه الذى يبين نوعه ورتبته ، فيقول : « هذا حديث
« صحيح » أو « حسن » أو « مرسل » أو « غريب » ، وهكذا يميز أنواع الحديث
ويكشف عن عللها بتعبير واف ، وبيان شاف ، كان محل إطراء العلماء
وثنائهم . قال الحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلى فى شرح علل الجامع (١) :
(اعلم أن الترمذى خرج فى كتابه الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ،
وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف ، والحديث
الغريب . والفرائب التى خرجها فيها بعض المناكير ، ولا سيما فى كتاب
الفضائل . ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه) ٥١ .

هذه خصيصة من خصائص كتابه لا يساهم فيها أحد ، برز فيها مجهوده
العظيم وشخصيته فى وضع كتابه ، فإننا لا نجد فى كتب الحديث الأخرى
هذا التميز الدقيق لكل حديث ، ببيان نوعه ودرجته من الصحة أو شرح
ما فيه من القوادح إن كان فيه قوادح ، وهذا كتاب « السنن » لأبى داود
يعتبره كثير من العلماء أصح من « الجامع » يقول مؤلفه فى رسالته لأهل مكة (٢) :
(وما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، وفيه ما لا
يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح . وبعضها أصح من بعض) ٥ .
فهو يبين ما فيه وهن شديد وما سكت عنه فهو صالح ، وهذا لا يبلغ
عمل أبى عيسى فى دقته ، لأن كلمة « صالح » تشمل الصحيح والحسن
والضعيف الذى يصلح للاعتبار به .

(١) (١) ق (٦٦ - ب) .

(٢) (٢) ص ٦٦ .

أنواع الحديث ومن هنا فإن القارئ القهم يمكنه أن يعرف أنواع حديث الجامع وأقسامه .
في الجامع تفصيلاً مما صنعه مؤلفه نفسه ، ونستطيع بعد مطالعتنا لهذا الكتاب واستقرائه أن نعدد هذه الأنواع ونسردها للقارئ وهي :

الصحيح ، الحسن ، الضعيف ، الغريب ، المرسل ، المنقطع ،
المضطرب المعلل ، الشاذ ، والذي يقابله من الصحيح يسمى المحفوظ ،
والمنكر ، ومقابله من الصحيح يسمى المعروف ، المدلس ، المرسل الخفي ،
الموقوف ، المقطوع .

وهي أنواع كثيرة جداً ، ذكرنا منها للقارئ ما كان متكرراً كثيراً
الوقوع في الجامع ، وبالتأمل نجد أبا عيسى قسمها من حيث القبول والرد
إلى ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف ، وكثيراً ما يعبر عن الضعيف
بالغربة مفردة عن رتبة الحسن أو الصحة ، فيقول هذا « حديث غريب »
والترمذي في هذا أول من قسم الأحاديث في كتاب مصنف هذا التقسيم ولم
يكن مشهوراً من قبل وإنما أخذ عن بعض شيوخه كالبخاري وغيره .
فقد روي عنهم أحكام متفرقة بالصحة وأحكام بالحسن وأحكام بالضعف .
كما أوضحنا ذلك في مقدمة الرسالة .

فجاء الترمذي وأخذ ذلك عنهم وعمل به في كتابه فشره هذه القسمة
وأصبحت هي الشائعة المعمول بها حتى نسبها إليه بعض العلماء وجعلها من
صنعه واختراعه .

قال تقي الدين ابن تيمية في بعض فتاواه : (أول من عرف أنه قسم
الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي ، ولم تعرف هذه
القسمة عن أحد قبله) اهـ (١) .

وقال الحافظ ابن رجب في شرح علل الجامع (٢) :
(اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا الحديث إلى صحيح وحسن وغريب (٣) ،

(١) قواعد التحديث للقاسمي ص ١٠٣ .

(٢) (٥٥ - ب) .

(٣) ولا يفهم أن الغربة تسم الصحة والحسن ، وإلا لما اجتمعت معهما في الوصف
في حديث واحد بل إذا أفرد الحديث فكثيراً ما يكون ضعيفاً ، ولذلك قال قهم
الترمذي الخ والغريب في كتابه معنيان : أحدهما مرادف للضعيف ، وذلك حيث =

وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين في الحديث ، وقد يفرد أحدهما في بعض الأحاديث .
وقد نسب طائفة من العلماء الترمذى إلى التفرد بهذا التقسيم ، ولا شك أنه هو الذى اشتهرت عنه هذه القسمة ، وقد سبقه البخارى إلى ذلك (١) فيما ذكره عنه في كتاب العلل . . . إلخ) ١ هـ .

فابن تيمية جعل الترمذى أول من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، ولعل مراده أنه أول من قسم ذلك في التأليف ، لأنه لم يصنع قبل الترمذى كتاب مصنف قسمت أحاديثه هذه القسمة ، وإنما الترمذى هو السابق إلى ذلك في تصنيفه ولكنه مسبق بهذه القسمة أخذها عن بعض شيوخه وكان سبباً في إذاعتها ونشرها بين العلماء ، فكان له بذلك أثره العلمى العظيم في تقسيم علوم الحديث ودقة تقسيمه ، فإن هذه القسمة لا شك أكثر دقة من جعله صحيحاً وضعيفاً ، لأنها تبرز هذا النوع الذى هو وسط بين النوعين فتبنته مستقلاً واضحاً .

ثانياً — اصطلاحات أنواع الحديث فى الجامع

وكما سلك أبو عيسى فى تقسيم الحديث طريقاً جديداً على النحو الذى عرفناه ، كذلك كان له فى الاصطلاحات الحديثية شأن مماثل أيضاً . ذلك أن التقسيم اقتضاه استعمال ألفاظ لم يكن أمراً شائعاً كاصطلاحات متداولة بين الحديثين مثل قوله (حديث حسن) فإنه استعمله فى معنى غير شائع كما سنبينه ، وكذلك العبارات المركبة كقوله (حسن غريب) و (حسن صحيح) ، ذلك لأنها كانت اصطلاحات فى حال تفرداها ، أما عند الجمع فلم تكن مشهورة كثيرة التداول على هذه الوتيرة ، اللهم إلا ما روى من أحكام يسيرة على هذا الوضع عن بعض شيوخ الترمذى والطبقة التى قبله ، سيما

= يفرد لفظ الغريب والثانى بالمعنى المشهور وهو ما كان فى طبقاته راو واحد ، وذلك حيث يجمع وصفين أو ثلاثة كصحيح غريب أو صحيح حسن .

(١) أى إلى وصف بعض الأحاديث بالصحة ووصف بعضها بالحسن ووصف بعضها بالضعيف ، لا أنه صرح بانقسام الحديث إلى هذه الثلاثة الأقسام .

الإمام البخازى لكن أحداً منهم لم يكون ذلك فى كتاب ، ومنتهى ما وصل إليه علمنا ما ينقله من هذه العبارات فى جامعه منسوبةً إليهم .
ومن هنا اختلف فى حل مصطلحاته وعباراته ، وكانت موضع استشكال واختلاف بين العلماء مما يوجب العناية والتحقيق فى بحثها .

وإذا كانت الأبحاث العلمية تعنى بقوة المراجع فيما تقدمه من الإنتاج العلمى فلا يجد الباحث فى هذه المسائل خيراً من المؤلف نفسه ، يسأله ويستفسره عما أشكل من تأليفه ، وقد شعر الإمام محمد بن عيسى بهذه الملاحظة الهامة فبين مقصوده فى كتاب العلل آخر جامعه ، فتناول بعض مسائل علوم الحديث الهامة ، كما سبق عرضها وشرح بعض اصطلاحاته فى الجامع .

وقد فسر أبو عيسى الترمذى اصطلاحين استعملهما فى كتابه لنوعين من الحديث وهما (الحسن ، الغريب) . أما الصحيح وهو تقسيم النوعين السابقين فلم يفسره الإمام الترمذى ، ولعله اعتمد على شهرته لدى العلماء ، حتى لا يخفى على من له بالحديث صلة ومعرفة ، لكن الباحث الآن فى هذه الاصطلاحات يجد الخلاف فى فهم ما شرحه الترمذى قائماً ، وكذلك الإشكال فى عباراته المركبة ، بسبب اختلاف وجهات النظر بين العلماء ، كما أننا نجد بعض الألقاب عنده جرت على اصطلاح قديم لدى الأئمة ، اختلف فى استعماله بين العلماء ، الأمر الذى يجعل بحث اصطلاحات الكتاب واجباً ، من أهم ما يلزم الباحث فى الجامع .

وَجَدِيرٌ بِالْقَارِئِ أَنْ يَتَذَكَّرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ الْإِمَامَ التِّرْمِذِيَّ حُجَّةٌ يَقْتَدَى للتِّرْمِذِيِّ حُجَّةٌ
فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ بِهِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ ، فَرَأَجَعْنَا لَكُتُبِ عُلُومِ الْحَدِيثِ مَا هِيَ إِلَّا لِلِاسْتِعَانَةِ عَلَى فَهْمِ مَرَادِهِ ، وَدَرَسْنَا أَنْوَاعَ الْحَدِيثِ لَا لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ ، بَلْ هُوَ إِمَامٌ يَحْتَكِمُ إِلَيْهِ وَيَرْجِعُ فِي الْاصْطِلَاحَاتِ إِلَيْهِ .

ومن هنا فإن دراسة اصطلاحات جامعه على ضوء الاستقراء والتبع حسباً فعلنا فى هذه الرسالة — تعرف القارئ على الجهود العظيم الذى بذله العلماء فى ضبط مصطلحات المحدثين ، وتفرغ أنواع علوم الحديث ، كما تبين ما قد يغفونهم أحياناً من بعض الملاحظات وبيان بعض الأمور والتفاصيل

بسبب تأثرهم بما استقر عليه الأمر عند المتأخرين ، أو غير ذلك من الأسباب ، وهي فائدة علمية هامة في علوم الحديث ، تتيح لنا دراسة اصطلاحات الترمذى في جامعه .

وسنبداً أولاً بشرح وتعريف الأنواع الثلاثة : الصحيح ، الحسن ، الغريب ، ثم نشرح عبارات الترمذى المركبة . ونعقب بعد ذلك بباقي الأنواع الهامة ونبين مقصده من كل نوع واصطلاح مع بيان موقع اصطلاحه وتقسيمه من علوم الحديث ، وما اشترك فيه الجامع منع الصحيحين من هذه الأنواع وموازنته بهما .

الحديث الصحيح في كتاب الترمذى :

الصحيح لغة ضد السقيم ، وأما في اصطلاح المحدثين ، فإنه معروف لدى العلماء ، وموضع اتفاق جمهور المحدثين ، وخير ما يبين لنا صورة الصحيح عند المتقدمين ، ومنهم الإمام الترمذى وتحديداهم له هو ما قاله الإمام الشافعى في رسالته — ميذاً صفات خبر الواحد الذى يحتج به فإنه أقدم تحديد يصلنا ، ومعروف أثره رضى الله عنه في استنباض همم المحدثين وأثره في إحياء الحديث ، قال في « الرسالة » (١) :

(ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً :

منها : أن يكون من حديث به ثقة في دينه ، معروفاً بالصدق في حديثه ، عاقلاً لما يحدث به . عالماً بما يحيل معانى الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع ، ولا يحدث به على المعنى ، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه ، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام . وهو إذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث . حافظاً إن حدث به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه . إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم .

برياً من أن يكون مدلساً : يحدث عن لى ما لم يسمع منه ، ويحدث عن النبى ما يحدث الثقات بخلافه عن النبى .

ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه ، حتى ينتهى بالحديث موصولاً إلى
إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه (١ هـ) .
فتحديد الإمام هذا هو مراد أبي عيسى الترمذى ، وقد استوفى شروط
الحديث الصحيح وفقاً لما عول عليه جماهير العلماء ، واعتبروه من الشروط
في الصحة ، حسبما عبر ابن الصلاح^(١) . في تعريفه للحديث الصحيح
حيث قال :

فقد اشتمل على أمور وهى :

- ١ — العدالة : وقد عبر عنها الشافعى في قوله : أن يكون من حدث به
ثقة في دينه إلى قوله عاقلاً لما يحدث .
- ٢ — الضبط : وقد أفاده في قوله (عالماً بما يحيل معانى الحديث إلى قوله
حافظاً لكتابته إن حدث من كتابه) .
- ويعبر عن الرتبة الجامعة للعدالة والضبط بـ « ثقة » .
- ٣ — الاتصال : وهو في قوله : (ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه
حتى ينتهى بالحديث موصولاً إلى النبي) .
- ٤ — انتقاء الشذوذ ، ويستنبط من قوله (إذا شرك أهل الحفظ في
الحديث وافق حديثهم) .

٥ — انتفاء العلة القادحة : وهى سبب خفى يقدر في صحة الحديث والظاهر
السلامة منه . أشار إليه في قوله (برياً من أن يكون مدلساً يحدث عن لى
ما لم يسمع منه . . .) . لأن الحديث المدلس ظاهره السلامة وباطنه الانقطاع ،
فهو حديث معل^(٢) .

فالحديث الذى استوفى هذه الشروط هو الحديث الصحيح ، ولا يشترط
فيه تعدد الرواة ، بل إذا ثبت نقله بالشروط السابقة عن طريق الفرد الواحد
فإنه حديث صحيح ، وهو حجة ، يلزم الأخذ به .

(١) انظر تعريف الصحيح في مقدمة ابن الصلاح ص ٦ وشرح الدراق على الألفية ج ١
ص ١٠ ، ١١ وتقريب النووى بشرح السيوطى ص ٢٥ وما بعدها .
(٢) وقد سبق أن حققنا في الفصل السابق اشتراط انتفاء الشذوذ والتعليل من الحديث
الصحيح .

وذلك ما سار عليه الإمام الترمذى حيث يفرد الصحة في الحكم على الحديث فلذلك لم يحتاج لتفسيره .

مثال الصحيح في الجامع ، ما رواه في « باب التمتع » ، قال :
(حدثنا قتيبة عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله
ابن الحارث بن نوفل ، أنه سمع سعد بن أبي وقاص ، والضحاك بن قيس
وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج فذكر الحديث . . . ثم قال : هذا
حديث صحيح) .

والحديث تفرد بروايته مالك وقد أخرجه في الموطأ^(١).

الحديث الحسن في كتاب الترمذى :

عرف القارئ أن الحديث الحسن لم يكن قبل الإمام الترمذى مشهوراً
متداولاً كتوسع خاص من أنواع الحديث يطلق عليه هذا الاسم خاصة ، بل
كان يطلق الحسن على معان تناسب وضعه اللغوى . فأطلق على الحديث
الصحيح ، وأطلق على الغريب أيضاً ، قال الشافعى في اختلاف الحديث
عند ذكر حديث ابن عمر : (لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - على لبنتين مستقبلتا بيت المقدس لحاجته . . .
قال : حديث ابن عمر عن النبي مسند حسن الإسناد)^(٢) . وهو حديث
صحيح أخرجه البخارى وغيره .

وقال النخعى : (كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن
عنده) .

قال السمعاني (عني بالأحسن الغريب)^(٣) .

وأطلق أيضاً على الحسن كرتبة من مراتب الحديث .
كان هذا التعدد سبباً في اختلاف العلماء وكثرة أقوالهم فيه ، حتى
جعل بعضهم الحكم بحسن الحديث أمراً وجدائياً يتقدح في نفس الحافظ ،
وقد يصعب التعبير عنه^(٤) وذلك غلو وإسراف من قائله ، فتأملت أحكام

(١) الجامع ج ١ ص ١٥٧ وأوماً ج ١ ص ٢٥٠ .

(٢) الأم ج ٨ ص ٥٣٨ . (٣) تدريب الراوى ص ٩٣ .

(٤) المرجع السابق ص ٩٠ - ٩١ .

المحدثين واضحة الحججة ، نيرة المحجة ، وقد كفانا الإمام أبو عيسى الترمذى مؤونة البحث . فعرف الحديث الحسن في كتاب العلل ، فأنحول عليه ونستند في معرفة مراده إليه .

تعريف الترمذى
للحديث الحسن

قال الإمام محمد بن عيسى في كتاب العلل من جماعه^(١) :

(وما ذكرنا في هذا الكتاب « حديث حسن » فانما أردنا به حسن إسناده عندنا : كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن) .

مرح التعريف

وقوله (كل حديث يروى) عام بمنزلة الحسن في الحد ، يشمل أنواع الحديث وقد ميز المعرف عن غيره بثلاثة قيود هي بمنزلة الفصول .

الأول : (أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) هذا قيد يخرج حديث المتهم بالكذب ، فيدخل في الحسن رواية الثقة ، ورواية الصدوق غير الضابط ، ورواية الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب ، فيشمل ما كان بعض رواته سبي الحفظ ممن وصف بالغلط أو الخطأ ، أو مستوراً لم ينقل فيه جرح ولا تعديل ، أو اختلف في جرحه وتعديله ولم يرجع فيه شيء ، أو مدلساً بالنعنة ، أو مختلطاً بشرطه^(٢) ، فإن أوصاف هؤلاء لا تنافي شرط عدم الاتهام بالكذب لكن عدوله عن (ثقة) إلى (غير متهم بالكذب) يشعر بأنه قاصر عن درجة الصحيح فيخرج الثقة كما سيأتي تفصيله .
وبنحو هذا التفسير فسر ابن الصلاح والسخاوي أيضاً .

إلا أن ابن الصلاح قال في تعبيره عن الحسن : (الحسن الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما روي ولا هو متهم بالكذب . . .) ، ثم نزل عليه كلام الترمذى^(٣) .
فانتقد من وجوه :

انتقاد ابن
الصلاح في شرح
التعريف

١ - أن عبارة الترمذى أعم من قوله « مستور » كما سبق القول فيها .

(١) ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) المراد أن يعمل عنه الحديث بعد اختلاطه ، أما إذا تحمل الراوى عن الشيخ الحديث

ثم اختلط الشيخ فالحديث صحيح .
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣ وانظر فتح المغيث للسخاوي ص ٢٤ .

٢ — أنه قيد المستور بكونه ليس مغفلاً كثير الخطأ . وهذا لا يدل عليه كلام الترمذى^(١) .

٣ — قال محمد يوسف البنورى : (ما قاله ابن الصلاح غير صالح ، حيث يضطر أن يدخل في الحسن عند الترمذى ما كان في إسناده مستور الحال ، ومنشأ ما زعمه عدم ذكر الترمذى في الحسن شرط إتقان الرواة وغيره ، وهذا الزعم غير صحيح لأن ذلك مراد عند الكل ، ولكون معرفة هذا الشرط واشتباره لم يصرح به الترمذى لا أنه صرح بعدم هذا . وحقيقة الأمر أن الترمذى اشترط التعدد في الحسن إذا كان هناك تفرد مضر . . . إلخ^(٢) . والجواب عن الأول : أن ابن الصلاح ذكر المستور للتمثيل لا للتقيد ، يعنى نحو المستور ممن ذكرنا ، ويدل لذلك أنه في بحث الضعيف الذى يرتفع إلى درجة الحسن لم يخصه بالمستور^(٣) . والجواب عن الثانى من وجهين :

الأول : أن ابن الصلاح والمحدثين على أنه ليس كل ضعيف يصلح للتقوية ، بل هناك ضعف لا يصلح معه جابر ، فقيد بذلك لأنه أراد أن اجتماع الحسنيين : الستر والتغفيل قصور لا يصلح معه جابر ، كالاتهام بالكذب .

والثانى : ما ذهب إليه الحافظ ابن رجب الحنبلى : أنه يؤخذ هذا القيد من كلام الترمذى حيث ذكر في العلل أن (من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً غلطى الكثير فالذى اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه)^(٤) اهـ فهذا القول يدل لما صنعه ابن الصلاح .

والجواب عن الثالث : أن الذى يشترط فيه إتقان الرواة نوع آخر من الحسن غير الذى عرفه الترمذى وهو الحسن لذاته ، فذلك يشترط فيه ما ذكر البنورى ، وأما الذى عرفه الترمذى فيشترط فيه التعدد ، ليكافئ

(١) شرح ملل الجامع لابن رجب ق (٦٥ - أ) .

(٢) معارف السلف شرح سنن الترمذى للبنورى طبع الباكستان ص ٨٧ - ٨٨ .

(٣) ص ١٤ من ائمة .

(٤) شرح الملل (٦٥ ب) ، وقد سبق ذكر هذا عن الترمذى في عرضنا

لكتاب الملل .

عدم اشتراط الإتيان . وذلك ما اعترف به هو حيث قال : « إن الترمذى اشترط التعدد فى الحسن إذا كان هناك تفرد مضر . . . » .

التقييد الثانى : (ألا يكون الحديث شاذاً) وللعلماء أقوال فى الشاذ . والمتبع لصنيع الترمذى فى كتابه يعلم أن مراده بالشاذ هنا ما قاله الشافعى وهو أن يروى الثقات عن النبى — صلى الله عليه وسلم — بخلافه^(١) . فاشترط فى الحديث الحسن أن يسلم من المعارضة ، لأنه إذا خالف الثقات كان مردوداً .

التقييد الثالث : (أن يروى من وجه آخر نحوه) يعنى أن يروى الحديث من طريق أخرى فأكثر على أن تكون مثله أو أقوى منه لا دونه ، ليرجح به أحد الاحتمالين — كما قال السخاوى^(٢) — وكلما كثر التابع قوى الظن ، لكن لا يشترط أن يروى الحديث بنفس لفظه فى الطريق الأخرى ، بل يكفى أن يروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبى — صلى الله عليه وسلم — لأن المعتبر كما قال ابن رجب : (أن يروى معناه من غير وجه لا نفس لفظه) اهـ^(٣) .

ويدلنا لذلك قول الترمذى : يروى « نحوه » ولم يقل « مثله » . هذا ويدخل المنقطع فى الحديث الحسن ، فيخالف الصحيح فى هذا الشرط ، كما خالف فى غيره ، وذلك ظاهر حيث لم يشترط الترمذى الاتصال فى الحديث الحسن ، وإنما اشترط نفي الشذوذ واشترط تعدد الطرق . فإذا انتفى الشذوذ عن حديث الراوى الموصوف سابقاً وورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر ترجح أنه ضبطه وحسن الظن براويه أنه حفظه وأداه كما سمعه ، ولذلك سمي الحديث حسناً^(٤) .

ونمثل للحديث الحسن فى الجامع ، لبيان ما ذكرناه ولتوضيح طريقة الترمذى فى بيان حسن الحديث ، وعنايته بهذا النوع .

أمثلة الحسن
من كتاب
الترمذى

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩ ، وانظر شرح الملل (١٦٥) فقد قبل ابن رجب والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعى . . . الخ) .
(٢) فتح المغيث ص ٢٤ . . . (٣) شرح طلل الجامع نفس الصفحة .
(٤) انظر فى تعليل التسمية قواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمى ص ١٠٢ .

١ — قال الترمذى : (باب ما جاء فى التطوع فى السفر)^(١) « حدثنا على بن حجر حدثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن عطية عن ابن عمر قال : صليت مع النبي — صلى الله عليه وسلم — الظهر فى السفر ركعتين وبعدها ركعتين » .

(قال أبو عيسى) : هذا حديث حسن . وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر .

حدثنا محمد بن عبيد الخمارى حدثنا على بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر قال : « صليت مع النبي — صلى الله عليه وسلم — فى الحضر والسفر : فصليت معه فى الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ، وصليت معه فى السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين . . . إلخ الحديث . . . (قال أبو عيسى) : « هذا حديث حسن » انتهى .

فالحديث فى إسناده الأول : « الحجاج » وهو ابن أرطاة ، قال الحافظ فى تقريب التهذيب ، « صدوق ، كثير الخطأ والتدليس »^(٢) . وفيه عطية : وهو ابن سعد بن جنادة — بضم الجيم — العوفى ، وهو كسابقه أيضاً ، بالإضافة إلى كونه شيعياً^(٣) فكل من هذين الراويين ضعيف ، لكن لم يتهم بالكذب ، وقد حسن الترمذى حديثهما ، لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر ، فقد تابع حجاجاً ابن أبي ليلى فى الطريق الثانية ، وكذلك تابع عليه نافع فيها . وابن أبي ليلى إمام فقيه ، لكن تكلم فيه من قبل حفظه ، كما ذكر الترمذى فى العلال ، فروى الحديث من وجه آخر نحو الأول كما شرط الترمذى فى الحسن .

ومن هنا حسنه^(٤) الترمذى ، وأخرج المتابعة تقوية له .

(١) ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٤ .

(٣) ج ١ ص ١٥٢ .

(٤) وقد ثبت التحسين فى سائر أصول الجامع حسبما حقق العلامة أحمد شاکر ، لكن فى طبعة بولاق زيادة (صحيح) وهو خطأ مطبعى ، انظر شرح أحمد شاکر نفل الجامع ج ٢ ص ٤٣٧ .

٢ — وقال الترمذى : (باب ما يقول عند دخول المسجد ^(١)) :

« حدثنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن عبد الله ابن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى قالت : « كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم ، وقال اللهم اغفر لى ذنوبى ، فذكر الحديث . . . » ثم قال وفى الباب عن أبى حميد ، وأبى أسيد ، وأبى هريرة .

(قال أبو عيسى) « حديث فاطمة حديث حسن ، وليس إسناده بمتصل ، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى ، إنما عاشت فاطمة بعد النبى — صلى الله عليه وسلم — أشهراً » .

قال المباركفورى فى شرح الجامع ^(٢) : (فإن قلت قد اعترف الترمذى بعدم اتصال إسناده حديث فاطمة ، فكيف قال : حديث فاطمة حديث حسن ؟ قلت : الظاهر أنه حسنه لشواهد . . . وهذا الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه أيضاً . فإن قلت : لم أورد الترمذى فى هذا الباب حديث فاطمة ، وليس إسناده بمتصل ، ولم يورد فيه حديث أبى أسيد ، وهو صحيح ، بل أشار إليه ؟ قلت : لبيان ما فيه من الانقطاع وليستشهد بحديث أبى أسيد وغيره) .

٣ — وكثيراً ما يكتفى بالحكم على الحديث بالحسن مجرداً عن توجيه الحكم بشيء مما سبق ذكره ، كقوله فى (باب ما جاء فى حد السكران) : (حدثنا سفيان بن وكيع حدثنا أبى عن مسعر عن زيد العمى عن أبى الصديق الناجى عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ضرب الحد بتعين أربعين . قال مسعر : أظنه فى الخمر .

(قال أبو عيسى) : حديث أبى سعيد حديث حسن ، وأبو الصديق الناجى اسمه بكر بن عمر ويقال بكر بن قيس ^(٣) .

هكذا اجتراً بالحكم على الحديث بالحسن ولم يزد . وفى إسناده الحديث

(١) (١) نسخة من نسخة (٢) تحفة الأحوفى ج ١ ص ٢٦٢ .

(٢) (٢) ج ١ ص ٢٧٢ .

زيد العمى قاصي هراة قال ابن معين صالح ، وقال مرة لا شيء ، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال الجوزجاني متابعك (١) وقال أبو داود : عنه « ما سمعت إلا خيراً » ولكنه تأييد بوروده من طريق أخرى قوته . قال العراقي في شرح الجامع : « حديث أبي سعيد انفراد بإخراجه الترمذي ، ولحديث أبي سعيد طريق آخر : رواه البيهقي من من رواية أبي التياح عن أبي الودّك عن أبي سعيد الخدري قال : (لا أشرب نبيذ التمر بعد إذ أتى النبي ﷺ — صلى الله عليه وسلم — بنشوان : الحديث) قال العراقي ورواه الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (٢).

والحديث وإن صححه الحاكم لمكن في إسناده أبا الودّك جبر بن نوف البكالي ، قال ابن حجر (صدوق بهم) اهـ (٣).

فحديثه ضعيف إلا أنه قد انضم لحديث زيد العمى وعبد الله ، فارتقى الحديث إلى درجة الحسن ، ومن ثمة حسنه الترمذي .

هذا التعريف من أبي عيسى له قيمته العلمية العظيمة ، لأنه صادر من إمام أسهم في تدوين السنة وهو أقدم تعريف له وقد شرحناه ، وبيننا مراده ، بما أدى إليه البحث والفحص ، لكن اعترض على الترمذي في تعريفه بأمور ترد على حده نوردها لئلا يرى مدى سلامة التعريف .

الاعتراض الأول : أن الحد غير مانع ، لأنه لم يميز الحديث الحسن عن الصحيح ، فإنه لا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ، ورواته غير متهمين ، بل ثقات ، والصحيح يأتي مروياً من وجه ، كما يروى من وجهين فأكثر ، فبعض الصحيح داخل في الحسن ، فلا يكون التعريف صحيحاً . وقد اعترض بذلك ابن الصلاح وغيره (٤) .

(١) تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤٠٨ وانظر الميزان ج ١ ص ٣٦٣ .

(٢) ورقة (٢١٥ - ب) وانظر المدة رك ج ١ ص ٣٧٤ وتصحيح الحاكم تسامح .

منه كما نرى .

(٣) تهذيب التهذيب ج ١ ص ١٢٥ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣ وشرح العراقي لألفيته ج ١ ص ٣٦ وفتح

الحديث ص ٢٥ .

ورد الاعتراض والجواب عنه أننا إذا تأملنا ، نجد في كلام الإمام أبي عيسى ما يفصل الحسن عن الصحيح ويميزه ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنه قال في راويه « أن يكون غير متهم بالكذب » وهذا يكون قاصراً عن درجة راوى الصحيح بل وراوى الحسن لذاته ، لأنه يدخل فيه المستور والمُدلس ونحو ذلك ، وراوى الصحيح لا بد أن يكون ثقة ، كذا راوى الحسن لذاته لا بد أن يكون ضابطاً وإن كان ضبطه أخف من الصحيح . ولا يكفي كونه غير متهم . ولم يعدل الترمذى عن قوله (ثقات) وهى كلمة واحدة ، إلى ما قاله ، إلا لإرادة قصوره عن وصف الثقة ، كما هى عادة البلغاء .

الثانى : اشتراط مجيئه من غير وجه . لأنه يشعر باحتياجه إلى جابر ، ورواية الثقة لا تحتاج إلى جابر (١) .

الاعتراض الثانى : أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح ، فكيف يشترط في الأدنى ما لا يشترطه في الأعلى . والجواب : أن الترمذى قد تساهل في راوى الحسن ، وفى إسناده ، فلم يشترط فيه الاتصال ولا انتفاء العلة ، فلأجل ذلك اشترط ألا يكون فرداً ، بل أن يجيئ من وجه آخر .

الاعتراض الثالث : أن أبا عيسى خالف تعريفه بنفسه ، فحسن أحاديث لم ترو من وجه آخر ، بصريح عبارته هو ، حيث يقول في الحديث : « حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

اعتراض الحافظ العراقى بذلك فى شرحه للجامع كثيراً ، ودين ذلك : حديث فضالة بن عبيد فى تعليق يد السارق أخرجه الترمذى ثم قال فيه (٢) : « وهذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن على المقدمى عن الحججاج بن أرطاة » قال العراقى معترضاً ناقداً (٣) :

(١) تدريوب الراوى ص ٨٨ .

(٢) ج ١ ص ٢٧٢ (باب ما جاء فى تعليق يد السارق) .

(٣) تكملة شرح ابن سيد الناس للحافظ العراقى ق (١٨٥ ب) .

(حكم المصنف على حديث فضالة بأنه حسن غريب ، وهو مشكل من حيث اصطلاحه ، لأنه لم يرو من غير وجه ، كما اشترط هو في آخر الكتاب في العلل) .

وكذلك سجل اعتراضه في ألفيته ، وبينه بمثل ذلك في شرحها^(١) قال :
(. . .) اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه نحوه ، ومع ذلك فقد حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد ، كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خرج من الخلاء قال غفرانك) فإنه قال فيه : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة ، قال : ولا يعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة) اهـ .

والجواب عن هذا من عبارة الترمذى في التعريف أيضاً ، فإنها تدل على أن الحد المذكور إنما يكون حيث يفرد كلمة (حسن) ، ولا يأتي بها مع صفة أخرى ، كما في الأمثلة التي اعترض بها العراقي فتعريفه إنما هو لنوع خاص وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن فقط من غير صفة أخرى كما قال ابن سيد الناس لا الحسن مطلقاً^(٢) .

نتيجة البحث
في تعريف الحسن

ونتيجة التحقيق : أن الحسن الذي عرفه الترمذى هو ما أفردته في الحكم على الحديث وهو : (الحديث الذي يكون راويه مستوراً غير مغفل كثير الخطأ ، أو يكون راويه سيئ الحفظ أو موصوفاً بالغلط أو الخطأ أو الاختلاط مع الصدق والأمانة ، أو يكون إسناده غير متصل أو كان فيه مدلس روى بالعتنة . مع سلامته من أن يكون فيه متهم بالكذب ، وكل ذلك مشروط بأمرين :

١ - أن لا يكون شاذاً .

٢ - وأن يروى من غير وجه بلفظه أو معناه .

الحديث الحسن
عند المحققين

وهذا التقسيم الذي ذكرناه للحديث الحسن هو ما سار عليه المحققين مع بعض تفاوت في العبارة فقد قسم العلماء الحديث الحسن إلى قسمين :

(١) ج ١ ص ٣٧ .

(٢) شرح نخب الفكر لابن حجر بشرح على القاري ص ٧٥ - ٧٦ وفتح المنيث للسخاوي ص ٢٤ وتدريب الراوى ص ٨٨ .

الأول : الحسن لذاته ، والثاني : الحسن لغيره .

أما الحسن لذاته فقد قال فيه ابن الصلاح :

تعريف الحسن
لذاته

(أن أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإنقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من بعد ما يتفرد به من حديثه منكرأ . ويعتبر في كل هذا — مع سلامة الحديث — من أن يكون شاذأ ومنكرأ سلامته من أن يكون معللا (١) اهـ .

فإذا قال المحدثون هذا حديث حسن كان مرادهم هذا النوع فالحسن لذاته إذن كالصحيح لكنه قد خف ضبط راويه عن راوى الصحيح كما حرره ابن حجر فقال بعد تعريف الصحيح « فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته » (٢) اهـ .

وهذا القسم هو الذى نزل عليه ابن الصلاح كلام الخطابي حيث قال في كتابه « معالم السنن » : (الحسن ما عرف مخبره واشتهر رجاله) (٣) . وإن كان فيه مناقشات على الخطابي لا تطيل بذكرها .

أما الحسن لغيره فهو الحديث الضعيف الذى تعددت طرقه وكثرت بما يجبر وهنه وضعفه ، وهو ما يطلق عليه الترمذى « حسن » وقد نزل عليه ابن الصلاح كلام الترمذى في الحديث الحسن .

الحسن لغيره

فالترمذى إذن يوافق المحدثين في تسمية الحسن لكن يخالفهم في التمييز بين نوعيه فإذا أطلق كلمة حسن من غير صفة أو قرينة أخرى فراده الحسن لغيره ، أما المحدثون فيريدون الحسن لذاته وإذا أراد الحسن لذاته أشعر في حكمه بتفرد هذا السند في الحكم بالحسن على نحو ما سبق شرحه .

موازنة بين
الحسن عند
الترمذى والمحدثين

أما المحدثون فلأنهم يطلقون هذا النوع ولا يقيّدونه بشيء كما يفعل الترمذى . ولتفرد الترمذى باصطلاح الحسن أضافه في التعريف لنفسه فقال : « أردنا به حسن إسناده عندنا » ولم ينسبه لعلماء الحديث .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣ . (٢) نخبة الفكيك ص ٧٠ - ٧١ .

(٣) ١٣ ص ١١ .

ولكننا نلاحظ أن كلا من الترمذى والخطابى عرف أحدهما القسمين ، وأغفل الآخر ، الترمذى عرف الحسن لغيره . وأغفل الحسن لذاته مع أنه مخرج في كتابه كما بينا . والخطابى عرف الحسن لذاته . وأغفل الحسن لغيره ، وحكى تعريفه عن العلماء . فما السبب ؟ .

أما بالنسبة لأبى عيسى : فإنه غالباً ما يميز الحسن لذاته بقوله « حسن غريب » أو نحو ذلك فخشى أن يشكل على الناظر صنيعة في كتابه ، لأنه يخرج الحديث أحياناً ويقول فلان ضعيف ، ثم يقول : هذا حديث حسن . فخشى أن يشكل ذلك على القارئ ، فعرفه بأنه إنما حسنه لكونه يتعاضد بتعدد طرقه . وسكت عن تعريف الحسن لذاته لعدم الإشكال فيه . وأما الخطابى فلم يذكر الحسن الذى ذكره الترمذى لأنه فى الأصل ضعيف وإنما صار حسناً فى المآل . والله أعلم .

الجامع مرجع
أساسى فى
الحديث الحسن

وبعد هذه الدراسة والتحقيق للحسن فى كتاب الترمذى . وموازنته باصطلاح المحدثين ، نختتم بالتنبيه ، إلى أن عناية الإمام الترمذى بالحديث الحسن ، قد حظيت بالتقدير العظيم لدى علماء الحديث ، فأصبح كتابه لديهم قدوة اتسى به من بعده العلماء ، وأصلاً علمياً يرجع إليه فى هذا النوع . قال الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح فى كتابه « علوم الحديث » (١) :
(كتاب أبى عيسى الترمذى - رحمه الله - أصل فى معرفة الحديث الحسن ، وهو الذى نوه باسمه ، وأكثر من ذكره فى جامعة - ويوجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله . كأحمد بن حنبل ، والبخارى وغيرهما . . .) . اهـ .

الألبق فى
الحسن تعريف
الترمذى

وعلى ذلك فإن تعريفه للحسن له مكانته العلمية الرفيعة . حتى أنه ليكون كما قال الحافظ السخاوى : (أن الألبق فى الحسن ما اقتصر عليه الترمذى) (٢) . اهـ .
قد علمنا أن الحديث الحسن قسمان : حسن لذاته ، وحسن لغيره . وكل منهما حجة يعمل به .

حكم الحديث
الحسن

أما الحسن لذاته : فقبول عند الفقهاء كلهم فى الاحتجاج والعمل به ،

(١) انظر مقاله ص ١٤ - ١٥ .

(٢) فتح المغيب ص ٨٣ .

وعليه معظم المحدثين والأصوليين . وذلك أنه إذا ترجح الصدق في خبر الواحد وجب العمل به . والحسن قد ترجح صدقه على كذبه . فوجب أن يكون مثل الصحيح في الاحتجاج به والعمل بموجبه ولذلك جعله بعض علماء الحديث متدرجاً في أنواع الصحيح لاندراجها في أنواع ما يحتاج به . قال ابن الصلاح : (وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته) (١) .

ولكن الحقيقة أنه ليس هناك خلاف في المسألة ، لأن من سمي الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح لذاته ، الذي سبق تعريفه ، فهو إذن كما قال ابن الصلاح : اختلاف في العبارة دون المعنى (٢) .

وأما الحسن لغيره ، فإنه وإن كان في الأصل ضعيفاً ، لكنه قد انجبر بوروده من طريق آخر فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ راويه وغفلته وتحصل بالمجموع قوة تصلح للاحتجاج ، فيحتاج به ويقبل ، كالحديث الحسن لذاته .

فإن قيل : كيف يصلح الاحتجاج بهذا النوع . مع أن كل إسناد فيه لو انفرد لم يكن حجة ؟ فالجواب أن الاحتجاج قد وقع بالمجموع ، فإنه لما تأيد بوروده من طريق آخر قوى وارتفع إلى الحسن ، نظير ذلك المرسل ليس بحجة عند الشافعي لكنه إذا ورد من طريق آخر مستنداً ، أو مراسلاً من حديث تابعي أخذ عن غير رجال التابعي الأول فإنه يعتضد ويصير حجة . فكذلك الحديث الحسن لغيره (٣) .

هذا الذي ذكرنا من حكم الحسن ظاهر بالنسبة لعبارات الترمذي لأنها جارية على الاصطلاح أما بالنسبة لغيره فلا بد من التحري . قال الحافظ السخاوي في فتح المغيب (٤) :

(لكن حيث ثبت اختلاف صنيع الأئمة في إطلاقه ، فلا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به . بل لا بد من النظر في ذلك ، فما كان

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦ . (٢) نفس المكان .

(٣) المرجع السابق ص ١٣ . (٤) ص ٢٧ .

منه منطبقاً على الحسن لذاته فهو حجة . أو الحسن لغيره فيفصل بين ما يكثر
طرقه فيحتاج به وما لا فلا (١) ٥١ .

الحديث الحسن في الصحيحين

لم نحتاج لبحث وجود الحديث الصحيح في الصحيحين ، لأنه شرط
كتابهما ، فهل نجد شيئاً من الحسن في الصحيحين ، خاصة وقد علمنا أنه
حجة كالصحيح .

أما الحسن لغيره ، فنبادر إلى نفي وجوده فيهما ، لأنه لا يدخل في شرط
الكتابين إذ هو في الأصل ضعيف .

وأما الحسن لذاته : فقد علمنا أنه كالصحيح ، إلا أن راويه قد خف
ضبطه عن راوى الصحيح وهذه الطبقة قد ذكر مسلم في مقدمة كتابه أنه
يخرج أحاديثهم بعد الأولى ، وكذلك ذكر الحازمي أن البخاري يخرج
حديث الطبقة الثانية قليلاً . فهل نحكم على أحاديث هذه الطبقة في الصحيحين
بالحسن ، أم نقول إنها صحيحة ؟ مال إلى الأول ابن سيد الناس فيما حكاه عنه
الحافظ العراقي . ثم قال العراقي يناقش ابن سيد الناس (٢) (إن مسلماً التزم
الصحة في كتابه ، فليس لنا أن نحكم على حديث خرج فيه بأنه حسن عنده ،
لما تقدم من قصور الحسن عن الصحيح) ٥١ .

ولكن إذا تدبرنا هذا نجد العراقي إنما ينكر الحكم بالحسن فقط ، وكأنه
لا يبنى الوجود ، وهو الحق فإن فيهما هذا النوع من الحديث . ومن ذلك
أحاديث حسن الترمذي وبلدتها مخرجه فيهما .

والذي أراه من الجواب أن نقول : حقاً أن في الصحيحين أحاديث
للطبقة الثانية رجال الحديث الحسن ، - وفي مسلم أكثر ، ولكنها لم تخرج
أصولاً بمفردها ، وإنما يخرجونها مقرونة برواية رجال آخرين ، فترفع

(١) وقوله أو « الحسن لغيره » فيه أنه لا يوصف بالحسن إلا إذا كان اعتمد جابراً
فلو قال أو الضعيف الذي عضد من طرق أخرى يفصل فيه بين ما يصلح جابراً وما لا يصلح .
لسلمت عبارته .

(٢) ج ١ ص ٤٧ - ٤٨ . شرح للعراق على ألفيته .

إلى رتبة الصحيح القوي ، مع التحرى فيما يخرج من هذا النوع والاختيار منه ، كحديث سلم بن زوير الذى ذكرناه فى الفصل السابق . وكحديث أبى هريرة مرفوعاً : (أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم) .

رواه الترمذى قال (١) : (حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن أبى بشر عن حميد بن عبد الرحمن الحميرذى ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — . . . فذكر الحديث ثم قال : حديث أبى هريرة حديث حسن) .

والحديث قد أخرجه مسلم فى صحيحه (٢) بسند الترمذى وزاد (وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل) ١ هـ . ورواه بمعناه من وجهين آخرين عن أبى هريرة رضى الله عنه .

فتقوى الحديث بهذا الصنيع ، وأصبح من الصحيح وهو المعروف لدى المحدثين بالصحيح لغيره .

وليس فى هذا اختلال بشرطهما الصحة ، لأن هذه الأحاديث قد تقوت فى الكتابين بالمتابعات والشواهد ، وارتفعت إلى درجة الصحة ، غاية الأمر أن الصحيح فى الكتابين على قسمين :

صحيح لذاته : ويخرجانه أصولاً محتجاً بها ، حسبما شرحن من طريقة كل منهما وصحيح لغيره : ويخرجانه فى المتابعات والشواهد .

غير أن البخارى أصبح من مسلم فى ذلك ، لأنه يقل من إخراج هذا القسم الثانى ، عن كتاب مسلم .

هذا ، وقد يفتى ما نقوله هنا على كثير من الناس ، ولكنى است فى هذا القول مبتدعاً ، فقد قدمت من الأمثلة ما يؤيد ذلك ، كما أنه قد سبق إليه المحققون من الباحثين فى علوم الحديث .

قال الحافظ أبو الفضل أحمد بن حجر فى بيان فوائد تكرار الحديث صحيح البخارى :

(١) ج ١ من ١٤٧ (باب ما جاء فى صوم المحرم) .

(٢) ج ٣ ص ١٦٩ .

(ومنها : أنه صحيح أحاديث على هذه القاعدة ، يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة ، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأول) (١) هـ .
وقال الحافظ العلائي : (درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا يعنى بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها ، والدرجة الدنيا منها لم يخرج منها مسلم في الأصول شيئاً ، إنما يخرجها في المتابعات والشواهد) (٢) .

قول الترمذى : « أصح شيء في الباب » :

يوجد في جامع الترمذى كثيراً ، وفي تاريخ البخارى وغيرهما قولهم : « أصح شيء في الباب كذا ، أو أحسن شيء كذا ، وحديث فلان أصح من حديث فلان أو أحسن » .

فهل هذا حكم للأحاديث بالصحة أو الحسن ؟
ربما يتوهم من لا إحاطة عنده أن ذلك هو المراد ، وليس الحال كذلك ، بل المراد المفاضلة وبيان رجحان بعضها على بعض بقطع النظر عن ثبوت الصحة أو الحسن . قال النووى في الأذكار (٣) :

(لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، فإنهم يقولون : هذا أصح ما جاء في الباب ، وإن كان ضعيفاً ، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً) هـ .
ونمثل لذلك من الجامع بما يوضحه .

مثال الأول : حديث عائشة : (من حدثكم أن النبي — صلى الله عليه وسلم — كان يبول قائماً فلا تصدقوه . . .) أخرجه الترمذى من طريق شريك (٤) وقال وفي الباب عن عمر وبريدة ، حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح) ، ثم تكلم على حديث عمر وبريدة وضعفهما .
وحديث شريك الذى قال فيه أحسن شيء في الباب هو حديث ضعيف

(١) هدى السارى ج ١ ص ١٠ .

(٢) فتح المغيب للسخاوى ص ٣٠ وهذا القول من الملائى جار على تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف وإدراج الحسن في الصحيح ، وهو اصطلاح ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم .

(٣) ص ٨٤ وانظر تدريب الراوى ص ٣٩ .

(٤) ج ١ ص ٤ (باب النهى من البول قائماً) .

لأن فيه شريك ابن عبد الله النخعي وهو صدوق نخطئ كثيراً ، وتغير حفظه منذ ولي الكوفة^(١) فهو ضعيف وكذا أحاديث الباب كلها ضعيفة . قال الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني :

(لم يثبت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في النهي عن البول قائماً شيئاً ، كما بينته في شرح الترمذي)^(٢) .

فلما رآه إسناده من كلام الترمذي أنه أقل ضعفاً وأرجح ما ورد في هذا الباب .

المثال الثاني : أخرج في الطلاق^(٣) حديث عائشة في نزول آية « الطلاق

مرتان » من رواية يعلى بن شبيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ثم رواه من حديث عبد الله بن إدريس عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلين لم يذكر عائشة وقال : (وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب) ٥١ .

ويعلى بن شبيب لين الحديث^(٤) ، فحديثه ضعيف ، أما عبد الله بن ابن دينار فهو ثقة لكن حديثه مرسل ، والمرسل ضعيف عند المحدثين . فليس مراد الترمذي أنهما صحيحان ، بل إن الرواية المرسلة أصح ، لأن راويها أحفظ وأتقن .

وهكذا ينبغي التنبيه لمثل هذه العبارات ، لئلا يقع القارئ في الخطأ والوهم ، ففرق بعيد بين قولهم : هذا حديث صحيح ، أو حسن ، وقولهم : هذا أصح شيء في الباب أو أحسن ، أو أصح من حديث فلان ، أو أحسن...

الحديث الغريب في كتاب الترمذي :

وأما الحديث الغريب فقد بين الترمذي معناه ، ووضحه بالأمثلة ، وتعريف الغريب عنده في هذه الجملة من كلامه :

(وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب ، فإن أهل الحديث يستغربون

تعريف الترمذي
للحديث الغريب

(١) تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٥١ .

(٢) فتح الباري ج ١ ص ٢٣٠ (باب البول قائماً وقاعدا) وق. بحث من هذا الشرح الذي ذكره فلم أعثر عليه .

(٣) جامع الترمذي ج ١ ص ٢٢٤ . (٤) تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٧٨ .

الحديث لمعان : رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد ، ، ، ،
« ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث . . . ، ورب حديث
يُروى من أوجه كثيرة ، وإنما يستغرب لحال الإسناد . . . » (١) ١ هـ .

وهذا موافق لما قاله العلماء في تعريف الحديث الغريب أنه : (ما انفرد
بـراو بروايته مطلقاً ، سواء كان عن إمام يجمع حديثه كالزهرى وقتادة ،
«أو لا يجمع حديثه ، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده » (٢) .

بيان ذلك : أن قولهم (ما انفرد راو بروايته) أعم من أن يكون الإنفراد
بالسند والمتن جميعاً ، أو بالسند فقط ، فشمّل ذلك ما أفاده الترمذى في
- عبارته الأولى والثالثة ، لأن مراده بقوله « يستغرب لحال الإسناد » ،
- التفرد بالإسناد ، وقولهم : (أو انفرد بزيادة . . . إلخ) هو معنى قوله :
« ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث » . . .

فما حدد به الترمذى الحديث الغريب موافق لاصطلاح العلماء وتعريفهم
- له . ولذلك قال « فان أهل الحديث يستغربون » فأفاد بذلك أنه جرى على
- اصطلاحهم .

وينقسم الحديث الغريب بحسب موضع التفرد إلى قسمين : غريب متناً
- وإسناداً ، وغريب إسناداً لا متناً .

فالقسم الأول : « الغريب متناً وإسناداً » : هو الحديث الذى تفرد
- بروايته متنه راو واحداً لم يرو عن غيره (٣) ، وفيه يقول الترمذى « رب حديث
يكون غريباً لا يُروى إلا من وجه واحد » ، ويدخل فيه التفرد بزيادة
- في المتن أيضاً .

(١) ج ٢ ص ٣٤٠ - ٣٤١ . بتجريد العبارة عن الأمثلة التى ذكرها خلال كلامه .

(٢) هذا ما يتحصل من كلامهم في الغريب وينحوه عرفه القاسمى في قواعد التحديث

ص ١٢٥ . وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٠ وشرح العراقى على ألفه ج ٤ ص ٢ - ٣
مفتاح المغيب للسخاوى ص ٢٤٣ .

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١١ وشرح العراقى على ألفيته ج ٤ ص ٤ وقريب

الطيرارى ص ٣٧٦ .

وسمى الحافظ ابن حجر هذا القسم : « الفرد المطلق » (١).
وقد مثل الترمذى للغريب متناً وإسناداً بمثالين ، وهما في الحقيقة — كما
قال الحافظ ابن رجب (٢) نوعان :

أحدهما : أن يكون ذلك الإسناد لا يروى به إلا ذلك الحديث أيضاً .
ومثاله : حديث حماد بن سلمة عن أبي العشاء عن أبيه قال : قلت :
يا رسول الله ، أما تكون الزكاة إلا في الحلق واللثة ؟ . فقال « لو طعنت في
في فخذها أجزأ عنك » .

قال الترمذى : (فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن أبي العشاء ،
ولا يعرف لأبي العشاء إلا عن أبيه إلا هذا الحديث ، وإن كان الحديث مشهوراً
عند أهل العلم ، وإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة لا يعرف إلا من
حديثه) .

والثاني : أن يكون الإسناد مشهوراً رويت به أحاديث ، لكن لم تصح
رواية هذا المتن إلا بهذا الإسناد .

مثاله : حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر : « أن رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — نهى عن بيع الولاء وعن هبته » ١ هـ .

فهذا الحديث لم يصح إلا من هذا الوجه عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر ، ومن رواه عن غيره فقد وهم وغلط ، كما بين ذلك الترمذى في العلل
ثم الحافظ ابن رجب الحنبلى في شرح العلل (٣) .

ولا تنفى غرابة الحديث وتفرد الراوى به ، أن يحكم عليه بالصحة ، إذا
توفرت فيه شروط الصحة ، وإذا لم يستوف هذه الشروط فهو غير صحيح ،
وعلى ذلك فالحديث الغريب ينقسم من حيث القبول والرد إلى الأقسام التي
سبق ذكرها ، وهى :

١ — الغريب الصحيح ، وهو ما توفرت فيه شروط الصحة ، كحديث

حكيم الغريب
متناً وإسناداً

(١) شرح النخبة بشرح القارى ص ٤٨ وفيه يقول القارى معللاً هذه التسمية (لإطلاقة
الشامل أن يستمر في أثنائه أم لا) .

(٢) شرح علل الجامع (ق ١٦٤ ب) نسخة المكتبة الظاهرية .

(٣) الجامع ج ٢ ص ٣٤٠ وشرح الملل (ق ١٦٥ ب) .

« إنما الأعمال بالنيات » ، وغيره من الغرائب التي بلغت درجة الصحة ،
 قتلها العلماء وعملوا بها ، ومنها جملة وافرة في الصحيحين تبلغ المائتين
 وتعرف بـ « غرائب الصحيحين » .

٢- الغريب الحسن : وهو الغريب الذي توفرت فيه شروط الصحة لكن
 خف ضبط راويه كما سبق بيانه ، ومنه كثير جداً في كتاب أبي عيسى .

٣- الغريب الضعيف ، وهو ما لم تتوفر فيه صفات الصحيح أو الحسن^(١)
 وهو الكثير الغالب في الأحاديث الغريبة ، لأن تفرد الراوى بالحديث
 - مظنة الخط أو الوهم ومن ثم كثر الضعف في الغرائب ، والعلل الخفية ،
 حتى حذر علماء الحديث منها ، ونهوا عن الاستكثار من روايتها ،
 وأطلق بعضهم على الغريب الفرد اسم « المنكر » .

وقال الإمام أبو يوسف : « من اتبع غريب الحديث كذب » ا هـ .
 وقال الإمام أحمد بن حنبل : « شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها
 ولا يعتمد عليها » ، .

وقال أيضاً : « لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها منكر وعامتها
 عن الضعفاء » انتهى . وغير ذلك من الآثار عن الأئمة ذكر منها الخطيب
 البغدادي جملة وافرة^(٢) .

والإمام محمد بن عيسى يبين في جامع هذا القسم ، بما يعرف القارئ
 ويوضحه له ، فيقول : « هذا حديث غريب » أو « غريب لا نعرفه إلا
 من هذا الوجه » أو « إلا من حديث فلان » وإذا كان الحديث من رتبة الصحيح
 أو الحسن قرن ذلك ببيان الغرابة .

وقد أخرج حديث أبي العشاء السابق في كتاب الصيد وقال فيه :
 (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ، ولا نعرف
 لأبي العشاء عن أبيه غير هذا الحديث)^(٣) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١١١ وتدريب الراوى ص ٣٧٦ .

(٢) الكفاية ص ١٤٠ - ١٤٣ وانظر التدريب نفس الصفحة .

(٣) ج ١ ص ٢٨٠ (باب ما جاء في الزكاة في الخلق واللغة) .

وأخرج حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر في البيوع ، وقال :
(هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار عن
ابن عمر) (١) .

وذلك من مزايا هذا الكتاب وفوائده العظيمة .

والقسم الثاني : « الغريب إسناداً لا متناً » :

وهو ما قال فيه الترمذى : « ورب حديث يروى من أوجه كثيرة ،

ولمّا يستغرب لحال الإسناد » .

يعنى أن يتفرد الراوى بروايته عن شخص لم يرو الآخرون عنه هذا
الحديث ، فهو غريب من جهة هذا الإسناد ، والمتن نفسه مشهور ، لروايته
من طرق أخرى .

وسماه ابن حجر « الفرد النسبى » وذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة

إلى شخص معين (٢) .

ويدخل فى هذا القسم الزيادة فى الإسناد ، وقد سبق بحثها .

والتفرد فى هذا القسم من الغريب على ضربين أشار إليهما الترمذى

فى أمثلته :

الأول : أن يكون الحديث معروفاً من رواية صحابى أو أكثر من طريق

أو طرق معروفة ثم يروى عن صحابى آخر من وجه يستغرب عنه بحيث

لا يعرف حديثه إلا من ذلك الوجه .

ومن أمثلته عند الترمذى : حديث أبى موسى الأشعرى عن النبى - صلى

الله عليه وسلم - قال : « الكافر يأكل فى سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل فى

معى واحد » (٣) .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلى : (فهذا المتن معروف عن النبى - صلى

الله عليه وسلم - من وجوه متعددة ، وقد خرجاه فى الصحيحين من حديث

(١) ج ١ ص ٢٢٢ (باب ما جاء فى بيع الولاء وهبته) .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٠ وشرح النخبة ص ٤٩ .

(٣) ج ٢ ص ٣٤٠ .

أبي هريرة ، ومن حديث ابن عمر عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأما حديث أبي موسى هذا فخرجه مسلم عن أبي كريب ، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه ، وذكروا أن أبا كريب تفرد به ، منهم البخاري وأبو زرعة (١) ١٥٠ هـ .

فحديث أبي كريب هذا غريب سنداً فقط ، والمتمن مشهوراً لا غرابة فيه .
الضرب الثاني : أن يكون الحديث يروى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — معروفاً من رواية صحابي عنه ، من طريق أو من طرق ، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة .

ومثل له الترمذي بحديث شيخه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا مروان عن معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سعيد مولى المهري عن حمزة بن سفينة عن السائب سمع عائشة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — :
(من تبع جنازة فله قيراط . . . إلخ) (٢) .

هذا الحديث مروي من وجوه متعددة عن عائشة أنها صدقت أبا هريرة بما حدث به عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأما من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يعرف إلا من هذا الوجه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي شيخ الترمذي فيه .

قال الترمذي : (قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن : ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق ؟ قال : حديث السائب عن عائشة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — فذكر هذا الحديث . وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن) (٣) .

وهذا القسم الغريب إسناداً لا متناً ، ينظر في أسانيده ، فإن صح من بعض الوجوه التي ورد بها ، لاستيفائه شروط الصحة ، فهو صحيح مقبول

حكم الغريب
إسناداً لا متناً

(١) شرح علل الجامع ق (٧٥ - أ) .

(٢) ج ٢ ص ٣٤١ وانظر في تفریع هفین الضربین : شرح علل الجامع لابن رجب

ق (٧٥ - أ) و (٧٦ - أ) .

(٣) الجامع ج ٢ ص ٣٤١ .

ولا يضره أن يكون في بعض أسانيده الأخرى ضعف ، لأن العملة إنما هي على الصحيح ، ولا يعل الصحيح بالضعيف .

والترمذى — على طريقته الواضحة المشروحة — يعبر عن هذا القسم بما يبين للقارئ مراده من الغرابة ، ومن أى قسم هي ، فيقول : « غريب من هذا الوجه » ، وربما قال « غريب من حديث فلان » ، وقد يجمع بين العبارتين فيقول : (هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث فلان) .

تعبر الترمذى عنه

ويقرن الغرابة أيضاً برتبة الحديث من الحسن أو الصحة ، على نحو ما سبق توضيحه . .

هذا ما يؤول إليه كلام الترمذى في الحديث الغريب ، بيناه وشرحناه ، ورأينا أنه يؤول إلى قسمين ، ذكرناهما بناء على تحليل كلامه ، لكن بقي هناك قسم ثالث تقضى به النظرية العقلية في احتمال وقوع الغرابة ، وهو الحديث الغريب متناً لا إسناداً . ذكره الإمام ابن الصلاح في مقدمته ، وجعل الأقسام ثلاثة فقط .

موازنة تقسيم الترمذى بتقسيم الخلدن

وتوسع الإمام فتح الدين بن سيد الناس اليعمرى في شرحه على الترمذى ، فجعل الحديث الغريب خمسة أقسام ، وهى :

التوسع في تقسيم الغريب

- ١ — غريب سنداً ومتناً .
- ٢ — غريب متناً لا سنداً .
- ٣ — غريب سنداً لا متناً .
- ٤ — غريب بعض السند فقط .
- ٥ — غريب بعض المتن فقط (١) .

وبالتأمل فيها يجد القارئ أن الأول والخامس قد اشتمل عليهما القسم الأول من الغريب حسبما شرحناه وقسمناه . وأن الثالث والرابع اشتمل عليهما القسم الثانى من أقسام الترمذى .

بقى القسم الثانى وهو (الغريب متناً لا إسناداً) ، وهو ثالث الأقسام

عند ابن الصلاح ، وقد اختلف فيه هل هو موجود أم لا ؟ كما اختلف في صورته .

فقال ابن الصلاح : « لا يوجد ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً ، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به ، فرواه عنه عدد كثيرون ، فإنه يصير غريباً مشهوراً ، غريباً متناً وغير غريب إسناداً ، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد ، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول . متصف بالشهرة في طرفه الآخر ، كحديث « إنما الأعمال بالنيات » ، وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشهورة » (١) .

فقيد ابن الصلاح وجوده بما ذكر من التأويل ، وجعله بالنسبة لآخر السند .

أما ابن سيد الناس فأطلقه ، ولم يقيد بآخر السند ، ولكنه لم يوضح مراده ، مع أنه وقع في كلامه ما يقتضى التمثيل له . فيحتمل أن يريد ما قاله ابن الصلاح ، ويحتمل أن يريد أمراً آخر قال العراقي : (وقد أطلق ابن سيد الناس ثبوت هذا القسم ، من غير تخصيص له بما ذكر ، ولم يمثله . فيحتمل أن يريد ما كان إسناده مشهوراً بجادة لعدة من الأحاديث ، بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض . ويكون المتن غريباً لانفرادهم به) (٢) .

وأياً ما كان ، فإننا نرى هذا القسم على كلا الاحتمالين غير مغل ولا مستدرك على الترمذى شيئاً ، لأنه داخل في القسم الأول من الغريب ، وهو الغريب متناً وإسناداً ، وقد عممه الترمذى في كلامه بوضوح ظاهر . أما دخوله في القسم الأول — حسب تفسير ابن الصلاح له — فلأنه على الحقيقة غريب متناً وإسناداً . لأن الرواة تفردوا بالمتن في الابتداء ، ثم طرأت الشهرة بعد . وقد قال الترمذى في حديث أنى العشاء السابق ذكره : (وإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة : لا يعرف إلا من حديثه ، فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه) .

(١) معرفة علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١ .

(٢) تدريب الراوى ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

١. وأما تفسير العراقي : فيدخل في القسم الأول دخولا ظاهراً ، لأنه مطابق للضرب الثاني منه ، الذي مثل الترمذى له بحديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر في النهي عن بيع الولاء ؟

فتقسيم الإمام الترمذى سليم ، وهو الذي نختاره ، وما عداه لا يخلو من تكلف ، مصدره تتبع القسمة العقلية ، ويؤيدنا في هذا أن الحافظ ابن حجر جعل الغريب قسمين : الفرد المطلق والفرد النسبي ، ولم ير للقسمة ثالثاً .

تركيب اصطلاحات أنواع الحديث في الجامع

تلك هي الأنواع الرئيسية للحديث في جامع محمد بن عيسى بن سورة ، شرحناها ، وعلمنا المزد منها واضحاً ، ووجدنا الترمذى يصلر حكمه على الحديث صريحاً .

ولكن الإمام لا يكتفى ببيان نوع الحديث من حيثية واحدة ، دائماً ، كبيان الصحة وحدها ، أو الغرابة بمجردا ، بل يمزج اصطلاحات هذه الأنواع في الكثير من الأحيان فيجمع بين اثنين منها أو أكثر في الحكم على الحديث ، فتتكون من هذه الثلاثة الأنواع العبارات الآتية :

« صحيح غريب » - « حسن غريب » - « حسن صحيح » - « حسن صحيح غريب » .

فما هو وجه هذا التركيب ؟ وما مراد المؤلف بهذه الألقاب المركبة ؟ . لقد بين الترمذى معنى الحسن ، ومعنى الغريب ، فلماذا لم يشرح لنا معنى هذه العبارات ؟ .

ارتأى بعضهم أنه لم يبرر معناها اعتماداً على شهرتها لدى علماء الحديث . ومعرفتهم إياها (١) .

ونبحث عن هذه الشهرة والمعرفة ، فنجد الخلاف في بعض التراكيب كثيراً ، مما يبعد هذا الرأي ، ويجعله بمفرده غير كاف في التعليل .

ونرى أن الترمذى قد يكون اعتمد على هذه الناحية بالنسبة لما وجد من العلم عند بعض شيوخه ، كالبخارى مثلاً ، ولكنه جعل اعتماده الأساسى على فهم العلماء واستنباطهم للمعنى على ضوء ما شرحه وفسره من الحسن والغريب ، وما هو معلوم شائع في الحديث الصحيح .

وذلك ما سأجعله مصدراً للاستدلال في معرض الاستشكال مضافاً لما أدى إليه استقرار الجامع وسنجهته في الترجيح بين الآراء فيما كان فيه اختلاف من هذه العبارات .

قول الترمذى « حديث صحيح غريب » :

أما هذه العبارة من كلام الترمذى : (هذا حديث صحيح غريب)
فمعناها سهل ، لا إشكال فيه ، لأننا علمنا أن الحديث الصحيح لا يشترط
فيه تعدد الإسناد ، وعلمنا تنوع الغريب إلى صحيح وغيره ، فالغربة تجامع
صحة الحديث ، ويكون مقصد الترمذى إفادة هاتين الحثيتين ولا تعارض
بينهما ، أياً كان نوع الغربة .

قول الترمذى « حسن غريب » :

وأما قوله : « حديث حسن غريب » فما يشكل من كلامه ، لأن
الترمذى فسر الحسن بتعدد الإسناد ، والغربة تفرد . فكيف يجمع بينهما فى
الحكم على حديث واحد ، وهما متناقضان ؟ .

أجيب بأن المراد : الغربة من حيث الإسناد ، وليس غربة مطلقة .
وهو مردود بقوله فى بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه إلا من
هذا الوجه ، فهذا تحسين مع التفرد المطلق .

فالجواب ما قاله البقاعى : (استعمل الترمذى الحسن لذاته فى المواضع
التي يقول فيها (حسن غريب) ونحو ذلك ، وعرف ما رأى أنه مشكل) .
انتهى . . .

أى أن التعدد يشترط حيث يفرد « الحسن » فى وصف الحديث ، فإذا قيد
بالغربة علم أن التعدد غير ملاحظ فيه ، مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة
الحسن ، فهذا مأخذه من تحليل كلام الترمذى ، وحمل بعضه على بعض .

قول الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح » :

وهذه الصيغة كثيرة الوجود جداً فى كتاب الإمام أبى عيسى ، وقد
أشكل أمرها كثيراً ، وكثرت الآراء فى مراد الترمذى ومقصوده .
وجه الإشكال ما تقرر من أن الحسن قاصر عن الصحيح ، فكيف
يجمع بينهما فى حديث واحد ؟ إن فى هذا الجمع نقضى ذلك القصور وإثباته ،
فكيف يفعل ذلك الترمذى ؟ .

وقد كثرت الأقوال في حل عبارة الترمذى هذه وإزالة الإشكال عنها ،
ولا نريد تتبع كل ما في المسألة من أقوال واحتمالات ، وإنما نعرض فيما
يلي أهم هذه الأجوبة ، ثم نبدي رأينا بالترجيح بينها . وهذه الآراء هي :
أولاً : قال ابن الصلاح : (إن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا رُوي
الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد
صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح . أى : أنه حسن
بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر) .

ثانياً : قال ابن الصلاح أيضاً عقب جوابه الأول : (على أنه غير مستنكر
أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوى ، وهو
ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي
الذى نحن بصدده) (١) .

ثالثاً : قال تقي الدين بن دقيق العيد في الاقتراح : (والذي أقول في
جواب هذا السؤال : أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن
الصحيح ، وإنما يجيء القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله
« حسن » فالقصور يأتيه من قيد الاختصار ، لا من حيث حقيقته
وذااته ، وتشرح ذلك وبيانه : أن ههنا صفات للرواة تقتضى
قبول الرواة ، وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض ،
كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً ، فوجود الدرجة الدنيا كالصدق
وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ
والإتقان ، فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا ،
كالحفظ مع الصدق فيصح أن يقال في هذا : إنه حسن باعتبار
وجود الصفة الدنيا ، وهى الصدق مثلاً ، صحيح باعتبار الصفة
العليا ، وهى الحفظ والإتقان) (٢) ، انتهى .

رابعاً : قال الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير في كتابه (اختصار علوم
الحسن والصحة) أنه سطر بين

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦ .

(٢) قوت المبتلى على جامع الترمذى ج ١ ص ٨ - ٩ . وانظر شرح العراقى على

الألفية ج ١ ص ٥٢ وتدريب الراوى ص ٥٤ فقد تلخصا كلامه .

الحديث^(١): «والذى يظهر لى : أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة ، فعلى هذا يكون ما يقول فيه : «حسن صحيح» أعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن ، والله أعلم » انتهى ...

خامساً : قال الحافظ أبو الفضل بن حجر فى شرح النخبة : (فإن جمعا فى وصف حديث واحد كقول الترمذى وغيره ، هذا حسن صحيح فلتردد الحاصل من المجتهد فى الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية . قال : ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث فى حال ناقله اقتضى للمجتهد ألا يصفه بأحد الوصفين ، فيقال فيه : حسن باعتبار وصفه عند قوم ، صحيح باعتبار وصفه عند قوم ، وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد (أو) ، لأن حقه أن يقول : (حسن أو صحيح) .

تحقيق الحافظ
ابن حجر

رعى هذا فما قبل حسن صحيح ، دون ما قبل فيه صحيح ، لأن الجزم أقوى من التردد ؛ وهذا حيث التفرد .

ولأى إذا لم يحصل التفرد ، فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن ، وعلى هذا فما قبل فيه حسن صحيح فوق ما قبل فيه صحيح فقط — إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوى^(٢) . هذه أهم الآراء التى قبلت فى تفسير قول الترمذى : «حسن صحيح» . وإزالة إشكال جمعه بين الصحة والحسن ، وبدهى أنها لم تقل فى وقت واحد ، وإنما نتجت على مر العصور بسبب ما ينقلح فى ذهن الباحث فى معنى هذه الجملة ، والاعتراض على من سبقه ، وكان السابق هو أبو يعمر بن الصلاح ، ثم أصحاب الآراء التالية حسب ترتيبها الذى اتبعناه ، فجاء كل منهم ، وانتقد ابن الصلاح ، ثم لاحت له نظرية لتفسير العبارة وحل الإشكال .

مناقشنا
لهذه الآراء

(١) ص ٤٧ .

(٢) ص ٣٨ - ٧٥ شرح النخبة نسخة شرح على القارى .

وهكذا نجد هذه الآراء في حملتها تعرضت للمناقشة والنقض ، ووجهت إليها أسهم الطعن ، ونبين هذه الاعتراضات فيما يلي :

أولاً — مناقشة رأى ابن الصلاح الأول : أما رأى ابن الصلاح الأول فقد اعترض من وجهين :

الأول : اعترض ابن دقيق العيد وهو : أن الترمذى قال في أحاديث « حسن صحيح » مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد . وفي كلام الترمذى في مواضع يقول : « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه » . كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : (إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا) ، قال الترمذى فيه : « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ » (١) هـ .

وأوضح منه فيما وجدنا في الجامع — حديث : « إنما الأعمال بالنيات » ومعلوم أنه من الغرائب أخرجه الترمذى وقال : (هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الانصارى) (٢) هـ .

الثاني — قال الحافظ عبد الرحمن بن رجب في شرح علل الجامع (٣) : (وقد يقال : إن الترمذى إنما يريد بالحسن ما فسره به ههنا إذا ذكر الحسن مجرداً عن الصحة ، فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج إلى أن يروى نحوه من غير وجه ، لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد آخر) هـ .

ثانياً — مناقشة الرأى الثاني : وأما رأى ابن الصلاح الثانى الذى أبداه على الاحتمال الثانى بأن يكون المراد بالحسن المعنى اللغوى ، فقد اعترضه

(١) شرح العراقى للألفية ج ١ ص ٥٢ وفتح المنيث للسخاوى ص ٣٦ واظهر الجامع

ج ١ ص ١٤٢ .

(٢) ج ١ ص ٢١٠ (باب ما جاء فيمن يقاتل رياءاً والدنيا) .

(٣) ق (٦٥ - ب) .

ابن دقيق العيد أيضاً فقال (ويلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن)^(١) . .

وقال شيخ الإسلام ابن حجر : (ويلزم عليه أيضاً أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه ، فإن كل الأحاديث حسنة الألفاظ بليغة ، ولما رأينا الذى وقع له هذا كثير الفرق ، فتارة يقول : « حسن » فقط وتارة « صحيح » فقط ، وتارة « حسن صحيح » وتارة « صحيح غريب » وتارة « حسن غريب » عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح ، مع أنه قال فى آخر الجامع : « وما قلنا فى كتابنا « حديث حسن » فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ، فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد ، فانتفى أن يريد حسن اللفظ »^(٢) ٥١ هـ .

ثالثاً - مناقشة رأى الثالث : وأما رأى ابن دقيق العيد وجعله الحسن أعم من الصحيح منتقداً من وجهين :

الأول : قال ابن سيد الناس : (إنه اشترط فى الحسن أن يُروى نحوه من وجه آخر ، ولم يشترط ذلك فى الصحيح ، فانتفى أن يكون كل صحيح حسناً)^(٣) .

الثانى : التحقيق أن الحسن والصحيح متباينان^(٤) ، وقد فرق الترمذى بين عباراته ، حيث يقول أحياناً : « حسن » فقط ، وأحياناً « صحيح » فقط وأحياناً « حسن صحيح » ، وبذلك يدل على أن الصحيح عنده غير الحسن والحسن عنده ليس أعم من الصحيح .
رابعاً - مناقشة رأى الرابع : وأما رأى الحافظ ابن كثير أن الحسن الصحيح درجة متوسطة بين المرتبتين ، فمنتقداً من وجهين أيضاً :
الأول : أنه ليس عند المحدثين مثل هذا فهو مجرد تحكيم ، ولذلك قال العراقى فى نكته على ابن الصلاح^(٥) : (وهذا الذى ظهر له تحكيم

(١) شرح العراقى للألفية ج ١ ص ٥١ وفتح المغيث ص ٣٦ .

(٢) تدريب الراوى ص ٩٣ .

(٣) التقييد والإيضاح العراقى ص ٤٦ وشرح الألفية ج ١ ص ٥٢ .

(٤) انظر التحقيق فى تباين الحسن والصحيح فى فتح المغيث للخواوى ص ٢٣ - ٢٤ .

(٥) ص ٤٧ وهو كتابه التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح .

لا دليل عليه ، وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذى .
 الثانى : أنه تفسير مخالف لواقع الكتاب ، قال الحافظ ابن رجب (١) :
 (وهذا بعيد جداً ، فإن الترمذى يجمع بين الحسن والصحة في
 غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها ، والتي أسانيدھا
 في أعلى درجة الصحة ، كمالك عن نافع عن ابن عمر ، والزهري
 عن سالم عن أبيه . وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه
 بين الحسن والصحة) .

خامساً - مناقشة رأى الخامس : وأما الحافظ ابن حجر ، فقد حاول
 في جوابه أن يوفق بين رأى ابن الصلاح ، وما اعترض به عليه من الأحاديث
 الأفراد التي يقول فيها الترمذى « حسن صحيح غريب » فركب جوابه من
 جواب ابن الصلاح ، وجواب ابن كثير ، وجعل الأول لما تعدد إسناده ،
 والثانى لما كان إسناده فرداً .

ونحن نعلم أن عادة الترمذى بيان التفرد برواية الحديث ، فيكون
 الجواب المتعلق بالتفرد خاصاً بما يقول فيه الترمذى « حسن صحيح غريب »
 أو ما في معناها كما سيأتى .

والذى نراه أرجح الأقوال وأولها بالصواب في معنى قول الترمذى ^{الراجح في « حسن صحيح » هو التفسير بتعدد الإسناد} « حسن صحيح » هو الرأى الذى فسرھا بتعدد إسناده الحديث إلى إسناده الحسن وإسناده الصحيح ، ويدل لذلك أمران :

١ - أن الترمذى فسر الحسن بتعدد الإسناد ، وبين وصف رواية الحسن
 بصفات دون الصحيح ، فإذا قال : « حسن صحيح » كانت كلمة
 صحيح بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قد زال ، وارتفع الحديث إلى
 الصحة ، وبقي وصف التعدد سالماً من التقييد .

٢ - أن الترمذى كثيراً ما ينبه على تعدد الإسناد في هذه الأحاديث ، خاصة
 إذا كان إسناده الذى أخرج به الحديث ينحط عن الصحيح ، فهذا
 بظاهره يدل لما قلنا .

وأما الاعتراضان اللذان نقدهما هذا الرأي الذي قاله الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح فإننا نجيب عنهما بما يلي :

١ - نجيب عن الاعتراض بالأحاديث التي وردت بإسناد فرد ، بأن الترمذی قد ميز ما فيه الغرابة والتفرد ، بقوله « حسن صحيح غريب » وأما يدل على الغرابة كقوله « لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، ونحن الآن بصدده قوله « حسن صحيح » فقط .

فالاعتراض لا يرد على هذه العبارة ، وإنما يرد على قوله « حسن صحيح غريب » ونحوه ، فنحن نرى أن لكل من هاتين العبارتين مدلولاً خاصاً مأخوذاً من مجموعها . وما قاله ابن حجر يتنزل على هذه الصيغة الثانية التي جعلته يجمع بين الرأيين . وسيأتى شرح قول الترمذی « حسن صحيح غريب » بما يزيل الإشكال عنه .

٢ - ونجيب عن الاعتراض الثاني : بأن الكلام ليس في اشتراط تعدد الرواة لصحة الحديث حتى يقال : صحته تغني عن اعتضاده ، وإنما نفسر تعبيراً جمع فيه بين الحسن والصحة وقد وجدناه ميز أحاديث بقوله « صحيح » فقط و « صحيح غريب » فحيث أضاف الحسن ، علمنا أن له مقصداً آخر ، استدللنا عليه من كلامه ، ثم من صنيعه في كتابه ، كما سنوضحه في الأمثلة التالية :

المثال الأول : حديث أبي هريرة في النهي عن التنجس (لا تنأجشوا) .

رواه الترمذی قال :

(حدثنا قتيبة وأحمد بن منيع قالوا : حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد

ابن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وقال قتيبة : يبلغ به النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا تنأجشوا »)

قال : وفي الباب عن ابن عمر وأنس .

(قال أبو عيسى) حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح (١) :

قال العراقي في شرح الترمذی (٢) :

أمثلة لقول
الترمذی :
حسن صحيح

(١) ج ١ ص ٢٤٥ (باب ما جاء في كراهية التجش) .

(٢) (ق ٣٨ - أ) .

(حديث أبي هريرة أخرجه بقية الأئمة الستة : البخارى عن على بن المدينى ومسلم عن عمرو الناقد وزهير بن حرب ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، وأبو داود عن أبي الطاهر بن السرح ، والنسائى عن محمد بن منصور ، وسعيد بن عبد الرحمن ، وابن ماجه عن هشام بن عمار وسهل بن أبي سهل تسعته عن سفيان بن عيينة .

ولحديث أبي هريرة طرق أخرى منها ما رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . ومنها ما رواه البخارى ومسلم والنسائى من رواية عدى بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة) .

المثال الثانى : حديث أبي هريرة أيضاً فى إثم قاتل الذمى : « أَلَا مَن قَتَلَ نَفْسًا مَّعَاهِدًا » .

قال الترمذى : (حدثنا محمد بن بشار حدثنا معمر بن سليمان هو البصرى عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « أَلَا مَن قَتَلَ نَفْسًا مَّعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَقَدْ أَخْفَرِ بِذِمَّةِ اللَّهِ ، فَلَا يَرِحُ رَاحَتَهُ الْجَنَّةَ ، وَأَنْ يَرِيحَهَا لِيُوجِدَ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

قال وفى الباب عن أبي بكر (قال أبو عيسى) : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — (١) .

والإسناد الذى رُوِيَ بِهِ الْحَدِيثُ فِيهِ مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَكَانَ مُتَعَبِّدًا صَالِحًا ، قَالَ الشَّاذْكَوْنِي : « كَانَ مِنْ أَفْضَلِ النَّاسِ » اهـ ، لَكِنَّهُ كَانَ سَيِّئَ الْخِفَظِ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَهُوَ مُتَعَنِّتٌ فِي الرِّجَالِ : « شَيْخٌ » وَشَدَّدَ أَبُو زُرْعَةَ فَوَهَّاهُ (٢) ، وَقَدْ حَسَّنَ الْحَدِيثَ وَصَحَّحَهُ لِأَنَّهُ تَأْيِيدٌ بِوُرُودِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ صَحِيحٍ قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ رِوَايَةِ عَوْفِ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ، وَقَالَ : مَنْ

(١) ج ١ ص ٢٦٣ (باب ما جاء فىمن قتل نفساً معاهدة) .

(٢) الجرح والاعذار ج ٤ / ١ ص ٤٣٨ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٢٩ .

مسيرة مائة عام » أورده الطبراني في ترجمة أحمد بن القاسم ، وقال : لم يروه عن عوف إلا عيسى بن يونس ^(١) .

وهذا إسناد صحيح عوف الأعرابي هو عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري وثقه أحمد ، وابن معين ، والأئمة ، وأخرج حديثه الجماعة ^(٢) .

وعيسى بن يونس وثقة العلماء قال ابن المديني « ثقة مأمون » وقال أبو زرعة « كان حافظا » ^{هـ} . وهو من أئمة الإسلام أخرج حديثه الجماعة أيضا ^(٣) .

ومحمد بن سيرين إمام مشهور من أئمة التابعين .

فقَوَّيَ هذا الإسنادُ الإسنادَ السابق ، وتعدد به مخرج الحديث ، فقال الترمذي في الحديث « حسن صحيح » ^(٤) .

المثال الثالث : حديث علي « من المذني الوضوء ومن المني الغسل » .

قال الترمذي : « حدثنا محمد بن عمرو بن السواق البلخي حدثنا هشيم عن يزيد بن أبي زياد (ح) وحدثنا محمود بن غيلان ثنا حسين الجعفي عن زائدة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : « سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن المذني فقال : « من المذني الوضوء ، ومن المني الغسل » .

قال : وفي الباب عن المقداد بن الأسود وأبي بن كعب (قال أبو عيسى) هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى عن علي بن أبي طالب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير وجه « من المذني الوضوء ، ومن المني الغسل » ^{هـ} ^(٥) .

(١) ق (١٤٣ - أ) .

(٢) الجرح والتعديل ج ٢/٣ ص ١٥ مذهب التهذيب ج ٨ ص ١٦٦ .

(٣) الجرح والتعديل ج ٢/٣ ص ١٦١ - ٢٩٢ وانظر تقريب التهذيب ج ٣ ص ١٠٣ .

(٤) والحديث أخرجه البخاري أيضاً عن عبد الله بن عمرو . انظر فتح الباري ج ١٤ ص ٢١١ فقد بين تعدد الإسناد واختلاف الرواة في المسألة التي يشتملها ربيع اللجنة ، ووفق بين الروايات بوجه حسن .

(٥) ج ١ ص ٢٤ (باب ما جاء في المني والمذني) .

وهذا الإسناد الذى أخرج به الحديث فيه يزيد بن أبى زياد ، وابن أبى ليلي .

أما يزيد بن أبى زياد فقال فيه شعبة « كان يزيد بن أبى زياد رفاعاً » ونقل عنه الذهبي أنه قال : « لا أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبى زياد أن لا أكتب عن أحد » وخرج له مسلم مقروناً بآخر ، لكن ضعفه غير واحد ، وقال فيه أبو زرعة : « كوفي لين يكتب حديثه ولا يحتج به »^(١) .

وأما عبد الرحمن بن أبى ليلي فقد تكلم فيه من قبل حفظه على بجلالته وإمامته كما ذكر الترمذى فى العلل .

فالحديث ليس من رتبة الصحيح بل من الحسن ، ولكنه تأييد بوروده من طرق أخرى كما ذكر الترمذى فرواه الإمام أحمد فى المستند قال^(٢) : « حدثنا عبيدة بن حميد التيمى أبو عبد الرحمن : حدثني ركين عن حصين بن قبيصة عن على بن أبى طالب رضى الله عنه — قال : « كنت رجلاً مذاء ، فجعلت أغتسل فى الشتاء حتى تشقق ظهري قال : فذكرت ذلك للنبي — صلى الله عليه وسلم — أو ذكر له ، قال : فقال لا تفعل ، إذا رأيت المذى فأغسل ذكرَكَ وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاغتسل » .

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات :

ورواه أيضاً أبو داود عن^(٣) قتيبة ، ورواه النسائى^(٤) عن قتيبة وعلى بن حجر كلاهما عن عبيدة بن حميد ، ورواه الطيالسى^(٥) عن زائدة عن الركين بن الربيع ورواه النسائى عن عبيد الله بن سعيد عن عبد الرحمن ، ورواه أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم عن أبى الوليد كلا من عبد الرحمن وأبى الوليد عن زائدة بالإسناد المذكور .

وهذه متابعات صحيحة من الإمام أحمد وعبيدة بن حميد .

(١) ناظر المحرج والتعديل ج ٤ / ٢ ص ٢٦٥ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٢) ج ٢ ص ٨٦٦ - ٨٦٧ رقم ٨٦٥ طبع دار المعارف .

(٣) ميزان أبى داود ج ١ ص ٨٢ - ٨٤ طبعة المند مع الشرح .

(٤) ج ١ ص ٤١ من سنن النسائى . (٥) مسند الطيالسى ص ٢١ رقم ١٤٥ .

فهذه الأسانيد التي روى بها الحديث منها ما هو صحيح لذاته ، ومنها ما هو حسن وكلها تقوى إسناد الحديث الذي رواه الترمذى وتحقق ما قاله في الحديث « حسن صحيح » .

وبهذا التعدد يكون الحديث أقوى مما لو قال فيه « صحيح » فقط ، وكان من الأحاديث التي لم تتقو بورود المتابعات والشواهد لها .

وبذلك يتضح ما ذكرناه من رأى ابن الصلاح في قول الترمذى « حسن صحيح » وهو ما ينطبق عليه كلام الحافظ ابن حجر في شقه الثانى الخاص بتعدد الإسناد .

وهكذا سائر الأحاديث التي يقول فيها الترمذى (حسن صحيح) تعددت طرقها وأسانيدھا فيما تبييناه بالتتابع الكثير .

إلا أن كون بعض الأسانيد حسناً لا يشترط فيه أن يكون حسناً لذاته ، بل يكفي أن يكون حسناً لغيره ، كما عرفت من اصطلاح الترمذى في الحسن ، لأن المقصود ههنا زوال الغرابة :

قول الترمذى : « حسن صحيح غريب » :

وأما قول الترمذى : (هذا حديث حسن صحيح غريب) . فقد عرفنا أن الغرابة تنوع : فمنها ما هو غريب « سنداً ومتناً » ومنها ما هو غريب نسبياً ، فإذا قال : « حسن صحيح غريب من هذا الوجه » لا يمنع أن يكون صحيحاً من وجه حسناً من وجه ، لأن قوله من هذا الوجه متعلق بغريب وحده فيكون معناه أنه صحيح بالنظر إلى إسناد حسن بالنظر إلى إسناد آخر ، ووقعت الغرابة في هذا الوجه الذى يشير إليه .

وكذا إذا أطلق فقال : « حسن صحيح غريب » لا يضع أيضاً لعدم التصريح بما ينافى ذلك .

مثال هذا القسم قول الترمذى :

(حدثنا زياد بن أيوب البغدادي أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرني سفيان بن حسين عن يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والنذا ، إلا أن تُعلم » .

(قال أبو عيسى) : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر (١).

فقد بينَّ الترمذى الغرابة وأنها فى الإسناد حيث لم يرو عن يونس عن عطاء إلا من هذا الوجه .

وقد أخرجه أبو داود عن عمر بن يزيد السيار عن عباد بن العوام . وأخرجه النسائى عن زياد بن أيوب به أيضاً .

والحديث معروف من رواية ابن جريج عن عطاء ، أخرجه الشيخان والنسائى دون ذكر الثنيا ، وكذلك أخرجه الثلاثة المذكورون من رواية ابن جريج عن عطاء وأبى الزبير عن جابر . وروى فيه مسلم النهى عن الثنيا من رواية أيوب عن أبى الزبير وسعيد بن ميناء كلاهما عن جابر ، دون قوله « إلا أن تعلم » (٢) .

فالحديث حسن لتعدد إسناده ، صحيح لصحته ، غريب إسناداً من الوجه الذى رواه الترمذى ، على الوصف الذى بينا .

فاذا صرح بقوله « لا يعرف إلا من هذا الوجه » فيمكن الجواب بأنه لا يعرف من غير هذا الوجه على هذا اللفظ ، كما صرح به فى حديث العلاء ابن عبد الرحمن ، أو يكون المراد لا يعرف صحيحاً إلا من هذا الوجه ، كما فى حديث « إنما الأعمال بالنيات » فلا ينافى أن يعرف غير صحيح .

على أننا قد ذكرنا فى الحسن : أنه لا يشترط فى تعدد الخرج اتحاد اللفظ ، بل يكفى اتفاق المعنى ، وقد تأيد حديث « إنما الأعمال بالنيات » بالشواهد الكثيرة المؤيدة لمعناه .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلى (٣) : (وعلى هذا فلا يشكل قوله « حسن غريب » ولا قوله « حسن صحيح غريب » لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، لأن

(١) ج ١ ص ٢٤٣ (باب ما جاء فى النهى عن الثنيا) .

(٢) شرح الترمذى للعراق ق (٢٣ - أ) .

(٣) شرح علل الجامع ق (٦٥ - أ) والمراد بقوله « وعلى هذا » عدم اشتراط اتفاق اللفظ الذى ذكرناه .

مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه ، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإن كانت شواهد بغير لفظه ، وهذا كما في حديث الأعمال بالنيات ، فإن شواهد كثيرة جداً في السنة ، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوي به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح (١) .

وعلى فرض تسليم أنه لا يعرف من غير وجه حقيقة ، فالجواب أن العبارة على التردد والمعنى « حسن أو صحيح غريب » كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وذلك فيما وجدنا قليل الوجود جداً في الجامع ، ومثاله قول الترمذي (١) :

« حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن حكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : (من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، رضيت بالله رباً وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه) .

(قال أبو عيسى) وهذا حديث حسن صحيح (*) غريب لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد عن حكيم بن عبد الله بن قيس (١) .

والحديث تفرد به الليث ، ولم يرو عن غيره ، كذلك رواه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد ، والحاكم ، من طريق الليث بن سعد بسنده .

فلم يعرف لنا الحديث فيما بين أيدينا من دواوين السنة إلا بهذا الإسناد . وفيه حكيم بن عبد الله بن قيس قال فيه النسائي : « ليس به بأس » وهذه العبارة يعتبر بحديث من قبلت فيه ولا يحتج به ، ولكن ذكره ابن حبان في

(١) ج ١ ص ٤٤ - ٤٥ (باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن) .

(*) ثم إن وجدت الحديث في شرح الترمذي لابن سيد الناس ج ١ ص ١٠٧ أ فوجدت الترمذي يقول : « وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه . . . الخ » . فليتنبه . والشرح المذكور محفوظ بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة رقم ٢٨١ حديث .

الثقات واحتمله مسلم فخرج حديثه في الصحيح ، وذلك توثيق منه لراوى الحديث .

فمن ثمة نبه الترمذى على غرابته وأنه حسن صحيح على التردد فيه ، لما ذكرنا من الخلاف ، اللهم إلا أن يكون للحديث طرق أخرى لا نعرفها نحن الآن .

وهذا الجواب موافق لما قاله الحافظ بن حجر ، واكتنا جعلنا جوابه خاصاً بهذه العبارة : « حسن صحيح غريب » لأنه يتعلق بها .

نتيجة التحقيق :

والخلاصة التي تجمع ما أدى إليه التحقيق في هذه العبارات المركبة هي :
إن الحديث إذا كان بإسناد واحد وقد بلغ الصحة قال الترمذى (صحيح غريب) ، وقد يريد الغرابة سنداً لا متناً ، فإذا كان دون الصحة لكنه ليس بضعيف وهو الحسن لذاته عند المتأخرين فإنه يقول (حسن غريب) ، وإذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة قال « حسن صحيح » والمعنى (حسن وصحيح) وإذا كان في بعض طرقه غرابة قال (حسن صحيح غريب) وإذا كان الحديث بإسناد فرد ، وقد تردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف بين العلماء ، فإنه يقول (حسن صحيح غريب) ويبين ذلك التفرد والكلام على تقدير (أو) ، فإذا كانت الغرابة نسبية فالمعنى على ما ذكرنا في (حسن صحيح) . والله أعلم .

المرسل في كتاب الترمذى

وهو كثير في الجامع ، وقد وجدناه بالاستقراء يشمل نوعين من أنواع الحديث :

الأول : مرسل التابعي : وهو المشهور عند المحدثين في استعمال المرسل ، وهو : الحديث الذى أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يذكره بالواسطة ، سواء كان التابعي صغيراً أو كبيراً (١) ، على المشهور فيه :

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ وشرح الألفية للعراقي ج ١ ص ٦٧ وتدريب الراوى ص ١١٧ - ١١٨ . وأما غير المشهور فتخصيصه بالتابعي الكبير .

مثاله : حديث ابن عمر : « نهى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن أكل الحلاّلة وألبانها ، رواه متصلاً من طريق محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عمر ثم قال : « هذا حديث حسن غريب » . وروى الثوري عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن النبي — صلى الله عليه وسلم — مرسلًا اه (١) .

يعني أن الثوري روى الحديث عن مجاهد عن النبي — باسقاط « ابن عمر » الصحابي ، فسماه الترمذي مرسلًا .

الثاني : المنقطع : وهو ما سقط من إسناده راو دون الصحابي (٢) على المشهور فيه كقول الترمذي (٣) : (حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن خالده بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : خرج علينا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يوماً ، فقال : « إني رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسي وميكائيل عند رجلي ، يقول أحدهما لصاحبه : اضرب له مثلاً . . . إلخ » فذكر الحديث ثم قال : « هذا حديث مرسل : سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابر بن عبد الله » . وقد اتفق المحدثون على تسمية النوع الأول مرسلًا ، وسموا هذا النوع الثاني منقطعاً ثم اختلفوا في إطلاق المرسل عليه :

ويطلق على
المنقطع

المرسل عند
المحدثين

فالخطيب البغدادي يجعل المنقطع من المرسل ، قال في الكفاية (٤) : (لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عن لم يعاصره أو لم يلقه) اه . ثم مثل بالمنقطع للمرسل أيضاً : وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث (٥) : (ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل ، إنما يقال له « منقطع ») اه .

ويشهد صنيع الترمذي لما ذهب إليه الخطيب البغدادي ، ويرجحه على رأي الحاكم النيسابوري لكن المحدثين وإن اتفقوا على شمول إطلاق المرسل.

(١) ج ١ ص ٣٣٦ (باب ما جاء في أكل لحوم الحلاله) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢ وشرح الألفية للراقي ج ١ ص ٧٥ .

(٣) ج ٢ ص ١٤٠ . (٤) ص ٣٨٤ .

(٥) ص ٢٨ .

للمنقطع . كما ذكر الخطيب ، إلا أن الأكثر في استعمالهم — كما ذكر ابن الصلاح — إطلاق « المرسل » على الأول : أعني ما سقط منه الصحابي ، والمنقطع على هذا النوع الثاني^(١) .

المنقطع في كتاب الترمذی :

والحديث المنقطع في كتاب الترمذی ، تطلق عليه عدة عبارات تفيد الانقطاع .

فأحياناً يقول فيه : « مرسل » كما سبق أن مثلنا ، وأحياناً يستعمل اللفظ الشائع لدى المحدثين وهو « المنقطع » . وكثيراً ما يقول : « إسناده ليس بمتصل » . كقوله في فضائل الجهاد : « حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان ابن عيينه حدثنا محمد بن المنكدر قال : مرَّ سلمان الفارسي بشرح جيل بن السمط وهو في مرابط له ... الحديث) ثم قال : « قال أبو عيسى » وحديث سلمان إسناده ليس بمتصل ، محمد بن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي^(٢) اهـ . وعلى أي حال فهذا — كما قال النووي — « اختلاف في الاصطلاح والعبارة »^(٣) اهـ .

حكم الحديث المرسل :

وقد اختلف فيه اختلافاً كثيراً ، وأشهر الأقوال فيه وأهمها ما يلي :
المذهب الأول : جمهور المحدثين ومنهم الترمذی وكثير من علماء الفقه والأصول قالوا : إنه ضعيف لا يحتج به ، وقد نقله عن المحدثين مسلم في مقدمة صحيحه ، والترمذی في كتاب العلل^(٤) : ودليلهم :

١ — أن المحدثين مجهول الحال ، لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي ، وإذا كان كذلك فإنهم كما قال الترمذی في استدلاله^(٥) : « حدثوا عن الثقات .

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ص ٢٢ .

(٢) الجامع ج ١ ص ٣١٢ — ٣١٣ (باب ما جاء في فضل المراتب) .

(٣) التقريب ص ١١٨ من نسخة شرح التدريب .

(٤) صحيح مسلم ص ٢٤ . (٥) جامع الترمذ ج ٢ ص ٢٣٨ .

وغير الثقات فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة « اهـ .
وان اتفق أن يكون المرسل لا يروى إلا عن ثقة ، فالتوثيق مع
الإيهام غير كاف .

٢ — أنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل خبره ، فالمجهول عيناً وحالاً أولى^(١)
المذهب الثاني : مذهب الشافعي على ما ذكر في الرسالة^(٢) وهو قبول
المرسل من كبار التابعين بشرط الاعتبار في الحديث المرسل ، والراوى الذى
أرسل الحديث :

أما الاعتبار في الحديث فهو أن يعتضد بأحد أمور أربعة :

- ١ — أن يروى مسنداً من وجه آخر .
 - ٢ — أن يروى مرسلًا بمعناه عن آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول ، فيدل
على تعدد المخرج .
 - ٣ — موافقة قول بعض الصحابة .
 - ٤ — إذا قال به أكثر أهل العلم .
- وأما الاعتبار في راوى المرسل فأمران :
- ١ — أن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً في
الرواية عنه .
 - ٢ — أن يكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه ، فإن
خالفه وجد حديثه أنقص .
- فإذا وجدت هذه الأمور كانت دلائل على صحة مخرج حديثه كما قال
الشافعي .
- المذهب الثالث : قال أبو حنيفة ومالك وأصحابهما يقبل المرسل وهو
صحيح يحتج به^(٣) . ودليلهم :

(١) وانظر تدريب الراوى ص ١١٩ - ١٢٠ .
(٢) الرسالة ص ٤٦١ - ٤٦٧ وانظر شرح العراقي على الألفية ج ١ ص ٧١ - ٧٣ .
وقد تساهل ابن الصلاح في حكاية مذهب الشافعي (ص ١٣) .
(٣) ومجمله عند الحنفية أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة للفاصلة . وقيد ابن
هيب البر بما إذا لم يكن مرسله من لا يجهتز ويرسل عن غير الثقات .

١ — أن الراوى الثقة لا يسمعه حكاية الحديث عن الرسول إذا لم يكن من سميعة منه ثقة ، والظاهر من حال التابعين خاصة أنهم قد أخذوا الحديث عن الصحابة وهم عدول .

٢ — أن أهل تلك القرون كان غالب حالهم الصدق والعدالة بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم — لهم ، فحيث لم نطلع على ما يجرح الراوى فالظاهر أنه عدل مقبول الحديث .

ونحن إذا تأملنا هذه الأدلة نجد الرأى الثانى قريباً من الأول ، لما سبق تحقيقنا فى حكم المرسل فى قسم الحديث الحسن أن الضعيف إذا انجبر وهنه يرتفع إلى الحسن ويصبح حجة .

أما المذهب الثالث ، فبرد عليه ما قاله أصحاب الرأى الأول ، لأن الاحتمالات التى أثاروها ما زالت قائمة ، وهى تضعف الحديث .

لكن إذا تمعننا أدلة الجميع ، وما يجزى المحدثين من وهن الحديث ، ثم تصرفات القتهاء حيث يحتجون بالضعيف أحياناً لموافقته دلائل أخرى تنهض عندهم ، فإننا نجد الجميع متفق على أن المرسل إذا كان مرسله يأخذ عن الثقات ويروى عنهم فقط يقبل مرسله ، ويشهد له عمل مالك فى موطنه ، فجميع من أخذ عنهم البلاغات والمراسيل تبين بالبحث أنها جميعاً متصلة صحيحة ، وما ذاك إلا لتحريه فيمن أرسلوا .

وكذلك احتج الشافعى وأحمد بمرسل سعيد بن المسيب لأنهما وجداهما متصلة . ويشهد له قول بعضهم : « من أرسل فقد تكتمل لك ومن أوصل فقد أحالك » .

فالحقيقة أن الجتهد له نظر فى كل حديث على حدة ، متصلاً أو مرسل ، فكلم من متصل رواه الثقات ، لا يأخذ به الجتهد لريبة فيه ، وكلم من مرسل أخذ به الجتهد حجة وعمل به . ومن هنا عمل السلف المتقدمين بالمرسل ، إلى أن جاء الشافعى وتكلم فيه . قالوا أبو داود فى رسالته إلى أهل مكة (١) : (وأما المرسل : فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى ، مثل سفيان الثورى ،

ومالك بن أنس والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه ، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره (١٥) .

فهذا الذى قلناه يحل إشكال الخلاف ، ويوضح سبب انتقاد المتأخرين على المتقدمين .

قال الحافظ ابن رجب : (. . . وأعلم أنه لا تنافى بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء فى هذا الباب فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلًا ، وهو ليس بصحيح على طريقتهم لانتطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبى — صلى الله عليه وسلم — .

وأما الفقهاء فرادهم صحة ذلك المعنى الذى دل عليه الحديث ، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوى الظن بصحة ما دل عليه . فاحتج به مع ما احتج به من القرائن .

وهذا هو التحقيق فى الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما . . . إلخ (١٦) أه .

وقد وجد لدى البخارى ومسلم أحاديث مرسله فى صحيحيهما ، واكن ليس فى تخريجيهما هذه الأحاديث ، درك وإخلال بشرطيهما ، بما علم من تضعيف المحدثين للمرسل ، وذلك لأن ما فيهما من هذه الأحاديث ، قد ثبت إتصالها ، وأخرجت على الوجهين فى كتبهما ، كما سبق بحث ذلك فى الفصل السابق :

المرسل فى الصحيحين لا يخل بشرطيهما

المضطرب فى كتاب الترمذى :

ويقول فيه الترمذى : « هذا حديث مضطرب » أو « فيه اضطراب » . وقد وجدناه يطلق وصف الاضطراب فى كتابه على معنيين :

الأول : المعنى الاصطلاحي المعروف للمضطرب وهو : « الحديث الذى يروى على أوجه مختلفة متساوية ولا مرجع بينها (٢) ولا يمكن الجمع .

(٢) شرح علل الجامع ٤٧ أ .

(١) التقريب بشرح التدريب ص ١٦٩ ، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥ - ٣٦

وشرح العراقى ج ١ ص ١١٣ .

كحديث زيد بن أرقم فيما يقول إذا دخل الخلاء ، قال الترمذى « فى إسناده اضطراب » ثم ذكر الخلاف فى سنده ، ولم يرجح أو يوفق بين الروايات ، وقد سبق ذكره فى الفصل السابق .

وهذا النوع من الحديث ضعيف ، لأن هذا الاختلاف مشعر بعدم ضبط راويه ، والضبط شرط فى صحة الحديث ، وقد فقد هذا الشرط (١) .

الثانى : إطلاق الاضطراب بمعنى الاختلاف ، فيقول : « هذا حديث مضطرب » للحديث الذى اختلف رواه مع وجود المرجع بين الروايات ، أو إيهام الجمع . فيحكم على الحديث بالاضطراب ، ثم يبين رجحان بعض وجوه كقوله فى باب الاستنجاء بالحجرين (٢) (حدثنا هناد وقيصة قالا : حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : خرج النبى — صلى الله عليه وسلم — لحاجته ، فقال : التمس لى ثلاثة أحجار ، فأتيته بحجرين وروثة ، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال (إنها ركس) . وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله نحو حديث إسرائيل .

وروى معمر وعمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن علقمة — عن عبد الله . وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله .

وروى زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله وهذا حديث فيه اضطراب .

ثم قال الترمذى : « وأصح شيء فى هذا عندى حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء ، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع (١٥٠) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ .

(٢) ج ١ ص ٥ - ٦ ، وفى النسخة سقط أثبتناه من النسخة المذهبية .

فقد حكم الترمذى على الحديث بأن فيه اضطراباً ، للاختلاف فى إسناده على أبى إسحاق راوية الحديث ، ثم رجح إحدى الروايات عنه وهى رواية منقطعة لأن أبا عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ولم يسمع من أبيه عبد الله شيئاً ، كما ذكر الإمام الترمذى .

هذا هو المضطرب عند أبى عيسى ، أما المحدثون فيحكمون بالاضطراب على النوع الأول ، ويسمون المضطرب وحكمه الضعف عندهم كما ذكرنا . ما الحديث الذى اختلف رواته فى سنده أو متنه وأمكن الجمع ، أو الترجيح ، فقد قال أبو عمر بن الصلاح :

(أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى ، بأن يكون راويها أحفظ وأكثر صحة للمروى عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة ، فالحكم للراجحة ، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب . ولا له حكمه) اهـ (١) .

فكيف إذن قال الترمذى فى حديث أبى إسحاق « فيه اضطراب » ؟ . لعله أطلق ذلك باعتبار ما ساق فيه من الروايات المختلفة ، قبل أن يجتهد فى الترجيح ، فكان الظاهر ما قاله ، ثم اجتهد بعد ذلك وأبدى رأيه فرجح بعض الطرق .

قال الحافظ العراقى (أما إذا ترجحت إحداها ، يكون راويها أحفظ وأكثر صحة للمروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فإنه لا يطلق على الوجه الراجح وصف الاضطراب ، ولا له حكمه ، والحكم حينئذ للوجه الراجح) اهـ (٢) .

فحديث ابن مسعود الذى ذكرناه ضعيف للانقطاع ، حسبما رجح الإمام الترمذى وقد خالفه البخارى فرجح اتصال الحديث ، وصح سنده عنده ، فلذلك أخرجه فى كتابه الجامع الصحيح . وقد سبق الكلام على المضطرب فى الصحيحين ، وبيان اندفاع الطعن عليهما فى الفصل السابق .

المضطرب
عند الحديث

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦ .

(٢) شرح الألفية ج ١ ص ١١٣ .

الشاذ والمحفوظ في كتاب الترمذى :

وقد سبق لنا تعريف كل من هذين النوعين في الفصل السابق . واعتمدنا فيه كلام ابن حجر في إطلاق لفظ « الشاذ » و « المحفوظ » .

أما الترمذى فإنه قد عدل عن هذا الاصطلاح إلى تعبير آخر ، فيقول في حديث الفرد المخالف لمن هو أرجح منه من الثقات : « غير محفوظ » ولقابه الأرجح : (والصحيح كذا) .

وقد تبينا بالبحث أن الترمذى عدل إلى هذا اللفظ (غير محفوظ) فأطلقه على المعنى الأعم من الشاذ وهذا المعنى هو : « كل حديث فرد سواء كان راويه ثقة أو غير ثقة ، إذا خالف من هو أرجح منه من الثقات » .

الشاذ عند
المحدثين

أما الشاذ عند المحدثين : فاختلف فيه على أقوال :

قال الشافعى : « الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس ^(١) » وقال الحافظ أبو يعلى الخليلى القزوينى : (الذى عاينه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ، ثقة كان أو غير ثقة . فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به) ^(٢) اهـ . وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابورى : (فأما الشاذ : فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة) .

قال : (وهو غير المعلول ، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث فى حديث ، أو وهم فيه راو ، أو أرسله واحد فوصله واهم) ^(٣) اهـ . فجعل الحاكم الشاذ أدق من المعلول ، وأخفى منه فى إدراك علته ، حيث ينقدح فى النفس وقوع العلة فيه ، أكن لا تتضح جهتها ^(٤) . وما قاله الشافعى لا شك أنه شاذ مردود لا يقبل ، والشافعى خصه بحديث الثقة المخالف .

(١) و (٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩ .

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١١٩ .

(٤) انظر تدريب الراوى ص ١٤٧ وفتح المغنى ص ٨٢ وكلام الحاكم أشمل من ذلك ، وبناء على شموله ورد اعتراض ابن الصلاح الآتى .

وأما قول الخليلي والحاكم فقد اعترض عليهما ابن الصلاح بأن الأمر عند المحدثين ليس على الإطلاق الذي ذكرناه ، ورد عليهما بأفراد الثقات المخرجة في كتب الصحيح المشترط فيه نفي الشذوذ .

واختار أبو عمرو أن الراوى إذا كان ثقة ولم يخالف فحديثه صحيح ليس بشاذ ، وأما الشاذ فجعله قسمين قال :
(أحدهما : الحديث الثرد المخالف .

ابن الصلاح
قسم الشاذ
إلى قسمين

والثاني : الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع بجابراً لما يوجب الثرد والشذوذ من النكارة والضعف) .

هكذا أطلق فى القسم الأول ، ولم يقيد الفرد المخالف بكونه ثقة أو غير ثقة ، فأفاد بظاهر عبارته أنه يجمع المنكر على ما سندر من الرأى فيه ، بل إنه صرح بمساواتهما فقال فى المنكر : (والصواب فيه التفضيل الذى بيناه آنفاً فى شرح الشاذ ، وعند هذا نقول : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه فى الشاذ فإنه بمعناه (١) اهـ .

أما الحافظ أبو الفضل أحمد بن حجر فقال فى النخبة وشرحها : (فإن خولف — يعنى راوى الصحيح والحسن — بأرجح منه ؛ لمزيد ضبط ، أو كثرة عدد ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالراجح يقال له « المحفوظ » ، ومقابلة المرجوح يقال له : « الشاذ ») ثم قال :
(وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له « المعروف » ومقابله يقال له « المنكر ») (٢) اهـ .

رأى الحافظ
ابن حجر

فتمرق بين الشاذ والمنكر بأن الشاذ ما خالف فيه الثقة من هو أرجح منه ، وأما المنكر فما خالف فيه الضعيف .

فالتزمذى إذن سائر على طريقة تؤيد ابن الصلاح ، فجرى على الاصطلاح الذى يعى الشاذ والمنكر ، ويطابق عليهما (غير محموظ) .

فتصرف الترمذى هذا يقوى ما حققه ابن الصلاح أن الشاذ يطلق عند المحدثين على الفرد المخالف المرجوح سواء كان ثقة أو غير ثقة ، وإن كان لم يطلق عليه المنكر ، فتحقيقه فى الشاذ سليم .

«تتقاد لرأى
الحافظ

لكن الحافظ ابن حجر اعترض على ابن الصلاح فقال : بعد ما ذكرنا
من كلامه سابقاً :

« وقد غفل من سوى بينهما » يعنى بين الشاذ والمنكر.

فإن أراد أنه لا يطلق عليهما (الشاذ) فهو تحكم منه ، لأنه يبين اصطلاح
الناس ، لا أنه يضع لهم الاصطلاحات ، وعمل الترمذى فى كتابه ثم إطلاق
عبارة ابن الصلاح حجة عليه .

وقد تبع النووى ابن الصلاح فقال : (والحاصل : ان الشاذ المردود
هو الفرد المخالف والفرد الذى ليس فى رواته من الثقة والضبط ما يجبر
به تفرده) .

قال السيوطى فى التدريب : (وهو بهذا التفسير يجمع المنكر)^(١).

كذلك مؤلف (مقدمة تحفة الأحوذى) تأثراً بالحافظ ابن حجر ، خطأ المباركفورى
جربى على خلاف ما حققناه فى شرح قول الترمذى (غير محفوظ) ، فقد
نقل عبارة الحافظ ابن حجر فى الشاذ ، ثم قال :

(قلت : فالمراد يقول الترمذى : « هذا الحديث غير محفوظ » أى
شاذ) انتهى^(٢) .

وذلك غفلة منه عن مقصد الإمام الترمذى :

هذا وقد سبق لنا التمثيل لما يقول الترمذى (غير محفوظ) من كلا النوعين
فى الفصل السابق ، فمثلنا لمخالفة الثقة بحديث حماد بن سلمة فى الأذان بالليل ،
ولمخالفة الضعيف بحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فى الاغتسال
لدخول مكة .

كما سبق لنا الكلام عن الشاذ فى الصحيحين ، فلا نطول بالإعادة ههنا .

الضعيف فى كتاب الترمذى :

الحديث الضعيف : هو كل حديث لم يستوف شروط الصحيح أو
الحسن . وقد عرفنا شروطهما سابقاً ، فاختلال أى منها يضعف الحديث .

ومن ثم يتنوع الحديث الضعيف أنواعاً كثيرة ، بحسب ما يفقد من شروط الصحة ، كما قال البيهقي (١) :

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثير وقد سبق أن وجدنا الترمذي يبين أحاديث هذا النوع من أى أقسام الضعيف هي : أهى من المرسل ، أم المضطرب ، أم الشاذ ، أم ماذا ... ؟ كما سبق شرح طريقته واصطلاحاته .
فما مقصوده إذن عند ما يقول : (هذا حديث ضعيف) أو (إسناده ضعيف) ؟ ؟ . . .

الذى وجد مقصوداً له بذلك هو : ما إذا كان الضعيف فى الحديث بسبب ضعف راويه مثلاً ذلك قوله :

(وقد روى فى حديث عن ابن عمر عن النبى — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « من توضأ على طهر كتب له به عشر حسنات » .

قال وروى هذا الحديث الإفريقى عن أبى غطيف عن ابن عمر عن النبى — صلى الله عليه وسلم — ثنا بذلك الحسين بن حريث المروزى ثنا محمد بن يزيد الواسطى عن الإفريقى .
وهو إسناده ضعيف) انتهى (٢) .

وقد ضعف الحديث لأن قيد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى وهو ضعيف فى حفظه ، وأبو غطيف : وهو مجهول ، كما قاله الحفاظ فيهما (٣) فاستحق الحديث أن يقول فيه الترمذى (ضعيف) .

وقد يقول فى الضعيف أيضاً : (هذا حديث فى إسناده مقال) أو (حديث ليس إسناده بالقوى) أو (إسناده ليس بذلك) أو (إسناده ليس بذلك القائم) .

(١) عمر بن فتوح البيهقي ، انظر منظومته بشرحها الأستاذ الشيخ عبد الله سراج الدين ص ٢٢ طبع حلب .

(٢) ج ١ ص ١٣ - ١٤ (باب الوضوء لكل صلاة) .

(٣) تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٨٠ الإفريقى و ج ٢ ص ٤٦١ أبو غطيف .

وهذه عبارات تفيد الطعن في الحديث بالضعف والوهن ، وهى من عبارات التضعيف عند المحدثين .

ليس في
الصحيحين
حديث ضعيف

وهذا النوع من الحديث ، يمنع شرط الصحة وجوده في الصحيحين ، وقد علمنا وجه رواية المرسل وغيره في الكتابين ، وأنه لا يخل بشرطهما . أما تخريج الحديث الضعيف الذى تكلمنا عليه هنا ، فلا يخرجان منه شيئاً ، وما تكلم فيه من أحاديثهما ، فقد أجاب عنه العلماء ، وبينوا اندفاع الطعن عنه .

لكن البخارى احتاج لبعض الأحاديث الضعيفة في معرض الاستدلال لبعض مسائل كتابه ، فذكرها في الكتاب ، إلا أنه أخرجها عن موضوع كتابه ، فلم يسقها سياق أحاديث موضوع الكتاب بصيغة التحديث ، بل إنه يغير فلا يصرح بلفظ التحديث ، بل يرويها بلفظ قال فلان أو ذكر فلان ، أو يأتي بها معلقة (١) .

وليس ما رواه في تراجمه من هذه الضعاف شديد الوهن ، بل هى ضعيفة ضعفاً يسيراً ، وقد اختار منها ما تأيد بعمل العلماء على وفقه ، وذلك مما يقوى الحديث ، كتعليقه حديث « الدّين قبل الوصية » وهو ضعيف لأنه من رواية الحارث الأعور عن على ، والحارث ضعيف ، وقد استغربه الترمذى ، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به (٢) .

أما الحديث الضعيف الذى لا جابر له فهو قليل جداً في الكتاب ، كما قال الحافظ ابن حجر ، وحيث يقع ذلك يتعقبه في البخارى بالتضعيف ، بخلاف ما قبله .

ومن أمثله قوله في الصلاة ، (ويذكر عن أبى هريرة ، رفعه « لا يتطوع الإمام في مكانه » ولم يصح) اهـ .

قال الحافظ وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبى سليم

(١) انظر هدى السارى ج ١ ص ٥ و ١١ .

(٢) الجامع ج ٣ ص ١٦ وسبق ذكره في دراسة المعلقات .

عن الحجاج بن عبيد ، عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة . وليث بن أبي سليم ضعيف ، وشيخ شيخه لا يعرف ، وقد اختلف عليه فيه (١) اه .

الحديث المنكر في كتاب الترمذى :

ويطلق أبو عيسى قوله : (هذا حديث منكر) في جامعه ، ويريد به فيما تبيننا : (الحديث الذى تفرد به الراوى الضعيف من غير أن يكون ثمة ثقة خالفه) كما قال فى الأدب :

(حدثنا الفضل بن الصباح بغدادى حدثنا سعيد بن زكريا عن عنبسة ابن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — « السلام قبل الكلام » . وبهذا الإسناد عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « لا تدعوا أحداً إلى الطعام حتى يسلم » .

قال أبو عيسى : هذا حديث منكر لا نعرفه ، إلا من هذا الوجه وسمعت محمد أ يقول : « عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف فى الحديث ذاهب ، ومحمد بن زاذان منكر الحديث » (٢) انتهى كلامه .

فحكم على الحديث بأنه (منكر) ، وهو مروي بإسناد فيه ضعيفان ولم يعرف الحديث من وجه آخر .

أما المحدثون فلهم مذاهب فى ذلك :

الحديث المنكر
هذه المحدثين

فسلم بن الحجاج يقول فى مقدمة صحيحه (٣) : (علامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكده توافقها ، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعلمه) اه .

قال الحافظ ابن حجر تعليقا على ذلك فيما نقل عنه السخاوى :

(١) هدى السارى ج ١ ص ١٢ وانظر الحديث فى صحيح البخارى ج ١ ص ١٦٩ (باب مكث الإمام فى مصله) :

(٢) ج ٢ ص ١١٧ (باب ما جاء فى السلام قبل الكلام) .

(٣) ص ٥٥ .

(فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون...) . وقال : (فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكراً وهذا هو المختار)^(١) اهـ .

وابن الصلاح : شمل هذا النوع في الحديث الشاذ ، وجعله في القسم الثاني منه ، ثم جعل المنكر بمعناه ، فيطلق عليه ابن الصلاح شاذاً ومنكراً . وتبعه على ذلك النووى والعراقى^(٢) .

أما الحافظ السخاوى فقد خص المنكر بتفرد الراوى الضعيف وجعله قسمين فقال :

(وأما إذا انفرد المستور ، أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه خاصة ، ونحوهم - ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عارضه يعضده - بما لا متابع له ، ولا شاهد ، فهذا أحد قسمي المنكر ، وهو الذى يوجد إطلاق المنكر عليه لكثير من الحديثين . كأحمد والنسائى .

وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثانى ، وهو المعتمد على رأى الأكثرين فى تسميته :

فبان بهذا فصل المنكر عن الشاذ . وأن كلا منهما قسمان يجتمعان فى مطلق التفرد ، أو مع قيد المخالفة ، ويفترقان فى أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط ، والمنكر راويه ضعيف بسوء حفظه أو جهالته ، أو نحو ذلك .

وكذا فرق فى شرح النخبة بينهما ، لكن مقتصرأ فى كل منهما على قسم المخالفة^(٣) .

والحافظ لم يذكر هذا النوع فى النخبة من المنكر لكنه أفرد به باسم آخر ، فسماه « المتروك »^(٤) وجعله نوعاً مستقلاً .

ففى كلام ابن الصلاح وابن حجر بعض تساهل يحتاج معه إلى تحرير الكلام : فالمنكر فى كلام ابن الصلاح ، فى معنى « الشاذ » ولم يتعرض لهذا الاصطلاح بالمعنى الذى عرفناه عند مسلم والترمذى وغيرهما .

(١) فتح المغيث ص ٨٤ .

(٢) اتقريب ص ١٥١ وشرح الألفية ج ١ ص ٩٢ - ٩٣ .

(٣) فتح المغيث ص ٨٤ . (٤) ص ١٣٠ .

كذلك الحافظ ابن حجر سماه المتروك ، ولم يبين تسميته « منكرأ » مع أنه اصطلاح أئمة من كبار المحدثين .

أما الترمذى فإنه موافق لشيخه مسلم بن الحجاج في هذا النوع من الحديث ولما ذكره الحافظ السخاوى عن المتقدمين ونجعله أحد قسمى المنكر .

الموقوف في كتاب الترمذى :

الحديث الموقوف ، هو ما أضيف إلى الصحابي ، فوقف عليه ولم يتجاوز به إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — ويطلق عليه فقهاء خراسان لفظ الأثر (١) .

والترمذى يقول فيه (حديث موقوف) وربما قال : (رواه فلان ولم يرفعه) .

كحديث على « سألت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن يوم الحج الأكبر فقال : يوم النحر » رواه الترمذى هكذا مرفوعاً ثم رواه موقوفاً على على — رضى الله عنه — وقال :

(هذا الحديث أصح من حديث محمد بن إسحاق (يعنى المرفوع) لأنه روى عن غير وجه هذا الحديث عن أبي إسحاق عن الحارث عن على موقوفاً . . .) (٢) .

وكحديث أنى بكر الصديق (يأياها الناس إنكم تقرءون هذه الآية : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » وإنى سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : إن الناس إذا رأوا ظالماً فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب) .

رواه هكذا مرفوعاً ثم قال : (وقد رواه غير واحد عن إسماعيل بن أنى خالده نحو هذا الحديث مرفوعاً ، وروى بعضهم عن إسماعيل عن قيس عن أنى بكر قوله ، ولم يرفعه) (٣) انتهى .

أما الشيخان : فالبخارى لعنائه بالفتنه وقصده إليه في كتابه ، ينقل

الموقوف في
الصحيحين

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١ ، علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨ .

(٢) ج ٢ ص ١٨٣ .

(٣) ج ٢ ص ١٧٧ .

أقوال الصحابة ، ومذاهبهم ويأتى بها فى التراجم معلقة ، للاستثناس والاستشهاد بها لما ترجم به وذهب إليه ، كما سنوضح ذلك فى الباب الثالث ، وأما مسلم فلا يعرض لشيء من ذلك ، لأنه غير مقصود له من تأليفه . والحديث الموقوف على الصحابي يحتمل أن يكون من اجتهاده الخاص ، حكم الموقوف ويحتمل أن يكون سمعه من غير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما يجوز أن يكون مما سمعه من الرسول وهو الغالب من أحوالهم ، لذلك كان تقليد الصحابي ، موضع بحث الأصوليين وكلامهم . وقد اتفقوا على أن فى اختلاف الصحابي الترجيح بزيادة قوة لأحد الأقاويل . واختلفوا فى قول الصحابة فيما يدرك بالقياس ، ولا تعم به البلوى ، ولم ينقل خلاف فيه بينهم ؟ .

فذهب الرازى من الحنفية وفخر الإسلام والسرخسى والمتأخرون منهم ، ومالك والشافعى فى القديم وأحمد فى إحدى روايته إلى أنه حجة ملحق بالسنة . وذهب الكرخى وبعض الحنفية والشافعى إلى أنه ليس بحجة ، للاحتمال الذى ذكرناه (١) .

هذا إلا إذا ثبت رفع الموقوف من طريق صحيح ، فيحتج به ، أو يحتف بقرائن معنوية أو لفظية تدل على رفعه ، فانه يكون له حكم المرفوع ، ويحتج به ، وإن كان لفظه لفظ الموقوف بحسب الظاهر .

للقوف حكم
الرفع فى صور

وذلك فى عدة صور بينها العلماء . وتكلموا عنها ، وهى أربعة نشرحها ، ونمثل لها من جامع أبى عيسى الترمذى .

١ - كونه

لا مجال

للرأى فيه

الصورة الأولى : أن يكون مما لا مجال فيه للرأى والقياس ، فإن هذا يحكم برفعه . كالمواقيت . والمقادير الشرعية وأحوال الآخرة ، ونحو ذلك من الصحابي الذى لم يأخذ عن أهل الكتاب ، وذلك لأن الظاهر فيه النقل عن صاحب الشرع (٢) .

ومن ذلك التفسير الذى يتعلق بسبب نزول آية . فإنه من الصحابي الذى

(١) التتيرير والتتخير شرح التحرير ج ٢ ص ٣١٠ - ٣١١ وانظر الرسالة للإمام

الشافعى ص ٥٩٨ .

(٢) شرح العراق للألفية ج ١ ص ٦٥ - ٦٦ والتدريب ص ١١٤ .

عابن التنزيل ، وعاصره في حكم المرفوع ، لا التفسير الوارد عن الصحابة مما هو محل اجتهد .

قال الحاكم النيسابوي : (فأما ما نقول في تفسير الصحابي مسند ، فإنما نقوله في غير هذا النوع ، (يعني تفسير الصحابة الذي هو محل اجتهد) فإنه كما أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا إسحاق بن أبي أويس حدثني مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول ، فأنزل الله عز وجل « نسأؤكم حرث لكم » . قال الحاكم : (هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها وليست بمرفوعة . فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند (١) اهـ . والمراد بقوله (حديث مسند أنه مرفوع) .

والحديث الذي رواه الحاكم أخرجه الترمذي وقال « حسن صحيح » ، والبخاري في كتاب التفسير ، ومسلم في النكاح (٢) . ومن هذا النوع الشيء الكثير في كتاب التفسير من الجامعين وفي كتب السنة .

٢- قول
للصحابي كذا
فعل كذا

الصورة الثانية : ما يحكيه الصحابي من فعل الصحابة أو قولهم مضافاً للعهد الماضي ، نحو كنا نفعل كذا ، أو نقول كذا ، ولهذا الصورة عبارتان : الأولى : عبارة مطلقة لم تضيف إلى زمن النبي — صلى الله عليه وسلم — . الثانية : ما أضيف فيه القول أو الفعل الماضيين إلى زمنه — صلى الله عليه وسلم — .

أما العبارة التي أطلق فيها القول والفعل فاختلف فيها . ذهب العراقي والحافظ ابن حجر والسيوطي إلى أنه مرفوع واختاره النووي والرازي والآمدي (٣) والأصوليون .

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٠ وانظر شرح العراق للألفية ج ١ ص ٦٣ - ٦٤ والتدريب ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) الترمذي ج ٢ ص ١٦٢ والبخاري ج ٦ ص ٢٩ ومسلم ج ٤ ص ١٥٦ .

(٣) شرح الألفية ج ١ ص ٦٢ والتدريب ص ١١٠ .

وذهب الحاكم وابن الصلاح إلى أنه موقوف ليس بمرفوع (١) .
والراجع هو الأول : لأن الظاهر من مثل قول الصحابي (كنا نفعل
كذا . . .) ، أنه يحكي الشرع ، حيث إنه كان دأبهم ، وهذه عبارة
عموم ، فتفيد صدور ذلك منهم عن إذن من الشارع ، ولذلك اختار النووي
هذا المذهب وقال في شرح المذهب : « وهو قوى من حيث المعنى » اهـ .
أما العبارة الثانية التي فيها إضافته لعهد النبي — صلى الله عليه وسلم —
فالجمهور من العلماء على أنه مرفوع ، لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — اطلع على ذلك وأقرهم عليه ، لتوفر دواعيهم على
سؤالهم عن أمر دينهم ، وتقريره — صلى الله عليه وسلم — أحد وجوه
السنن المرفوعة (٢) .

ولكن الحاكم خالف في معرفة علوم الحديث (٣) فروى حديث المغيرة
ابن شعبة : (كان أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقرعون بابه بمخالفة الحاكم
بالأظافر) ثم قال :

(هذا حديث يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً لذكر رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — وليس بمسند فإنه موقوف على صحابي حكى عن
أقرانه من الصحابة فعلاً وليس يسنده واحد منهم ، وإنما ذكرت هذا الموقوف
ليستدل به على جملة من الأحاديث التي تشبهه) اهـ .

وهذا يدل على أنه يجعل هذه الصورة موقوفة في كل حال ، وذكر
الخطيب نحوه في جامعته ، وهو مذهب بعيد جداً ، مخالف للدلائل الصحيحة
التي قدمناها ، سيما الحديث الذي مثل به ، فإن اطلاع النبي على قرع الأظافر
وتقريرهم عليه ، أظهر من أن ينكر ، أو يكون موضع بحث ونظر (٤) .

وعلى هذا الرأي بيناه من الترجيح سار الإمام الترمذي وغيره ومز
أمثلة ذلك في كتابه : حديث جابر قال : (كنا نعزل والقرآن ينزل) :

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٩ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٩ وشرح الألفية
ج ١ ص ٦٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩ وشرح الألفية ص ٦١ والتدريب ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) ص ١٩ .

(٤) الترمذي ج ١ ص ٢١٢ والبخاري ج ٧ ص ٢٣ ومسلم ج ٤ ص ١٦٠ .

مأخرجه بسنده في كتاب النكاح وقال فيه (حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم في النكاح أيضاً .

الجواب عنه

وقد ذكر ابن الصلاح أن الحاكم قطع فيما أضيف لعهد النبي بأنه مرفوع ، ثم أشار لكلامه الذي نقلناه ، وهذا معناه التناقض ، قال ابن الصلاح في الجواب عنه (والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع ، وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه ، ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً بل هو موقوف لفظاً ، وكذلك سائر ما سبق موقوف لفظاً وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى) (١) .

الصورة الثالثة : أن يصدر الصحابي حديثه بما يفيد الرفع ، كقولهم ، أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا ، أو من السنة كذا ، فهذا ونحوه مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور ، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهرة إلى من له الأمر والنهي ، ومن يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (٢) .

٣ - قول
للصحابي أمرنا
بكذا

ومن أمثلة ذلك : حديث أنس بن مالك — رضى الله عنه — قال : (أمر بلال أن يشفع الآذان ويوتر الإقامة) أخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح (٣) .

وكحديث عمران بن حصين رضى الله عنه — قال (نهينا عن الكي) أخرجه الترمذي وقال فيه : «حسن صحيح» (٤) .

وكحديث علي — رضى الله عنه — قال : (من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً ، وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج) أخرجه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن (٥) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩ وانظر شرح العراقي على الألفية ج ١ ص ٦٢

والتدريب ص ١١١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩ - ٢٠ وشرح الألفية ج ١ ص ٦٠ - ٦١ والتدريب

ص ١١٢ - ١١٣ (وقد توسع في المناقشة والاستدلال) .

(٣) ج ١ ص ٤١ (باب ما جاء في أفراد الإقامة) .

(٤) ج ٢ ص ٤ .

(٥) ج ١ ص ١٠٥ .

٤ - قولهم
يرفعه أو ينميه

الصورة الرابعة : أن يذكر في الحديث عن الصحابي ما يفيد الرفع ،
نحو قولهم : يرفعه ، أو ينميه أو روايته ، فذلك وشبهه مرفوع عند أهل العلم^(١) .
فمن ذلك قول الترمذى (عن أبي هريرة رفعه قال : ضرس الكافر مثل
أحد) رواه بسنده ثم قال : هذا حديث حسن^(٢) .

فمثل هذه الأحاديث من هذه الصور يخرجها الترمذى كما يخرج المرفوع
الصريح ويستدل بها لترجمة الباب ، ويتكلم عليها فقها وحديثاً . وعلى ذلك
عمل المحدثين والعلماء حسبها أو ضحناه .

المقطوع في كتاب الترمذى :

الحديث المقطوع : هو ما أضيف للتابعي ، ولا يستعمل أبو عيسى هذا
اللفظ في الجامع . ولكن كتابه ملئ بأقوال التابعين ومن بعدهم من العلماء
والأئمة المتبوعين . وتلك ميزة عظيمة لكتابه حيث يتبع الحديث ببيان ما جرى
عليه عمل الأمة وأئمتها في مضمونه .

وكذلك الحال في الصحيحين بالنسبة للمقطوعات هو كما ذكرنا في
الموقوف :

فالبخارى يذكر أقوال التابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، ويوردها
في تراجمه أيضاً ، لنفس الغرض الفقهي الذي يقصده من رواية أقوال
الصحابة .

وأما مسلم بن الحجاج فلا يتعرض لشيء من ذلك ، لعدم دخوله في
مقاصد كتابه .

غريب الحديث في كتاب الترمذى :

غريب الحديث هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة
البعيدة عن الفهم ، ومعرفة هذا العالم أمر مهم جداً بالنسبة للمحدث ، كى
لا يكون زاملاً للأخبار ، لا يدرى ما يرويه ، ولا يد منه للفقهاء ، لأنه

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ والتدريب ص ١١٤ .

(٢) ج ٢ ص ٩٥ .

لا يستطيع أن يستنبط من الحديث شيئاً ، ولا يصل إلى فقهه إذا لم يحط بغريبه علماً .

ومن هنا غنى العلماء به ، ونهوا إلى ضرورة العناية به ، والتوقى فيه ، والاحتياط فى بحثه ، ووضعوا فيه المؤلفات العظيمة (١) .

ولقد قدم الترمذى العون لقارئ كتابه ، فشرح فيه المفردات والتراكيب الصعبة ، وأولى هذا الفن عنايته وتفنى فيه ، سالكاً طريق الاختصار ، فلا يطول بذكر الاختلافات بل إنه غالباً ما يقتصر على المعنى الصحيح المعتمد يصوغه بعبارته الواضحة ، وينقل فى كثير من المواضع كلام الأئمة معتمداً عليه ، وقد يحكى اختلافهم أحياناً ، وذلك فى المسائل الهامة كما أنه ربما يستطرد فى مواضع لحديث أو آية تتصل بحديث الباب فيشرح ذلك تسمية للفائدة وتكميلاً .

(أ) أما شرحه لغريب الحديث بعبارته أو لذكر القول المعتمد فيه ، فجميع ما أتى به من ذلك موافق لما سار عليه علماء هذا الفن ، وسجلوه فى كتبهم ، واعتمدوه . فمن ذلك :

١ — قوله فى حديث ابن عباس : (إن رجلاً قال يا رسول الله : إن أمتى توفيت أفينفعها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم . قال : فإن لى مخرفاً ، فأشهدك أنى قد تصدقت عنها) .

قال الترمذى : (ومعنى قوله إن لى مخرفاً يعنى بستاناً) (٢) ٨١ . وكذلك فسروا المخرف فى كتب الغريب ، قالوا أنه بستان النخل (٣) .

٢ — حديث (من أحيا أرضاً ميتة فهى له وليس لعرق ظالم حق) (٤) .

قال الترمذى : (حدثنا أبو موسى الزمى محمد بن المثنى قال : سألت أبا الوليد الطيالسى عن قوله (وليس لعرق ظالم حق)

(١) أنظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١١ وشرح العراقي للألفية ج ٤ ، ص ٩ وتدريب الراوى ص ٣٧٨ وأهم هذه المؤلفات كتاب النهاية لابن الأثير ، فهو أجمعها وأكثرها فائدة .

(٢) ج ١ ص ١٣٠ (باب ما جاء فى الصدقة عن الميت) .

(٣) النهاية لابن الأثير ج ١ ص ٣٢٤ .

(٤) الجامع ج ١ ص ٢٥٩ .

فقال : العرق الظالم الذى يأخذ ما ليس له . قلت : هو الرجل الذى يغرس فى أرض غيره ؟ قال هو ذاك) .

فقد وجد الترمذى فى هذا الكلام كفاية فى شرح المعنى ، فأورده محتجاً بنقله عن إمام عظيم فى السنة وهو أبو داود الطيالسى .

٣ — وقال فى حديث : (إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى أن الخراج بالضمان)^(١) قال شارحاً له : (وتفسير الخراج بالضمان : هو الرجل يشتري العبد فيستغله ، ثم يجد به عيباً فيرده على البائع ، فالغلة للمشتري ، فإن العبد لو هلك هلك من مال المشتري ، ونحو هذا من المسائل يكون فيه الخراج بالضمان) اهـ .

وهذا مسلك جيد فى شرح الغامض ، حيث وضحه بذكر المثال فى العبد ، ثم بين العموم ، وهو موافق لما قاله العلماء فى معنى الحديث ، فقد أقره الحافظ العراقى فى شرحه وقال : (وما فسر به المصنف معنى الخراج بالضمان هو الذى فسر به أبو عبيدة فى غريب الحديث ، وذكر العبد على سبيل المثال) اهـ^(٢) .

(ب) ومن أمثلة حكاية الترمذى للخلاف بين العلماء فى فهم الحديث : حديث أبي بكر ، قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — « شهرًا عيد لا ينقصان : رمضان ، وذو الحجة » .

قال الترمذى شارحاً للحديث : (قال أحمد : معنى هذا الحديث « شهرًا عيد لا ينقصان » يقول : لا ينقصان معاً فى سنة واحدة شهر رمضان وذو الحجة ، إن نقص أحدهما تم الآخر .

وقال إسحاق : معناه لا ينقصان يقول وإن كان تسعاً وعشرين فهو تمام غير نقصان وعلى مذهب إسحاق يكون ينقص الشهران معاً فى سنة واحدة)^(٣) .

فقد عرض الترمذى للخلاف فى معنى الحديث بأوضح بيان ، ثم

(١) ج ١ ص ٢٤٢ (باب ما جاء فيما يشتري العبد) .

(٢) شرح الترمذى للعراقى (١٩ - ب) . (٣) ج ١ ص ١٣٤ .

زاد فذكر ثمرة الخلاف ، بأنه على مذهب إسحاق يجوز نقصان الشهرين
معاً في سنة ، لأن المنفى — في رأى إسحاق — نقصان الثواب ، وذلك
لا يمنح نقصان عديتهما .

أما على تفسير أحمد فلا يجوز نقصانها معاً ، كما هو واضح .
(ج) وأما استطراد الترمذى لبيان معنى حديث أو آية مما له صلة بالباب ولم
يذكره فيه ، فإنه قليل في كتابه .

ومن أمثله قوله في حديث أبي هريرة وأبي سعيد : (يؤتى بالعبد يوم
القيامة فيقول الله له : ألم أجعل لك سمعاً ، وبصراً ، ومالاً ، وولداً .
وسخرت لك الأنعام والحراث ، وتركك رأساً وتربع ، فكنت تظن أنك
ملاقى يومك هذا ؟ قال فيقول : لا .

فيقول له : اليوم أنساك كما نسيتنى) .
قال الترمذى في شرح الحديث : (ومعنى قوله اليوم أنساك ، يقول
اليوم أتركك في العذاب ، هكذا فسروه .

(قال أبو عيسى) : وقد فسر بعض أهل العلم هذه الآية : فالיום
نسأهم ، قالوا : إنما معناه نتركهم في العذاب (١) انتهى كلامه .

وقد استطراد لبيان معنى الآية ، لمناسبتها حديث الباب ، وهى مناسبة
قوية ظاهرة ، وكأنه أراد تقوية تفسير الحديث بذكر تفسيرهم للآية الكريمة .
وأما الشيخان البخارى ومسلم ، فيختلف تصرفهما إزاء غريب الحديث ،
لأن هذا الفن يتصل بفقه الحديث كما علمنا .

غريب الحديث
في الصحيحين

لذلك فالإمام مسلم لا يتعرض له ، ولا يوضح الغريب ، لأنه لم يقصد
الفقه في كتابه ، وإنما اتجه اتجاه كلياً إلى صناعة الإسناد .

وأما البخارى فإنه غنى بتوضيح الغريب ، وتكلم فيه ، لأنه داخل في

البخارى يهتني
بغريب الحديث

موضوع كتابه ومقصده ، فمن ذلك :

١ — قوله في آخر باب (من أين يخرج من مكة) : (كدء وكُداء :
موضعان) (٢) .

(١) ج ٢ ص ٦٩ .

(٢) ج ٢ ص ١٤٥ .

٢ — وقوله في (باب السير وحده) : (قال سفيان : الحواري : الناصر) (١) وغير ذلك كثير في كتاب البخاري .
وقد امتاز البخاري عن الترمذي في شرح الغريب ، بأنه أكثر في صحيحه من تفسير ما يتعلق بحديث الباب من غريب القرآن .
كتموله في آخر (باب الذكر بعد الصلاة) : (وقال الحسن : الجلد : غنى) (٢) .

وهذا تفسير من الحسن لقول الله (وأنه تعالى جدد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولدًا) ، فأورده البخاري لمناسبة قوله في الحديث : (ولا ينفع ذا الجلد منك الجلد) .

قال الحافظ ابن حجر : (وعادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكى قول أهل التفسير فيها ، وهذا منها) (٣)
قال رشيد أحمد الكينكوهي (٤) : (وهذه العادة مستمرة في كتابه كثيرة الوقوع فيه . ويقع في الإشكال في هذه المواضع من لا يحفظ القرآن .
والحافظ ينتقل ذهنه بسرعة إلى الآية التي أشار إليها البخاري) أ هـ .

مختلف الحديث في كتاب الترمذي :

وهو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلا ، أو تعارض مع نص شرعي آخر .

والبحث فيه من أهم ما يلزم للدفاع عن السنة وذب الطعن عنها ، لذلك ألف فيه العلماء وردوا على أعداء الحديث ، كابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث) والإمام أبي جعفر الطحاوي في كتابه (مشكل الآثار) .
وللترمذي فيه أبحاث جيدة تدل على علمه الوافر وعقله ، فإن هذا الفن إنما يكمل له الأئمة الجامعون بين علوم الرواية والدراية والعقل (٥) .

(١) ج ٤ ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) فتح الباري ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٤) مقدمة لامع الدراري شرحه على البخاري ص ٢٩ .

(٥) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦ وتدريب الراوي ص ٣٨٦ .

فمن ذلك :

١ - قوله في حديث أبي هريرة ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
(ما تصدق أحد بصدقة من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا
أخذها الرحمن بيمينه ، وإن كانت تمررة تربو في كف الرحمن حتى
تكون أعظم من الجبل ، كما يربى أحدكم فكلوه أو فصيله) .

والحديث مشكل لأنه يجعل لله يداً ، وذلك تجسيم وتشبيه ، معارض
للأدلة القاطعة بتزيه الله عن ذلك ، وقد أزال الترمذى الإشكال وحقق
المسألة فتعرض لمسألة المتشابهات وأبان الحق فيها ، فقال :

(وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من
الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ،
قالوا : قد ثبتت الروايات في هذا ، ويؤمن بها ، ولا يتوهم ولا يقال كيف ،
هكذا روى عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في
هذه الأحاديث : أمروها بلا كيف ، وهكذا قول أهل العلم من أهل
السنة والجماعة .

إزاحة الترمذى
الإشكال من
متشابه الصفات

وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات ، وقالوا : هذا التشبيه .

وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر ،
فتأولت الجهمية هذه الآيات ، ففسروها على غير ما فسر أهل العلم ، وقالوا :
إن الله لم يخلق آدم بيده ، وقالوا إن معنى اليد ههنا القوة .

وقال إسحق بن إبراهيم : إنما يكون التشبيه إذا كان يد كيد ، أو مثل
يد ، أو سمع كسمع ، أو مثل سمع ، فإذا قال : سمع كسمع أو مثل سمع
فهذا التشبيه ، وأما إذا قال كما قال الله تعالى يد وسمع وبصر ، ولا يقول
كيف ولا يقول مثل سمع ولا كسمع ، فهذا لا يكون تشبيهاً ، وهو كما قال
الله في كتابه : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) (١) انتهى .

فهذا بيان ساطع لمعنى هذه المتشابهات سار على النهج المستقيم الذى

عليه سلف الأمة ، وإنه لبحث جميل بين فيه الترمذى بالحجة والبرهان مذهب أهل السنة ، ورد على من خالفهم ، وإن لكلامه هذا قيمة عظيمة من الناحية التاريخية فضلا عن قيمته العلمية ، فكلامه هذا من أقدم المراجع التي تبين لنا مذهب أهل السنة وأنه مذهب سلف الأمة .

٢- وأخرج في الشهادات^(١) حديث زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال : (ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها) اهـ .

ثم أخرج حديث عمران بن حصين مرفوعا (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثلاثا . ثم يحىء قوم من بعدهم يتسمنون ويحبون السمن ، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها)^(٢) فأفاد أن من أعطى الشهادة قبل أن يسألها هو شر الشهداء لا خيرهم وهذا تعارض بين الحديثين فكيف الحل ؟

هنا يقول الترمذى : (ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم يعطون الشهادة قبل أن يسألوها إنما يعنى شهادة الزور ، يقول : أحدهم من غير أن يستشهد وبيان هذا في حديث عمر بن الخطاب عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . ثم يفسحوا الكذب حتى يشهد الرجل ولا يستشهد ويخلف الرجل ولا يستخلف) .

ومعنى حديث النبي — صلى الله عليه وسلم — خير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها : هو عندنا إذا أشهد الرجل على الشيء أن يؤدي شهادته ولا يمتنع من الشهادة ، هكذا وبه الحديث عند بعض أهل العلم) اهـ .

وبذا زال التعارض ، لأن مورد الحديثين مختلف ، وقد بينه الترمذى واستشهد له بقوله في الحديث (ثم يفسحوا الكذب) . فعلم من ذلك أن الذم جاء لمن يشهد ولا يستشهد من قبل كذبه بخلاف الأول لأنه يؤدي ما تحمله من الشهادة بصدق وأمانة فاستحق المدح .

(١) ج ٢ ص ٤٨ .

(٢) ج ٢ ص ٤٩ .

البخارى يزهد
شكل الحديث
في صحيحه

وأما الشيخان فيختلف موقفهما من بيان مختلف الحديث ، وإزالة إشكاله . . .

فالبخارى : يتعرض لإزالة مشكلات حديث كتابه ، طبقاً لمقصده الفقهي ، مثال ذلك :

حديث أنس بن مالك عن أبي طلحة — أن نبي الله — صلى الله عليه وسلم — أمر يوم بدر بأربعة وعشرين من صناديده قريش ، فقتلوا في طوى من أطواء بدر . . .

وفيه أنه قام على شفة الركي (فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم يا فلان ابن فلان ، ويا فلان بن فلان ، أيسركم أنكم أطعم الله ورسوله ، فإننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً ، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ قال ، فقال عمر : يا رسول الله ، ما تكلم من أجساد لا أرواح فيها ؟ فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم) اهـ .

وهو معارض بظاهره لقوله تعالى : (وما أنت بمسمع من في القبور) فجمع البخارى بينهما وأشار إلى زوال الإشكال فقال عقب تخريج الحديث : (قال قتادة : أحياهم الله حتى أسمعهم قوله ، توبيخاً وتصغيراً ونقمة وحسرة وندماً) اهـ (١) .

فأشار إلى زوال التعارض ، لأنهم سمعوا في حال ردت إليهم الحياة معجزة للنبي — صلى الله عليه وسلم — ، وذلك غير مورد الآية : والحديث موضع كلام طويل للشرح (٢) .

وأما مسلم فلا يتعرض لمثل هذه الأحاديث بشيء ، لأن الفقه ليس من مقصده وإنما يقصد صناعة الإسناد فلا تدخل في موضوعه .

ناسخ الحديث ومنسوخه في كتاب الترمذى :

وذلك بأن يتضاد الخبران بحيث لا يمكن الجمع بينهما ويظهر كون

(١) ج ٥ ص ٧٦ .

(٢) انظر فتح البارى ج ٧ ص ٢١٩ وإرشاد السارى ج ٢ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً^(١) لتأخر النسخ عنه . وقد بين أبو عيسى ما كان حاله كذلك من أحاديث كتابه ونمثل لذلك لذلك بما يلي :

المثال الأول : أخرج الترمذى حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم — (الوضوء مما غيرت النار ولو من ثور أقط) ^(٢) . وأخرج حديث جابر قال : (خرج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأنا معه فدخل على امرأة من الأنصار ، فذبحت له شاة فأكل ، وأنته بقناع من رطب فأكل منه ، ثم توضأ للظهر وصلى ثم انصرف ، فأنته بعلالة من علالة الشاة فأكل ثم صلى العصر ولم يتوضأ) ^(٣) هـ . ثم بين أن الوضوء من أكل ما مست النار قد نسخ فقال بعد تخريج حديث جابر .

(والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — والتابعين ومن بعدهم ، مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق رأوا ترك الوضوء مما مست النار . وهذا آخر الأمرين من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول حديث الوضوء مما مست النار) ^(٤) هـ . وهو محل اتفاق العلماء .

المثال الثاني : وأخرج الترمذى حديث (إذا تجاوز الختان الختان فقد وجب الغسل) وحديث (الماء من الماء) والأول يقيد وجوب الغسل بمجرد مجاوزة ختان الرجل عند الإيلاج ولو لم ينزل ، وأفاد الثاني أنه لا بد من الإنزال ، فبين انتساخ الثاني فقال : (وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ، ثم نسخ بعد ذلك ، وهكذا روى غير واحد من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — منهم أبي بن كعب ورافع بن خديج) ^(٥) هـ .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦ وانظر معرفة علوم الحديث للهاكم ص ٨٥ وما بعدها .

(٢) ج ١ ص ١٧ (باب الوضوء مما غيرت النار) .

(٣) نفس المكان (باب ترك الوضوء مما غيرت النار) .

(٤) ج ١ ص ٢٣ .

والقول بالنسخ هو قول الجمهور وأئمة المذاهب الأربعة ، وهو الصحيح الراجح .

وناسخ الحديث ومنسوخه مرويان في الصحيحين أيضاً ، غير أن روايتهما تختلف طريقتهما فيهما .

أما البخارى ، فإنه يتكلم وينبه على ذلك فقد أخرج حديث (الماء من الماء) ، وحديث (إذا جلس بين شعبها الأربع . . . إلخ) وهو يوجب الغسل بالإيلاج ولو لم يزل ، وبين أنه ناسخ للأول فقال :

(قال أبو عبد الله : الغسل أحوط ، وذاك الآخر ، وإنما بينا لاختلافهم) (١) فقله : وذاك الآخر يدل على قوله بالنسخ ، وذلك ما تبعه فيه الترمذى وهو قول الجماهير .

وأما مسلم : فإنه يكتفى بإخراجهما ، ويقدم المنسوخ ويؤخر الناسخ فيخرجه بعده . فمن ذلك :

١ - أنه أخرج حديث « إنما الماء من الماء » من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدرى عن أبيه ، ثم عقبه فروى عن أبي العلاء بن الشخير قال : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينسخ حديثه بعضه بعضاً ، كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً) .

ثم أخرج حديث (إنما الماء من الماء) من طرق ووجوه آخر . وبعد أن استوفى طرقه وشواهده أخرج الناسخ فروى حديث أبي هريرة (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل) اهـ . وروى حديث عائشة بنحو حديث أبي هريرة أيضاً ، ثم روى عن عائشة حديثاً آخر يؤيد حديث أبي هريرة .

فأشار إلى النسخ حيث ذكر حديث أبي العلاء بن الشخير في سياق أحاديث عدم وجوب الغسل ، ثم عقبها بالأحاديث الناسخة له بوجوب الغسل . ٢ - وكذلك في الوضوء مما مست النار ، وقد أتى بأحاديث هذه المسألة عقب السابقة ، فبدأ بدلائل وجوب الوضوء ، ثم ثنى بأحاديث نسخ الوضوء ،

يعان البخارى
الناسخ من
المنسوخ

اكتفاء مسلم
بتأخير الناسخ

ولم يصرح بشيء حول هاتين المسألتين مكتفياً بالإشارة^(١).

خاتمة الفصل

والآن بعد دراستنا هذه لأنواع الحديث ومصطلحاتها في الجامع ،
نعرض نتائج الدراسة وأهم الحقائق العلمية العامة فيما يلي :

١- جمع الترمذى في كتابه أنواع الحديث : الصحيح ، والحسن ، والغريب
والضعيف ، وكان فيما خرجته من الضعيف بعض الواهيات .

٢- أما الشيخان فإنهما اشترطا الصحيح : إلا أنهما يخرجان الحسن أحيانا ،
ليكنهما يختاران منه ما تأيد فيكون صحيحاً لغيره ، ويخرجانه في
غير الأصول .

والبخارى أقل من مسلم في رواية هذا النوع ولذلك كان كتابه أصح .
وكذلك اشتركا مع الترمذى في بعض أنواع الضعيف ، كالشاذ ،
والمرسل ، إلا أن ما أخرجاه من هذه الأنواع لا يقدح في كتابتهما ،
لأنهما أخرجتا في غير الأصول ، ورويا الحديث على الوجهين السالم
والمعل ، تنبيهاً على الاختلاف فيه وأنه لا يضر بصحة الحديث .

٣- يروى أبو عيسى الأحاديث المرفوعة ويبين نوعها ومرتبها من الصحة
والضعف ، فكل ما كان في حديثه من الضعف فقد بينه ، ولا استلراك
عليه في رواية ذلك كله لأنها داخلية في شرطه .

وأما البخارى فروى في كتابه بعض الأحاديث الضعيفة ، للإيفاء
بالغرض الفقهي الذى قصده ، لكنه أخرجها عن موضوع كتابه
فرواها في التراجم .

فبين الجامعين تشابه من حيث مطلق ذكر هذه الأمور ، ثم يفترقان
بعد ذلك حسبما شرحنا .

٤ — ميز أبو عيسى أنواع الحديث في الجامع ، ببيان نوع الحديث ورتبته صراحة ، أما الشيخان فلا يحكمان على الأحاديث بشيء لعدم احتياجهما لذلك ، إلا أنهما ميزا أيضاً بين الأحاديث ، حيث يخرجان الصحيح القوي أصلاً ، وما عداه متابعة واستشهاداً ، والبخاري يجعل ما ليس من شرطه معلقاً في التراجم ، فيزه بذلك .

٥ — امتاز كتاب الترمذي بأن جعلت فيه الأنواع الأساسية تدور على هذه الثلاثة : (الصحيح ، الحسن ، الغريب) ، وكان له السبق في تقسيم الأحاديث إلى المراتب الثلاثة : (صحيح ، حسن ، ضعيف) في تصنيف مبنى على ذلك .
وقد عني بالحديث الحسن ، ونوه به ، حتى كان كتابه أصلاً ومربجاً في هذا النوع .

٦ — وامتاز كتابه أيضاً بتركيب الأنواع في الحكم على الحديث ، وقد تبين نتيجة التحقيق فيها :

أن الحديث إذا روى من طريق صحيح مع الغرابة يقول فيه « صحيح غريب » وإن كان حسناً مع الغرابة أيضاً قال : « حسن غريب » .
وإذا تعدد الإسناد وكان الحديث صحيحاً قال : (حسن صحيح) . وإن كان في بعض طرقه غرابة ، أو كان غريباً (جادة) متناً وإسناداً ، وتردد فيه قال : (حسن صحيح غريب) مبنيّاً نوع الغرابة غالباً .

٧ — أن مصطلحات الجامع موافقة — في جملتها — لما بينه العلماء وفسروه من مصطلحات أهل الأثر ، لكن الاستقراء ، وتطبيق كلامهم على جامع الترمذي أسفر عن انتقادات يسيرة لبعض الباحثين في علوم الحديث : في مسائل ابتعدوا فيها عن القصد ، بسبب تأثرهم ببعض العوامل ، كشهرة بعض الاصطلاحات لنوع معين فيتوهم أنها لا تطلق على غيره ، أو التأثر بما استقر عليه المتأخرون .

٨ — تميز جامع الترمذى أيضاً بأنه فى كثير من الأحيان يشرح حكم الحديث ،
فيوجهه ويوضح علته إذا أعله .

وبذلك يكون الكتاب — فى الحقيقة — مرجعاً عظيماً فى تطبيق
قواعد العلل وأصول الحديث ، ليس هناك أنفع منه لطالب الحديث فى
التدرب على فنون الحديث وعلومه ، وتطبيقها .

فهذا الكتاب أستاذ يصنع العالم المحدث ، وهو تذكرة للعالم المتبحر ،
لما يفيض به من غزير الفوائد ، وجليل المقاصد .

الفصل الثالث

علوم الرواية في الجامع

- الخرج والتعديل في كتاب الترمذى - مشروعية الجرح والتعديل -
- مراتب التعديل والخرج - ألماظ التعديل في الجامع ومراقبها - ألماظ التجريح في الجامع ومراقبها .
- الأسماء والكنى في كتاب الترمذى وفائدها - تاريخ الرجال في كتاب الترمذى وفائده - الطبقات في كتاب الترمذى - المتشابه من الرجال في كتاب الترمذى - الرجال في كتاب الترمذى - علوم الرواية في الصحيحين -
- خاتمة الفصل .

تلك الأنواع من الحديث التي بينها ، وشرحنا مصطلح الترمذى ، مقصد علوم
والمحدثين للدلالة عليها ، تنفرع أول ما تنفرع عن صفات رواة الحديث ، الحديث معرفة
ومدى تمتعهم بالاستقامة على ما أمر الله « العدالة » ، وبقوة والحفظ والذاكرة
« الضبط » ، الصفات التي بمقتضاها يحكم للحديث بأنه قد حفظ وأدى كما
سمعه راويه ، أو أنه تعرض للخلل والتبديل .

وأما البحث عن اتصال الإسناد ، والتضعيف بالشذوذ وغيره إلا فروع
للتحرى والتأكد من توفر صفات القبول في نقلة الحديث . التي سبق أن
أوضحها الإمام الشافعى في تعريف الحديث الصحيح ، وتلخص في
كلمتين : العدالة ، والضبط .

ومن هنا نجد الأمة منذ مطلع عهدها بالرواية تتحرى في الأخبار ،
وتثبت في الرواية ، وكان الناس في أول الأمر — كما ذكرنا — على ثقة ممن
حدثهم إلى أن وقعت الفتنة وتمزق شمل الأمة ووحدتها ، فصاروا يبحثون
عن رجال الأسانيد ، ويتكلمون فيهم ، وبذلك بدأ أهم علوم الرجال ،
أعنى علم الجرح والتعديل .

فتكلم من الصحابة في الرجال : عبد الله بن عباس (المتوفى سنة ٦٨ هـ) ، الصحابة بدءوا
وعباد بن الصامت (٣٤ هـ) . وأنس بن مالك (٩٣ هـ) . أهم علوم
وتكلم من التابعين في الرجال : سعيد بن المسيب (٩٣ هـ) ، وعامر بن
شراحيل الشعبي (١٠٤ هـ) . ومحمد بن سيرين (١١٠ هـ) . الرواة

وهم قليل بالنسبة لمن بعدهم . وذلك لقلة الضعف فيمن يروون عنهم ،
فقل ما نقل عنهم من الجرح ، إذ أكثرهم صحابة وهم عدول ، وغير الصحابة
منهم أكثرهم ثقات ، إذ لا يكاد يوجد في القرن الأول من الضعفاء إلا
القليل (١) :

ثم طال العهد وتقدم الزمن بدخول القرن الثاني ، فازداد انتشار الحديث .
وكثير رواته ، وكثرت الفرق ، وامتزج العرب بالعجم وسائر الأمم ،

وابتعدوا عن سجيّتهم الأولى في الحفظ والتذكر ، التي كانت من أبرز صفاتهم وسجاياهم ، فاشتدت الحاجة إلى معرفة المزيد من أحوال الرواة ، والبحث والتحقيق فيهم ، من حيث أسماؤهم ، وأنسابهم ، وتاريخهم ، وعدالتهم ، وحفظهم ، وغير ذلك من الأمور ، سارت مع الزمن سيرا مطرداً ، كلما تقدم الزمان اشتدت الحاجة وقويت .

فنشأت علوم كثيرة متنوعة ، للتعريف برواة الحديث ، وتمييز كل واحد منهم ، وتحقيق هويته تحقيقاً كاملاً دقيقةً من أهمها : بعد علم الجرح والتعديل :

أنواع علوم
الرواة

الأسماء والكنى ، التاريخ ، الطبقات ، المشتبه من الأسماء ، الأنساب ، وغيرها من العلوم والفنون ، وفت بالحاجة ، وقامت بمهمتها خير قيام . وقد تقدمت هذه العلوم وازدهرت حتى تكاملت من حيث الوضع بالتدوين في القرن الثالث الهجري الذي يسمى (عصر التدوين) . ونبيغ فيها في كل وقت أئمة أفذاذ كانوا آية في المعرفة والاطلاع .

فمنهم في القرن الثاني : شعبة بن الحجاج (المتوفى سنة ١٩٦ هـ) ، ومعمّر ابن راشد (١٥٣ هـ) ، وسفيان الثوري (١٦١ هـ) ، وعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨ هـ) .

أشهر أئمة
الجرح والتعديل

ومنهم في القرن الثالث : علي ابن المديني شيخ البخاري (٢٣٤ هـ) ، ويحيى بن معين ، (٢٣٣ هـ) ، ومحمد بن سعد (٢٣٠ هـ) ، وأبو خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤ هـ) .

ثم شيوخ الترمذي : كالبخاري ، ومسلم ، وأبي زرعة الرازي (٢٦٤ هـ) ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥ هـ) .

وغيرهم كثير في عصرهم ، وبعد عصرهم وأزمنتهم ، حملوا مشعل الحديث ، ووضعوا المؤلفات والتصانيف في علوم الرواة ، على اختلاف أنواعها ومقاصدها ، وكانت تصانيفهم مفخرة المكتبة الإسلامية ، ومعجزة لهذه الأمة تزهو بها على سائر الأمم .

وقد تلقى الإمام أبو عيسى هذه العلوم عن علماء الحديث وحفاظه في
زمنه ، سيما الإمام محمد بن إسماعيل البخارى إمام المحدثين وأنقنها أبو عيسى
وبز أقرانه فيها ، فعنى في كتابه العظيم بها ، وأتى بهذا قيمة مفيدة ،
وأطراف طريفة .

وذلك أنه لم يلتزم شرط الصحة ، بل توسع ما لم يتوسع غيره ، فكافأ
ذلك ببيان درجة الحديث من الصحة والضعف ، وبالكلام على الرجال ليووجه
حكمه على الحديث ويوضحه . فكثرت الكلام على الرواة في كتابه ، وتعددت
فنونهم ، لذلك وضع أسس مراتب الرجال في علل الجامع ، ليكون قارئ
كتاباه على بصيرة من عمل المؤلف الحديثي (١) .

وأهم هذه العلوم في الجامع : الجرح والتعديل ، الكنى والأسماء ،
التاريخ ، الطبقات ، المتشابه من الأسماء التراجم .
نفصل الكلام عليها ، ونبين فائدها فيما يلي :

الجرح والتعديل في كتاب الترمذى :

الجرح والتعديل أو علم ميزان الرجال ، هو عمود علوم الحديث وركنها ،
وأول علم نشأ وعمل به المسلمون ، ثم وضعت فيه المؤلفات الكثيرة .
لذلك عنى به الإمام محمد بن عيسى ، فبين في كتاب العلل مشروعية
جرح الرجال والكلام فيهم ، ورد بقوة وحرارة على من أنكره ، وعاب
المحدثين به . كما أنه أكثر في الجامع من الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً
ما لم يكن من أى فن آخر .

استشعر الترمذى ما قد يلور بخلد بعض الناس من إشكال على كلام
المحدثين في الرجال وهو أحدهم ، مما قد يدفع للاعتراض عليه كما اعترض
على غيره بأن فيه تعييباً للمسلمين وكشف سوءاتهم ، وذلك غيبة محرمة ،
وقدماً ما عانى العلماء من أمثال أولئك الجهلة ، وتخليطهم بين الغيبة المحرمة ،
والنصيحة للدين بذب الدخيل عنه .

ومن ثم نجد الترمذى يشدد العبارة في ذكرهم فيقول : (١) (وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال) .
ثم بين الحجة للمحدثين بما ذكر من الاستدلال لهم ، وبما ورد عنهم في ذلك ونلخصه فيما يلي :

درج الأئمة على الجرح والتعديل ١ — أنه قد درج عليه العلماء سلفاً فخلفاً ، كالحسن البصرى ، وشعبة بن الحجاج ، ومالك ، ووكيع ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وغيرهم كثير ذكر الترمذى بعضهم وهم أتقى من أن يخوضوا في أمر محرم بل مكروه .
فيهم الحجة والقدوة فيما صنعوا .

الجرح والتعديل نصيحة للمسلمين ٢ — أن الذى حمل العلماء على ذلك هو النصيحة للمسلمين في دينهم ، شفقة على الدين ، وتثبيتاً ، كما ذكر الترمذى ، وليس قصد الطعن واغتياب الناس ، وقد جاء في الحديث « الدين النصيحة » فدل ذلك على جواز الكلام في رجال الأسانيد .

وقد ذكر النووى في « رياض الصالحين » (٢) والغزالي في « إحياء علوم الدين » وغيرهما أن غيبة الرجل حياً وميتاً — تباح لغرض شرعى لا يمكن الوصول إليه إلا بها ، وعدوها ستة أسباب منها جرح رواة الحديث .

الشهادة في الدين أحق بالتثبيت ٣ — أن الشهادة في الدين — كما قال الترمذى — أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الأموال ، « وظاهر أن التزكية للشهود من أحكام الشرع حق على القاضى ، ولا يمكن أن يعاب بها ، فكذلك ههنا » (٣) بل هي أولى لأن مصلحة الدين أقوى من مصلحة الدنيا .

يجب تحذير الناس من المبتدع ٤ — أن المبتدع « لا يذكر » كما روى الترمذى عن أبى بكر بن عياش (٤) . بل يجب أن يبقى مغموراً غير معروف والشاهد فيه كما قال فى الكوكب الدرى (٥) : (انه صاحب بدعة لا ينبغي أن يأخذ العلماء منه ، ولا أن .

(١) ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) رياض الصالحين ص ٤٨٤ - ٤٨٥ « باب ما يباح من الغيبة » . وإحياء علوم

الدين ج ٣ ص ١٤٠ - ١٥٠ وانظر الرفع والتكيل ص ٩ - ١١ .

(٣) الكوكب الدرى ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٤) ج ٢ ص ٣٢٣ . (٥) ج ٢ ص ٣٤٧ .

يتركوا العامة يسألون عنه ، ويجلسون إليه . فلما كان كذلك لا يتحدث عنه أحد ، فيموت ذكره ولا يشتهر أمره ، فعلم أن العلماء يجوز لهم بل يجب أن يظهروا للناس عيبه ، ويمنعوهم عن الأخذ عنه) انتهى .
وهذه الأدلة تدل على جواز ما فعله علماء الحديث من جرح الرواة بل وجوبه قال النووي : « وهو بجائر بالإجماع بل واجب للحاجة » (١) .

استعمل الترمذى وأئمة الحديث ألفاظاً وعبارات لبيان حال الراوى ، مراتب الجرح واتباعه هل هو من ذوى العدالة والضبط ؟ أم أنه قاصر الضبط ، وما مدى قصوره ؟ ثم ما مدى عدالته فى الاحتياط والورع ؟ ، هل هو مستقيم السيرة سليم السريرة ؟ أم مطعون فيه بما يخل بالعدالة التى هى الركن الأساسى فى راوى الحديث قبل كل شئ .

وقد اشتهرت هذه الألفاظ بين المحدثين ، وأصبحت اصطلاحات يتداولونها ، لها دلالتها الخاصة على منزلة الراوى ، ورتبة حديثه .
وأول من حرر مراتب التعديل والتجريح هو الإمام عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) فقد تتبع كلام الأئمة فى الرجال وعباراتهم وجعلها على مراتب بحسب مدلولاتها ، وقد جعل مراتب التعديل أربعة ، وجعل مراتب التجريح أربعة ، ثم جاء بعده العلماء فزادوا على هذه المراتب حسبما تبدى لهم مراعاته فى التقسيم .

- أما مراتب التعديل ، فقال ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل (٢) :
« ووجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى :
١ — وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه .
٢ — وإذا قيل له صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهى المنزلة الثانية .
٣ — وإذا قيل : شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .
٤ — وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار ... » ا هـ .

(١) رياض الصالحين ص ٤٨٤ (باب ما يباح من النجبة) .

(٢) ج ١ / ١ / ص ٣٧ .

زيادة
العلماء عليها

وقد يتبع ابن أبي حاتم على هذا التقسيم الإمام ابن الصلاح والذوي^(١).
ثم جاء الحافظ الذهبي والعراقي فزادا على هذه الأربع مرتبة أعلى من الأولى ،
وهي ما كرر فيه أحد ألفاظ التعديل إما بعينه ، أولاً^(٢) ، ثم زاد الحافظ ابن
حجر العسقلاني أيضاً مرتبة أعلى من هذه ، وهي ما وصف فيها الراوي بأفعل
التفضيل ، كأثبت الناس ، وأوثق الناس^(٣) .

وبذلك أصبحت مراتب التعديل ستة ، ثالثها الأولى في كلام ابن
أبي حاتم .

ألفاظ التعديل في الجامع
وبتتبع كلام الترمذي في تعديل الرجال وجدنا : أمثلة العبارات الآتية :
أولاً — استعمال صيغة أفعل التفضيل كقوله :

« وقال عبد الرحمن بن مهدي : أثبت أهل الكوفة منصور بن المعتمر »
أ هـ .^(٤) وهي المرتبة الأولى عند شيخ الإسلام ابن حجر ، ويندر استعمال
هذه الصيغة في الجامع ، لأن أصحابها مشهورون عادة ، لا يحتاج للتعريف
بعد التهم .

ثانياً — تكرار أحد ألفاظ التعديل : كقول الترمذي :

« وحبان بن هلال ، هو أبو حبيب البصري ، هو مجليل ثقة ، وثقه
يحيى بن سعيد القطان » أ هـ .^(٥) .

وقال : في حجاج الصواف : « وحجاج ثقة حافظ عند أهل الحديث »^(٦) أ هـ .
وهي المرتبة الثانية في التعديل عند ابن حجر ، والأولى عند الذهبي
والعراقي . ويقل ورودها في الجامع أيضاً .

ثالثاً — تعديل الراوي بما يفيد عدالته وكمال ضبطه ، من غير تأكيد ولا مبالغة ،
ويعبر عن اجتماع هذين الوصفين بـ « الثقة » ، وهو اللفظ الشائع في
الكتاب ، وأكثر ألفاظ التعديل وروداً في الجامع .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٧ والتقريب ص ٢٢٩ - ٢٣٢ من نسخة الشرح .

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ ص ٣ وشرح الألفية للعراقي ج ٢ ص ٢٧ .

(٣) شرح النخبة ص ٢٢٤ نسخة شرح الشرح للقاري .

(٤) ج ١ ص ١١٣ .

(٥) ج ١ ص ١٥٦ .

(٦) ج ١ ص ١٧٧ .

فمن ذلك : قول الترمذى فى عبد الله بن عطاء : (وعبد الله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث) اهـ^(١) ، وقال فى سَعِيدِ بْنِ الْحِمَسِ : (وسَعِيدُ بْنُ الْحِمَسِ ثقة عند أهل الحديث)^(٢) .
ومن هذه الرتبة قوله : وشيبان هو صاحب كتاب ، وهو صحيح الحديث ويكنى أبا معاوية^(٣) (٤) .

وهذه هى المرتبة الثالثة عند شيخ الإسلام .
أما عند ابن أبى حاتم فهى وما قبلها جميعاً من مرتبة واحدة ، هى المرتبة الأولى . وحديث راوينا هو الصحيح لذاته لا اكتمال شروط الراوى فيها .
رابعاً — قال الترمذى : (قال محمد بن إسماعيل : ليث بن أبى سليم صدوق ربهما بهم فى الشيء) اهـ^(٤) .

وقال فى أبى فروة : (قال محمد : أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوى ليس بحديثه بأس...^(٥)) اهـ .

ونحو هذه الألفاظ مما يدل على وصف الراوى بالعدالة والصدق فقط ، ولا يصفه بالضبط يقع فى المنزلة الثانية عند ابن أبى حاتم ، وهى الثالثة عند العراقى ، رابعة بالنسبة لترتيب ابن حجر .

وقد سبق أن قال ابن أبى حاتم فيمن قيل فيه هذه الألفاظ : (هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه) اهـ .

خامساً — قال الترمذى : (وأبو لبابة شيخ بصرى قد روى عنه حماد بن زيد غير حديث... إلخ)^(٦) .

وقال : (عمر بن إبراهيم شيخ بصرى) اهـ^(٧) .
وفى هذه الألفاظ ثناء دون السابقة فتليها فى الرتبة ، قال ابن أبى حاتم فيها . (يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية) .

ومن ألفاظ التعديل من هذه المرتبة الخامسة قول الترمذى : (مقارب

-
- | | |
|-----------------|-----------------|
| (١) ج ١ ص ١٣٠ . | (٢) ج ٢ ص ١٠١ . |
| (٣) ج ٢ ص ١٣٥ . | (٤) ج ٢ ص ١٢١ . |
| (٥) ج ٢ ص ١٥١ . | (٦) ج ٢ ص ١٥١ . |
| (٧) ج ٢ ص ١٨١ . | |

الحديث). وهو لفظ متداول وكثير الوجود في الجامع. ومن أمثلته: قول الترمذى (وبكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة مقارب الحديث) (١).

وقال في عمر بن هارون: (سمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمر بن هارون مقارب الحديث، لا أعرف له حديثاً ليس لإسناده أصل، أو قال ينفرد به إلا هذا الحديث. وقال: ورأيت حسن الرأى في عمر) (٢).

وقال في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي: (والإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، قال: ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ويقول: هو مقارب الحديث) (٣) ١ هـ.

وقال في إسماعيل بن رافع: (وإسماعيل بن رافع قد ضعفه بعض أصحاب الحديث، وسمعت محمداً يقول: هو ثقة مقارب الحديث) (٤). وقد اختلف في ضبط هذا اللفظ، وفي معناه:

قال العراقي في نكتته على ابن الصلاح (٥): (ضبط في الأصول الصحيحة المسموعة على المصنف بكسر الراء، وكذا ضبطه الشيخ محيى الدين النووى في مختصره. وقد اعترض بعض المتأخرين بأن ابن السيد حكى فيه الوجهين الفتح والكسر، وأن اللفظين حينئذ لا يستويان لأن كسر الراء من ألفاظ التعديل، وفتحها من ألفاظ التجريح).

وهذا الاعتراض والدعوى ليسا صحيحين بل الوجهان فتح الراء وكسرها معروفان وقد حكاهما ابن العربى في كتاب الأحوذى وهما على كل حال من ألفاظ التوثيق... إلخ كلامه).

وهذا هو التحقيق أنه صحيح بالكسر والفتح، وهو على كلا الحالين: نوع مدح، كما يدل عليه بوضوح ما نقلناه من عبارات الترمذى.

(١) ج ١ ص ٢٩٩.

(٢) ج ٢ ص ١٢٦ وأصل العبارة (ليس لإسناده أصلاً) وأصله تصحيف مطبعي.

(٣) ج ١ ص ٤٢... (٤) ج ١ ص ٣١٣.

(٥) التقييد والإيضاح ص ١٣٧.

وقد عدّه العراقي في المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل عنده ، وجعله السخاوى من المرتبة السادسة^(١) .

ورأينا أنه من المرتبة الخامسة ، لأن قول الترمذى : رأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره . وكذا قوله في غير موضع « ثقة مقارب الحديث » يدل على أن للراوى قوة ترتفع به عن المرتبة السادسة التى تشعر كما ذكر السخاوى بالقرب من أسهل التجريح . سيما إذا اعتضدت بوصف آخر كما سمعناه يقول : (وسمعت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ويقول هو متارب الحديث .

سادساً— قال الترمذى في مواضع من الجامع : « صالح » كقوله : (وعبد الله بن منير : مروذى ، رجل صالح) اهـ^(٢) .
وهى أدنى مراتب التعديل ، كما ذكر السخاوى^(٣) .

مراتب التجريح :

- وأما مراتب التجريح فقال ابن أبى حاتم :
- ١ — (وإذا أجابوا فى الرجل « بلى الحديث » : فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .
 - ٢ — وإذا قالوا « ليس بقوى » : فهو بمنزلة الأولى فى كُتبه حديثه إلا أنه دونه .
 - ٣ — وإذا قالوا ضعيف الحديث : فهو دون الثانى لا يطرح حديثه بل يعتبر به .
 - ٤ — وإذا قالوا متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث ، أو كذاب : فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه ، وهى المنزلة الرابعة^(٤)) انتهى كلامه .

(١) ج ٢ ص ٣٨ من شرح الألفية . وفتح المغيـث للدخارى ص ١٥٨ وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٤٨ وتدريب الراوى ص : ٢٣ - ٢٣٥ .

(٢) الجامع ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) فتح المغيـث ص ١٥٩ .

(٤) الجرح والتعديل ج ١ / ١ / ص ٣٧ .

وواقفه على هذا التوزيع ابن الصلاح والنووى أيضاً ، فجعلها أربعة بنحوه^(١) .

وزاد الحافظ الذهبي والعراقي مرتبة خامسة ، وخالفا في تقسيم المراتب . فجعلوا المرتبة الرابعة عند ابن حاتم مرتبتين :

الأولى : الألفاظ التي فيها جرح شديد دون التصريح بالتكذيب . وذلك كقولهم : « ذاهب الحديث » ، « متروك الحديث » ، « تركوه » ، « منهم بالكذب » .

الثانية : الجرح بصريح نسبة الكذب للراوى كقولهم « فلان كذاب » أو « يكذب » أو « فلان يضع الحديث »^(٢) .

وهو تقسيم جيد لما فيه من التمييز بين هاتين المرتبتين : أما الحافظ ابن حجر : فقد زاد مرتبة هي أسوأ من المرتبة التي أضافها العراقي . وهي ما كان الجرح فيه بصيغة المبالغة ، كقولهم : « أكذب الناس » ، (إليه المنتهى في الكذب) ، (دجال) ، ونحو ذلك .

وأما ألفاظ التجريح والقدح فقد وجدنا في الجامع ما نذكر أمثلته فيما يلي : أولا — قال الترمذى : (وصدقة بن موسى ليس عندهم بذلك القوى) اهـ . وقال فيه مرة أخرى (وصدقة ليس عندهم بالحافظ) اهـ^(٣) .

وقال أبو عيسى : (والمفضل بن صالح عند أهل الحديث بذلك الحافظ)^(٤) وقال في الحارث الأعور صاحب على : (وفي الحارث مقال)^(٥) .

وقد عد ابن أبي حاتم (ليس بقوى) في المرتبة الثانية من مراتب الجرح ، وجعل السخاوى هذه الألفاظ جميعاً في أسهل مراتب التجريح ، فتكون الأولى حسب ترتيب ابن أبي حاتم ، والأخيرة من ترتيب العراقي^(٦) .

ألفاظ التجريح
في الجامع

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٧ - ٤٨ : والتدريب ٢٣٢ - ٢ .
(٢) شرح العراقي هو ألفيته ج ٢ ص ٤٠ - ٤٢ . وقد تبع العراقي في الترتيب مكس طريقة ابن أبي حاتم فقدم أسوأ مراتب الجرح وجعلها الأولى ثم الأقل فالأخف . . .
(٣) جامع الترمذى ج ١ ص ١٢٩ وج ٢ ص ١٢٦ .
(٤) ج ٢ ص ٩٨ . (٥) ج ٢ ص ١٤٩ .
(٦) انظر فتح المنيث ص ١٦١ .

وهذه المرتبة يكتب حديث من قيلت فيه كما ذكر ابن أبي حاتم .
ثانياً — وثمة ألفاظ أشد قدحاً من هذه مثل :

قول الترمذى : (وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث ،
ضعفه أحمد بن حنبل ، وعلى بن المديني ، وغيرهما من أهل الحديث ،
وهو كثير الغلط) (١) .

وقال : (ويزيد بن عياض ضعيف عند أهل الحديث) (٢) .
وقال : (ومحمد بن أبي حميد يضعف من قيل حفظه ، يقال له : حماد
ابن أبي حميد ويقال له : أبو إبراهيم الأنصاري ، وهو منكر الحديث) (٣) .
ومنها قوله : (وإسماعيل بن إبراهيم التيمي يضعف في الحديث) (٤) .
وقال أيضاً : (موسى بن عبيدة يضعف في الحديث ، ضعفه يحيى بن
سعيد وأحمد بن حنبل) (٥) .

وحكم هذه المرتبة كسابقها أيضاً أن يعتبر بحديثها وينظر فيه ، وإن
كانت دونها كما ذكر ابن أبي حاتم . وذلك لإشعار صيغ هاتين المرتبتين
بصلاحية المتصف بهما لذلك ، وعدم منافاتها له ، كما ذكر الحافظ
السخاوى (٦) .

ووجه صلاحيتهم للاعتبار : أنهم إنما ضعفوا من قبل حفظهم ، كما هو
صريح في بعض عبارات الترمذى فيعتبر بهم ، لعله أن يكون قد حفظ
الحديث .

ثالثاً — الجرح الشديد : فأما ما وراء هاتين المرتبتين مما يشتد قدح راويه ،
فإنها قليلة نادرة الوقوع في الجامع ، ومنها :

قول الترمذى : (وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث) (٧) هـ ١ .
وقوله في محمد بن السائب الكلبي : (يكنى أبا النضر ، وقد تركه أهل
الحديث ، وهو صاحب التفسير) (٨) .

ندرة الجرح
الشديد في الجامع

(٢) ج ١ ص ١٢٦ .

(٤) ج ١ ص ١٠٥ .

(٦) فتح المغيث ص ١٦٢ .

(٨) ج ٢ ص ١٧٨ .

(١) ج ١ ص ١٢٣ .

(٣) ج ١ ص ٩٨ .

(٥) ج ٢ ص ١٧٤ .

(٧) ج ١ ص ٢٢٤ .

وقال في محمد بن سعيد الشامي المصلوب : (سمعت محمد بن إسماعيل يقول : محمد القرشي هو محمد بن سعيد الشامي وهو ابن قيس ، وهو محمد ابن حسان ، وقد ترك حديثه)^(١) .

وهذه العبارات من ألفاظ الجرح الشديد التي تساوى الاتهام بالكذب ، وهي تطلق على من كثر خطؤه وفحش حتى غلب على حديثه الوهم ، أو من كان متهماً بالكذب ، وهؤلاء لا يعتبر بحديثهم ولا ينظر فيه ، بل يترك ولا يشتغل بالرواية عنهم . قال الترمذي في علل الجامع^(٢) : (فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطئ الكثير فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة ألا يشتغل بالرواية عنه) هـ ١ .

لا يروى الحديث من المتهم بالكذب

وهذه العبارة معناها أن لا يخرج الترمذي في الجامع حديثهم ، ولا يروى عنهم . فكيف نجدهم في الجامع ؟

إذا ما نظرنا في رواية الترمذي عن هؤلاء ، نجدها قليلة نادرة ، وقد ألزم بيان حالهم فلا يسكت عنهم ، وإنما يروى من حديثهم ما كان معروفاً من رواية غيرهم . فيخرجهم ليبين علته .

الجواب عن رواية الترمذي هؤلاء في جامعه

فمحمد بن السائب الكلابي روى حديثه عن أبي عباس عن تميم الداري في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت . . . الآية في الوصية في السفر . . .) ثم قال : (هذا حديث غريب ، وليس إسناده بصحيح . . .) وأعله بابن السائب هذا .

ثم أخرج الحديث من رواية ابن أبي زائدة عن ابن عباس مختصراً وقال : (هذا حديث حسن غريب وهو حديث ابن أبي زائدة) هـ ١ .

وكذلك الأمر في روايته عن محمد بن سعيد الشامي . روى عنه الحديث (عليكم بقيام الليل . . .) ، وأعله به ثم قال :

(وقد روى هذا الحديث معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي أدريس الخولاني عن أبي أمامة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : عليكم بقيام الليل . . .) ، فذكر الترمذي الحديث ثم قال : (وهذا أصح من حديث أبي أدريس عن بلال) هـ ١ .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذى^(١) : (ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناده منفرد ، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق ، أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي . نعم قد يخرج عن سبيء الحفظ وعن يغلب على حديثه الوهم ، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه . . .) ١ هـ .

وذلك عمل جليل عظيم الفائدة ، حيث يجمع الترمذى بين المنفعتين فيفيد قارئه معرفة الحديث أولاً ، ثم العلة التي في بعض طرقه ثانياً .
وبتنبية الترمذى على علة الحديث من جهة ضعف الرواة في هذا الباب ، يلتحق الحديث بالشواهد والمتابعات ، ولا يعد مخرجاً في الأصول .
وبذلك يظل كتابه محافظاً على علو رتبته وقوة شرطه .

ولا يكتفى الإمام الترمذى بمجرد النقل عن الأئمة ، بل إنه يجتهد في اجتهاد الترمذى
في الجرح والتعديل
خلافاتهم ويبدى رأيه في الأور المهمة منها حسبما يراه من الحاجة في كتابه .
فمن ذلك أنه روى عن شهر بن حوشب في تسليم الرسول على النساء ، ثم قال فيه :

(هذا حديث حسن ، قال أحمد بن حنبل : لا بأس بحديث عبد الحميد ابن بهرام عن شهر بن حوشب . وقال محمد بن إسماعيل : شهر حسن الحديث وقوى أمره ، وقال إنما تكلم فيه ابن عون ثم روى (يعني ابن عون) عن هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب .

أبنا أبو داود المصاحفي بلخي أخبرنا النصر بن شمبل عن ابن عون قال : « إن شهرًا نركوه » . قال أبو داود قال النصر : نركوه . أي طعنوا فيه ، وإنما طعنوا فيه لأنه ولي أمر السلطان^(٢) انتهى .

فقد أراد الترمذى أن يبين حسن الحديث فحكى ثناء البخارى على شهر ، وأنه تفرد ابن عون بجرحه ، فيكون مخالفاً للجمهور ، وبين أن سبب

(١) ق (٦٦ ب - ٦٧ أ) .

(٢) جامع الترمذى ج ٢ ص ١١٧ وانظر ج ٢ ص ١٦ منه .

جرحه هو أن شهراً ولى أمر السلطان ، وهى إذا لم تقترن بمفسق ليست أمراً جارحاً بخلاف بالعدالة .

قال صالح بن محمد (جزرة) : (روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام ولم يوقف منه على كذب) .

وقال النووى فى شرح مقدمة مسلم : (وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم) ١ هـ . فالصواب إذن تعديله وتوثيقه ، فذلك حسن الترمذى حديثه هذا ، وصحح له حديث (لا وصية لوارث) ، وعلى ذلك سار مسلم فأخرج له فى صحيحه (١) .

ومثل هذه الأبحاث ذات فائدة عظيمة ، وهى تبرز مقدرة الترمذى فى البحث والاجتهاد فى هذا الفن .

الاسماء والكنى فى كتاب الترمذى :

ومعناه أن يذكر اسم من ذكر فى الإسناد بكنيته ، أو يعكس فيذكر كنية من ذكر باسمه .

ولهذا العمل فائدة عظيمة فإنه ربما يذكر للراوى مرة باسمه ومرة بكنيته ، فيظنهما من لا معرفة له رجلين ، وربما ذكر للراوى بهما معاً فيتوهم رجلين (٢) . وهذا الخطر يزول ببيان كنية الراوى واسمه ، والترمذى يبين ذلك خصوصاً فما كان فيه غموض وخفاء .

فائدة معرفة
الاسماء والكنى

نسم الأول : بيان اسم من ذكر بكنيته من أمثله :

قوله (٣) (وأبو واقد الليثى اسمه الحارث بن عوف) .

وقوله (٤) : (واسم أبى البخترى سعيد بن أبى عمران ، وهو سعيد بن فيروز) .

(١) شرح النووى على صحيح مسلم ج ١ ص ٩٢ - ٩٣ وانظر تقريب التهذيب

ج ١ ص ٣٥٥ .

(٢) وقد ذكروا أمثلة من الخطأ فى ذلك ، انظر تدريب الراوى ص ٤٥٠ .

(٤) ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) ج ١ ص ١٠٦ .

وقال^(١) : (وأبو سهيل هو عم مالك بن أنس واسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الخولاني) .

والقسم الثاني : ذكر كنية من ذكر باسمه وهو أقل من الأول ومن أمثلته : قوله^(٢) : (ومحمد بن زياد بصرى ثقة . ويكنى أبا الحارث) .

وقوله^(٣) : (ويحيى إمام بنى تيم الله ثقة يكنى أبا الحارث ويقال له : يحيى الجابر ، ويقال له : يحيى المخبر أيضاً وهو كوفي روى له شعبة وسفيان الثوري وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة) .

وقال في بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بردة^(٤) : (وبُرَيْد يكنى أبا بردة أيضاً ، وهو كوفي ثقة في الحديث . . .) وفي هذا المثال فائدة عدم الالتباس بين الحديث وحفيده بسبب اتفاق الكنية .

وهذا الذى تعرض له الترمذى علم جليل من علوم الحديث ، وضعت فيه كتب كثيرة ، ومؤلفات مفردة منذ القديم ، فقد كتب فيه البخارى ومسلم والترمذى ، وأبو بشر الدولابى وغيرهم من جهابذة المحدثين ، وأكثر الكتب شهرة الآن كتاب الكنى والأسماء لأبى بشر الدولابى ، وهو بين أيدينا من طباعة الهند ، سفر عظيم فى جزئين كبيرين .

تاريخ الرجال فى كتاب الترمذى :

والترمذى يبين أيضاً ما يتصل بتاريخ الرواة ، من السماع ووقته ، والموايد وغيرها . وبالتاريخ يعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، وصحة حديث الراوى وضعفه ومن أمثلة ذلك فى الجامع : حديث الحسن البصرى قال : قال عتبة بن غزوان على منبرنا هذا منبر البصرة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : إن الصخرة العظيمة لتلقى من شفير جهنم فتهوى فيها سبعين عاماً ، وما تفنخى إلى قرارها . . .) .

قال الترمذى مبيناً انقطاعه : (لا نعرف للحسن سماعاً من عتبة بن

(٢) ج ١ ص ١١٥ .

(٤) ج ٢ ص ١١٢ .

(١) ج ٢ ص ١٠٥ .

(٣) ج ١ ص ١٨٨ .

غزوان . وإنما قدم عتبة بن غزوان البصرة في زمن عمر . وولد الحسن اسنتين بقتينا من خلافة عمر (١) ا د .

فائدة معرفة التاريخ

فاستدل بالتاريخ على انقطاع الحديث . وذلك أن الحسن وولد اسنتين بقتينا من خلافة عمر فلم يدرك عتبة بن غزوان لأنه معلوم أن عتبة توفي سنة سبع عشرة قبل وفاة عمر بست سنوات . فيكون سماع الحسن عن عتبة بالواسطة لأنه لم يدركه (٢) .

ومنه بيان تخليط الراوى وما يصح عنه كحديث شعبة عن عطاء بن السائب قال سمعت أبا حفص عمر يتحدث عن يعلى بن مرة (أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أبصر رجلاً متخلفاً قال : اذهب فاغسله ثم اغسله ثم لاتعد) . وعطاء قد اختلط . فحسن الترمذى الحديث ، وبين سلامة حديث شعبة عن عطاء فقال :

(هذا حديث حسن . وقد اختلف بعضهم في هذا الإسناد عن عطاء ابن السائب . . قال على : قال يحيى بن سعيد : من سمع من عطاء بن السائب قديماً فسماعه صحيح . وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح ، إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان قال شعبة : سمعتهما منه بأخرة . قال أبو عيسى : يقال إن عطاء بن السائب كان في آخر أمره قد ساء حفظه (٣) ا هـ .

فبين الترمذى صحة حديث شعبة عن عطاء لأنه سمع منه قديماً قبل اختلاطه . وسمع منه بعد تغيره حديثين عن زاذان وهذا ليس منهما لأنه عن عطاء عن أبي حفص بن عمر فهو حجة وصح الحكم عليه بأنه حسن .

الطبقات في كتاب الترمذى :

وذلك أن الترمذى يبين الراوى من أى طبقة هو : أصحاحي أم تابعي . أم ماذا ، وذلك يفيد في معرفة اتصال الحديث وانقطاعه .

(١) ج ٢ ص ٩٥ .

(٢) انظر ترجمة عتبة في « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ج ٣ ص ٣٦٤ وتقرئهم التهذيب ج ٢ ص ٥ .

(٣) ج ٢ ص ١٣٤ .

كحديث العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده قال :
قال عمر بن الخطاب :

(لا يبع في سوقنا إلا من قد تفقه في الدين) فحسبه الترمذى وبين
اتصاله فقال (١) :

(العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب : هو مولى الحرقة ، والعلاء ، هو
من التابعين سمع من أنس بن مالك وابن عمر ، وعبد الرحمن بن يعقوب والد
العلاء من التابعين سمع من أبي هريرة وأبي سعيد الخدرى . ويعقوب جد
العلاء : هو من كبار التابعين قد أدرك عمر ابن الخطاب وروى عنه) .
فبين طبقة كل من رجال هذه النسخة ليعلم ما يصح من حديثهما ،
وما لا يصح ، وقد روى الترمذى في نفس الباب حديثاً من طريق العلاء
ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (من صلى على صلاة صلى الله عليه
بها عشرأ) .

فعلم من ذلك استقامة قول الترمذى فيه حسن صحيح ، بما أثبت من
سماع يعقوب من أبي هريرة .

وقال في حديث عامر بن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (٢)
(الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء) هذا حديث مرسل ، عامر بن مسعود
لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - .

المتشابه من الرجال في كتاب الترمذى :

وذلك أنه يقع التشابه بين الرجال بسبب المائلة في أسمائهم أو كناههم أو
غير ذلك ، فمن الضروري التمييز بينهم ، وقد بين الترمذى مثل هذه الأمور
وحل إشكالها .

وذلك مثل أبي النضر في هذا الحديث : (حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي
شعيب الخرائى حدثنا محمد بن سلمة الخرائى حدثنا محمد بن إسحاق عن أبي
النضر عن باذان مولى أم هانئ عن ابن عباس عن تميم الدارى في هذه الآية
(يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت . . . الحديث) .

فأبو النضر مشترك يكنى به سالم المديني وهو ثقة ثبت ومحمد بن السائب الكلبي وهو متروك ، فبين الترمذي أن أبا النضر في الإسناد هنا هو الكلبي وتكلم عليه ثم ميز بينه وبين سالم المديني . قال أبو عيسى : (وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندى محمد بن السائب الكلبي يكنى أبا النضر ، وقد تركه أهل الحديث ، وهو صاحب التفسير ، سمعت محمد بن إسماعيل يقول : محمد بن السائب الكلبي يكنى أبا النضر (قال أبو عيسى) : ولا نعرف لسالم أبي النضر المديني رواية عن أبي صالح مولى أم هانئ^(١) انتهى .

قال المباركفوري في تحفة الأخوذى^(٢) : (مقصود الترمذي أن أبا النضر الذى وقع في إسناد هذا الحديث هو محمد بن السائب الكلبي ، فإن روايته عن باذان أبي صالح معروفة ، وليس أبو النضر ، هذا سالماً أبا النضر المديني لأنه لا يعرف له رواية عن باذان أبي صالح مولى أم هانئ) ١ هـ . وهو استدلال بديع من الترمذي يتم عن غزير علمه وفطنته .

تراجم الرجال في كتاب الترمذي :

كذلك يعرف الترمذي بالراوى ويترجم له حيث يحتاج لذلك ، لعدم شهرته ، فيعرفه ويبين حاله ، بأسلوب وجيز وعبارة مختصرة ، ومن ذلك قوله^(٣) : (وعمر بن يحيى هو ابن عمارة بن أبي الحسن المازني المديني . وهو ثقة ، روى له سفيان الثوري ، وشعبه ، ومالك بن أنس) ١ هـ .

وكقوله في حبان بن هلال السابق ذكره (وحبان بن هلال هو أبو حبيب البصري ، هو جليل ثقة ، وثقه يحيى بن سعيد القطان) ١ هـ .

وهي طريقة مفيدة جداً لما جمعت من الاختصار والإبانة عن حال الراوى ، وذلك ما سار عليه المتأخرون ووضعوا كثيراً من الكتب على هذا المنوال ، « كخلاصة تذهيب تهذيب الكمال » للخزرجي ، و « تقريب

(١) ج ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) ج ٤ ص ١٠٢ وانظر ترجمة سالم المديني في تقريب التذهيب ج ١ ص ٢٧٩ .

(٣) ج ١ ص ١٤٨ .

التهذيب « لابن حجر العسقلاني » ، وكأن الترمذى أوحى بمثل هذا المسلك في كتابه ، ليسيروا على هذه الطريقة الجيدة .

علوم الرواة في الصحيحين :

أما الشيخان فلا يحتاجان للكلام فيمن أخرجا حديثهم من الرواة ، وذلك لأنهما اشترطا الصحة في كتابتهما ، فكان تخريج حديث الراوى حكماً منهما بصحة حديثه ، وتوثيقه .

لذلك لا نجد في صحيحى البخارى ومسلم من البحث عن أحوال الرواة تعديلًا أو تخريجاً أو في الأسماء والكنى ، أو التواريخ ، وغيرها ، مثل الذى نجده في كتاب الترمذى . إلا ما كان فيهما على سبيل الندرة . لأن الغالب على رجالهما — وهم رجال الصحيح — المعرفة واشتهار الحال فلم يكن ثمة حاجة للتعرض لهذه الفنون التى تعرض لها الترمذى في كتابه .

لكن تخريجهما عن الراوى ليس على إطلاقه في تصحيح حديثه في كل الأحوال ، بل لابد من ملاحظة الكيفية التى أخرجا حديثه ، فربما كان الراوى مدلساً ، فأخرجا له ما علم أنه لم يدلسه ، وكذلك حديث من تغير حفظه وساء ضبطه ، فإنهما يخرجان من حديثه ما سمع منه قبل تغيره . كذلك الراوى قد يضعف في بعض شيوخه لعدم إتقان حديثهم ، فيروى الشيخان له ولشيخه ، ولكن لا يخرجان حديثاً مسنداً بأحدهما عن الآخر .

كسماك بن حرب عن عكرمة مولى ابن عباس ، فقد روى مسلم لسماك في صحيحه من غير روايته عن عكرمة ، وروى البخارى لعكرمة من غير طريقه سمك ، فالإسناد بسماك عن عكرمة ملفق ليس على شرطهما ، ولا شرد أحدهما ، بل هو متكلم فيه ، لأن سماكاً ضعف في شيخه عكرمة (١) .

وأما الترمذى فتكلم في الرجال وأوضح ، إلا أنه كثيراً ما يصحح حديث الراوى ولم يذكر في كتابه ما يدل على حاله ، فمثل هذا التصحيح ليس موجباً للاحتجاج بالراوى على إطلاقه أيضاً ، بل لا بد من النظر في

(١) انظر تدوين الراوى ص ٦٨ . وقد سبق لنا الإشارة إلى ذلك .

يجب ملاحظة
كيفية الرواة
عن الراوى
في الصحيحين

يجب ملاحظة
ذلك الجامع

كيفية تصحيح الترمذى لحديثه ، هل صححه بالأصالة ، أم بالمتابعة حيث تقوى حديثه برواية الثقات ، فقد رأيناه يصحح حديث الراوى لتعاضده بالرواية من وجوه آخر ، كما يذبه هو نفسه على ذلك فلا بد من ملاحظة هذه الأمور والملايسات كلها ، واليقظة البالغة فيها .

خاتمة الفصل :

وفى ختام هذا الفصل نشير إلى أن الذى عرضناه هو أهم علوم الرواة فى الجامع وثمة فنون أخرى لم نذكرها ، لندرة الكلام عنها فى الجامع . وكلام الترمذى فى الرجال ، وتعرضه لهذه الفنون مزية لكتابه عظيمة — سيما الجرح والتعديل — نالت ثناء العلماء المستطاب فى القديم والحديث . فأبو بكر بن العربى يعدد بعض فنون الرجال فى فوائد الكتاب ومحاسنه العلمية التى اشتمل عليها فيقول :

(وجرح وعدل وأسمى وأكفى) .

وتذكر دائرة المعارف الإسلامية^(١) خصائص الكتاب فتقول :

(الأولى : ملاحظاته النقدية على رجال الإسناد . . .) .

ويعدد ابن رشيد فنون الكتاب فيذكر لنا :

(الأسماء والمكنى ، والتعديل والتجريح . ومن أدرك النبى — صلى الله

عليه وسلم — ممن لم يدركه) .

وهكذا يضرب الترمذى من كل علم يسهم . وإنما ذكرنا جملة من أهم فنونه ، وأما استيعابها فيطول سرده وشرحه ، فتنافع الكتاب كثيرة . وفوائده غزيرة .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المكانة العلمية لعمل الترمذی

فی صناعة الحديث

فوائد ذكر الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة في الجامع - آثار الترمذی في تقدم علوم الحديث - أول من صنف في علوم الحديث - حجبة أحكام الترمذی على الأحاديث - ممن يقبل تعليل الحديث - الترمذی إمام - حجة في الحديث .

الطعن في تصحيح الترمذی للأحاديث - الدفاع عن الإمام الترمذی : - أولا الرد الإجمالي .

ثانياً - الرد التفصيلي أسباب انتقاد الترمذی ونقضها .

السبب الأول : اختلاف نسخ الجامع .

السبب الثاني : الغفلة عن اصطلاح الجامع .

السبب الثالث : اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة ورتبة الحديث - أولا : الاختلاف في الرجال - ثانياً : الاختلاف في الحديث - نتيجة التحقيق - خاتمة الفصل .

هذه العناية الكبيرة بصناعة الحديث في الجامع ، لها بالغ الأهمية لدى العلماء ، وعظيم المكانة والتقدير لدى أئمة الحديث ونقاده ، لذلك لقي الكتاب من المحدثين إقبالا ، ومن سائر علماء الأمة عناية وإجلالا ، أكثره فوائده وغزير منفعته .

لقد عني الإمام الترمذى بصناعة الأسانيد ، فجمعها واختصرها في مكان واحد ، بطريقة حسنة ، فشابه بذلك عل الإمام مسلم بن الحجاج ، وسار في فنه على مسلك جيد تفرد به ، فميز أنواع الحديث في كتابه ، ونبه على عللها ، وأوضح عبارة وأبينها ، وأتى بأحكامه على الأحاديث مشروحة مبينة ، فاحتوى كتابه غزير المسائل المفيدة في علوم الحديث ، فأثنى عليه بذلك أئمة علم الحديث وحفاظه ، وأشادوا بثنوقه ، قال الخافظ أبو جعفر ابن الزبير : (وللترمذى في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره) (١) اهـ . وسبق لنا من نقل كلامهم في الثناء على الجامع ما يدل على هذا الفضل لكتاب الجامع ، وذلك التقدير العلمي العظيم الذي حظى به .

وبعمله الواضح في التمييز بين أنواع الحديث وبيان رتبة كل حديث صار الجامع مرجعاً للحديث الصحيح ، وللحديث الحسن ، كما أنه مرجع مهم في علل الأحاديث وما يتصل بها : مما ليس في الصحيحين ولا غيرهما . وله امتياز على الصحيحين في وضوح التعبير عن المقصود من بيان حال

الرواة ودرجة الأحاديث والإفصاح عن عللها ، وما تتضمنه من معان في مختلف الأبواب الفقهية وغيرها ، بخلاف الشيخين فإنهما يسلكان طريق الإشارة في التعبير عن مرادهما ، حتى لا يدرك أغراضهما إلا العالم الخاذق بفنون الحديث وعلمه ، وأغراض المحدثين وإشاراتهم في كتبهم .

كذلك له امتياز آخر على الصحيحين ، وهو أنه لا يقتصر على أصح الأحاديث في الأبواب التي تعرض لها ، ولكنه يذكر الصحيح والأصح ، والحسن ، والضعيف ، والسالم ، والمعل ، ضرورة أن الأحكام

الشرعية قد تثبت بالأحاديث الحسنة بل والضعيفة إذا تعددت طرقها ،
أو ساندتها قياس جلي ، أو عرف عملي في عهود السلف ، لأنه بنى شرط
كتابه على الحديث الذى عمل به بعض أهل العلم ، فأكسب جامعه هذه الفائدة
العظيمة ، وسائر ما هو معروف لدى المحدثين والفقهاء من فوائد هذا
التوسع والاستقصاء .

وقد بين العلماء هذه الفوائد كالحاكم النيسابورى فى كتاب (المدخل إلى
معرفة كتاب الإكليل)^(١) والمقدسى فى « شروط الأئمة الستة »^(٢) ، ونستطيع
أن نذكر هذه الفوائد بإيضاح ونضم إليها ما ظهر لنا بالدراسة ، وهى :
١ - إثبات الأحاديث الزائدة على الصحيحين ، والحكم عليها ليرجع إليها
من أرادها .

٢ - معرفة الصحيح لغيره ، فإن طرق الحديث قد تعددت فيبلغ مبلغ
الصحيح ، ففى تخريج الأحاديث من رتبة دون الصحة فائدة كبيرة
توصلنا إلى هذا الغرض .

٣ - معرفة ما اختلف العلماء فيه من الرواة جرحاً وتعديلاً ، ومن الأحاديث
صحة وتضعيفاً ، وهل اختلفهم فى تلك الأحاديث راجع للاختلاف
فى شروط الصحيح ، أو إلى اختلافهم فى توفر شروط الصحة فيه ،
وقد أبان الترمذى عن هذه الفوائد بوضوح .

٤ - معرفة أدلة المذاهب واختلافها فى الاستدلال ، فيورد الأئمة الأحاديث
الضعيفة التى استدلت بها بعض العلماء مع بيان سقمها ، لتزول الشبهة ،
والترمذى يبين ذلك بل هو من شرط كتابه وأهم فوائده .

٥ - كذلك لمعرفة الحديث الضعيف أهمية كبرى لدى العلماء من حيث الاحتجاج
به وتظهر هذه الفائدة من بيان أقوالهم فى العمل به ، وقد اختلفوا فى
ذلك على مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول : لا يجوز العمل به مطلقاً ، وهو مذهب أبى بكر بن العربى .
المذهب الثانى : يعمل به مطلقاً ما لم يكن له معارض ، ونقل ذلك عن
أحمد بن حنبل وأبى داود وإسحاق بن إبراهيم وأبى داود وأبى داود وأبى داود وأبى داود .

المذهب الثالث : العمل به في فضائل الأعمال ، والمواعظ ، والآداب ،
وروايته في القصص والمناقب ، وهو مذهب الجمهور ، والعمل
به عندهم مشروط بثلاثة شروط :

مذهب الجمهور
العمل بالحديث
الضعيف بثلاثة
شروط

١ - أن يكون الضعيف غير شديد ، أما إذا كان الضعيف بسبب الكذب
أو التهمة به أو بسبب فحش الغلط فإنه لا يعمل به .

٢ - وأن يندرج تحت أصل معمول به أصول الشريعة العامة .

٣ - وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط (١) .

٦ - بعض الأحاديث الضعيفة يصلح للاعتبار به ، فإذا تقوت مثل هذه
الأحاديث بورودها من وجه آخر مماثل لها أو أقوى منها ارتفع الحديث
إلى الحسن كما سبق . كما أن الحديث الضعيف الذي يصلح للاعتبار
إذا انضم إلى حديث صحيح يفيد مزيده قوة تنفع في الترجيح ، فيذكر
الترمذي الأحاديث الضعيفة لما عسى أن تفيد في التقوية والترجيح .

٧ - الإطلاع على الأحاديث الضعيفة ليعلم أنها ضعيفة ، فلا تلبس بالصحيح
والحسن من الحديث ، فالخاطى بين الصحيح والسقيم وعدم التمييز بينهما
يؤدى إلى الخطأ والخلط في العلم والدين ، وقد كان أئمة الحديث يكتبون
أحاديث الضعفاء ليعرفوها ، ويدينوا حالها للناس ، ويحذروا من الوقوع
في الخطأ بسببها .

رواية الحديث
الضعيف لتنبية
على ضعفه

بل رأينا أعلاماً من المحدثين يدنون الأحاديث الموضوعة عن روايتها
ليعلموا بذلك الحق من الباطل ، والصدق من الكذب ، ولئلا تنسب إلى
بعض الثقات كذباً وزوراً فيغتر بها بعض الناس .

روى الحاكم بسنده في كتاب المدخل (٢) : (أن أحمد بن حنبل رأى
يحيى ابن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ،
فإذا اطلع عليه إنسان كتبه ، فقال له أحمد : أكتب صحيفة معمر عن أبان
عن أنس وتعلم أنها موضوعة ؟ فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في أبان ثم تكتب
حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمتك الله يا أبا عبد الله ، أكتب هذه الصحيفة عن

(١) تدريب الراوى ص ١٩٦ .

(٢) ق (٢٨٨) وانظر تدريب الراوى ص ٢٠٨ .

عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعه ، حتى لا يجهل بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس ، فأقول له كذبت إنما هي عن معمر عن أبان ، لا عن ثابت (٨١) . فكذاك إثبات الأحاديث الضعيفة وبيان علتها حسبما فعله الترمذى ، رفع اللبس عن قارئ كتابه ، ويسهل عليه التمييز بين الصحيح المقبول ، والضعيف المردود ، سيما إذا كان هذا الحديث الضعيف له شهرة .

وقد ظهر بما بيناه من فوائد رواية الحديث الضعيف خطأ المعترضين على علماء الحديث ، الذين يستنكرون على المحدثين رواية الأحاديث الضعيفة في كتبهم .

وهو إشكال يتردد على ألسنة الناس ، ويجول في أذهانهم في كل وقت ، في القديم والحديث ، يعترضون على المحدثين ضيعهم هذا ، كيف يخرجون سقيم الحديث في مؤلفاتهم ، ولم تصح نسبته إلى الرسول — صلى الله عليه وسلم — ؟ . . أليس هذا تليساً على الناس ؟ وكان الأجدر بهم إهمالها ونسيانها . . . !!

وهذا الاعتراض ناشئ عن التسرع وعدم الاطلاع ، لأن المحدثين في الصدر الأول كان قصدهم حفظ السنة من الضياع ، فدبوا كل ما وقع لهم ، واجتهدوا في ذلك غاية الاجتهاد ، ورووا الأحاديث بأسانيدها ، فأحالوا القارئ على أسانيد الحديث ، ولقد وجدت بين طلبة العلم من يتوهم من رواية الحديث بسنده أن ذلك اعتماداً له ، وهو ذهول وقصور عجيب ، فلقد نبه العلماء ، وأعلنوا في الخاصة والعامة أن الأحاديث مختلطة فيها الصحيح والسقيم ، متعاً للتباس ، وكانوا في عهد علم وحفظ ، وكان الحديث أيام السلف على كل لسان لا يصعب تمييزه على طلابه ، فكانوا في مأمن ومنأى عن التلييس والإيهام . . .

ثم قام الأئمة فنبهوا على الأحاديث الضعيفة ، ودرجة الضعف وسببه في كل حديث فأزاحوا عن أنفسهم اللوم ، وسلبوا باب العتاب ، وخرج أصحاب المسانيد المعبرة وأصحاب السنن ومن هذا جنوهم خرجوا الحديث في كتبهم مختاراً منتقى ، تجنبوا الموضوع والواهي منه ، وأخرجوا الصحيح

الرد على من
استنكر مثل هذا
الصنيع له مدين

والضعيف الذى لم يشتد وهنه وتنحط درجته جداً ، لأنهم وجدوا فى ذلك حفظاً للسنّة نظراً للفوائد الكثيرة التى تترتب على رواية هذه الأحاديث ، والتى ذكرنا طرفاً منها .

فكان الأجلد هو الذى فعلوه وعنوا به من رواية هذه الأحاديث ، لما ذكرنا من الفوائد ، وهى فوائد عظيمة جداً ، لولا توسع العلماء فى الرواية ، وتخريجها للدرس الكثير من أدلة الفقه ، وفات الأمة قسط عظيم من الآداب والمواعظ وغير ذلك من الفوائد العظيمة الموضوعية والحديثية .

آثار الترمذى فى تقدم علوم الحديث

والترمذى فى روايته الأحاديث فى جامعہ قد التزم — كما علمنا — ببيان حال كل حديث ، صحة وحسناً وضعفاً ، اتصالاً وانقطاعاً ، وغرابة ومتابعة . وعبر عن جميع ذلك بالاصطلاحات الحديثية الموضوعة للدلالة على كل رتبة من رتب الحديث ، وحال من أحوال الإسناد والمتن .

وهذا العمل مزية لجامع أبى عيسى ، لا نجد له مثيلاً فى كتب ذلك العصر ، وهذا أبو داود يبين ما فى الحديث من وهن شديد ، لكنه لا يحكم على الأحاديث بمثل ما نجد فى كتاب الترمذى ، وكذلك الحال فى كتاب الإمام النسائى .

وقد وجدنا سابقاً فى دراسة الحديث وعلومه فى عصر الترمذى أن التقسيم الشائع قبله كان ثنائياً ، يقسم الحديث إلى صحيح وضعيف ، وأن بعض العبارات استعملها الترمذى ، ولم تكن مشهورة ، كالاصطلاحات المركبة . فهذا وغيره نجد للترمذى آثاراً عظيمة ظاهرة فى تقدم علوم الحديث وذلك :

١ — بإظهار القسمة الثلاثية للحديث من حيث القبول والرد ، حتى أصبحت شائعة معمولاً بها .

٢ — إكثاره من ذكر الحديث الحسن والإشادة به فى كتابه ، حتى أصبح معروفاً لدى المحدثين ، سار على أثره المحدثون فى تخصيص هذه الرتبة المتوسطة بالحسن .

٣- جمع الأنواع في الحكم على الحديث ، كما في العبارات المركبة « حسن صحيح » « حسن غريب » . . . إلخ ، فإن هذا التركيب لفت الأنظار إلى الموازنة بين أنواع الحديث ، ومعرفة ما يلتقى منها ، وما يتباين ، وكرس العلماء جهوداً كبيرة لحل هذه الجمل ، وإزالة إشكالاتها . .

٤- أنه سبق لوضع تعاريف بعض هذه الأنواع ، كالحسن والغريب ، فإن كلامه فيها بالغ الأهمية لدى العلماء لأنه صادر عن إمام نحجة في الحديث وعلومه ، وقد ساهم بذلك في وضع الاصطلاحات والتعريف بها .

٥- أبحاث كتاب العلل وطبقاتهم ، وفي الجرح والتعديل وغيرها ، فإنها أقدم ما وصل إلينا من كتابه في علوم الحديث تجمع العدد من مسائل هذا الفن . وقد كان عمله في بيان طبقات الرجال وأحكامها نواة لابن أبي حاتم حيث أظهر هذا التقسيم وبينه بذكر الطبقات التي ذكرها الترمذى ، وزيادة الطبقة الرابعة وهى طبقة الثقات المتقدمين وقد قلنا سابقاً إن الترمذى لم يذكرها للعلم بها .

٦- أثره في كتب المصطلح : فإن مجموع هذا العمل الكبير الذى وضعه الترمذى في الجامع أصبح به كتابه محط عناية علماء الحديث اصطلاحاً ، ورواية .

فاصطلاحات الحديث التى ندرسها في كتب (علوم الحديث) تتمثل بأجلى صورة ووضع في الجامع ، ومن هنا نجد للترمذى حيزاً كبيراً في كتب المصطلح ليس لغيره ، فكان الجامع ، كتاب تطبيقي لهذه القواعد وتعاريف الأنواع ، وكأنما وضعت كتب المصطلح لتخدم أول ما تخدم بجامع الترمذى .

٧- أثره في كتب الحديث رواية : وكذلك أصبح عمله في الجامع قدوة المصنفين بعده ، وإن كانوا قلما يبلغون شأوه — لكنهم تأثروا به واقتدوا بطريقته ، كالإمام الدارقطنى (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) . فقد وضع كتابه العظيم (السنن) واعتنى فيه بأسانيد الحديث ، والحكم على أحاديث الكتاب ، وتمييز أنواعها ، فسار على ما شهره الترمذى وثبته من التقسيم الثلاثى لمراتب الحديث ، فصحيح ، وحسن ، وضعف .

وكالإمام عبد العظيم المنبرى فى كتابه (الترييب والترهيب) فقد تكلم فيه على كل حديث واعتمد على الترمذى ونقل أحكامه فى كثير من ذلك .

٨ — وهكذا كان الجامع قدوة وإماماً فى الحديث وعلومه ، وكان له أثره فى الحديث ، وقيمه العظيمة فى علوم الحديث ، وهذه الأهمية جديرة بالعناية والتبيان ، فإن ما أودعه أبو عيسى وسبق إلى جمعه فى كتاب العلل من الأبحاث الحديثية المتنوعة والتعاريف يجعل منه مصنفًا لطيفًا صغيراً فى علوم الحديث ، لم يسبق إليه الترمذى ، فيكون له السبق فى التصنيف فى هذا العلم .

وقد نقل السيوطى عن الجافظ ابن حجر قال : (أول من صنف فى الاصطلاح القاضى أبو محمد الرامهرمى فعمل كتابه (المحدث الفاضل) مناقشة من زعم أولية الرامهرمى لكنه لم يستوعب . . .) ١٥ (١) .

وكتاب الرامهرمى هذا (المحدث الفاضل بين الراوى والواعى) خاص بآداب المحدث وطالب الحديث ، وطرق التحمل والأداء وما يتعلق بالرواية . أما الترمذى فقد ذكر مجامع ذلك فى كتاب العلل ، وأضاف إليها مسائل أخرى كثيرة — كما رأينا — ، فكان على اختصاره — أسبق من الرامهرمى وأجلر منه بمزية الأولوية .

وربما يعترض علينا باختصار الكتاب وعدم شموله لكل مسائل العلم ؟ فكيف يعد أول مصنف فى علوم الحديث ؟ لكن هذا لا يضر بشيء ، لأننا نعلم أن التصنيف فى أى علم يبدأ بسيطاً ، ساذجاً ، ثم تنمو شجرته ، وتتفرع فروعها ، ويكتمل بنيانه . ولم يغض من قيمة كتب السابقين الأولين وقوعها على هذا الوصف ، ولم يحل دون الاعتراف بسبقهم وتقديمهم ، وكذلك الحال فى كتاب العلل لأبى عيسى الترمذى .

وهذا هو الإمام ابن الملقن فى مطلع كتابه (المقنع فى علوم الحديث) ابن الملقن يؤيد سبق الترمذى

يعدد من صنف في علوم الحديث ، ويذكر في مقدمتهم الإمام الترمذى فيقول :
(وقد صنف فيه الأئمة : الترمذى في جامعہ وعلمه ، والخطيب في كفايته
وبجامعه ، وابن الصلاح في مقدمته(*)) .

حجية أحكام الترمذى على الأحاديث

هذه المزايا العظيمة في الجامع ، أعني بيانه للصحيح من السقيم وما تفرع
على ذلك من الفوائد والأبحاث الفنية التي تعرض لها أبو عيسى ، هذا كله
إنما يوثق ثمرته العلمية ، وينتفع به ، إذا كان في حيز القبول والاعتبار في
نظر العلم ، وهذا ما نريد بحثه في ختام هذا الباب من الرسالة ، فمن له حق
الحكم على الأحاديث وتعليلها ، وهل بلغ الترمذى هذه المنزلة التي تجعل
منه إماماً يحتاج به في الحديث ؟

من يقبل
إعلام الحديث

إن تميز صحيح الحديث من سقيمہ عمل جليل ، لا يقوم به إلا من توفرت
لديه أدواته من الاطلاع الواسع على الأحاديث وأسانيدها وأحوال رواها ،
ومن مهر في معرفة علل الحديث والغرض وراءها ، وهذه أمور يكمل لها
إلا الأفاضل من المحدثين الكبار .

وليس هذا العلم قراءة لمكتب الحديث ثم مجرد الرجوع إلى كتب الجرح
والتعديل لمعرفة أقوال العلماء وآرائهم في الرجال كما يتوهم بعض من لا دراية
له بحقيقة علم الحديث ، حتى إن بعض من لا يقيم الكلم على قواعد العربية ،

(*) ولقد جاء كلام الحافظ ابن حجر في شرح النخبة موافقاً لما حققناه ، ولفظه في
المطبوعة بمصر سنة ١٣٦٨ مطبعة الاستقامة : ص ٢ . « فن أول من صنف في ذلك القاضي
أبو محمد الرامهرمزي . . . » وفي نسخة شرح الشرح لعل القارى طع الاستانة ص ٩ :
(« فمن صنف » وفي نسخة فن أول من صنف « في ذلك » أى في اصطلاح أهل الحديث
« القاضي أبو محمد » أى الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد « الرامهرمزي » بفتح الميم الأول ،
وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها زاي معجمة : بلد بخوارستان ، وفي الكلام
إشعار بوجود تعدد التصنيف في قرن القاضي ، وعدم تحقق الأولية « انتهى كلام الحافظ
بشرحه للقارى .

في عبارة السيوطى خطأ مطبعي ، لمخالفة النص الذي نقله للأصل المقول عنه وهو شرح
النخبة ولو صح نقل ذلك عن الحافظ لوجب تفسيره بأن مراده : من أول توفيقاً بين كلامه ،
وتوفيقاً بينه وبين الواقع التاريخي أيضاً :

ولا يعرف ما يستحق الرفع من النصب أو الجرح ، وجدناه يتطفل على موائد المحدثين ، فيصحح هذا الحديث ويضعف ذاك ، يجرى على هواه وما يريد ترويقه من دعوة زائفة ، أو رأى باطل .

بل إن من هذا النوع زعنفة تجرأت على أئمة الحديث ، فراحت تدعو في بعض المؤتمرات الإسلامية إلى اطراح ما جاء من التصحيح والتضعيف عن سلف الأمة من كبار الأئمة واستئناف البحث للحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الضعف .

وهكذا نجد من هؤلاء كل عجيب وغريب ، ويزعمون نصرة السنة وهم أعداء السنة ، وينتسبون إلى الحديث والمحدثين ولا يعرفون علم الحديث ولا حقيقة المحدث :

أمة تدعى الحديث ولكن لا يكادون يفقهون حديثها
مثل هؤلاء لا ريب في اطراح آرائهم ، ولا يعتد بكلامهم في العلم إذا وافقوا أهل العلم فكيف إذا خالفوهم ؟ .

أما الذى يقبل منه الخوض في هذا الميدان ويحتج به : فهو من كان متبحراً في معرفة السنة أساسها ومتونها ، وفي الإحاطة بعلم دراية الحديث وفنونه ، غواصاً وراء العلل .

قال ابن سيد الناس : (وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواية ، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره ، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه واشتهر فيه ضبطه . فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخه شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجمله منها فهذا هو الحافظ) (١) انتهى كلامه .

وذلك ما سار عليه علماء الحديث من تقييد أخذ الصحيح من الأئمة ، والعلماء المعتمدين مما نقل عنهم بإسناد صحيح أنهم نصوا على تصحيحه ، أو وجد في الكتب التي تشتمل على الصحيح وغيره مصرحاً بصحته ، أو أخرجه

فما وسم من الكتب باسم الصحيح ، كصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة^(١) .
بعد أن علمنا هذا ، فإننا إذا رجعنا إلى التاريخ وكتب علوم الحديث ،
نجد العلماء — على مر العصور — يثنون على أبي عيسى محمد بن عيسى بن
سورة الترمذى . يشيدون بعلمه ويصرحون بإمامته في هذا الفن وأنه من الأئمة
الذين يؤخذ عنهم الحديث وعلمه ، ويقتدى بهم فيه ، وينتهى إليهم فيما
أشكل منه .

قال الإدريسى فيه^(٢) : أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ،
صنف الجامع والتواريخ ، والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب
به المثل في الحفظ .

وقال الإمام ابن الأثير^(٣) : (أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم
الحديث ، وأحد العلماء الحفاظ الأعلام) .

وقال الإمام البخارى للترمذى وقد صحبه : (ما انتفعت بك أكثر مما
انتفعت بي)^(٤) فهذه شهادات عظيمة . ترتفع بأبي عيسى الترمذى إلى
الإمامة في الحديث وفنونه ، وإن كتبه بلغت غاية الجودة والإتقان — ومنها
الجامع — حتى إنها لتشهد له بذلك ، ومن هنا نعلم أن الترمذى إمام عظيم
حجة فيما يحكم به على الأحاديث في الجامع من الصحة أو الحسن أو الضعف
أو غير ذلك من الأمور الفنية ، وهو قدوة في ذلك يستشهد به ويحتكم إليه .
وذلك ما نص عليه العلماء الحفاظ في كتب علوم الحديث ، حيث عدوه

(١) انظر التدوين ص ٥١ وفتح المغيث ص ١٣ . ولكن ابن الصلاح منع المتأخرين
من الكلام في التحسين والتصحيح (مقدمة ابن الصلاح ص ٧) قال النووي في التقريب
(ص ٧٩) : والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته (وعلى قول النووي عمل
العلماء . قال السخاوى في فتح المغيث (ص ١٦) (ولكن لم يوافق ابن الصلاح على ذلك كله
حكماً ودليلاً . . . الخ) .

(٢) رواه بسنده ابن طاهر في شروط الأئمة الستة ص ١٧ . وذكره ابن حجر في
تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٨٨ .

(٣) جامع الأصول ج ١ ص ١١٤ .

(٤) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٨٩ وقد سبق نقل هذه الأقوال .

من الأئمة المعتمدين الذين يعول عليهم في تصحيح الحديث ، ويؤخذ من كتبهم الصحيح الزائد على الصحيحين .

قال ابن الصلاح : (ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين .

— يريد بهما الصحيحين — يلقاها طالبا مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث ، كآبي داود السجستاني ، وآبي عيسى الترمذى ، وآبي عبد الرحمن النسائى ، وآبي بكر بن خزيمة ، وآبي الحسن الدارقطنى ، وغيرهم منصوصاً على صحته فيها (١) .

ومثل ما قاله ابن الصلاح نجده لأئمة الحديث الذين جاءوا من بعده ، كالعراق وشرح ألفيته وألفية السيوطى ، وفي كلام غيرهم من الأئمة (٢) مما يدل على أن الاعتماد على تصحيح الترمذى وتحسينه للأحاديث معتمد مجمع على اعتياده والأخذ به لدى العلماء .

الطعن في تصحيح الترمذى للأحاديث :

ولكن تعرضت مكانة الترمذى هذه لطعن شديد تناول سلامة عمله في الجامع ، وهذا الطعن هو أنه يتساهل في الحكم بالصححة والحسن ، فيصحح الحديث أو يحسنه ، ولا يبلغ الحديث تلك الرتبة ، بل دون ما حكم به الترمذى من الصححة أو الحسن . وإذا كان كذلك فلا يحتاج بتصحيحه وتحسينه .

طعن بذلك الحافظ الذهبي في كتابه « ميزان الاعتدال » في مناسبات جرحه لرواة صحيح لهم الترمذى أو حسن بعض أحاديثهم .

من ذلك :

١ — ما رواه الترمذى في جامعه قال : (٣) حدثنا الحسن بن علي الخلال .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٩ .

(٢) انظر ألفية الحديث للعراق بشرحه ج ١ ص ١٩ وفتح المقيث للسخاوى ص ١٣ وتقريب النووي وشرحه ص ٥١ .

(٣) ج ١ ص ٢٥٢ (باب ما ذكر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الصلح بين الناس) .

حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً ، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » .

(قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح) ، انتهى .

قال الذهبي في الميزان^(١) : (كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد المزني المدني ، عن أبيه عن جده . وعن محمد بن كعب ، ونافع .

وعنه معن ، والقعني ، وإسماعيل بن أبي أويس ، وخلق . .

قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال الشافعي وأبو داود : ركن من أركان الكذب ، وضرب أحمد على حديثه .

وقال الدارقطني وغيره : متروك ، وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال مطرف بن عبد الله المدني : رأيته وكان كثير الخصومة ، لم يكن أحد من أصحابنا يأخذه عنه — قال ابن عمران القاضي : يا كثير أنت رجل بطل تخاصم فيما لا تعرف ، وتدعي ما ليس لك ، وما لك بينة ، فلا تقربني إلا أن تراني تفرغت لأهل البطالة .

وقال ابن حبان : له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة .

وأما الترمذي : فروى من حديثه : (الصلح جائز بين المسلمين) « وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي » انتهى كلام الذهبي .

٢ — وقال الترمذي^(٢) : (حدثنا أبو كريب ومحمد بن عمرو السواق قالا :

حدثنا يحيى بن إسمان عن المنهال بن خليفة عن الحجاج بن أرطاة عن

عطاء عن ابن عباس : أن النبي — صلى الله عليه وسلم — دخل قبر آليلا ،

فأسرج له بسراج ، فأخذه من قبل القبلة وقال : « رحلك الله ، إن كنت

لأوأها تلاء للقرآن » وكبر عليه أربعاً .

قال : وفي الباب عن جابر ، وبزيد بن ثابت وهو أخو زيد بن ثابت .

أكبر منه .

(١) ج ٢ ص ٢٥٤ — ٢٥٥ .

(٢) ج ١ ص ١٩٦ — ١٩٧ (باب ما جاء في الدفن بالليل) .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن) .

قال الذهبي في ميزان الاعتدال : (١) (يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة ، قال البخاري : فيه نظر . عن حجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل قبراً ليلاً فأسرج له سراج ، حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه ، فلا يغتر بتحسين الترمذي فعند المحافة غالبها ضعاف) انتهى .

وهكذا خالف الذهبي الإمام أبا عيسى في تصحيح الحديث الأول ، واعترض عليه في تحسين الثاني ، ثم لم يكتف بذلك ، بل جر الطعن إلى سلامة عامة أحكامه بالصحة والحسن ، وقدح فيها بأنها لا يعتمد عليها .

الدفاع عن الإمام الترمذي

ونحن وقد عرفنا مكانة أبي عيسى وإمامته ، نجد هذا الطعن من الذهبي يتعارض مع ما تقرر من إمامة الترمذي في الحديث وفي علومه ، ومن الاتفاق على أخذ الصحيح والحسن من كتابه .

وإذا ما بحثنا عن الحقيقة نجد ضعف ادعاء الذهبي عدم التعويل على تصحيح أبي عيسى وتحسينه ، ونجد بطلانه ظاهراً كما أننا نجد الخطأ يخالف انتقادهم للترمذي في الأحاديث التي اعترضوا عليه في تصحيحها أو تحسينها ، إلا ما كان قليلاً جداً ، وذلك الخطأ القليل هو حكم البشرية ، فإن عمل البشر مهما سماً وكل لا يخلو من نقد ، فهذا مالك انتقد ، وكذلك البخاري ومسلم ، ولم يخل أحد من الأعلام من نقد ، ثم لم يضر ذلك في الاحتجاج بهم ، والأخذ عنهم ، والاعتماد عليهم .

وإذا ما بحثنا في هذه الشبهة التي أثارها الذهبي : وحققنا فيها ، بمعرفة أسبابها نجد الغلو والإسراف الشديد فيما قاله الذهبي . وتبين صحة ما أثبتناه من حجية أحكام الترمذي على الأحاديث .

ونثبت ذلك من وجهين : الأول إجمالي ، والثاني تفصيلي .

أولاً : الرد الإجمالي على طعن الذهبي

أما ردنا الإجمالي على الذهبي ، فذلك أننا بالبحث نرى عمل الترمذى فى الجامع عمل الأئمة الكبار ، نحتاج الأمة بحكمه على الأحاديث ، بإجماع علمائها فى القديم والحديث . توضيح ذلك ودليله :

١ — أن أحداً لا يشك فى رسوخ الإمام البخارى وتقدمه على علماء عصره والترمذى تلميذه وخريجه فى الحديث ، وقد صرح فى آخر الجامع باعتماده على شيخه البخارى فقال^(١) : (وما كان فيه « يعنى الجامع » من ذكر العلل فى الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل ، ومنه ما ناظرت فيه عبد الله بن عبد الرحمن (الدارمى) وأبأ زرعة وأكثر ذلك عن محمد ، وأقل شئ فيه عن عبد الله وأبى زرعة) ٥١ .

وإذا كان ما أتى به فى الجامع من علل الأحاديث نتيجة مناظرته مع البخارى ، ثم بعضه مع صنويه الدارمى وأبى زرعة ، فكيف يصح القول بأنه لا يعتمد عليه . . . ! !

٢ — إن إمام الفن غير منازع أباً عمرو بن الصلاح وغيره من علماء دراية الحديث قد جعلوا تصحيح الترمذى فى الجامع من مصادر الصحة المعتمدة للصحيح الزائد على ما فى الصحيحين ، كما سبق أن ذكرنا من قبل ، وهذا رد ادعاء الذهبي عدم تعويل العلماء على تصحيحه .

٣ — التطبيق العملى فى كتب أئمة الحديث يبطل ادعاء الذهبي ، وبدلنا على اعتمادهم تصحيح الترمذى وتحسينه ، فالكتب الحديثية ملأى بالنقل عن ترمذى والاحتجاج بتصحيحه وتحسينه ، وهذا الإمام المنبرى فى اختصاره لسنن أبى داود ينقل أحكام الترمذى فيما اتفق عليه الكتابان ، ولو كان تصحيحه غير معتمد ، لم يذكرها المنبرى ، وإلا لكان مجرد تعب وتطويل للكتاب دون طائل .

ومن هذا كله نعلم اتفاق علماء الحديث وأئمتهم ، من تقدم منهم ومن

تأخر على الاقتداء بأبي عيسى الترمذى فى أحكامه على أحاديث .جامعه صححة وحسناً ، واعتماد رأيه فيها ، وقد صرح بذلك ونقله عنهم الإمام العراقى فى شرحه على الجامع ، فقال فى الرد على الذهبى (١) :

(وما نقاه عن العلماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذى ليس بجيد ، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه) هـ .

وذلك كاف فى الرد على من نقض تصحيح الترمذى وتحسينه ، وفى إبطال ما قاله الذهبى ، وأن يجعله فى موضع الشذوذ والإنكار .

ثانياً : الرد التفصيل : أسباب انتقاد الترمذى وتقضها

وأما زدنا التفصيل على مطعن الذهبى ، فإنه دراسة للانتقادات التى وجهت على أحكام الترمذى فى الأحاديث المتقدمة عليه ، ومعرفة سبب النقد ، ومعرفة أسباب النقد على الترمذى نعلم فساد الطعن ، وانتقاض دعوى تساهل الترمذى .

ويمكننى بعد النظر فى هذه الانتقادات أن أرجع السبب فيها إلى ثلاثة أمور هى :

- ١ - اختلاف نسخ الجامع .
 - ٢ - الغفلة عن اصطلاح الترمذى .
 - ٣ - اختلاف الاجتهاد فى رواية الحديث ومرتبته .
- ونوضح كل واحد من هذه الأسباب ونبين فساد الاعتراض بها على الترمذى فنقول :

السبب الاول للانتقاد : اختلاف نسخ الجامع :

وذلك أن نسخ الجامع تختلف كثيراً فى قوله (هذا حديث حسن) أو (حسن صحيح) ونحو ذلك ، وفى هذا الاختلاف قد يكون الحكم فى بعض النسخ سليماً لا مطعن فيه ، وفى بعضها غير سليم ، لما فيه من زيادة وصف ترتفع بالحديث عن مرتبته ، فيوجه النقد للترمذى بسببه .

من أمثلة ذلك :

١ - حديث ركانة (أنه صارع النبي - صلى الله عليه وسلم - فصرعه النبي - صلى الله عليه وسلم - الحديث . . .) وقع في نسخة شرح ابن العربي للجامع الحكم على الحديث وإسناده بهذه العبارة :

(قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة » (١) ١ هـ .

فاستشكل بسبب ذلك أستاذنا العلامة محمد السماحي ، فقال في كتابه « المنهج الحديث في علوم الحديث » (٢) : (فكيف يكون الترمذى حسنه لأنه إستوفى شروط الحسن لذاته ، وهو يقول : « إسناده ليس بالقائم وفيه مجهولان عنده » ؟ وكذلك كيف يكون حسناً باصطلاحه وهو يقول : « إنه غريب » أى ليس له ما يعضده) ١ هـ .

وهذا الاستشكال يرتفع إذا رجعنا إلى النسخ الأخرى للجامع ، فقد وقع فيها جميعاً الحكم بهذا اللفظ « غريب » دون الحكم عليه بالحسن .

٢ - ومن أمثلته : حديث سمرة بن جندب (صلى بنا النبي - صلى الله عليه وسلم - في كسوف لا نسمع له صوتاً) .

وقع في نسخة المباركفوري شارح الجامع أن الترمذى قال فيه (حديث حسن صحيح غريب) ، وكذا في نسخة المتن الهندية أيضاً (٣) . فأورد الشارح عليه تعليل العلماء بجهالة ثعلبة بن عباد راويه عن سمرة ، لكن في النسخ المصرية قال الترمذى (٤) : (حديث سمرة حديث غريب حسن) ، وعليه فلا إشكال ولا اعتراض على حكم الترمذى .

بل إن نفس الحديث الذى طعن بسببه الذهبي في تصحيح الترمذى ، يمكن الإجابة عنه بهذا . قال شمس الدين في شرحه تهذيب سنن أبي داود (٥) : (وفي كثير من النسخ : حسن فقط) ١ هـ . فلم لا يكون الخطأ وقع في النسخ

(١) ج ٧ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ (باب الثامن على القلائس) .

(٢) ص ١١٤ من الجزء الخاص بمصطلح الحديث .

(٣) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٣٩٣ وجامع الترمذى طبع الهند ج ١ ص ٧٣ .

(٤) ج ١ ص ١١١ طبع بولاق ، وج ٣ ص ٤١ شرح ابن العربي .

(٥) ج ٥ ص ٢١٢ وانظر (شرح ق ٧٣ - ب) . فقد ذكر اختلاف النسخ أيضاً .

التي صححت الحديث ، سيما وأن عادة الترمذى تحسين حديث « كثير بن عبد الله بن عوف الترمذى » في كتابه ، ولم يصحح له غير هذا الحديث ، حديث الصلح ، على اختلاف فيه بين النسخ (١) . فهذا يقوى ما ذكرناه .

والظعن الذى ينشأ عن هذا الاختلاف الواقع فى النسخ لا يتوجه بسببه نقد على أبى عيسى الترمذى ، لأنه أمر خارج عن إرادته لا يد له فيه ، وإنما جاء من توالى الأيدى على الكتاب بالنسخ والنقل ، فوقع فيه الزيادة والنقصان من النساخ .

إبطال هذا
السبب فى نقد
الكتاب

وذلك يجعل الواجب على كل أحد أراد دراسة الكتاب والاحتجاج به أن يتحرى ويبالغ ، فلربما يؤدى اختلاف النسخة إلى تغيير نتيجة بحث علمى فى قواعد الكتاب ، أو الاستدلال بأحاديثه ولذلك نبه العلماء منذ القدم على هذا لما عانوا من اختلاف النسخ ، قال ابن الصلاح : (وتختلف النسخ من كتاب الترمذى فى قوله هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح ونحو ذلك ، فينبغى أن تصحح أصلك بجماعة أصول ، وتعتمد ما اتفقت عليه) اهـ (٢) .

وجوب تحقيق
الكتاب

السبب الثانى : الغفلة عن اصطلاح الجامع :

وأما السبب الثانى لانتقاد الترمذى : فهو الغفلة عن اصطلاحه فى الجامع ، الذى شرحناه فيما سبق ، والذهول عن عادته فيه .
فالترمذى يحسن الحديث الضعيف لوروده من غير وجه ، كما أنه قد يخرج الحديث بإسناد دون الصحيح ويقول فيه : « حسن صحيح » لحيثه من طريق آخر صحيح . وما عادته أن يحكم الحديث بالصحة إذا روى بأسانيد متعددة يتقوى بها .

ومن هنا يعترض على الترمذى من ينظر للإسناد الذى خرج به الحديث

(١) شرح الدراى نفس النصفحة .

(٢) علوم الحديث ص ١٥ . وما ذكره ابن الصلاح توجيه سديد فى طريقة تحقيق الكتاب ، وهو ما أوجب أن يوفقنى المولى تعالى إليه ، وإلى الآن بصدد البحث عن النسخ الخطية المعتمدة فى مكتبات العالم ، ويوجد منه نسخة خطية قديمة بخط مغربى . مصورة فى معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، وبعض نسخ قيمة فى مكتبات تركيا : وفى أماكن أخرى ، نرجو أن نصل إليها ، والله المستعان .

في كتابه فيجده دون الصحة ، أو أدنى من الحسن فينتقده بسبب الدهول عن اصطلاحه في كتابه .

وذلك ما وقع فيه الحافظ الذهبي في انتقاده الحديثين اللذين ذكرناهما ، وأسرف بسببهما في الطعن لإسرافاً . وكذلك كان هذا السبب من وراء انتقادات أخرى للعلماء وجهوها إلى تصحيح الترمذى وتحسينه ، ونبين كيفية اندفاع هذا الطعن ونوضحه فيما يلي من الأمثلة .

المثال الأول : حديث كثير بن عبد الله بن عوف « في الصلح ، فإنه يمكن توجيه تصحيحه بما ذكرنا ، على فرض أن تلك النسخة التي فيها أن الحديث « حسن صحيح » هي نسخة صحيحة لا يخالف لها ، فقد روى هذا الحديث من طرق أخرى عن أبي هريرة .

أخرجه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ : « الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » .

قال المنذرى : (في إسناده كثير بن زيد أبو محمد الأسلمي مولاهم المدني ، قال ابن معين ثقة ، وقال مرة : ليس بشيء ، وقال مرة : ليس بذلك القوى ، وتكلم فيه غيره) (١) .

ورواه الدارقطى أيضاً في سننه من طريق عفان حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وقال : « هذا صحيح الإسناد » . وأخرجه الحاكم في المستدرك من هذا الوجه ، وقال : « صحيح على شرطهما » (٢) .

قال الحافظ العراقي : (ومن عادة الترمذى أن الحديث الحسن إذا روى من غير وجه ارتفع إلى درجة الصحة . وقد صرح بذلك عند حديث محمد ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة »

(١) تهذيب سنن أبي داود ج ٥ ص ٢١٤ .

(٢) التمايم على مختصر سنن أبي داود ففس المكان ، وانظر المستدرك ج ٤ ص ١٠١ فقد أخرج حديث كثير بن عبد الله ، وحديث أبي هريرة ، ولم أجد قوله (صحيح على شرطهما) فلعل ذلك في نسخة أخرى ، لكن تخريجهما فيه تصحيح لما .

فصححه ثم قال : « وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روى من غير وجه » ، انتهى .

وعادة الترمذى : تحسين أفراد محمد بن عمرو ، وصحح هذا ، وعلى ذلك بأنه روى من غير وجه ، وقرر ابن الصلاح هذه القاعدة في علوم الحديث (١)

« فحديث كثير بن عبد الله في الصلح قد اعتضد بحديث أبي هريرة ، فلذلك صححه الترمذى » والله أعلم ، انتهى كلام العراقي .

المثال الثانى : حديث يحيى بن اليمان عن المنهال بن خليفة عن الحجاج ابن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس أن النبی — صلى الله عليه وسلم — دخل قبراً ليلاً

هذا الحديث قد اعتضد بحديث جابر عند أبي داود ولفظه :
(عن جابر قال رأى ناس ناراً في المقبرة فأتوها ، فإذا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : ناولوني صاحبكم ، وإذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر) .
نسكت عنه أبو داود والمنذرى (٢) .

ويشهد للحديث أيضاً ما أخرج الشيخان عن ابن عباس قال : (مات إنسان كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يعوده ، فمات من الليل ، فدفنوه ليلاً ، فلما أصبح أخبره ، فقال ما منعكم أن تعلموني ؟ ، قالوا : كان الليل فكرهنا ، وكانت ظلمة أن نشق عليك فأقنى قبره فصلى عليه) .
فقد تقوى الحديث بما رويناه ، وانجبر ضعفه ، وارتقى إلى مرتبة الحسن كما حكم به الإمام الترمذى .

المثال الثالث : حديث كثير بن عبد الله بن عوف المزني عن أبيه عن جده في التكبير في العيدين : (أن النبی — صلى الله عليه وسلم — كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة) قال

(١) شرح جامع الترمذى ق (٧٣ - ب) . وانظر الجامع ج ١ ص ٧ (باب ما جاء في الصواك) ومقدمة ابن الصلاح ص ١٤ وقد سبق لنا الكلام عن هذه القاعدة .

(٢) تهذيب سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

فيه الترمذى^(١): حديث جلد كثير حديث حسن ، وهو أحسن شيء رُوِيَ في هذا الباب عن النبي — عليه السلام — قال : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وغيرهم ، وهكذا روى عن أبي هريرة أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة . . . إلخ .
فانتقد الترمذى في تحسين هذا الحديث قال الحافظ ابن حجر في التلخيص^(٢) :

(وقد أنكر جماعة تحسينه على الترمذى) انتهى .
وهذا الطعن منهم ناشئ — في رأينا — عن الذهول عن حقيقة الحسن عند الترمذى ، فإنه يحسن الحديث الضعيف إذا تقوى فورده من غير وجه ، والأمر كذلك في هذا الحديث ، ولذلك قال المباركفوري^(٣) : (الظاهر أن تحسين الترمذى حديث جلد كثير لكثرة شواهده ، والترمذى قد يحسن الحديث الضعيف لكثرة شواهده) اهـ .

وإذا تأملنا كلام الترمذى على الحديث نجده قد أشار إلى هذا ، حيث بين تقويته بورود العمل به عن عدد من الصحابة ، فقال : (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وغيرهم ، وهكذا رُوِيَ عن أبي هريرة أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة ، وهو قول أهل المدينة . . . إلخ) .

وما ذكره عن أبي هريرة ثبت في الموطأ^(٤) بإسناد جليل ، رواه مالك عن نافع عن أبي هريرة . وانظروا وإن كان موقوفاً ، إلا أن له حكيم الرفع ، لأنه في مسألة تعبدية ليس للرأى فيها مجال ، فيتقوى به حديث الباب ويرتفع إلى الحسن ويعمل به .

ولا ينافي حسنه كون هذا الطريق الذي روى به ضعيفاً ، لما علمنا من تعريف الحسن عند الأمام الترمذى .

(١) ج ١ ص ١٠٦ (باب ما جاء في التكبير في العيدين) .

(٢) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥

(٣) تحفة الأحقنى ج ١ ص ٢٧٦ .

(٤) ج ١ ص ١٤٧ .

والعجيب أن ينتقد الذهبي تحسين أبي عيسى بما هو من اصطلاح كتابه ،
وقد نبه الترمذى على الحديث الحسن عنده ، وعلمنا أنه هو الضعيف الذى
تقوى بوروده من وجه آخر .

فإن كان الذهبي لا يقر أن الحديث الضعيف إذا روى من وجه آخر
يرتفع إلى الحسن ، فهذا خلاف ما قرره أئمة الحديث وعلومه . وإن كان
ينازع فى تسميته بالحسن ، فذلك اصطلاح ولا مشاحة فى الاصطلاح .
إذن فليس لهذا الطعن من الذهبي وجه ولا محمل سائق . . .

السبب الثالث : اختلاف الاجتهاد فى رتبة الرواة ورتبة الحديث

واختلاف الاجتهاد سبب هام لانتقاد العلماء بعضهم على بعض ، سواء
فى الحديث أو فى الفقه ، أو فى التفسير ، أو فى غير ذلك من العلوم ، لايزال
العلماء يختلفون فى الاجتهاد وينتقد بعضهم بعضاً .
وتختلف أنظار المحدثين فى أمرين أساسيين :

الأول : فى رتبة راوى الحديث ، هل هو ثقة صحيح الحديث ، أو
صدوق حسن الحديث ، أو سيء الحفظ ضعيف ، أو ماذا ؟
الثانى : فى شروط قبول الحديث ، هل توفرت فى الحديث أولاً ، وماهى
رتبة الحديث ؟

ونستطيع بعد النظر فى هذين الأمرين أن نبين مدى اتساع الذى نسب
إلى الترمذى . فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : الاختلاف فى الرجال :

أما الاختلاف فى الرجال ومراتبهم من الجرح والتعديل فالذى يطالع
كتب هذا الفن يجد كثيراً من الخلاف بين علماء الجرح والتعديل فى رواة
الحديث ، توثيقاً وتضعيفاً ، ويجد اختلاف نقاد رواة الحديث ، فمنهم متشدد
يجرح بأقل مأخذ ، ومنهم كثير التسامح ، ومنهم وسط معتدل متثبت .
وهذا الاختلاف راجع إلى ميولهم واتجاههم ، ومعرفةهم بأحوال الرواة ،
واطلاعهم على أسباب التعديل والتجريح ، ولذلك نبه الحفاظ على تفاوت

علماء الجرح والتعديل ، وعلى اختلاف العلماء في الرواة ومراتبهم ، لكي يكون الباحث على بصيرة ودراية في هذا العلم .

الباحثون في
الرواة ثلاثة
أقسام :

وقد قسم الذهبي من تكلم في الرجال — من حيث التحرى — ثلاثة أقسام على ما حكاه السخاوى عنه^(١) :

الأول : متعنت في الجرح متشدد في التعديل يغمز الراوى بالغلطين والثلاث ، فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بنواجذك ، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذى قالوا لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً ، يعنى لا يكفى فيه قول ابن معين مثلاً هو ضعيف ، ولم يبين سبب ضعفه ، ثم يجئ البخارى وغيره يوثقه . ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه . ومن ثم قال الذهبي — وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال : « لم يجتمع إثنان^(٢) من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة » .

القسم الثانى : متساهل في الجرح والتعديل على عكس السابق ، كالحاكم وابن حبان .

القسم الثالث : معتدل لا إفراط عنده ولا تفريط ، كأحمد بن حنبل ، والدارقطنى ، وابن عدى .

فهذا الاختلاف في مشاربهم ، بالإضافة إلى تفاوت اطلاعهم على أحوال الرجال ، مما يوجب الجرح أو التعديل ، هذا كله يجعل وقوع الاختلاف بين العلماء في الرواة جزئياً وتعديلاً شيئاً طبعياً عادياً كنتيجة لتلك المقدمات والأسباب .

وقد أوضح الترمذى شيئاً من هذا فتكلم عن اختلاف العلماء في جرح الرواة وتعديلهم وضرب لذلك الأمثلة في كتاب العلل آخر الجامع فقال^(٣) :

(١) فتح المغني شرح ألفية العراقي في الحديث ص ٤٨٢ ، وانظر كتاب « الرفع والتكثير في الجرح والتعديل » لمحمد عبد الحمى الكنتوى الهندى ص ١٢٢ - ١٣٧ وهو كتاب جيد .

(٢) إثنان : أى واحد من المتشددين وآخر من المتساهلين .

(٣) ج ٢ ص ٣٣٩ .

(وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال ، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم ، ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي ، وعبد الملك ابن أبي سليمان ، وحكم بن جبير ، وترك الرواية عنهم . ثم حدث شعبة عن هو دون هؤلاء في الحفظ والعدالة : حدث عن جابر الجعفي ، وإبراهيم ابن مسلم الهجري ، ومحمد بن عبيد الله المرزبي ، وغير واحد ممن يُضَعَّفُونَ في الحديث .

حدثنا محمد بن عمرو بن نهان بن صفوان البصري حدثنا أمية بن خالد قال : قلت لشعبة تدع عبد الملك بن أبي سليمان وتحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي ؟ قال نعم .

(قال أبو عيسى) وقد كان شعبة حدث عن عبد الملك بن أبي سليمان ، ثم تركه ، ويقال إنما تركه لما تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « الرجل أحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقيهما واحداً » وقد ثبت غير واحد من الأئمة وحدثوا عن أبي الزبير وعبد الملك بن أبي سليمان وحكيم ابن جبير .

حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هشام حدثنا حجاج وابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح قال كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله تذاكرنا حديثه وكان أبو الزبير أحفظنا للحديث .

حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي حدثنا سفيان بن عيينة قال : قال أبو الزبير : كان عطاء يقدمني إلى جابر بن عبد الله أحفظ لهم الحديث . حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان قال : سمعت أيوب السخيتاني يقول : حدثني أبو الزبير وأبو الزبير قال : سفيان بيده يقبضها .

(قال أبو عيسى) إنما يعنى الانتقان والحفظ . ويُروى عن عبد الله بن المبارك قال : كان سفيان الثوري يقول : كان عبد الملك بن أبي سليمان ميزاناً في العلم .

حدثنا أبو بكر عن علي بن عبد الله ، قال : سألت يحيى بن سعيد عن

حكيم بن جبير فقال : تركه شعبة من أجل الحديث الذي روى في الصدقة يعني حديث عبد الله بن مسعود عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : من سأل الناس وله ما يغنيه كان يوم القيامة خموشاً في وجهه . قيل يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب قال : عليّ قال : يحيى وقد حدث عن حكيم بن جبير سفيان الثوري وزائدة قال عليّ ولم ير يحيى بحديثه بأساً .

حدثنا محمود بن غيلان حدثنا يحيى بن آدم عن سفيان الثوري عن حكيم ابن جبير بحديث الصدقة قال : يحيى بن آدم قال عبد الله بن عثمان صاحب شعبة لسفيان الثوري « لو غير حكيم حدث بهذا فقال له سفيان : « وما لحكيم لا يحدث عنه شعبة ؟ قال : نعم : فقال سفيان الثوري : سمعت زُبَيْدًا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » انتهى كلام الترمذى .

وهذا تنبيه قيم من الإمام أبي عيسى الترمذى ، لفت النظر لاختلاف العلماء في مراتب الرواة ، ليكون الباحث على بصيرة من أمره ، يجتهد ويحقق حتى يعرف الحق . وقد وضّح كلام الترمذى الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلى ، فيين أقسام الرواة بحسب أحوالهم ، وأقسامهم بحسب الاختلاف فيهم ، ومثل هذه الأقسام المختلفة ، قال في شرح علل الجامع (١) :

رواة الحديث
أربعة أقسام

(. . .) . رواة الحديث أربعة أقسام : ١ — من هو متهم بالكذب . ٢ — ومن هو صادق لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه ، وهذان القسمان متروكان . ٣ — ومن هو صادق ويغلط أحياناً ، وهذا القسم هو المحتج به . ٤ — ومن هو صادق ويخطئ كثيراً ويهم لكن لا يغلب الخطأ عليه ، وهؤلاء يختلف في الرواية عنهم والاحتجاج بهم) .

الرواة من
حيث الاختلاف
فيهم ثلاثة أقسام

ثم قال : (إن بعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أى هذه الأقسام هو ، فمنهم من يختلف فيه : هل هو متهم بالكذب أم لا ؟ . ومنهم من يختلف فيه : هل هو ممن غلب على حديثه الغلط أم لا ؟ . ومنهم من يختلف فيه : هل هو ممن كثر خطؤه وفحش ، أم ممن قل خطؤه ونلر .

وقد ذكر الترمذى هنا بعض من اختلف في ترك حديثه و الرواية عنه ، ونحن نذكر أمثلة الأقسام الثلاثة الى ذكرناها . . . إلى آخر كلامه . . .)

هذه نقول عن أئمة من كبار المحدثين ، بينت قضية الاختلاف بين العلماء في الجرح والتعديل ، وأرست أسس هذه المشكلة المهمة .
ومنها يظهر أثر الاختلاف واضحاً في انتقاد المحدثين بعضهم بعضاً ، ينتقد العالم الذى يجرح الراوى غيره ممن يعدله وبالعكس أيضاً ، وربما كثر الخلاف ، فينبز الناقده مخالفه بالتساهل وعدم التحرى ، ومن هنا عد الذهبي أبا عيسى متساهلاً في الرجال ، وذلك رأيه فيه وفي تصحيحه ، فما مدى صحة هذه الدعوى ، وإلى أى حد يمكن وصف الترمذى بالتساهل ذلك ما يرشدنا إليه معرفة طبيعة عمل الترمذى في الجرح والتعديل ، وهو قننه من هذه الخلافات .

جاء الترمذى وقد تمهد الأمر ، وتكلم العلماء في رواة الحديث ، فوجد تلك الثروة العظيمة من كلام العلماء في الرجال ، والكتب المؤلفة في هذا العلم ، بما هنالك من اختلاف أو اتفاق ، فكان عمله بالنسبة للأكثر الغالب من الرواة نقل أقوال العلماء السابقين عليه ، والرجوع إليهم في ذلك ، فيأخذ ما اتفقوا عليه ، حيث لا مناص للعالم من ذلك ، وهذا شيء يسهل أمره ويهون الخطب فيه . لكن الذى يحتاج للتمحيص والجد في البحث من وقع فيه الاختلاف من الرواة ، فإن على الترمذى أن يتجرى الحق في خلافهم ، ويجهد في ترجيح أقوال بعضهم على بعض في الجرح والتعديل ، ثم ربما يترجح عنده جرح الراوى وربما يترجح تعديله ، وقد يجد في الجرح ما يراه تحاملاً غالباً مسرفاً .

موقف الترمذى
وعمله في الجرح
والتعديل

ونحن إذا نظرنا في الأقسام الثلاثة للرواة المختلف فيهم ، وأمثلتها التى ذكرها الحافظ عبد الرحمن بن رجب على ضوء صنيع الترمذى وقياس اتجاهه في اجتهداه ، فإننا نستكشف نزعة في جرح الرجال ، ونرى أنه أخذ بالجرح في بعض المواضع ، وأخذ بالتعديل في بعض آخر ، وكان له في كل موضع الاجتهاد المؤيد بالدليل ، المدعم بموافقة لآراء أئمة من علماء الجرح والتعديل .

أمثلة لعمل الترمذى فى مواضع الخلاف :

ونستعرض فيما يلى أمثلة من الأقسام الثلاثة ، توضيحاً وتبياناً .
القسم الأول : وهو من اختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا ؟ . ونمثل **القسم الأول** من اختلف فيه له بمثالين :

أدعيتهم بالكذب

المثال الأول : جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى .
 اختلف فيه : ففريق وثقه ووصفه بالورع ، وفريق كذبه ،
 وفريق توسط فيه .

أما توثيقه : فوثقه سفيان وشعبة وغيرهما . قال ابن مهدي عن
 سفيان : « ما رأيت أروع منه فى الحديث » وقال يحيى
 ابن أبى بكر عن شعبة : « كان جابر إذا قال حدثنا وسمعت
 فهو من أوثق الناس » ، وغير ذلك من الأقوال .
 وأما جرحه : فقال ابن معين : « كان جابر كذاباً » ، وقال
 أبو يحيى الحماني عن أبي حنيفة : « ما رأيت أحداً أكذب
 من جابر الجعفى ، ولا أفضل من عطاء بن أبى رباح » ،
 وقال النسائي : « متروك الحديث » .

وأما المتوسط فى أمره : فذهب إليه ابن عدى ، قال : « له
 حديث صالح . . . وقد احتمله الناس ، وعامة
 ما قدفوه به أنه كان يؤمن بالربعة ، وهو مع هذا إلى
 الضعف أقرب منه إلى الصدق » اهـ (١) .

فابن عدى قال ذلك بعد التحقيق فى أسباب جرحه ، ثم مال به إلى
 الضعف ، ولم يوثقه .

أما الترمذى : فقد ضعف الجعفى فى جامعه تضعيفاً قوياً ،
 قال فى (باب فضل الأذان) (٢) : « وجابر بن يزيد الجعفى
 ضعفه ، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي » .

(١) انظر ترجمته فى « الجرح والتعديل » ج ١ ص ٤٩٧ - ٤٩٨ . ويوازن
 الاعتدال ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٨ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٦ - ٥٠ .
 (٢) ج ١ ص ٤٤ .

وقال في (باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً^(١)) :
« وجابر الجعفي قد ضعفه بعض أهل العلم ، تركه يحيى بن سعيد ،
وعبد الرحمن بن مهدي ، وغيرهما » .
وروى في كتاب العلل^(٢) عن أبي حنيفة « ما رأيت أحداً
أكذب من جابر الجعفي » .

فنقله هذا الطعن الشديد وإقراره ، وتضعيفه لأحاديث الجعفي ،
يدل على أنه لم يخفف الجرح في جابر ، وإنما تشدد في جرحه
ولم يتساهل .

المثال الثاني : « كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني » .
قال فيه ابن معين : « ليس بشيء » ، وقال الشافعي وأبو
داود : « ركن من أركان الكذب » وغير ذلك مما سبق في كلام
الحافظ الذهبي .

أما تعديله : فنقل عن عدد من الأئمة أنهم احتملوه ، فقد
روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وهو ممن يحتاط فلا يروى
عن كل أحد^(٣) .

وعدله الإمام البخاري ، فان الترمذي سأله عن حديث كثير
ابن عبد الله عن أبيه عن جده في الساعة التي ترجى يوم الجمعة ؟
فقال : « حديث حسن » وسأله عن حديثه أيضاً في التكبير في
صلاة العيدين ؟ فقال « ليس في هذا الباب شيء أصح منه » .
ووثقه أيضاً إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة فأخرج له في صحيحه^(٤) .
أما الترمذي فأخرج له خمسة أحاديث في جامعته ، وهي :
١ — حديث أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « إن في
الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه الله إياه .
قالوا : يا رسول الله ، أية ساعة هي ؟

(١) ج ١ ص ٧٤ وكامة ناسياً ثبتت في نسخ المند . (٢) ج ٢ ص ٣٣٣ .

(٣) شرح العراقى على الترمذي ق (٧٣ - ب) وانظر التاريخ الكبير للبخاري .

ج ٤ رقم ١ ص ٢١٧ .

(٤) وقد بين ما ذكرنا من الوثيق الحافظ العراقى في شرح الترمذي ق (٧٣ - ب) .

قال : « حين تقام الصلاة إلى الإنصراف منها » .
قال أبو عيسى : حديث عمرو بن عوف حديث حسن
غريب (١) .

وهذا الحديث الذي حسنه الترمذى قد صح شاهدته من حديث
أبي موسى رواه مسلم في صحيحه : « عن أبي بردة بن أبي موسى
الأشعري قال : قال لي عبد الله بن عمر : أسمعك أبألك يحدث
عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في شأن ساعة الجمعة ؟
قال : قلت : نعم ، سمعته يقول : سمعت رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — يقول هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى
الصلاة (١) هـ .

٢ — وروى لكثير بن عبد الله حديث التكبير في صلاة العيدين ،
وقال فيه « حديث حسن » . وقد سبق ذكره وبيان
أنه معتضد بالشواهد المقتوية .

٣ — وروى له حديث : « إن الدين ليأرز إلى الحجاز كما تأرز
الحية إلى جحرها ، وليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية
من رأس الجبل ، إن الدين بدأ غريباً ويرجع غريباً ،
فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدى
من سنتي » . وقال فيه « حديث حسن » (٢) انتهى . وهو
حديث مشهور أخرجه مسلم نحوه من حديث ابن عمر ،
وأبي هريرة .

٤ — وروى لكثير بن عبد الله أيضاً حديث : « من أحيا سنة من
سنتي قد أميتت بعدى فإن له من الأجر مثل من عمل بها
من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة

(١) ج ١ ص ٩٨ (باب ما جاء في الساعة التي ترجى يوم الجمعة) .

(٢) كذا في نسخة المتن الهندية ج ٢ ص ٨٧ ووقع في طبعة بولاق ج ٢ ص ١٠٤ —

١٠٥ وفي نسخة شرح العارضة ج ١٠ ص ٩٢ « حسن صحيح » وهو خطأ فقد نص المراقه
في تعداده الأحاديث كثير بن عبد الله عند الترمذى على أن الترمذى قد حسنه .

ضلالة لا ترضى الله ورسوله. كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً» .

قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن »^(١) انتهى .
والحديث شواهد كثيرة منها حديث أبي هريرة عنده مسلم :
« من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه
لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً . . الخ . . بمعناه . .
هـ - وروى الكثير أيضاً حديث الصالح بين المسلمين ، وقد سبق
لنا القول فيه ، وأنه اختلفت فيه النسخ أنه « حسن » فقط
أو « حسن صحيح » .

هذه هي الأحاديث التي رواها الترمذى الكثير بن عبد الله ،
كما عدّها العراقي وكلها من روايته عن أبيه عن جده ، وقد وجدنا
عادة الترمذى أن يحسن أحاديثه ، وبهذا يكون قد توسط في أمره
حيث لم يخرج له إلا ما يوجد له شاهد يقويه ، ثم لم يتجاوز به
درجة الحسد ، ووجدنا حكمه سائغاً ، موافقاً لقاعدته في كتابه ،
حسبما شرحناه ، فليس ثمة تساهل بل هو الاعتدال والإنصاف .
وقد مثل له الحافظ ابن رجب بمثلين : عبد الله بن محمد بن عقيل
وعاصم بن عبيد الله العمري^(٢) .

الثاني من اختلف
في أنه غلب
عليه الغلط

المثال الأول : عبد الله بن محمد بن عقيل :

أما عبد الله بن محمد بن عقيل فقال ابن سعد « كان منكر
الحديث ، لا يحتجون بحديثه ، وكان كثير العلم » .
وقال يعقوب بن شيبة « ابن عقيل صدوق ، في حديثه
ضعف شديد جداً » .

وقال ابن معين وغيره « لا يحتج به » ، وقال النسائي :

(١) ج ٢ ص ١١٣ طبع بولاق والحسن ثابت في جميع النسخ .

(٢) شرح علل الجامع (٥٢ ب - ٥٣ أ) .

« ضعيف » . وقال ابن خزيمة : « لا أحتج به لسوء حفظه » .
وقد وثقه كثير من العلماء : قال الحاكم أبو أحمد : « كان
أحمد بن حنبل وإسحاق يحتجان بحديثه . . . » وقال الذهبي في
الميزان : « حديثه في مرتبة الحسن »^(١) انتهى .
ويمكن الجمع بين أقوال من جرحه ومن عدله بأنه كان
حافظاً صحيح الحديث ، ثم تغير في آخر عمره ، فساء حفظه
 وضعف ، ويدل على ذلك ما قاله الحاكم : (تَمَرَّ ، فساء حفظه ،
فحدث على التخمين » اهـ^(٢) .

أما الترمذي فقد تكلم عنه ، وبين آراء العلماء فيه ، فروى
حديثه عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي — صلى الله عليه
وسلم — قال : « مفتاح الصلاة الطهور . . إلخ » ، ثم قال :
« هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ، وعبد الله بن
محمد بن عقيل هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من
قبل حفظه . سمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان أحمد بن حنبل ،
وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي ، يحتجون بحديث عبد الله بن
محمد بن عقيل ، قال محمد : وهو مقارب الحديث) اهـ^(٣) .
فصور كلام أبي عيسى الخلاف في عبد الله على نحو ما ذكرنا
من الأقوال فيه ، واعتمد قول من عدله .

وقد وجدناه يصحح في الجامع حديث عبد الله بن محمد
بن عقيل ، فقد أخرج حديثه في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين
بغسل واحد ، فرواه بسنده عنه عن إبراهيم بن محمد بن طلحة
عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حَمْنَةَ بنت جحش قالت كنت
أستحاض حيضة كثيرة شديدة . . إلخ فذكر الحديث وقال :

(١) انظر تاريخ الكبير للبغاري ج ١/٣ ص ١٨٣ ، والميزان ج ٢ ص ٦٨ وشرح
العلل للصفحة السابقة ، وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ١٤ - ١٥ .

(٢) التهذيب نفس الصفحة .

(٣) الجامع ج ١ ص ٣ .

« هذا حديث حسن صحيح » ثم قال : « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن صحيح ، هكذا قال أحمد ابن حنبل : هو حديث « حسن صحيح »^(١) .

وقد يقال : كيف يصحح الترمذى والبخارى حديثه ، مع قول الترمذى فيه « صدوق » ، وقول البخارى « مقارب الحديث » ؟ الذى يجيب به عنهما ، ونعلل هذا التصرف هو أن الترمذى والبخارى قد صححوا من حديثه ما علم أنه أنقته ، وحدث به قبل تغيره .

ولعل الترمذى نقل عن أحمد والبخارى تصحيح الحديث ، استشهاداً بهما ، وإشارة إلى اندفاع الاعتراض عليه فى تصحيحه ، لأنه مما قامت عليه الأدلة عنده وعند من صححه من الأئمة .

ذلك أن الحديث قد تقوى بحديث عائشة وأسماء بنت عميس أما حديث عائشة فرواه أحمد وأبو داود عن محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن سهلة بنت سهيل ابن عمرو استحيضت فأتت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فسألته عن ذلك ، فأمرها بالغسل عند كل صلاة ، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل ، والصبح بغسل .

وأما حديث أسماء فرواه أبو داود عن سهيل بن أبي صالح عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عميس قالت : قلت يا رسول الله إن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت منذ كذا وكذا ، فلم تصل ؟ . فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — هذا من الشيطان . . الحديث بمعنى السابق^(٢) .

(١) ج ١ ص ٢٧ (باب فى المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بنسل واحد وكلمة صحيح عن البخارى ثبتت فى نسخة بولاق ونسخة خطية عند الشيخ أحمد شاكى بحقق الكتاب طبع الحلبي ج ١ ص ٢٢٦ ولم تثبت فى طبعات الهند .
(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٢١١ .

فكل من الحديثين شاهد يؤيد حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، وإن كان الحديث الأول عن عائشة فيه القاسم بن محمد عن أبيه ، وقد قيل إنه لم يسمع أباه ، فإن الحديث مع حديث أسماء بنت عميس يعضدان حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، ويدلان على صحته .

فصح فيه قول الترمذى : « حسن صحيح » .

المثال الثانى : عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب .
وأما عاصم بن عبيد الله فقد قال فيه الحافظ ابن رجب فى شرح العلل (١) (الأكثرون ذكروا أنه كان مغفلا ، يغلب عليه الوهم والغلط) انتهى .

وقد ضعفه مالك ، وقال ابن حبان : « كثير الوهم ، فاحش الخطأ فترك » ، وقال أحمد ، قال ابن عيينة كان الأشياخ يتقون حديث عاصم بن عبيد الله ، وقال العجلي : لا بأس به ، وقال البزار : فى حديثه لين (٢) .

ومن قوى أمره الحاكم فقد أخرج حديثه فى المستدرک على الصحيحين ، وقال : إلا أن الشيخين لم يحتجا بعاصم « فدلّ بذلك على أنه صحيح عنده .

وقد صحح الترمذى حديثه فى جامعه .

فإنه أخرج له حديث عائشة (٣) : « أن النبى — صلى الله عليه وسلم — قبل عثمان بن مظعون وهو ميت . . . وقال فيه : حديث حسن صحيح » .

والجواب أن تصحيح الحديث باعتبار ما تأيد به من الشواهد الدالة على صحة معناه .

(١) ق (٥٣ - ١) .

(٢) انظر الجرح والتعديل ج ٣ قم ١ ص ٢٤٧ والميزان ج ٢ ص ٣ - ٤ ولتهذيب

ج ٥ ص ٤٦ - ٤٩ .

(٣) (باب ما جاء فى تقبيل الميت) ج ١ ص ١٨٤ .

فحديث عائشة قال عقبه الترمذى وفى الباب عن ابن عباس وجابر وعائشة قالوا : (إن أبا بكر قبل النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو ميت) هـ .

وقد روى البخارى^(١) عن عائشة وابن عباس (أن أبا بكر قبل النبي — صلى الله عليه وسلم — بعد موته) .
قال الشوكانى^(٢) : (لم ينقل أنه أنكر أحد من الصحابة على أنى بكر فكان إجماعاً) . هـ .

ومثل هذا لا يكون إلا بتوقيف من الشارع فلحديث أبى بكر جكم الرفع .

فهذه الآثار التى تدل على أن أبا بكر قبل النبي — صلى الله عليه وسلم — بعد موته تقوى تصحيح حديث عاصم وفقاً لعادة الترمذى التى ذكرناها .

وقد أشار الترمذى لذلك فقال عقب تخريج الحديث : (وفى الباب عن ابن عباس وجابر وعائشة قالوا إن أبا بكر قبل النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو ميت) هـ .

كذلك روى الحاكم فى المستدرک حديث عاصم ثم قال : (هذا حديث متداول بين الأئمة ، إلا أن الشيخين لم يحتجا بعاصم ابن عبيد الله ، وشاهده الصحيح المعروف حديث عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة أن أبا بكر الصديق قبل النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو ميت) هـ^(٣) .

فالحكم بتصحيحه اوروده من طريق آخر ، وقد سبق ما قلناه فى طريقة الترمذى وعادته هذه .

لكننا نلاحظ أن التقوية هنا تدل على صحة المعنى الذى يفيدته الحديث ، لا لسند الحديث ، فإذا لم يكن ثمة متابعات أخرى

(١) (باب الدخول على الميت إذا أدرج فى كفته) ج ٢ ص ٧١ .

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٣ طبع الحلبي سنة ١٣٤٧ هـ .

(٣) المستدرک ج ١ ص ٣٦١ .

تقوى إسناد حديث عاصم فإنه يكون قد ارتفع للصحة بهذه الشواهد الصحيحة ، المؤيدة لمعناه .

القسم الثالث : وهو من اختلف فيه أهو ممن كثر خطؤه وفحش ، أم هو ممن قل خطؤه ؟

الثالث من
اختلف في أنه
كثر خطؤه

ومثل له الحافظ ابن رجب^(١) بمثالين : حكيم بن جبير الأسدي ، وعبد الملك بن أبي سليمان العرزمي .
(المثال الأول) : حكيم بن جبير الأسدي .

أما حكيم بن جبير فقل في الرواية ، قال أحمد : ضعيف منكر الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال الدارقطني : متروك ، وتركه شعبة من أجل حديث الصدقة وعن ابن مهدي قال : إنما روى أحاديث يسيرة ، وفيها منكرات .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عنه فقال : في رأيه شيء : قلت ما محله ؟ قال : الصدق ، إن شاء الله .

ومعنى قوله : في رأيه شيء إنه كان شيعيا ، وامكن هذا لا يضره إذا كان من أهل الصدق^(٢) ، ولم يكن داعياً لبدعته .

وقد حسن الترمذي حديث حكيم وذكر كلام شعبة فيه في مواضع من كتابه :

في (باب ما جاء في التعجيل بالظهر)^(٣) ، وفي (باب ما جاء من تحل له الزكاة)^(٤) ، وفي كتاب العلل . وقد حسن الترمذي حديثه في البابين ، وقال في كلامه على حديث الصدقة بعد أن أخرجه في الزكاة : (حديث ابن مسعود حديث حسن . وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث . حدثنا محمود بن غيلان حدثنا يحيى بن آدم

(١) شرح علل الجامع ورقة (٥٣ - ١)

(٢) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ج ٢ / ١ ص ١٦ والجرح والتعديل ج ١ / ٢

ص ٢٠٠ والميزان ج ١ ص ٢٧٣ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٣) ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ .

(٤) ج ١ ص ١٢٦ .

حدثنا سفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث . فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا الحديث ؟ ، فقال له سفيان : وما لحكيم لا يحدث عنه شعبة ؟ قال نعم . قال سفيان : سمعت زبيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (١) .

ومراد الترمذى أن كلام شعبة في حكم لا يضره ، فهذا سفيان الثوري ينكر على شعبة تركه لحديث حكيم ، ويؤيد إنكاره بأن زبيداً روى الحديث كروايته ، فحصلت لحكيم المتابعة على رواية الحديث ، فلم ير سفيان وجهاً لترك الرواية عن حكيم .

وكلام أبي زرعة يدل للترمذى في تحسين حديث حكيم ، ويؤيده أيضاً ما روى الحافظ ابن رجب (١) قال : (قال أحمد — في رواية عنه — في حديث الصدقة : « هو حسن » واحتج به) انتهى .

ومن هذا العرض نجد الترمذى يتحفظ فيحسن حديث حكيم ، وهو في هذا مؤيد بالدليل الذي يصحح عمله ، دون أن يتجه إليه النقد بالتساهل ، حيث إنه دفع الطعن عن الراوى بالبرهان . وأيده في تحسين الحديث الأئمة المعبرون .

(المثال الثاني) : عبد الملك بن أبي سليمان .

أحد الأئمة ، ومن الثقات المشهورين ، وكان سفيان الثوري يسميه « الميزان » لحفظه ، ووثقه يحيى بن معين . واحتج به مسلم في صحيحه ، وروى له البخارى استشهاداً ، وترجم له الذهبي في تذكرة الحافظ قال : « وكان من الحفاظ الأثبات » (١) انتهى .

وقد تكلم فيه شعبة بن الحجاج أيضاً بسبب روايته عن عطاء عن جابر حديث الشفعة للغائب بلفظ : (قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الحار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً) .

وذلك لأنه خالف الرواية الصحيحة المشهورة عن جابر : (أن

النبي — صلى الله عليه وسلم — قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) .

قال صاحب منتنى الأخبار^(١) :

(وعبد الملك هذا ثقة مأمون ، ولكن قد أنكر عليه هذا الحديث ، قال شعبة : « سها فيه عبد الملك ، فإن روى حديثاً مثله طرحت حديثه » ثم ترك شعبة التحدث عنه . وقال أحمد : « هذا الحديث منكر » ، وقال ابن معين « لم يروه غير عبد الملك وقد أنكروه عليه ») .

قال صاحب المنتقى : (ويقوى ضعفه رواية جابر الصحيحة المشهورة : أن النبي قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم) إلى آخر الحديث . . . اهـ . وقد دافع صاحب التنقيح عن عبد الملك وعن حديث الشفعة ، وأجاد في الرد على من طعن في هذا الحديث وفي روايه فقال ما نصه :

(واعلم أن حديث عبد الملك بن أبي سليمان حديث صحيح ، ولا منافاة بينه وبين رواية جابر المشهورة ، وهى : الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ، فان في حديث عبد الملك : « إذا كان طريقهما واحداً » ، وحديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشفعة إلا بشرط تصرف الطريق ، فيقول : إذا اشترك الجاران في المنافع ، كالبئر ، أو السطح أو الطريق ، فالجار أحق بصقب جاره ، لحديث عبد الملك ، وإذا لم يشتركا في شيء من المنافع ، فلا شفعة لحديث جابر المشهور . وطعن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدح فيه ، فإنه ثقة ، وشعبة لم يكن من الخدائق في الفقه ، ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها ، إنما كان حافظاً ، وغير شعبة إنما طعن فيه تبعاً لشعبة ، وقد احتج بعبد الملك مسلم في « صحيحه » ، واستشهد به البخارى ، ويشبه أن يكونا إنما لم يخرجوا حديثه هذا لتفرده وإنكار الأئمة عليه فيه ، وجعله بعضهم رأياً لعطاء ، أدرجه عبد الملك في الحديث . ووثقه أحمد والنسائى وابن معين ، والعجلي ، وقال الخطيب : لقد أساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي ، وترك التحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان ، فإن العرزمي لم يختلف أهل الأثر في سقوط روايته ،

(١) نيل الأوطار شرح منتنى الأخبار ج ٥ ص ٢٨٥ وانظر ص ٢٨٠ .

وعبد الملك ثناؤهم عليه مستفيض) انتهى كلامه نقلاً عن نصب الراية للحافظ الزيلعي (١).

وبعد هذا البيان الجلي ، لا يسع الباحث المنصف إلا أن يصوب موقف الترمذى فى هذا المقام ، إذ يقول بعد أن روى حديث عبد الملك فى الشفعة : (هذا حديث حسن غريب ، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن جابر ، وقد تكلم شعبة فى عبد الملك ابن أبى سليمان من أجل هذا الحديث . وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحد تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث وقد روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك بن أبى سليمان هذا الحديث » . وروى عن ابن المبارك عن سفيان الثورى قال : (عبد الملك بن أبى سليمان ميزان ، يعنى فى العلم) انتهى كلام الترمذى (٢).

وبما قدمناه من البحث فى اختلاف العلماء فى الرجال وعمل الترمذى فى الجرح والتعديل ثم بهذا الاستقراء لأمثلة من أقسام الرواة نبين أن الترمذى : ١- لم يكن غافلاً عن هذه الطعون التى قيلت فى الرواة ، بل كان عالماً بها مطلعاً ، وقد نبه على ذلك فى كتاب العلل ، فقدم العذر لمن يأتى بعده ، أن ينتقده ويعيبه بسبب هذا الاختلاف .

٢- وأن الإمام الترمذى حين قبل حديث من تكلم فيه بعض العلماء كان عمله مؤيداً بالحجة التى تدفع ذلك المطعن ، وموافقاً لعاداته واصطلاحه فى كتابه ، ولقواعد أصول الحديث كما سبق شرح ذلك كله ، وذلك يدفع عنه التساهل والنقد ، بل إنه ليشكر على مجهوده الذى بذله فى هذه الخلافات الشائكة .

ثانياً : اختلاف الاجتهاد فى رتبة الحديث :

وأما اختلاف الاجتهاد فى رتبة الحديث ، فذلك أن يختلف اجتهاد العلماء فى الحديث ، هل استوفى شروط القبول التى تطلب بعد النظر فى الرجال ،

(١) نصب الراية ج ٤ ص ١٧٤ .

(٢) الجامع ج ١ ص ٢٥٦ و ٢٥٧ .

أو لم يستوف تلك الشروط ، فالإمام الترمذى يرى باجتهاده صحة هذا الحديث أو حسنه ، ويحكم له بذلك ، ويخالفه غيره ، فينتج عن هذا الاختلاف أن يوجه المخالف النقد للترمذى بسبب علة ظهرت للمنتقد ، هى فى نظر أبى عيسى مندفة .

ومثل هذا لا ينبغي أن يعاب به الترمذى ، فإن له نظره واجتهاده كأى مجتهد فى مسألة خلافية .

وهذه أمثلة من اجتهاد الترمذى وحكمه بالصحة أو الحسن على الحديث وقول من خالفه فأعل ما ارتضاه الترمذى منه . ومناقشة ذلك .

المثال الأول : قال الترمذى : « حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن طاوس عن أبى عباس عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه صلى فى كسوف ، فقرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم ركع ثلاث مرات ، ثم سجد بسجدين ، والأخرى مثلها » .
قال أبو عيسى : « حديث ابن عباس حديث حسن صحيح » (١) .

انتقد الترمذى فى تصحيحه من وجهين :

الأول : أن الحديث من رواية حبيب بن أبى ثابت عن طاوس ، ولم يسمعه حبيب من طاوس . قال البيهقى : « حبيب وإن كان ثقة فإنه كان يدلّس ولم يبين سماعه فيه من طاوس ، وقد خالفه سليمان الأحول فوقفه » (٢) .

الثانى : أن نقل صفة الصلاة بأن فى كل ركعة ثلاث ركوعات خلاف ما اشتهرت به الرواية من فعل النبي — صلى الله عليه وسلم — أن فى كل ركعة ركوعين ، فيكون غلطاً من الراوى . قال الحافظ ابن حجر (٣) : « ونقل صاحب الهدى عن الشافعى وأحمد والبخارى أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين فى كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ،

(١) ج ١ ص ١١٠ - ١١١ (باب ما جاء فى صلاة الكسوف) .

(٢) التلخيص الحبير لابن حجر ص ١٤٧ وانظر تحفة الأحوفى ج ١ ص ٣٩١ .

(٣) فتح البارى ج ٣ ص وانظر التلخيص ص ١٤٦ والتحفة نفس الصفحة .

ويمجمها أن ذلك كان في يوم مات إبراهيم عليه السلام ، وإذا
تحدثت القصة تعين الأخذ بالراجح « اهـ .
والذى نراه في هذا المقام سلامة حكم الترمذى واندفاع الطعن عليه ،
وبطلان كلا الوجهين في تعليل الحديث :
أما الأول : فإن الترمذى قد صح عنه من وجه آخر اتصال هذا
الحديث بسماع حبيب إياه من طاوس ، ويؤيد ذلك أننا نجد في صحيح مسلم
الرواية بهذه النسخة : حبيب بن أبى ثابت عن طاوس عن ابن عباس (١) .
ويمكن توجيه صحة السماع في نظرنا بقريئة في نفس الإسناد ، وذلك أن
حبيباً قد سمع من ابن عباس نفسه كما صرح به البخارى والذهبي (٢) . فلو
قصده حبيب التذليل لكان يمكنه أن يسند الحديث عن ابن عباس ولا يذكر
طاوساً ، فلما وجدناه نزل في سنده علمنا صحة اتصال الحديث .
وما ذكره البيهقى من مخالفة سليمان الأحول بالوقف لا يضر ، لأن الرفع
زيادة ثقة فتقبل كما صرح بذلك علماء أصول الحديث .
وأما التعليل الثانى : فإنه مبنى على اتحاد مورد الحديث والذين صححوا
هذا الحديث قالوا بتعدد الحادثة ، وقد نبه لذلك الترمذى فقال :
(وقد صح عن النبى - صلى الله عليه وسلم - كلنا الروایتين ، صح
عنه أنه صلى أربع ركعات في أربع سجعات ، وصح عنه أنه صلى ست ركعات
في أربع سجعات) (٣) .
وبذلك يندفع التعليل ، ويظهر أن الحديث سالم من النقض ، ويؤيد
تصحيحه أنه قد روى من عدة طرق ، وقد أخرجه مسلم عن عطاء عن جابر
وأخرجه أيضاً عن عائشة نحوه (٤) فهذان شاهدان لصحة الحديث .

(١) صحيح مسلم ج ٣ ص ٣٤ .

(٢) التاريخ الكبير ج ١ / ٢ / ص ٣١١ وتذكر الحفظ ص ١١٦ .

(٣) أربع ركعات في أربع سجعات يعنى أنه صلى ركعتين ركع في كل منهما ركوعين
وسجد سجودين ، وست ركعات . . يعنى أنه صلى ركعتين ركع في كل منهما ثلاث ركوعات
وسجد سجودين .

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ص ٢٩ - ٣٠ و ص ٣١ .

ومن هنا نعلم أنه لا نقد على الترمذى لأنه مؤيد بالبرهان ، قد اندفع الانتقاد عنه بالدليل القوى فلا تساهل منه ولا تسامح .

(المثال الثانى) حديث المسح على الجوربين والنعلين .

قال الترمذى : « حدثنا هناد ومحمود بن غيلان قالوا : ثنا وكيع عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال : توضأ النبي - صلى الله عليه وسلم - ومسح على الجوربين والنعلين » .
(قال أبو عيسى) : (هذا حديث حسن صحيح) (١) .

انتقد على الترمذى تصحيح هذا الحديث ، قال المستقدون :

١ - إن راويه أبى قيس خالف الثقات فهو حديث شاذ :

قال يحيى بن معين : (الناس كلهم يروونه على الخفين غير أبى قيس) وقال على بن المدنى (حديث المغيرة بن شعبة فى المسح على الخفين رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال : (ومسح على الجوربين) فخالف الناس (٢) .

٢ - وقالوا : فيه أبو قيس عن هزيل بن شرحبيل قال المنذرى : « قال أحمد لا يحتج بحديثه » وقال ابن القيم : قال مسلم : « أبو قيس الأودى وهزيل ابن شرحبيل لا يَحْتَمِلَانِ هذا مع مخالفتها جملة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة » (٣) .

والجواب :

١ - عن الأول : بأنه لا مخالفة ، بل هى زيادة ثقة ، وبناء عليه يكون صلى

الله عليه وسلم مسح على الخفين مرة ، وعلى الجوربين مرة أخرى (٤) .

٢ - وعن الثانى : أن العلماء لم يتفقوا على تضعيف ، راوى الحديث ، فإن أبى قيس الأودى واسمه عبد الرحمن بن ثروان ثقة احتج به البخارى فى صحيحه (٥) وهزيل بن شرحبيل من رجال البخارى أيضاً ، قال فيه

(١) ج ١ ص ٢٢ (باب المسح على الجوربين والنعلين) .

(٢) نصب الراية ج ١ ص ١٨٥ .

(٣) انظر تهذيب سنن أبى داود ج ١ ص ١٢١ وتعليق ابن القيم عليه .

(٤) نصب الراية نفس الصفحة . (٥) نفس المكان .

ابن حجر في تقريب التهذيب (ثقة) (١). وذلك كاف في صحة حديثهما
 ويزيد حكم الترمذى بالصحة أن الحديث قد تأيد بعمل جملة من الصحابة ،
 ذكر منهم ابن القيم عدداً كثيراً وذكر أنه لا يعلم لذلك مخالفاً ، وذلك يدل
 على صحة هذا الحديث .

وبناء على ذلك كله نجد الترمذى اجتهد فاختر تصحيح الحديث ، وتأيد
 عمله بالحجج كما اندفع عنه الاعتراض ، ووافقه في ذلك أئمة كالزيلي فله
 العذر بهذا ، مما يدفع عنه التساهل .

(المثال الثالث) حديث عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو
 ابن العاصي عن أبيه عن جده — أى جد أبيه — : عبد الله ابن عمرو بن
 العاصي ، عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه (نهى عن تناشد الأشعار
 في المسجد ، وعن البيع والاشتراء فيه ، وأن يتحلق الناس يوم الجمعة
 قبل الصلاة) .

قال أبو عيسى : (حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن) اهـ (٢) .
 وكذلك حسن الترمذى سائر أحاديث هذه النسخة في كتابه .

وقد خالفه يحيى بن سعيد الأنصارى ، وابن حبان وغيرهما ، ووهنوا
 أحاديث عمرو عن أبيه عن جده ، قالوا : إن شعيباً لم يسمع من جده عبد الله ،
 وإنما هو صحيفة حدث منها فيكون الحديث ضعيفاً لانقطاعه .

والصواب ما فعله الترمذى ، وقد رد الإمام الدارقطنى على ابن حبان
 دعواه عدم سماع شعيب من جده فقال : (هو خطأ ، وقد روى عبيد الله
 ابن عمر العمري — وهو من الأئمة العدول — عن عمرو بن شعيب عن أبيه
 قال : كنت جالساً عند عبد الله بن عمرو ، فجاء رجل فاستفتاه في مسألة
 فقال : يا شعيب امض معه إلى ابن عباس . . .) اهـ (٣) .

وإذا رجعنا إلى الترمذى ، نجد استوفى المسألة بياناً ودفاعاً ، وأجاد

(١) ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) ج ١ ص ٦٦ .

(٣) تهذيب الأئمة ج ٢ ص ١٥٠ .

التحقيق فيها في موضعين من كتابه ، أحدهما هذا ، والآخر في كتاب الزكاة :
قال في باب ما جاء في زكاة مال اليتيم^(١) :

(وعمر بن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي ،
وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو . وقد تكلم يحيى بن سعيد في حديث
عمر بن شعيب وقال : هو عندنا واه .

ومن ضعفه من قبل أنه يحدث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو ، وأما
أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب ويثبتونه ، منهم
أحمد وإسحاق وغيرهما) انتهى كلامه .

ومن ذلك يتبين زوال سبب الطعن في حديث هذه النسخة من السند ،
وأن الترمذى لم يكن بمنأى عن مثل هذه الطعون والاختلافات ، كما ظهر
سلامة عمل الترمذى من النقد . وهو الصحيح المختار الذى عليه المحققون من
أهل الحديث^(٢) .

ونبين من هذه الأمثلة التى شرحناها أن الترمذى :

١- بنى حكمه على القواعد العلمية في علوم الحديث ، ولم يقصر في البحث
والاجتهاد ، فيكون عمله صحيحاً محتجاً به .

٢- وأن الأحاديث المتقدمة عليه يرجع النقد فيها إلى اختلاف النظر في أن
شروط الصحة توفرت أم لا ؟ فيرى الترمذى أن شرط الصحة قد توفرت
في الحديث فيصححه ، وقد رأيناه يبين النقد ويرده ، أو يذكر
ما يزيل الطعن عليه كما في حديث صلاة الكسوف .

نتيجة التحقيق :

والآن — بعد أن استوفينا التحقيق في قيمة تصحيح الترمذى وتحسينه ،
ودراسة أسباب نقده بإسهاب وتفصيل — قد استبان اندفاع الطعن في تصحيح
الترمذى وتحسينه للحديث ؛ ظهر جلياً لا يخفى على ذى بصر اندفاع الطعن
عن الأحاديث التى انتقدها الذهبي بخصوصها ، وقدح بنسبها في كل عمل

(١) ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) انظر تدريب الراوى ص ٤٣٤ .

الترمذى كما اتضح أن أسباب النقد لا تسوغ لأحد أن يدعى عدم الاعتماد على صحيح الترمذى وتحسينه .

وبذلك يندفع كلام الذهبي ويرد طعنه ، ويسلم لنا ما قررنا من حجية أحكام الترمذى على الأحاديث ، والاعتماد على تصحيحه وتحسينه .

وحسب الترمذى شهادة لكتابه وصلاحيته أن يكون موضع الرضوان لدى علماء عصره وزمانه ، كما أخبر هو نفسه قال :

(صنفنا هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، .. اهـ (١))
وهؤلاء هم المرجع والقُدوة لمن جاء بعدهم ، وإليهم المنتهى فى الحديث وعلومه ، وإن كتاباً يظفر بإقرارهم ورضاهم ، لا شك أنه إمام فى بابهِ ، عمدة فى فنه .

وإذا استعدنا ههنا ما كان من العلماء منذ عهد الترمذى لعصرنا هذا من العمل بكتاب الترمذى ، ثم نصوصهم الصريحة فى الاعتماد عليه وأخذ الصحيح منه ، مما سبق أن ذكرنا بعضه ، فإننا نعلم علماً أن قبول الجامع وأحكامه الحديثية التى تضمنها هو موضع إجماع علماء الأمة جيلاً بعد جيل ، لا يعتد بطن من طعن فيه ، ولا يلتفت إليه . بل أن النقد يزيده رسوخاً وثباتاً ، ويكشف عن تعمق الترمذى فى فن الحديث ، وبعد نظره فى علومه وأصوله .

خاتمة الفصل :

ونلخص الآن هذه الدراسة العامة التى هى خاتمة الصناعة الحديثية بتقرير هذه الأمور :

١ - أن تنوع الترمذى للأحاديث فى كتابه من صحيحه وغيرها ، له فوائد حديثية وفقهية هامة جداً ، تجعل هذا العمل مزية لكتابه ، سيما وقد أوضح حال كل حديث .

(١) جامع الأصول ج ١ ص ١١٤ وقد سبق لنا ذكر هذه الكلمة .

- ٢- وأن الترمذى كان له الأثر الواضح فى تقدم الحديث وعلومه ، شمل نواحي متعددة منهما .
- ٣- وأن أبا عيسى إمام حجة ، وعمله فى كتابه عمل علمى صحيح ، يحتاج به فى العلم ويعتمد عليه .
- ٤- وقد انتقدت عليه بعض أحاديث ، وأسرفت بعضهم فطعن فى جملة تصحيحه وتحسينه ويرجع النقد إلى ثلاثة أسباب :
- اختلاف نسخ الجامع ، والغفلة عن اصطلاح الترمذى ، واختلاف الاجتهاد بين العلماء فى رتبة الراوى أو الحديث .
- ٥- لكن هذه الأسباب — كما تبين بالتحليل — لا تصلح للنقد والطعن فى عمل الترمذى وقد ظهر نتيجة الدراسة سلامة ما تقرر من الاعتماد والعمل بأحكامه على الأحاديث .
- ٦- وأن الاحتجاج به هو موضع اتفاق العلماء وإجماعهم ، ومن خالف فرأيه مضاد للدليل ، شاذ ، لا عبرة به ، ولا يلتفت إليه .

الباب الثالث

الناحية الفقهية في جامع الترمذی

وموازنته بالبخاری

الفصل الأول : طريقة الترمذی فی الأبواب والتراجم

وموازنته بالبخاری :

الفصل الثاني : طريقة الترمذی فی بحث الأحكام

وموازنته بالبخاری .

الفصل الثالث : إلقاء الضوء علی بحث الترمذی فی

الأحكام ونقله للمذاهب .

ذلك الذى درسناه من صناعة الحديث ، والتحليل ، إنما عُنى به أبو عيسى الترمذى وأئمة الحديث للوصول إلى معرفة رتبة الحديث ونوعه ، ومن ثمة معرفة صلاحيته للاحتجاج والاستدلال به .

فالفقه واستنباط الفوائد من الحديث ، هو الغاية التى من أجل سلامتها كان العمل الفنى وصناعة الحديث . ومن ثمة عنى الترمذى بفقه الحديث ، وأولاه رعايته الكاملة ، فجمع بين الوسيلة والغاية فى كتابه ، وكما وجدناه إماماً عظيماً فى عمله الفنى ، فإننا نود أن نشر ههنا إلى أن الكتاب ينم أيضاً عن ذوق وملكة قوية امتاز بها الترمذى فى الفهم والترتيب ، كما يدل على عمق فى فقه الحديث ، وعلم غزير فى الفقه الإسلامى لا ينضب معينه . يتجلى ذلك كله فى تبويبه للكتاب ، وفى ترجماته لأبوابه ، ثم فى الاستدلال بالحديث ، وذكر المذاهب الفقهية فى المسائل التى تضمنتها أحاديثه ،

وإذ كنا قد تعرضنا للصحيحين فى الصناعة الحديثية ، وقارنا الترمذى بهما ، فإننا لن نجد المجال ههنا للكلام عنهما ، بل سنقتصر الموازنة على كتاب أبى عبد الله البخارى وحده فقط ، لأن مسلماً لم يتصد للفقه أبداً ، حتى إنه لم يضع عنوان (كتاب) أو (باب) مع أن كتابه خص أحاديث كل مسألة يمكن ورثها كما ترتب الأحاديث المبوبة ؛ ذلك لأنه قصد فن الإسناد وجمع طرق الحديث بطريقته الخاصة به ، ليتبين ما فيه من اختلاف أو اتفاق ، أو غير ذلك ، ولم يكن الفقه له غرضاً .

أما البخارى : فقد قصد إلى الفقه والاستنباط من أحاديث كتابه ، وعنى بذلك كل العناية ، حتى أصبح الجامع الصحيح أصلاً ومثلاً فى هذا الباب ، تأثر به من جاء من بعده ، سيما فى وضع التراجم ، والتقنين فيها . وكان للترمذى الحظ الأوفى من هذا التأثير والانتفاع ، لكنه تفرد فى الكتاب بمجهود عظيم فى نقل المذاهب الفقهية ، والعناية بها .

فلنفصل ذلك دراسة وموازنة ، وبالله التوفيق .

الفصل الأول

طريقة الترمذى فى الأبواب النراجم وموازنته بالبخارى

أهمية التبويب وفوائده - أهمية دراسة التراجم - تقسيم التبويب فى كتاب الترمذى -
موازنته بتبويب البخارى .
طرق تراجم الباب عند الترمذى والبخارى :

أولاً : التراجم الظاهرة .

ثانياً : التراجم الاستنباطية - تعمق البخارى فى الاستنباط ومسالكه .

ثالثاً : التراجم المرسلة - طريقتان اختص بهما البخارى .

اقتباس الترمذى من تراجم البخارى - الرد على من طعن فى تراجم البخارى -
خاتمة الفصل .

أهمية التبويب
وفوائده

الترتيب والتنسيق أول ما يصادف قارئ الكتاب ، ويلفت نظره وانتباهه ، ويحكم منه على عقل المؤلف ، قبل أن يحكم على علمه . فطريقة العرض ، ووضع المعلومات في المؤلفات العلمية لها قيمة بالغة في رفع شأن الكتاب ، وأثر عظيم في انتفاع القارئ به . فكم من كتب ضمت غزير العلم نزلت رتبها بسبب ضعف تبويبها . حيث يجد القارئ نفسه محتاجاً لقراءة جميع الكتاب في سبيل مسألة يطلبها منه .

فلحكمة جليلة نجد الكتب الستة الأصول^(١) قد رتبت على الموضوعات ، فجمع مؤلفوها الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد ، ثم أعلموا عليها بعناوين ترشد القارئ ، فيما عدا مسلماً كما ذكرنا من صديعه . ذلك أن هذه الطريقة التي ساروا عليها تمتاز عن طريقة الترتيب على المسانيد ، أو على حروف المعجم لأول كلمة في الحديث ، وغير ذلك من الطرق بفوائد مهمة ، منها :

١ - أن الإنسان ربما لا يعرف راوي الحديث لكنه يعرف المعنى الذي يطلب الحديث من أجله ، فكم يحتاج من الجهد في سبيل العثور على ضالته .
٢ - كذلك ربما لا يحفظ لفظ الحديث ، أو أول جملة منه ، كما أن ألفاظ الحديث تختلف بحسب الروايات ، فيكون أمراً عسيراً العثور على الحديث المطلوب .

أما إذا أثبتت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها من موضوعها ، فإنه يكون الوصول إلى الحديث المطلوب أيسر ، وأدنى إلى توفير جهد القارئ .

٣ - تقريب الحديث من الفهم لأول وهلة ، فإن الحديث إذا ورد في كتاب الصلاة علم الناظر فيه أن الحديث دليل ذلك الحكم ، وأنه يتعلق بمسألة كذا مما وضع عنواناً على الحديث ، فلا يحتاج لأن يفكر في ذلك ، وهكذا تقوم الأبواب بمهمة المرشد الذي يوضح الطريق للسالك .

(١) وهي صحيح البخاري ومسلم ، وجامع الترمذي ، والسنن لأبي داود ، والمجتبى للنسائي ، والسنن لابن ماجه والقزويني .

٤ — تنشيط القارئ بانتقاله من وحدة موضوعية إلى وحدة أخرى ،
فإن ذلك يكسبه تركيزاً في الفكر ، ونشاطاً عند انتقاله إلى موضوع آخر ،
وضع الأبواب وعناوينها يكلف المؤلف مجهوداً ذهنياً ، وتفكيراً عميقاً ،
لذلك كانت دراسة تراجم أى كتاب في الحديث عملاً هاماً ، لا بد منه لمن يريد دراسة الكتاب ، ويشرح طريقته وفقهه ، فإن العناوين والتراجم ليست دليلاً على ذوق المؤلف فحسب ، بل على فهمه وفقهه ، وعلى اختياره في المسألة التي تضمنها الحديث . كما قالوا : (فقه البخارى في تراجمه) .
ولقد حظى كتاب أبى عبد الله البخارى بكامل العناية في دراسة تراجمه ،
لما عرف من دقته في وضعها ، وما أودعها من الفقه والعلم .

أما كتاب أبى عيسى الترمذى فلا نجد من الكلام عن تراجم جامعه إلا
النزر اليسير جداً ، ولعلهم اكتفوا بما كتبوا على البخارى ، لأن من جاء
بعده قد اقتنى أثره وأفاد منه .

ومن هنا كان علينا استقراء الكتاب ، والتأمل في صنيع المؤلف ، وقد
وجدناه تأثر بشيخه ، فنوع طريقه ، ووافقه فيها إجمالاً ، وتفرّد ببعض مسالك
لم يأت بها البخارى . وإن كان للبخارى الامتياز الظاهر في دقة الاستنباط
وكثرة الفوائد ، وذلك لاختلاف ما بين الرجلين من المقصد الفقهي الذي
أودعاه في كتابيهما .

وباستقراء تبويب الترمذى لكتابه ، نجده — كما سبق في الباب الأول —
قد أدرج أحاديثه تحت نوعين من عناوين التبويب والتصنيف :

النوع الأول : العنوان العام الجامع لأحاديث تتعلق بمسائل متعددة
ولأبواب كثيرة من جنس واحد ، كالطهارة ، والزكاة ، والنكاح ،
ويستعمل له الترمذى لفظ « أبواب » مضافاً لموضوع تلك الأحاديث على
هذه الطريقة : (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)
(أبواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهكذا

النوع الثاني : العنوان والتبويب الخاص لمسألة معينة يخرج الترمذى حديثاً
أو أكثر للدلالة عليها . ويستعمل فيه كلمة (باب) مضافاً لما يدل على

الترمذى جعل
في كتابه نوعين
من الأبواب

موضوع ما تضمنه الباب ، في أغلب الأحيان ، نحو قوله : (باب ما جاء في السواك) .

مقارنته بقبوب
البخارى

أما البخارى فينقسم تبويبه إلى نوعين على نحو ما ذكرنا في الترمذى أيضاً ، لكن البخارى يستعمل لفظة « كتاب » في العناوين الجامعة للمتفرقات وهى المستعملة في كتب الفقه لنفس الغرض أيضاً . ويشتركان في استعمال (باب) للمسألة المعينة بخصوصها .

فكلمة أبواب في كتاب الترمذى ، ترادف لفظ « كتاب » في صحيح البخارى ، ومصنفات الحديث والفقه ، لكن الترمذى زاد فيها قوله « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وتوجيهها : أنها للإشارة إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لا موقوفات وذلك لأنهم كانوا قبل زمن الترمذى يخلطون الأحاديث والآثار ، كما يفصح عنه موطأ مالك ، ومغازى موسى بن عقبة ، ومصنف ابن أبى شيبة ، ثم جاء البخارى والترمذى وأقرانهما فميزوا الأحاديث المرفوعة عن الآثار ، فذكر الترمذى هذا اللفظ « عن رسول الله » للإفادة من أول الأمر بأن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات . ومراده : أبواب بيان ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيشمول الحديث وما يتصل به من أحكام ، وما يتعلق به من صناعة حديثية (١) .

أما البخارى : فلم يصف هذه العبارة في عناوين الكتب ، لأنه أفاد معناها في تسميته لكتابه ، حيث سماه « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه » .

طرق تراجم « الباب » عند الترمذى والبخارى :

والذى همنا دراسته هو طرق الترمذى في ترجمته لكل باب ، من حيث كيفية مطابقتها لما اشتمل عليه الباب من الحديث ، ودلالاتها عليه ، لأن هذه التراجم هى التى يظهر فيها جهد المصنف ، وفقهه .

(١) العرف الشذى ص ٦ وتحفة الأحوفى ج ١ ص ٦ ، وهذا التفسير يتبين الجواب عن الاعتراض بما ذكره من أقوال للفقهاء ، وللإكلام على الأحاديث والرجال .

ولدى التأمل نستطيع تنويع الترجمة إلى ثلاثة طرق ، وثلاثة أقسام من التراجم ، وهى :

أولاً : طريقة الترجمة الظاهرة ، وهى التى تطابق ما ورد فى مضمونها مطابقة واضحة ، دون حاجة للفكر والنظر .

ثانياً : التراجم الاستنباطية ، وهى التى تدرك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكير القريب أو البعيد .

ثالثاً : التراجم المرسلة ، وهى التى اكنفى فيها بلفظ (باب) ، ولم يعنون بشيء يدل على المضمون ، بل ترك ذلك العنوان .

وهذه الطرق الثلاثة موجودة فى جامع الترمذى ، كما أنها موجودة فى صحيح البخارى ، هذا التقسيم يساعد على دراسة التراجم ، ويسهل البحث فيها . فلندرس تراجم كتاب أبى عيسى ونقارنها بتراجم الجامع الصحيح ، لنرى مدى تأثر الترمذى بشيخه واقتباسه منه ، وما امتاز به كل من الكتاتين على الآخر .

أولاً : التراجم الظاهرة :

هذا النوع هو الأعم الغالب فى كتاب الترمذى ، حتى لقد جاء كتابه ، أمهل الكتب فى ناحية التراجم ، كما ذكر صاحب العرف الشذى^(١) .

ويظهر لقارئ الجامع ، منذ أول نظرة فى تراجمه صبغة عامة فيها هى استعماله كلمة « ما جاء » فيقول فى أغلب الأحيان : (باب ما جاء فى كذا . . .) .

وهذه العبارة يوجد مثلها فى الجامع الصحيح للبخارى ، لكن بمقدار قليل ، كقوله فى الصلاة (باب ما جاء فى سجود القرآن وسنتها) .

وتتنوع أساليب الترمذى فى هذه الطريقة الظاهرة من الترجمة ، ونجد ما يتفنن فيها ، مما يدل على أن له فى هذه التراجم أغراضاً يرمى إليها ، ومعان يريد بها .

وقد تتبعنا هذه المسالك ، وسيرنا غرض الترمذى منها ، ونبين ذلك مقارناً بمسالك الإمام البخارى .

المسالك المشتركة

بين الترمذى

والبخارى

الترجمة بصيغة

خبرية عامة

(١) المسالك المشتركة :

وقد اشترك الكتابان في مسالك متعددة من التراجم الظاهرة ، وهى :
١ — الترجمة بصيغة خبرية عامة : وذلك بأن تكون الترجمة عبارة تدل على مضمون الباب بصيغة خبرية عامة تحتل عدة أوجه ، فتدل على محتوى الباب بوجه عام ، ثم يتعين المراد بما يذكر من الحديث في الباب .
وهذه الطريقة يسلكها الترمذى كثيراً في كتابه ، وهى عند البخارى أقل منه ، ومن أمثلة ذلك في جوامع الترمذى :

قوله : (باب ما جاء في السواك) ، وأخرج فيه حديث :

« لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (١) .

فدل الحديث على المراد بالترجمة وحدد أحد المحتملات .

وقال في أبواب اللباس : (باب ما جاء في الحرير والذهب) وأخرج فيه حديث أبى موسى الأشعرى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتى وأحل لائناهم » ، وحديث عمر أنه خطب بالجابية فقال (نهى نبي الله — صلى الله عليه وسلم — عن الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع » (٢) .

ومن الأمثلة في الجامع الصحيح للبخارى :

قول البخارى : (باب الماء الدائم) ثم أخرج فيه الحديث :

« لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذى لا يجزى ثم يغتسل فيه » (٣) .

فبين أن المراد النهى عن البول فيه ، وعن الاغتسال منه إذا بال .

وفائدة هذه التراجم الإعلام الإجمالى بمضمون الباب ، ثم يدرك القارئ

المعنى المقصود (٤) .

الترجمة بصيغة

خبرية خاصة

٢ — الترجمة بصيغة خبرية خاصة : بمسألة الباب ، تحدها ، دون أن يتطرق إليها الاحتمال .

(١) ج ١ ص ٧ .

(٢) ج ١ ص ٣٢١ .

(٣) ج ١ ص ٥٧ .

(٤) انظر مقدمة فتح البارى ج ١ ص ٩ .

ومن أمثلة ذلك عند الترمذى :
 قوله فى الصلاة : « باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى » .
 وأخرج فيه حديث عبد الله بن زيد قال : « كان أذان رسول الله
 — صلى الله عليه وسلم — شفعاً شفعاً فى الأذان والإقامة » (١) .
 وقوله فى أبواب الولاء والهبة « باب ما جاء أن الولاء لمن أعتق » .
 وأخرج حديث عائشة « أنها أرادت أن تشتري بريرة ، فاشتروا
 الولاء فقال النبى — صلى الله عليه وسلم — « الولاء لمن أعطى الثمن ، أو لمن
 ولىَّ النعمة » (٢) .

ومن الأمثلة فى كتاب البخارى :
 قوله فى الزكاة : (باب فرض صدقة الفطر ، ورأى أبو العالية وعطاء
 وابن سيرين صدقة الفطر فريضة »
 وأخرج فيه حديث ابن عمر قال (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم —
 زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير . . الحديث . .) (٣) .
 وفائدة هذا المسلك إفادة أن هذا الحديث فيه دليل لهذا الحكم ، أو
 الفائدة التى أوضحها الترجمة ، وأن المؤلف قائل بها ، مختار لها ، إذا كانت
 المسألة خلافية بين العلماء .

٣ — الترجمة بصيغة الاستفهام : وذلك بأن تكون ترجمة الباب مصبوغة
 على عبارة من عبارات الاستفهام ، وهذا المسلك عند البخارى أكثر وجوداً
 ودقة من الترمذى .

الترجمة بصيغة
 الاستفهام

والمقصود من الاستفهام ما يتوجه بعد فى الباب من النفي أو الإثبات ،
 وعبر بهذه الصيغة إثارة لانتباه الذهن وإعمال الفكر ، وذلك :
 ١ — إما لكون مسألة الباب موضع اختلاف تحتاج للبحث والتريج ،
 كقول الترمذى : (باب ما جاء كيف النهوض من السجود) ؟ .
 ثم أخرج فيه حديث مالك بن الحويرث الليثى « أنه رأى النبى — صلى الله

(١) ج ١ ص ٤١ .

(٢) ج ٢ ص ١٧ .

(٣) ج ٢ ص ١٣٠ .

عليه وسلم - يصلى ، فكان إذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى بجالساً » .

وهذه مسألة خلافية بين العلماء ، ذهب الشافعية إلى العمل بهذا الحديث وقال الحنفية : يقوم على صدور قدميه ، ولا يجلس ، ووافقهم على ذلك بعض العلماء ، وقد أشار الترمذى للخلاف فقال بعد تخريج الحديث : « والعمل عليه عند بعض أهل العلم ، وبه يقول إسحاق وبعض أصحابنا » (١) وكقول البخارى : (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم) .

وأخرج فيه أحاديث منها : حديث أبى هريرة وفيه : (حق على كل مسلم أن يغتسل فى كل سبعة أيام يوماً يغسل فيه رأسه وجسده) . وحديث ابن عمر : (من جاء منكم الجمعة فليغتسل) . وحديث أبى سعيد الخدرى : (غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم) (٢) .

فاستعمل فى الترجمة صيغة الاستفهام للاحتمال الواقع فى حديث أبى هريرة ، فإنه شامل للجميع من شهد الجمعة ومن لم يشهد ، وكذا حديث أبى سعيد ، وفى حديث ابن عمر تفيد وجوب الغسل بالحنجى لصلاة الجمعة ، فيخرج من لم يحجى .

ومن ثم اختلف العلماء فى غسل يوم الجمعة هل هو للصلاة أو لليوم ؟ ويتفرع على الاختلاف أنه يطلب الغسل فى يوم الجمعة ممن أتى الجمعة فحسب إذا كان الغسل للصلاة ، ومن الجميع إذا كان لليوم . والأحاديث ناظرة إلى كلا الاحتمالين لأن حديث ابن عمر صريح فى أن الغسل للصلاة ، والأحاديث الأخر ظاهرة فى أنه لليوم (٣) .

(١) ج ١ ص ٥٨ . وكلمة بعض الأولى ثبتت فى سائر الأصول كما ذكر الشيخ أحمد شاكر هذا نسخة بولاق . وإثباتها هو الصواب بدليل سياق الكلام .

(٢) ج ٢ ص ٥ - ٦ .

(٣) فتح البارى ج ٢ ص ٢٦٠ وشرح تراجيم أبواب البخارى ص ٨١ .

٢- وإما أن يعبر بالاستفهام في الترجمة على مسألة هي موضع اتفاق العلماء ويكون المقصود إثارة الانتباه لمعرفة دليل هذه المسألة ، أو أن ثمة تفصيلاً فيها بين العلماء ، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها .
كقول الترمذى : (باب ما جاءكم فرض الله على عباده من الصلوات) ، وأخرج فيه حديث أنس قال : (فرضت على النبي — صلى الله عليه وسلم — ليلة أسرى به الصلوات خمسين ، ثم نقصت حتى جعلت خمساً . . . الحديث) .
وما أفاده الحديث وهو وجوب الصلوات خمساً في اليوم واللييلة هو محل إجماع الأمة ، إلا أن ثمة تفصيلاً بين المذاهب في صلاة العشاء ، فالحنفية على أن الوتر فرض عملي وأنه متمم لفريضة العشاء ، والشافعية على أنه سنة بعد فريضة العشاء .

وكقول البخارى في الجنائز : (باب هل تكفن المرأة بإزار الرجل) ؟ .
وأخرج فيه حديث أم عطية قالت : (توفيت بنت النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، أو أكثر من ذلك إن رأيتم ، فإذا فرغتم فأذنني ، فلما فرغنا آذناه ، فنزع من حقوه إزاره ، وقال : أشعرنها إياه)^(١) .

وقد نقل ابن بطال اتفاق العلماء على جواز تكفين المرأة بإزار الرجل ، لكن البخارى أشار بقول (هل) إلى تردد في دلالة الحديث كما قال ابن حجر : فكأنه يؤول إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي — صلى الله عليه وسلم — لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون في غيره ، ولا سيما مع قرب عهده بعرقه الكريم ، وقد كان أطيب من ريح المسك — صلى الله عليه وسلم . . .)^(٢) .

فالخصوصية به محتملة ولذلك ترجم الباب بهل ، وإن كانت كما ذكر القسطلاني غير مسلمة^(٣) .

(١) صحيح البخارى ج ٢ ص ٧٤ .

(٢) فتح البارى ج ٣ ص ٨٥ .

(٣) إرشاد البارى شرح البخارى ج ٢ ص ٤٦٧ .

٤ - اقتباس الترجمة من حديث الباب : وذلك بأن يجعل لفظ الحديث المروى في الباب ترجمة له ، كله أو بعض منه .

مثال ذلك عند الترمذى :

١ - قوله في الصلاة : (باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) ثم أخرج فيه حديث أبي هريرة (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)^(١) فجعل الحديث بكامله ترجمة للباب الذى تضمنه .

٢ - وقوله في الأدب : (باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب) . وأخرج فيه الحديث (إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا عطس أحدكم فقل : الحمد لله ، فحق على كل من سمعه أن يقول : يرحمك الله . . . الخ)^(٢) .

فاقتطع للترجمة جزءاً من الحديث الذى أخرجه في الباب . ومثاله في كتاب البخارى :

قوله في الطب (باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء) وهو لفظ الحديث الذى أخرجه في الباب^(٣) .

وقوله في الصلاة : (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم - نصرت بالصبا) وأخرج فيه عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (نصرت بالصبا ، وأهلك عاد بالذبور)^(٤) .

فالترجمة شطر الحديث . وكأن المؤلف فى مثل هذه المواضع يقول : باب هذا الحديث . لكن هذا المسلك فى البخارى أقل من الترمذى ، لأن البخارى يودع اجتهاده فى الترجمة ، بخلاف الترمذى ، فائدة الترجمة بالحديث : وفائدة جعل لفظ الحديث أو بعضه ترجمة ، إعلام أن المصنف قائل بذلك الحديث ذاهب إليه ، وقد وجدت ذلك بالاستقراء فى جامع الترمذى مطرداً .

(١) ج ١ ص ٨٦ .

(٢) ج ٧ ص ١٢٢ .

(٣) ج ٢ ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٤) ج ٢ ص ٢٣ .

وكذلك هو مستمر في صحيح البخارى ، ونص عليه الحافظ ابن حجر فقال في شرحه^(١) : (إن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة) اهـ .

٥ - الإخبار عن بدء الحكم وظهور الشيء : وذلك أن الترمذى والبخارى يترجمان في أول بعض الموضوعات ببدء ذلك الأمر ، أو بظهوره .

الترجمة ببدء
الحكم وظهور
الشيء

مثال ذلك في الترمذى :

قوله في الصلاة : (باب ما جاء في بدء الأذان) :
وأخرج فيه حديث عبد الله بن زيد قال : (لما أصبحنا أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - فأخبرته بالرويا ، فقال : إن هذه لرويا حق ، فقم مع بلال فإنه أندى أو أمد صوتاً منك : فألق عليه ما قيل لك وليناد بذلك . الحديث . . .) .

ثم أخرج حديث ابن عمر قال (كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات وليس ينادى بها أحد ، فتكلموا يوماً في ذلك : فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود . قال فقال عمر : ألا تبعثوا رجلاً ينادى بالصلاة ! قال فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يا بلال قم فناد بالصلاة^(٢) . فقد أفاد الحديثان كيف كان بدء الأذان ، والمحاولات التي بذلها المسلمون للإعلام بوقت الصلاة حتى وفقهم الله لهذه الشعيرة العظيمة : الأذان . ومن أمثلة هذا اللون في البخارى :

قوله في أول الجامع الصحيح (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم -^(٣) وقوله في الصلاة : (باب بدء الأذان^(٤)) .
ولمثل هذا التنصيص فائدة كبيرة في تاريخ التشريع ، وغير ذلك من الفوائد التي يستفيد بها العامة .

(١) ج ١ ص ٢٢٨ في شرح (باب في كم تصل المرأة من الثياب) .

(٢) ج ١ ص ٤٠ . (٣) ج ١ ص ٦ .

(٤) ج ١ ص ١٢٤ .

(ب) مسلك اختصر به الترمذى :

وتفرد الترمذى بتعديد الأبواب للمسألة فى كتابه ، وذلك أنه يعتقد باباً للدليل الناسخ وباباً آخر للمنسوخ من الحديث ، وكذلك يترجم للمذاهب الخلافية لكل طائفة ترجمة مستقلة ويذكر فى الباب أدلتها من السنة ، وذلك كثير فى كتابه .

ومن أمثلته :

مسألة الوضوء من الطعام الذى مسته النار عقد لها باين فقال فى أبواب الطهارة :

(باب الوضوء مما غيرت النار) وأخرج فيه حديث أبى هريرة : (الوضوء مما مست النار) .

ثم قال : (باب فى ترك الوضوء مما غيرت النار) وأخرج فيه حديث جابر وفيه قوله (فاته - يبنى النى - بعلة من علة الشاة فأكل ثم صلى العصر ولم يتوضأ) (١) .

وقد بين الترمذى أن هذا ناسخ للأول ، وأنه مذهب أكثر العلماء ، كما سبق استيفاء ذلك .

ومثل مسألة القنوت فى صلاة الفجر عقد لها باين أيضاً فقال :

(باب ما جاء فى القنوت فى صلاة الفجر) وأخرج فيه حديث البراء ابن عازب (أن النبى صلى الله عليه وسلم - كان يقنت فى صلاة الصبح والمغرب) .

ثم قال : (باب ما جاء فى ترك القنوت) وأخرج عن أبى مالك الأشجعى قال : (قلت لأبى : يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى بن أبى طالب ههنا بالكوكة نحوا من خمس سنين ، أكانوا يقتنون ؟ قال أى بنى : محبث) اهـ .

والمسألة خلافية شهيرة بين العلماء ، نقل الترمذى الخلاف والأقوال فيها ، واستوفاهما (٢) .

ومثل ذلك كثير في كتابه ، لأنه قد أدخل في كتابه ما عمل به العلماء من الأحاديث وحكى مذاهبهم في مسائل الفقه ، فلذلك يعدد الأبواب ، فيجعل لكل طائفة باباً خاصاً لتخريج أدلة مذهبها .
لكنه لم يلتزم ذلك دائماً ، بل أكثر منه ، واكتفى في بعض الأحيان بباب واحد .

مثال ذلك قوله في الصلاة :

(باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم) وأخرج فيه حديث خزيمة بن ثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : أنه سئل عن المسح على الخفين فقال : (للمسافر ثلاثة وللمقيم يوم) .

وحديث صفوان بن عسال قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، إلا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم .

ثم قال : (هو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء ، مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ، قالوا : يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . وقد روى عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين وهو قول مالك .

قال أبو عيسى : التوقيت أصح . اهـ (١) .

فلم يجعل أبو عيسى المسألة في ترجمتين ، بل اكتفى بترجمة واحدة وباب واحد وبين الخلاف فيها .

أما البخاري فقلما يتعرض للخلاف ، ولا نجد في صحيحه تعدد الأبواب في المسائل الخلافية ، وذلك لأنه يبدى اختياره واجتهاده في المسألة ، أما الترمذي فيحكي أقوال العلماء ويبين اختلافاتهم في المسائل الخلافية .

(ج) مسالك تفرد بها البخاري :

أما البخاري فتفرد بمسالك كثيرة في تراجمه ، لأنه قد أولاهها كل عنايته ، وأودعها علمه وفقهه ، فكانت غزيرة الفوائد ، قال شاه ولي الله الدهلوي

البخاري يختص
بغنون من
التراجم الظاهرة

في شرح تراجم أبواب صحيح البخارى : (وقد فرق البخارى في تراجم الأبواب علماء كثيراً من شرح غريب القرآن ، وذكر آثار الصحابة ، والأحاديث المعلقة . . .) اهـ .

وبذلك كانت صناعة التراجم خصيصة لهذا الكتاب ، لا يساهم فيها كتاب غيره ، لكثرة تفننه فيها ، وعنايته بتنويع أساليبها وصيغها ، فتفرد بكثير من المسالك لم يتطرق إليها من بعده ، ومن أهم ما تفرد به من المسالك في تراجمه الظاهرة :

١ - أن يترجم بآية قرآنية : فيجعل الآية عنواناً للباب والمقصود من ذلك الترجمة بآية قرآنية تأويل الآية أو الاستدلال بها لحكم من الأحكام ، ثم تقوية هذا التأويل والاستدلال بما يخرج من الحديث .
مثال ذلك قوله في الإيمان :

(باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ثم أخرج فيه حديث ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :
(أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله) اهـ (١) .
فترجم بالآية لهذا الحديث إشارة إلى أن المراد بالتوبة في الآية هو التوبة عن الشرك واستدل على ذلك بالحديث . ومقصود الباب كله الاستدلال على عصمة دم المسلم . . . (٢) .

ومثل هذا المسلك كثير في الجامع الصحيح .

٢ - أن يأتي في الترجمة بحديث مرفوع ليس على شرطه ويخرج في الباب حديثاً على شرطه شاهداً له . أو يترجم بحديث قد خرج في موضع آخر ، فيذكره معلقاً اختصاراً .

ومن ذلك قوله : (باب الأمراء من قريش) وهو لفظ حديث يروى

(١) ج ١ ص ١٤ .

(٢) عمدة القارى للعيني ج ١٠ ص ٢٠٧ .

عن علي رضي الله عنه — وليس على شرط البخاري . فأخرج فيه بسنده حديث (إن الأمر في قریش لا يعادهم أحد إلا كبه الله في النار) ، وحديث (لا يزال هذا الأمر في قریش ما بقي منهم اثنان)^(١) ، فاستشهد بهما لحديث الترجمة وقواه ، وأشار بذكره ترجمة إلى أنه المختار عنده في شرط الولاية . وقد سبق الكلام عن التعاليق فلا نطول بالإعادة هنا وبالإكثار من الأمثلة . ٣ — أن يأتي في الترجمة بالآثار عن الصحابة فمن بعدهم ، كقوله في

الترجمة بآثار
عن الصحابة
أو غيرهم

الصلاة :

(باب في كم تصلي المرأة في الثياب ، وقال عكرمة : لو دارت بجسدها في ثوب لأجزته) ، وقال : (باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب . قال أبو عبد الله : ولم ير الحسن بأساً أن يصلي على الحمد والقناطر وإن جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سترة وصلى أبو هريرة على سقف المسجد بصلاة الإمام ، وصلى ابن عمر على الثلج) اهـ . وفائدة ذكر هذه النصوص من الآيات والأحاديث والآثار في التراجم الإشارة إلى اختياره في المسألة ، وترجيح ما دلت عليه .

٤ — أن يترجم في أبوابه بمذهب ذهب إليه بعض العلماء ، ويذكر في الباب ما يدل عليه قائلًا : (باب من قال كذا) دون أن يفسح برأيه فيه . والمراد بذلك التنبيه على ثبوت ذلك .

الترجمة بما
ذهب إليه البعض

ثمأله :

قوله في الشرب : (باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ، لقول النبي — صلى الله عليه وسلم — لا يمنع فضل الماء) . ثم أخرج فيه حديث أبي هريرة أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : (لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء)^(٢) . وقد نبه البخاري على أنه قصد الاستدلال وإثبات هذا القول حيث قال : لقول النبي لا يمنع فضل الماء .

(١) ج ٩ ص ٦٢ وانظر هدى السارى ج ١ ص ٩ - ١٠ وشرح تراجم البخاري ص ٣ .

(٢) ج ٣ ص ١١٠ .

ولكن ابن حجر — ومن بعده الدهلوى — علل ذلك بأنه حيث لا يتجه للبخارى الجزم بأحد الاحتمالين (١) .

ونحن نرى الصواب فيما قلناه أولاً ، بدليل صيغة البخارى فى نفس الترجمة ، ولأنه ترجم بهذه الصيغة فى مسائل إجماعية لا يتأتى عدم الجزم فيها كقوله : (باب من قال لم يترك النبى — صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدفتين (٢)) ، ولا يشك أحد فى ثبوت ذلك . مما يدل على أن القصد هو التنبيه على الثبوت ، وهذا رأى العلامة رشيد أحمد الكنكوهى فى مقدمة شرحه على البخارى (٣) .

الترجمة بفعل
الشرط فقط

٥ — أن يترجم بعبارة شرطية محذوفة الجواب فيقول : (باب إذا كان كذا . . . ولا) يذكر جواب الشرط .

ومراد ما يتحصل بعد ، وحذفه للعلم به من سياق الموضوع .
مثال ذلك قوله : (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل . لقوله تعالى : قالت الأعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا . فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل ذكره : إن الدين عند الله الإسلام) .

أخرج فيه حديث سعد بن أبى وقاص (أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم أعطى رهطاً وسعد جالس ، فترك رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجلاً هو أعجمهم إلى ، فقلت يا رسول الله ، مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً !! . فقال : أو مسلماً ، فسكت قليلاً ثم غلبنى ما أعلم منه فعدت لمقاتلى فقلت : مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً !! . فقال : أو مسلماً . ثم غلبنى ما أعلم منه فعدت لمقاتلى ، وعاد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثم قال : يا سعد ، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه خشية أن يكبه الله فى النار (٤) . اهـ .

(١) المرجع السابق نفس المكان .

(٢) ج ٦ ص ١٩٠ .

(٣) وهو الشرح المسمى لامع الدرارى طبع الهند انظر مقدمته ص ٩٦ .

(٤) ج ١ ص ١٤ .

قال الحافظ في الفتح^(١) : (حذف جواب إذا للعلم به ، كأنه يقول إذا كان الإسلام كذلك لم ينتفع به في الآخرة ، ومحصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الإيمان وينفع عند الله ، وعليه قوله تعالى (إن الدين عند الله الإسلام) وقوله تعالى : (فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام . فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية . ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه ، فلا يكون مؤمناً لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما اللغوية فحاصلة) ١ هـ .

ثانياً : التراجع الاستنباطية :

يضع المؤلفون العناوين لمسائل كتبهم ، للدلالة على مضمونها ، وموضوعها وتوجيه ذهن القارئ إليها من أول الأمر ، فالأصل في العناوين والتراجم أن تكون مطابقتها لمضمون الباب ظاهرة واضحة لا تحتاج إلى قدح زناد الفكرة . فلماذا توضع التراجم الاستنباطية التي تحتاج إلى إعمال الفكر حتى نعرف مطابقتها لما وضعت له .

قائمة التراجم
الاستنباطية

نجيب عن هذا بأن المؤلف قد لا يقتصر على الفائدة السابقة . بل يلاحظ أموراً أخرى أبعد منها فيسلك طريق الاستنباط ، ومن ذلك :

١- أن يريد مؤلف الكتاب الوصول بالقارئ إلى نتيجة لا تدل عليها أحاديث الباب التي بين يديه بصورة مباشرة ، فيضع له ما يرشده إليها في العنوان ليصل إليها القارئ بأعمال فكره ، ويعلم أنها المقصودة .

٢- أن يقصد المؤلف شحذ ذهن الطالب وتمرينه على التفهم والاستنباط فيسلك طريق الإشارة ، ليتفكر القارئ فيها ، فيستيقظ عقله - ويكتسب تفهماً وعمقاً في العلم .

وأبو عيسى الترمذي مقل من الاستنباط في تراجم كتابه ، وهي في جملتها قريبة من الفهم ليست بعيدة ، ويرى قارئ الجامعين أنها ظلال يسيرة

لاستنباط البخارى ، تمثل بعض مسالك فى الجامع الصحيح للبخارى ، ثم
ينفرد البخارى بعد ذلك بألوان من القنون والمسالك لا تبارى .
ونشرح لك هذا الإجمال .

١ - المسالك المشتركة :

والمسالك المشتركة بين الجامع لأبى عيسى والجامع الصحيح للبخارى
فى التراجم الاستنباطية تشمل - كما ألعنا - جملة فن الترمذى فى الاستنباط .
ونبينها فيما يلى :

١ - أن تتضمن الترجمة حكماً زائداً على مدلول الحديث لوجود ما يدل
على هذا الحكم من طريق آخر .
مثال ذلك عند الترمذى :

قوله فى الطهارة : (باب ما جاء فى المضمضة والاستنشاق) .
وأخرج فيه حديث سلمة بن قيس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه
وسلم : (إذا توضأت فانتثر ، وإذا استجمرت فأوتر) .
قال (وفى الباب عن عثمان ولقيط بن صبرة وابن عباس والمقدام بن
معدي كرب ووائل بن حجر وأبى هريرة .

(قال أبو عيسى) : حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح .
واختلف أهل العلم فىمن ترك المضمضة والاستنشاق ، فقالت طائفة
منهم إذا تركهما فى الوضوء حتى صلى أعاد الصلاة ورأوا ذلك فى الوضوء
والخنابة سواء ، وبه يقول ابن أبى ليلى وعبد الله بن المبارك وأحمد وإسحاق ،
وقال أحمد الاستنشاق أؤكد من المضمضة . . . إلخ . . . (١) .

فالباب معقود للمضمضة والاستنشاق وليس فى الحديث ذكر المضمضة .
قال الشيخ أبو الطيب المدنى فى شرحه على الترمذى : (ليس فى الحديث
ذكر المضمضة ، فكأنه ذكرها فى الترجمة لما سيذكر فيها من اختلاف أهل
العلم . كذا قال بعض العلماء (٢) .

(١) ١ - ص ٨ .

(٢) وأعل مراده أبو الحسن محمد بن عبد الهادى السندى فقد قال ذلك فى حاشية على
لترمذى ص ٧ من النسخة المخطوطة بمكتبة الأوقاف بحلب ١٦٨ .

المسالك
الاستنباطية
المشتركة فى
الكتابين

تضمن الترجمة
حكماً زائداً على
الحديث

قلت : بن ذكرها لما سيذكره في الباب عن ابن عباس وعثمان (٥)
ثم قال : (أما حديث عثمان — رضى الله عنه فأخرجه الخمسة إلا
الترمذى ، ولفظ الشيخين « أن عثمان — رضى الله عنه — دعا بماء فأفرغ على
كفيه ثلاث مرات فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فضمض واستنثر ثم
غسل وجهه . . . الحديث . . . ») .

ولفظ ابن عباس عند ابن ماجه : أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
مضمض واستنشق من غرفة واحدة (١) هـ .

ومثاله عند البخارى : ما ذكر الإمام بدر الدين بن جماعة في مناسبات
تراجم البخارى : (٢) قال (فتارة يختصر الحديث المتضمن حكم ترجمة الباب ،
ويحيل فهم ذلك على من يعرفه من أهل الحديث ، كحديث أبى سلمة في
الشعر في المسجد ، فإن الحديث الذى أورده ليس فيه تصريح بالمسجد ،
لكنه جاء مصرحاً به في رواية أخرى ، فاكتفى بالإشارة في الحديث إحالة
على معرفة أهله) هـ .

والحديث المذكور أخرجه البخارى في الصلاة قال (٣) :

(باب الشعر في المسجد ، حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قال أخبرنا
شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه
سمع حسان بن ثابت الأنصارى — يستشهد أبا هريرة : أنشدك الله ، هل
سمعت النبي — صلى الله عليه وسلم — يقول : يا حسان أجب عن رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — اللهم أيده بروح القدس ؟ قال أبو هريرة نعم) هـ ،
٢ — أن يكون تطابق الترجمة مع الباب بطريق الاستنتاج لعلاقة اللزوم
مثلاً وهو كثير في تراجمها .

دلالة الترجمة
بطريق اللزوم

مثال ذلك في الجامع :

(١) شرح أبى الطيب على الترمذى ج ١ ص ٥٩ — ٦٠ مجموعة شروح الترمذى
طبع الهند .

(٢) ورقة (ب) من السخنة المخطوطة بمكتبة الأوقاف بحلب رقم / ٣١٨ /
الخزانة الأحديثة .

(٣) ج ١ ص ٩٨ .

قوله في الصلاة : (باب ما جاء في الجماعة في مسجد قبل صلى فيه مرة)
وأخرج فيه حديث أبي سعيد قال (جاء رجل وقب صلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، فقال : أياكم يتجر على هذا ^(١)) ، فقام رجل فصلى معه) اهـ ^(٢) .
وجه مطابقة الحديث للترجمة : أنه معلوم محافظة النبي — صلى الله عليه وسلم — على أداء الصلوات بجماعة ، فحيث حض على التجميع مع هذا الداخل للمسجد ، دل على أنه تشرع صلاة الجماعة مرة ثانية في مسجد قد صلى فيه مرة سابقة بجماعة لنفس وقت الصلاة .

وقال في البيوع ^(٣) : (باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذي الخمر يبيعها له) وأخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري قال : (كان عندنا خمر ليتيم ، فلما نزلت المائدة سألت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقلت : إنه ليتيم . فقال : أهريقوه) .

فاليتيم أحوج ما يكون إلى المال ، وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن إضاعة المال ، فكيف بحال اليتيم ، فدل الأمر بإراقة خمره على عدم جواز الانتفاع به عن أى طريق ، وذلك يتناول ما ترجم الترمذى : النهي للمسلم أن يدفع الخمر إلى الذي يبيعها له . إذ لو جاز لأرشده إليه .

ومثاله في الجامع الصحيح :

(باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة) أخرج فيه من طرق متعددة بألفاظ متقاربة حديث مرض النبي — صلى الله عليه وسلم — وإنابته أبا بكر ليصلى بالناس ، وفيه قول عائشة (إنه رجل رقيق إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس . قال مروا أبا بكر فليصل بالناس . . . الحديث) ^(٤) .

فقد قدمه النبي — صلى الله عليه وسلم — على من هو أجهر صوتاً وأقوى ومعلوم أن أبا بكر أعظم الصحابة علماً وفضلاً ، كما دلت الدلائل الأخرى في غير هذا المقام ، فعلم أن التقدم للعلم والفضل كما ترجم البخارى .

(١) قال في القاموس : (اتجر / طلب الأجر) . ١٠١ . وعن حرف جر متعلق بتجر على

تضمين معنى التصديق .

(٢) ج ١ ص ٤٦ .

(٣) ج ١ ص ١٣٦ .

(٤) ج ١ ص ١٣٨ .

٣ — أن تطابق الترجمة للحديث بالعموم والخصوص : بأن يكون الحديث مطابقاً للترجمة أعم منه فيطابقها بتعميم معناه ، أو يكون الحديث عاماً والترجمة خاصة فتدرج فيه .

مطابقة الترجمة
بالعموم
والخصوص

مثاله عند الترمذى :

قوله في الصيام : (باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان) وأخرج فيه حديث أبي هريرة قال : (أتاه رجل فقال : يا رسول الله ، هلكت . قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان . قال هل تستطيع أن تعتق رقبة ؟ قال : لا . الحديث (١))

وهو خاص بكفارة الفطر بالجماع ، والترجمة أعم من ذلك تشمل الفطر بالطعام والشراب .

والمسألة خلافية شهيرة بين العلماء منهم من أوجب الكفارة في الفطر بالطعام والشراب ومنهم من لم يوجب ذلك ، وقد حكى الترمذى الخلاف ، ولم يصرح بترجيح أحد المذهبين وعموم الترجمة يشعر بترجيح الترمذى رأى القائلين بوجوب الكفارة على من أفطر في رمضان بالأكل والشرب عامداً .

وقال في الصلاة : (باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة) وأخرج فيه حديث أبي هريرة (من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة) (٢) . والترجمة خاصة بصلاة الجمعة والحديث شامل كل صلاة ، فيكون أعم من الترجمة — واستنبط الترمذى حكم الترجمة من الحديث لأنها أحد أفرادها . ومن أمثلة ذلك عند أبي عبد الله البخارى :

(باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه) أخرج فيه حديث ابن عمر (سمى النبي — صلى الله عليه وسلم — أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه) (٣) .

(١) ج ١١ ص ١٣٩ .

(٢) ج ٢ ص ٨ وانظر الفتح ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٣) ج ١١ ص ١٠٤ .

والنهي مطلق يعم جميع الأوقات ، منها يوم الجمعة الذي ترجم به البخارى .
٤ - الترجمة بشيء يدهى قد يظنه الناظر قليل الجدوى ، ثم بالبحث والاستقصاء تظهر له فائدة مجدية .

الترجمة بشيء
ظاهر لكونه كثير
الفائدة .

كقول الترمذى فى الصلاة : (باب ما جاء فى الصلاة على الخُمرة)
أخرج فيه حديث ابن عباس قال (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
يصلى على الخُمرة) .

الخُمرة حصير صغير كالسجادة فى زماننا .
وقال أيضاً (باب الصلاة على الحصير) وأخرج فيه حديث أبى سعيد
رضى الله عنه (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - صلى على حصير^(١)) .
كذلك ترجم البخارى بالصلاة على الحصير ، والصلاة على الخُمرة ،
فى كتابه^(٢) .

وربما يتوهم أن مثل هذه التراجم غير مجدية لأن ما تضمنته أمر شائع
معلوم ، لكنها فى الحقيقة ذات فائدة حيث إنها إشارة إلى الرد على من كره
ذلك كابن الزبير وغيره .

وقال الحافظ أبو الفضل ابن حجر : (الزكاة فى ترجمة الباب) يعنى
الصلاة على الحصير (الإشارة إلى ما رواه ابن أبى شيبة وغيره من طريق
شريح بن هانى أنه سأل عائشة أكان النبى - صلى الله عليه وسلم - يصلى على
الحصير والله يقول : وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ؟ فقالت : لم يكن يصلى
على الحصير ، فكأنه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذاً مردوداً - لمعارضته
ما هو أقوى منه . . .) اهـ^(٣) .

فظهر بذلك ما وراء هذه التراجم من الفوائد القيمة .
وهذه جملة مسالك الترمذى الاستنباطية ، وقد اتضح لنا بجلاء - أنها
كما ذكرنا - قليلة التنوع ، قريبة من الفهم ، وأنها ظلال يسيرة لبعض
مسالك تراجم البخارى الاستنباطية فى جامعته .

(١) ج ١ ص ٦٨ . (٢) ج ١ ص ٨٥ - ٨٦ وانظر فتح البارى .

(٣) فتح البارى ج ١ ص ٢٢٣ .

وفي الحقيقة أنها ليست إلا طرفاً من فنون البخارى البديعة في تراجمه ،
فما أكثر تعمقه وما أبعد غوصه ، ثم ما أكثر فنونه . لقد :

تعمق البخارى
في الاستنباط
ومسالكه

أعيا فحول العلم حل رموز ما أبداه في الأبواب من أسرار

ولسنا ندعى أننا سنحيط بها في هذا المقام ، فما ذلك في طاقة حدود
بحثنا وغرضه وإنما نجتزئ بذكر مجامع تراجمه الاستنباطية ، مما ذكره الأئمة
وعدهه العلماء ، لنبين هذه المزية ، في مقام الموازنة وإظهار الخصوصية . فنها .

١ — أنه في استنباط الأحكام والفوائد في تراجمه يتصرف في الأحاديث
على طريقة الفقهاء ، من تأويل لنص ، وتفسير لمشكل (مثلاً) ويسلك في
ذلك طريق الإشارة فيظن بعض الناس أنه ليس هناك ارتباط بين الحديث
والترجمة ولكن إذا تأمل وجد ارتباطاً قوياً لأنها — كما قال الحافظ ابن حجر :
(بيان لتأويل ذلك الحديث ، نائبة مناب قول الفقهاء مثلاً : المراد بهذا
الحديث العام للخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعاراً بالقياس
لوجود العلة الجامعة ، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه
ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ، ويأتى في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا
في الخاص والعام ، وكذا في شرح المشكل ، وتفسير الغامض ، وتأويل الظاهر
وتفصيل المجمل ، وهذا النوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ،
ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء : « فقه البخارى في تراجمه » . وأكثر
ما يفعل البخارى ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر — المعنى
في المقصد الذى ترجم به ، ويستنبط الفقه منه ، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ
الأذهان . . . وكثيراً ما يفعل ذلك أى الأخير حيث يذكر الحديث المفسر
لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً فكانه يحيل عليه (١) .

تصرف البخارى
في التراجع على
طريقة الفقهاء

٢ — ضرب ذكره بدر الدين بن جماعة وهو : (كون حكم الترجمة أولى
من حكم نص الحديث ، كحديث ابن عمر في باب إذا وقف في الطواف ،
لأن النبي صلى الله عليه وسلم والى بين الطواف والصلاة ، ولم يفرق بينهما ،

كون الترجمة
أولى من النص

مع اختلاف نوعى العبادة ، فلأن لا يفرق بين أشواط الطواف بالوقوف ونحوه مع اتحاد النوع أولى (١).

فهم الترجمة
من الحديث
بطريق خفى

٣- قال ابن جماعة أيضاً (٢) (وتارة يكون حكم الترجمة مفهوماً من الحديث ولكن بطريق خفى ، وفهم دقيق ، كما فهم أن الأعمال من الإيمان من قول عائشة (٣) « وكان أحب الدين إليه ما داوم عليه صاحبه » . وجه فهمه : أن أحب أفعل تفضيل ، يقتضى محبواً دونه ، ولا يكون الدين محبوباً وأحب منه إلا باعتبار الأعمال ، لأن اعتقاد الإيمان ليس فيه محبوب آخر أحب ، لأن اعتقاده غير الإيمان كفر . . . انتهى .

وهذه الأنواع وسبعة في تراجم البخارى أخذ بها الشراح في كثير من المواضع ، كما سبق ذكر كلام ابن حجر في التنبيه عليها ، وكذلك العيني أخذ بها في مواضع كثيرة مثلاً قال في حديث أبي موسى في باب من أدرك ركعة من العصر (مطابقته للترجمة بطريق الإشارة لا بالتصريح . . .) وكذا قال في الباب الذى بعده (باب وقت المغرب) (٤)

ثالثاً : التراجم المرسلة

وهى التى أرسلت فلم تذكر ، واكتفى عنها بكلمة العنوان (باب) . الاكتفاء بكلمة (باب) ويجد قارئ الجامع هذه التراجم تأتى على لفظين : (باب) ، و (باب منه) .

أما البخارى فلا يستعمل إلا الصيغة الأولى (باب) . وبالاستقراء لهاتين الصيغتين اتضح لنا :
(أ) أن العنوان (باب) يستعمل في الجامعين على وجهين من التناسب .
١- أن يكون مضمون الباب متصلاً بالباب السابق ، مكمل له فيفصل لفائدة زائدة في مضمونه ، فيكون بمنزلة الفصل من السابق مثال ذلك : قول الترمذى : (باب ما جاء في حج الصبي) .

(١) شرح تراجم البخارى ق (١-٢) .

(٢) المرجع السابق (١٢) . (٣) الجامع الصحيح ج ١ ص ١٢ .

(٤) عدة القارى - ٢ ص ٦٣ و ٦٤ طبع استانبول .

أخرج فيه حديث جابر بن عبد الله قال : (رفعت امرأة صديقاً لها إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر) .

وحديث السائب بن يزيد قال : حججني مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين) .

ثم قال (باب) وأخرج فيه حديث جابر قال : (كنا إذا حججنا مع النبي — صلى الله عليه وسلم — فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان ^(١) . والحديث مندرج تحت الترجمة السابقة لما فيه من حكم حج الصبي لكنه اشتمل زيادة التلبية عن النساء ، ففصله المترمذي بباب خاص .

ومن ذلك في الجامع الصحيح قول البخاري في الجنائز ^(٢)

(باب ما يكره من النياحة على الميت) وأخرج فيه حديث المغيرة (من نوح عليه يعذب بما نوح عليه) وحديث عمر (الميت يعذب في قبره بما نوح عليه) .

ثم قال : (باب) وأخرج فيه حديث جابر في مقتل أبيه يوم أحد وفيه : فأمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فرفع ، فسمع صوت صائحة ، فقال : من هذه ؟ فقالوا : ابنة عمرو أو أخت عمرو . قال : فلم ، أو لا تبكي فما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع) .

فهذا الحديث : أفاد كراهة النياحة على الميت . وتعليل ذلك بأن هذا الميت ظلته الملائكة بأجنحتها ، واكتنفته الرحمة فهو في نعيم عظيم ، يوجب السرور له ، لا الجزن والنياحة وذلك طريق آخر غير ما أفادته الأحاديث السابقة من علة النهي عن النياحة فلذلك فصله في باب مستقبل ؛ قال الحافظ ابن حجر : ^(٣) :

(فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم تقريره غير مودة) .

(١) ج ١ ص ١٧٤ . (٢) ج ٣ ص ٨٠ - ٨١ . (٣) فتح الباري ج ٢ ص ١٠٤ وانظر شرح تراجم البخاري للدملوي ص ٤ ومقدمة لامع الدراري لرشيد أحمد الكوكبي ص ٩٧ .

٢ - والكثير الغالب أن يكون مضمن الباب فائدة تتصل بأصل الموضوع الذى عنوان له (بأبواب) ويكون قد ذكره عقبه لهذه الملازمة .

مثال ذلك فى جامع الترمذى :

قوله فى الطلاق : (باب ما جاء فى طلاق المعتوه) وأخرج حديث أبى هريرة كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقاه) .

ثم قال : (باب) وأخرج فيه حديث عائشة قالت : (كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهى امرأته إذا ارتجعها وهى فى العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر الحديث فى تحديد عدد الطلاق الذى تحل بعده الرجعة بثلاث^(١) .

والحديث فى الباب الثانى يتصل بأصل موضوع الطلاق وأما صلته بالباب السابق فإنما هى بهذا القدر ، لذلك فصل بينهما (بالباب) .

ومن ذلك فى البخارى ، قوله فى الحرث والمزراعة :

(باب قطع الشجر والنخل) أخرج فيه حديث عبد الله بن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (أنه حرق نخل بنى النضير وقطع) ثم قال : (باب) وأخرج فيه حديث رافع بن خديج قال (كنا أكثر أهل المدينة مزدرعاً كنا نكرى الأرض بالناحة منها مُسَمَّى لسيد الأرض : قال : فما يصاب ذلك وتسلم الأرض ، وما يصاب الأرض ويسلم ذلك ، فنهينا ، وأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ^(٢) .

والحديث مضمونه زراعة الأرض ، وليس له صلة خاصة بالباب السابق ، وإنما يتصل به بالمناسبة لأصل الموضوع (الحرث والمزراعة) ، ومثل ذلك كثير فى الكتابين ، وربما تكلف الشراح عقد الصلة لهذا النوع من الأبواب بما قبلها ، ولسنا نرى ذلك . لأنه ما دام الباب مناسباً للمبحث الذى عقد فيه ، كان ذلك كافياً^(٣) .

(١) ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) ج ٣ ص ١٢٤ .

(٣) وقد حاول ابن حجر أن يربط بين بابي الزراعة المذكورين فتكلف تكلفاً بعيداً . انظر الفتح (ج ٥ ص ٦ - ٧) والأسلم هو ما ذكرنا ، خصوصاً وأن ذلك كثير فى الكتاب .

(ب) وأما العنوان (باب منه) : فتفرد به الترمذى ، ولم نجده في كتاب البخارى وإنما يستعمل أبو عيسى هذه الصيغة إذا كان مضمون الباب مكملًا لما ترجم به في الباب السابق ، أو متعلقًا به ، فيكون الضمير عائداً على الباب السابق ، وهى عبارة صريحة فيما ذكرناه من كون الباب الثانى بمنزلة الفصل من الباب الأول ، ولذلك يقول الترمذى أحياناً (باب منه أيضاً) أو (باب منه آخر) (١).

قول الترمذى
(باب منه)
بمنزلة الفصل
لما قبله

وغفل من هذا العنوان فى الترمذى للإيضاح :
قال الترمذى فى أول الصلاة (باب ما جاء فى مواقيت الصلاة) وأخرج فيه حديث ابن عباس وحديث جابر فى إمامة جبريل بالنبي — صلى الله عليه وسلم — لتعليمه المواقيت .
ثم قال : (باب منه) وأخرج فيه حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم — إن للصلاة أولًا وآخرًا . . . الحديث وحديث بريدة قال : (أتى النبي — صلى الله عليه وسلم — رجل فسأله عن مواقيت الصلاة . . . الحديث) (٢).

وفيهما بيان النبي — صلى الله عليه وسلم — للأوقات .
فجميع أحاديث البابين هـى فى تبين مواقيت الصلاة ومبدئها ونهايتها :
فجعل الترمذى ما روى النبي — عن جبريل فى الباب الأول تحت الترجمة الصريحة لأنه الأصل فى بيان التشريع من الوحي ، ثم ذكر ما ورد من بيانه — صلى الله عليه وسلم — فى العنوان التالى (باب منه) فكان كما قال المباركفورى فى شرحه تحفة الأحوذى (٣) (فهذا الباب كالفصل من الباب المتقدم) هـ .

(١) وتختلف الطبقات فى إثبات لفظ (أيضاً وآخر) فى كثير من المواضع . وهذا العنوان (باب منه) بإشماله هل الضمير بأخذ حكم العائدة ، لكنها لم تصرح بالترجمة فأدرجتها فى التراجم المرسلة .

(٢) ج ١ ص ٣٢ .

(٣) ج ١ ص ١٤١ . وقد ثبت للعنوان (باب منه) فى نسخ الجامع التى حقق عليها الأستاذ أحمد شاكر الكتاب ولم يثبت فى طبعة بولاق وهو سقط من الطابع . والنسخة فيها أخطاء طبعية كثيرة .

ومن ذلك أنه يترجم لمسألة خلافة ، ويذكر دليلاً للمذهب ، ثم يذكر دليل المخالف فيقول : (باب منه) عنواناً له .

قال في الحج : (باب ما جاء في الاشتراط في الحج) وأخرج فيه حديث ابن عباس (أن ضباعة بنت الزبير أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله ، أنى أريد الحج ، أفأشترط ؟ قال : نعم . قالت كيف أقول ؟ قال : قولى ليلى اللهم ليلى محلى من الأرض حيث تحبى) .

وهو حجة من قال بصحة الاشتراط كالشافعى وأحمد .

ثم قال أبو عيسى : (باب منه) وأخرج فيه حديث سالم عن أبيه عبد الله ابن عمر (أنه كان ينكر الاشتراط في الحج ويقول : أليس حسبكم سنة نبيكم - صلى الله عليه وسلم) .

وهذا الحديث : احتج به من لم يقل بالاشتراط كأبى حنيفة ومالك . وقد أفرد الترمذى باب ، وقال فى عنوانه (باب منه) لأنه متمم للباب السابق وقد اشتمل على فائدة زائدة كما رأينا .

فعمل الترمذى فى هذه التراجم المرسلة : موافق لشيخه أبى عبد الله البخارى ، لم ينفرد عنه إلا بهذا الخلاف اللفظى ، حيث ميز بعض الأبواب المرسلة بقوله : (باب منه) تنبيهاً على وحدة مضمونها مع سابقها ، ولم يلتزم ذلك فى كل ما كان على هذا الوصف ، بل أغفل كلمة (منه) فى كثير من التراجم ، كان يصلح لها هذا اللفظ .

طريقتان اختص بهما البخارى :

هذه هى الطرق وأنواع التراجم المشتركة بين الجامعين ، وثمة طريقتان للبخارى تفرد كتابه وامتاز بهما .

١ - طريقة التراجم المفردة ، وهى تراجم يجعلها البخارى فى باب من الأبواب ثم لا يخرج شيئاً من الحديث للدلالة عليها . مثال ذلك قوله فى الصلاة : (باب يستقبل بأطراف وجهه القبلة) ، قاله أبو حميد الساعلى عن النبي

— صلى الله عليه وسلم —^(١) وقوله : (باب قول الله تعالى وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً . . .^(٢) . ثم لم يخرج فيها شيئاً من الحديث للدلالة على ما ترجم به .

٢ — أن البخارى يترجم بمسلك من المسالك السابقة أحياناً وكثيراً ما يجمع بين ألوان مما ذكرنا من فنونه وأساليبه ، حتى لتجد الترجمة فى كتابه تمثل بحثاً قائماً بنفسه ، جمع العناوين والآيات والأحاديث ثم الآثار ، والأحاديث تدل على بعضها بالمطابقة الظاهرة وعلى بعضها بالنظر والاستنباط — ومن هنا تكثر الأنواع والمسالك حتى تبلغ العشرات . فلذلك أدهشت العلماء وشغلت عنايتهم واهتمامهم . فأطالوا القول فيها ، والثناء عليها ، وألفت كتب كثيرة لحل هذه التراجم ، عددت أنواعها ، وعينت بشرح أغراضها ومعانيها من أهمها :

١ — كتاب مناسبات تراجم البخارى لقاضى القضاة الإمام بدر الدين ابن جماعة ، وقد أفدنا منه فيما بحثنا فى تراجم البخارى وما مثلنا به فى بحثنا .
٢ — وترجمان التراجم لأبى عبد الله بن رشيد البستى ، ذكره الحافظ ابن حجر وأثنى عليه ، وأفاد منه فى شرح الجامع فتح البارى^(٣) .
٣ — رسالة شرح تراجم أبواب صحيح البخارى للعلامة شيخ مشايخ الهند أحمد بن عبد الرحيم المعروف بشاه ولى الله الدهلوى ، وهى رسالة قيمة طبعت فى الهند .

٤ — فيض البارى للشيخ محمد أنور شاه الكشميرى رحمه الله .
وغير ذلك من الكتب والأبحاث التى عقدت فى مقدمات شروح البخارى تدل على مدى عناية العلماء ، واهتمامهم بها ، وما اختص به الجامع الصحيح فى هذا الفن ، حتى كان من أسباب تقديم الكتاب على غيره من الكتب ؛ قال الحافظ ابن حجر : (كذلك الجهة العظمى الموجبة تقدمه ، وهى ما ضمته أبوابه من التراجم التى خبرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار)^(٤) .

(١) ج ١ ص ١٦٢ . (٢) ج ٢ ص ١٤٨ .

(٣) هدى السارى ج ١ ص ١٥٠ . (٤) المرجع السابق ج ١ ص ٩ .

سبب تعمق
البخارى في
التراجم وتفنته

وهكذا نجد البون شاسعاً بين الترمذى والبخارى في كثرة تفنن البخارى في التراجم والتنويع لها ، ثم في دقة تراجم البخارى وعمقها . على خلاف الحال في تراجم الترمذى كما شرحناه ، والسبب في هذا الاختلاف بين تراجم الكتابين يرجع لأمرين هامين :

أحدهما : أن البخارى جعل الفقه في التراجم ، فأتى بما يريد من أبحاث الفقه وأدلته في الترجمة ثم يخرج الأحاديث التى تدل عليها ، وتستنبط منها تلك الفوائد التى ترجى بها .

قال شاه ولي الله الدهلوى^(١) (وأراد أيضاً أن يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جداً ، وهذا أمر لم يسبقه إليه غيره ، غير أنه استحسن أن يفرق الأحاديث في الأبواب . ويودع في الأبواب سر الاستنباط) انتهى .

تراجم الترمذى
للدلالة على
مضمون الباب
فقط

أما الترمذى فإنه يتعرض للفقه تعقيباً على الحديث بعد تخريجه ضمن محتوى الباب ومن هنا فإننا نجد مهمة تراجم الترمذى في الأعم الأغلب الدلالة على مضمون الباب .

الأمر الثانى : أن البخارى ضيق شرط الكتاب وتشدد فيه ، فقلت مادته بينما توسع الترمذى في شرطه فساعدته ذلك على الاستدلال بما يريد من الحديث . ولذلك أثره الكبير في كثرة الاستنباط والإيغال في العمق والدقة لدى الإمام البخارى بينما لا يحتاج الترمذى لذلك إلا قليلاً ، وذلك فيما يخرج الحديث للاستدلال به على مسألة مستنبطة منه فيروى الحديث ويذكر بعده تلك المسألة وأقوال العلماء فيها ، ويترجم بها في الباب دلالة على مقصده من الباب .

اقتباس الترمذى من تراجم البخارى :

وقد ظهر لنا بجلاء اقتفاء الترمذى أثر شيخه محمد بن إسماعيل ، فقد أخذ بطريقته حيث وضع كتابه على الأبواب ، ثم تابع السير على منواله فيما أتى به من طرق التراجم ومسالكها وليس تأثره به قاصراً على ذلك ، بل إننا نجده

(١) . شرح تراجم صحيح البخارى ص ٢ - ٣ .

يقتبس ألفاظ التراجم أيضاً من الصحيح ، يدلنا على ذلك كثرة التراجم المماثلة في الكتابين .

ففي (أبواب الطهارة) أول كتاب الترمذى نجد التماثل في كثير من تراجم الترمذى لتراجم البخارى ، وهى : (لا تقبل صلاة بغير طهور) وهى أول ترجمة في الجامع و (الاستنجاء بالحجارة) و (الاستنجاء بالماء) و (الوضوء مرة مرة) و (الوضوء مرتين) و (الوضوء ثلاثاً ثلاثاً) و (مسح الرأس مرة) و (المسح على الخفين) و (مباشرة الخائض) .

وغير ذلك كثير في كتابه ، مما يدل على مدى انتفاع الترمذى بأبى عبد الله ، وأنه في عمله واقف على قدم التلمذة ، يقتبس منه ، ويسير على طريقه ، وإن كان لا يبلغ شأوه كما وجدنا تفوق البخارى في تراجمه وبراعته . ولكن هذه المزية لكتاب الإمام محمد بن إسماعيل قد قصر قوم في البحث والاستقصاء لبلوغ مرامها ، أو أنهم عجزوا عن إدراكها والوصول إلى كنه فقهاها ، فانخرطوا على أبى عبد الله وطعنوا على الجامع الصحيح بأنه لم يحكم نسج تأليفه لعدم المطابقة بين عناوينه ومضمونات أبوابه . فاعترضوا كما قال الحافظ ابن حجر - اعتراض شاب غر على شيخ محرب أو مكتمل وأوردوها لإيراد سعد وسعد مشتمل . ما هكذا تورد يا سعد الإبل .

ردنا على من
طعن في تراجم
البخارى

وربما احتال بعضهم في الاعتذار له - بزعمهم - فزعموا أنه ترك الكتاب بلا تبييض وقد رد عليهم الحافظ فقال (وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض) (١) .

وتلطف بعض آخر فادعى أنه (وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب ، فأشكل فهمه على الناظر فيه) .

وهذه دعوى قديمة نقل ابن حجر عن أبى الوليد الباجى القول بها (٢) . وأياً ما كان قائلها فإنها وادعاء ترك الكتاب مسودة على حد سواء في البطلان عندنا وقد أبطلهما من قبل الإمام بدر الدين بن جماعة ، واستدل على

ذلك بما فيه شفاء وكفاء فقال في كتابه مناسبات تراجم البخارى (١) .
(وضمن تراجم بعض الأبواب ما يبعد فهمه من حديث ذلك الباب ،
وأوقع ذلك بعض التباس على كثير من الناس : فبعضهم مصوب له ومتعجب
من حسن فهمه . وبعض نسبه إلى التقصير في فهمه وعلمه وهؤلاء ما أنصفوا ،
لأنهم لم يعرفوه . وبعض قال : لم يبيض الكتاب ، وهو قول مردود ، فإنه
أسمع الكتاب مراراً على طريقة أهل هذا الشأن وأخذه عنه الأئمة الأكابر
من البلدان . وبعض قال : جاء ذلك من تحريف النساخ ، وهو قول مردود ،
فإنه لم يزل مروياً من أئمة الحديث على شرطهم . من تصحيحهم له وضبطهم)
انتهى كلامه وبيانه القوى .

خاتمة الفصل :

وفي ختام هذا الفصل نخلص من دراستنا هذه لتقرير المبادئ والنتائج
الآتية :

- ١ — أن الترمذى قد أخذ بطريقة البخارى حيث وضع كتابه على
الأبواب ، ثم وضع التراجم على طرق ومسالك سبقه إليها البخارى .
- ٢ — تأثر الترمذى بشيخه الإمام البخارى واستفاد منه في تراجمه
ويتأكد ذلك ويظهر بما وجدنا من توافق في لفظ كثير من التراجم عندهما .
- ٣ — يغلب على تراجم الجامع للترمذى السهولة وظهور المطابقة بينهما
وبين المضامين حتى أصبح طابعاً لها بصفة إجمالية ، خلافاً للبخارى الذى تميز
بكثرة استنباطه ولطف ملحظه في تراجمه .
- ٤ — تفوق البخارى على أبي عيسى في تنويع مسالك تراجمه وتفننه فيها
وأودعها الكثير من العلم والفوائد الغزيرة .
- ٥ — جعل الترمذى تراجمه لدلائل لمضمون الباب أما البخارى : فضمنها
فقهه وعامه والترمذى جعل الفقه من ضمن الباب تالياً للحديث .
- ٦ — أهمية دراسة تراجم كتب الحديث أى (أبوابها) لما تعبر عنه من

مقاصد أصحابها وأهدافهم من ورأها فقد وجدنا دراستها مفتاحاً للكتاب ، واعتمدنا فيها على استقرائه ، وعسى أن يقتنى الباحثون هذا المنهاج في سائر كتب الحديث ، لما يكتشف عنه بحثها من غزير الفوائد في دراسة منهج الكتاب ومقاصد مؤلفه .

وقد وجدنا الترمذى مقتضياً أثر أبي عبد الله في طريقة تصنيف الكتاب من حيث الوضع على الأبواب ثم في فن التراجم ، كما سبق أن وجدناه اقتنى أثر مسلم في صناعة الحديث فيكون بذلك قد جمع أصل الطريقتين في كتابه ، وامتاز بإيضاح المقصود ، وقد بينا ذلك واضحاً فيما سبق .

وننتقل الآن لدراسة طريقة الترمذى في بيان الفقه لتنتم الشوط في دراسة الفقه في الجامع ، ونرى مدى أخذه بطريقة البخاري .

الفصل الثاني

طريقة الترمذی فی بحیث الأحكام وموازنته بالبخاری

تمهید : وضع الفقه فی کتاب البخاری - وضع الفقه فی جامع الترمذی - طريقة الترمذی فی بیان الفقه .

أولاً : الاعتماد علی الترجمة - موازنة الترمذی بالبخاری .

ثانياً : بیان عمل الأئمة ومذاهبهم .

(أ) حکایة الترمذی للإجماع .

(ب) بیان اختلاف العلماء .

موازنة الترمذی بالبخاری - مزية کتاب الترمذی .

ثالثاً : طريقة الترمذی فی الترجیع بین المذاهب .

(أ) الترجیع بظاهر الحديث .

(ب) الترجیع بالتفقه فی الحديث .

(ج) الترجیع بمعل الجمهور أو الأكثر .

الترجیع فی صحیح البخاری .

رابعاً : طريقة الترمذی فی تفریع الأحكام من الأحادیث - موازنة تفریع الترمذی

بالبخاری - خاتمة الفصل .

بدأ بحث الأحكام في مصنفات الحديث منذ منتصف القرن الثاني للهجرة النبوية في عصر الإمام مالك بن أنس ، حيث اتجهت همم العلماء إلى تدوين الحديث على الأبواب الفقهية ، فنشأ من ذلك تصنيف الموطآت .

الموطآت
أول تصنيف
لحديث علي الفقيه
ويذكر لنا القاضى عياض في كتابه المدارك : أن أول من وضع الموطأ هو عبد العزيز بن عبد الملك بن الماجشون ، (عمله كلاماً بغير حديث ، فلما رآه مالك قال : (ما أحسن ما عمل ، ولو كنت أنا لبدأت بالآثار — يعنى بالأحاديث — ثم سددت بالكلام) .

ثم عزم على تصنيف الموطأ فصنفه . . (١) .
وضع مالك كتابه فجمع الحديث المنتخب مما تلقاه عن علماء أهل المدينة ومن لقيه فيها من علماء الأمصار ، واكتفى به حيث وجدها منبع الحديث الصافي ، فلم يرحل إلى غيرها من البلدان ، ولم يقتصر في كتابه على الحديث المرفوع المتصل بل ذكر فيه الآثار عن الصحابة والتابعين من علماء المدينة . والبلاغات والمراسيل ، وأبدى رأيه وسجل فقهه في مسائله .

وروى عياض في كتاب المدارك (٢) عن مالك أنه قال عن كتابه الموطأ :
(فيه حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقول الصحابة والتابعين ورأى ، وقد تكلمت برأى على الاجتهاد ، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ، ولم أخرج عن جملتهم إلى غيره) اهـ .

وقد اشتهرت عناية مالك بكتابته وتجريه فيه حتى انه كان أربعة آلاف حديث ، ثم لم يزل يخلصها عاماً عاماً — كما قال سليمان بن بلال — بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين (٣) .

(١) المدارك ج ١ لوحة ٤٩ ب من المصورة عن النسخة في استانبول . وانظر تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للسيوطي ج ١ ص ٦ طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤٨ وفيه « شددت » بالشين المعجمة عوضاً من السين .

(٢) ج ١ لوحة ٤٩ أ ولوحة ٤٨ ب .

(٣) المدارك للقاضى عياض ج ١ لوحة ٤٩ أ وتنوير الحوالك للسيوطي ج ١ ص ٥ .

فقرّب بذلك كتابه ووطأه للعمل ، حيث إنه ضمنه ما رأى أنه يصلح للعمل من الحديث الصحيح اللهم إلا قليلا من الأحاديث تقرب من السبعين لم يعمل بها ونبه على ذلك في كتابه كقوله في حديث عائشة (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو فيما يقرأ من القرآن) ١٥ . قال (١) : (وليس على هذا العمل) . وكذلك روى حديث (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا) ثم قال : (وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه) ١٦ .

الموطأ مزج
الحديث بالآثار
وفق المذاهب

ولم يَفْصِلْ مالك في موطنه بين الحديث المرفوع والآثار عن الصحابة والتابعين ولم يميزها عن رأيه ، بل سردها في الأبواب جميعاً . وإن كان يقدم الحديث أولاً ويدعمه بالآثار عن الصحابة والتابعين ثم يعقب في الآخر برأيه — كما سبق في كلامه .

وقد أدخل كثيراً من المواضع عن الحديث والآثار وتكلم فيها برأيه وذلك حيث لم يجد ما يصلح من الحديث في تلك المسائل وتمثل لذلك بما يوضح طريقته :

قال في الموطأ : (٣) (وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة) .
حدثني يحيى (٤) عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده .
وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال : إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ . وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أن تفسير هذه الآية : « يأبها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » ، أن ذلك إذا قمتم من المضاجع ، يعني النوم . قال يحيى : قال مالك : الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعا ،

(١) الموطأ بشرح السيوطي ج ٢ ص ٤٥ .

(٢) ج ٢ ص ٧٩ .

(٣) ج ١ ص ٣٤ .

(٤) يحيى : هو يحيى بن يحيى الليثي راوية الموطأ والقائل حدثني ابنه عبد الله .

ولا من دم، ولا من قيح يسيل من الجسد ، ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم .

وحدثني عن مالك عن نافع أن ابن عمر كان ينام جالساً ، ثم يصلي . ولا يتوضأ (١) .

فقد بدأ بالحديث المرفوع وثني بالأثر عن الصحابي ثم عن التابعي ثم عقب برأيه ومذهبه في نقض الوضوء ، وختم بأثر ابن عمر ليبين أن النوم الناقص هو ما كان عن اضطجاع لأنه مظنة الحدث ، لا نوم الجالس المتمكن . ومما اقتصر فيه على الكلام في المسألة برأيه واجتهاده ولم يرد شيئاً من الأخبار والآثار قوله (١) :

(القسامة في قتل الخطأ) .

(قال يحيى : قال مالك القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامتهم ، يحلفون خمسين يميناً تكون على قسم مواريتهم من الدية ، فإن كان في الأيمان كسور إذا قسمت بينهم ، نظر إلى الذي عليه أكثر تلك الأيمان إذا قسمت ، فتجبر عليه تلك اليمين .

قال مالك : فإن لم يكن للمقتول ورثة إلا النساء ، فلهن يحلفن ويأخذن الدية ، فإن لم يكن له وارث إلا رجل واحد حلف خمسين يميناً وأخذ الدية . وإنما يكون ذلك في قتل الخطأ ، ولا يكون في قتل العمد (٢) .

فقد أدخل مالك الكلام على هذه المسألة من الآثار والأخبار ، لأنه لم يجد ما يصلح للعمل به فيها فتكلم عليها برأيه واجتهاده .

وهكذا نجد مقصود كتاب الموطأ هو الحديث من حيث الفقه والعمل - طبقاً لقواعد مذهب واضعه الإمام العظيم مالك بن أنس رضي الله عنه - وجاء بعد الإمام مالك من اقتنى أثره في فقه الحديث مثل عبد الرزاق - وابن أبي شعبة في مصنفيهما ، وجاء الشافعي فعول على الحديث في استنباطه ، للأحكام . وبذلك كان حلقة اتصال بين مالك وعصره ، وبين البخاري ومن حلوا حلوه .

وضع الفقه
في صحيح البخار

فجاء البخارى وكان يشبه مالكا في علمه وحديثه وفقهه^(١) اطلع على فقه أهل الرأى في حديثه فساعدته ذلك بما وهب من الفطنة والذكاء على أن يكون إماماً في الفقه مجتهداً ، فألف كتابه في الحديث الصحيح المرفوع وأودعه فقه الحديث والاستنباط ، فشارك بذلك الموطأ في طريقته بصفة إجمالية وتميز عنه من وجهين :

١ - توسعه في إيراد الحديث في المسألة ، وكثرة مسائله وأبوابه ، حيث إنه أتيح له من الرحلة ولقاء المحدثين ما لم يكن الإمام مالك . ولقد جاء كتابه هذا مختاراً من مائة ألف حديث صحيح كان يحفظها الإمام البخارى ، وما أبعد نظر الإمام مالك حين اعتذر للمنصور عن إلزام الناس بكتابه بأن الصحابة انتشروا في البلدان يحملون العلم عن رسول الله ، وكأنه - رضى الله عنه - كان ينظر إلى المستقبل ليفتح الباب لمثل البخارى في هذا الفن ، وقد تحقق مصداق كلامه في الإمامين البخارى والترمذى .

٢ - وخالف البخارى في صحيحه الموطأ في كيفية التصنيف أيضاً فقد جعل مضمون الباب خالصاً للحديث المتصل المرفوع ، وضمن التراجم الفقه في التراجم . استنباطه ، وأبحاث الفقه ، وما تشتمل عليه من آيات أو أحاديث أو آثار عن الصحابة وغيرهم ، جعل هذا كله في التراجم ، ليخرجه عن موضوع كتابه فلا يعترض عليه بأن فيه حديثاً غير صحيح ، أو ما ليس من السنة المرفوعة .

وقد أكسب كتابه بذلك ميزة على غيره من الكتب ، إذ جاء نسيج وحده بين كتب السنة ، لما حوت تراجمه من الفوائد العلمية ولطيف الفقه والاجتهاد .

ثم جاء الإمام أبو عيسى الترمذى ، وقد كتبت قبله المؤلفات الكثيرة وضع افقه في المتنوعة ، وتلمذ على الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم ابن الحجاج ، وكانت المذاهب الفقهية في ذلك الوقت قد ظهرت وقويت تماماً . فصنف كتابه في الحديث فقهه وعلمه كما ذكرنا ، لذا وضعه على الأبواب كما فعل البخارى ومن قبله مالك ، ولم يفته أن يبه على عال الحديث

ويشير إلى الشواهد والمتابعات حتى لا يفوته ما صنعه مسلم ، فجمع بين الطريقتين ، غير أنه لم يقلد من سبقه من غير تصرف واستقلال . بل وضع لنفسه طريقة تميزه عن سبقه ، فهو لم يعن بتراجمه في الكثير من المواضع إلا بقدر ما تكون دالة على مضمون الباب ، وجعل الفقه والأحكام من جملة مضمون أبوابه ، فنقل كلام الفقهاء ونبه على المذاهب وتارة يرجع بعضها على بعض .

وقد شارك البخارى في التعرض للفقه ، لكن اختلف عنه في وضعه واستنباطه ، وذلك لأنه لم يلتزم شرط البخارى ، ولا جرى على منهاجه في الاستنباط ، وإنما بنى كتابه على الحديث الذى عمل به لدى أهل العلم ، كما سبق أن نقلنا عباراته في الباب الأول .

وافترق عن كتاب البخارى أيضاً بأنه جعل الفقه في مضمون الباب ، ولم يودعه في عناوين الأبواب ، والسبب في ذلك أن بيان الفقه من نفس مقصد كتابه ، أما البخارى فقصر موضوع الأبواب على الحديث الصحيح ، لذلك أودع الفقه في عناوين أبواب صحيحه .

الترمذى جعل
الفقه ضمن
أبواب كتابه

طريقة الترمذى في بيان الفقه :

ويعتمد بحث الترمذى في الأحكام على بيان عمل الأمة بحديثه ومذاهبها . وكثيراً ما يكتب بدلالة الترجمة عن ذكر الأقوال والنقل عن العلماء ، إلا أن الطابع العام لبيان الفقه في الجامع أن يخرج الحديث . وبعد أن يتكلم عليه من الناحية الصناعية — كما ذكرنا — يذكر أقوال العلماء ، واختلافات المذاهب أو اتفاقها ، وقد استوفى دراسة الفقه من طريق هذا العمل وأتى بعلم الخلاف المذهبي ، وبفقه الحديث واستنباطه ، فتعددت نواحي بحثه في الأحكام وتنوعت دراسته ، حتى شملت كل ما يحتاج إليه ذلك العمل العلمى وما يتطلبه من الترمذى كمحدث يتصدى لفقه الحديث .

وقد تناول عمل الترمذى وتنوع إلى ما يلى من الطرق والأبحاث :

أولاً : الاعتماد على الترجمة .

ثانياً : بيان عمل العلماء والأمة بالحديث في مضمون الباب .

ثالثاً : الترجيح بين المذاهب .

رابعاً : التفريع على مسألة الباب بأحكام مستخرجة منها .
وستفصل عمله في كل منها ، ونوازنه بعمل شيخه أبي عبد الله البخارى هـ

أولاً : الاعتماد على الترجمة :

وذلك بأن يعقد الإمام أبو عيسى الباب أولاً ، ويضع عنوان المسألة ، ثم يروى من أجلها حديثاً أو أكثر ، ويكتفى بما ذكر من العنوان وروى من الحديث ، فلا يصرح بما قاله العلماء في مسألة الباب أو ما جرى عليه العمل عندهم ، يصنع ذلك الترمذى أحياناً ، كما أشرنا ، وذلك فيما تبين لنا :
١ - إذا كان الحكم أمراً ظاهراً متفقاً عليه لدى العلماء ، كقوله في الطهارة : (باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور) .

أخرج فيه بسنده عن علي بن أبي طالب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم) .
(قال أبو عيسى) : (هذا الحديث أصبح شىء في هذا الباب وأحسن ، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قال : وفي الباب عن جابر وأبي سعيد) هـ (١) .
فلم يتعرض لذكر رأى العلماء وعملهم فيما ساق الحديث لأجله . أعني اشتراط الطهارة (٢) - للدخول في الصلاة ، وهو محل إجماع ، فاكتمى بالترجمة في الدلالة عليه لكونه مشهوراً بين الخاص والعام .

٢ - كذلك يغفل أقوال العلماء في بعض المسائل الخلافية ، اكتفاء بعنوان الباب في الدلالة على الحكم الذى ذهب إليه ، وذلك نادر في كتابه ، كقوله في الصلاة :

(باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم) .

(١) ج ١ ص ٣ .

(٢) وجه دلالة الحديث عليه أن المفتاح مجاز عن إزالة مانع الصلاة من الحديث ، فكما لا يمكن دخول البيت المغلق إلا بواسطة المفتاح ، فكذلك الصلاة ، لا يمكن الدخول فيها إلا بإزالة الحدث وذلك بالطهور ، تدل على اشتراط الطهارة للصلاة . انظر عارضة الأحوذى لابن العربي ج ١ ص ١٦ .

أخرج فيه عن علي أيضاً قال : (الوتر ليس بجتم كصلواتكم المكتوبة ، ولكن سن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقال : إن الله وتر يحب الوتر ، فأوتروا يا أهل القرآن) .

قال : وفي الباب عن ابن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس .

(قال أبو عيسى) : حديث علي حديث حسن . وروى سفيان الثوري وغيره عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : (الوتر ليس بجتم كهيئة الصلاة المكتوبة ، ولكن سنة سنّها رسول الله — صلى الله عليه وسلم —) . إلى آخر كلامه عن روايات الحديث .

ولم يذكر شيئاً عن عمل العلماء ومذاهبهم في الوتر .

وهذه المسألة من الخلافات الهامة ، فقد ذهب مالك والشافعي وأحمد ، والجمهور إلى أن الوتر سنة كسائر السنن ، وقال الحنفية إنه واجب ، واستدلوا بالأحاديث التي فيها الأمر به ، فإن ظاهر الأمر الوجوب .

وقد ساق الترمذي الحديث للرد عليهم ، واقتبس العنوان من الحديث ، والعبارة ظاهرة المراد وصنيعه هذا يدل على ذهابه إلى ذلك ، كما سبق أن بينا مقاصده من التراجم .

٣ — ويكتفي الترمذي بالترجمة أيضاً ، ولا يذكر عمل العلماء ، فيما يكون من فضائل الأعمال ، حتى ولو كان الحديث ضعيفاً ، إلا أنه يأخذ به جرياً على رأى من يأخذ به في فضائل الأعمال . كما قال في الطهارة :

(باب ما يقال بعد الوضوء) .

وأخرج عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فتحت له ثمانية أبواب من الجنة يدخل من أيها شاء) .

قال وفي الباب عن أنس وعقبة بن عامر :

وتكلم على سند الحديث بالاضطراب ثم قال (وهذا حديث في إسناده

لاضطراب ولا يصحح عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في هذا الباب كبير شئ . . . (١) .

ولم يبين رأى فيما تضمنه الحديث ، ولا نقل عن العلماء شيئاً فيه .
والذى يظهر أنه أخذ به ، كما تدل ترجمته وتفيده ، ومعلوم أنه يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، وهم يتساهلون فيها (٢) .

سیر الترمذی فی هذا هل طريقة البخاری
في هذه الأبواب وما شاكلها تمثل الفقه عند الترمذی في الترجمة ، وذلك سیر منه على طريقة الإمام البخاری في صحيحه ، حيث يجعل مقصوده الذى أراد الاستدلال عليه ضمن الترجمة ، ثم يستدل عليه بما يروى في الباب من الحديث ، مع فارق ما بينهما بما نجده في عناوين أبواب البخاری من دقة الملاحظ ، وعمق الاستنباط ، وكثرة التفنن .
وقد سبق لنا بيان ذلك ، فأغنى عن الإعادة .

ثانياً : بيان عمل الأئمة ومذاهبهم :

وأما بيان الترمذی لمذاهب العلماء وعمل الأئمة بما أخرج من الحديث ، وساقه لأجله من المسائل ، فهو الغالب في بحثه في الفقه والأحكام ، يتعرض يعد تخريج الحديث لحكاية ذلك ونقله ، وتلك خصيصة الجامعة تفرد بها من بين مصنفات الحديث والسنة ، لا يبلغون قدره فيها .
لقد عني أبو عيسى بمذاهب الأئمة وتعامل الأمة عناية عظيمة ، لأنه بنى على هذا الأصل شرط كتابه ، وقصد إيضاحه ونقله في وضع الكتاب ، فبحث ذلك بحثاً شافياً . بين فيه حال كل مسألة لدى العلماء ، هل هي موضع

(١) ج ١ ص ١٣ .

(٢) هذا على تسليم ما حكم به الترمذی من عدم صحة شئ في الباب ، وقد صح عند مسلم عن عتبة بن عامر وفيه : (. . . فإذا عمر قال إني رأيتك جئت آتفاً . قال : يعنى — صلى الله عليه وسلم — ما متكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء) .
وهي رواية سالمة من اعتراض الترمذی — كما قال الحافظ ابن حجر — انظر التلخيص الحبير ص ٢٧ ، وعارضة الأحوذى ج ٦ ص ٧١ — ٧٤ ، وشرح السيوطى وأبى الطيب على الترمذی ج ١ ص ٨٢ — ٨٤ ، ففيها تفصيل واف بذلك .

اتفاق ، أو اختلاف ؟ فحكى الإجماع في المسائل الإجماعية ، وبين المذاهب والأقوال في مواضع الاختلاف ، فكان كتابه وافياً بحاجة الفقيه ، وطالب الفقه ، لما جمع وأوعى من ذلك .

(١) حكاية الترمذى للإجماع :

أما حكاية الترمذى للإجماع ونقله عن العلماء فإنه مزينة في غاية الأهمية ، لأنه يعرفنا في كتابه على مصدر من مصادر التشريع ، وما يسنده ويعضده من السنة : وذلك من أهم ما يطلبه الفقيه ويحتاج إليه ، فربما كانت المسألة مما يظن أنها موضع اختلاف ونحث ، لعدم شهرتها ، فيخطئ الباحث بأعمال رأيه - واجتهاده فيها . فيحكى الترمذى ذلك ويوضحه لقارئ كتابه .

ومن أمثلة ذلك :

(باب ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود) .
أخرج فيه حديث سعد بن أبي وقاص : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بوضع اليدين ونصب القدمين » .

ثم تكلم في سند الحديث ورجح إرساله ، وقال في فقهه :
« وهو الذي أجمع عليه أهل العلم واختاروه » (١) .

وفي (باب ما جاء في الصلاة على الدابة حينما توجهت به) .

روى بسنده عن جابر قال : (بعثنى النبي - صلى الله عليه وسلم - في حاجة ، فجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق ، والسجود أخفض من الركوع) .

(قال : وفي الباب عن أنس ، وابن عمر ، وأبي سعيد ، وعامر بن ربيعة . قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن صحيح ، وقد روى عن جابر من غير وجه .

والعمل على هذا عند عامة أهل العلم . لا نعلم بينهم اختلافاً . لا يرون .

(١) ج ٢ ص ٥٧ طبع بولاق ، وأيس فيها « وضع اليدين » في الترجمة ، وزدناه نقله من نسخة الهند ج ١ ص

بأنه أن يصلي الرجل علي راحلته تطوعاً حيثما كان وجهه إلى القبلة أو غيرها (١).

كذلك (باب ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) .

روى فيه بسنده عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله - صلى الله

يحرم من
الرضاع ما يحرم
من النسب

عليه وسلم : (إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب) .

-- قال : وفي الباب عن عائشة ، وابن عباس ، وأم حبيبة .

قال أبو عيسى : حديث علي حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا

عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم ، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً اهـ (٢) .

وفي (باب ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية) .

روى بسنده عن الحارث عن علي (أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قضى بالدين قبل الوصية ، وأنتم تقرعون الوصية قبل الدين) .

(قال أبو عيسى) : (والعمل على هذا عند عامة أهل العلم ، أنه يبدأ

بالدين قبل الوصية) .

إلى غير ذلك من الأمثلة في الجامع .

وبالنظر فيما سردنا من الأمثلة نجد الترمذي يحكي الإجماع بصريح مادة

هذه الكلمة ، أو بما يؤدي معناه من العبارات التي تفيد اتفاق ، كل العلماء ،

وارتفاع الخلاف بينهم في حكم مسألة من المسائل ، نحو : « عامة أهل العلم »

ونحو قوله : « والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً » .

فهذه العبارات نص في الإجماع لا يراد منها غيره (٣) .

(١) ج ١ ص ٧١

(٢) ج ١ ص ٢١٤

(٣) ولترمذي في جامعه عبارة ظاهرة في إقادة اتفاق العلماء على الحكم ، وليست نصاً على الإجماع ، وهي قوله : « والعمل على هذا عند أهل العلم » .

ويطلق أبو عيسى هذه العبارة في المسائل التي اتفق عليها جمهور أهل العلم وأكثرهم ووجد فيها خلاف من قبل بعض آخر ، لا في المسائل الإجماعية .

مثال ذلك (باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر) (ج ٢٠ ص ١٣)
أخرج فيه حديث أسامة بن زيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا يرث للمسلم =

حكاية الإجماع
على ترك العمل
بالحديث

رثمة فائدة أعظم قدرآ في هذا الباب تلك هي تنبيهه على انعقاد الإجماع على ترك العمل ببعض أحاديث أخرجهما في كتابه . وقد نبه أبو عيسى على حديثين في كتاب العلل فقال :

جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين :

حديث ابن عباس أن النبي — صلى الله عليه وسلم — جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر .

وحديث النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه .

وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب اهـ .

أما الحديث الأول : فأخرجه في أبواب الصلاة لكن بلفظ آخر في (باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين) :

(عن ابن عباس قال : جمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قال فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك قال : أراد أن لا يُخرج أمته) .

الجمع بين
الصلاتين

قال أبو عيسى : (حديث ابن عباس قد روى عنه من غير وجه ، رواه جابر بن زيد ، وسعيد بن جبير ، وعبد الله بن شقيق العقيلي . وقد روى عن ابن عباس عن النبي — صلى الله عليه وسلم — غير هذا :

حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه

= الكافر ، ولا الكافر المسلم » وقال : هذا حديث حسن صحيح . ثم قال : والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم اهـ . وهذا الذي ذكره هو مذهب الجاهل من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وروى عن معاذ ومعاوية قالاً يرث المسلم الكافر من غير عكس . وبه قال مسروق ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، وإسحاق بن راهويه (فتح الباري ج ١٢ ص ٣٩-٤٠) .

فعبير الترمذي عن الأكثر بقوله « أهل العلم » للتغليب ، ولكنه لم يجعل صيغة العبارة نصاً على الإجماع ، كما في ألفاظه السابقة .

فذلك فرق ما بين المقامين ، يجب التنبيه له ، والحذر من الخطأ بسببه .

عن حنشل عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال .
 من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر .
 قال أبو عيسى : وحنشل هذا هو أبو علي الرحبي ، وهو حسين بن
 قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أحمد وغيره .
 والعمل على هذا عند أهل العلم أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر
 أو بعرفة .

ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض
 وبه يقول أحمد ، وإسحاق . وقال بعض أهل العلم يجمع بين الصلاتين في
 المطر وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع
 بين الصلاتين) انتهى كلام الترمذي وتعليقه على الحديث في الجامع (١).
 وهو لم يبين في هذا الكلام علة لحديث ابن عباس ، بل ذكر حديثاً
 يعارضه من طريق حنشل ، وضعفه من أجله ، وإنما احتج بالعمل فقط ،
 ونقل أقوال بعض الفقهاء .

انتقاد نقل
 الترمذي الإجماع
 على ترك حديث
 الجمع بين
 الصلاتين

قال النووي في شرح مسلم (٢) : (وهذا الذي قاله الترمذي في حديث
 شارب الخمر هو كما قاله ، فهو حديث منسوخ ، دل الإجماع على نسخه ،
 وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به . . .) .
 ووجه انتقاد النووي ظاهر فيما حكاه الترمذي من أقوال العلماء .

ويمكن أن ندفع الاعتراض بأن مراد الترمذي : الإجماع على ترك العمل
 بالحديث بالنسبة للجمع من غير عذر ، فإن في سياق الحديث ما يفيد ذلك
 بظاهره ، ويدل على قصد الترمذي ذلك المعنى لفظ الحديث الذي أخرجه
 عن ابن عباس في متباعدة حديثه الأول .

جوابنا عن
 هذا الانتقاد

ولا ريب في انتقاد الإجماع على حرمة الجمع بين الصلاتين لغير عذر .
 أما الأقوال التي نقد بها كلام الترمذي فهي في جواز الجمع لعذر غير السفر
 ويوم عرفه . وذلك ما وقع فيه الاختلاف الذي ذكره الإمام أبو عيسى .
 وأما الحديث الثاني : فأخرجه في الحدود عن معاوية قال : قال رسول

الله — صلى الله عليه وسلم — (من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه) .

ثم قال : (وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد ، هكذا روى محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : (إن شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه . قال : ثم أتى النبي — صلى الله عليه وسلم — بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة فصر به ولم يقتله) . وكذلك روى الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي — صلى الله عليه وسلم — نحو هذا .

قال : فرفع للقتل وكان رخصة . والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم لا تعلم بينهم اختلافاً في ذلك ، في القديم والحديث . ومما يقوى هذا ما روى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — من أوجه كثيرة أنه قال : (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والتارك لدينه) . انتهى كلامه (١) . وهو بيان شاف للموضوع ، يدل على تضييع أبي عيسى في الفقه وقد وافقه على رأيه العلماء ، كالإمام النووي في كلمته السابقة .

ونبه الترمذي كذلك على بعض أحاديث لم يذكرها في كتاب العلل كما قال في أبواب الحج (٢) :

حديث التلبية
عن النساء وعلمته

« حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي قال سمعت ابن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر قال : (كنا إذا حججنا مع النبي — صلى الله عليه وسلم — فكنا نلبي عن النساء ونرعى عن الصبيان) . قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلبي عنها غيرها ، هي تلبي عن نفسها ، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية) انتهى بحروفه . فهذه رواية غريبة ليس لها ما يؤيدها . وقد انعقد الإجماع على خلاف هذا الحديث كما ذكر الترمذي .

وعلمته من «الواسطي» شيخ الترمذى فى هذا الحديث ، وراويه عن ابن نمير .

قال المباركفورى فى تحفة الأحوذى^(١) : (. . .) أخرج هذا الحديث أحمد ، وابن ماجه ، وابن أبى شيبه بلفظ : حججنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ومعنا النساء والصبيان ، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم . قال ابن القطان : ولفظ ابن أبى شيبه أشبه بالصواب ، فإن المرأة لا يلي عنها غيرها ، أجمع على ذلك أهل العلم) انتهى كلام المباركفورى^(٢) . وهذه مزية لكتاب أبى عيسى ، لا نستفيدها من كتاب غيره . وإن إخراجهم لمثل هذه الأحاديث ، وتعقيبهم بهذا التنبيه مفيد ، عظيم النفع للفقهاء ، كى لا يجد الحديث منها فيقول بما يدل عليه^(٣) وهو منسوخ بدلالة انعقاد الإجماع على خلافه . أو معل بعله جعلته مخالفاً للإجماع .

(ب) بيان اختلاف العلماء :

وأما حكايته لاختلافات العلماء ومذاهبهم . فقد أفاض وتوسع فى نقلها ، فأتى بمذاهب الأئمة المتبوعين ، ونقل آراء الصحابة والتابعين ، فجاء كتابه حافلاً ببيان المذاهب الكثيرة .

لقد سجل لنا المذاهب الاجتهادية المعمول بها والمعروفة فى عصره ، وتوسع فى نقلها ، فكان لكتابه فضل ومزية لا يضارعان بديانه وجهات المجتهدين ، فى المسائل التى أخرج من أجلها الأحاديث ، وما اشتمل عليه من المذاهب غير المشهورة ، التى أصبحت على مر السنين مهجورة لا يعرف أسماء أصحابها إلا القليل ، ومنهم أئمة لا يعرفهم كثير من الناس بالفقه لشهرتهم بالحديث ، كإسحاق بن إبراهيم الحنظلى المشهور بابن راهويه .

الجامع سجل
لكافة المذاهب
الاجتهادية

(١) ج ٢ ص ١١٢ .

(٢) وهذا التعليل وجدت نحوه لابن القطان فى كتاب « الرد على ابن القطان فى كتاب الوهم والإيهام » تأليف الحافظ الذهبي . وقد أقره الذهبي والكتاب محفوظ بال مكتبة الظاهرية فى دمشق .

(٣) وقد ذهب ابن حزم إلى قتل شارب الخمر للمرة الرابعة . واستدل بما ورد من الحديث فى قتله . انظر المحل : ج ١١ ص ٤٤٢ : مسألة ٢٢٨٨ .

وقد أكثر الترمذى من النقل ، وعنى كل العناية بأقوال واجتهاد ستة من الأئمة وهم : مالك بن أنس ، محمد بن إدريس الشافعى ، أحمد بن حنبل . سفيان الثورى ، عبد الله بن المبارك . إسحاق بن راهويه .

أولى أقوال هؤلاء الأئمة مزيد الاهتمام ، وأكثر من النقل عنهم جداً . وتعرض فى مواضع كثيرة لمذاهب أخرى ، فنقل عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، والأوزاعى ، ووکیع ، وغيرهم ، مما يدهش قارئه ، ويحكم له بالتبحر فى الفقه والاطلاع على المذاهب ، بقدر ما هو إمام فى الحديث والسنة .

ونمثل لك بما يوضع ذلك فيما يلى :

المثال الأول : « باب الوضوء من القىء والرعاف » (١) .

أخرج فيه حديث أبى الدرداء « أن النبى — صلى الله عليه وسلم — للوضوء من القىء والرعاف قاء فتوضأ . . . » .

ثم قال : (ورأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى — صلى الله عليه وسلم — وغيرهم من التابعين الوضوء من القىء والرعاف ، وهو قول سفيان الثورى ، وابن المبارك ، وأحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : ليس فى القىء والرعاف وضوء ، وهو قول مالك والشافعى وقد جود حسين المعلم هذا الحديث ، وحديث حسين أصبح شىء فى هذا الباب) .

فقد ترجم أبو عيسى بالوضوء من القىء والرعاف ، ثم أخرج الحديث ، وبعد ذلك بين الخلاف بين العلماء فى هذه المسألة ، ونقل رأى ستة من الأئمة فيها .

وإذا كان الترمذى لم يصرح بالراجع عنده ، لكننا نستطيع بالتأمل . أن نقول : إنه قائل بالوضوء منهما ، كما تشعر ترجمته بذلك وتقويته للحديث بقوله : وقد جود (٢) حسين المعلم هذا الحديث . وحديث حسين أصبح شىء فى هذا الباب .

وكذلك عنى ببيان القائلين به حيث أشار إلى أن عليه كثيراً من الصحابة والتابعين مما يدلنا بهذه العناية . وبما ذكرت على أنه قائل بالوضوء من القىء والرعاف .

(٢) أى أنه حفظه وأتى به كاملاً تاماً .

(١) ج ١ ص ١٩ .

ووجه دلالة الحديث : التعبير بالفاء في قوله : فاء فتوضاً فإنه دل على أن الوضوء كان مرتباً على القىء وبسيه ، فتكون للسيية ، وهو المطلوب . إذ يندفع بذلك احتمال أن يكون الوضوء على وجه الاستحباب أو الاتفاق والمصادفة (١).

والحديث وإن كان في القىء فقط ، لكنه ترجم بالقىء والرعاف ، لما نقل من كلام العلماء ولم يورد شيئاً في الدم ، لأن القىء أرج نجس فينقض الوضوء ، فأولى بذلك الدم ، لأن نجاسته متحققه أكثر من القىء .
المثال الثاني : « باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده » (٢) :

(حدثنا هناد حدثنا أبو الأحوص عن حصين عن هلال بن يساف إذا صلى خلف الصف وحده قال : أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحن بالركة ، فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن معبد من بني أسد فقال زياد حدثني هذا الشيخ أن رجلاً صلى خلف الصف وحده — والشيخ يسمع — فأمره رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أن يعيد الصلاة . قال أبو عيسى : « وفي الباب عن علي بن شيبان وابن عباس . قال : وحديث وابصة حديث حسن » .

وقد كره قوم من أهل العلم أن يصلي الرجل خلف الصف وحده ، وقالوا يعيد إذا صلى خلف الصف وحده ، وبه يقول أحمد وإسحاق . وقد قال قوم من أهل العلم يحزبه إذا صلى خلف الصف وحده ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك ، والشافعي .

وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى حديث وابصة بن معبد أيضاً ، قالوا : من صلى خلف الصف وحده يعيد ، منهم : حماد بن أبي سليمان ، وابن أبي ليلى ، ووكيع) .

فقد نقل في هذا الباب عن ثلاثة من الأئمة غير الستة الذين ذكرنا عنايتهم بهم ، بعد أن بين مذاهبهم أيضاً .

وفي هذا النقل عن أهل الكوفة فائدة حسنة في تاريخ الفقه : لأن الإمام

(١) انظر شرح الطيب المدنى نفس الصفحة .

(٢) ج ١ ص ٤٨ .

استقلال أبي حنيفة في الاجتهاد من شيخه حماد

أبا حنيفة لا يقول بالإعادة ، فعلمنا أن بعض الكوفيين مخالف للحنفية في قوله : إن الصلاة خلف الصف تجزئ مع الكراهة ، ومنهم حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة : وذلك يدلنا على استقلال أبي حنيفة في اجتهاده عن شيخه .

المثال الثالث : (باب ما جاء في سجدة السهو قبل التسليم) (١).

أخرج حديث عبد الله بن بحنة (أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قام في صلاة الظهر وعليه جلوس فلما أتم صلاته سجد سجدة ينكب في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم . وسجدهما الناس معه ، فكان ما نسي من الجلوس) اهـ . وتكلم عن الحديث فقال : (حديث ابن بحنة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وهو قول الشافعي يرى سجدة السهو كله قبل السلام ، ويقول هذا الناسخ لغيره من الأحاديث ، ويذكر أن آخر فعل النبي — صلى الله عليه وسلم — كان على هذا .

المذاهب في سجدة السهو

وقال أحمد وإسحاق : إذا قام الرجل في الركعتين فإنه يسجد سجدة السهو قبل السلام ، على حديث ابن بحنة .

ثم قال الترمذى تفصيلاً للمذاهب في المسألة وبياناً للمراد بما يدفع الاحتمالات :

(واختلف أهل العلم في سجدة السهو متى يسجدونها الرجل ؟ قبل السلام أو بعده .

فرأى بعضهم أن يسجدوها بعد السلام ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة . وقال بعضهم يسجدونها قبل السلام ، وهو قول أكثر الفقهاء من أهل المدينة مثل يحيى بن سعيد وربيعة والشافعي .

وقال بعضهم إذا كانت زيادة في الصلاة ، فبعد السلام ، وإذا كان نقصاناً فقبل السلام وهو قول مالك بن أنس .

وقال أحمد : ما روى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في سجدة السهو فيستعمل كل على جهته ، يرى إذا قام في الركعتين على حديث ابن بحنة فإنه يسجدونها قبل السلام ، وإذا صلى الظهر خمساً ، فإنه يسجدونها بعد السلام ،

وإذا سلم في الركعتين من الظهر والعصر فإنه يسجدهما بعد السلام ، وكل يستعمل على جهته . وكل سهو ليس فيه عن النبي — صلى الله عليه وسلم — ذكر ، فإن سجلت السهو قبل السلام تجزيه .

وقال إسماعيل بن قول أحمد في هذا كله ، إلا أنه قال : كل سهو ليس فيه عن النبي — صلى الله عليه وسلم — ذكر ، فإن كانت زيادة في الصلاة يسجدهما بعد السلام . وإن كان نقصاً يسجدهما قبل السلام . انتهى . رأيت هذا التفصيل الواضح المبين للمذاهب والأقوال ، وعناية الترمذي بجلاء المذاهب المختلفة على وجه يظهر الفرق الدقيق بين كل مذهب ومذهب .

وهل تجد مرجعاً في الفقه أو الحديث يعرض عليك هذه الباقات من المذاهب المتنوعة وآراء العلماء الذين يصعب العثور على فقههم ، ولا نجد منه بين أيدينا إلا الشيء اليسير .

نقل الترمذي فقه الصحابة والتابعين :

كذلك يطلعنا أبو عيسى — في كثير من المسائل — على مذاهب الصحابة والتابعين : يبين عملهم بالحديث وموافقتهم له ، أو اختلافهم فيما دل عليه الحديث من الحكم ، وذلك علم عظيم قيم ، فإن الاطلاع على فقههم عزيز نادر ، وقد مهد لنا كتاب الترمذي السبيل إلى كثير منه ، فيه أحياناً على مذاهبهم واختلافهم بعبارة مجملة كما سبق من قوله في الوضوء من التيمم والرعاف .

(ورأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وغيرهم من التابعين الوضوء من التيمم والرعاف) .

ونقل في كثير من المواضع مذاهبهم بعبارة مفصلة يسرد فيها أسماء من ورد عنهم الرأي فتكون الفائدة أعظم وأرفع .

مثال ذلك : (باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع) (١) .

في رفع اليدين
في الصلاة

أخرج فيه حديث ابن عمر : (رأيت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يجاذى منكبيه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع) .

ثم قال : (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . وهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — منهم : ابن عمر ، وجابر ابن عبد الله ، وأبو هريرة ، وأنس ، وابن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وغيرهم . ومن التابعين : الحسن البصري ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، ونافع ، وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير ، وغيرهم .

وبه يقول مالك ، ومعمر ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد وإسحاق .

قال عبد الله بن المبارك : قد ثبت حديث مَنْ يرفع يديه ، وذكر حديث الزهري عن سالم عن أبيه ، ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي — صلى الله عليه وسلم — لم يرفع إلا في أول مرة) .

وقد أخرج أبو عيسى بسنده حديث ابن مسعود عقب هذا الكلام (عن علقمة قال قال عبد الله : ألا أصلي بكم صلاة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة) .

قال أبو عيسى : (حديث ابن مسعود حديث حسن . وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — والتابعين ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة) .

فكم توسع الترمذي في ذكر المذاهب وبيان أصحابها الأئمة ، من الصحابة ، والتابعين فمن بعدهم ، وما أعظم فائدة العلم من الاطلاع على أقوال هؤلاء ومذاهبهم ، لمعرفة فقه الصحابة والتابعين ، وتلقى الأئمة للحديث ، وعمل الأئمة به .

لقد حفظ لنا كتاب أبي عيسى ذخائر من فقه الأسلاف ، لا نعرف عنها شيئاً إلا من طريق هذا الكتاب الجامع .

فأصبح الكتاب بما قدمه لنا من أقوال الصحابة والتابعين للمذاهب —

ضرورياً لعالم الفقه ، سواء كان مجتهداً أم باحثاً ، فإن مسألة اختلاف فيها كبار الصحابة والتابعين والأئمة ، مسألة عويصة يعزف فقهها ، ويصعب الخروج عنها . وقد بين « الجامع » هذه المسائل ، وذكر أقوالهم فيها ، وسماهم بأسمائهم بين مستندهم من السنة النبوية ، مما يساعد في تقريب المسألة للباحث والمجتهد وفهمها . ويصونه عن الخطأ في الخروج عنها أو اختراع قول جديد لم يقل به أحد ، فإنه ممنوع عند كثير من الأصوليين ، لأنه خروج على الإجماع الضمني (١) .

موازنة بين الترمذى والبخارى :

ذلك صنيع الترمذى في كتابه ، يتعرض لفقه الحديث لدى العلماء من الصحابة ومن بعدهم ، ويعنى بمذاهب الأئمة المتبوعين ، في المسألة التي خرج لها الحديث ، وعملهم به على النحو الذى وصفنا .

أما البخارى فإنه يتعرض للفقه في عنوان الباب ، فيترجم للباب بما يدل على مقصوده ثم كثيراً ما ينقل الآثار عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، ويجعلها بنصها في الترجمة أيضاً . بينما الترمذى يبين المذاهب ، وقلما ينقل عباراتهم نفسها . كما هو ظاهر من الأمثلة السابقة .

ومن الأمثلة في الجامع الصحيح لأبى عبد الله البخارى :

قوله في الصلاة (٢) : (باب من نسى صلاة فليصل إذا ذكرها ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة . وقال إبراهيم : من ترك صلاة واحدة عشرين سنة لم يعد إلا تلك الصلاة الواحدة) اهـ .

فقد قصد بذكر هذا الأثر عن إبراهيم النخعي تقوية قوله في الترجمة : ولا يعيد إلا تلك الصلاة ، كما قال العيني (٣) .

(١) وذلك إذا وقع الاختلاف في عصر في مسألة على قولين أو أكثر ، واستقر على ذلك فإنه إجماع ضمني على امتناع قول ثالث ووجه ذلك : أن الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع المدول منهما .

(٢) ج ١ ص ١٢٢ .

(٣) عمدة القارى ج ٥ ص ٩٢ .

وكذا قال : (١) (باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة . وقال الحسن : لا بأس أن تصلى وبينك وبينه نهر . وقال أبو مجلز يأتى بالإمام وإن كان بينهما طريق أو جدار إذا سمع تكبير الإمام) اهـ .

فأشار إلى ما يتسامح به من الفاصل وأنه لا بأس إذا كان نهر صغير أو طريق غير واسع بينه قول أبي مجلز : إذا سمع تكبير الإمام (٢) ، وهذا أمر معلوم شائع سبق الإشارة إليه في دراسة التراجم ، وقد نبه عليه الشراح وطبقوه في فهم الكتاب فلا يحتاج إلى كثير تطويل في بيانه وإثباته .

وكل الآثار في التراجم السابقة متوافقة لا تخالف بينها ، ذلك : لأن البخارى بنى الفقه في كتابه على اجتهاده هو وفقهه ، وليس غرضه بيان اختلاف العلماء وأقوالهم ، وإن كان يتعرض للخلاف أحياناً قليلة . كقوله في الأذان (٣) :

(باب . هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا ؟ ، وهل يلتفت في الأذان ؟ . ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعيه في أذنيه ، وكان ابن عمر لا يجعل أصبعيه في أذنيه . وقال إبراهيم : لا بأس أن يؤذن على غير وضوء . وقال عطاء : الوضوء حق وسنة . وقالت عائشة كان النبي — صلى الله عليه وسلم — يذكر الله على كل أحيانه) اهـ .

فبيانه للخلاف قليل في كتابه ، كما أنه في هذه الحالة يضمن الموضوع — رأيه في المسألة ، صراحة أو دلالة إشارية كما هو معلوم من عادته . ولكن فرضه الأصلي ، فقهه واجتهاده في المسألة .

وههنا يظهر لنا فرق آخر بين الترمذى والبخارى في كتابيهما فرق جوهري يرجع إلى المقصد الذى يرمى إليه كل واحد من الفقه ومن هذا النقل كما قلنا . . .

ذلك : أن مقصد البخارى هو كما قالوا — (فقه البخارى في تراجمه)

(١) ج ١ ص ١٤٦ صحيح البخارى .

(٢) انظر عمدة القارى ج ٥ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) ج ١ ص ١٢٩ .

ومعناه : أن اختياره واجتهاده في المسألة ، ودقة نظره وفهمه ، تظهر في تراجمه ، لما فيها من التفنن ، وما يورد من الآثار والأقوال والعلم الغزير . ومن هنا كان توسع البخارى في تراجمه حتى يقرأها العالم ويقرأ كتابه فيجد فيه فقهاً كاملاً بأنواع أدلة الفقه (١) .

فتارة يورد البخارى في الترجمة آية من القرآن يستدل بها لمقصوده في الترجمة أو يبين رأيه في فهمها ، وأحياناً يورد في الترجمة حديثاً مرفوعاً ليس على شرطه ، وقد يشير إلى حديث أخرجه هو في كتابه ، كما يستشهد بالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في المسألة ، فيتبين اختياره في المسألة بتفهم ترجمته ، وما أورد فيها من النصوص والآثار ، لأنه يوردها استشهاداً وإشارة لما ذهب إليه في مسألة الباب ، كما سبق أن بينا ذلك في فصل التراجم السابق ، وخلاصة القول :

(أ) أن الإمام محمد بن عيسى الترمذى قد تأثر بشيخه محمد بن إسماعيل في الطريقة العامة حيث جعل الفقه من موضوع كتابه ، فاشتركا في ذلك ، كما أنهما اعتنيا بالنقل عن العلماء من الصحابة فمن بعدهم .

(ب) تظهر لنا شخصية الترمذى الإمام واستقلال فكره المبهجى في أنه لم يقلد أستاذه أبا عبد الله البخارى في تفاصيل مقاصده وطريقته بل أبدع في تأليف جامعة فقصده لأغراض جليلة عظيمة ، افرق فيها عن مقاصد شيخه وطريقته في صحيحه وهى :

١ — أن الفقه في كتاب الترمذى بيان لعمل الأمة ومذاهب علمائها في المسائل التى ترجم لها في كتابه — وأخرج أدلتها من السنة النبوية .
أما البخارى فالفقه في كتابه هو فقهه الشخصى واجتهاده .

(١) وان إبراز مذهب البخارى ذو أهمية كبيرة ، فإن لفقهه واجتهاده قيمة علمية لا يستهان بها . وذلك ما يتطلبه موقف الكتاتين في شرح الكتاب كشرح له .
لكن القارى يجد عنايتهم في كثير من الأحيان منصرفة للدفاع عن مذهبهم حتى يشغلهم ذلك عن توجيه كلام البخارى ، وبيان ما يؤيده ، مع أن شرح الكتاب يجعل بيان مذهب مؤلفه أهم من الانتصار للمذهب الشارح أو توجيه كلام البخارى لما يوافقه .

نتيجة الموازنة
بين الترمذى
والبخارى في
نقل أقوال العلماء

٢- ويقصد الترمذى بالنقل عن العلماء بيان مذاهبهم في المسألة غالباً ، وليس الاستشهاد بهم للمذهب ما ليقويه ، أو يشير إلى رجحانه .

بينما البخارى يقصد الاستدلال بها والاستئناس لرجحان ما يراه في الأمر ، والإشارة لختاره في المسألة .

٣- يتفرع على ذلك ما تجده في البخارى من ذكر أنواع الأدلة : الكتاب والسنة وذكر أقوال الصحابة ، والاستنباطات الدقيقة ، وغير ذلك من العلم حتى أصبحت تراجمه في مجملها تضم فقهاً بأدلته .

أما الترمذى فقد اقتصر على السنة ، ولم يعرض للقرآن إلا نادراً .
٤- أن الترمذى واضح في الإبانة عن الحكم في كتابه ، أما البخارى فيكثر من سلوك طريق الإشارة والرمز .

وبعد هذه الفروق التي وجدناها بين الكتابين في بيان الأحكام المستفادة من الحديث والنقل عن الأئمة والفقهاء .

مزنية كتاب
الترمذى في
بيان الفقه

تظهر لنا شخصية الإمام الترمذى عظيمة قوية ، في تأليفه ، فقد أفاد العلم في كتابه من الفوائد ما ليس في كتاب شيخه — فقهاً وحديثاً .

حقاً إن البخارى أعمق في الفقه لسلوكه طريق الاجتهاد ، ولما كنا لانستطيع الوقوف على مقاصده إلا بالجهود ، مع وجود الاحتمالات في النتائج في كثير من الأحيان .

أما الترمذى : فقد وجدناه واضحاً صريحاً في بيان الفقه ، حيث يبين الآراء في المسألة وأصحاب المذاهب القائلين بها .

فهو كتاب حديث أصل عظيم من أصول السنة للأدلة الفقهية ، يبين المذاهب وأدلتها ولم يقتصر على اختياره الخاص وذلك أنفع للقارئ ، وألزم للباحث في الفقه والحديث ، مع ما سبق ذكره من فضله الكبير في حفظ فقه الصحابة والتابعين والمذاهب المنثورة ، فتلك ثروة عظيمة ، لها قدرها ومزلتها عند أولى العلم والعرفان .

ثالثاً : طريقة الترمذى في الترجيح بين المذاهب :

ظهر الإمام محمد بن عيسى الترمذى — مؤلفاً ومصنفاً — بشخصيته

المبدعة ، في استقلال منهجه الفقهي عن منهج أبي عبد الله البخارى — رغم تلمذته عليه في الفقه — بما قدمه في كتابه من خدمة جليلة للفقه الإسلامى ، حيث حفظ لنا تراث المذاهب الفقهية التى كانت معروفة في عصره ، المذاهب المشهورة عندنا وغيرها من مذاهب كثيرة ، لا يعرف عنها شيء ، إلا النزر القليل .

فما هو موقفه من هذه الخلافات ، والمذاهب المتعددة ، والمدارس الفقهية التى تكونت في الفقه ذلك العصر ؟ .

ما كان للترمذى وهو إمام في الحديث ، حافظ متبحر ، فقيه متين الفقه ، أن يقف صامتاً إزاء ما يذكره من تلك الآراء المختلفة في الفقه ، وعنده السنة حجة كل فقيه ، ولديه تلك الملكة العلمية العظيمة : إن القارئ لينظر منه ، ويتوقع أن يبين رأيه على ضوء الأحاديث الواردة في الباب ، باعتبار كونه محدثاً إماماً ، بل كونه فقيهاً عالماً بالفقه ومذهبه . محيطاً بها .

وكذلك فعل في كتابه ؛ أبدى لنا جانب الفقه من علمه ، فأبدع وأعجب في ألوان ترجيحاته ، وما سجله — في المذاهب — من نظرات علمية حديثة وفقهية ، بينت الراجح عنده من الآراء . والحقيقة أن الكتابة في الفقه المقارن قد سبق إليها الترمذى ، وإن كانت على نحو بسيط في كتابه .

وإذا كان بعض واضعى مذكرات الفقه المقارن يفخر بالتجديد في هذا العصر يبحث المذاهب المختلفة في المسألة وأدلتها ، ثم يبان الراجح منها ، فقد سبقهم أبو عيسى بأحد عشر قرناً إلى هذا اللون من الدراسة في حدود موضوع كتابه الجامع ، وإنه لمرجع مهم ، لمن أراد البحث في الفقه المقارن من العلماء المتفقيين .

ومن عادة الترمذى إذا كان الخلاف في المسألة بين أهل رأى وأهل الحديث ، فإنه يخرج الأحاديث الواردة فيها على بابين ، وربما توسع في روايتها توسعاً ملحوظاً ، ويخص كل فريق بباب مفرد ، ويأتى بالحديث الذى احتج به للمسألة ، وهكذا جعل الأحاديث المتعارضة في الأحكام في

بابين ، وإن كان في كثير من الأحيان يجعلها في باب واحد ويعقب بذكر الخلاف ، كما سبق في الأمثلة .

ثم إنه كثيراً ما يرجع بين هذه المذاهب فيما اختلف فيه ، ويؤيد بعضها على بعض .

وربما اكتفى في مواضع كثيرة بالتبويب لما اختاره من المذاهب ، ثم يخرج الحديث الدال عليه ، ويذكر من قال بهذا الرأي ، ويغفل ذكر المخالفين وتخريج دليلهم .

مثال ذلك : قوله في الطهارة (١) :

(باب الوضوء من لحوم الإبل) أخرج فيه حديث البراء بن عازب . قال : (سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الوضوء من لحوم الإبل ؟ قال : توضؤوا منها ، وسئل عن الوضوء من لحوم الغنم ؟ فقال : لا تتوضؤوا منها) .

الوضوء من
لحوم الإبل

قال : وفي الباب عن جابر بن سمرة ، وأسيد بن خضير . . . قال : وهو قول أحمد وإسحاق .

وقد تكلم على إسناد الحديث ثم اختتم فقال : قال إسحاق صح في هذا الباب حديثان عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة (. اهـ .

فاكتفى بالتبويب للوضوء من لحوم الإبل ، وتخريج دليله ، وذكر القائلين به . مع أن في المسألة خلافاً قوياً ، فإن الجمهور كمالك وأبي حنيفة وأصحابه والشافعي ، قالوا بعدم الوضوء من أكل لحوم الإبل ، ففي صنيع الترمذي دليل على اختياره لهذا المذهب وترجيحه إياه .

وإذا كان أبو عيسى قد مهر في الحديث ونفع فيه حتى اشتهر وعرف به ، فمن الطبيعي أن تظهر شخصيته كمحدث في فقهه وترجيحه ، وإن كان قد سلك ، طريق الاستنباط ، في مواضع كثيرة أيضاً ، لكن الغالب عليه طابع الحديث وأسلوب المحدثين .

ولا يصرح أبو عيسى بالترجيح في كل الأحيان ، لكننا نستطيع معرفة
الراجح عنده بتأمل صنيعه في الباب ، من حيث تقوية الأحاديث ، والحكم
على بعضها برتبة أعلى من البعض الآخر ، أو العناية بسرد القائلين برأى
في مقابل رأى آخر ، والاهتمام بعمل الأمة بذلك الحديث في المسألة .

وباستقراء عمله في الترجيح ، نستطيع القول بأنه قد سلك ثلاثة مسالك مسالك الترمذى
في الترجيح

من الترجيح وهى :

(أ) الترجيح بظاهر الحديث .

(ب) الترجيح بالتفقه في الحديث .

(ج) الترجيح بعمل الجمهور أو الأكثر (بالتعامل) .

وليك شرح ذلك وبيانه :

(١) الترجيح بظاهر الحديث :

أعنى أن يحكم الترمذى لمذهب بالرجحان لقوة مستنده من السنة على
مستند مذهب المخالف ، وتكون الدلالة ظاهرة ، فيرجح بظاهر الحديث .
وهذا اللون هو الذى يغلب ويكثر في ترجيح الترمذى ، بين المذاهب ،
وذلك لمهارته في الحديث وإمامته فيه ، فكان طبيعياً أن ينحو منحى المحدثين
ومن سار سيرتهم من الفقهاء في التعويل على ظاهر الحديث لاستخراج الأحكام
الشرعية ، وعدل الالتفات لما يعارضه من قياس أو علة مستنبطة من نص
آخر ، وما إلى ذلك .

ومن هنا نجد الترمذى يأخذ بما أدى إليه الحديث الصحيح ، ويرجح
بالحديث الأصح الأقوى في المسألة ، ولنوضح ذلك بالأمثلة :

المثال الأول : قال في الصلاة^(١) : (باب ما جاء لا وتران في ليلة)^(٢) .

(١) ج ١ ص ٩٤ .

(٢) ترجم باللفظ المطابق للحديث (لا وتران) قال أبو الطيب في شرحه على الترمذى :
ج ١ ص ٤٤١ « أى لا يجتمع وتران أو لا يجوز وتران في ليلة ، بمعنى لا ينبغي لكم أن تصلوه
مرتين ، فليست (لا) لنفى الجنس ، لأنها لو كانت لنفى الجنس لكان لا وترين . الخ .

وقال الحافظ السيوطى فى حاشية أبى داود : قلت : جاء هذا على لغة من ينصب المثنى
بالألف وعليه قراءة إن هذان لساحران . . الخ . . . اهـ .

أخرج فيه حديث طلق بن علي قال : (سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :
« لا وتران في ليلة » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، واختلف أهل العلم في الذي يوتر من أول الليل ، ثم يقوم من آخره : فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن بعدهم ، نقض الوتر ، وقالوا : يضيف إليها ركعة ويصلي ما بدا له ، ثم يوتر في آخر صلاته . لأنه لا وتران في ليلة . وهو الذي ذهب إليه إسحاق .

المذاهب في إعادة الوتر لمن تنفل بعده

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم : إذا أوتر من أول الليل ثم نام ، ثم قام من آخر الليل ، فإنه يصلي ما بدا له ، ولا ينقض وتره ، ويدع وتره على ما كان ، وهو قول سفيان الثوري ، ومالك وابن المبارك والشافعي وأحمد .

وهذا أصح لأنه قد روى من غير وجه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى بعد الوتر . حدثنا محمد بن بشار حدثنا حماد بن مسعدة عن ميمون ابن موسى المرثي عن الحسن عن أمه عن أم سلمة « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي بعد الوتر ركعتين » . وقد روى نحو هذا عن أبي أمامة وعائشة وغير واحد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - « اهـ .

مخرج الترمذي

فقد اختلف العلماء فيمن صلى الوتر ثم نام ، واستيقظ بعد وقام يتنفل من الليل ، ماذا يصنع ، هل يعيد الوتر أم ماذا ؟ اتفقوا على حديث لا وتران في ليلة ، ثم ذهب إسحاق إلى أنه يشفع الوتر الأول بركعة ، ثم يصلي الوتر بعد ، فلا يكون قد صلى وترين .

وذهب الجمهور إلى أنه يمضي وتره ولا يعيده ، وقد رجح الترمذي هذا الرأي بالحديث كما صرح بقوله : (وهذا أصح لأنه قد روي من غير وجه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . . الخ . . وهذا هو الصواب لقوة الأحاديث الواردة في المسألة فتعين المصير إليها .

المذاهب في
عدة الحامل
المتوفى زوجها

المثال الثاني : (باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع) (١).
أخرج فيه حديث أبي السنابل بن بعكك قال : (وضعت سبيعة بعد
وفاة زوجها بثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين يوماً ، فلما تملت (٢) ، تشوفت
للنكاح ، فأنكيرَ عليها ، فذكرَ ذلك للنبي — صلى الله عليه وسلم — فقال :
إن تفعل فقد حلتَّ أجلُّها) .

وحكى الخلاف في المسألة فقال .
(والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم —
أن الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت فقد حل لها التزويج ،
وإن لم تكن انقضت عدتها — يعنى عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا — وهو
قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق .
وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وغيرهم
تعتد آخر الأجلين .

ترجح للترمذى
أنها أربعة
أشهر وعشر

والقول الأول أصح) .
ثم أخرج حديث أم سلمة في قصة سبيعة أيضاً وقال فيه : حديث حسن
صحيح ومنشأ الخلاف ورود آيتين في المسألة : الأولى : «والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا» (٣) .
أوجب العدة على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت
حاملًا أم حائلاً .

والثانية : «وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» (٤) .
جعلت عدة الحامل وضع الحمل سواء كانت مطلقة أم متوفى عنها زوجها .
فوقع التعارض بين الآيتين في الحامل المتوفى عنها زوجها ، فكان ذلك
سبب الخلاف وقد رجح الترمذى أنها تعتد بوضع الحمل بالحديث الذى
الذى أخرجه وهو حديث صحيح فرفع هذا الحديث التعارض . قال
المباركفوري (٥) :

(١) ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
(٢) تملت : أى طهرت من النفاس .
(٣) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .
(٤) الآية ٤ من سورة الطلاق .
(٥) تحفة الأحوذى ج ٢ ص ٢٢٠ .

(قوله : والقول الأول أصح : لحديث سيعة المذكور في الباب -
ولعله لم يبلغ من خالف هذا القول) اهـ .
ويؤيد هذا قول ابن مسعود : (من شاء باهله أن آية النساء القصرى -
يعنى سورة الطلاق - نزلت بعد آية عدة الوفاة)^(١) يعنى فتكون مخصصة
لها فيما تعارضتا فيه .

فما روجه الترمذى هو الراجح .
فقد أطلق الترمذى الأصحية على بعض المذاهب ورجحه لصحة الحديث
فيه ، دون اللجوء إلى التأولات ، أو الالتفات لقياس أو نحوه ، وهذا يدلنا
على اختياره في المسائل التى نجلده اقتصر فيها على الحكم بصحة الحديث
ورجحانه ، فعلم أن المختار عنده ما كان حديثه صحيحاً ، أو أقوى من حديث
مذهب مخالفه .

نحو تصرفه في مسألة الجهر بالبسملة في الصلاة .

قال الترمذى^(٢) : (باب ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) -
وأخرج عن ابن عبد الله بن مغفل قال : (سمعنى أبى وأنا أقول بسم الله
الرحمن الرحيم ، فقال : أى بنى ، إياك والحديث . قال : ولم أر أحداً من
أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان أبغض إليه الحديث في الإسلام ،
يعنى منه ، قال : وقد صليت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - ومع أبى
بكر وعمر ، ومع عثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يقولها ، فلا تقلها ، إذا أنت
صليت فقل : الحمد لله رب العالمين .

الجهر بالبسملة
في الصلاة

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن . والعمل عليه
عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - منهم أبو بكر
وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ومن بعدهم من التابعين ، وبه يقول سفيان الثورى وابن
المبارك وأحمد وإسحاق ، لا يرون أن يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم : قالوا :
ويقولها في نفسه) .

(١) الجناح لأحكام القرآن للقرطبى ج ٣٠ ص ١٧٥ .

(٢) ج ١ ص ٥١ .

ثم قال (١): (باب ما جاء في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) .
وأخرج حديث ابن عباس قال : (كان النبي - صلى الله عليه وسلم -
يفتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم) .

قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذلك . وقد قال بهذا عدة
من أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - منهم أبو هريرة ،
وابن عمر وابن الزبير ، ومن بعدهم من التابعين ، رأوا الجهر ببسم الله الرحمن
الرحيم . وبه يقول الشافعي (اهـ) .

فالتزمى قد ساق الكلام في هذه المسألة هادئاً ليس فيه ضجة ، فحكم
على الحديث الذي هو حجة للقائلين بالإسرار في قراءة البسملة بأنه حديث
حسن (*) ، وقال في الآخر : إسناده ليس بذلك ، وهي عبارة تضعيف لدى
المحدثين ، فدل على أنه يرجح القول بترك الجهر بالبسملة .

وقد أخرج بعد ذلك في (باب ما جاء في افتتاح القراءة بالحمد لله
رب العالمين) (٢) حديث أنس الذي هو عمدة القائلين بترك الجهر بالبسملة
ولفظه :

(كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ،
يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) ثم قال ما لفظه :
(قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند
أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن بعدهم ، كانوا
يستفتحون القرآن بالحمد لله رب العالمين) .

قال الشافعي : إنما معنى هذا الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
وأبا بكر وعمر ، وعثمان كانوا يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ،

(١) نفس المكان .

(•) ووجه دلالة على المطلوب : أنه وإن كان ظاهره النهي عن البسملة رأياً لا سراً
ولا جهرأ لكنه محمول على الجهر ، إذ السماع عادة يتعلق بالجهر ، وإليه أشار المصنف
في الترجمة .

انظر شرح أبي الطيب ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢) نفس المكان .

معناه أنهم كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب ، قبل السورة ، وليس معناه أنهم كانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم .

وكان الشافعي يرى أن يبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم بجهر بها (اهـ) . وقد نقل الترمذى تأويل الشافعي ومعناه أن المراد بالحمد لله السورة ، والبسمة جزء منها ، فلا يدل على ترك الجهر بالبسمة . ولما كان هذا خلاف ظاهر الحديث بين سبب تأويله بأنه يرى أن يبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم بجهر بها . يعنى أن التأويل مبني على توفيق الدليل مع المذهب ، فلذلك نجد الترمذى بين سبب التأويل ليحمل الشافعي ذلك .

والحديث بعد دليل للقائلين بالإسرار بالبسمة على النحو الذى سبق آنفاً . وتأويل الشافعي للحديث خلاف الظاهر ، ويرده ما ورد من لفظه عند مسلم^(١) عن أنس قال :

(صليت خلف النبي — صلى الله عليه وسلم — وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها) اهـ .

ومرادهم أنهم لا يذكرون بالجهر ، كما عند أحمد والنسائى بإسناد على شرط الصحيح وعند ابن ماجة بلفظ « يخفون بسم الله الرحمن الرحيم »^(٢) . وقد أغفل أبو عيسى الرأى القائل بأنه لا يقرأ بالبسمة لا سراً ولا جهرأ بل يبتدئ بالحمد لله وهو رأى مالك فى أحد أقواله ، وكأنه ضعيف فى نظره لا دليل له بخبره .

(ب) الترجيح بالفقه فى الحديث :

وذلك بأن يحكم الترمذى بالرجحان للمذهب المختار عنده بالاستدلال الاستنباطى من النصوص والمحاكمة بالرأى ، تقوية له ، أو توهيناً للمخالف . ومسلكه هذا فى الترجيح — هو أقل من ترجيحه بظاهر الحديث — وقد كشف فيه صورة عن الفقيه المستنبط .

(١) ج ٢ ص ١٢ (باب حجة من قال لا يجهر بالبسمة) .

(٢) انظر شرح أبى الطيب ج ١ ص ٢٦٨ و ٢٧٠ .

قال الترمذى فى الصلاة^(١) : (باب ما جاء فى تأخير الظهر فى شدة الحر) .
الابراد بصلاة
الظهر فى الحر
أخرج فيه الحديث عن أبى هريرة : (إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر ،
فإن شدة الحر من فيح جهنم) .

قال أبو عيسى : (حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح) .
وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر ، وهو
قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق .

قال الشافعى : إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب^(٢) أهله
من البعد ، فأما المصلى وحده والذى يصلى فى مسجد قومه ، فالذى أحب
له أن لا يؤخر الصلاة فى شدة الحر .

قال أبو عيسى : ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر فى شدة الحر هو
أولى وأشبه بالاتباع ، وأما ما ذهب إليه الشافعى : أن الرخصة لمن ينتاب من البعد
والمشقة على الناس ، فإن فى حديث أبى ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعى :
قال أبو ذر : كنا مع النبى — صلى الله عليه وسلم — فى سفر ، فأذن
بلال بصلاة الظهر فقال النبى : صلى الله عليه وسلم — يا بلال أبرد ،
ثم أبرد .

فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعى ، لم يكن الإبراد فى ذلك الوقت
معنى ؛ لاجتماعهم فى السفر ، وكانوا لا يحتاجون أن ينتابوا من البعد) اهـ .
ثم أخرج حديث أبى ذر بإسناده وقال فيه هذا حديث حسن صحيح .

فقد رجح الترمذى القول بالإبراد بالصلاة فى الحر مطلقاً ومعناه تأخير
صلاة الظهر عن ذلك الوقت والدخول بها فى البرد بتأخيرها إليه ، وفى
حجة الترمذى بأنه أولى بالاتباع ومراده : أن الحديث أطلق الأمر بالإبراد
ولم يقيده ببعد المسجد ، هذا من جهة نص الأمر ، وأما من حيث التعليل
الفقهى ، فحديث أبى هريرة ، نص على العلة بأن شدة الحر من فيح جهنم ،

(١) ج ١ ص ٢٤ .

(٢) ينتاب أهله : اقتعال من ناب ، أى يأتونه نوباً فنونا ، يعنى يحضر البعض
تارة ويحضر البعض الآخر تارة لأجل البعد ، والمقصود إذا كان المسجد بعيداً عن أهله
« شرح أبى الطيب » ج ١ ص ١٨٩ .

فلم يعلل بمجرد البعد . بل بأنه وقت فيه تفرج جهنم . وذلك مظهر من مظاهر الانتقام الإلهي فلتؤخر الصلاة إلى غيره .

ثم رد الترمذى تعليل الشافعى فاستدل على ضعفه بحديث أبى ذر ، وأوضح وجه الاستدلال به ، بما يدل على دقة فهمه وفقهه . وذلك استدلال سليم ومذهب صحيح .

وللترمذى مناقشات فقهية بديعة في كتابه تدل على دقيق فهمه . انظر
من مناقشات الترمذى الفقهية
معى مناقشته لمسألة صلاة المقتدى خطف صفوف الجماعة وحده :

أخرج فيها حديث وابصة به معبد في أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — من فعل ذلك بإعادة الصلاة) وحسنه (١) . وحكى الخلاف في المسألة بين القائلين بإعادة الصلاة عليه ، والقائلين بكراهة ذلك مع إجزاء الصلاة ، ولم يصرح برأيه في الترجيح ، وظاهر عمله يدل على أنه قائل بالحديث . ثم إنه كرر على المسألة في (باب ما جاء في الرجل يضلى ومعه الرجال والنساء) (٢) .

صلاة المقتدى
خلف الصف
وحده

أخرج فيه حديث أنس : (أن جدته مليكة دعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لطعام صنعته فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلتنصل بكم . قال أنس فقمنا إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ، فنحضته بماء ، فقام عليه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وشففت عليه أنا واليتم وراءه والعجوز من ورائنا . فصلى بنا ركعتين ثم انصرف (٣) .

قال أبو عيسى — حديث أنس حديث حسن صحيح . والعمل عليه عند أهل العلم . قالوا إذا كان مع الإمام رجل وامرأة قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما .

وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة إذا كان الرجل

(١) باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده) ج ١ ص ٤٨ وقد سبق ذكره .

(٢) ج ١ ص ٤٨ — ٤٩ .

(٣) ولفظ الترجمة النساء والحديث فيه اقتداء امرأة واحدة مع الرجل فيستثبط منه اقتداء ما زاد عليها بالمقايسة ، وبه تحصل المطابقة بينه وبين الترجمة ، ففى الترجمة استنباط .

خلف الصف وحده . وقالوا : إن الصبي لم تكن له صلاة ، وكأن أنساً كان خلف النبي — صلى الله عليه وسلم — وحده في الصف .
وليس الأمر على ما ذهبوا إليه ، لأن النبي — صلى الله عليه وسلم — أقامه مع اليتيم خلفه ، فلولا أن النبي — صلى الله عليه وسلم — جعل لليتي صلاة ، لما أقام اليتيم معه ، ولأقامه عن يمينه ، وقد روى عن موسى بن أنس عن أنس أنه صلى مع النبي — صلى الله عليه وسلم — فأقامه عن يمينه) .
وعبارة الترمذى في بيان الاستدلال بالحديث واضحة ظاهرة ، وكذلك رده على الاستدلال ، ووجهه أنه جرت سنته عليه الصلاة والسلام أن يجعل المقتدى إذا كان واحداً ، فإنه يقف عن يمين الإمام .
ومن أمثلة مناقشاته الفقهية الجيدة ، مسألة خيار المجلس في البيع فقد عني بالاستدلال للمذهب المختار عنده وبالرد على المخالفين .

المذاهب في خيار
المجلس في البيع

قال في أبواب البيوع :

(باب ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا) ؛

حدثنا واصل بن عبد الأعلى حدثنا فضيل عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يختارا . قال فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد قام ليجب له البيع .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن أبي برزة ، وحكيم بن حزام ، وعبد الله ابن عباس ، وعبد الله بن عمرو وسمرة ، وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وغيرهم ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وقالوا : الفرقة بالأبدان لا بالكلام . وقد قال بعض أهل العلم : معنى قول النبي — صلى الله عليه وسلم — ما لم يتفرقا يعني الفرقة بالكلام .

مناقشة الترمذى
تأويل التفرقة
بالأقوال

والقول الأول أصح لأن ابن عمر هو روى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو أعلم بمعنى ما روى ، ورؤى عنه كان إذا أراد أن يوجب البيع مشى ليجب له ، وهكذا رؤى عن أبي برزة :

حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن صالح
أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما
في بيعهما وإن كتما وكذبا محق بركة بيعهما .» هذا حديث صحيح وهكذا
روى عن أبي هريرة الأسلمي أن رجلين اختصما إليه في فرس بعد ما تبايعا
وكانوا في سفينة فقال لا أراكما افترقا .

وقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» :
وقد ذهب بعض أهل العلم من أهل الكوفة إلى أن الفرقة بالكلام وهو
وهو قول سفیان الثوري ، وهكذا روى عن مالك بن أنس^(١) وروى عن
ابن المبارك أنه قال كيف أردت هذا والحديث فيه عن النبي — صلى الله عليه
وسلم — صحيح وقوى هذا المذهب .

ومعنى قول النبي — صلى الله عليه وسلم — «إلا بيع الخيار» : معناه
أن يخير البائع المشتري بعد إيجاب البيع فإذا خيره فاختر البائع فليس له خيار
بعد ذلك في فسخ البيع وإن لم يتفرقا هكذا فسره الشافعي وغيره .
ومما يقوى قول من يقول الفرقة بالأبدان لا بالكلام حديث عبد الله
ابن عمرو أخبرنا بذلك قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن ابن عجلان
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق
صاحبه خشية أن يستقبله . .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، ومعنى هذا أن يفارقه بعد البيع
خشية أن يستقبله ، ولو كانت الفرقة بالكلام ولم يكن له خيار بعد البيع
لم يكن لهذا الحديث معنى حيث قال — صلى الله عليه وسلم — لا يحل له أن
يفارقه خشية أن يستقبله^(٢) انتهى .

(١) وقد أخرج مالك الحديث في «الموطأ» ثم قال : وليس عليه العمل (ج ٢ ص ٧٩)
ومراد عمل أهل المدينة وهو عنده مقدم على الحديث الصحيح . فالحديث إما مؤول ولما منسوخ
عنده ، ولا يقل أن يكون الحديث معروفاً عندهم ، ولا مانع من العمل به ، ثم يمدحونه
على تركه .

فرجح الترمذى أن المراد بالتفرق في الحديث هو التفرق في الأبدان :
مستدلاً بعمل ابن عمر وأبي برزة الأسلمي والصحابة أعلم وأدرى بما رواه ،
سيما وأنهم عاصروا التنزيل .

ولما كان هذا الاستدلال قد يعترض باحتمال أن يكون ذلك من اجتهاد
الصحابة وليس عن النبي — صلى الله عليه وسلم — فقد تدارك الترمذى هذا
قوى الاستدلال للمذهب المختار عنده بحديث عبد الله بن عمر ، وموضع
الشاهد منه قوله : « ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » .
وقد وجه الترمذى الاستدلال به توجيهاً استنباطياً دقيقاً فقال — بعد أن
حسن الحديث : —

(ولو كان الفرقه بالكلام ولم يكن له خيار بعد البيع ، لم يكن لهذا
الحديث معنى . . . إلخ . . .) .

فارتفع الإشكال بهذا الاستدلال ، وأصبح القول بأن البيعين بالخيار
ما لم يتفرقا بالأبدان مدعماً بدلالة السنة ، بالاستنباط من الحديث المرفوع ،
فرجح على غيره من التفسيرات ، فهو الراجح الصحيح .
وهذا بحث فقهي جيد من أبحاث الفقه المقارن يبرز لنا اطلاع الترمذى
على أدلة المذاهب ، فهم أقيستها وتأويلاتها . وقد أورد كلام كل من الطرفين
المتنازعين ، وصور استدلالهم تصويراً صادقاً ، ثم كر عليها بالمناقشات
الفقهية العميقة .

(ج) الترجيح بالتعامل (بعمل الجمهور أو الأكثر) :

وذلك بأن يدعم أبو عيسى المذهب المختار له في مسألة خلافية ببيان عمل
الأمة بهذا المختار ، وعنايته بذكر الموافقين له .

وهو كثير في كتابه ، حيث يخرج الحديث ، ويذكر الخلاف في
مسألة الباب ، ثم يعنى ببيان القائلين به . فنأخذ من ذلك ترجيحه لمذهبهم ،
حيث إنا وجدناه يفعل ذلك في بعض الأبواب التي يصرح فيها بالترجيح ،
فيعنى ببيان القائلين بما رجحه من علماء الصحابة فمن بعدهم : كما في مسألة
الحامل المتوفى عنها زوجها ، وترك الجهر بالبسملة في الصلاة ، وغير ذلك

من الأبواب والمسائل . فهذه قرينة تضم إلى صنيع الترمذى فى الباب لمعرفة اختياره ، سيما وأن من طريقة المحدثين التعويل فى الفقه على الآثار عن الصحابة والتابعين .
وبناء على ذلك ننظر فى بعض الأبواب مثالا نتعرف فيه مذهب الترمذى وترجيحه .

مسألة عقد الزواج للمحرم بالحج

عقد لها بابين^(١) الأول : (باب ما جاء فى كراهية تزويج المحرم روى فيه عن نبيه بن وهب قال أراد معمر أن ينكح ابنه ، فبعثنى إلى أبان بن عثمان وهو أمير الموسم بمكة فأتيته فقلت : إن أخاك يريد أن ينكح ابنه فأحب أن يشهدك ذلك . قال : لا أراه إلا أعرابياً بجافياً ، إن المحرم لا ينكح ولا يُنكح أو كما قال . ثم حدث عن عثمان مثله برفعه .

قال أبو عيسى : حديث عثمان حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - منهم : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وابن عمر . وهو قول بعض فقهاء التابعين وبه يقول مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق . لا يرون أن يتزوج المحرم ، قالوا فإن نكح فنكاحه باطل .

والباب الثانى : (باب ما جاء فى الرخصة فى ذلك) وروى فيه من وجهين حديث ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة وهو محرم .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثورى وأهل الكوفة . انتهى .
فالترمذى أطنب فى تعداد من قال بحرمه نكاح المحرم وبطلانه ، ثم اقتضب فى ذكر القائلين بالترخيص بهذا العقد ، وبجوازه ، مما يشعر بأنه قد رجح الأول أخذاً منه واتباعاً لعمل من ذكر من كبار الصحابة ، ومن بعدهم .

الترجيح وندرته فى صحيح البخارى : سبق أن الفقه فى الجامع الصحيح للإمام فى صحيح البخارى

البخارى ، يعبر عن فقهه هو ، واختياره فى المسألة ، وأنه يذكر ما يذكر من الأقوال يشير بها إلى اختياره فى المسألة . وليس يقصد منها بيان المذاهب وعمل العلماء فى الحديث .

فمن الطبيعى بعد ذلك ، أن لا نجد فى كتاب البخارى هذه المناقشات والترجيحات الكثيرة . بطرقها المتعددة ، لأنه لم يقصد لبيان الخلاف بين العلماء ، فمن أين يأتى الترجيح .

هذا هو الأصل فى كتابه ، ولكننا لا ندعى انعدام ذكر الأقوال وترجيح بعضها فى كتابه بل نجد فيه من ذلك النزر اليسير ، الذى يقصد فيه بيان الخلاف ثم يرجح .

وهو فى ذلك كله على عادته ودأبه ؛ يسلك طريق الرمز والإشارة غالباً ، دون التصريح والبيان .

قال البخارى فى الأذان (١) :

(باب : هل يتبع المؤذن فاه هاهنا ، وهاهنا ؟ وهل يلتفت فى الأذان ؟ ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعيه فى أذنيه .

وقال إبراهيم : لا بأس أن يؤذن على غير وضوء .

وقال عطاء : الوضوء حق وستة .

وقالت عائشة : كان النبى — صلى الله عليه وسلم — يذكر الله على

كل أحيانه) .

ثم أخرج فيه حديث أبى جحيفة (أنه رأى بلالا يؤذن ، فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا بالأذان) اهـ .

فقد ذكر البخارى عنوان الباب بصيغة الاستفهام نظراً للخلاف فى جواز الأذان بغير وضوء وذكر الأقوال ، ثم ختم بقول عائشة الذى يفيد جواز الأذان بغير وضوء . إشارة إلى قوته ورجحانه عنده ، ووجهه : أن الذكر فى لفظها مطلق ، يصدق على الذكر بالقرآن وغيره وقولها « وكل أحيانه » ، نص فى عموم الأوقات فيشمل عموم الأحوال : ومن ذلك

حالة الحدث. فيكون النبي — صلى الله عليه وسلم — قد فعل الذكر بأنواعه ومنه تلاوة القرآن في حالة الحدث الأصغر فدل على جوازه ، والأذان نوع من الذكر فيجوز في حالة الحدث ، وهو المطلوب ، وذلك يدل على رجحان جوازه بغير وضوء وهو اختيار البخارى . وقد ظهر بهذا التوجيه أيضاً مناسبة ذكره لكلام عائشة في هذا الموضع ^(١) .

رابعاً : طريقة الترمذى في تفریع الأحكام من الأحاديث :

ونقصد بالتفریع ، أن يتعرض لمسائل من الفقه في الباب ، لم ينص عليها الحديث المخرج في الباب ، إما استنباطاً من الحديث . أو إلحاقاً بمسألة الباب المناسبة بينهما .

وهي ناحية مهمة لدى الفقهاء ، لا يطبقها إلا المدققون ، ولذلك نجد التعرض للفروع في المذهب من خصوصيات الفقهاء الذين كملوا في الفقه وأدواته ، فدراستنا للفروع في جامعى البخارى والترمذى مهم في إفادتنا عن ملكة التفریع الفقهي لدى كل منهما .

ولا يدلنا من الاعتراف بقلة التفریع في جامع الترمذى ، بخلاف شيخه الذى أكثر منها في تراجم كتابه ، فكانت وافرة كثيرة بالنسبة لما في جامع الترمذى .

ولكننا على كل حال لدى قراءتنا لكلا الكتابين نجد فيهما من التفریع ما يكفي للدلالة على فقه مؤلفيهما وعمقهما في الفقه سيما البخارى الذى أوغل في ذلك حتى فاز بالقدح المعلى .

ولعل السبب في ذلك بالنسبة للترمذى أنه قصد الفقه من جهة عمل الأمة بالحديث ، فلم يجد من غرضه الاهتمام بهذه الفروع ، وأنه لم يبلغ رتبة البخارى في الفقه والاجتهاد .

أما البخارى : فكتابه فيه اجتهاده وفقهه . فرأى أن يفرع هذه المسائل ، ويكثر منها تكميلاً للباب .

(١) انظر فتح البارى - ج ٢ ص ٩٤ وعدة القارى ج ٥ ص ٦٦٨ - ٦٧١

طبع استانبول .

وقد قلنا إنا نجد في كتابه فقهاً كاملاً بأدلة ، وكذلك نجده في تفريعه أيضاً ، سيما إذا تذكرنا ما كان عليه الفقه في ذلك العصر من الإبتداء في التفريعات وراعينا أن المحدثين ومن سار على طريقهم من الفقهاء يقلون من التفريع .

وقد ظهر للقارئ بتفسيرنا للفروع أنها ترجع إلى الاستنباط أو اللاحاق ، مستطراداً لما تضمنه الباب — وكل من هذين المساكين نجده في كتاب الترمذى — وعليه طابع الظهور والوضوح من غير إيغال في بعد المناسبة ، أو خفاء العلاقة بالحدث أو المسألة التي خرج من أجلها الحديث .

مثال الاستنباط من الحديث^(١) : (باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها) . استدلال الترمذى على فرضية لفظ التكبير ، وتحليلها التسليم ، ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها) . والتسليم في الصلاة . ثم قال : (والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — ومن بعدهم ، وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ، إن تحريم الصلاة التكبير ، ولا يكون الرجل داخلاً في الصلاة إلا بالتكبير .

قال : وسمعت أبا بكر بن أبان ، مسلمي وكيع يقول : سمعت عبد الرحمن يقول : لو استفتح رجل الصلاة بسبعين اسماً من أسماء الله ولم يكبر لم يجزه ، وإن أحدث قبل أن يسلم أمرته أن يتوضأ ، ثم يرجع إلى مكانه فيسلم ، إنما الأمر على وجهه) .

فقد استنبط الترمذى من الحديث افتراض افتتاح الصلاة بلفظ « الله أكبر » ، وأنه لا تجزى صيغة أخرى ، من صيغ التعظيم أيأ كانت ، وافتراض الخروج منها بالسلام ، فمن تعمد إفساد صلاته في آخرها بعد التشهد لم يجز ذلك ، ولا بد من السلام ، وللعلماء كلام في هذين الفرعين^(٢) .

(١) ج ١ ص ٥٠ .

(٢) فذهب الحنفية إلى أن الركن الإتيان في الإحرام بأحد ألفاظ التعظيم ، نحو الله أعظم ، والإتيان بلفظ التكبير بخصوصه (الله أكبر) واجب ، وكذلك قالوا : الركن تعمد الخروج من الصلاة ، بأي قاطع لها ، والخروج بصيغة السلام واجب ، وهم يفرقون بين الركن والواجب .

ووجه الاستنباط من الحديث : أنه جعل التكبير تحرماً يعنى دخولاً في حرمتها وما يجب عليه فيها « أو يحرم فعله ، وكذلك السلام لا يحل له ما حرم عليه في الصلاة إلا به ، وما لم يخرج من الصلاة إلا به يكون فرضاً ، كما أن ما يدخل به فيها يكون فرضاً . وهو مذهب الشافعى وغيره . وقال الحنفية : إنه واجب دون الفرض (١) .

ومن أمثلة التفريع على ما تضمنه حديث الباب من المسألة ، قوله في الصلاة (٢) . :

(باب ما جاء في وضع اليدين على الشمال في الصلاة) أخرج فيه حديث قبيصة بن هلب عن أبيه قال : (كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه) .

قال أبو عيسى : حديث هلب حديث حسن ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — والتابعين ، ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة ، ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة ، ورأى بعضهم أن يضعهما تحت السرة ، وكل ذلك واسع عندهم (٣) اهـ .

فلم يتعرض الحديث لمكان وضع اليدين في الصلاة ، أهو فوق السرة أم تحتها لكن هذه المسألة شديدة الصلة بما تضمنه الحديث . فتمم الترمذى الباب بالكلام عليها .

ومن ذلك أيضاً (باب من لا تحل له الصدقة) (٤) أخرج فيه حديث عبد الله ابن عمرو عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : (لا تحل الصدقة لغنى ، ولا لذي مرة سوى) .

= وقال الشافعية وغيرهم الإحرام بصفة التكبير ركن ، وكذلك الخروج من الصلاة بالتسليم ركن .

(١) انظر شرح أبي الطيب على الترمذى ج ١ ص ٢٦٣ .

(٢) ج ١ ص ٥٣ .

(٣) ج ١ ص ١٢٧ .

قال أبو عيسى : (حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن ، وقد روى
شعبة عن سعد بن إبراهيم هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يرفعه . وقد روى
في غير هذا الحديث عن النبي — صلى الله عليه وسلم — « لا تحل المسألة
لغنى ولا لذي مرة سوى » .

وإذا كان الرجل قوياً محتاجاً ولم يكن عنده شيء ، فتصدق عليه أجزاً
عن المتصدق عند أهل العلم ، ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم
على المسألة) .

فالحديث نص على أن القوى السليم لا تحل له الصدقة . لكن لم يبين حكم
المتصدق على فقير صحيح ، فتمم الترمذى ، وفرع هذه المسألة ، ومن فقهاء
أنه أتى برواية (لا تحل المسألة) تمهيداً لهذا التأويل .
وهكذا سائر التفريعات في كتابه مستنبطة قربة الأخذ من الحديث ،
وظاهرة الصلة ووثيقة العلاقة بمسألة الباب ، ليس فيها إيغال ولا إبعاد ،
كما أنها قليلة ، فلا يفرع أكثر من مسألة أو اثنين في الباب إن فرغ ،
وقليلاً ما يصنع ذلك .

موازنة تفريع الترمذى بالبخارى :

وأما البخارى : فقد أغنى كلامنا على تراجحه الاستنباطية عن بحث
استنباط الأحكام هنا ، فقد بلغ في ذلك الذروة والغاية .

غير أننا نلفت النظر إلى ميزة في تفريع البخارى ، لا تبارى ، فإنه
لم يكتب بذكر الفروع لمجرد مناسبتها للباب ، بل إنا نجد في كتابه شبيهاً
بكتب الفقهاء من إرساء القاعدة في المذهب وتفريع الفروع عليها .

مثال ذلك قول البخارى في الحرث والمزاعة (١) :

(باب المزراعة بالشرط ونحوه . وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر
قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والربع . وزارع
على ، وسعد بن مالك ، وعبد الله بن مسعود ، وسعد بن مالك ، وعمر بن
عبد العزيز — والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير وآل أبي بكر ، وآل

عمر ، وآل علي ، وابن سيرين . وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت
أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع .

وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن
جاءوا بالبذر فلهم كذا . وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما
فينفقتان جميعاً فما خرج فهو بينهما ورأى ذلك الزهري .

وقال الحسن : لا بأس أن يجتنى القطن على النصف ،

وقال إبراهيم ، وابن سيرين ، وعطاء ، والحكم ، والزهري ، وقتادة :
لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه .

وقال معمر : لا بأس أن تكون الماشية على الثلث أو الربع إلى أجل

مسمى (٥١) .

ثم أخرج حديث نافع عن ابن عمر أنه أخبره (عن النبي — صلى الله
عليه وسلم — عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . . . الحديث) ،

فترجم أبو عبد الله بلفظ (المزارعة بالشطر) إشارة إلى حديث الباب
الذي هو عمدة من أجاز المزارعة كما قال ابن حجر والعيني (١) ، وإلى أنه
ذاهب إليه أيضاً .

مذهب البخاري
في المزارعة

وذكر لفظ (ونحوه) لبيان جوازها على جزء ناتج من الأرض ، ثم
أيد ذلك فساق الآثار الدالة على جوازها من قوله (وقال قيس بن مسلم . .
إلى قوله : عامل عمر الناس . . .) أراد بذلك الإشارة إلى أن الصحابة
لم ينقل عنهم خلاف في الجواز وخصوصاً أهل المدينة وذلك يدل على ثبوت
مثل ذلك عن النبي — صلى الله عليه وسلم — لأنه يبعد تواردهم على فعله من
غير مستند شرعي لهم ، ويلزم من يقدم عمل أهل المدينة على الأخبار المرفوعة
أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم وهم المالكية (٢) .

ثم فرع البخاري على المزارعة فروعاً أشار إليها بما ذكر في الترجمة من
الآثار وهذه الفروع :

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٩٠٧ وعمدة القاري ج ٥ ص ٧٢٣ طبع استانبول ،

(٢) انظر فتح الباري ج ٥ ص ٧ .

١ — انخابة : وقد أشار إليها بما روى من معاملة عمر مع الناس ، وهي تفريغ البخارى
مل جواز
المزارة

٢ — اجتناء القطن ببعض الحاصل منه ، بما أخرج من قول الحسن : لا بأس أن يجتنى القطن على النصف .

٣ — كراء القطن لينسج ثوباً ببعض الثوب الناتج من العمل . ونقل جوازه عن طائفة العلماء إبراهيم وابن سيرين إلخ . . ما ذكر في الترجمة .

٤ — كراء الأجير لخدمة الماشية ببعض الناتج منها . بما نقل من كلام معمر (*)

وظاهر صنيعه بما علمنا من عادته في كتابه أنه قائل بالجواز في ذلك ، فإذا تأملنا صلة هذه المسائل بمسألة الباب وجدنا صنيع البخارى في سرده تخريجاً لها على مسألة الباب ، كما يفعل الفقيه من تخريج الحكم للمسألة على قاعدة مذهبه .

ووجه التخريج : أن المزارة عقد على عمل في المال ببعض نمائه ، فهو كالمضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من نمائه ، وهو معدوم أو مجهول ، فحيث اغتفر ذلك ، واكتفى بمعلومية نسبة استحقاقه من الناتج . اغتفر أيضاً في المزارة وقد جاءت النصوص مؤيدة لذلك .

فهكذا جميع الفروع المذكورة في الباب عقود على عمل في المال ببعض نمائه ، فتصحح كما صحت المضاربة والمزارة (١) .

(*) هذا ما نفهمه من كلام معمر ، وفسره العيني فقال : أن يكرى دابة تحمل له طعاماً مثلاً إلى مدة معينة على أن يكون ذلك بينهما أثلاثاً أو أرباعاً ، فإنه لا بأس به . وعندنا لا يجوز ذلك ، وعليه أجرة المثل لصاحب الدابة (اهـ . عمدة القارى ج ٥ ص ٧٢٣ .)
(١) ومسألة المزارة ، والمسائل الأخرى موضع خلاف كبير بين العلماء . قال ابن بطال في مسألة المزارة ، فيما نقل عنه العيني ج ٥ ص ٧٢٣ — ٧٢٤ : (اختلف العلماء في كراء الأرض بالشرط والثالث والرابع . فأجاز ذلك على وابن مسعود وسعد والزبير وأسامة وابن عمر ، ونعاذ ، وخباب وهو قول ابن المسيب ، وطلوس وابن أبي ليلى . والأوزاعي والثوري وأبي يوسف ، ومحمد وأحمد . هؤلاء أجازوا المزارة والمساقاة .) (وهو مذهب البخارى) . وكرهت ذلك طائفة : روى عن ابن عباس وابن عمر وعكرمة والنخعي ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والليث والشافعي وأبي ثور . قالوا : لا تجوز المزارة وهي كراء الأرض بجزء منها ويجوز عندهم المساقاة . ومنهما أبو حنيفة وزفر فقالا : لا تجوز المزارة ولا المساقاة بوجه من الوجوه .

وهذا كتخريج الفقيه المسائل غير المنصوصة على ما يجد فيه النص ، وكثير منه في كتاب البخارى .

ذلك ما تحقق عندي من مراد البخارى وهدفه من ترجمته . وقد رأى شيخ الإسلام ابن حجر في كلام البخارى أنه يريد بالمزراعة المخبرة ، وأنهما بمعنى واحد . حيث قال (١) تعليقا على أثر عمر بن الخطاب .

(وفى لإيراد المصنف هذا الأثر وغيره في هذه الترجمة ، ما يقتضى أنه يرى — المزارعة والمخبرة بمعنى واحد ، وهو وجه للشافعية ، والوجه الآخر : أنهما مختلفا المعنى ، فالمزراعة : العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك . والمخبرة مثلها لكن البذر من العامل) اهـ .

وليس ما فسر به مقصد البخارى بحتم ، بل يمكن حمله على المساواة في الحكم ، وهو الحوار ، وذلك أنه قد ساق بعدها فروعا أخرى ليست مزارعة ولا مخبرة ، ويدل لذلك أن البخارى قال : (وعامل عمر الناس) ، ولم يقل وزارع . فلو كان قال وزارع لكان هناك شبهة فيما ذهب إليه ابن حجر فكيف ولم يقل ، وكيف وقد ساق تلك الفروع .

= ودليل المانعين :

١ - من النقل : حديث رافع بن خديج في النهى عن كراء الأرض أخرجه البخارى وغيره .
٢ - ومن العقل أنها إجارة مجهولة فلا تصح ، للجهالة بالخارج ، وبما يكون لكل منهما بالتالى .

وأجيب عن دليلهم النقل : بأن المراد ما يكون فيه الأجرة ثم مكان معين من الأرض ، أو كان كيلا ميمنا .

ومن دليلهم المقول : بأنه قياس في مقابلة النص ، فلا يحتاج به ، وبأنه قد عارضه القياس على المضاربة ، وهو يقضى بالجواز .

فالبخارى عني بالانتصار للجواز فأكثر من سياق الآثار فيه ، ومنهجه هو الصحيح الراجح ، لقوة دليله كما يظهر لمن تدبر .

انظر لزيادة الاطلاع : التعليق على مختصر سنن أبى داود ج ٥ ص ٥٦ - ٦٢ - فقد أجاد وأفاد . وانظر فتح البارى ج ٥ ص ٧ - ٩ ، وعمدة القارى ج ٥ ص ٧٢١ - ٧٢٤ .
(١) فتح البارى ج ٥ ص ٨ .

خاتمة الفصل :

- و خلاصة البحث في هذا الفصل نسردها بتقرير ما يلي :
- ١ - أن الترمذى توسع في رواية الأحاديث ، وأكثر منها ، فكثرت أبوابه في الفقه ، وجعل بحث الفقه من جملة مضمون الباب ، وهو في ذلك موافق للبخارى ، سوى أن البخارى جعل الفقه في عناوين الأبواب إلا في مضمونها .
 - ٢ - قصد الترمذى من الفقه بيان العمل بالحديث ، لذلك كانت طريقته في بحث الأحكام شاملة لبيان مذاهب العلماء ، ولرأى الترمذى وفقهه ، فتنوعت طرائقه وألوان بحثه في الفقه إلى ما يلي :
 - ١ - الاكتفاء بالترجمة ، والسكوت عن التصريح بالحكم في صلب الباب . وهو قليل في كتابه .
 - ٢ - بيان عمل الأمة وذلك يتناول أمرين : حكاية الإجماع ، وبيان الاختلاف والمذاهب في المسائل الخلافية .
 - ٣ - الترجيح : ويتمثل فيه فقه الترمذى الخاص ، وقد وجدناه يغلب عليه الأخذ بحرفية النصوص ، ويرجح غالباً بظاهر الحديث ، ثم بالاستنباط منه ، ثم بعمل الجمهور .
 - ٤ - تفريع بعض الأحكام على الحديث ، وهو قليل ، كما أنه ليس بعيداً في استنباطه .
 - ٣ - أما البخارى فقصد من بحث فقه الحديث إبداء وجهاده واختياره في المسائل لذلك تعرض للآيات الكريمة ، وأتى بالآثار عن الصحابة فمن بعدهم ، واقترب عن الترمذى في أمور : -
 - ١ - أنه يقصد - غالباً وفي أكثر الأحيان من ذكر أقوال الصحابة والتابعين الاستئناس بها لمذهبه ، وتقوية استدلاله ، لا بيان عمل العلماء بالحديث ومذاهبهم .
 - ٢ - عدم التعرض لذكر اختلاف المذاهب إلا نادراً ثم ندرة الترجيح ، مع كثرة ذلك في كتاب الترمذى .
 - ٣ - كثرة الفروع الفقهية في صحيح البخارى وعمق تأسيسها ، بينما هي قليلة عند الترمذى قريبة من الفهم إذا قيست في ذلك إلى ما في البخارى .

الفصل الثالث

إلغاء الضوء على بحث الترمذى في الأحكام ونقله للمذاهب

- أولاً : اتجاه الإمام الترمذى للفقهاء : -
اجتهاد المحدثين - موقف الترمذى من المذاهب - ميله عن الحنفية وأصحاب الراى -
للترمذى مجتهد مرجح - اجتهاد البخارى .
- ثانياً : إصاد الترمذى فى نقل المذاهب : -
انتقاد نقل المذاهب فى الجامع - دفاع عن نقل الترمذى للمذاهب .
انتقاد نقل الإجماع - الجواب عنه .
- ثالثاً : عبارة الترمذى الفقهية - استعمال الترمذى العبارات المجملة .

ظهر بالدراسة السابقة أن جامع الترمذى حافل بالفقه والمذاهب ، وأنه توسع في نقل المذاهب توسعاً كبيراً ، فأطلعنا على آراء الصحابة والتابعين ، وقدم إلينا فقه مذاهب أتى عليها الزمان ، وطوتها يد النسيان ، مع ما نقل من المذاهب المعروفة لنا . ثم أبدى نظراته بالترجيح في كثير من الأحيان . وتلك خصوصية لكتابه لا يشاركه فيها كتاب في الحديث (١) بل قلما نجد في كتب الفقه توسعه الكثير هذا في نقل المذاهب ، وهذه كتب خلاف العلماء لابن جرير الطبري ، وأبي جعفر الطحاوى ، ومحمد بن نصر المروزي نسمع بها ، ونبحث عنها فلا نكاد نجدها . نرجع إلى كتاب الترمذى فنجده يكاد يغنى عنها ، وقد بحثت حتى عثرت على قطعة من كتاب الطبري (٢) وقطعة من كتاب الطحاوى (٣) فما وجدت فيهما كل المذاهب التي في جامع أبي عيسى .

اللهم إلا أنهما قد عنيا بالمسائل الفرعية المستخرجة بالقياس والاستنباط استيفاء وتفصيلاً لها ، وللمذاهب فيها .

فكتاب أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة مرجع عظيم في الخلاف ، سيما في معرفة المذاهب المهجورة كمذاهب الأوزاعي وإمام أهل الشام ، وسفيان الثوري من أئمة العراق ، وقد عمل بمذهبهما مدة طويلة ، وكذهب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه ، من أئمة خراسان . وعبد الله المبارك (٤) . . .

(١) دائرة المعارف الإسلامية لجماعة المستشرقين ج ٥ ص ٢٣٠ .

(٢) واسمه اختلاف الفقهاء يوجد منه ثلاثة أجزاء صغيرة محفوظة بدار الكتب المصرية وطبعت بمصر سنة ١٣٢٠ هـ .

(٣) وهي الجزء الثاني من كتاب « اختلاف الفقهاء » في مجلد كبير مخطوط به خروم محفوظة بدار الكتب المصرية رقم ٦٤٧ فقه حنفى .

(٤) وأذكر أنني تحدثت مع أحد الفقهاء عن هذا الجانب في الفقه ، فإذا هو يبدى أسفه أنه لم يثر على آراء عبد الله بن المبارك ، حتى لقد قدم بحثاً حصل به على إحدى الدرجات العلمية ، لم يقدم فيه الأمثلة الكافية عن فقهه ، وكم كان مبروراً حين أطاعته على هذا المرجع ، فوجد فيه ضالته التي ظل يتشدها سنين .

وللجامع قيمة عظيمة من هذه الناحية أيضاً ، كمرجع للباحثين في المذاهب واختلاف العلماء ، فإنه يعتبر كما قالت دائرة المعارف الإسلامية (١) : « أقدم مصنف وصل إلينا عن أوجه الخلاف » ٨١ . ولهذه الميزة أهميتها لدى أهل التحقيق من الباحثين ، فإن لقدم المرجع عندهم في هذه العلوم أهمية كبيرة توازي علو الإسناد عند المحدثين (٢) ، حيث إن قرب الكتاب من عصر أصحاب تلك المذاهب يضعف احتمال الخطأ في النقل ، فيكون الاعتماد عليه مفضلاً لدى الباحث على المرجع المتأخر (٣) .

لقد أظهرنا مزية الترمذى في الفقه في صورتها الواضحة الجلية .

فلا بد لنا الآن أن نعرف اتجاه الإمام الترمذى الفقهي ، وإلى أى المذاهب أو المدارس الاجتهادية يميل ، ثم ما مقدار الانتفاع به في الفقه ؟ وهل يمكن الاعتماد عليه في نقله ، وإلى أى مدى يمكننا ذلك .

إن الترمذى لم ينقل المذاهب عن أصحابها مشافهة ، فإنه لم يلزمهم ، كما أننا نجد لا ينقل ألفاظهم إلا قليلاً ، فالركون إليه إنما يكون بسلامة هذين الركنين .

طريق نقله للمذهب . وكيفية تعبيره عنه .

فتمه ثلاث مسائل هامة :

المسألة الأولى : اتجاه الإمام الترمذى الفقهي .

المسألة الثانية : إسناده بالمذاهب التي رواها .

المسألة الثالثة : تعبيره الفقهي .

ونرجو أن نوفق في دراسة هذه المسائل في بحثنا ههنا الذي هو خاتمة دراسة الفقه .

(١) ج ٥ ص ٢٣٠ .

(٢) علو الإسناد : قلة الوسائط في الرواية مع الاتصال وهو ما يتسابق إليه المحدثون ، وإليه يرحلون .

(٣) وذلك ما اتبعته محمداته - في بحثي هذا مبتدئاً بالجامع ويصححني البخاري ومسلم ثم ما يتعلق بموضوعي حسب التسلسل الزمني إلى هذا العصر .

اولا : اتجاه الامام الترمذى الفقهى :

فى القرن الثانى من الهجرة نهض الفقه الإسلامى نهضة عظيمة ، فظهر انقسام الاجتهاد الى طريقتين :
عدد كثير من المجتهدين منهم الأئمة أصحاب المذاهب المتبوعة ، الذين بزوا علماء زمانهم ، وكان لهم قدر عظيم فى أقطار البلاد ، وتميزت طرق الاجتهاد تماماً فى طريقتين : طريقة أهل الرأى ، وطريقة أهل الحديث :

وكانت مدرسة الرأى بالعراق وخاصة الكوفة ، فأطلق على علماء الكوفة مدرسة الرأى ومن سار على طريقهم من التوسع فى الأخذ بالقياس ، وما عرفوا به من حدة الرأى ، والاستنباط ، والتفريع ؛ « أهل الرأى » .

وكانت مدرسة الحديث فى الحجاز فأطلق على علماء الحجاز ومن سار على منهجهم من التمسك بالحديث وغلبة الطريقة النصية فى استنباط الأحكام « أهل الحديث » .

ونشط أتباع كل إمام فى الانتصار لمذهبه واجتهاده ، والدعوة إليه والاجتهاد فى كسب الأتباع له وتكثيرهم .

فما جاء القرن الثالث الذى كان فيه الترمذى وبقية الأئمة الستة المحدثون ، الاجتهاد والتقليد فى عصر الترمذى إلا وقد انحاز المسلمون فى البلاد إلى مذاهب الأئمة ، وظهر التقليد المذهبى الذى يلتزم فيه المقلد مذهب إمام معين ، يختاره حسب بيئته أو شيوخه الذين تخرج عليهم ، أو غير ذلك من الأسباب ، مما يجعله يقلد مذهباً ، فإذا هو يأخذ به ، ويدعو إليه ، فقوى الخلاف فى هذا العصر — بسبب ذلك — وربما اشتد وتحى وطيسه فى كثير من الأحيان .

ولكن الاجتهاد لم يتوقف ، بل كان هناك من الأئمة من بلغ مرتبته وقام بوظيفته ، كالطبرى وغيره ، ولم يكن التقليد كما هو الآن من الالتزام الكامل للمذهب ، بل كان أحدهم يبحث فإذا وصل إلى حكم يطمئن إلى صحته عمل به ، وإلا أخذ بقول إمامه .

إذا نظرنا إلى المحدثين وزيد منهم الأئمة البارعين كالبخارى والترمذى ، اجتهاد المحدثين فإن النزول الحكيم بين أيديهم لا تحق عليهم معانيه ، وعندهم السنة النبوية وآثار الصحابة البررة والأئمة الكرام ، فلا يمكن لمثل هؤلاء مع توفر أسباب

الاجتهاد لديهم أن يكونوا مقلدين ، تقليد عامة الناس ولو ظهر لهم الحق بالبرهان على خلاف إمامهم ، بل يجتهدون ويقولون بما وصلوا إليه باجتهادهم . ولا سيما أنه لا يسوغ لمجتهد أن يقلد غيره فيما علم أن الحكم بخلافه . ولكنهم ليسوا في درجة الاجتهاد بمنزلة الأئمة الكبار أبي حنيفة أو مالك أو غيرهما ، بل كانوا متفاوتين لعدم تفرغهم لاستنباط الأحكام إذ كانوا قد أفرغوا جهدهم في الحديث ، ورجاله ، وفنونه .

موقف الترمذى من المذاهب :

ومن هنا نجد الإمام محمد بن عيسى الترمذى يقف في جماعه من المذاهب والآراء موقف المحتكم إلى السنة النبوية والاستدلال بها ، فيرجح منها ما شهد له الحديث الصحيح أو كان دليله أقوى في نظره ، حين يتقدم لديه وجه في الترجيح ، لا يرجحه من حيث أنه مذهب فلان المعين من الأئمة ، وقد رأيناه يذكر في مسائل الخلاف عدداً من القائلين بكل رأى ، ثم يرجح بين أقوالهم بالدليل .

فكثيراً ما يرجح مذهب مالك مثلاً ، وربما يضعفه كما في توقيت المسح على الخفين للمسافر خالفه في قوله بعدم التأقيت ورجح التوقيت (١) . وفي مسألة الإبراد بالظهر في الحر رأيناه خالف الشافعى ووافق مالكا ومن معه ، إلى آخر ما سبق من الأمثلة التى تناولها بحثنا في ترجيح الترمذى ، ففيها دليل بين ، ووهان صادق على ذلك .

ولكن ما مدى اجتهاد الترمذى ، واستقلاله ، أو تبعيته للمذاهب ؟ الإنسان ابن بيئته ، لا يستطيع الفكك من التأثير بها ، فلا بد أن يميل الترمذى مع أحد الاتجاهين في الاجتهاد ، وقد استعمل في كتابه بعض ألفاظ اصطلاحية عند الفقهاء تدلنا على وجهته وهى : (أهل الكوفة) ، (أصحابنا) . أما قوله : « أهل الكوفة » فقد أكثر من استعماله في بيان المذاهب ويذكره في مقابل الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد في كثير من الأحيان ، فيقول : قال أهل الكوفة ، أو قال بعض أهل الكوفة ، ونحو ذلك من

معنى قوله :
« أهل الكوفة »

العبارات ، فظن بعضهم أن مراده بأهل الكوفة الإمام أبو حنيفة ، وأنه أغفل ذكر اسمه تعصّباً عليه . قال الشيخ سراج أحمد الرهندي في شرحه للجامع الترمذى^(١) ما ترجمته : (وذكر المصنف لفظ بعض أهل الكوفة » يريد به الإمام أبا حنيفة — رحمة الله عليه — وهذا غاية التعصب منه في شأن الإمام الأعظم) .

ولكن هذا القول ضعيف ، فإن تأمل استعمال الترمذى هذا اللفظ يدل على أنه لم يخص أبا حنيفة ، بل أراد من كان فيها من الفقهاء كوكيع والسفيانين ، كقوله في باب ما جاء أنه يبدأ بموخر الرأس^(٢) (وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجراح) اهـ .

وهذا يدل على أنه يريد بقوله « أهل الكوفة » أعم من الحنفية وإلا ما جاز قوله بعد : منهم وكيع بن الجراح ، وذلك تعبير دارج في كتب الحديث بالذات حتى عند الحنفية ، فالعيني في كتابه « عمدة القارئ شرح صحيح البخارى » يكثر من استعمال هذا اللفظ مريداً به ما أراد الترمذى أعنى من كان بالكوفة من الأئمة .

ولا نستطيع أن نجزم بأن ترك الترمذى ذكر الإمام الأعظم في صدد بيانه للمذاهب كان للتعصب فلعله لم يبلغه مذهبه بطريق يطمئن إليه .

نعم إن هذا لا يمنع ميله عن الحنفية ، وهذا أمر طبعى ، بعد ما عرفنا وصف الحالة العامة بين مدارس الاجتهاد وما كان بينهم من خلاف ، فن الطبيعى جداً أن يظهر في فقهه أثر مسلك شيوخه ، ونوع العلم الذى تعمق فيه وتفوق ، وأشربته روحه ، أعنى الحديث الشريف وفنونه ، وعلماء الحديث — إجمالاً — لا يرتاحون إلى مسلك الكوفيين ومنهم الحنفية لإيغالهم في القياس والرأى ، ولشدة تعمقهم في الاستنباط ، وتفرع الفروع ، ما لم يألّفه المحدثون .

ولأنهم كثيراً ما يكون عندهم في الحكم حديث يدل على ما ذهبوا إليه ، فلا يذكرونه في معرض الاحتجاج ، لتشددهم في الحديث ، وبرزون

(١) ج ١ ص ٦١ .

(٢) ج ١ ص ٩ .

الترمذى يميل
من أهل الرأى
إلى أهل الحديث

الاستدلال بالرأى ، فيظن أن ليس عندهم حديث في المسألة .
وقد بين فضيلة أستاذنا العلامة محمد محي الدين عبد الحميد فقال (١) :
« وقد جرى في لسان قوم لا يدركون حقائق الأمور أن أبا حنيفة - رضى الله عنه - كان يترك الأخذ بالحديث ، ويذهب إلى الرأى أو القياس .
ولم يصدقوا فيما نسبوه إليه ، ولا بنوا كلامهم هذا على تحقيق . والصواب في هذه المسألة أن أبا حنيفة كان يشترط بالحديث شروطاً أدق وأشد مما يشترطه غيره من العلماء ، وكان إذا لم يجد في المسألة حديثاً استكمل شرائطه يذهب إلى تعليل الأحكام بما حذقه من قواعد الشريعة العامة . وكره ذلك منه علماء الحديث ورواته ، فانطلقوا يتهمون به بإهمال الحديث ونزوه وأصحابه بأهل الرأى . وأنت لو تتبع ما ذهب إليه أبو حنيفة لوجدت في كلامه وتعليه دلائل الفكر المصيب ، والذهن المتوقد ، مع الورع ومراقبة الله تعالى ، ولو ذهبت تلتمس لكل مسألة - حكم فيها - حديثاً أو أثراً يوافق ما أخذ به لما أعياك ذلك . وقد ظهر من أتباعه جماعة اشتغلوا بالحديث وروايته ، وتلمسوا الاستدلال له ، فوجدوا ذلك . وما نظن أبا حنيفة خفيت عليه هذه الأحاديث حين استنبط الأحكام ، ولكنه - على ما أشرنا إليه - لم يجعلها مستندة لعدم توافر ما كان يشترطه من الشروط ، ومن صديقه - رضى الله عنه - وصنيع أتباعه من بعده جاء فقهه مدعماً بالأدلة من المنقول والمقول في كل مسألة تقريباً) . انتهى .

فذلك ما يجعل الترمذى وغيره من المحدثين ينحرفون عن الحنفية ومن سار على طريقته من أهل الرأى ، مما جعل عناية الترمذى بفقههم أدنى وأقل من عنايته بفقه المجتهدين المنسوبين لأهل الحديث .

وأما قوله « أصحابنا » فكثير استعماله في جامع الترمذى ، وبتأمل صديقه نرى مراده به الفقهاء المجتهدين من أهل الحديث كمالك بن أنس ، ومحمد ابن إدريس الشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم . وهذه أمثلة من كتابه تدل على ذلك :

قول الترمذى :
« أصحابنا »

المثال الأول : (باب ترك الوضوء من القبلة)^(١) : أخرج فيه حديث عائشة أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ، ثم قال :

« وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ؛ قالوا ليس في القبلة وضوء . وقال مالك بن أنس ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : في القبلة وضوء . وهو قول غير واحد من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — والتابعين . . . »

وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد (١٥٠) .

فقد عبر بكلمة « أصحابنا » عن الفقهاء الذين لم يأخذوا بحديث عائشة : مالك بن أنس ومن معه ، وهم جميعاً من أئمة الحديث المجتهدين في الفقه فدلّت العبارة على أنه يريد بهم بهذه اللفظة « أصحابنا »^(٢) .

المثال الثاني : (باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر)^(٣) أخرج فيه الحديث :

« من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ، ثم قال :

« وبه يقول أصحابنا : الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق »^(٤) . وهذا صريح بأنه يريد بهم بهذه الكلمة أعني الفقهاء المحدثين ، وليس خصوص المذكورين ، يدل لذلك المثال السابق والتالي ، وكذلك جاءت مثل هذه العبارة : « أصحابنا الشافعي وأحمد وإسحاق »^(٥) في باب الذي يصلي الفريضة ثم يؤم الناس وهي دليل على أن مراده أصحاب الحديث أيضاً كما قال المباركفوري^(٦) .

(١) ج ١ ص ١٨ - ١٩ .

(٢) انظر شرح الترمذي « أبي الطيب المثني » . ج ١ ص ١١٢ .

(٣) ج ١ ص ٣٩ .

(٤) ج ١ ص ١١٥ .

(٥) تحفة الأحوذى ج ١ ص ٤٠٤ .

المثال الثالث : (باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة^(١)) أخرج فيه حديث غيلان بن سلمة الثقفي أنه أسلم وله عشرة نسوة الجاهلية فأسلمن معه . فأمره النبي — صلى الله عليه وسلم — أن يتخير أربعاً منهن ثم قال : « والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا منهم الشافعي وأحمد وإسحاق » اهـ . وهذا يدل على أن المذكورين بعض أصحابه وهم من أهل الحديث فيكون مراده الفقهاء المجتهدين من أهل الحديث .

هذه الأمثلة ونحوها تدلنا على أن كلمة (أصحابنا) يريد بها الترمذی الفقهاء أهل الحديث ، وتدل على سلوكه طريقهم — فضلاً عن ميله إليهم — ومن ثم عني بسرد أسمائهم في ذكر الأقوال ، حتى أن كتابه ليكون أنفع شيء في معرفة مذاهب مدرسة الحديث في فروع الفقه .

الترمذی مجتهد مرجح على طريقة المحدثين :

وبعد أن علمنا أن كلمة أصحاب يريد بها أهل الحديث الذين اجتهدوا وظهرت مذاهبهم من الأئمة المجتهدين اجتهدوا اجتماعاً فيه على العناية بالحديث وشدة التسلك به حتى سمو أهل الحديث ، فإنه يتبين لنا أن الترمذی أخذ بطريقهم هذه ، ماش على أصولهم في الأخذ بما يؤدي إليه ظاهر الحديث في الفقه .

ولكن ليس معنى استعمال الترمذی لفظ (أصحابنا) أنه مجتهد مطلق حقاً أنه قد تبع الدليل ورجح بعض المذاهب على بعض ، فهذا يثبت له درجة اجتهد الترجيح ، ولا نستطيع أن نرتفع به إلى مستوى الاجتهاد المطلق ؛ كأبي حنيفة والشافعي مثلاً ، فإننا نجد في كتابه يحكي الأقوال والمذاهب في المسألة ثم يرجح بينها حيث يعين له المرجح ، ولا نجد يسلك طريقة المجتهد المستقل الذي يستقرئ الأدلة ثم ينتزع منها الحكم . بل هو يسرد المذاهب ثم يرجح بينها فيمكننا أن نقول إن اجتهاده في مرتبة « الترجيح على طريقة أهل الحديث » .

(١) ج ١ ص ٢١١ ومثل باب ما جاء في المصراة ج ١ ص ٢٣٦ .

نسبة الترمذى
لبعض المذاهب
ليست صواباً

وقد نسب بعض الباحثين أبا عيسى إلى التذهب ببعض المذاهب ثم
«اختلفوا فيه على قولين :

الأول : أنه كان شافعي المذهب ، وبه قال محمد أنور شاه الكشميري
في كتابه « العرف الشذى على جامع الترمذى » (١) .

الثاني : أنه كان حنبلي المذهب — ذكر ذلك المباركفوري عن بعض
العلماء (٢) .

وهذا تأثر منهم بحالة عصرهم ، من التزام الناس والعلماء مذهباً معيناً
لا يحيدون عنه أبداً ، وقد علمنا أن عصر أبي عيسى مخالف لما آل إليه الحال
لدى المتأخرين .

الترمذى مجتهد
مرجع على طريقة
المحدثين

والذى نراه بعد ما درسنا طريقته في بحث الأحكام ، واستقرأنا كتابه
في موقفه من المذاهب ، أنه من طائفة المحدثين الذين لم يلتزموا بإمام معين ،
بل يأخذون بالحديث والسنة ، وهى الطريقة التى سار عليها أئمة المحدثين
المتفقيين ، وعلى رأسهم أحمد وإسحاق ؛ كما قال الدهلوى في رسالته :
« الإنصاف في أسباب الاختلاف » : « وأما أبو داود والترمذى فهما مجتهدان
منتسبان إلى أحمد وإسحاق » — انتهى .

فالترمذى سار على سنتهم ، ولم يدع لنفسه الاجتهاد المطلق ، بل إن عمله
تتاطق بأنه (مجتهد مرجع متبع لطريقة أهل الحديث) .

اجتهاد البخارى :

البخارى مجتهد
مطلق

أما البخارى فكان في الفقه أكثر عمقاً وغوصاً ، وهذا كتابه كتاب إمام
مجتهد غواص في الفقه والاستنباط ، بما لا يقل عن الاجتهاد المطلق ، لكن
على طريقة فقهاء المحدثين النابيين ، وقد قرأ منذ صغره كتب ابن المبارك
وهو من خواص تلامذة أبي حنيفة ، ثم اطلع على فقه الحنفية وهو حدث
— كما أخبر عن نفسه — واطلع على فقه الشافعي من طريق الكرابيصى ،
كما أخذ عن أصحاب مالك فقهه ، فجمع طرق الاجتهاد إحاطة واطلاعاً ،

(١) ص ٦ .

(٢) انظر مقدمة تحفة الأحوذى ص ١٧٣ .

فنهياً له بذلك مع ذكائه المفرط وسيلان ذهنه أن يسلك طريق المجتهدين ،
ويبلغ شأوهم ، وهذا كتابه شاهد صدق على ذلك ، حيث يستنبط فيه الحكم
من الأدلة ، ويتبع الدليل ، دون التزام مذهب من المذاهب ، والأمثلة التي
ضمها بحثنا عن فقهه وما أوجزنا من القول في عمق تراجمه وتنوع طرق
استنباطه ، يدل على أنه مجتهد بلغ رتبة المجتهدين ، وليس مقلداً للمذهب ما ،
كما يدعى بعض أتباع المذاهب .

كذلك كان للتخصص العلمي أثره في اتجاه البخارى ، إزاء أهل الرأى ،
فقد سبق تلميذه الترمذى في إغفال ذكر أبى حنيفة وأصحابه ، والتعبير عنهم
وعمن سلك طريقهم من الكوفيين بأهل الكوفة ، وكان الترمذى تأثر
به في ذلك .

البخارى يميل
إلى مدرسة
الحديث

وأكثر مما ذكرت تصدى البخارى للرد على الحنفية في مسائل كثيرة
من كتابه يقول فيها وقال بعض الناس كذا . . . ثم يتبعها بالرد والمناقشة ،
ولكن هذه المسائل شارك فيها الحنفية غيرهم من العلماء . ولم ينفرد بها الإمام
الأعظم — لكن اشتهر لدى العلماء كما ذكر الميدانى في رسالته « كشف
الالتباس » (١) أن مراده بذلك الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان ، وأصحابه .

ونتيجة للتفاوت بين الإمامين محمد بن إسماعيل وتلميذه محمد بن عيسى
ابن ثور في الفقه ، مع ما ذكر من الفرق في مقصدهما القمهى ، تفاوت
تصرفهما في جامعتهما ، فنحن نقرأ في الجامع المسند المختصر الصحيح فقه
عالم مجتهد يستنبط من الأدلة ، أما الترمذى في جامعته فإنه يتكئ على المذاهب
والأقوال ، ثم يرجح بينها إن عن له ترجيح ، فهو في رتبة المجتهدين . سالكاً
طريقة أهل الحديث المتعمقين كالإمام مالك والشافعى .

نتيجة تفاوت
اجتهاد البخارى
والترمذى

ثانياً : اسناد الترمذى في نقل المذاهب :

ما كان الترمذى — وهو إمام في الحديث — لينقل أقوال العلماء ومذاهبهم

(١) ص ٤ كشف الالتباس عما أورده البخارى حل بعض الناس ، جمع فيها العلامة
عبد الغنى الميدانى المسائل التي يقول فيها البخارى : وقال بعض الناس فرد القول بأن البخارى
أراد أبى حنيفة وبين أنه لم ينفرد بها الإمام أبو حنيفة بل وافقه عليها غيره .

الفقهية إلا بالإسناد الموثوق جرياً على سنته كمحدث وعالم عظيم ، وإننا اليوم نطلب من الباحث سرد مراجع بحثه ، للتثبت من النقل في بحثه ، فقد صنع الترمذى آخر بجامعه نحو هذا الصنيع ، حيث نبه على أسانيده في نقل أقوال العلماء ومذاهبهم في كتابه^(١) ، فأشبه من يسرد المراجع ؛ حيث يعول على الإسناد ويعتمد عليه .

هذه الأسانيد لها أهمية كبيرة لمعرفة رأى المتقول عن صاحب المذهب ، ما موقعه في مذهبه ، فضلاً عن التثبت في النقل .

إلا أن البحث في سند رواية الفقه لا يخضع لحرفية الجرح والتعديل الحديثي ، ومن هنا نجد من الفقهاء المعتمدين في نقل المذهب عن إمامهم من ينزل عن رتبة (ثقة) عند المحدثين ، وحسبنا دليلاً : أبو الوليد المكي موسى بن أبي الحارود ؛ كان من أثبات أصحاب الشافعي ، حجة في نقل المذهب عنه ، لكنه في رواية الحديث (صدوق) .

فغایتنا إذن التعريف بنقله فقه الأئمة الذين روى الترمذى عنهم الفقه ، ويكفي ثبوت العدالة والبراءة من الجرح لقبول نقل المذاهب الفقهية .
وسنعرفك بهؤلاء الرواة على ترتيب ما ذكره الترمذى :

إسناد فقه سفيان الثوري :

قال الترمذى^(٢) : (وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء ، فما كان منه من قول سفيان الثوري : فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي حدثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان .
ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذى حدثنا محمد ابن يوسف العرياني عن سفيان) .

فقد روى فقه الثوري باسنادين بينه وبين سفيان في كل إسناد واسطتان :

أما الطريق الأولى : فمحمد بن عثمان هو ابن كرامة العجلي مولاهم ، محمد بن عثمان الكوفي

(١) ج ١ ص ٣٣٢ .

(٢) نفس المكان .

ثقة عند علماء الرجال ، وهو وراق عبيد الله بن موسى العباسي ، وقال فيه أبو حاتم الرازي وهو المتعنت : (صدوق) وقال الحافظ في التقریب : (ثقة) ، وقال الذهبي ^(١) : (الإمام المحدث الثقة أبو جعفر . . . إلخ) .

مات سنة ٢٥٦ هـ ، روى له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه ^(٢) . وعبيد الله بن موسى العباسي : من حفاظ الحديث وأول من دونه المسند بالكوفة ، وثقة الأئمة ، وقال أبو حاتم فيه : صدوق حسن الحديث وقال الذهبي فيه : (الحافظ الثبت) . وكان من علماء الشيعة ولكن لم يمنع ذلك توثيقه عند المحدثين لصدقه وأمانته ولد بعد سنة ١٢٠ هـ . ومات سنة ٢١٣ هـ روى له الجماعة أصحاب الكتب الأصول ، قال الحافظ في التقریب : ثقة ^(٣) .

عبيد الله بن موسى العباسي

وأما الطريق الثانية : فأبو الفضل مكتوم بن عباس الترمذي : قال فيه الذهبي ^(٤) : « لا يعرف » ، لكن الحافظ ابن حجر ترجم له في تهذيب التهذيب ^(٥) ، وفي تقریب التهذيب ^(٦) ولم يطعن فيه بذلك ، بل قال في التقریب « مقبول » . ورواية الترمذي عنه — وهو إمام عظيم — تجعل قول الذهبي مرجوحاً .

مكتوم بن عباس الترمذي

ومحمد بن يوسف الغرياني : شيخ الشام ، ثقة فاضل ، قال فيه البخاري : (وكان من أفضل أهل زمانه) هـ . روى عن الأوزاعي والثوري وجرير ابن حازم وخلق ، وهو مقدم في حديث سفيان الثوري على الإمام عبد الرزاق صاحب المصنف .

الغرياني

توفي سنة ٢١٢ هـ روى عن الجماعة ويقع حديثه عالياً في الصحيح ^(٧) .

(١) سير أعلام النبلاء ج ٨ ق ٢١٣ ب .

(٢) انظر الجرح والتعديل ج ١ / ٤ ص ٢٥ ، وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٢٨ و ٣٢٩ وتقریب التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ .

(٣) الجرح والتعديل ج ٢ / ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ وتذكرة الحفاظ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٥٠ - ٥٣ وتقریب التهذيب ج ١ ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

(٤) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٩٨ . (٥) ج ١ ص ٢٨٩ .

(٦) ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٧) التاريخ الكبير للبخاري قسم ١ ج ١ ص ٢٦٤ وتذكرة الحفاظ للذهبي ص ٣٧٦ وتقریب التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٥٣٥ - ٥٣٧ .

استاذ فقه الامام مالك بن أنس :

قال أبو عيسى : (وما كان فيه من قول مالك بن أنس فأكثره ما حدثنا استاذ فقه مالك به إسحاق بن موسى الأنصارى حدثنا معن بن عيسى القزاز عن مالك بن أنس . وما كان فيه من أبواب الصوم فأخبرنا به أبو مصعب المدني عن مالك ابن أنس .

ومنه ما أخبرنا به موسى بن حزام قال : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك بن أنس (١) :

فقد نقل الترمذى فقه مالك من ثلاثة طرق ، كل جزء منه بإسناد : أما الطريق الأولى : وهى التى أكثر الاعتماد عليها والنقل بها : فهى عن إسحاق بن موسى الأنصارى عن معن بن عيسى عن مالك .

فإسحاق بن موسى الأنصارى : فقيه محدث ، ثقة متقن ، من أئمة إسحاق بن موسى الحديث ، ذكره أبو حاتم الرازى فأطنب فى الثناء عليه ، وقال النسائى : ثقة . سمع سفيان بن عيينة وعبد السلام بن حرب ومعن بن عيسى ، وحدث عنه مسلم ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، مات سنة ٢٤٤ هـ (٢) .

ومعن بن عيسى القزاز : أحد أئمة الحديث ثقة ثبت روى عن مالك وجماعة قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك روى عنه الجماعة أصحاب الأصول الستة . قال فيه ابن فرحون (٣) وفى الديباج المذهب : « كان ربيب مالك ، وهو الذى قرأ عليه الموطأ للرشيد وإبنيه : الأمين والمأمون ، وخلف مالكا فى الفقه بالمدينة ، وله سماع من مالك معروف ، وهو من كبار أصحاب مالك كان أشد الناس ملازمة لمالك . . . مات سنة ١٩٨ هـ (٤) .

(١) ج ٢ ص ٣٣٢ .

(٢) الجرح والتعديل ج ١ / ١ / ٢٣٥ وتذكرة الحفاظ ص ٥١٣ - ٥١٤ وتهذيب

التهذيب ج ١ ص ٢٥١ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٦١ .

(٣) ابن فرحون : إبراهيم بن علي بن محمد ، وكتابه هذا فى طبقات المالكيين واسمه : الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب انظر ص ٣٤٧ وقد عد معنا هذا من الطبقة الوسطى من أهل المدينة من أصحاب مالك .

(٤) انظر تذكرة الحفاظ ص ٣٣٢ وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

أبو مصعب
المدني

وأما الطريق الثانية : فبواسطة أبي مصعب المدني وحده ، وأبو مصعب هو : أحمد بن أبي بكر الزهرى العوفى المدني أبجد الأثبات ، وشيخ أهل المدينة ، وهو صلوق من أهل الثقة ، لزم مالكاً ، وتفقه به وروى عنه ، قال فيه ابن فرحون^(١) : (روى عن مالك الموطأ وغيره وتفقه بأصحابه المغيرة وابن دينار وروى عن الدراوردي وغيرهما ، وله مختصر فى قول مالك المشهور) .

ولد سنة ١٥٠ هـ خمسين ومائة ومات سنة ٢٤٣ هـ وروى حديثه الجماعة لكن النسائي بواسطة^(٢) .

وأما الطريق الثالثة : ففيها واسطتان كما هو ظاهر موسى بن حزام عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك .

وموسى بن حزام ، ثقة فقيه عابد مات بعد الخمسين والمائتين وروى له البخارى والترمذى والنسائي^(٣) .

موسى بن حزام

وعبد الله بن مسلمة القعنبي : حافظ عظيم قال أبو زرعة : ما كتبت عن أحد أبجل فى عيني من القعنبي . وقال أبو حاتم : ثقة حجة لم أر أخشع منه . ونقل عن ابن فرحون أنه قال^(٤) : (لزم مالكاً عشرين سنة حتى قرأت عليه الموطأ) ، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه : (أثبت الناس فى مالك هو ومعن) وقال مرة : (أثبتهم القعنبي) هـ .

القعنبي

مات سنة ٣٢١ هـ . وهو من عداد البصريين ، روى حديثه البخارى ، ومسلم ، وأبو داود والترمذى والنسائي^(٥) .

فالطرق التى نقل بها الترمذى فقه مالك وآراءه كلها طرق قوية صحيحة تقوم بها الحجة وثبت ، فصح إذن نقله من الإمام مالك بن أنس .

-
- (١) الديباج المذهب ص ٣٠ وقد عده من الصغرى من أصحاب مالك من أهل المدينة .
 - (٢) انظر تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٨٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٢ والتهذيب ج ١ ص ٢٠ والمرجع السابق أيضاً .
 - (٣) تقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٨٢ وانظر تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٤٠ - ٣٤١ .
 - (٤) الديباج المذهب ص ١٣١ - ١٣٢ .
 - (٥) انظر مع المرجع السابق ، الجرح والتعديل ج ٢ / ٢ ص ١٨١ وتذكرة الحفاظ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٣١ - ٣٢ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٥١ .

استاد فقه عبد الله بن المبارك :

استاد فقه
ابن المبارك

قال محمد بن عيسى^(١) (وما كان فيه من قول ابن المبارك فهو ؛
ما حدثنا به أحمد بن عبدة الآملي عن أصحاب ابن المبارك عن ابن المبارك .
(أ) ومنه ما روى عن أبي وهب محمد بن مزاحم عن ابن المبارك ؛
(ب) ومنه ما روى عن علي بن الحسن عن عبد الله .
(ج) ومنه ما روى عن عبدان عن سفيان بن عبد الملك عن ابن مبارك ؛
(د) ومنه ما روى عن وهب بن زمعة عن فضالة النسوي عن ابن المبارك ؛
(هـ) ومنه ما روى عن حبان بن موسى عن ابن المبارك .
وله رجال مسمون سوى من ذكرنا عن ابن المبارك) اهـ .
فقد روى ابن المبارك من طريق أحمد بن عبدة الآملي ، ولكنه لم يرو عنه
بإسناد واحد بل بأسانيد متعددة روى أحمد بن عبدة بكل منها جزءاً من فقه
عبد الله بن المبارك ، فلتتكلم أولاً عن الآملي ، ثم عن شيوخه إلى عبد الله
ابن المبارك .

أحمد بن عبدة الآملي : ويكنى أبا جعفر وهو من آمل جيحون ، وهو
كما قال ابن حجر : صدوق من الطبقة الحادية عشرة^(٢) .

أما الطرق التي نقل بها الآملي فقه ابن المبارك للترمذي :

فالأولى : طريق محمد بن مزاحم ويكنى بأبي وهب ، وما وقع في طبعة
الترمذي ببولاق ابن وهب فخطأ في الطبع وأبو وهب صدوق من العاشرة
كذا قال الذهبي وابن حجر . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال السليمانى :
فيه نظر . لكن وصف الأئمة له بالصدق وعدم تجريحهم إياه يدل على ضعف
نقد السليمانى تفرد الترمذي به^(٣) .

(١) ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ج ١ ص ٥٩ وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢١ .

(٣) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٣٣ وتهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٣٧ وتقريب التهذيب

ج ٢ ص ٢٠٦ .

والثانية : طريق علي بن الحسن وهو ابن شقيق بن دينار العبدي محدث مرو : ثقة حافظ . قال ابن معين : (لا أعلم قدم علينا من خراسان أفضل منه وكان عالماً بآبى المبارك) اهـ .

علي بن الحسن
العبدي

وقد سمع بالكتب من ابن المبارك أربع عشرة مرة فكان أحفظ الكتب ابن المبارك من غيره — توفي سنة ٣١٢ هـ ، روى له الجماعة (١) .

والثالثة : فيها واسطتان : عبدان عن سفيان بن عبد الملك :

فعبدان ، هو : عبد الله بن عثمان بن جبلة العتكي مولا هم ، ثقة حافظ ، وثقة الأئمة ، وأثنوا عليه ، قال الحاكم : (كان إمام أهل الحديث ببلده ، ولاه عبد الله بن طاهر قضاء الحوزجان فاحتال حتى أعفى) اهـ .

عبدان

توفي سنة ٢١٠ هـ . وأخرج حديثه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (٢) .

وسفيان بن عبد الملك : ثقة حافظ من كبار أصحاب ابن المبارك . ذكره ابن حبان في الثقات وقال : مات قبل المائتين ، روى له أبو داود والترمذي والنسائي (٣) .

سفيان بن
عبد الملك

فهى طريق صحيحة .

وطريق الآملى الرابعة فيها : حبان بن موسى فهى أعلى من السابقة . وحبان بن موسى هو ابن سوار السلمى قال الذهبي : البصرى الحافظ وقال ابن حجر : ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وقال : مات سنة ٢٢٣ هـ (٤) وحديثه فى الكتب الستة .

حبان بن موسى

والطريق الخامسة فيها واسطتان : وهب بن زمعة عن فضالة النسوى : أما وهب بن زمعة : فإنه ثقة ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان أيضاً فى الثقات ، قال ابن حجر : روى عنه البخارى فى جزء القراءة خلف

وهب بن زمعة

(١) تذكرة الحفاظ ص ٣٧٠ والتهذيب ج ٥ ص ٣١٣ - ٣١٤ .

(٢) التذكرة ص ٤٠١ والتهذيب ج ٥ ص ٤١٣ - ٤١٤ والتقريب ج ١ ص ٤٣٢ .

(٣) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١١٦ والتقريب ج ١ ص ٣١١ .

(٤) التذكرة ص ٣٦٤ والتهذيب ج ٢ ص ١٧٤ والتقريب ج ١ ص ١٤٧ .

الإمام وروى له الترمذى والنسائى بواسطة إلخ^(١)

وأما فضالة النسوى : فهو فضالة بن إبراهيم التيمى النسائى ثم المروزى ؛ فضالة النسوى وثقه النسائى ، وكان من أهل الحفظ والضبط والعلم باللغة والشعر ، ومن كبار أصحاب ابن المبارك ، روى له الترمذى^(٢) .
فجميع الطرق التى نقل بها الترمذى فقه ابن المبارك هى طرق قوية ، تثبت بها الحجة ، وتنهض . فصح نسبة ما أضيف إليه فى الجامع من الآراء الفقهية .

اسناد فقه محمد بن ادريس الشافعى :

قال الترمذى^(٣) (وما كان فيه من أقوال الشافعى فأكثر ما أخبرنا به الحسن بن محمد الزعفرانى عن الشافعى . وما كان من الوضوء والصلاة فحدثنا به أبو الوليد المكي عن الشافعى .
ومنه ما حدثنا به أبو إسماعيل الترمذى حدثنا يوسف بن يحيى القرشى البويطى عن الشافعى .
وذكر منه أشياء عن الربيع عن الشافعى ، وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتب به إلينا) اهـ .
فقد نقل أبو عيسى بن سورة فقه الشافعى من أربع طرق نتكلم عنها واحدة فواحدة :

الطريق الأولى : وفيها واسطة واحدة هو صاحب الإمام الشافعى الحسن ابن محمد الزعفرانى . وهو الحافظ الفقيه الكبير سمع سفيان بن عيينة والشافعى وعبيدة بن حميد وعبد الوهاب الثقفى ويزيد بن هارون وغيرهم .
قال النسائى : ثقة ، وقال ابن حبان : كان أحمد بن حنبل وأبو ثور يحضران عند الشافعى وكان الحسن الزعفرانى هو الذى يتولى القراءة .
مات سنة ستين ومائتين ببغداد وهو فى عشر التسعين . روى حديثه البخارى وأصحاب السنن الأربعة .

(١) التهذيب ج ١١ ص ١٦٣ .

(٢) التهذيب ج ٨ ص ٢٦٧ والتقريب ج ٢ ص ١٠٩ .

(٣) ج ٢ ص ٣٣٢ .

والزعفراني : تلميذ خاص من تلاميذة الشافعي سمع من الشافعي بالعراق وقرأ عليه كتبه ، وروى عنه ذلك ، فهو من رواة مذهب الشافعي القديم : وهو مشهور بهذه الرواية حتى تعرف بالفقه الزعفراني ، قال الماوردي : هو أثبت رواة القديم^(١) .

فأكثر فقه الشافعي الذي نقله الترمذي في الجامع هو مذهبه القديم . الطريق الثانية : وهي خاصة كما قال الترمذي بنقل الوضوء والصلاة أخذها عن أبي الوليد المكي عن الإمام الشافعي .

وأبو الوليد المكي هو : موسى بن أبي الجارود الفقيه صاحب الشافعي قال فيه ابن حجر : صدوق ، فهذا قوله بالنسبة لرواية الحديث أما في نقل الفقه فإنه من ثقات أصحاب الشافعي الأثبات . حتى إنه يرجع إليه عند اختلاف الرواية . وكان — كما قال ابن السبكي — فقيهاً جليلاً ، أقام بمكة يفتي الناس على المذهب الشافعي ، وقد روى عن الشافعي أنه قال : إذا قلت قولاً وصح عن رسول الله خلافة فقول ما قاله رسول الله .

فنقل الترمذي الفقه عنه نقل لقول معتمد في مذهب الشافعي فيكون أقوى من نقل فقه الزعفراني^(٢) .

الطريق الثالثة : أبو إسماعيل الترمذي حدثنا يوسف بن يحيى البويطي . وهي أنزل من سابقها لوجود واسطتين فيها . وقد روى بها الترمذي بعضاً من مسائل فقه الشافعي لم يعينها لنا .

أما أبو إسماعيل : فهو : محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي . حافظ كبير ثقة ، قال النسائي : ثقة وقال الدارقطني ثقة صدوق . توفي سنة ثمانين ومائتين . روى حديثه الترمذي والنسائي^(٣) .

أبو إسماعيل
الترمذي

(١) تذكرة الحفاظ - ٢ ص ٥٢٥ وطبقات الشافعية الكبرى - ١ ص ٢٥٠ وتهذيب التهذيب - ٢ ص ٣١٨ - ٣١٩ وتقريب التهذيب - ١ ص ١٧٠ .
(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي - ١ ص ٢٧٤ وتهذيب التهذيب - ٢ ص ٣١٨ - ٣١٩ .
(٣) التهذيب - ٩ ص ٦٢ - ٦٣ وتقريب التهذيب - ٢ ص ١٤٥ .

وأما يوسف بن يحيى : فهو الإمام الخليل أبو يعقوب البويطى المصرى ،
تنسب إلى بويط من صعيد مصر ، كان إماماً جليلاً عابداً زاهداً فقيهاً عظيماً
مناظراً جليلاً من جبال العلم والدين . . . وهو أكبر أصحاب الشافعى المصريين ،
تفقه عليه واختص بصحبته وحدث عنه وعن عبد الله بن وهب ، وغيرهما .
روى عنه الربيع المرادى ، وهو رفيقه وإبراهيم الحزبى ، ومحمد بن
إسماعيل الترمذى ، وأبو حاتم وقال صدوق . وغيرهم .
استخلفه الشافعى على أصحابه ، فتخرجت على يديه أئمة تفرقوا فى البلاد ،
ونشروا علم الشافعى فى الآفاق (١) .

فهذا الإسناد صحيح ، والنقل به معتمد فى المذهب حيث إن علم الشافعى
بوقفه الخليل يروى عن البويطى ويعتمد عليه فيه .

وأما الطريق الرابعة : فمن رواية أنى إسماعيل عن الربيع ، وقد روى
بها الترمذى بعض مسائل أيضاً مفرقة فى كتابه كما تشير إليه عبارته .

والربيع هذا هو : ابن سليمان بن عبد الجبار المرادى المصرى الحافظ
للإمام محدث الديار المصرية ، صاحب الإمام الشافعى ، وناقل علمه والمرجع
فى الرواية عند التعارض . توفى سنة ٢٧٠ هجرية ، روى عنه أصحاب السنن
الأربعة ، لكن الترمذى بواسطة (٢) . وقد أجاز الربيع الإمام الترمذى بهذه
الأشياء ، فرواها عنه بالوجهين كما ذكر .

وهذه الدراسة نجد الترمذى قد نقل فقه الإمام محمد بن إدريس بالأسانيد
الصحيحة القوية ، ولكنه لم ينقل الفقه الخليل الذى انتهى إليه رأى الشافعى
محصراً ، بل نقل بعضاً منه هو ما كان من الوضوء والصلاة ، فهى على المذهب
الخليل ، ومسائل متفرقة فى كتابه لم يحددها . رواها عن الربيع بن سليمان .

هـ سند فقه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه :

قال الترمذى : (٣) (وما كان من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم
أحمد وإسحاق

(١) طبقات الشافعية - ١ ص ٢٧٥ وتهذيب التهذيب - ١١ ص ٤٢٧ - ٤٢٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ص ٥٨٦ - ٥٨٧ وطبقات الشافعية ج ١ ص ٢٥٩ وتقریب

التهذيب ج ١ ص ٢٤٥ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٤) ج ٢ ص ٢٣٢ .

فهو ما أخبرنا به : إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق . إلا ما في أبواب الحج والديات والحدود فإن لم أسمعه من إسحاق بن منصور وأخبرني به محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق . وبعض كلام إسحاق بن إبراهيم أخبرنا به محمد بن أفلح عن إسحاق انتهى . فلدينا ثلاث طرق :

إسحاق بن منصور الطريق الأولى : إسحاق بن منصور : وهي أعلاها ، وهو الثقة الثبت الحافظ الفقيه أبو يعقوب الكوسج ، وثقه الأئمة وأثنوا عليه ، سمع سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان ووكيع الجراح وطبقهم ، وتخرج بأحمد وإسحاق ، وكان له فضل كبير على فقههما — فهو كما قال الخطيب — الذي دون عن أحمد بن حنبل وإسحاق المسائل في الفقه . وإذا كان الإمام أحمد قد روى عنه في المسألة أقوال ، ففي نقل مذهبه عن طريق أبي يعقوب توثق واطمئنان إلى أنه اختياره ، لما كان من تحريه إسحاق في ذلك ؛ فقد ذكروا أنه بلغه رجوع أحمد بن حنبل عن بعض المسائل ، فذهب إلى أحمد وعرض خطوط كل مسألة استفتاه عنها ، فأقر له بها وأعجب به .

توفي إسحاق سنة ٢٥١ هـ . وروى عنه الجماعة سوى أبي داود . (١)

الطريق الثانية : طريق محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور . ومحمد هذا قال فيه ابن حجر صدوق ويقال أنه لم يحدث عنه إلا الترمذي (٢) .

وأما الطريق الثالثة : وهي خاصة بفقه إسحاق بن راهويه فعن محمد بن أفلح عن إسحاق ، ومحمد هذا هو ابن أفلح بن عبد الملك النيسابوري يعرف بالترك ، وما وقع في طبعة الجامع الهندية محمد بن فليح فخطأ لأن ابن فليح هذا لم يرو عنه الترمذي ، بل روى عن الترك وتفرد به ، وهو مقبول كما

(١) طبقات الختابة لأبي يعلى القزويني ج ١ ص ١١٣ - ١١٥ والتذكرة ج ٢ ص ٢٥٤ - وتاريخ بغداد ج ٦ ص ٣٦٢ - ٣٦٤ والتفصيل ج ١ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ والتقريب ج ١ ص ٦١ .

(٢) التقريب ج ٢ ص ٢١٢ وللتحذيق ج ٩ ص ٤٨٣ .

قال ابن حجر^(١) . ويبدو أن ابن أفلح كان مختصاً بفقهِ إسماعيل ، معروفاً به ، فإنه لم يرو عنه إلا الفقه ، رغم أنه روى الحديث عن غير إسماعيل ؛ فقد نص الذهبي في تذهيب التهذيب أنه روى (عن عبد الله بن إدريس وأبي أسامة وإسماعيل بن راهويه قوله . . .)^(٢) .

انتقاد نقل المذاهب في الجامع :

انتقاد نقل
المذاهب في
الجامع

حقاً إن الإمام محمد بن عيسى الترمذي قد نقل الفقه عن أصحابه بالأسانيد التي سبق الكلام عنها ، وأنها موثوقة ومقبولة ، ولكن التأمل في كتابه والنظر في نقله لأقوالهم يبدي عليه اعتراضات ونقداً له بعدم الصحة لما نقله عنهم في بعض المسائل ، وذلك :

١ — أنه نقل فقه الشافعي مثلاً — على قوله القديم في أكثر كتابه ، وجعله قول الشافعي في المسألة ، مع أن القول القديم ليس هو الذي انتهى إليه الإمام واعتمده فكيف ينسب إليه وفيه أشياء رجع عنها .

٢ — أنه نقل عن بعض أصحاب الأئمة وليسوا عمدة في تدوين مذاهبهم وهذا يضعف نسبة ما روه إلى الإمام صاحب المذهب .

٣ — عزى في كتابه أقوالاً مخالفة للمذاهب الذين نقل عنهم ، مما يضعف روايته للفقهِ في كتابه .

وقد وجدت من ذلك مسائل قليلة جداً انتقدت عليه في نقل الأقوال منها :

(أ) مسألة التيمم هل هو للوجه والكتفين أو للوجه واليدين إلى المرفقين قال الترمذي في حكاية المذاهب^(٣) :

(وهو — أي التيمم للوجه والكتفين — قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم علي وعمار ، وابن عباس ، وغير واحد من التابعين ، . . . قال : وبه يقول أحمد وإسحاق .

(١) التهذيب ج ٩ ص ٦٦ والتقريب ج ٢ ص ١٤٦ وانظر ترجمة محمد بن فليح في التهذيب ج ٩ ص ٤٠٦ — ٤٠٧ والتقريب ج ٢ ص ٢٠١ .

(٢) تذهيب التهذيب ج ٣ ق ١٩٠ أ .

(٣) باب ما جاء في التيمم ج ١ ص ٣١ .

مناقشة نقل
مذهب مالك
في التيمم

وقال بعض أهل العلم ، منهم ابن عمر ، وجابر ، وإبراهيم ، والحسن ، قالوا : التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين وبه يقول سفيان ، ومالك ، وابن المبارك ، والشافعي (١) .

فجعل قول مالك على أن التيمم ضربة لليدين إلى المرفقين وذكره في حجة القائلين بوجوب ذلك ، في مقابل من يقول بأن التيمم ضربة للوجه والكفين .

فانتقد هذا النقل لمذهب مالك أبو الحسن السندی في حاشيته على الترمذی ، وقال (١) :

(المشهور في مذهب مالك أنه يقول به على وجه الاستئذان ، وأما الفرض فعنده الكفين) .

(ب) السواك للصائم : ذكر خلاف العلماء فيه ، وقال (٢) : « ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أول النهار ولا آخره ، وكره أحمد وإسحاق السواك آخر النهار » اهـ .

نقل مذهب
الشافعي في
السواك للصائم

وقد انتقده المباركفوري في نقله لمذهب الشافعي فقال (٣) :

« كذا حكى الترمذی عن الشافعي ، والمشهور عنه أنه كان يكره السواك بعد الزوال » .

(ج) مسألة عتق الأمة وتزوجها به بأن يجعل عتقها صداقها . اختلف فيها العلماء ، وقد بين الترمذی الخلاف ، وجعل مذهب الشافعي على الجواز فقال (٤) : « وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق » .

انتقده المباركفوري أيضاً في نقل مذهب الشافعي ، فقال (٥) :

« في عهد الشافعي من القائلين بصحة جعل العتق صداقاً كلام » .

المذهب
في جعل
صداقاً

(١) ص ٣١ وأبو الحسن هذا غير أبي الطيب المدني السدي .

(٢) ج ١ ص ١٤٠ (باب ما جاء في السواك للصائم) .

(٣) تحفة الأحوذى ج ٢ ص ٤٧ .

(٤) ج ٢ ص ٢٠٨ (باب ما جاء الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها) .

(٥) تحفة الأحوذى ج ٢ ص ١٨٤ .

قال النووي^(١) : قال الشافعي ، فإن أعتقها على هذا الشرط فقبلت عتقت ولا يلزمها أن تزوجه بل له عليها قيمتها ، لأنه لم يرض بعتقها مجاناً .. إلخ .
وقال الحافظ في الفتح^(٢) : « ومن المستغربات قول الترمذي بعد إخراج هذا الحديث : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق إلخ . . . وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي . والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح » اهـ .

دفاع عن نقل الترمذي للمذهب :

هذه الانتقادات التي أبديتها على نقل المذاهب في الجامع وجوه من الاعتراض ، قد تبدو للقارئ ، فيطعن في نقل الترمذي للفقهاء ، ويلغى اعتباره . وفي الحقيقة أننا إذا تأملنا فيها ، وعرفنا مهمة المحدث في حكايته لأقوال الأئمة ؛ وهي بيان العمل فقط بالحديث ، وبعد أن بين الترمذي إسناده في نقل الفقه بعد ذلك نجد الاعتراض مدفوعاً ، والانتقادات مردودة .

أما الجواب عن النقد الأول : فإن نقل الترمذي فقه الشافعي القديم ، جواب الانتقاد الأول هو في الحقيقة ميزة لكتابه ؛ حيث دون لنا فقه الشافعي المعروف بالفقه الزعفراني ، فكان له الفضل على المذهب خاصة ؛ وعلى العلم بصفة عامة ، وإنما يعترض عليه بنقل فقه الزعفراني أنه ليس بالمذهب الجديد ، لو أنه قصد تدوين المذهب للفتوى ، ولكن ذلك ليس من قصده ، وإنما يريد بيان العمل بالحديث ، وقد بين إسناده في آخر الكتاب ، فأسقط التبعة عن نفسه . وهو إسناد صحيح يثبت به ما نسبة للشافعي وفي ذلك كفاية .

هذا وليس معنى كون الشافعي أحدث اجتهداً بجديداً في مصر أنه قد ألغى كل فقهه القديم ، فإن كثيراً من فقهه القديم لم يغيره أبداً ، بل إننا نجد في مذهبه القديم اعتباراً في الفتوى ، حتى في معارضته الجديد . فالمذهب الجديد في وقت المغرب مثلاً أنه مقدار ما يسع الطهارة والصلاة بعد الغروب والقديم على أنه ممتد إلى غياب الشفق ، وعليه العمل والفتوى في مذهب الشافعي (*) . . .

(١) شرح مسلم ج ٩ ص ٢٣١ طبع المطبعة المصرية .

(٢) ج ٩ ص ١١١ طبع بولاق (باب من جعل عتق الأمة صداقها) .

(*) انظر الأم : ١ : ٧٣ - ٧٤ ، والمهذب للشيرازي : ١ : ٥٢ فقد جرى على =

وأما الجواب عن النقد الثاني : فلا يضر الترمذى نقله عن بعض أصحاب الإمام ما لم يعول عليه في تدوين المذهب ، وذلك لأنه لم يقصد كل تدوين المذهب ، بل بيان ما في المسألة من الأقوال ، وهذا القدر يكفي فيه سلامة الإسناد ، وقد أتى بذلك أبو عيسى على ما سبق شرحه .

الجواب عن
النقد الثاني

وأما الجواب عن النقد الثالث : وهو النقد الجزئي في مسائل بعينها : فهذه الانتقادات لا ترد على الإمام الترمذى ، لأنه قد عول على أسانيد نقل بها المذاهب ، وبينها في كتابه ، وقد علمنا أنه نقل عن بعض الأصحاب ممن لم تعتمد بعض مروياتهم للفتوى في المذهب ، كما أن العلماء قد يعولون في الفتوى على أقوال بعض أصحاب الإمام صاحب المذهب . فمثل هذه الأقوال التي هي على خلاف المعروف في المذهب لا ينتقد الترمذى بنقلها بعد أن بين إسناده بها إجمالا في آخر الجامع ، وتفصيلا في الكتاب الذي ألفه للموقوف وذكره في آخر جامعهم ، فإنه أتى بتلك الأقوال من قبل الرواية إليه (*) .

الجواب عن
النقد الثالث

= القول الجديد . وانظر المناهج وشرحه للمحل : ١ : ١١٣ - ١١٤ ، ففيهما ترجيح القول القديم أو كذا رجحه القليوبي في حاشيته والرملي في نهاية المحتاج : ١ : ٢٧٠ - ٢٧٣ . وقد توسع النووي في بيان المعمول به من القول القديم على خلاف الجديد فانظر مطلع المجموع شرح المذهب : ١ : ١٠٨ - ١١٠ .

(*) ونفصل لك هذا الإجمال في المسائل الثلاث :

أما مسح اليدين في التيمم فقد اختلفت الرواية عند المالكية في القدر الواجب منه : قال أبو الحسن علي بن محمد في شرحه على الرسالة : « والمسح إلى المرفقين سنة ، وإلى الكوعين فرض على ما في المختصر ، وتعميق العلامة البساطي بأن مشهور المذهب أن المسح إلى المرفقين واجب ابتداء ، وإنما الخلاف إذا اقتصر على الكوعين وصل فالمشهور أنه يعيد في الوقت ، ونحوه في الجواهر . . . » .

قال المدوني في حاشيته : « هذا التعقب مردود ، فقد رجح في المقدمات ما مشى عليه صاحب المختصر - يعني سنية المسح إلى المرفقين - واقتصر عليه القاضي عياض في قواعده ، وهو الراجح » . وانظر ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ من حاشية العدو على شرح أبي الحسن .

« في المشاوية وشرحها ص ٧٩ قال في فرائض التيمم : « وثانها : تعميم وجهه ويديه إلى كوعيه » وهما مفصل الكف من الساعد « انتهى .

وقال في سفن التيمم : ص : ٨٤ : « والثانية المسح من الكوع إلى المرفق ، فإن اقتصر على الكوع أعاد في الوقت على المشهور » .

=

خلاصة بحث الأسانيد :

والآن تبينا بدراسة أسانيد الترمذى فى نقل أقوال الفقهاء ومذاهبهم « — أنها تثبت الحججة بها فى إضافة هذه الأقوال إليهم ، فإن عامة رواته عدول أهل ديانة وصدق . فالتحقيق إذن فى كتابه ثابت عن الأئمة الذين ذكر أقوالهم ، .

وإذا كنا نجد بعضهم دون رتبة (ثقة) عند علماء رجال الحديث كمن قيل فيهم صدوق أو مقبول فإنما ذلك بالنسبة لرواية الحديث ، أما نقل الفقه فإنهم فيه ثقات أثبات ، كأبى الوليد المكي صاحب الشافعى قال فيه ابن حجر الشافعى المذهب — « صدوق » ثم هو أحد الأفراد القلائل فى إتقان فقه الشافعى وصحة الرواية عنه ، وذلك بحكم الاشتغال بأحد العلمين والتفرغ له وإتقانه .

٣ — أن مقصد الترمذى من نقل المذاهب بيان عمل الأئمة بالحديث الذى أخرجه فى كتابه ، وليس قصده تدوين المذاهب . ومن هنا وقع فى كتابه رواية بعض اجتهادات طراً عليها تعديل لدى المجتهد ، أو اشتهر غيرها من الرواية عنه فى المذهب .

= قال الصفى فى حاشيته : « أى أعاد تيسره وصلاته فى الوقت المختار . قوله : على المشهور ، أى لقوة القول بوجوب المسح على المرفقين » .
فقد ادمى فريق من المالكيين شهرة ما نسبته الترمذى لماك ، فأى إنكار على الترمذى بعد هذا ؟ ! .

وأما السواك للصائم بعد الزوال فقد قال النووى فى المجموع ج ١ ص ٣٣٦ : « هذا النقل — يعنى نقل الترمذى — غريب » وإن كان قوياً من حيث الدليل ، وبه قال المزنى وأكثر العلماء وهو المختار .

قال الرملى فى نهاية المحتاج ج ١ ص ١٢٩ « إن لنا قولاً اختاره النووى فى مجموعه تبعاً لجماعة أنها لا تذكره » .

فهنالك قول يؤيد ما نقله الترمذى عن الشافعى .

وأما جعل عتق الأمة صداقتها فأخذه من مذهب الشافعى قريب ؛ قال النووى فى شرح مسلم : ج ٩ ص ٢٣١ المطبعة المصرية : « وإن تزوجها على قيمتها فإن كانت القيمة معلومة له ولها صح الصداق ، ولا تبقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق » اهـ . فإن مآل هذا أن يكون عتقها صداقتها وإنما الخلاف لفظى لا حقيقى .

- ٣- أن ما انتقد على الترمذى فى نقل المذاهب - على ندرته - ناشئ عن روايته لقول قديم للمجتهد ، أو رواية غير مشهورة عنه ، كما يظهر لمن تأمل عبارات الناقدين .
- ٤- وأنه بالتالى يصح نسبة الآراء الفقهية المذكورة فى الجامع لأصحابها والاعتماد عليها علميا ؛ لمجرد صحة الإضافة إليهم ، وأما بالنسبة لفتوى فى المذهب فما نقله ما هو معتمد فى تدوين المذهب ، والإفتاء فيه ، ومنه شئ يسير ليس كذلك .

انتقاد نقل الإجماع :

كذلك تنتقد حكاية الترمذى للإجماع من وجهين :

الأول - أنه ادعاء عريض لا يتيها الإنسان أن يحكم به ، لما يحتاج إليه من الاستقراء التام ، فن أين للترمذى معرفة اتفاق العلماء على الحكم وعدم وجود مخالف فيها يطعن خلافه فى صحة الإجماع ؟ .

هذا نقد إجمالى يوجه لأبى عيسى فى حكايته للإجماع .

الثانى : وهو انتقاد تفصيلى ، وذلك أنه ادعى الإجماع فى مسائل ، قد ثبت فيها خلاف بعض المجتهدين الأئمة .

وقد وجدنا ذلك فى مسألتين :

الأولى : كراهة التنقل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتين^(١) وأخرج حديث ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا صلاة بعد الفجر إلا بسجدتين) ، ثم قال : « وهو ما اجتمع عليه أهل العلم كرهوا أن يصلى الرجل بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » اهـ . فاعترض عليه بأن هذه المسألة خلافية لا إجماع فيها .

قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص الحبير^(٢) :

« دعوى الترمذى الإجماع على الكراهة لذلك عجيب ، فإن الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره ، وقال الحسن البصرى لا بأس ، وكان

(١) ج ١ ص ٨٥ .

(٢) التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث شرح الرافعى الكبير ص ٧١ .

مالك يرى أن يفعله من فاتته صلاة بالليل ، وقد أطنب في ذلك محمد بن نصر في قيام الليل « اهـ .

وهذا الحافظ الزيلعي يذكر أدلة الفريقين ويشير إلى الخلاف ويقول في الاستدلال للمخالف في كتاب نصب الراية^(١) :

« واستدل من أجاز الثقل بأكثر من ركعتي الفجر بما أخرجه أبو داود . في حديث عمرو بن عبسة قال : يا رسول الله ، أى الليل أسمع ؟ قال : جوف الليل الأخير ، فصل ما شئت فإن الصلاة مشهودة مقبولة حتى تصلى الصبح » في لفظ « فصل ما بدا لك حتى تصلى الصبح » . . . اهـ^(٢) .

الثانية : صرح الترمذى بالإجماع على خلاف ما روى من الحديث في قتل شارب الخمر في الرابعة كما سبق نقله عنه . قال العراقي في شرحه للترمذى معقباً على كلام النووى في شارب الخمر^(٣) .

(وقوله يعنى النووى) عن حديث شارب الخمر إنه كما قال ، فيه نظر من حيث أن ابن حزم خالف في ذلك ، وحكى الخلاف فيه ، فقال في الاتصال : واختلف الناس في ذلك ، فقالت طائفة كما قلنا يقتل ، ثم رواه من طريق قاسم بن أصبغ بإسناده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال : لا يتوفى برجل أقيم عليه حد الخمر فإن لم أقتله فأنا كذاب (انتهى) . . . وحيث وجد الخلاف في المسألة لم تصح دعوى الإجماع .

الجواب عن انتقاد نقل الإجماع :

والجواب عن هذا الانتقاد على الترمذى في نقل الإجماع من وجهين أيضاً : أولاً : أن الإجماع إجماعان : قطعى وظنى .

(١) ج ١ ص ٢٥٧ .

(٢) ولكن هذا الحديث ليس نصاً جازماً فيما ذهبوا إليه ؛ لأنه يحتمل أن يكون المراد طأوع الفجر الذى هو وقت الصبح ، وهذا أولى ليم الجمع بين الأحاديث ، ولو سلم فهو مطلق . قيدته أحاديث الكراهة .

(٣) ورقة ١٨١ ب في شرحه (باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في

الرابعة فاقتلوه) ج ١ ص ٢٧٢ .

أما القطعى فهو ما أجمعت عليه الأئمة ، والأمة كالصلوات الخمس .
وأما الظنى : فيمكن أن ينقله واحد يعلم اتفاق العلماء بالاستقراء وأنه
ليس هناك معارض ، وهو ما يستند إليه الفقهاء فى احتجاجاتهم ، ويكثرون
من نقل الإجماع ، على هذا المعنى .

وأبو عيسى فارس ميدان الآثار والروايات ، وقد لمسنا إطلاعه الواسع
على المذاهب والآراء ، وقد قام برحلة واسعة وأتى فى كتابه بالعلم الغزير ،
وشهد العلماء له سلفاً فخلفاً بكثرة الاطلاع وسعة الإحاطة العلمية ، فثله إذا
تنقل الإجماع أو حكاه يحتاج بنقله وحكايته له .

ثانياً : أما الانتقاد التفصيلى ففيه بحث ونظر فى كل مسألة من المسألتين :
فالمسألة الأولى : التنفل بعد الفجر بأكثر من ركعتين كرهه جماهير
العلماء ومعظم ما ذكر من الخلاف ، هو بالنسبة لمن فاتته حزبه من صلاة
الليل ، أو تأخر فيه ، فقد قيل إنه يتم ذلك بعد أذان الفجر ، وأما التنفل
ابتداءً ، فالخلاف فيه يسير جداً ، حتى يكاد يكون شذوذاً ، إن لم يكن
كذلك فعلاً .

وقد سبق أن عرفنا أثر اختلاف نسخ الجامع فى الانتقاد عليه ، وقد
وجدت رمزاً على هامش النسخة التى بين يدي من سنن الترمذى طبعة بولاق
يخط أحد القراء هكذا : (فى أكثر أهل) أى أن فى بعض النسخ هكذا (وهو
ما اجتمع عليه أكثر أهل العلم^(١)) فلو ثبت هذا لارتفع الإشكال .

وأما المسألة الثانية : فابن حزم متأخر عن الإجماع ، لا يطعن خلافه فى
صحّة الإجماع ، بل يكون شذوذاً باطلاً منه ، وأما ما ذكر عن عبد الله بن
عمرو ، فجوابه ما ذكر العراقى فى شرحه أنه روى قول عبد الله بن عمرو
الذى استدلل به ابن حزم فى مسند أحمد من وجهين : (الأول روى حديث
عبد الله ثم قال وكيع قال عبد الله . . . فذكر كلامه . . .

وهى طريق « منقطعة » بين وكيع وعبد الله مفاوز . . .

الثاني : طريق قاسم بن أصبغ^(١) الى ذكرها ابن حزم وهى كما قال العراقى أيضاً منقطعة ، فانها من رواية الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو ، قال العراقى وهو لم يسمع منه كما قال على بن المدنى . وفى مسند أحمد ما يدل على أن الحسن لم يسمعه من عبد الله بن عمرو فإنه رواه من رواية الحسن قال : (والله لقد زعموا أن عبد الله بن عمرو شهد بها على رسول الله — صلى الله عليه وسلم) اهـ^(٢) .

ومعلوم أن الانقطاع يوجب ضعف الحديث والرواية فلم يصح شيء يجوز به الاعتراض على الترمذى فى حكاية الإجماع فى هذه المسألة . فالحديث منسوخ والإجماع على نسخه .

وأياً ما كان الأمر فإن انتقاده فى بعض المسائل لا يمنع صحة روايته الإجماع فى الأخرى فإنه إمام حافظ عظيم الاطلاع والمعرفة .

وقد وجدنا العلماء ينصون صراحة على الإجماع فى الكثير من المسائل التى نقل الإجماع عليها . قال ابن حجر فى حديث (الرضاة تحرم ما تحرم الولادة)^(٣) .

(أى وتبيح ما تبيح ، وهو بالإجماع فيما يتعلق بالنكاح وتوابعه ... إلخ) وفى جواز التطوع على الراحلة للمسافر قبل جهة مقصودة يقول الشوكانى^(٤) (وهو لإجماع كما قال النووى والعراقى والحافظ وغيرهم ، وإنما الخلاف فى جواز ذلك فى الحضر ...) .

فنقله الإجماع حجة فيما حكاها من المسائل ، إلا إذا قام الدليل الصحيح القاطع على خلافه ، لكن ذلك لا يضره كما ذكرنا ، لأن ذلك من سنة الله فى البشر أنه يخطئ ويصيب .

ثالثاً : عبارة الترمذى الفقهية :

هذه الألفاظ الاصطلاحية فى الفقه : كالمندوب ، والسنة ، والمكروه ، احتياط السلف لم تكن تستعمل اصطلاحات فى فتاوى الصحابة وعصر السلف الأول ، بل من إطلاق لفظ حلال أو حرام

(١) تكملة شرح جامع الترمذى ورقة ١٨١ ب - ١٨٢ أ .

(٢) فتح البارى ج ٩ ص ١٠٠ .

(٣) نيل الأوطار ج ٢ ص ١٤٩ طبع الميمنية .

كانوا غالباً ، ما يسألون عن الشيء فيقول المفتي : « لا تفعل » و يروى في ذلك حديثاً ، أو يقول افعل أو نحو ذلك كأن يسأل عن ركعتي الطواف فيقول هي السنة . . . مثلاً .

أما تحديد الصفة الشرعية بقوله : هذا حلال ، أو حرام ، فقد كانوا يقولون منه جداً خشية الوقوع في قوله تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) . وقد قال مالك : (لم يكن من أمر الناس ولا آمن مضي من سلفنا ، ولا أدركت أحداً اقتدى به يقول في شيء : (هذا حلال وهذا حرام ما كانوا يجترئون على ذلك ، وإنما كانوا يقولون : نكروه كذا ، ونرى هذا حسناً ، فينبغي هذا ، ولا نرى هذا)^(١) .

ثم تعقدت الحياة وكثرت الفروع الفقهية ، ومست الحاجة لبيان الصفة الشرعية وتحديد بها بقدر الإمكان ، فنشأت الاصطلاحات المعروفة ، ودونت كتب الفقه عليها ، لبيان الحكم وتوضيح الشريعة للناس ، سيما وقد ضعف إدراكهم لمقاصد الشرع ؛ خلافاً لما كان عليه الصحابة من التدقيق ، فجاءت كتب الفقه على تلك الاصطلاحات ، وشاعت في كتب أصحاب الأئمة المجتهدين ، الذين دونوا مذاهمهم ونشروها في الآفاق .

أما المحدثون فلم يخضعوا في بيان الحكم ونقل المذاهب لاصطلاحات الفقه هذه ، بل ساروا على الطريقة الأولى من استعمال الألفاظ الواسعة التي تدل على المراد بأي وجه من وجوه الدلالة ، كقولهم : وعلى الحديث العمل ، وهو قول فلان ورأى فلان أن يفعل كذا ، أو أن لا يفعل . . .

استعمال الترمذی العبارات الجملة :

وعلى ذلك سار الترمذی ومن قبله شيخه البخاری ، كقول الترمذی^(٢) : (وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنيذ ، منهم سفيان وغيره ، وقال بعض أهل العلم : لا يتوضأ بالنيذ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . . .) .

الترمذی يسير
على طريقة
السلف في التعبير
الفقهی

(١) أعلام الموقعين ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بتحقيق العلامة الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد .

(٢) ج ١ ص ١٩ .

وأخرج حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه^(١) ، ثم قال « والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق » .

وقال في طلاق المعتوه^(٢) والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز^(٣) .
ففي هذه العبارات بيان العمل بالحديث بقطع النظر عن تحديد الحكم لدى من عمل بالحديث . وهذه صبغة جامعي البخاري والترمذي في التعبير عن الفقه .

ولسكننا نجد بعض ألفاظ مماثلة لقول الفقهاء ، وإن كانت قليلة في كتابيهما كالاستحباب ، ويطلق على المسنون ، والرخصة ، ولا بأس وتستعملان في المباح ، لا بمقابل العزيمة ، أو ما فيه بعض كراهة يسيرة كما يشعر به تعبير الفقهاء .

هذه الألفاظ وردت في جامع الترمذي والبخاري ، وهي قليلة في كتاب الترمذي ، وسكننا نجد لفظة شائعة في تراجمه وتعبيراته ، ترد كثيراً في كتابه أعني الكراهة ويغلب أن يصبغها على لفظ (الكراهية) وهي مستعملة لدى الفقهاء من اصطلاحاتهم ، فما هو مراد الترمذي منها ، لا بد من بيان ذلك لنستكمل فهم طريقته ويتبينها قارئه ، ويعرف مراده من هذه اللفظة فلا يقع في اللبس .

ونمثل لهذا اللفظ مرتباً بحسب المراد منه على مجموعات :
مراد الترمذي من لفظ « الكراهة »
(أ) باب رد السلام على الوضوء^(٤) قال فيه : إنما يكره هذا (أى السلام) عندنا إذا كان على الغائط والبول - وقال :
(باب ما جاء في كراهة الأكل من وسط الطعام ، (باب ما جاء في كراهية أكل الثوم والبصل)^(٥) .

(١) ج ١ ص ٢٧٩ .

(٢) ج ١ ص ٢٢٤ .

(٣) ج ١ ص ٢٠ وهذا لفظ الترجمة في طبعة بولاق وفي الطبعة الهندية (باب في كراهية

رد السلام غير متوضيء) ج ١ ص

(٤) ج ١ ص ٢٢٢ .

(ب) وقال أيضاً (باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجد^(١)) ، وأخرج فيه الحديث بلعن الرسول لمن فعل ذلك .

(باب ما جاء في كراهية الطواف عرياناً)^(٢) وأخرج حديث على وفيه (لا يطوف بالبيت عريان) .

وقال (باب ما جاء في لبن الفحل)^(٣) أخرج فيه حديث عائشة ثم قال : « والعمل في هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وغيرهم ، كرهوا لبن الفحل والأصل في هذا حديث عائشة ، وقد رخص بعض أهل العلم في لبن الفحل ، والقول الأول أصح » اهـ .
(ج) (باب ما جاء في بيع فضل الماء)^(٤) أخرج الحديث (نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — عن بيع الماء) ثم قال : (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم : أنهم كرهوا بيع الماء ، وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقد رخص بعض أهل العلم في بيع الماء منهم الحسن البصري) اهـ .

بالتأمل في هذه التراجم وعبارات الترمذي التي أثبتناها — ونحوها في كتابه كثير نجده استعمل الكراهية والكراهة ، في معنى عام يشمل أقسام ما يربح تركه على فعله في الشرع فأطلقه على المعاني الآتية :

أ — المكروه تنزيهاً كما في الأمثلة الأولى^(١) فإن الأشياء التي ذكرت فيها الكراهة تكره تنزيهاً وليست محرمة .

ب — المحرمة في الأمثلة الثانية كاتخاذ القبر مسجداً يسجد له ، وكالطواف عرياناً فهذه أمور محرمة ، أطلق عليها الترمذي الكراهية .

كذلك أطلق الكراهية في لبن الفحل على إثبات الحرمة ، فإن مراده أن بعض أهل العلم قد أثبتوا حرمة النكاح بلبن الفحل ، كلبن المرأة ، واستعمل الرخصة فيها أيضاً . بمعنى عدم ثبوت حرمة النكاح بلبن الفحل .

(١) ج ١ ص ٦٦ .

(٢) ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) ج ١ ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٤) ج ١ ص ٢٣٠ .

جـ - الفساد والبطلان كما في البيوع المنهية أفاد كراهيتها ، وعبر بالكراهة بمعنى الفساد كما في بيع الماء وسائر يبيع الغرر^(١) وبيع ما ليس عندك^(٢) . وهكذا نجد الكراهة يطلقها الترمذى بهذه الصيغة (الكراهية) وتستعمل في كتابه لمعان متعددة :

ومن قبل الترمذى ، تبع البخارى نفس الأسلوب في تعميم معنى الكراهة كقوله :^(٣) (باب ما يكره من السمر بعد العشاء) و (باب كراهية السخب في الأسواق)^(٤) فالكراهية في الموضوعين بمعنى التنزيه ، ونجدها بمعنى التحريم في قوله مثلاً - ١ (باب كراهية الثغرى في الصلاة وغيرها)^(٥) و (باب ما يكره من الحلف في البيع)^(٦) .

وتلك هي طريقة السلف في استعمال اللفظ يطلقونه على التنزيه ، والحرام جرياً على طريقتهم في التخرج في الفتوى .

وهذا الذى استعمل فيه الترمذى الكراهة من المعانى ، نجده عند أئمة الاجتهاد المتقدمين ، فقد كان الأئمة المجتهدون في غاية التورع والاحتياط في القول على شيء حرام أو فرض أو غير ذلك ، ومن ثم استعملوا لفظ الكراهة أيضاً فيما استعمله الترمذى وتورعوا عن إطلاق التحريم . وقد أخطأ بعض المتأخرين - لغفلة عما ذكرنا - فنفوا التحريم ، ثم سهل عليهم الكراهة ، فحمله بعضهم على التنزيه ، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى .

فالحنفية يستعملون المكروه بمعنى المحرم إذا ما كان دليله ظنياً لا قطعياً وقد نص محمد بن الحسن (أن كل مكروه فهو حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ حرام) ، وروى محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف (أنه إلى الحرام أقرب) ، وقد قال في الجامع الكبير يكره الشرب في آنية

(١) ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) كبيع حبل الحيلة والمزابنة والمنابة والملازمة وقد فسرها الترمذى ونص على فسادها في كلامه على بيع حبل الحيلة ص ٢٣١ .

(٤) ج ٣ ص ٦٦ .

(٣) ج ١ ص ١٢٣ .

(٦) ج ٢ ص ٦٠ .

(٥) ج ١ ص ٨٢ .

الذهب والفضة للرجال والنساء) ، ومراده التحريم ، ونحو ذلك كثير في كلامهم .

كذلك الإمام مالك قال في كثير من أجوبته « أكره كذا » وهو حرام فنها أنه نص على كراهة بالشرطنج ، وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم . وقال الشافعي في اللعب بالشرطنج « إنه لم يشبه الباطل ، أكرهه ولا ولايتين لي تحريمه فقد نص على كراهته ، فلا يجوز أن ينسب إليه أن اللعب بها جائز كما هو شائع .

وكذلك قال أحمد يستحب أن لا يدخل الحمام إلا بمنزلة ، وهذا استحباب وجوب وقال : أكره لحم الحية والعقرب ، ولا يختلف أصحاب مذهبه في تحريمه (١) .

وغير ذلك كثير مما بين لنا طريقة الترمذى واستعماله لهذا اللفظ وغيره أيضاً ، فينبغي لقارئ كتابه وكتب المحدثين والسلف أن يحترز من الخطأ في فهم عباراتهم سيما هذه اللفظة (الكراهة) فلا بد من التثبت في فهمها قبل حملها على كراهة التنزيه .

هذا ووجه إطلاق الكراهة على ما ذكرنا من التنزيه والتحريم أنهما مما يكرهه الله ورسوله كما قال سبحانه : (كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها) .

نقد تعبير الترمذى الفقهي :

ولكن كثيراً من المواضع التي تستعمل فيها الألفاظ المجملة في بيان الحكم تكون مترددة بين معان يمكن إرادتها من اللفظ ، ومن هنا يتطرق إليها الاحتمال القوي حتى لا يدري المراد بالتحديد لعدم ظهور المقصود كقوله في التشهد بعد سجدة السهو (٢) : (واختلف أهل العلم في التشهد في سجدة السهو ، فقال بعضهم : يتشهد فيهما ويسلم ، وقال بعضهم : ليس

تطرق الاحتمال
للتعبير الترمذى
الفقهي

(١) عن كتاب إلام الموقعين ج ١ ص ٣٧ - ٤٤ باختصار وتصرف يسير .

(٢) ج ١ ص ٨٠ .

فيهما تشهد وتسليم ، وإذا سجدهما قبل السلام لم يتشهد ، وهو قول أحمد وإسحاق قالا : إذا سجد سجدتي السهو قبل السلام لم يتشهد .

فإنه لا يظهر من قوله : يتشهد فيهما ، ويسلم ، أنه على سبيل الوجوب أو السنة ، وكذلك نفي التشهد عند من لم يقل به ، هل هو على المنع بحيث تفسد الصلاة لو جاء به ، أو نفي للوجوب فقط .

وكذاكاة الخنن ، فإن عبارته السابقة بنفسها لا تنفي المطلوب ، بل تحتاج لتفسير من الخارج ، لأن الحديث ذكاة الخنن ذكاة أمه ، يحتمل أن يراد به أن ذكاة الخنن واجبة كذكاة أمه ، وإليه ذهب بعض العلماء ، ويحتمل أن يراد ذكاة الخنن تجزئ عنها ذكاة أمه فإن ذبحها كذبجه في حل أكله

ومهما كانت مقاصد طريقة الترمذى فإننا لا نستطيع أن نغفل الحاجة إلى تحديد الصفة الشرعية للفعل ، لمعرفة ما يترتب على فعل أمر أو تركه من الأحكام ، والثواب أو العقاب .

والترمذى وإن وسع بهذا الأسلوب خلاف العلماء العاملين بالحديث في رتبة الوصف الشرعى الذى أخذوه منه فإنه أضعف الاستفادة من فقه كتابه ، حيث لا يعرف القارئ فى كثير من المسائل هل الذين ذكر أنهم عملوا بالحديث أخذوا به فى الأمر — مثلاً — على الوجوب أو الندب ، أو أن بعضهم قال بالوجوب وبعضهم قال بالسنية ، وهل لأحد منهم شروط أو محترزات فى عمله بالحديث ؟ . . .

فهذه الأمور أصبح الفقيه لا يستغنى عنها ، سيما فى مقام المقارنة بين المذاهب ، وتحرير الخلاف بينها . وقد اعترض على الترمذى بعض الاعتراضات بسبب توسع عبارته .

كقوله فى حديث « الخراج بالضمان » : والعمل على هذا عند أهل العلم ولم يحك فى المسألة خلافاً ، فاعترض الحافظ العراقى على هذا الإطلاق ، لأن الاتفاق ليس شاملاً لجميع الصور بل فى بعض منها ثم اختلف فيما وراءه (١) .

انتقاد الترمذى
بسبب تساهله
فى التعبير
الفقهى

(١) شرح الترمذى ورقة (١٩ ب) .

وقد بين ذلك ابن العربي في المعارضة فقال^(١) :

« هذا حديث مجمع على معناه في الجملة قال : وموضع الإجماع فيه أن الرجل إذا ابتاع بيعاً فاستغله واستخدمه ، ثم طرأ فسخ على بيعه ، فإن له ما استغل واستخدم^(٢) ، بما كان له ضامناً من الأصل لو طرأ عليه تلف . ثم اختلفوا بعد ذلك^(٣) في فروع : الأول . أنتجت الغنم أو ولدت الماشية عند المشتري ، أو اغتلتها ، فلا يرد شيء من ذلك عند الشافعي ، وقال مالك : يرد الأولاد خاصة ، وقال أهل الرأي : يرد الدار والدابة والعبد وله الغلة إلخ

وفي أبواب الأحكام^(٤) : أخرج حديث رافع بن خديج أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « ومن زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شيء » وله نفقته » ثم قال :

« والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق » اهـ .

وقد اعترضت هذه العبارة في إطلاق نسبة العمل بالحديث للإمام أحمد قال الحافظ العراقي في شرحه^(٥) : « حكى المصنف أن أحمد وإسحاق قالا بهذا الحديث ، وأحمد لا يقول به مطلقاً ، وإنما يقول به ما دام الزرع قائماً ، فأما إذا حصده ، وإنما يكون له الأجرة » اهـ يعني لصاحب الأرض . وكذلك بين ابن العربي مذهب أحمد على هذا ، وبين سبب تقييد أحمد للحديث بأنه ذكر له حديث رافع فقال : روى عن رافع ألوان^(٦) .

فالترمذي ينقل المذهب في الحديث بعبارة مجملة لبيان عملهم به ، أو علمه ، دون التزام مراعاة الوصف الذي أخذه كل منهم بصورة مستمرة

(١) عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي ج ٦ ص ٢٨ .

(٢) في الأصل : (فعاً) .

(٣) يبايخ في الأصل كما فيه في حاشية النسخة ولعل المحذوف (في فروع) كما أثبتنا .

(٤) باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) ورقة ١٠٠ أ .

(٦) مارية الأحوذى ج ٦ ص ١٢٥ .

أو التزام بيان محترزاتهم ، وهذا الأسلوب ينقصه التحرير ، لأنه لا يستطيع الاستفادة من الكتاب في الإفتاء بمذهب مقارنته بغيره مثلاً ؛ لأننا لا نعرف الحكم الحقيقي في المذهب ، وما له من احتراز أو شرط بمحرد الاطلاع على عبارة الترمذى .

لماذا لا يقلد غير المذاهب الأربعة :

وهذا عنصر هام للعمل في المذهب ، وكم من مذاهب لم يمكن العمل بها بسبب عدم تحرير عبارات ناقلها عن أصحابها .
قال الإمام الكمال بن الهمام في « التحرير »^(١) :

(نقل الإمام لإجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة ، بل من بعدهم^(٢)) الذين سبروا ووضعوا ودونوا . وعلى هذا ما ذكر بعض المتأخرين منع تقليد غير الأربعة ؛ لانضباط مذاهبهم وتقييد مسائلهم وتخصيص عمومها ، ولم يُدر مثله في غيرهم الآن لانقراض أتباعهم) اهـ .

ومراد الإمام أنه يمنع تقليد غير المذاهب الأربعة المعروفة ، وذلك ليس لقصور غيرهم ، بل لتعذر نقل حقيقة مذهبهم لأن عباراتهم كثيراً ما تكون محتملة ، تحتاج في كثير من الأحيان لتقييدها أو تخصيصها ، أو تحريرها ، لتدل على مراد صاحب المذهب ، ومن ثمة قال العزبن عبد السلام في هذه الخلافية : « لا خلاف بين الطرفين في الحقيقة ، بل أن تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم بجاز تقليده وفاقاً وإلا فلا »^(٣) .

الجواب عن هذا النقد :

لكن هذا المأخذ لا يغض من قيمة ثروة جامع الترمذى الفقيه ، لأنه من المعروف لدى علماء الفقه أن المذاهب لا تؤخذ للإفتاء أو نحو ذلك من الاحتجاج بها ، إلا من كتبها الخاصة بها ، التي حررها علماء المذهب المعتمدون .

(١) ج ٢ ص ٣٥٢ منه بشرح ابن أمير الحاج المسمى بالتقرير والتحجير طبع بولاق

سنة ١٣١٧ هـ .

(٢) يعنى بل قال عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين بعدهم .

(٣) شرح التحرير لابن أمير الحاج نفس المكان .

فحسب الترمذى أنه حقق غرضه من بيان الفقه فى كتابه ، فإنه لا يضره بعد ذلك أن يفوته تحرير العبارة ، بما يوافق الكتب المذهبية ، لأن قصده بيان عمل الأئمة بحديثه وفيما أبداه ونقله شفاء وكفاء .

ذلك هو طابع جامع الترمذى وكتب الحديث فى العبارة الفقهية ، يستعملون الألفاظ الواسعة الدلالة ، ويكتفون ببيان الحكم بأدنى وسيلة لفظية ، ونحن إذا نظرنا فى هذه الطريقة من ناحية أخرى نجد لها قيمة علمية لها مكانتها بما تضمنته من المقاصد الصحيحة .

ومقاصد هذا السلك هي :

١ — أن الأئمة المحدثين إنما يقصدون من الفقه فى كتبهم بيان عمل الأئمة واجتهاد الأئمة فى المسألة ، أو بيان أن هذا الحديث يشرع كذا ويدل على كذا ، مما استنبطه المحدث . وليس قصده تصنيف كتاب فى الفقه وفروعه وتلويين المذاهب . فهما حصل به المقصود من اللفظ كان كافياً ، فلا يتقيدون بالاصطلاحات الفقهية .

مزايا هذا
الأسلوب فى
التعبير الفقهي

٢ — اتباع السلف من الصحابة والتابعين ؛ حيث لم تكن فى زمنهم تلك الألقاب التى وضعها الفقهاء ؛ للدلالة على الصفة الشرعية للأشياء ونوعوها وقسموها حسب الدلائل التى تثبت بها الأحكام .

٣ — مراعاة تفاوت الفقهاء فى العمل بالحديث الواحد ، حيث يجعل بعضهم الأمر فى النص الواحد للفرض ، ومنهم من يجعله لرتبة دون ذلك كالوجوب عند الحنفية والسنة المؤكدة . . بحسب ما يظهر لهم من الفهم وما ساروا عليه فى قواعد الأصول فالمحدث يرى كل ذلك واسعاً .

٤ — تربية روح الامثال لأوامر الشرع ، وامثال منبهاته ، أياً كانت رتبة الأمر والنهى ، وعلى ذلك كان الصحابة رضى الله عنهم — والسلف لم يفرقوا فى الامثال بين سنة وفرض ، ومن ثمة تجدهم فى كثير من الأحيان يعدلون المأجورات ويسردونها معاً ، والمنهيات كذلك ، مع اختلاف مراتبها ، لأنهم لم يكونوا يفرقون بين ما جاء به الرسول — صلى الله عليه وسلم ، وتلك هى مرثية التحقق بالاتباع الكامل لسيدنا رسول الله .

الذين لا يفرقون
فى الامثال
بين فرض وسنة

هذه المقاصد تجعل للمحدثين في كتبهم طريقتهم الخاصة في التعبير عن الفقه . وهذه الطريقة وإن لم تنقيد باصطلاح ، فإنها تنقيد في كثير من الأحيان ما تنقده المصلحات الفقهية من نفس الألفاظ أو سياقها . .

نقول في الصلاة قبل المغرب^(١) : « وقد اختلف أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصلاة قبل المغرب ، فلم ير بعضهم الصلاة قبل المغرب قال : وقال أحمد وإسحاق : إن صلاهما فحسن وهذا عندهما على الاستحباب »
١ . فالكلام هنا واضح مفسر .

وقال في باب ترك القنوت^(٢) : « وقال سفيان الثوري إن قنوت في الفجر فحسن ، وإن لم يقنوت فحسن ، وأختار أن لا يقنوت . ولم ير ابن المبارك القنوت في الفجر » ١ . والعبارة ظاهرة في أولوية القنوت عند الثوري ومنعه عند ابن المبارك لوقوعه بمقابلة المذهب السابق .

على أننا نستطيع في الجمل الغفير من مسائل كتابه الوصول إلى التحرير المطلوب إما بنفس العبارة أو من السياق كما سبق ذكره ، أو بالرجوع إلى القواعد الأصولية المعروفة ، فنعلم أن مدرسة الحديث في الفقه متفقة في معظم قواعد أصول الفقه ، فيمكن بهذا معرفة المقصود مما يذكره الترمذي من مذاهبهم .

مثال ذلك البيوع المنهية كالمحاقلة والمزابنة والملازمة والمنازمة وغيرها ذكر فيها النص النبوي في النهي عنها ، ونقل عن الفقهاء القول بكراهتها ، ولم يبين في كل واحد هذه الكراهية أهى على سبيل البطلان ، أم الفساد الذي ينفذ فيه العقد ويصح بالقبض مع بقاء الخبث ، كما هو عند الحنفية ، ومعلوم أن النبي في العقود عند الشافعي ومالك وأحمد يقتضي البطلان فنقل الترمذي الكراهة لها عند إسحاق وسفيان الثوري مثلاً . . . محصول على البطلان عندهم .

وهكذا نستطيع جنى ثمار الفقه من كتابه بهذه التأملات في كثير من المسائل الخجلة ، سيما وأن مسائل كتابه شهيرة معروفة ، تداولها وبحثها الفقهاء

(١) ج ١ ص ٣٩ .

(٢) ج ١ ص ٨٢ يعني في صلاة الفجر .

كثيراً ، غاية الأمر أننا نحتاج إلى التأمل والاستعانة بأدوات ميسرة لفهم المراد ، وذلك لا يصعب على أهل العلم الباحثين المدققون في سبيل الاطلاع وتعمق البحث في تراث السلف الصالح المجيد .

خاتمة الفصل

والآن بعد إتمامنا موضوع هذا الفصل نختمه بتلخيص أهم نتائج ما أدى إليه البحث ، وهى :

- ١ - ثبوت المزية لكتاب الترمذى بنقله المذاهب الفقهية الكثيرة ، وأن له على العلم بدأً فى نقله لأقوال المتقدمين التى يصعب الوصول إليها الآن .
- ٢ - أن الإمام الترمذى مجتهد مرجح على طريقة المحدثين ، وليس بالمجتهد المطلق مكتمل الاجتهاد .
- ٣ - الأقوال والآراء فى كتاب الترمذى صحيحة نسبتها وإضافتها إلى أصحابها ، ومنها ما هو معتمد فى المذاهب ، ومنها ما هو مرجوح لدى العلماء الذين دونوا المذاهب ، وذلك لا يضر بصحة نقل الترمذى .
- ٤ - سار الترمذى على طريقة السلف والمحدثين فى التعبير عن الأحكام الشرعية ، فاستعمل عبارات مجملة فى كثير من الأحيان واسعة الدلالة ، يتطرق إليها احتمال معنى غير المعنى المراد ، ولكن هذه الطريقة لها مزاياها ؛ مثل سهولة بيان عمل الأئمة بالحديث ، ومسايرتها ومساعدتها على تربية ملكة الامتثال واتباع الشرع . وذلك ما كان عليه الصحابة والسلف الصالح رضى الله عنهم . ووفقنا لسير على منهجهم والتحقق باتباعهم ، والله الموفق الهادى إلى سواء السبيل .

الباب الرابع

في

«العلل الكبير» و«الشئائل»

للترمذی



والآن بعد أن استوفينا جامع الترمذی دراسة ، وموازنة له بالصحيحين ،
تدرس بقية آثاره العلمية ، وإنها لآثار كثيرة مغزيرة الفائدة ، لكننا
لم نستطع الوصول إليها جميعها ، فلنقتصر على ما أمكن الوصول إليه ،
ولو لبعض منه ، وقد تم لنا ذلك في كتابي : «العلل الكبير» و«الشئائل»
فلنتحدث عن كل منهما في فصل خاص .

الفصل الأول : العلل الكبير للترمذی .

الفصل الثاني : الشئائل للترمذی .



الفَصْلُ الْأَوَّلُ

الْعِلَلُ الْكَبِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ

تعريف الملة - كيف يعرف الحديث الملع - تعريف كتاب العلل - أقسام تصنيفه -
أهم كتب العلل - الترمذي له كتابان في العلل - العلل الكبير محبوب - اعتماد الترمذي
على البخاري في حله .

أقسام العلل في الكتاب :

أولاً : أمثلة الملة الخفية القادرة .

ثانياً : أمثلة التحليل بالقواعد الظاهرة !

ثالثاً : أمثلة العلل غير القادرة :

تعريف العلة معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث ، وأدقها ، وأشرفها ، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ ، والخبرة ، والفهم الثاقب .
« وهى : عبارة عن أسباب خطية غامضة قاذحة فيه » .
« فالحديث المعلل : هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها » .

كيف يعرف الحديث المعلل « ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذى رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى ، وبمخالفة غيره له . مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال فى الموصول ، أو وقف فى المرفوع ، أو دخول حديث فى حديث ، أو وهم وإهم بغير ذلك . بحيث يغلب على ظنه ذلك ، فيحكم به ، أو يتردد فيتوقف فيه . وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه » .

قد تطلق العلة على القوادح الظاهرة « هم أعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى الأسباب القاذحة فى الحديث . المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به ، على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل ؛ ولذلك نجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ . ونحو ذلك من أنواع الجرح . وسمى الترمذى النسخ علة من علل الحديث » .
« ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذى أسنده الثقة الضابط ، حتى قال :
« من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول » كما قال بعضهم : « من الصحيح ما هو صحيح شاذ » (١) .

التصنيف فى العلل :

وكتاب العلل هو الكتاب الذى يجمع الأحاديث المعللة ، على ترتيب الأبواب الفقهية ، ويبين فيه علة كل حديث ، وقد يصنف المسند مع بيان علل الأحاديث .

قال في التقريب وشرحه^(١):

ومن أحسنه — أى التصنيف — تصنيفه أى الحديث معللاً ؛ بأن أقسام تصنيفه يجمع فى كل حديث أو باب طرقه ، واختلاف رواته ، فإن معرفة العلل من أجل أنواع الحديث ، والأولى جعله على الأبواب ليسهل تناوله . وقد صنف يعقوب بن شعبة مسنده معللاً فلم يتم ، قيل ولم يتم مسند معلل قط ، وقد صنف بعضهم مسند أبى هريرة معللاً فى مائتى جزء » .

وقد كان التصنيف فى العلل شأن كبار أئمة الحديث ، لا يعانیه إلا من أهم كتب العلل اكتملت إمامته فى فنونه وعلومه ، فألف فيه على بن عبد الله المدائنى شيخ البخارى ، والإمام أحمد بن حنبل ، والإمام البخارى ، ومسلم ، والترمذى ، وابن أبى حاتم ، والدارقطنى .

وكتاب الدارقطنى « أجمع كتاب فى العلل ، مرتب على المسانيد فى اثنى عشر مجلداً ، وليس من جمعه ، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقانى »^(٢) .

العلل الكبير للترمذى :

أننى العلماء على الترمذى لتصنيفه العلل ثناءهم عليه لتصنيف الجامع . وقد سمعت قول الحافظ الإدريسى فيه :

« ... صنف الجامع ، والتواريخ ، والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل فى الحفظ » .

وضع الترمذى فى العلل كتابين : العلل الصغير ، والعلل الكبير أو الترمذى له كذا بان فى العلل المفرد .

أما العلل الصغير : فهو كتاب العلل الذى أتبعه بجامعه ، وجعله خاتمة له .

وأما العلل الكبير أو المفرد : فهو كتاب آخر سوى العلل الصغير ، فإنهم نقلوا كثيراً من الأحاديث عن العلل المفردة ، لا نجدها فى العلل

(١) ص ٣٥٥ .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١١١ .

الصغير ، كما سترى من الأمثلة التي يأتي مردها ، مما يدل بجزماً على أنهما متغابران .

وكتاب العلل الكبير أو المفرد هو المراد عند إطلاق المحدثين قولهم : « رواه الترمذى فى العلل » .

العلل الكبير
مبوب

وهذا الكتاب صنفه أبو عيسى على الأبواب — فيما يبدو لنا — وتوسع فى علل الحديث بما لا يسمح كتابه « الجامع » بإبدائه . لذلك نرى أنه ربما روى الحديث فى جامعه ، أو تكلم فيه بإيجاز ، ثم يتوسع فى الكلام على رواياته وتعليقه فى العلل .

ولئن صرح الترمذى فى خاتمة الجامع باعتماده على البخارى فيما أورده « من ذكر العلل فى الأحاديث والرجال والتاريخ » فإن كتاب العلل هذه معتمد اعتماداً أكبر وأعظم على علم البخارى ، فلقد وجدنا ما روه عن الكتاب من العلل يرويه الترمذى عن البخارى .

اصناد الترمذى
على البخارى
فى دله

وإن هذا العمل من الترمذى له فضله وشأنه إذ أنه يدل على أمانته العلمية البالغة ، كما أنه يرفع قيمة بحثه العلمى فى العلل ؛ إذ يستشهد فيه بأمر المؤمنين فى الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخارى — رضى الله عنه . وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب ، وكان موضع توثيقهم :

لكن يد الحدثان طوت عنا هذا الكتاب ، حتى لا نجد منه إلا النقول عنه ، ولولا وفرة هذه النقول لما أمكن لنا أن نكتب هذا البحث . على أننا لا نفقد الأمل فى وجود الكتاب مخطوطاً فى بعض دور الكتب التى لم يتناه إلينا نأ ما تحويه من نفيس الكنوز العلمية الإسلامية ، ونهيب بمن علم عن هذا الكتاب شيئاً أن يوافينا به ، وله على العلم يد تذكر فتشكر .

على أنى اجتمعت فى تدبج المراجع التى هى مظنة النقل منه ، كالتلخيص الحبير فى تخريج أحاديث شرح الرافعى الكبير للحافظ ابن حجر ، ورجعت أيضاً لكتاب نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعى ، فجمعت منهما نخبة جيدة من الأمثلة ، صالحة لإلقاء الضوء على هذا الكتاب .

وبعد أن تتبع تلك الأحاديث تبين أن كتاب الترمذى هذا لم يقتصر على علل الحديث بالمعنى الاصطلاحي الضيق للعلة ، بل إنه توسع فشمّل كل ما يطلق عليه علة ، حتى ولو لم تكن قاذحة ، كما سبق التنبيه عليه فى كلام ابن الصلاح من أنه يكثر فى كتب علل الحديث .

أقسام العلل فى الكتاب :

وبناء على ذلك نستطيع أن نقسم العلل فى كتاب الترمذى إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : العلل القاذحة الخفية ، وهو المعنى الاصطلاحي الخاص للعلة .

القسم الثانى : كل قاذح يطعن فى صحة الحديث مما ليس خفياً بل ظاهراً ، كالضعف ، والانقطاع

القسم الثالث : ما لا يقدر فى صحة الحديث .

وإليك إيضاح ذلك بالأمثلة فيما يلى :

أولاً : أمثلة العلة الخفية القاذحة :

١ - حديث أبى ذر - رضى الله عنه - فى الزكاة :

أخرجه الحاكم فى المستدرک عن سعيد بن سلمة بن أبى الحسام ثنا عمران ابن أبى أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبى ذر ، قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :

(فى الإبل صدقتها ، وفى الغنم صدقتها ، وفى البقر صدقتها ،) (الحديث) .

قال الحاكم : (تابعه ابن جريج عن عمران بن أبى أنس ...) ثم قال :

(كلا الإسنادين صحيحان على شرط الشيخين ولم يخرجاه) انتهى^(١) . وأقره الذهبى .

وهذا التصحيح لحديث ابن جريج فيه تساهل كثير - وإن أقره الذهبى - وقد تعقبه الحفاظ وانتقدوه : كالزبلى ، وابن القطان ، وابن دقيق العبد

وعولوا في ذلك على الترمذى ، وإليك كلام الزيلعى في نصب الراية^(١) يرد على الحاكم ولفظه :

« وفيه نظر ؛ فان الترمذى رواه في كتاب العلل الكبير حدثنا يحيى بن موسى ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج به . ثم قال : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس ، هه يقول : حُدِّثْتُ عن عمران بن أبي أنس » انتهى .

والمقصود أن السند وإن كان ظاهره السلامة والاتصال ، فإنه معل بعلة خفية ؛ لأنه في الحقيقة منقطع بين ابن جريج وعمران ، فلا يكون صحيحاً ، فضلاً عن أن يكون على شرط الشيخين .

٢ — حديث حفصة — رضى الله عنها — في نية الصوم :

أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخت حفصة قالت : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له »^(٢) .

تفرد برفعه عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ، وصحح الحاكم والبيهقى الحديث من طريقه ؛ لثقتهم ، فقبلوا روايته لرفع ، لأنها زيادة ثقة . لكن الترمذى والمتقدمين كأحمد والنسائى أعلوا الحديث لمخالفة عبد الله من هم أجل منه قدرا ، وأكثر عدداً ؛ فقد رواه موقوفاً على حفصة ؛ معمر والزبيرى وابن عيينة ، ويونس الأبلج ، ورواه موقوفاً على ابن عمر : نافع في رواية مالك عنه ، واختلف فيه الرواة بغير هذا^(٣) .

فقال الترمذى في الجامع : (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذه الوجه ، وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله ، وهو أصح » .

(١) ج ٢ ص ٣٧٦ — ٣٧٧ وانظر التلخيص الحبير ص ١٨٤ .

(٢) للترمذى (باب لا صيام لمن لم يعزم من الليل) ج ١ ص ١٤١ وأبو داود

(النية في الصيام) ج ٢ ص ٣٢٩ والنسائى (ذكر اختلاف الثقلين لخير حفصة) ج ١

ص ٣٢٠ — ٣٢١ وابن ماجه ج ١ ص ٥٢٠ واللفظ للترمذى وأبو داود .

(٣) للنسائى نفس الصفحة ، والموطأ : ج ٢ ص ٢١ ، وانظر نصب الراية ج ٢

ص ٤٣٢ — ٤٣٤ .

ونقل الترمذى فى العلل عن البخارى أنه قال : « هو خطأ ، وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً » انتهى (١).

وهذا وجه من التعليل خفى دقيق ، ولعل سببه أنهم لم يروا عبد الله ابن أبى بكر يقوى على معارضة الحفاظ الكبار فى ذلك ، وهم أكثر منه عدداً وأعظم حفظاً ، وانضم لذلك من القرائن كثرة الاختلاف فى سند الحديث ، فرجحوا رواية الوقف من طريق الحفاظ الأئمة على رواية عبد الله بن أبى بكر .

على أنا وجدنا لابن أبى بكر متابعة على رفع الحديث هذه المتابعة رواها النسائى :

(أخبرنا أحمد الأزهر قال حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة أن النبى — صلى الله عليه وسلم — قال : من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له) .

لكن فى سندها أحمد بن الأزهر شيخ النسائى قال ابن عدى : هو بصورة أهل الصدق ، وقال الذهبى فى الميزان (بل هو كما قال أبو حاتم صدوق) ، وقال النسائى : لا بأس به .

فإن يصدق قول أبى حاتم أنه صدوق ، فإنه يقوى مذهب الحاكم فى ترجيح رواية الرفع .

٣ — حديث ابن عباس فى اللحظ بالبصر فى الصلاة :

أخرجه الترمذى والنسائى عن الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد ابن أبى هند عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس . أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان يلحظ فى الصلاة يميناً وشمالاً ولا يلوى عنقه خلف ظهره (٢) .

والفضل بن موسى ثقة روى له الجماعة ، والإسناد بظاهره صحيح ،

(١) التلخيص الحبير ص ١٨٨ .

(٢) الجامع (باب ما ذكر من الالتفات فى الصلاة) ج ١ ص ١١٥ والنسائى (باب لرخصة فى الالتفات) ج ١ ص ١٧٨ .

حتى قال الحاكم (هذا حديث صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه) وأقره الذهبي^(١) .

لكن الحديث معل بعله نبه إليها الترمذى .

قال الترمذى فى الجامع : (هذا حديث غريب ، وقد خالف وكيع الفضل بن موسى فى روايته حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن عبد الله ابن سعيد بن أبى هند عن بعض أصحاب عكرمة عن عكرمة أن النبى — صلى الله عليه وسلم — كان يلحظ فى الصلاة — فذكر نحوه) انتهى بلفظه .

(وقال فى علله الكبير : ولا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن عبد الله ابن سعيد مسنداً مثل ما رواه الفضل بن موسى) انتهى^(٢) .

ووجه التعليل أن الفضل بن موسى على ثقته أنكرت عليه أحاديث ، روى الذهبي فى الميزان عن ابن المدينى قال : (روى الفضل أحاديث مناكير) . وقال الحافظ فى التقريب : (ثقة ثبت وربما أغرب) .

وذلك ما حدى بالترمذى لإعلال الحديث .

وهذا المثال ونحوه برهان عظيم على تحرى البخارى ومسلم — ومن بعدهما الترمذى حيث اجتنب الشيخان تخريج مثل هذا الحديث فى كتابيهما وإن خالها من بعدهم صحيحة ، أو ترجح لديهم صحتها .

ثانياً : أمثلة التعليل بالقوادح الظاهرة :

١ — حديث أبى سعيد الخدرى — رضى الله عنه — فى التسمية عند الوضوء أخرجه الترمذى فى العلل وأحمد والدارمى وابن ماجه والحاكم من طريق كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبى سعيد عن أبيه عن أبى سعيد أن النبى صلى الله عليه وسلم — قال :

(لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)^(٣) .

(١) المستدرك : ج ١ ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

(٢) نصب الراية ج ٢ ص ٨٩ — ٩٠ .

(٣) نصب الراية ج ١ ص ٤ والتلخيص ص ٢٦ : وانظر سنن الدارمى ج ١ ص ١٧٦ ،

هائين^١ ماجه ج ١ ص ١٥٧ — ١٥٨ . والمستدرك : ج ١ ص ١٤٧ ، ولم يصحح الحاكم هذا الحديث بل ذكره شامداً .

(قال الترمذى فى علله الكبير : قال محمد بن إسماعيل : « ربيع بن عبد الرحمن منكر الحديث » انتهى (١) .

٢ — حديث ابن عباس فى النوم أثناء الصلاة :

أخرجه الترمذى وأبو داود من حديث أبي خالد يزيد الدالانى عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس أنه رأى النبي — صلى الله عليه وسلم — تام وهو ساجد حتى غط أو نفخ ، ثم قام يصلى . فقلت : يا رسول الله إنك لقد نمت ؟ قال : إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضجعاً ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله .

قال الترمذى فى الجامع : (وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه) .

وفصل الترمذى هذا التعليل للحديث فقال فى العلل الكبير :

(سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : لا شيء ، رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولا أعرف لأبي خالد الدالانى سماعاً من قتادة ، وأبو خالد صدوق لكنه بهم فى شيء) انتهى (٢) .

٣ — حديث عائشة فى التكبير فى صلاة العيد :

أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : (كان النبي — صلى الله عليه وسلم — يكبر فى الفطر والأضحى ، فى الأولى سبع تكبيرات وفى الثانية خمساً) (٣) .

قال الترمذى فى العلل : (سألت محمداً عن هذا الحديث فضعفه وقال : لا أعلم رواه غير ابن لهيعة) انتهى (٤) .

(١) نصب الراية نفس للصنعة .

(٢) نصب الراية ج ١ ص ٤٥ وأشار فى التلخيص ص ٤٣ إلى هذا فقال : (وضعف الحديث من أصله أحمد والبخارى فيما نقله الترمذى فى العلل المفرد . . .) .

(٣) أبو داود واللفظ له (باب للتكبير فى العيدين) : ج ١ ص ٢٩٩ ، وابن ماجه

ج ١ ص ٢٨٧ .

(٤) نصب الراية ج ٢ ص ٤١٦ .

وابن لهيعة ضعيف عند علماء الحديث قال الحافظ « صلوق من السابعة
خط بعد احتراق كتبه » (١).

٤ - حديث ابن عمر في التكبير في صلاة العيد أيضاً :

أخرجه الدارقطني عن فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن نافع عن
ابن عمر بمعنى حديث عائشة .

قال الترمذي في العلل الكبير :

(سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : الفرّج بن فضالة ذاهب
الحديث ، والصحيح ما رواه مالك وغيره من الحفاظ عن نافع عن أبي
هريرة فعلة) انتهى (٢).

فهذه الأحاديث التي مثلنا بها هنا ليس ضعفها لعللة خفية ظاهرها السلامة
منها ، بل علتها ظاهرة كضعف الراوى أو الانقطاع الظاهر كما أوضحنا .

ثالثاً : أمثلة العلل غير القاذرة :

١ - حديث ثوبان في حجة الصائم :

أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي
قلاية عن أبي أسماء عن ثوبان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى
على رجل يحتجم في رمضان فقال :
(أفطر الحاجم والمحجوم) .

ورواه ابن حبان في صحيحه ، والحاكم وقال صحيح على شرطهما (٣) -
ورواه أيضاً عن أبي قلاية عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس أنه
مر مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحديث . . .
وقد روى مسلم بهذا الإسناد حديث : (إن الله كتب الإحسان
على كل شيء) .

(١) تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٤٤ .

(٢) نصب الراية ج ٢ ص ٢١٨ وانظر حديث أبي هريرة في الموطأ ج ١ ص ١٤٧ .

(٣) أبو داود : (الصائم يحتجم) ج ١ ص ٣٠٨ وابن ماجه ج ١ ص ٥١٥ .

والمستدرک ج ١ ص ٤٢٧ .

فاختلفت الرواية في إسناد الحديث كما ترى ، وقد أراح الترمذى الإشكال وأبان أنه لا يضر بصحة الحديث ؛

(قال الترمذى فى علله الكبرى : قال البخارى : ليس فى هذا الباب أصح من حديث ثوبان وشداد بن أوس ، فذكرت له الاضطراب ؟ فقال : كلاهما عندى صحيح ؛ فان أبا قلابة روى الحديثين جميعاً : رواه عن أبى أسماء عن ثوبان ، ورواه عن أبى الأشعث عن شداد . قال الترمذى : وكذلك ذكروا عن ابن المدينى أنه قال : حديث ثوبان وحديث شداد صحيحان) انتهى (١) .

٢ - حديث عمرو بن عوف فى التكبير فى صلاة العيد : أخرجه الترمذى فى الجامع من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كبر فى العيدين فى الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفى الآخرة خمساً قبل القراءة . قال أبو عيسى (حديث جده كثير حديث حسن ، وهو أحسن شيء روى فى هذا الباب عن النبى - صلى الله عليه وسلم) (٢) .

٣ - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فى التكبير فى صلاة العيد أيضاً : أخرجه أبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال نبى الله - صلى الله عليه وسلم : (التكبير فى الفطر سبع فى الأولى وخمس فى الآخرة ، والقراءة بعدهما كلتيهما) (٣) .

وكلا الحديثين فيه نقد للعلماء ، وقد سبق لنا القول فى حديث كثير ابن عبد الله ، وأما حديث عمرو بن شعيب ففيه الطائفى قال الحافظ (صدوق يخطئ ويهم) .

(١) نصب الراية ج ٢ ص ٤٧٢ : وانظر التلخيص ص ١٩٠ .

(٢) الجامع (باب فى التكبير فى العيدين) ج ١ ص ١٠٦ وابن ماجه ج ١ ص ٣٨٧ .

(٣) أبو داود بلفظه ج ١ ص ٢٩٩ وابن ماجه نفس الصفحة . وانظر تهذيب المنذرى

فرأى الترمذى أن أصل الحديث ثابت نظراً لتعدد طرقه ، ولأن الطائفتي « قد أخرج له مسلم في المتابعات » كما ذكر المنذرى في تهذيبه ، وقد تقوى حديثه بالشواهد الكثيرة التي رويت في هذا الباب ، فنص في الجامع على « حسن » حديث كثير ، ثم استوفى الروايات جمعاً ونقلاً في كتاب العلل ، فنقد حديثي عائشة وابن عمر ، كما سبق النقل عنه ، وقوى حديث كثير وعمره .

وقد نقل الترمذى في العلل عن البخارى رأيه ليقوى وجه نظره فقال في حديث كثير بن عبد الله :

(سألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : ليس شيء في هذا الباب أصح منه ، وبه أقول . وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي صحيح ، والطائفي مقارب الحديث) انتهى (١) .

وقد جهل بعض الناس كتاب العلل هذا للترمذى ، فانتقد هذا النقل عن الترمذى ، ومع ذلك للشيخ محمد بن إسماعيل الصنعاني في كتابه سبل السلام في شرح بلوغ المرام ، فقد نقل فيه عن البيهقي عن الترمذى كلامه الآنف ، ثم قال متعقباً للبيهقي والحافظ ابن حجر :

(ولم نجد في الترمذى شيئاً مما ذكره ، وقد نبه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا وقال والعجيب أن ابن النحوى ذكر في خلاصته عن البيهقي أن الترمذى قال سألت محمداً عنه ... إلخ . وبهذا يعرف أن المصنف (٢) قلده في النقل عن الترمذى عن البخارى الحافظ البيهقي « انتهى كلام الصنعاني (٣) . ولا يسعنا إلا أن نعجب من هؤلاء جميعاً ، كيف غفلوا عن كتاب

(١) نصب الراية ج ٢ ص ٢١٧ . وانظر نيل الأوطار للشوكاني ج ٣ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) يعنى الحافظ ابن حجر مصنف متن بلوغ المرام .

(٣) سبل السلام : ج ٢ ص ٨١ وانظر في متن بلوغ المرام ص ٨٠ قول ابن حجر :

(أخرجه أبو داود ونقل الترمذى عن البخارى تصحيحه) وقد انتقد الصنعاني هذا النقل أيضاً

العلل للإمام الترمذى ، مع تنبيه الحفاظ عليه وإرشادتهم ، وهذا الشيخ
الصنعانى كثيراً ما ينقل عن التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر ، وفى
التلخيص نقول كثيرة عن العلل الكبير للترمذى ، يصرح فيها بالعزو إليه ،
فهذا . وغيره كثير من الانتقادات على كتاب الصنعانى يجعلنا نرى أن
الرجل اكتفى فى عمله بتلخيص شرح بلوغ المرام للقاضى شرف الدين
الحسين بن محمد المغربى ، دون أن يتعداه إلى مرتبة من التحقيق العلمى .

مكتبة

الفصل الثاني الشمائل للترمذي

موضوع الكتاب وتربيته - طريقة إخراج أحاديثه
مراتب أحاديث الشمائل - ثناء العلماء على كتاب الشمائل

موضوع الكتاب وتبويه :

يتناول هذا الكتاب ركناً من الأركان الموضوعية للحديث النبوى ،
فقد قالوا فى تعريف الحديث ، إنه ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم -
من قول أو فعل أو تقرير أو وصف . .

فكتاب الشئائل يتناول الركن الرابع ، وهو وصف رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - .

يتألف الكتاب من ستة وخمسين باباً ، قد ترجم كل باب منها بعنوان
واضح الدلالة على عظمونه . وقد لفت نظرى دقة الإمام الترمذى فى حسن
ترتيب هذه الأبواب وعمق نظره ، واسترعى انتباهى تدرجه فى الانتقال
من موضوع لآخر تدرجاً منطقياً متسلسلاً .

استهل أبو عيسى الكتاب بهذا الباب (باب ما جاء فى خلق رسول الله
- صلى الله عليه وسلم -) تناول فيه وفى أبواب ثلثه صفة النبى - صلى الله
عليه وسلم - البدنية ، المقدسة ، ثم انتقل بعد ذلك لما يتعلق بالمظهر العام ،
فقسم الأحاديث على أبواب تناولت كل ما يتعلق بالمظهر العام ، من الملبس ،
والدرع ، والسيف ، والنعل .

ثم أتى بأبواب متتالية تصف بدقة حياته اليومية - صلى الله عليه وسلم -
من أكل ، وشرب ، ووضوء ، ووصف عاداته فى المسائل الفردية الدائبة
التكرار التى تعبر عن دلائل لها قيمتها فى التعريف بصاحبها وبشخصيته
كالعادات فى المشى ، والنوم ، واليقظة ، والجلوس ، وما إلى ذلك .

وتعرض بعد ذلك لعاداته - صلى الله عليه وسلم - المتعلقة بالمظهر
بالشخصى الاجتماعى فى التطيب ، والكلام ، والمزاح وغيرها .

وهذه المظاهر تدل على ما اتصف به - صلى الله عليه وسلم - من الخلق
العظيم ، لذلك نجد الترمذى عقبها بأبواب فى الجانب الأخلاقى السامى ، الذى
الذى أنشئ به المولى على رسوله - صلى الله عليه وسلم - « ولأنك لعلى خلق
عظيم » . . .

وبهذا لم يبق بجانب ولا زاوية لم تشملها أبواب الكتاب ، فختم الترمذى كتاب الشئائل ختاماً منطقياً ، فجاء بهذه الأبواب الثلاثة على التوالى فى خاتمة الكتاب :

- ١ — باب ما جاء فى وفاة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .
 - ٢ — باب ما جاء فى ميراث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .
 - ٣ — باب ما جاء فى رؤية رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى المنام .
- وحسبنا هذا العرض لترتيب الكتاب ، ففيه غناء عن الإطناب فى الثناء عليه وإطرائه .

طريقة إخراج أحاديثه :

وطريقة الترمذى فى إخراج الحديث هنا طريقة سهلة ، درج فيها على الطريقة المنتجة من رواية الأحاديث الواردة فى موضوع الباب الذى عقده ، دون أن يلتزم الكلام على الحديث . بتصحيح أو تضعيف ، أو جرح وتعديل ، أو غير ذلك من الأبحاث الحديثة .

وهذه الطريقة مقيدة فى كتاب يتسع نطاق تداوله اتساعاً عظيماً بين كافة الطبقات ، مما لا يتناسب مع إشغال القراء العاديين بهذه الأمور التى لا يسهل عليهم فهمها .

لكن هل اشترط الترمذى الصحة فى كتابه الشئائل حتى يغنى الشرط عن التنبيه على رتبة كل حديث من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف .

مراتب أحاديث الشئائل :

الحقيقة أن الترمذى لم يشترط الصحة فى كتاب الشئائل ، ولكنه لم يجازف فىروى فيه كل غث وثمين ، بل تخير أحاديث الكتاب ، وسلك فى إخراجها طريقة فنية تجعل القارئ الفطن مطمئناً لقبول ما يروى فى هذا الباب . ذلك أن أبا عيسى قد اجتهد فى اختيار الأحاديث لكتاب الشئائل ، بحيث يجمع أصح الأحاديث فى هذا الموضوع وأحسنها . ونستطيع أن نقسم أحاديث الكتاب ثلاثة أقسام :

١- الحديث الصحيح ، وهو كثير جداً في كتابه هذا ، وفيه جملة أحاديث في أعلى درجات الصحة ، لكونها من رواية الطبقة الأولى في التوثيق .

مثل حديثه في باب خلق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أول الكتاب قال :

حدثنا أبو رجاء قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أنه سمعه يقول :
(كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليس بالطويل البائن ، ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ^(١) ، ولا بالآدم ^(٢) . ولا بالجعد ^(٣) القلط ولا بالسبط ^(٤) ، بعثه الله تعالى على رأس أربعين سنة ، فأقام بمكة عشر سنين ^(٥) ، وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله على رأس ستين سنة ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء) .

فهذا سند مسلسل برواته الثقات الحفاظ ، جميع رجاله ترجم لهم الذهبي في تذكرة الحفاظ .

٢- الحديث الحسن ، ومنه جملة من الحسن لغيره ، الذى يحسنه الترمذى لوروده من غير وجه . فإذا كان فى السند ضعف فإنه قد يخرج له متابعة أو شاهداً يقويه .

مثال ذلك قوله فى باب صفة فاكهة رسول الله - صلى الله عليه وسلم :
(حدثنا محمد بن حميد الرازى أنبأنا إبراهيم بن المختار عن محمد بن إسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن الربيع بنت معوذ بن عفراء ، قالت بعثنى معاذ بنقناع من رطب وعليه أجر من قثاء زغب ، وكان - صلى الله عليه وسلم - يحب القثاء فأتيته به ، وعنده حلية قد قدمت عليه من البحرين ، فلأ يده منها فأعطانيه .

(١) أى الشديد البياض . (٢) الآدم أى شديد السمرة .

(٣) القلط أى شديد الجعودة كشعر الزنج . (٤) السبط المسترسل .

(٥) المعروف أنه أقام بمكة ثلاث عشرة سنة ؛ فقلل مراده عشر سنين ابتداء من الجهر بالدعوة .

حدثنا علي بن حجر أنيأنا شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن
الربيع بنت معوذ ، قالت : أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - بقناع من
رطب وأجر زغب فأعطاني ملء كفه حلياً أو قالت ذهباً (١) .
٣ - الضعيف الذي لا يرتقى للحسن ، وقلما يروى أبو عيسى في الشئائل
حديثاً ضعيفاً لا جابر له يقويه .

على أن هذا إن وجد فإنه يكون ضعفه يسيراً ، لا يمنع قبول الحديث
في هذا الباب ، لأنه مستوف شروط الأخذ بالحديث الضعيف التي سبق
أن ذكرناها .

ثناء العلماء على كتاب الشئائل :

وهذه المزايا التي توخاها أبو عيسى في كتابه الشئائل تقبل العلماء ،
وحاز على ثنائهم المستفيض .

قال الشيخ محمد بن قاسم جسوس في مستهل شرحه للشئائل (٢) :
(وبعد : فلما كان كتاب الشئائل من أحسن ما ألف في محاسن قطب
الوسائل ومنبع الفضائل ، وكان الاشتغال به خدمة لشفيح الخلائق الأواخر
منهم والأوائل ، ووسيلة إلى امتلاء القلوب بتعظيمه ومحبته ، وطريقاً إلى
اتباع طريقته وسنته ، ومعيناً على الفوز بمشاهدة كريم طاعته ، قيدت عليه
عند اقراءه وقراءته . . . فوائد وتحقيقات . . .) .

وقال الشيخ عبد الرؤوف المناوي في مطلع شرحه للشئائل أيضاً (٣) :
(فإن كتاب الشئائل لعلم الرواية وعالم الدراية الإمام الترمذى ، جعل
الله قبره روضة عرفها أطيب من المسك الشذى كتاب وحيد في باب ،
غريد في ترتيبه واستيعابه ، لم يأت له أحد بمماثل ولا بمشابه ، سلك فيه
منهاجاً بديعاً ، ورصعه بعيون الأخبار وفنون الآثار ترصيعاً ، حتى عد ذلك
الكتاب من المواهب ، وطار في المشارق والمغارب) .

(١) ص ١٢٨ نسخة المواهب .

(٢) الطوائف الجليلة البهية على الشئائل المحمدية ج ١ ص ٢ .

(٣) ج ١ ص ٢ حاشية جمع الوسائل .

وقال الشيخ إبراهيم الباجورى فى حاشيته على الشئائل (١) :
(إن كتاب الشئائل للإمام الترمذى كتاب وحيد فى بابه ، فريد فى ترتيبه واستيعابه ، حتى عد ذلك الكتاب من المواهب ، وطار فى المشارق ، والمغارب) انتهى .

والحقيقة أن الكتاب بشمول أبوابه كافة ما يتعلق بهذا الموضوع الهام العظيم ، إلى جانب ذلك الانتقاء لأحاديثه يلبي شوق القلوب المؤمنة لمعرفة صورة شمس الإشراف المصطفوية ، وبين لحبي الذات الشريفة صورة صادقة شاملة لهيئته الكاملة المنيفة ، ولجوانب شخصيته العظيمة .
وما أحسن قول الشيخ على القارئ فى كتابه جميع الوسائل إلى شرح الشئائل (٢) :

(ومن أحسن ما صنف فى شئائله وأخلاقه — صلى الله عليه وسلم — كتاب الترمذى المختصر الجامع فى سيره على الوجه الأتم ، بحيث إن مطالع هذا الكتاب كأنه يطالع طلعة ذلك الجنب ، ويرى محاسنه الشريفة فى كل باب .

وقد قال شيخ مشايخنا محمد بن محمد الجزرى قدس الله سره العلى :
أخلاقى إن شط الحبيب وربعه وعز تلاقيه وناءت منازلہ
وفاتکم أن تبصروه بعينکم فما فاتکم بالعين فهذى شئائله

(١) المواهب الدنية ص ٢ .

(٢) ج ١ ص ٢ .

خاتمة الرسالة

والآن بعد هذه الجولة في رحاب كتاب الإمام محمد بن عيسى الترمذى وكتايب الإمامين : محمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم بن الحجاج القشبرى ، وبعد هذه الموازنة لكتاب الترمذى بالكتابين المذكورين ، فإننا قد تكشف لنا غرض كل وطريقته في كتابه ، وأنتخت المقارنة فوائد علمية هي من الأهمية والفائدة بمكان لطالب الحديث والمستفيد منه للفقهاء والاجتهاد .

فقد تبين أن الإمام الترمذى قد جمع في كتابه مقصد كل من البخارى ومسلم في صحيحهما . فأتى بفن الإسناد والقوائد الإسنادية ، وأتى بالفقه وطريقة استنتاجه من الأحاديث وتأثر كتابه بطريقتي الكتايب أيضاً في التصنيف ، كما تفرد بمسالك خاصة به ، ونورد مجمل ذلك فيما يأتى :

أولاً : فى فن الإسناد وصناعة الحديث :

(أ) أخذ من طريقة مسلم طريقة سياقه الأسانيد ، وأنه يجمعها فى مكان واحد ولا يفرقها ، وكذلك فى رواية أحاديث الصحابة فى الباب ، وعدم تكرار الحديث فى الأبواب المختلفة . غير أنه يذكر الأسانيد إذا لم يكن من ذكرها بد ، فى استنتاجه وبخه ، ويهمل الباقي .

فامتاز الترمذى عن مسلم بكثرة اختصاره ، فيشير إلى طرق الحديث ، وإلى شواهده ، بقوله : ويروى من غير وجه ، وبقوله : وفى الباب عن فلان وفلان من الصحابة ، ولم يشاركه أحد فى ذلك .

أما مسلم : فأتى بحديث الباب ثم يسرد الأسانيد للمتابعات والشواهد بالأسانيد المختلفة ، ويجمعها بطريقته الفذة ، طريقة التحويل ، وتارة يشير إلى الزيادة أو النقص .

(ب) وأخذ من البخارى عنايته بالفقه ، فذكر الأحاديث بأسانيدها للدلالة على الحكم الفقهي ، وشاركه فى تعليق المتابعات ، وأتى بشيء يسير من التكرار وتقطيع الحديث .

وأما البخارى : فامتاز كتابه فى فن الإسناد بالإكثار من هذه الأمور سيما تكرار الحديث على الأبواب ، فقد أتى بفن الإسناد فى هذا

التكرار ، واستوفاه وامتاز بتعليق الأحاديث التي ليست على شرطه وذكرها في التراجم .

(ح) وامتاز الترمذى بالإفصاح عن الغرض من تعداد الأسانيد ، والإتيان بنتيجته في كلامه على الحديث ، ولعل ذلك قد أغناه عن الإكثار من تعدادها ، بينما يشير الشيخان إلى ذلك إشارة تفهم من تصرفهما في سياق الأسانيد . . .

(د) وشارك الترمذى البخارى ومسلماً في أنه أخرج الحديث الصحيح بأقسامه التي تتدرج تحته من الصحيح لذاته أو لغيره ، بأنواعه كالغريب والمشهور ، ثم تفرد بأنواع أخرى دون الصحيح والحسن ، لكنه ميز بينها تمييزاً دقيقاً ، فاستعمل الاصطلاحات الحديثية ، التي تعبر عن ذلك ، ولم يقصر في بيان ما انفرد به من الاصطلاح .

وإن استيفاء التمييز والحكم على الأحاديث خصوصية لكتابه .

ثانياً — وأما في الفقه :

(أ) فإن الترمذى قد شارك البخارى في طريقته العامة ، حيث وضع كتابه مرتباً على الأبواب ، ووضع لأبوابه العناوين الدالة عليها ، ورتبها على أبواب الفقه كما يفعل الفقهاء في كتبهم . وقد اشتمل كل باب على التراجم الخاصة به ، وبالمقارنة ظهر لنا :

موافقته للبخارى في مسالكه بصفة إجمالية ، ثم افرق الكتابان في المقصود من التراجم :

فالعالم في عناوين تراجم الترمذى أن يقصد بها الدلالة على مضمون ما اشتملت الترجمة عليه من الأحاديث . وأما البخارى فإنها في الغالب معبرة عن فقهه واستنباطه .

وتفرع على ذلك :

١ — أن البخارى فاق الترمذى في كثرة تفننه في مسالك التراجم وتنوعها عنده ، حتى إنها لتبلغ العشرات إذا لاحظنا جمعه للمسالك المتعددة في ترجمة واحدة — بينما هي في كتاب الترمذى قليلة التنوع ، وهي في جملتها موافقة لمسالك البخارى ، بل وللفظ تراجمه في كثير من الأحيان .

٢- الغالب في تراجم الترمذى الظهور ووضوح الدلالة ، دون حاجة للتفكير ، لقلة سلوكه طريق الاستنباط .

أما البخارى فقد أمعن في الغوص ودقة استنباط العنوان من الحديث ، حتى إنه ليخفى مقصوده على الكثير من الناس .

٣- إن عناوين الأبواب في الترمذى تقتصر على عبارة تدل على



مضمون الباب .

أما البخارى فعناوينه حاوية لأبحاث فقهية ، وآيات وأحاديث مرفوعة ، وآثار عن الصحابة ، فمن بعدهم ، وذلك خاص بكتابته ، تفرد به وامتاز على سائر الكتب بالنسبة للتراجم .

(ب) وأما بيان فقه الحديث : فقد بين كل منهما ما يفيد الحديث من الأحكام والفوائد ، ولكن افرق مقصدهما الفقهى ورتبة فقههما :

فالترمذى : تعرض للفقه على مستوى اجتهاد الترجيح بين المذاهب على طريقة المحدثين .

أما البخارى : فقد كان على مستوى الاجتهاد المطلق .

وتفرع على ذلك اختلاف في عملهما الفقهى :

١- فإن الترمذى يبين فقه الحديث بذكر أقوال العلماء من الصحابة والتابعين ، واختلافهم . فيبين عمل الأئمة بالحديث ، ثم يرجع بين المختلفين والمقصود من ذكر أقوالهم والآثار عنهم بيان عملهم بالحديث ومذاهبهم فيه . أما البخارى : فلايتعرض للخلاف إلا قليلا ، وإنما يذكر ما يشير إلى وجهة نظره ، للاستشهاد والاستئناس .

٢- إن الترمذى يقتصر غالباً على تخريج الحديث وبيان المذاهب ، أما البخارى فانه يأتي بالاستشهادات من الكتاب العزيز ، ودلائل العقل ، وقد أكثر منها وفاق الترمذى في ذلك كله .

وما تقدم يعلم :

١- أن أبا عيسى الترمذى شارك البخارى ومسلماً في أصل طريقتهم

فى الصحيحين وأتى بمقاصدهما . مقصد البخارى وهو الفقه والاستنباط من الحديث وما يتبعه ، ومقصد مسلم وهو فن الإسناد ، وما يتبعه .

٢ — ثم انفرد بأشياء ابتكرها فى صناعة الحديث ، وفى الفقه ، جعلت لكتابه صبغة خاصة به ، تفرد بها وامتاز على جميع كتب السنة . ذكرها العلماء ، ونوهوا بها ، كما سبق نقل أقوالهم فى الثناء على الكتاب وبيان محاسنه .

وقد أفادنا البحث أموراً فى غاية الأهمية نذكر منها :

١ — شرح طريقة الترمذى فى تمييز أنواع الحديث ، وتعريف اصطلاحاته الحديثية ، وتحقيقها ومعرفة مدى تحكيمها فى أقوال كتب المصطلح على ضوء تحقيقها .

ومن أهم ذلك عباراته المركبة كقوله (حسن صحيح) . ونرجو أن يكون استبان للقارئ المجهود الذى بذل فى ذلك كله ، والنتائج التى أسفرت عنها البحوث السابقة .

٢ — شرح مجهود الترمذى فى الكلام على الرجال ، وعرض أهم العلوم التى أتى بها فى كتابه مشروحة مبينة .

٣ — شرح طريقة الترمذى فى بيان الفقه وأنه يحكى عمل الأئمة بالحديث ويرجح بينهم وامتياز به بحفظ النادر من المذاهب فى كتابه .

٤ — إنارة السبيل لقارئ هذه الكتب الثلاثة ، مع المزيد من الوضوح لفهمها ، ومعرفة أغراض مؤلفيها خاصة ، ثم الإفادة من ذلك كوسيلة لمعرفة أغراض المحدثين ومقاصدهم الفنية بصفة عامة .

ولا شك أن الموازنة كان لها أثر عظيم فى إبراز ذلك وجلالته ، كما أنها أظهرت جملة من أصول الحديث ، ظهر أثرها فى تدوين هذا العلم بعد ، ووضحت للمتأخر اتجاهات جديدة فى تدوين الحديث ، كما رأينا فى صنيع الترمذى ، وما أدخله من تفنن فى كتابه مما ليس فى كتابي أستاذه . وقد وجدنا أثر ذلك يظهر أيضاً فى عمل المتأخرين وشرحهم لمصطلحات هذا العلم .

وذلك كله عظيم الأثر والنفع في تيسير الاستفادة من كتب السنة وفهمها ، وما أحوج دعاة الإسلام وحمله علومه إلى ذلك ؛ لكي يصلوا بالمجتمع إلى ما يصبو إليه من السعادة في الدنيا ، وسلامة العاقبة في الآخرة ، وذلك ما لن يمكن أن يتحقق للإنسانية ، إلا باتباع الكتاب العزيز والسنة المشرفة ، والاحتكام إليهما ، وجعلهما الدستور الحقيقي لأمة الإسلام والمسلمين .

عناية الترمذى بأبواب التثقيف العام :

وجدير بنا أن ننوه في هذه المناسبة بمزية عظيمة لكتاب الترمذى ، تتوج محاسنه ومزاياه ، تلك أنه قد عنى في كتابه بأحاديث العقائد ، والأخلاق والمواعظ ونحوها ، مما يحتاج إليه في الوعظ والتثقيف العام ، وتوسع في ذلك حتى أشاد به الكتاتيون عنه ، قالت دائرة المعارف الإسلامية (١) :

(ونظرة واحدة إلى أبواب هذه المجموعة « أى .جامع الترمذى » تدلنا على أن نصفها تقريباً في المسائل الكلامية مثل القدر ، والقيامة ، والجنة ، وجهنم ، والإيمان ، والقرآن ، وفي المعتقدات : مثل الفتن والروية ، وفي العبادات : مثل الزهد ، وثواب القرآن ، والدعوات ، وفي التربية والأخلاق : مثل الاستئذان والأدب ، وفي المناقب) انتهى .

فكتاب أبى عيسى أجمع كتاب لهذه الأمور بين الأمهات الست ، — إذا استثنينا عناية البخارى بالمغازى في كتابه ، فإن له في هذه الأبواب مزية لا تُلحق — وفي كتاب الترمذى أبواب عنى بها خاصة ، فأكثر من تخريج الأحاديث فيها ، حتى لا يوجد لها ضريب في باقى الكتب ، وهى :

١ — تفسير القرآن الكريم .

٢ — مناقب أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حملة هذا الدين المتين .

٣ — أبواب التذكير والموعظة التى تسمى بالرفاق ، كما سماها الإمام

البخارى فى صحيحه — وفيها عند الترمذى (أبواب الزهد) ليس له نظير فى هذه الكتب الستة^(١).

وما أحوج المسلمين للثقف بالسنة ، سيما هذه الأبواب ، وإشباع قلوبهم وعقولهم بهذه الموضوعات من الحديث الشريف ، مما يجعل نشر كتاب الترمذى أمراً هاماً جداً .

وإن الواجب الإسلامى يهيب بالحكومات الإسلامية والمؤسسات العلمية وعلى رأسها الأزهر الشريف — أن تهتم بالسنة ، وتعمل على بثها ، وإحياء كنوزها جميعاً ، ونشرها فى الناس ، كما ينادى بضرورة العناية بكتاب الله عز وجل وحمايته وبث علمه .

اقتراحات للنهوض بعلم الحديث ونشره :

وبما أننا الآن بصدد الدراسة الحديثية والكلام فى السنة ، فإننا ندلى بآرائنا واقتراحاتنا لهذه النهضة بهذا العلم العظيم ، تذكرة لمن أراد العمل لنصرة الإسلام والعمل به ، وتخطيطاً لما نرجو أن نسير فى تحقيقه من خدمة السنة الشريفة .

ونبين ذلك فيما يلى :

أولاً : مضاعفة العناية بالحديث فى مناهج الأزهر للمعاهد الأزهرية الإعدادية والثانوية وأن تضاعف المقررات فى الحديث ، فى حفظ طائفة كثيرة شاملة يحفظها الطالب كما يحفظ القرآن ، كما ينبغى أن يعنى فى القسم الثانوى بدراسة علوم الحديث بطريقة مبسطة ، وشرح الأحاديث التى تختص بالأحكام والمجتمع ، ومضاعفة مقررات الأحاديث المشروحة .

فإن نقص اطلاع الطلبة على الحديث ، وحفظهم له نقص واضح فاضح ..

(١) انظر الإشادة بهذه الأبواب مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق مجلد ٣٢ من ٣١٤ ودائرة المعارف الإسلامية من الصفحة .

ثانياً : وأما في الكليات جميعاً فتكون دراسة الحديث على مستوى رفيع من البحث العلمي والحديثي .

وفي كلية أصول الدين — خاصة — نرى العناية بالكتب الستة ، وبكتاب الترمذى والصحيحين خاصة ، وتكون المقررات مقسمة على السنوات بحسب الأبواب موزعة من أول الطهارة إلى آخر الأبواب كل طائفة منها تقرر من كتاب فلا يقرر موضوع واحد من كتابين .

ويعتنى أيضاً بعلوم الحديث من أول سنة إلى آخر سنة دراسية ، وتدرس دراسة تفصيلية كاملة . ثم يكون التخصص بعد ذلك في الحديث وعلومه للأكفاء الحقيقيين حتى يكونوا نواة لعلماء مجتهدين . وأقترح أيضاً العناية بالدراسة المقارنة في الحديث . وأذكر أننا ندرس في الفقه : نشأته ، وما طرأ عليه من ازدهار وتغير في العصور ، والدفاع عما يثار حوله من طعون ، في مادة (تاريخ الفقه الإسلامي) فكتاب الرسالة يقترح دراسة جديدة في الحديث على هذا النمط نسميها (تاريخ علم الحديث) ولعل هذا النموذج من الدراسة الموازنة في رسالتنا يقرب الفكرة ويمهد السبيل .

ثالثاً : نرى أن الثقافة الحديثية بين المثقفين عامة ضعيفة جداً إلى درجة العدم ، ولا يلم بها إلا أفذاذ قليلون جداً ، لا يتحقق بهم غرض لمصلحة الأمة ، ولذلك كثر الطعن في الأحاديث عامة لا فرق بين صحيحها وسقيمها ، ومن هنا وجب العناية بتدريس الحديث في المدارس العامة على اختلاف ثقافتها ، وأن توضع مقررات الحديث بجامعة مختارات من الحديث الصحيح على تنوع أهدافه ، وتصنف تصنيفاً جديداً على حسب قوة المثقف وفهمه . تعميقاً لشعور الطالب في كل مرحلة بأهمية ما جاء عن نبيه ورسوله في جميع الثقافات المختلفة .

رابعاً : إنشاء « دار للحديث » تضم خيرة علماء الحديث ، تقوم بنشر السنة وحفظها في الصعيد العام ، ومن وسائل ذلك :

١ - أن تطبع كتب السنة ، وتعمل على نشر كتب حديثة قريبة من فهم عامة الناس .

٢ - إيجاد حِلَقٍ علمية في المساجد الكبرى تقرأ بها على الناس كتب الحديث ، وتشرح باختصار ، وإلقاء محاضرات في جميع المستويات ، القصد منها تجميع الأحاديث ، وترتيبها في الموضوع الواحد ، ترتيباً منظماً على وفق المحاضرة ، ومناقشة الموضوع ، والإجابة عن الشبه ، واستنتاج ما تهدف إليه الأحاديث من مأمور به أو منهي عنه ، وتطبيق ذلك على حالة العصر الحاضر ، وما يجد فيه من الأحوال .

٣ - إصدار أبحاث موجزة ميسرة ، عن السنة ، وتلويها ، وأئمة الحديث ومجهودهم ، وعن كتب الحديث ، وغير ذلك من الأمور . . .

٤ - التنبيه على ما ينشر من الحديث في الكتب العامة ، ويشيع في الناس من الحديث الضعيف الواهي أو الموضوع ، ليحترز الناس من الوقوع في الخطأ بسببها ، ولا بد في ذلك من الإنصاف ، ومجانبة الهوى الذي نلمسه في كتابة بعض الناس .

ومثل ذلك قد كان في عهد أسلافنا ، ولا زالت دار الحديث في دمشق ، وفي القاهرة ، وفي غيرها من البلدان ، تنطق بما قدمه علمائنا السابقون من مجهود عظيم لهذا الركن الهام من أركان أدلة الإسلام الحنيف .
نرجو المولى تعالى أن يوفقنا لخدمة كتابه وسنة رسوله ، ويجعلنا من العلماء الوارثين العاملين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، والحمد لله رب العالمين .

وكتبه

نور الدين بن محمد عثر

الفهارس :

- أولاً - ثبت المراجع
- ثانياً - فهرس الآيات القرآنية
- ثالثاً - فهرس الأحاديث النبوية
- رابعاً - فهرس الأعلام المترجمة
- خامساً - فهرس المسائل الفقهية
- سادساً - فهرس الأبحاث(*)

* اكتفينا بهذه الفهارس التحليلية عن الإشارة إلى الكلام في الأحاديث والرجال في فهرست الأبحاث. والحرف (ت) يشير إلى أن ما قبله وارد في التعليق

أولا - ثبت المراجع

بحسب الترتيب التاريخي

١ - الحديث

مالك (١٧٩ هـ) : مالك بن أنس الأصبحي - « الموطأ » طبع مصر ،
مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٨ هـ .

الطيالسي (٢٠٤ هـ) : سليمان بن داود - « المستند » جزآن طبع الهند ،
أحمد (٢٤١ هـ) : أحمد بن محمد بن حنبل - « المستند » ظهر منه ١٥ جزءاً
طبع دار المعارف بالقاهرة .

الدارمي (٢٥٥ هـ) : عبد الله بن عبد الرحمن : « سنن الدارمي » جزآن
طبع المطبعة الحايثة بدمشق سنة ١٣٤٩ هـ .

البخاري (٢٥٦ هـ) : « الجامع الصحيح » . ٩ أجزاء ، طبع بولاق ،
وقف السلطان عبد الحميد .

مسلم (٢٦١ هـ) : « صحيح مسلم » ٨ أجزاء ، دار الطباعة العامرة
باستانبول سنة ١٣٢٩ .

ابن ماجه (٢٧٣ هـ) : محمد بن يزيد بن ماجه القزويني - « سنن المصطفى »
أو سنن ابن ماجه جزآن ، طبع المطبعة العلمية بمصر
سنة ١٣١٣ هـ . عدا الباب الرابع فقد عزونا فيه إلى نسخة
المطبعة التازية بمصر .

أبو داود (٢٧٥ هـ) : سليمان بن الأشعث السجستاني ، « السنن » طبع الهند
مع شرح عون المعبود وانظر الخطابي ، عدا الباب الرابع
فقد عزونا فيه إلى نسخة المكتبة التجارية بمصر الطبعة الأولى .

الترمذي (٢٧٩ هـ) : ١ - « جامع الترمذي » جزآن ، طبع بولاق سنة
١٢٩٢ هـ ، وطبع الهند سنة ١٣٤٢ هـ . وبجاشيته نفع قوت
المغتذي . وانظر ابن العربي ، والمباركفوري ، وأحمد شاكر .
واعتمدنا في العزو في الحاشية على نسخة بولاق .

٢ - الشئائل المحمدية طبع مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٥٣ هـ .

بحاشيته المواهب اللدنية وانظر الباجوري .

النسائي (٣٠٣ هـ) : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - « المجتبى »

سنن النسائي مع شرح السيوطي وحاشية السندی ، جزءان

المطبعة الميمنية سنة ١٣١٢ هـ .

الخطابي (٣٨٨ هـ) : حمد بن محمد بن إبراهيم البستي - « معالم السنن »

شرح مختصر سنن أبي داود مع كتاب تهذيب سنن أبي داود

للمنذرى ٨ أجزاء مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٧ هـ -

انظر المنذرى وابن القيم .

الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ) : أبو عبد الله محمد بن عبد الله - « المستدرک »

وبذيله تلخيص المستدرک للذهبي ٤ أجزاء . طبع الهند .

دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٣٤ هـ .

البيهقي (٤٥٨ هـ) : أحمد بن الحسين البيهقي - « السنن الكبرى » وبذيله

الجواهر النقي في الرد على البيهقي لابن الترمكاني ، مطبعة دائرة

المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الطبعة الأولى سنة ١٣٥٤ هـ .

أبن العربي (٥٤٣ هـ) : أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي

القاضي - « عارضة الأخوذى على كتاب الترمذى ١٣ جزءاً

المطبعة المصرية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٠ هـ = ١٩٣١ م .

ابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ) : مبارك بن محمد بن الأثير المحدث - « جامع

الأصول » - مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩ م .

أبو العباس القرطبي (٦٥٦ هـ) : أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي - « المفهم

شرح مختصر صحيح مسلم » كلاهما من تأليفه ، ٤ أجزاء ،

مخطوط بدار الكتب العامة للأوقاف الإسلامية بحلب رقم (١٢٣)

الخزانة العثمانية .

المنذرى (٦٥٦ هـ) : أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله « تهذيب

سنن أبي داود » ٨ أجزاء - مطبعة أنصار السنة المحمدية ومعه

معالم السنن للخطابي ، وتعليقات ابن القيم .

النوى (٦٧٦ هـ) : أبو زكريا يحيى بن شرف النوى :

١- (المهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ١٨ جزءاً مطبعة
محمود توفيق بالقاهرة .

٢- « شرح البخارى » ضمن مجموعة شروح البخارى ،
الجزء الأول طبع المنيرية سنة ١٣٤٧ هـ .

٣- « رياض الصالحين » طبع مكتبة عبد الحميد حنفى -
بالصنادقية .

٤- « حلية الأبرار » المشتهر بـ (أذكار النوى) المطبعة
الخيرية لعمر حسين الخشاب ١٣٢٣ هـ .

الذهبي (٧٤٨ هـ) : شمس الدين محمد بن محمد بن قايماز الذهبي الدمشقي
« الرد على ابن القطان فى كتابه الوهم والإيهام » قطعة مخطوطة
بدار الكتب الظاهرية رقم (٧٠ مجموع ٢) .

بلر الدين بن جماعة (٧٣٣ هـ) : محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة -
« مناسبات تراجم البخارى » مخطوطة بمكتبة الأوقاف بحلب
خط الحافظ بن حجر رقم (٣١٨) الخزانة الأحمدية .

الزيلعي (٧٦٢ هـ) : محمد بن عبد الله بن يوسف - « نصب الراية لتخريج
أحاديث الهداية » ٤ أجزاء مطبعة دار المأمون بشبرا مصر ،
الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧ هـ .

أبو حفص ابن الملقن (٨٠٤ هـ) : عمر بن علي « شواهد التوضيح شرح الجامع
الصحيح » مخطوط بمكتبة الأوقاف بحلب الخزانة العثمانية رقم ١٥٧ .

العراقي (٨٠٦ هـ) : عبد الرحيم بن الحسين الأثرى العراقى « تكملة شرح
ابن سيد الناس على جامع الترمذى » قطعة منه مخطوطة محفوظة بدار
الكتب المصرية رقم (٢٥٠٤) حديث .

ابن حجر العسقلانى (٨٥٢ هـ) : شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن
حجر العسقلانى .

١- « فتح البارى شرح صحيح البخارى » ١٣ جزءاً -
المطبعة الخيرية للخشاب .

٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير «
جزءان طبع الهند .

٣- بلوغ المرام بشرحه سبل السلام انظر الصنعاني .
العيني (٨٥٥ هـ) : بدر الدين محمود بن أحمد العيني « عمدة القارى شرح
صحيح البخارى » طبع استانبول ، وطبع المنيرية بمصر وقد
ميزنا ذلك في الحاشية .

السيوطى (٩١١ هـ) : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر .
١- « قوت المغتذى على جامع الترمذى » طبع منه جزءان
مع ثلاثة شروح أخرى شرح ابن العربى ، وشرح أبى
الطيب المدنى ، وشرح سراج أحمد السرهندى طبع الهند
- المطبعة النظامية - سنة ١٢٩٩ هـ .

٢- « تنوير الحوالك شرح موطأ مالك » طبع مصطفى البابى
الحلبى .

٣- « التوشيح على الجامع الصحيح للبخارى » مخطوط بمكتبة
الأوقاف بحلب الخزانة الأحمدية رقم ١٥٨ .

القسطلانى (٩٢٣ هـ) : أحمد بن محمد القسطلانى - « إرشاد السارى شرح
صحيح البخارى » وبهامشه شرح النووى لمسلم ، ١٠
مجلدات طبع بولاق الطبعة الخامسة .

الصنعانى (١٠٥٩ هـ) : محمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى - « سبل السلام
شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام » ، ٤ أجزاء طبع مطبعة
الاستقامة بالقاهرة الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٩ هـ .

المناوى (١٠٠٣ هـ) : عبد الرؤوف المناوى المصرى . شرح الشئام بهامش
جمع الوسائل ، انظر القارى .

السندى (١١٣٨ هـ) : أبو الحسن محمد بن عبد الهادى السندى « حاشية
على سنن الترمذى » مخطوط بمكتبة الأوقاف بحلب ، الخزانة
الأحمدية (١٦٨) .

الدهلوى (١١٧٦ هـ) : أحمد بن عبد الرحيم المعروف بشاه ولى الله الدهلوى —

« رسالة شرح تراجم أبواب صحيح البخارى » طبع دائرة

المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٢٣ هـ .

ابن جسوس (١١٨٢ هـ) : محمد بن قاسم جسوس المالكي — « الفوائد الجلية

البيهة على الشئائل الحمديّة » طبع صبيح سنة ١٣٤٩ هـ =

١٩٢٧ م .

القارى (١١٩٤ هـ) : على بن سلطان الهروى القارى — .

١ — « جمع الوسائل فى شرح الشئائل » المطبعة الأدبية ، الطبعة

الأولى سنة ١٣١٧ هـ وبهامشه شرح المناوى .

٢ — « مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح » طبع مصر المطبعة

الميمنية .

الجمال (١٢٠٤ هـ) : سليمان بن عمر بن منصور — « المواهب الحمديّة

بشرح الشئائل الترمذية » مخطوط بمكتبة الأزهر رقم (١٤٤)

حديث .

الشوكانى (١٢٥٥ هـ) : محمد بن على بن محمد « نيل الأوطار شرح متقى

الأخبار » طبع بولاق سنة ١٣٥٧ هـ ، وطبع مصطفى البابى

الحلبى — الطبعة الأولى ١٩٣٧ م .

الباجورى (١٢٧٧ هـ) : إبراهيم الباجورى شيخ الأزهر « المواهب اللدنية

حاشية على الشئائل الترمذية » طبع مطبعة الاستقامة بمصر .

أبو الطيب المدنى : محمد بن عبد القادر — « شرح سنن الترمذى » انظر

السيوطى .

السرهندى : سراج أحمد السرهندى ، « شرح سنن الترمذى » فارسى .

انظر السيوطى .

الكنكوهى : رشيد أحمد الكنكوهى — « الكوكب الدرى على الترمذى »

جزءان ، طبع الهند .

محمد أنور شاه الكشميرى : « العرف الشدى على جامع الترمذى » جزءان ،

طبع الهند .

المباركفوري (١٣٥٣ هـ) : محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري
« تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى » ٤ أجزاء طبع الهند .
أحمد محمد شاكر : تحقيق وشرح جامع الترمذى . منه جزءان ، طبع
مصطفى الباني الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧ م .
محمد يوسف البنورى : « معارف السنن ، شرح سنن الترمذى » ، الجزء
الأول طبع باكستان ١٩٦٣ م .

٢ - علوم الحديث

البخارى (٢٥٦ هـ) : محمد بن إسماعيل - « التاريخ الكبير فى تراجم
الرواة » ٤ أجزاء ، كل جزء قسمان ، طبع دائرة المعارف
العثمانية بحيدرآباد بالهند سنة ١٣٦١ هـ ، وقد وضعنا بعد
رقم الجزء رقم ١ أو ٢ للدلالة على القسم المقتبس منه .
مسلم (٢٦١ هـ) : « التمييز » المكتبة الظاهرية بدمشق (رقم ١ مجموعة ١١)
أبو داود (٢٧٥ هـ) : سليمان بن الأشعث - (رسالة أبى داود إلى أهل مكة)
طبع مكتبة القدسى بالقاهرة .
ابن أبى حاتم الرازى (٣٢٧ هـ) : عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس
الرازى - « الجرح والتعديل » ٤ أجزاء كل جزء قسمان ،
طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٧١ هـ ، وقد ميزنا
القسم المعزوف إليه برقم يلى الجزء .
الحاكم (٤٠٥ هـ) : ١ - « معرفة علوم الحديث » طبع دار الكتب المصرية
سنة ١٩٣٧ م .

٢ - « المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل » مخطوط ضمن
مجموعة بمكتبة الأوقاف بحلب : الخزانة الأحمديّة رقم ٣٠٨ .
الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) : أحمد بن على بن ثابت - « الكفاية فى علم
الرواية » طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٥٧ هـ .
أبو الفضل المقدسى (٥٠٧ هـ) : محمد بن طاهر المقدسى - « شروط
الأئمة الستة » .

طبع مكتبة القدسى بمصر سنة ١٩٥٧ ، ومعه شروط الأئمة
الخمسة — انظر الحازمى .

السمعانى (٥٦٢ هـ) : عبد الكريم بن أبى بكر — « الأنساب » طبع حجر
فى بريطانيا سنة ١٩١٢ م .

ابن خير (٥٧٥ هـ) : أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة —
« فهرست ابن خير » طبع بيروت — الطبعة الثانية سنة ١٣٨١ هـ

= ١٩٦٣ م .

الحازمى (٥٨٤ هـ) : أبو بكر محمد بن موسى — « شروط الأئمة الخمسة »
طبع القدسى مع شروط الأئمة الستة .

ابن الأثير (٦٠٦ هـ) : مبارك بن محمد — « النهاية فى غريب الحديث » ،
بذيله تلخيص السيوطى ٤ أجزاء طبع مصر سنة ١٣١١ .

ابن الأثير (٦٣٠ هـ) : على بن محمد :

١ — « أسد الغابة فى معرفة الصحابة » ، طبع جمعية المعارف

بمصر سنة ١٢٨٦ هـ .

٢ — « اللباب فى تهذيب الأنساب » ٣ أجزاء ، طبع مكتبة

الندسوى سنة ١٣٥٧ هـ .

ابن الصلاح (٦٤٣ هـ) : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى —
« علوم الحديث » المشتهر بـ « مقدمة ابن الصلاح » . مطبعة

السعادة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ .

النوى (٦٧٦ هـ) : « التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير » انظر
السيوطى .

المزى (٧٤٢ هـ) : يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف القضاعى —
« تهذيب الكمال فى أسماء الرجال » ١١ مجلداً مخطوطة بدار

الكتب المصرية رقم ٢٥ ، مصطلح حديث .

الذهبي (٧٤٨ هـ) : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز .

١ — « ميزان الاعتدال فى نقد الرجال » ٣ أجزاء ، مطبعة

السعادة — الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ .

٢ — « تذكرة الحفاظ » — ٤ أجزاء ، طبع دائرة المعارف

العثمانية بالهند — الطبعة الثانية سنة ١٣٧٥ هـ .

٣ — « تهذيب التهذيب » مخطوط بالمكتبة الأحمدية بحلب

ابن رجب الحنبلي (٧٩٥ هـ) : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

« شرح علل الجامع » . نسخة مخطوطة ضمن مجموعة بالمكتبة

الظاهرية بدمشق رقم ٤٠٥ حديث . نسخة أخرى بدار الكتب

المصرية رقم ٤٩ مصطلح حديث وإليها العزو في الرسالة ،

وفي كل منهما خرم يسير في الأول واختلافات يسيرة اخترت

الراجع فيها .

ابن الملحق (٨٠٤ هـ) : أبو حفص عمر بن علي — « المقنع في علوم الحديث » .

نسخة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ٣٩٩ — مصطلح .

العراقي (٨٠٦ هـ) : ١ — « التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب

ابن الصلاح » الشهير بنكت العراقي . طبع المطبعة العلمية بحلب

— تحقيق شيخنا الأستاذ العلامة محمد راغب الطباخ رحمه الله ..

٢ — « شرح ألفية الحديث » ، وهو شرحه لألفيته التي

نظمها في علوم الحديث ٤ أجزاء — طبع جمعية النشر

والتأليف . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .

ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) : ١ — « تهذيب التهذيب » . ١٢ جزءاً ، طبع

الهند سنة ١٣٢٧ هـ .

٢ — « تقريب التهذيب » : تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ،

طبع دار الكتاب العربي سنة ١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م .

٣ — « هدى السارى مقدمة فتح البارى » جزآن طبع المنيرية

سنة ١٣٤٧ هـ .

٤ — « نزهة النظر شرح نخبة الفكر » ، طبع الأستاذة مع شرح

النزهة انظر القارى ، وطبع مطبعة الاستقامة بمصر

سنة ١٣٦٨ هـ .

- السخاوى (٩٠٢ هـ) : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد - «فتح المغيث شرح ألفية العراقي في الحديث» طبع الهند سنة ١٣٠٣ هـ .
- السيوطى (٩١١ هـ) : «تدريب الراوى شرح تقريب النواوى» ، وهو شرح التدريب السابق ذكره ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - مكتبة القاهرة بالصناديق سنة ١٣٧٩ هـ = ١٩٥٩ م
- اللقانى (١٠٤١ هـ) : إبراهيم بن إبراهيم أبو الامداد المالكي «بهجة المحافل في التعريف برواة الثمائل» مخطوط في الخزانة الأحمدية بحلب
- البيقونى (١٠٨٠ هـ) : عمر بن محمد بن فتوح البيقونى ، المنظومة البيقونية ، بشرحها ، للأستاذ الشيخ عبد الله سراج ، طبع حلب .
- القارى (١١٩٤ هـ) : شرح نزهة النظر شرح نجة الفكر المعروف بشرح الشرح ، طبع الاستانة .
- الزبيدى (١٢٠٥ هـ) : محمد مرتضى الزبيدى الحسى - «أسانيد الكتب الستة الصحاح» ، نسخة بخط المؤلف ، بدار الكتب المصرية رقم ٢٤ مصطلح .
- اللكنوى (١٣٠٤ هـ) : محمد عبد الحى اللكنوى الهندى - «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ، تحقيق وتعليق الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، طبع حلب مكتب المطبوعات الإسلامية سنة ١٣٨٣ هـ .
- محمد جمال الدين القاسمى (١٣٣٢ هـ) : «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» . الطبعة الثانية - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي سنة ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م .
- ظاهر بن صالح بن أحمد الجزائرى الدمشقى (١٣٣٨ هـ) : «توجيه النظر إلى أصول الأثر» . مطبعة الجمالية - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .
- المباركفورى (١٣٥٣ هـ) : مقدمة تحفة الأحوذى . طبع الهند سنة ١٣٥٩ هـ .
- محمد محمد السامحى : «المنهج الحديث في علوم الحديث» قسم المصطلح . دار الأنوار للتجليد والطبع ، سنة ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ .

رشيد أحمد الكنكوهي : مقدمة لامع الدراري — شرح البخاري — طبع
الهند سنة ١٩٦٣ .

عبد الفتاح أبو غدة : تعليق على كتاب الرفع والتكميل ، انظر اللكنوى ،

٣ - تفسير القرآن

القرطبي (٦٧١ هـ) : محمد بن أحمد الأنصاري — « الجامع لأحكام القرآن » .
مطبعة دار الكتب المصرية — الطبعة الثانية .

٤ - أصول الفقه

الشافعي (٢٠٤ هـ) : محمد بن إدريس « الرسالة » طبع مصطفى البابي الحلبي
سنة ١٣٥٨ هـ .

ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) : « مختصر المنتهى الأصولي » بشرح القاضي عضد الدين
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ جزآن طبع الأميرية ، الطبعة الأولى
سنة ١٣١٧ هـ .

الكمال بن الهمام (٨٦١ هـ) : كمال الدين محمد بن عبد الواحد « التحرير »
بشرحه « التقرير والتحجير » لابن أمير الحاج ، ٣ أجزاء طبع
المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ .

٥ - الفقه

الشافعي : محمد بن إدريس « الأم » ٨ أجزاء طبع بمصر سنة ١٣٨١ هـ .
ابن حزم الظاهري (٤٥٦ هـ) : علي بن أحمد — « المحلى » ١١ جزءاً مطبعة
الإمام بمصر .

الشيرازي (٤٧٦ هـ) : إبراهيم بن علي أبو إسحاق « المذهب في فقه مذهب
الشافعي » ، جزآن ، طبع عيسى البابي الحلبي .

النووي (٦٧٦ هـ) : ١ — « منهاج الطالبين » في فقه الشافعي ، ومعه شرح
المنهاج للمحلى ، وحاشيتا قليوبي وعميرة ، طبع مطبعة محمد
علي صبيح بمصر .

٢ — « المجموع شرح المذهب » طبع مطبعة العاصمة بمصر .
جلال الدين المحلى (٨٦٤ هـ) : محمد بن أحمد — شرح منهاج الطالبين للنووي .

العشماوى : عبد البارى - متن العشماوية فى فقه المذهب المالكى ، ومعه شرح
أحمد بن تركى وحاشية الصفى طبع المطبعة الشرفية بمصر
سنة ١٣٠٤ هـ .

أبو الحسن المالكى (٩٣٩ هـ) : على بن محمد - « كفاية الطالب الربانى
لرسالة ابن أبى زيد القيروانى جزءان بحاشية العلوى مطبعة
عيسى البابى الحلبي .

أحمد بن زكى المالكى (٩٧٩ هـ) : شرح العشماوية فى الفقه المالكى .
الصفى : يوسف الصفى حاشيته على شرح العشماوية السابق .
الرملى (١٠٠٤ هـ) : أحمد بن محمد بن حمزة - نهاية المحتاج شرح المنهاج .
طبع مصر سنة ١٢٩٢ هـ فى ٨ مجلدات .

القليوبى (١٠٦٩ هـ) : أحمد بن أحمد حاشيته على شرح المنهاج للمحلى .
العلوى (١١٨٩ هـ) : على بن أحمد بن مكرم الصعيدى العلوى ،
حاشيته على شرح أبى الحسن المالكى على الرسالة .

٦ - التاريخ

الخطيب البغدادى (٤٦٣ هـ) : تاريخ بغداد .

١٤ . جزءاً مطبعة السعادة بمصر .

ابن أبى يعلى الغراء (٥٢٧ هـ) : « طبقات الحنابلة » جزءان ، طبع مطبعة
السنة المحمدية سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

القاضى عياض (٥٤٤ هـ) : عياض بن موسى بن عياض « المدارك فى
طبقات أصحاب الإمام مالك » - نسخة خاصة منقولة عن
نسخة خطية بتركيا .

ابن خلكان (٦٨١ هـ) : أحمد بن محمد بن إبراهيم - « وفيات الأعيان
وأبناء أبناء الزمان » .

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . طبع مكتبة النهضة
المصرية سنة ١٣٦٧ هـ .

الذهبي (٧٤٨ هـ) : « سير أعلام النبلاء » - نسخة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ١٢١٩٥ تاريخ .

ابن كثير (٧٧٤ هـ) : إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي « البداية والنهاية » .
١١ جزءاً مطبوعة كروستان العلمية الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ .

ابن السبكي (٧٧٤ هـ) : عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، « طبقات الشافعية الكبرى » . ٦ أجزاء - المطبعة الحسينية بمصر - الطبعة الأولى .

ابن فرحون (٧٩٩ هـ) : القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد .
« الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » :
طبع عباس شقرون سنة ١٣٥١ هـ .

ابن العماد (١٠٨٩ هـ) : عبد الحى بن العماد الحنبلي « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » ٨ أجزاء - طبع مكتبة القدسي بالقاهرة .

٧ - الكلام والتصوف :

ابن حزم (٤٥٦ هـ) : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري « الفصل في الملل والنحل » ٣ أجزاء .

الغزالي (٥٠٥ هـ) : أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي « إحياء علوم الدين » ٤ أجزاء ، طبع دار إحياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي .

٨ - المعارف العامة

طاش كبرى زادة (٩٦٢ هـ) : أحمد بن مصطفى - « مفتاح السعادة » ،
جزءان ، طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٥٦ هـ .

حاجي خليفة (١٠٦٧ هـ) : مصطفى بن عبد الله - « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » ، جزءان ، طبع استانبول ،

سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤١ م .

الكنانى (١٣٤٥ هـ) : محمد بن جعفر الكنانى — « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة » .

طبع بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٣٢ هـ .
جماعة من المستشرقين : « دائرة المعارف الإسلامية » ، ترجمة وطبع وزارة المعارف بمصر .

محمد يوسف البنورى : « مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق » . مقالة فى المجلد ٣٢ سنة ١٩٥٧ م .

محمد محيى الدين عبد الحميد : « مجلة منبر الإسلام » .
يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . مقالة
فى العدد ٥ من السنة ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٤ هـ :

ثانياً - الآيات القرآنية

البلد آمناً : ٣٣٠
وأنه تعالى جدد ربنا ما اتخذ صاحبة :

٢٢٣

ولأنك لعل خلق عظيم : ٤٣٩
وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً : ١٣١
وبعثنا بهم للكافرين حصيراً :

٣٢٣

وبجوه يومئذ ناضرة إلى ربها
ناظرة : ٩٨
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً
يتربصن : ٣٦٣

وما أنت بمسمع من في القبور :
٢٢٦

يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى
الصلاة : ٣٣٧

يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا
حضر أحدكم الموت : ٢٤٤ ،
٢٤٩ .

يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم
لا يضركم من ضل إذا
اهتديتم : ٢١٤ .

إن الدين عند الله الإسلام : ٣١٧ ،
٣١٨ .

إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم
ثمناً قليلاً : ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧
حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى : ١٠٦

الطلاق مرتان : ١٧٦

فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا
الزكاة فخلوا سبيلهم : ٣١٥
فما وجدنا فيها غير بيت من
المسلمين : ٣١٨

فاليوم ننسأهم : ٢٢٢

قالت الأعراب آمناً قل لم تؤمنوا
والكن قولوا أسلمنا : ٣١٧

ليس كمثل شيء : ٢٢٤

فساؤكم حرث لكم : ٢١٦
وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
حملهن : ٣٦٣

واختار موسى قومه سبعين رجلاً
ليقاتنا : ١٣١

وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا

ثالثاً - الأحاديث النبوية

على ترتيب الأبواب مقتصرًا على طرف من الحديث

١ - الإيمان والاسلام والثواب والعقاب والقيامة

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رهطاً وسعد بجالس فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً هو أعجبهم إلى فقلت : يا رسول الله مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً ؟ فقال أو مسلماً ، ٣١٧ .

أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، ٣١٥
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل وهو يعظ أخاه في الإيمان فقال : « الحياء من الإيمان » : ٧٧

الدين النصيحة : ٢٣٦

المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده : ١٣٠
لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده : ١٢٩
كنت كنزاً لا أعرف : ١٣٠

قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك . قال : قل آمنت بالله فاستقم : ٧٩

الميت يعذب في قبره بما نيج عليه : ٣٢٦ وانظر الجنائز
يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان أيسركم أنكم أطعم الله ورسوله . . .
(خطابه صلى الله عليه وسلم لقتلى بدر من المشركين) : ٢٢٦ وانظر الجنائز
تقوم الساعة والروم أكثر الناس : ١٣٧
يؤتى بالعبء يوم القيامة فيقول الله له ألم أجعل لك سمعاً وبصراً : ٢٢٢
إن الصخرة العظيمة لتلقى من شفير جهنم فتهمى فيها . . . : ٢٤٧
ضررس الكافر مثل أحد : ٢١٩

حديث الحوض للنبي صلى الله عليه وسلم في القيامة (من المتواتر) : ١٣٢
يأتى على الناس زمان الصابر فيهم على دينه : ١٦ ت .

إن الدين ليأرز إلى الحجاز كما تأرز الحية إلى حجرها : ٢٨١
من دل على خير فله مثل أجر فاعله : ١٣٠
من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدى فإن له من الأجر : ٢٨١
نية المرء خير من عمله : ١٣٠
من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه : ٢٨٢
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان : ١٣٠
إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان : ١٣٠

٢ - العلم

نضر الله امرءاً سمع مقالتي : ١٣٢
إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه : ١٣٠
أبو هريرة قال : « ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً مني : ١١١
من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار : ١٣٠
من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار : ١٣١ ، ١٣٢
اكتبوا لأبي فلان : ١١١
اثبتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده : ١١١
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة : ٧٦

٣ - القرآن والذكر والدعاء

ابن مسعود : « من شاء باهله ان سورة النساء القصوى نزلت بعد آية عدة الوفاة : ٣٦٤
أبو جحيفة قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله : ١١١
كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه : ٩٠ ،
٣٧٣ ، ٣٥٦
من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده : ١٩٨

من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله : ٣٤٢

ولا ينفع ذا الجلد منك الجلد : ٢٢٣
رفع اليدين في الدعاء (تواتر فيه الحديث) : ١٣٢
من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرأ : ٢٤٩
إن في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه الله إياه :
٢٨٠ - ٢٨١
رحمك الله إن كنت لأواها : ٢٦٥

٤ - الطهارات

لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري : ٣٠٧
خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته فقال التمس لي ثلاثة أحجار : ٢٠٥
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال :
« غفرانك » : ١٦٩
ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس
لحاجته : ١٦١ .

إن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ : ٣٥٠
الوضوء مما غيرت النار ولو من ثور أقط : ٢٢٧
الوضوء مما مست النار : ٣١٣
خرج النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه فدخل على امرأة من الأنصار
فدبحت له شاة . . . (الحديث في ترك الوضوء مما مست النار) : ٢٢٧ ، ٣١٣
توضئوا منها (يعني لحوم الإبل) : ٣٦٠
إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة
ولم يتوضأ : ٣٨٩

حمة بنت بجحش : كنت استحاض حيضة كثيرة شديدة : ٢٨٣
يا رسول الله إن فاطمة بنت أبي حبيش استحاضت منذ كذا وكذا . . .
فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « هذا من الشيطان . . . » : ٢٨٤

إن سهلة بنت سهيل بن عمرو استحاضت . . . فأمرها بالغسل عند كل صلاة : ٢٨٤

إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً : ٤٣٣

من المذى الوضوء ، ومن المني الغسل : ١٩٤

الماء من الماء : ٢٢٧

إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل : ٢٢٧

إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل : ٢٢٨

من أتى الجمعة فليغتسل : ١٣٠

من جاء منكم الجمعة فليغتسل : ٣٠٩

إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء : ٢٨

إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغتسل يده قبل أن يدخلها في

وضوئه : ٣٣٧

إن عثمان دعا بماء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات (من حديث صفة

وضوء النبي صلى الله عليه وسلم) : ٣٢٠

لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه : ٤٣٢

إذا توضأت فأنثر وإذا استجمرت فأوتر : ٣١٩

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من غرفة واحدة : ٣٢٠

لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة : ١١٢ ،

٢٧١ ، ٣٠٧

الأذنان من الرأس : ١٣٠

من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات : ٢١٠

المسح على الخفين (حديثه متواتر) : ١٣٢

إن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله : ١٤٨

توضأ النبي - صلى الله عليه وسلم - ومسح على الجوربين والنعلين :

٢٩٣

كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمرنا إذا كنا سفرأ أن لا ننزع

خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة . . . : ٤٦ ، ٣١٤

للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم « أى المسح على الخفين » : ٤٦ ، ٣١٤
غسل الجمعة واجب على كل محتلم : ٣٠٩
حق على كل مسلم أن يغتسل فى كل سبعة أيام يوماً : ٣٠٩
توفيت بنت النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : اغسلنها ثلاثاً أو
خمساً أو سبعاً : ٣١٠
جعلت لى الأرض مسجداً وتربتها طهوراً : ١٣٩

٥ - الصلاة

المواقيت :

ذكر حديث إمامة جبريل بالنبي — صلى الله عليه وسلم — لتعليمه
المواقيت : ٣٢٨

إن للصلاة أولاً وآخرأ : ٣٢٨

أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فسأله عن مواقيت الصلاة :
٨٧ ، ٣٢٨

فرضت على النبي — صلى الله عليه وسلم — ليلة أسرى به الصلوات
خمسین : ٣١٠

صلاة الوسطى صلاة العصر : ١٠٦

اللهم املاً قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن صلاة الوسطى : ١٠٦

إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر : ٣٦٧

يا بلال أبرد ثم أبرد : ٣٦٧

من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ،
ومن أدرك من العصر : ٣٨٩

من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة : ٣٢٢

إن النبي — صلى الله عليه وسلم — جمع بين الظهر والعصر بالمدينة : ٣٤٦
من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر : ٣٤٧

الأذان :

كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات وليس ينادى بها أحد : ٣١٢

عبد الله بن زيد : لما أصبحنا أتينا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأخبرته بالرويا فقال إن هذه لرويا حق فقم مع بلال : ٣١٢

أمير بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة : ٢١٨
كان أذان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة : ٣٠٨

أبو جميعة رأى بلالا يؤذن فجعلت أنتبع فاه : ٣٧٣
إن بلالا أذن بليل فأمره النبي — صلى الله عليه وسلم — أن ينادى إن العبد نام : ١٤٢

كنت مع نبي الله — صلى الله عليه وسلم — في مسير له ، فأدخلنا ليلتنا (طرف من حديث ليلة التعريس التي فاتهم فيها الصبح) : ١٢٧
صفة الصلاة :

إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء : ٢٨
إنما الأعمال بالنيات ١٢٤ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٩ هـ
مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم : ٧٥ ، ٢٨٣ ، ٣٤١ ، ٣٧٥ .

رفع اليدين في الصلاة «حديث متواتر» : ١٣٢
رأيت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه ، وإذا ركع : ٣٥٤
قال عبد الله ألا أصلي بكم صلاة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، فصللي فأم يرفع يديه إلا في أول مرة : ٣٥٤
كان النبي — صلى الله عليه وسلم — يفتتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم : ٣٦٥

أنس : كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين : ٣٦٥ ، ٣٦٦

صليت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان فلم
أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم : ١٤٧
عبد الله بن مغفل : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبى بكر
وعمر ومع عثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يقولها (أى البسمة) : ٣٦٤
قرأ النبي - صلى الله عليه وسلم - « المؤمنون » فى الصبح : ٩٠
كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه : ٣٧٦
أمر بوضع اليدين ونصب القدمين : ٣٤٤
كان إذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى جالساً : ٣٠٩
إن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على حصير : ٣٢٣
أكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلى على الحصير والله يقول :
وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً » ؟ ! . الحديث : ٣٢٣
كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلى على الخُمْرة : ٣٢٣
كان يلحظ فى الصلاة يميناً وشمالاً : ٤٣١
قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان : ١٣٠
كان يقنت فى صلاة الصبح والمغرب : ٣١٣
أى بنى محدث (يعنى قنوت الفجر) : ٣١٣

سجود السهو :

قام فى الظهر وعليه جلوس : ٣٥٢
قصة ذى اليدين فى سجود السهو : ١٠٩
صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض فى الركعتين : ٨٣ - ٨٤

التطوع والوتر :

من ثابر على ثنتى عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتاً فى الجنة : ١١٧
لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتين : ٤٠٨
عليكم بقيام الليل : ٢٤٤

يا رسول الله أى الليل أسمع ؟ قال : جوف الليل الأخير : ٤٠٩
كان النبي صلى الله عليه وسلم — يصلى من الليل مثنى ويوتر بركعة : ١١٨
كان يصلى بعد الوتر ركعتين : ٣٦٢
إن الله وتر يحب الوتر : ٣٤٢
لا وتران فى ليلة : ٣٦٢
بعثنى النبي — صلى الله عليه وسلم — فى حاجة فجئت وهو يصلى على
راحلته نحو المشرق : ٣٤٤
ابن عمر : صليت مع النبي — صلى الله عليه وسلم — الظهر فى السفر
ركعتين وبعدها ركعتين : ١٦٥
بينما النبي — صلى الله عليه وسلم — يخطب ليوم الجمعة إذ جاء رجل
فقال النبي — صلى الله عليه وسلم — أصليت : ١١٤

المسجد والجماعة :

كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذا دخل المسجد صلى على محمد
وسلم وقال : ١٢٠ ، ١٦٦
نهى عن تناشد الأشعار فى المسجد وعن البيع : ٢٩٤
إنما الإمام ليؤتم به : ٨١
أيكم يتجر على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه : ٣٢١
كان يستغفر للصف الأول ثلاثاً : ٩١
إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة : ٣١١
إن رجلاً صلى خلف الصف وحده فأمره رسول الله — صلى الله عليه
وسلم أن يعيد الصلاة : ٣٥١ ، ٣٦٨
أنس بن مالك صلى مع النبي — صلى الله عليه وسلم — فأقامه عن يمينه :
٣٦٩ .

لا يتطوع الإمام فى مكانه : ٢١١

صلاة العيد ، والكسوف :

- من السنة أن تخرج إلى العيد ماشياً ، وأن تأكل . . . : ٢١٨
التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة : ٤٣٥
كان النبي — صلى الله عليه وسلم — يكبر في الفطر والأضحى في الأولى
سبع تكبيرات وفي الثانية خمساً : ٤٣٣
حديث ابن عمر في التكبير في صلاة العيد بنحو السابق : ٤٣٤
كبر في العيدين في الأولى سبعاً : ٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٤٣٥
صلى في كسوف فقرأ ثم ركع ثلاث مرات : ٢٩١
حديث جابر وعائشة بنحو السابق : ٢٩٢
صلى بنا النبي — صلى الله عليه وسلم — في كسوف لا نسمع له
صوتاً : ٢٦٩

٦ - الجنائز

- لما اشتد برسول الله — صلى الله عليه وسلم — وجعه : ٨٨
إن النبي — صلى الله عليه وسلم — قبل عثمان بن مظعون وهو ميت : ٢٨٥
إن أبا بكر قبل النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو ميت : ٢٨٥ ، ٢٨٦
من تبع جنازة فله قيراط : ١٨١
دخل قبراً ليلاً فأسرج له بسراج : ٢٦٥
ناولوني صاحبكم (الدفن في الليل) : ٢٧٢
فدفنوه ليلاً ، فقال صلى الله عليه وسلم : ما منعكم أن تعلموني : ٢٧٢
فسمع صوت صائحة ، فقال : من هذه ؟ (حديث جابر في
مقتل أبيه) : ٣٢٦
من نيح عليه يعذب بما نيح عليه : ٣٢٦ وانظر الإيمان
أمر يوم بدر بأربعة وعشرين من صناديد قريش فقتلوا في طوى :
٢٢٦ ، وانظر الإيمان .

٧ - الزكاة والصدقات

في الإبل صدقتها ، وفي الغنم صدقتها : ٤٢٩
 في ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة : ١٠٨
 قال معاذ لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب : ٩٠
 فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صدقة الفطر على الذكر
 والأنثى : ١٣٩

فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر صاعاً : ٣٠٨
 ما تصدق أحد بصدقة من طيب إلا أخذها الرحمن بيمينه : ٢٢٤
 من سأل الناس وله ما يغنيه كان يوم القيامة خوشاً : ٢٧٧
 لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى : ٣٧٦
 لا تحل المسألة لغني ولا لذي مرة سوى : ٣٧٧
 يا رسول الله إن أمي توفيت أينفعها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم : ٢٢٠

٨ - الصيام

إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا : ١٨٩
 احصوا هلال شعبان لرمضان : ١٦١
 لا تصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته وأفطروا : ١١٩
 شهرا عيد لا ينقصان : رمضان وفو الحجة : ٢٢١
 من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له : ٤٣٠
 لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال : ٧٥
 إن بلالاً يؤذن بليل ، فكاوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم : ١٤٣
 كنا نسافر مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في رمضان فما يعاب
 على الصائم صومه ولا على المفطر إفطاره : ٨٢
 كنا نسافر مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بنحو السابق وزاد :
 « فكانوا يرون أن من وجد توة فصام فحسن ومن وجد ضعفاً فأفطر
 فحسن » : ٨٢

الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء : ٢٤٩
أفطر الحاجم والمحجوم : ٤٣٤
يا رسول الله هلكت (حديث الجامع في رمضان) : ٧٦ ، ٣٢٢
أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم : ١٧٤

٩ - الحج

سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن يوم الحج الأكبر ؟
فقال : يوم النحر : ٢١٤
ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر... :
١٠٧

إن مكة حرما لله ، ولم يحرمها الناس : ٩٩ ، ١٠٠
إن المحرم لا ينكح ولا ينكح : ٣٧٢
إن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة وهو محرم : ٣٧٢
ألهذا حج (أى الصبي) ؟ قال : نعم ولك أجر : ٣٢٦
السائب بن يزيد : حج بى مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى
حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين : ٣٢٦
كنا إذا حججنا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فكنا نلبى عن
النساء : ٣٢٦ ، ٣٤٨

اغتسل النبي - صلى الله عليه وسلم - لدخول مكة بفخ : ١٤٤
لا يطوف بالبيت عريان : ٤١٤
ابن عمر ينكر الاشتراط فى الحج ، ويقول : أليس حسبكم سنة
نبيكم : ٣٢٩
ضباعة بنت الزبير قالت : يا رسول الله إني أريد الحج... أفأشترط ؟
قال : نعم : ٣٢٩

١٠ - الأحوال الشخصية

غيلان الثقفى أسلم وله عشر نسوة فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم -
أن يتخير أربعاً منهن : ٣٩٠

كنا نعزل والقرآن ينزل : ٢١٧
كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحو
فنزول : ٢١٦

إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب : ٣٤٥
الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة : ٤١١
كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات : ٣٣٧
أبغض الحلال عند الله الطلاق : ١٣٠
كان الناس والرجل يطلق لإمرأته ما شاء أن يطلقها : ٣٢٧
كل طلاق بجائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله : ٣٢٧
إن تفعل فقد حل أبلها (الحامل تعتد بوضع الحمل) : ٣٦٣
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم : ٣٤٥ ت
لا وصية لوارث : ٢٤٦
إن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد له عند موته : ٨٧
الدين قبل الوصية : ٢١١
قضى بالدين قبل الوصية : ٩٠ ، ٣٤٥
الولاء لمن أعطى الثمن ، أو لمن ولى النعمة : ٣٠٨

١١ - المعاملات المالية

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا : ٣٧٠
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار : ٣٧٠
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يختارا : ٣٦٩
المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا : ٢٣٧
قول عمر : « لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه في الدين » : ٢٤٩
قضى أن الخراج بالضمان : ٢٢١ ، ٤١٧
لا تناجشوا : ١٩٢
نهى عن بيع فضل الماء : ٤١٤
لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء : ٣١٦

ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — نهى عن المزانية : ١٣٦
 ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — نهى عن المحاقلة والمزانية : ١٩٦
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته : ١٧٨
 ان النبي — صلى الله عليه وسلم — عامل خيبر بشرط ما يخرج منها من
 ثمر أو زرع : ٣٧٨
 كنا أكثر أهل المدينة مزدرعاً ، كنا نكرى الأرض بالناحية : ٣٢٧
 من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق : ٢٢٠
 ومن زرع في أرض قوم بغير إذنتهم : ٤١٨
 الرجل أحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً : ٢٧٦ ، ٢٨٨
 قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم : ٢٨٨ — ٢٨٩
 الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو حلالاً حراماً : ٢٦٥ ،
 ٢٧١ ، ٢٨٢

١٢ — القصص والحدود والديات

لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بأحدى
 ثلاث : ١١٥
 لا يحل دم امرئ مسلم إلا رجل زنا من إحصائه . . . : ١١٥
 لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله : ٣٤٨
 ألا إن الله لم يرخص في القتل إلا ثلاثة : ١١٦
 ألا من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله : ١٩٣
 إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ضرب الحد بنعلين أربعين : ١٦٦
 أبو سعيد الخدري : لا أشرب نبيذ التمر بعد إذ أتى النبي — صلى الله
 عليه وسلم — بنشوان : ١٦٧
 إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه : ٣٤٦ ، ٣٤٨
 إن نفرأ منهم انطلقوا إلى خيبر ففترقوا . . . « الحديث في القسامة وإعلال
 رواية سعيد بن عبيد عند مسلم) : ٨٤ — ٨٥

إن ناساً من عريته قدموا المدينة فاجتووها (طرف من الحديث في
قطاع الطرق) : ١٠٠

١٣ - اللباس والزينة

حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي : ٣٠٧
نهى نبي الله - صلى الله عليه وسلم - عن الحرير إلا موضع إصبعين
أو ثلاث أو أربع : ٣٠٧
لذهب فاغسله ثم اغسله ثم لا تعد (أى الخلق وهو طيب أصفر) : ٢٤٨

١٤ - الدبائح والأطعمة والأشربة

ذكاة الحنين ذكاة أمه : ٤١٣
لو طعنت في فخذها أجزأ عنك (في الزكاة) : ١٧٨
نهى عن أكل الحلالة وألبانها : ٢٠٠
كنت أترجم بين يدي ابن عباس وبين الناس فأتته امرأة تسأله عن
نبيذ الجر (طرف من الحديث) : ٧٨
أهريقوه (أى الخمر فلا يتخذ خلا) : ٣٢١

١٥ - الزهد والأدب والاجتماع والطب

إن الله كتب الإحسان على كل شيء : ٤٣٤
نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ : ٧٧
وكان أحب الدين إلي ما داوم عليه صاحبه : ٣٢٥
أربع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر : ٨٠
الدال على الخير كفاعله : ١٣٠
كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرعون بابه
بالأظافر : ٢١٧

تسليم الرسول - صلى الله عليه وسلم - على النساء : ٢٤٥
السلام قبل الكلام : ٢١٢
من مره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار : ٨٠
المستشار موثمن : ١٣٠

ناولہ اکبر القوم : ٢٨
لا تدعوا أحداً إلى الطعام حتى يسلم : ٢١٢
سم الله وكل مما يليك : ١٣٦
المؤمن يأكل في معي واحد : ١٢٥ ، ١٨٠
نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — أن يقيم الرجل أخاه من مقعده
ويجلس فيه : ٣٢٢
إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فإذا عطس أحدكم : ٣١١
إن الناس إذا رأوا ظالماً فلم يأخذوا على يديه : ٢١٤
ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء : ٣١١
نهينا عن الكي : ٢١٨

١٦ - الجهاد

كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذا بعث أميراً على جيش أو صاه
في خاصة نفسه بتقوى الله : ١٠٢
اغزوا باسم الله ، وفي سبيل الله : ١٠٢
نصرت بالصبا ، وأهلكت عاد بالدبور : ٣١١
إنه صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وقطع : ٣٢٧
مر سلمان الفارسي بشرحبيل بن السمط وهو في مرابط له (من حديث
في فضل الجهاد) : ٢٠١

١٧ - السمائل

كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ليس بالطويل البائن (الحديث
بطوله في نعته — صلى الله عليه وسلم — وبعثته) : ٤٤١
دخلت على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فإذا هو متكئ على
رمل حصير : ١٠٢
إني رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسي : ٢٠٠

ركانة صارع النبي — صلى الله عليه وسلم — فصرعه النبي — صلى الله عليه وسلم : ٢٦٩
كان يحب القثاء : ٤٤١

١٨ - الناقب

خرج النبي — صلى الله عليه وسلم — في ساعة لا يخرج فيها ولا يلقاه فيها
أحد فأتاه أبو بكر : ١٣٤
مروا أبا بكر فليصل بالناس : ٣٢١
قال لعلی : « لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غبري وغبرك : ١٨
أبو هريرة : « ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً :
١١١ ، وانظر العلم .
حصين بن مشمت وفد إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — وبايعه بيعة
الإسلام وصدق إليه ماله : ١١٧ - ١١٨
يا حسان أجب عن رسول الله ، اللهم أيده بروح القدس : ٣٢٠
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم : ٢٢٥
الإيمان بيمان : ٧٩

١٩ - الإيمان والشهادات

من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ هو فيها فاجر لقي الله وهو
عليه غضبان (الحديث ومواضعه في البخارى ١٣ موضعاً) ، ومناسباته لها :
٩٣ - ٩٨ .

إن النبي — صلى الله عليه وسلم — قضى باليمين مع الشاهد الواحد : ١٣٥
ألا أخبركم بخير الشهداء الذى يأتي بالشهادة قبل أن يسألها : ٢٢٥

٢٠ - الخلافة والقطائع^(١)

لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقى منهم اثنان : ٣١٦
إن هذا الأمر في قريش لا يعادهم أحد إلا كبه الله في النار : ٣١٦

(١) القطائع أراض غير مملوكة لأحد تمنحها الدولة لمن يصلحها وبزرعها .

عن حمزة بن العيلة سأل النبي — صلى الله عليه وسلم — ماءً لبنى سليم هربوا
عن الإسلام : ١١٨

ما لم تنله خفاف الإبل (ما يقطع من الأراك) : ١١٦

إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أقطع للزبير نخيلاً : ١١٧
واثل أقطعه النبي — صلى الله عليه وسلم — أرضاً بخضر موت : ١١٧
أبيض بن حمال وفد إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاستقطعه
الملح ، فقطع له : ١١٦

إن النبي — صلى الله عليه وسلم — أراد أن يقطع الأنصار من البحرين

فقالوا : لا : ١١٨

إن النبي — صلى الله عليه وسلم — أقطع بلال بن الحارث الملقب المعادن

القبيلية : ١١٧ .

رابعاً - الأعلام المترجمة

إسماعيل بن إبراهيم التيمي : ٢٤٣

إسماعيل بن رافع : ٢٤٠

(ب)

بريد بن عبد الله أبي بردة : ٢٤٧

بكار بن عبد العزيز : ٢٤٠

البويطي = يوسف بن يحيى .

(ج)

جابر بن يزيد الجعفي : ٢٧٩ ، ٢٨٠

جبر بن نوف البكالي : ١٦٧

(ح)

الحارث الأعور : ٢١١ ، ٢٤٢

حبان بن هلال : ٢٥٠

حبان بن موسى السلمى : ٣٩٨

حبيب بن أبي ثابت : ٢٩١

الحجاج بن أرطاة : ١٦٥

حجاج الصواف : ٢٣٨

الحسن بن محمد الزعفراني : ٣٩٩

الحسن البصرى : ٢٤٧

حسين بن قيس حنش : ٣٤٧

حكيم بن عبد الله بن قيس : ١٩٨

حكيم بن جبر : ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،

٢٨٧ .

(١)

أحمد بن أبي بكر الزهرى : ٣٩٦

أحمد بن عبدة الآملى : ٣٩٧

الأصم = محمد بن موسى

ابن أبي ليلى ٨٣ ، ١٩٥

أبو إسماعيل الترمذى = محمد بن

إسماعيل .

أبو الزبير المكي : ٢٧٦

أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود :

١٠٨ ، ٢٠٦

أبو العشاء الدارمى : ١٧٨

أبو على = حسين بن قيس .

أبو غيطف : ٢١٠

أبو فروة - يزيد بن سنان .

أبو قيس - عبد الرحمن بن ثروان .

أبو لبابة : ٢٣٩

أبو مصعب المدينى = أحمد بن أبي بكر

أبو النصر = محمد بن السائب .

أبو الوداك = جبر بن نوف .

أبو وهب = محمد بن مزاحم .

إسحاق بن أبي فروة : ٦٢ ، ٦٣

إسحاق بن منصور : ٤٠٢

إسحاق بن موسى الأنصارى : ٣٩٥

حماد بن سلمة : ٥٩

حنش = حسين بن قيس .

(ر - ز)

الربيع بن سليمان المرادي : ٤٠١

ربيعة بن عبد الرحمن (الرأي) : ٤٤١

زيد العمى : ١٦٧

(س)

سالم المديني : ٢٥٠

سعيد بن أبي هلال : ١٦٧

سعيد بن الخمس : ٢٣٩

سفيان بن عبد الملك : ٣٩٨

سلم بن زريق : ١٢٧ ، ١٢٨

سماك بن حرب : ١١٩ ، ٢٥١

(ش)

شريك بن عبد الله النخعي : ١٧٦

شهر بن حوشب : ٢٤٥

شيبان أبو معاوية : ١٣٤ و ٢٣٩

(ص)

صدقة بن موسى : ٢٤٢

(ع)

عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن

عمر بن الخطاب : ٢٨٥

عامر بن مسعود : ٢٤٩

عبد الله بن دينار : ١٧٦

عبد الله بن عثمان العتكي : ٣٩٨

عبد الله بن عطاء : ٢٣٩

عبد الله بن محمد بن عقيل : ٢٨٢ ،

٣٤١

عبد الله بن مسلمة القعنبي : ٣٩٦

عبد الله بن منير : ٢٤١

عبد الرحمن بن شروان : ٢٩٣

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي :

٢١٠ ، ٢٤٠

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم :

١٤٥ ، ٢٤٣

عبد الكريم بن الحارث : ١٣٧

عبد الملك بن أبي سليمان : ٢٧٦ ،

٢٨٨ .

عبد الوهاب الثقفي : ١٣٥

عبدان = عبد الله بن عثمان .

عبيد الله بن موسى العبسي : ٣٩٤

عطاء بن السائب : ٢٤٨

عطاء بن عجلان : ٢٤٣

عطية بن سعد العوفي : ١٦٥

عكرمة مولى ابن عباس : ١١٩

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب :

٢٤٩

علي بن الحسن العبدى : ٣٩٨

عمر بن إبراهيم : ٢٣٩

عمر بن هارون : ٢٤٠

محمد بن أبي حميد : ٢٤٣
 محمد بن زاذان : ٢١٢
 محمد بن زياد : ٢٤٧
 محمد بن السائب الكلبي : ٢٤٣ ،
 ٢٤٤ ، ٢٥٠

محمد بن سعيد الشافعي : ٢٤٣ ،
 ٢٤٤

محمد بن سيرين : ١٩٤
 محمد بن عثمان بن كرامة العجلي :
 ٣٩٣ — ٣٩٤

محمد بن مزاحم أبو وهب : ٣٩٧
 محمد بن موسى الأضمر : ٤٠٢
 محمد بن يوسف الفريابي : ٣٩٤
 مسروق : ١٠٨

مسعود بن واصل : ١٠٧
 معدى بن سليمان : ١٩٣
 معن بن عيسى القزاز : ٣٩٥
 المغيرة بن زياد : ١٠٧
 المفضل بن صالح : ٢٤٢
 مكتوم بن عباس الترمذي : ٣٩٤
 منصور بن المعتمر : ٢٣٨
 موسى بن أبي الجارود : ٣٩٣ ،
 ٤٠٠ ، ٤٠٧

موسى بن حزام : ٣٩٦
 موسى بن عبيدة : ٢٤٣

عمر بن يحيى المازني المدني : ٢٥٠
 عمرو بن شبيب : ٢٩٤٠
 عنبسة بن عبد الرحمن : ٢١٢
 غوف بن أبي جميلة العبدي : ١٩٤
 عيسى بن يونس : ١٩٤

(ف - ق)

فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : ١٦٦
 فاطمة الصغرى (بنت الحسين) :
 ١٦٦ .

فضالة بن إبراهيم التيمي النسائي :
 ٣٩٩

القاسم بن محمد : ٢٨٥
 قتبية بن سعيد : ٤٤١

(ك - ل)

كثير بن عبد الله المزني : ٢٦٥ ،
 ٢٨٠

ليث بن أبي سليم : ٢١٢ ، ٢٣٩

(م)

مالك بن أنس : ٢٣٦ ، ٤٤١
 محمد بن إسماعيل السلمي الترمذي :
 ٤٠٠

محمد بن أفلح بن عبد الملك
 النيسابوري : ٤٠٢

يحيى بن يمان : ٢٦٦
يحيى الجابر إمام بني تميم الله : ٢٤٧
يزيد بن أبي زياد : ١٩٥
يزيد بن سنان الرهاوى : ٢٣٩
يزيد بن عياض : ٢٤٣
يعلى بن شبيب : ١٧٦
يوسف بن يحيى البويطى : ٤٠١

(ن - هـ)

نحاس بن قهم : ١٠٧
هزيل بن شرحبيل : ٢٩٣

(و - ي)

وهب بن زمعة : ٣٩٨

خامسا - المسائل الفقهية

١ - الطهارة

الوضوء من أكل ما مسته النار :

٣١٣

غسل الجمعة : ٣٠٩

مدة المسح على الخفين للمقيم والمسافر

وما يبطل المسح : ٣١٤

التييم للوجه والكفين أو اليدين إلى

المرفقين تحقيق مذهب مالك :

٤٠٣ و ٤٠٦ ت .

الوضوء بالنيء الماء الذى فيه القرم :

٤١٢

حكم المضمضة والاستنشاق : ٣١٩

الوضوء من القيء والرعاف : ٣٥٠

و ٣٥٣

الوضوء من القبلة (واللمس) :

٣٨٩

الوضوء من لحوم الإبل : ٣٦٠

٢ - المواقيت والأذان

الجمع بين بين الصلاتين فى الحضر

: ٣٤٦

التنفل قبل فرض المغرب : ٤٢١

الأذان على غير وضوء : ٣٧٤

وانظر ٣٥٦

مسائل من آداب الأذان : ٣٥٦

و ٣٧٣

التنفل بعد الفجر بأكثر من ركعتي

الفجر ومناقشة دعوى الإجماع

على كراهته : ٤٠٨ و ٤١٠

من فاتته صلاة ليس عليه غيرها

يقضيها وحدها (مسألة صاحب

الترتيب) : ٣٥٥

الإبراد بصلاة الظهر ومناقشة

الشافعي : ٣٦٧

٣ - الصلاة

١٠٩ ، ٣٥٢ ، ٤١٦ - ٤١٧	غرضية لفظ التكبير والسلام : ٣٧٥
المذاهب في حكم صلاة الوتر :	رفع اليدين في الصلاة : ٣٥٤
٣١٠ و ٣٤٢	كيف يضع يديه في الصلاة : ٣٧٦
الوتر بركعة : ١١٨	حكم الجهر بالبسملة والمذاهب في
إعادة الوتر لمن تنفل بعده : ٣٦٢	ذلك : ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٧١
الركعتين لمن جاء والإمام يخطب :	نصب القدمين في السجود : ٣٤٤
١١٤	جاسة الاستراحة : ٣٠٩
الصلاة خلف الصف وحده :	القنوت في صلاة الفجر : ٣١٣
٣٥١ ، ٣٦٨	و ٤٢١
ما يتسامح به من الفاصل بين المقتدى	التنفل على الدابة للمسافر . جهة
والإمام : ٣٥٦	مقصده : ٣٤٤ ، ٤١١
	المذاهب في كيفية سجود السهو :

٤ - الزكاة والصوم والحج

كفارة الفطر في رمضان : ٣٢٢	زكاة البقر : ١٠٨
السواك للصائم : ٤٠٤ و ٤٠٧	صدقة الفطر : ١٣٩ - ١٤١
الاشتراط في الحج : ٣٢٩	من لا تحل له الصدقة : ٣٧٧
عقد الزواج للمحرم : ٣٧٢	الصوم لرؤية الهلال والإفطار له :
	١١٩

٥ - الأحوال الشخصية

طلاق المعتوه المغلوب على عقله :	الرضاعة تحرم ما يحرم من النسب
٤١٣	وتبيح ما يبيح : ٣٤٥ ، ٤١١
عدة الحامل المتوفى عنها زوجها :	التحريم بلبن الفحل : ٤١٤
٣٦٣ و ٣٧١	تحريم الزيادة على أربع زوجات :
البداة بالدين قبل الوصية : ٣٤٥	٣٩٠
إبطال الميراث بين المسلم والكافر :	جعل عتق الأمة صداقها : ٤٠٤ ،
٣٤٥	٤٠٧ .

٦ - العائلات المالية

فروعاً هامة : ٣٧٧ - ٣٨٠	خيار المجلس في البيع وتحقيق الترمذى
الشفعة بالحوار والتوفيق بين رواية	فيه : ٣٦٩
العرزى والرواية المشهورة :	غلة المبيع إذا فسخ البيع : ٤١٧
٢٨٨ - ٢٨٩	تحريم بيع فضل الماء : ٤١٤
حكم من زرع أرض قوم بغير	المزراعة والمخابرة ، الاستدلال على
إذنه : ٤١٨	جوازهما وتفريع البخارى عليهما

٧ - مسائل متنوعة

كراهية رد السلام على الغائط	حل الجنين بذبح أمه : ٤١٣، ٤١٧
والبول : ٤١٣	تحريم لحم الحية والعقرب : ٤١٦
تحريم اللعب بالشطرنج : ٤١٦	تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة
تحريم دخول الحمام إلا بمنزر : ٤١٦	: ٤١٦
هل تكفن المرأة بإزار الرجل :	قتل شارب الخمر في الرابعة :
٣١٠	٤٠٩ و ٤١٠ - ٤١١

سادسا - فهرس الأبحاث (*)

١ - التقریظ ، وفيه كلمات لأفاضل العلماء حفظهم الله

- | | |
|------|--|
| ٥ - | ١ - خطبة الرسالة ، لبيان سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه . |
| ٤٠ - | ٧ - المقدمة : في التعريف بالإمام الترمذی وبشيخیه البخاری ومسلم |
| ٣٠ - | ٩ - التعريف بالإمام الترمذی . |
| ٩ | ٩ - اسمه ونسبه ، (بحث مفيد فيمن كره التكنی بأبي عيسى والجواب عنه) ت . |
| ١٠ | ١٠ - مولد الترمذی ، وتحقيق أنه ولد مبصراً ، لا أعمى . |
| ١١ | ١١ - طلبه للعلم ورحلته ، واستنباطنا لبدء أمره ومراحل حياته العلمية . |
| ١٢ - | ١٢ - ١٣ - شيوخ الترمذی ، ابتكار المؤلف تقسيمهم ثلاث طبقات . |
| ١٤ | ١٤ - جدول برواة حدث عنهم الترمذی بالواسطة بين منزلة سنده . |
| ١٥ | ١٥ - جدول برواة سمع منهم الترمذی ، بين طبقات شيوخته . |
| ١٦ | ١٦ - تنبيه هام : الحديث الثلاثي في جامع الترمذی ، وفي صحيح البخاری . ت . |
| ١٦ | ١٦ - لقي الترمذی كبار أئمة عصره ، لقيه الإمام مسلماً وأبا داود . |
| ١٧ | ١٧ - تلمذته على البخاری وملازمته إياه ، فوائد هامة في ذلك . |
| ١٨ - | ١٨ - ١٩ - تفقه الترمذی ، وتوسعه في الاطلاع على المذاهب . |
| ٢٠ - | ١٩ - ٢٠ - صفاته وخلقه ، نبوغه ونباهة شأنه . |
| ٢٢ - | ٢١ - ٢٢ - أشهر تلامذته ، ثناء الأئمة عليه . |
| ٢٣ - | ٢٢ - ٢٣ - شدوذ ابن حزم في دعواه أن الترمذی مجهول ، وردنا عليه . |
| ٢٤ | ٢٤ - الحديث وعلومه في عصر الترمذی : |

- ٢٤ — ٢٥ عناية شيوخ البخارى بعلوم الحديث ، سبق ابن المدينى إلى الحصن .
- ٢٥ — ٢٦ جهود شيوخ الترمذى فى خلاصة السنة ، تدوينها على الأبواب .
- ٢٧ تصنيفهم فى علوم الحديث — استقرار تقسيمها اثنائى ، وبناء مسلم عليه .
- ٢٨ انتفاع الترمذى بهم رضى الله عنهم .
- ٢٩ مؤلفاته .
- ٣٠ إصابة بصر الترمذى ، وفاته رضى الله عنه ، وأجزل مثوبته .
- ٣١ التعريف بالإمام البخارى : ترجمة ملخصة محققة لسيرته رضى الله عنه .
- ٣٤ كتابه الجامع الصحيح وطريقته فيه .
- ٣٤ — ٣٥ محنة البخارى بسبب مسألة خلق لفظنا بالقرآن ، ورأينا فيها — وفاته رحمه الله .
- ٣٥ — ٣٨ التعريف بالإمام مسلم : ملخص لسيرته وجهاده فى الدفاع عن السنة .
- ٣٨ — ٤٠ كتابه المسند الصحيح ، تحقيق اسمه ، وبيان طريقته فيه وفوائدها .

الباب الأول

٤١ — ٦٦ فى التعريف بكتاب الترمذى إجمالاً

- ٤٣ مضامين الكتاب .
- ٤٤ اسم كتاب الترمذى . وترجيح تسميته « الجامع » .
- ٤٥ اشتماله على الفنون الحديثية الكثيرة ، تعداد العلماء لها .
- ٤٨ موضوع الجامع : « الحديث صناعة وفقهاً » وشرح ذلك .
- ٤٩ اشتماله على غرضى البخارى ومسلم فى صحيحهما — مقصد داود . ت .
- ٥٠ بيان الترمذى أصول مقاصده فى كتاب العلل ، وعرض أبحاثه .

- ٥٣ — ٥٤ ثناء العلماء على الجامع ، وعلى « كتاب العلل » الذى فيه .
 ٥٥ شروط الأئمة . أهمية معرفتها ، وطريقة ذلك .
 ٥٦ تفصيل نفيس لطبقات الرواة من كلام الحازمى يوضح الشروط .
 ٥٨ شروط البخارى ومسلم ، كلام قيم لمسلم يبين ملحظ الأئمة فى الرواة .
 ٦٠ رأى الحاكم فى شرط الشيخين ، وفهم الحازمى له . وانتقاده .
 ٦١ موازنة شرط الترمذى بشرط الشيخين .
 ٦١ الاعتراض برواية الصحيحين عن رجال ليس لهم إلا راو واحد ، وردده . ت .
 ٦٢ رتبة جامع الترمذى وإنه ثالث الكتب ، ومناقشة من قدم أبا داود عليه .
 ٦٣ تحقيق فريد : مراد الحازمى بشرطهما صفات رواتهما ، ومراد الحاكم بقوله : « صحيح على شرطهما » أو « شرط أحدهما » أنه مروي برجالها أو رجال أحدهما . ت .
 ٦٤ إسناد جامع الترمذى ، وعناية العلماء بنقل الكتب عن مؤلفيها بالسند .

الباب الثانى

٢٩٧—٦٧ فى الصناعة الحديثية

الفصل الأول

- ٦٩ — ١٥٢ صناعة الإسناد فى جامع الترمذى وموازنته بالصحيحين .
 ٧٠ معنى السند والإسناد — عناية الأئمة بالسند ، لا يقبل حديث بلون سند .
 ٧١ — ٧٢ الإسناد من الدين ، وهو خصوصية للمسلمين .
 ٧٣ عناية مسلم بفن الأسانيد ، وتأثر الترمذى به ، والفرق بينهما وبين البخارى .

- ٧٤ — ١٠٤ : أولاً : طرق الترمذى فى رواية الحديث وبيان طرقه .
- ٧٤ — ٧٥ : الطريقة الأولى جمع أسانيد الحديث فى سياق واحد ، ومنها التحويل بـ (ح) .
- ٧٦ — ٧٧ : التنبيه على اختلاف ألفاظ الرواة ، والتمييز بين حدثنا وأخبرنا .
- ٧٨ — ٧٩ : موازنة الترمذى بمسلم فى جمع أسانيد الحديث — تفوق مسلم فى الإكثار منه .
- ٨٠ — ٨١ : الطريقة الثانية : ذكر المتن عقب الإسناد الأول ، الفرق بين مثله ونحوه . الموازنة بمسلم .
- ٨١ — ٨٢ : الطريقة الثالثة : إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية ، والموازنة بمسلم .
- ٨٣ : الترمذى يقدم الإسناد المعلن حيث يقصد بيان العلة .
- ٨٤ — ٨٦ : مسلم يحذف موضع العلة ، مثل حديث القسامة .
- ٨٦ : الطريقة الرابعة : الإشارة إلى أسانيد الحديث .
- ٨٧ : نتيجة موازنة الترمذى بمسلم فى الطرق السابقة .
- ٨٨ — ١٠٤ : طريقة البخارى فى تعداد الأسانيد وموازنته بالترمذى ومسلم .
- ٨٨ : بناء البخارى كتابه على الفقه ، وآثار ذلك فيه .
- ٨٨ — ٩٠ : الأثر الأول : تعليق الحديث وحكم المعلقات . وفيه دفاع عن البخارى .
- ٩١ : التعليق فى صحيح مسلم ، وفى جامع الترمذى .
- ٩٢ : الأثر الثانى : تكرار الحديث فى الأبواب ، وأنه يتضمن فائدة جديدة فى كل موضع .
- ٩٢ — ٩٣ : ابن حجر والقسطلانى يسردان الأحاديث المكررة بنفس السند والمتن ٢٢ حديثاً .
- ٩٣ — ٩٨ : استدركنا حديثاً آخر تكرر فى موضعين بنفس السند والمتن وهو فى الصحيح فى ١٣ موضعاً . وبيان مناسباته الفقهية لكل باب روى فيه .

- ٩٩ موازنته بالتكرار في جامع الترمذى ، مع الإيضاح بالتمثيل .
- ١٠١-١٠٢ الأثر الثالث : اختصار البخارى الحديث ، وموازنته بالترمذى ،
وبيان مجواز اختصار الحديث .
- ١٠٣-١٠٤ نتيجة الموازنة بين الكتب الثلاثة ، وإتيان الترمذى بفائدته
الكتابين .
- ١٠٥-١٢٢ ثانياً : طرق الترمذى في رواية الأحاديث الدالة على الباب ،
الطريقة الأولى : رواية الأحاديث بأسانيدها ، ولها أربعة مسالك .
- ١٠٩ طريقة مسلم في رواية أحاديث المسألة الواحدة ، ومراعاته
فن الإسناد .
- ١١٠ طريقة البخارى ، وترتيبه أحاديث الباب حسب فقاها الموضوع
الطريقة الثانية : إشارة الترمذى إلى الأحاديث ، وهى مزية
لكتابيه .
- ١١٣ مراد الترمذى من قوله « وفى الباب » ، وإزالة بعض
الأوهام عنه .
- ١١٤ تخريج أمثلة لقول الترمذى « وفى الباب » .
- ١١٨ مسالك الترمذى في الإشارة إلى الأحاديث ، وتكثير فوائده
كتابته بها .
- ١٢٠ كيف نفيد من أحاديث « وفى الباب » والإرشاد إلى مراجع
هامة فيها .
- ١٢٣-١٥٢ ثالثاً : « الفوائد الإسنادية » مقاصدهم من تعدد الأسانيد
والأحاديث في الباب .
- ١٢٤ (أ) معرفة تفرد الراوى ، وأنواع التفرد .
- ١٢٦ (ب) تعدد رواة الحديث مع الاتفاق يثمر أربعة من علوم
الحديث : المتابعات والشواهد .
- ١٢٧-١٢٨ الصحيح لغيره ، الحسن لغيره .
- ١٢٨-١٣٢ شرح العزيز ، والمشهور ، والمستفيض ، والمتواتر ، واصطلاح
الترمذى فيها . ت .

- ١٣٢ - ١٣٣ (بج) اختلاف الرواة بالزيادة والنقص . وحكم الزيادة في السند
١٣٤ زيادة السند في كتاب الترمذى ، وترجيحه الوصل على الإرسال
إذا لم تمنع قرينة .
١٣٦ - ١٣٧ زيادة السند في الصحيحين ، والجواب عن المراسيل فيهما .
١٣٨ الزيادة في المتن ، وتحقيق ابن الصلاح في تقسيمها وقبولها .
١٣٩ - ١٤٠ الزيادة في المتن عند الترمذى ، ثم في الصحيحين .
١٤١ زيادة الثقة عند الأصوليين ، واعتبار الحنفية تغيير الوصف
كالمعارضة .
١٤٢ اختلاف الرواة على وجه التباين ، ويفيد ستة أنواع : ١ و ٢
الشاذ والمخفوظ .
١٤٣ الحديث الشاذ في الصحيحين ، والرد على من جعل الشاذ
صحيحاً . ت .
١٤٤ ٣ و ٤ - المنكر والمغروف ، واصطلاح الترمذى فيهما .
١٤٥ ٥ - المضطرب . وطريقة الترمذى في بيان الاضطراب .
١٤٦ - ١٤٨ تحقيق هام : الجواب على ما زعموه اضطراباً في الصحيحين .
١٤٨ ٦ - الحديث المعل وإبانة الترمذى للعلل بوضوح .
١٤٩ جوابنا عن الأحاديث المعل في الصحيحين .
١٥٠ مزايا جامع الترمذى في الفوائد الإسنادية على الصحيحين وغيرهما
١٥١ تلخيص أهم نتائج الدراسة في هذا الفصل .

١٥٣ الفصل الثانى

أنواع الحديث واصطلاحاتها في الجامع

وموازنته بالصحيحين

- ١٥٤ - ١٥٥ أولاً : أنواع الحديث في الجامع ، ترجيح الجامع في تبيانها
على أبى داود .
١٥٦ أول تأليف يقسم فيه الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف
كتاب الترمذى .

- ١٥٧ ثانياً : اصطلاحات أنواع الحديث في الجامع ، والاعتماد على الترمذى فيها .
- ١٥٩ الحديث الصحيح في كتاب الترمذى - أقدم تعريف للحديث الصحيح .
- ١٦١ الحديث الحسن في كتاب الترمذى - سبب الاختلاف في تعريف الحسن .
- ١٦٢ تعريف الترمذى للحسن ، وتحقيق شرحه مع الإيضاح بالأمثلة .
- ١٦٧ تحقيق هام في مناقشة تعريف الترمذى ، والدفاع عنه ، نتيجة البحث فيه .
- ١٦٩ - ١٧١ الحسن عند المحدثين بقسميه ، والموازنة بينه وبين الترمذى .
- ١٧١ الجامع مرجع أساسى للحديث الحسن ، وتعريفه هو الأليق .
- ١٧١ حكم الحديث الحسن : الاحتجاج به بقسميه ، والعمل به .
- ١٧٣ الحديث الحسن في الصحيحين وإيراده في الشواهد والمتابعات .
- ١٧٥ قول الترمذى : أصبح شيء في الباب أو أحسن أى أقل ضعفاً أو أرجح .
- ١٧٦ الحديث الغريب في كتاب الترمذى ، تعريف الترمذى له .
- ١٧٧ - ١٧٩ أقسام الحديث الغريب : الغريب متناً وإسناداً وحكمه ، وتعبير الترمذى عنه .
- ١٨٠ - ١٨٢ الغريب إسناداً لا متناً ، وحكمه ، وتعبير الترمذى عنه .
- ١٨٢ - ١٨٤ موازنة تقسيم الترمذى للغريب بتقسيم المحدثين ، واختيارنا تقسيم الترمذى .
- ١٨٥ - ١٩٩ تركيب اصطلاحات الحديث في الجامع ، وهو من أبحاث الرسالة الهامة .
- ١٨٦ قول الترمذى « صحيح غريب » ، وقوله « حسن غريب » .
- ١٨٦ - ١٩١ قول الترمذى « حسن صحيح » أهم الآراء فيه ، ومناقشتها .

- ١٩١ الراجح هو التفسير بتعدد الإسناد مع الصحة ، ودفع
 الاعتراض عنه .
- ١٩٢ أمثلة لقول الترمذى « حسن صحيح » يوضح تخريجها ما رجحناه
- ١٩٦ قول الترمذى « حسن صحيح غريب » تحقيقه ، والتثيل له ،
- ١٩٩ نتيجة التحقيق فى شرح هذه العبارات الأربعة .
- ١٩٩ المرسل فى كتاب الترمذى ، يطلق على مرسل التابعى ،
 وعلى المنقطع .
- ٢٠١ المنقطع فى كتاب الترمذى ، وتعابير الترمذى عن الانقطاع
- ٢٠١ — ٢٠٤ حكم الحديث المرسل ، مذاهب العلماء فى حجته ، وتحقيقنا
 فى ذلك .
- ٢٠٢ المرسل فى الصحيحين لا يخل بشرطهما .
- ٢٠٤ — ٢٠٦ المضطرب فى كتاب الترمذى ، وموازنته باصطلاح المحدثين .
- ٢٠٧ الشاذ والمحفوظ فى كتاب الترمذى ، وموازنته باصطلاح
 المحدثين وتحقيقه .
- ٢٠٨ خطأ المباركفورى شارح الترمذى فى قول الترمذى « غير محفوظ » ،
- ٢٠٩ الضعيف فى كتاب الترمذى . وإطلاقه على ما ضعف راويه
- ٢٢١ ليس فى الصحيحين حديث ضعيف ، طريقة البخارى فى
 تعليق الضعاف .
- ٢١٢ الحديث المنكر فى كتاب الترمذى ، وموافقته لمسلم فى إطلاقه
 على الفرد الضعيف .
- ٢١٣ الفرق بين المنكر والشاذ ، ومناقشة ابن الصلاح وابن حجر
 فى ذلك .
- ٢١٤ — ٢١٥ الموقوف فى كتاب الترمذى والصحيحين ، حكم الموقوف .
- ٢١٥ — ٢١٩ للموقوف حكم المرفع فى أربع صور : شرحها ، وتحقيق
 القول فيها .
- ٢١٩ المقطوع — وهو ما أضيف للتابعى — فى كتاب الترمذى
 والصحيحين .

- ٢١٩—٢٢٣ غريب الحديث في كتاب الترمذى ، عناية الترمذى وكذا البخارى بشرحه .
- ٢٢٣ مختلف الحديث ، مثال منه فى متشابه الصفات يوضح مذهب السلف .
- ٢٢٦ البخارى يزيل مشكل الحديث ، أما مسلم فلا يتعرض له كما لا يتعرض للغريب .
- ٢٢٦ ناسخ الحديث ومنسوخه فى كتاب الترمذى ، وطريقة الشيخين فيه .
- ٢٢٩ خاتمة الفصل : نتائج الدراسة ، وأهم الحقائق العامة التى أدى بها .

الفصل الثالث

- ٢٣٢—٢٥٢ علوم الرواة فى الجامع
- ٢٣٣—٢٣٥ أهمية علوم الرواة ، وبدء الصحابة لها ، وعناية الترمذى بها .
- ٢٣٥ الجرح والتعديل فى كتاب الترمذى ، استدلاله القيم على مشروعيتهما
- ٢٣٧—٢٤١ مراتب التعديل عند الرازى ، وزيادة العلماء عليها ، وألفاظها فى الجامع .
- ٢٤١—٤٤٣ مراتب التجريح عند الرازى ، وزيادة العلماء عليها ، وألفاظها فى الجامع .
- ٢٤٣—٢٤٥ ندرة الجرح الشديد فى الجامع ، ودفع الإشكال عن رواية الترمذى لهذه المرتبة .
- ٢٤٥ اجتهد الترمذى فى الجرح والتعديل .
- ٢٤٦ الأسماء والكنى فى كتاب الترمذى ، وفائدة معرفتها .
- ٢٤٧ تاريخ الرجال فى كتاب الترمذى ، والطبقات ، وفائدتهما .
- ٢٤٩ المتشابه من الرجال فى كتاب الترمذى ، وتراجم الرجال .

- ٢٥١ علوم الرواة في الصحيحين ، وجوب ملاحظة كيفية الرواية
في الصحيحين والجامع .

الفصل الرابع

- ٢٥٣ - ٢٩٧ المكانة العلمية لعمل الترمذی فی صناعة الحديث
- ٢٥٤ مزايا عامة للجامع الترمذی ، واتساعه فی الفنون الحديثية .
- ٢٥٥ فوائد رواية العلماء الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة ،
فی كتبهم .
- ٢٥٥ العمل بالحديث الضعيف ، والرد على من استنكر رواية
المحدثين له .
- ٢٥٨ آثار الترمذی فی تقدم علوم الحديث ، وتناول ثمانية أمور هامة .
- ٢٦٠ تحقيق أن الترمذی أول مصنف فی علوم الحديث ، ومناقشة
من زعم أولية الراهمرمزى .
- ٢٦١ بيان حجية تصحيح الترمذی وتحسينه ، وأنه لإمام فی
الحديث حجة .
- ٢٦٢ الطعن فی تصحيح الترمذی وتحسينه للأحاديث ، ودعوى
تساهله .
- ٢٦٦ الدفاع عن الترمذی أولاً بالرد الإجمالى وإثبات أن العلماء
يعتمدون تصحيحه إجماعاً .
- ٢٦٨ ثانياً : الرد التفصيلی ويتناول أسباب نقد الترمذی ويتقضها .
- ٢٦٨ السبب الأول للانتقاد : اختلاف نسخ الجامع . مع أمثلة
لهذا النقد وإبطاله .
- ٢٧٠ السبب الثانى : الفغلة عن اصطلاح الجامع ، وما وقع للذهبي
وغیره بسببه .
- ٢٧٤ السبب الثالث : اختلاف الاجتهاد ، أولاً فی الرجال ،
طبقات العلماء فی التحرى .

٢٧٥	تنبيه قيم من الترمذى على اختلاف العلماء فى تعديل الراوى وبجرحه .
٢٧٧	الحافظ ابن رجب يذكر أقسام الرواة ، وأقسام المختلف فيهم .
٢٧٩	دراسة دقيقة لعمل الترمذى فى الرواة المختلف فيهم ، وبيان تحريه .
٢٧٩	القسم الأول : من اختلف أنه متهم بالكذب ، كجابر الجعفى وكثير بن عبد الله .
٢٨٢	القسم الثانى : من اختلف إنه غاب عليه الغلط ، وفيه مثالان .
٢٨٧	القسم الثالث : من اختلف فى أنه كثر خطؤه ، وفيه مثالان أيضاً
٢٩٠	ثانياً : اختلاف الاجتهاد فى رتبة الحديث ، هل يبلغ الصحة والحسن أو لا ؟ .
٢٩٥	نتيجة التحقيق : كتاب الترمذى عمدة فى التصحيح والتحسين ، اتفق عليه العلماء .

الباب الثالث

٢٩٩	الناحية الفقهية فى جامع الترمذى وموازنته بالبخارى
-----	---

الفصل الأول

٣٠٢ — ٣٣٤	طريقة الترمذى فى الأبواب والتراجم وموازنته بالبخارى
٣٠٣	أهمية التبويب وفوائده ، ودلالته على فقه المحدث : وقولهم « البخارى فى تراجمه » .
٣٠٤	الترمذى عناوينه نوعان « أبواب كذا . . » و « باب كذا . . » وموازنته بالبخارى .
٣٠٥	طرق تراجم « الباب » عند الترمذى والبخارى ثلاثة أقسام
٣٠٦	أولاً : التراجم الظاهرة ، وهى التى تدل على موضوع الباب بوضوح .

- ٣٠٧ (أ) المسالك المشتركة في ذلك بين الترمذى والبخارى خمسة شرحها مع الأمثلة .
- ٣١٣ (ب) مسلك اختص به الترمذى وهو عقد باب لأدلة كل مذهب
- ٣١٤ (ج) مسالك تفرد بها البخارى ، وهى كثيرة تشمل الملاحظات والآثار ، وتفسير الغريب .
- ٣١٨ ثانياً: التراجم الاستنباطية ، تدل على الموضوع بالبحث والتعمق ، ولها فوائد .
- ٣١٩ المسالك المشتركة بين الترمذى والبخارى أربعة ، هى غاية ما عند الترمذى .
- ٣٢٤ اختصاص البخارى بعمق الاستنباط فى تراجمه ، وغزارة فنونها وفوائدها .
- ٣٢٥ ثالثاً : التراجم المرسلة : التى يكتب فيها بـ « باب » ومواضع استعمالها فى الجامعين .
- ٣٢٩ اختص البخارى بطريقتين : ١ - التراجم المفردة .
- ٢ - جمع ألوان المالك فى ترجمة واحدة .
- ٣٣٠ أهم المراجع المصنفة فى تراجم البخارى .
- ٣٣١ سبب تعمق البخارى فى التراجم وتفننه ، وموقع ذلك من كتاب الترمذى .
- ٣٣٢ ردنا على من طعن فى تراجم البخارى ، وأهم نتائج الفصل ٥

الفصل الثانى

- ٣٣٥ - ٣٨١ طريقة الترمذى فى بحث الأحكام وموازنته بالبخارى .
- ٣٣٦ الموطآت أول تصنيف للحديث على الفقه ، موضوع موطأ مالك .
- ٣٣٧ عناية مالك بموطئه ، ومزجه الحديث بالآثار وفقه المذاهب .
- ٣٣٩ وضع البخارى الفقه فى التراجم ، والترمذى ضمن الباب .
- ٣٤٠ طريقة الترمذى فى بيان الفقه : أولاً : الاعتماد على الترجمة
- كصنيع البخارى .

ثانياً : بيان عمل الأئمة ومذاهبهم في الحديث ، وهو الغالب .	٣٤٣
(أ) حكاية الترمذى الإجماع على وفق الحديث ، وهي مزية هامة .	٣٤٤
حكاية الإجماع على ترك العمل بالحديث ، ومناقشة الانتقاد على الترمذى .	٣٤٦
(ب) بيان اختلاف العلماء ، حتى سجل الجامع كافة المذاهب .	٣٤٩
استقلال أبى حنيفة عن شيخه حماد فى الاجتهاد .	٣٥١
نقل الترمذى فقه الصحابة والتابعين ، وأهمية ذلك للفقيه .	٣٥٣
موازنة الترمذى بالبخارى فى بيان الفقه وأن البخارى يبدى فقهه هو .	٣٥٥
ثالثاً : طريقة الترمذى فى الترجيح بين المذاهب ، ومساكنه فيه	٣٥٨
(أ) الترجيح بظاهر الحديث الأقوى ، وهو الغالب فى كتابه	٣٦١
(ب) الترجيح بالتفقه والمناقشة ، يدل على دقيق فهمه ، وهو بحث حافل .	
(ج) الترجيح بالتعامل (بعمل الجمهور أو الأكثر) .	٣٧١
الترجيح ونلرته فى البخارى ، لأنه قصد إبداء فقهه الشخصى .	٣٧٢
رابعاً : طريقة الترمذى فى تفريع الأحكام من الأحاديث ، لمناسبتها الحديث .	٣٧٤
موازنة تفريع الترمذى بالبخارى ، البخارى يضع القاعدة ويفرع عليها .	٣٧٧
خاتمة الفصل ، خلاصات ونتائج للأبحاث السابقة .	٣٨١

الفصل الثالث

٣٨٢ — ٤٢٢ إلقاء الضوء على بحث الترمذى فى الأحكام ونقله للمذاهب .	
أولاً : اتجاه الترمذى الفقهى .	٣٨٥
مدرسة الرأى ومدرسة الحديث ، وموقف الحديثين منها .	٣٨٥

موقف الترمذى ، قوله « أهل الكوفة » أى الرأى و « أصحابنا » يعنى مدرسة الحديث .	٣٨٦
الترمذى مجتهد مرجح على طريقة المحدثين .	٣٩٠
اجتهاد البخارى ، وبيان أنه مجتهد مطلق ،	٣٩١
ثانياً : إسناد الترمذى فى نقل المذاهب ، دراسة رواة الفقه إليه .	٣٩٢
إسناد فقه سفيان الثورى .	٣٩٣
إسناد فقه مالك بن أنس .	٣٩٥
إسناد فقه عبد الله بن المبارك	٣٩٧
إسناد فقه محمد بن إدريس الشافعى .	٣٩٩
إسناد فقه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه .	٤٠١
انتقاد نقل المذاهب فى الجامع فى مسائل مخالفة لها ، والدفاع عن الترمذى .	٤٠٣
الخلاصة : صحة نقل الترمذى للمذاهب ، وأنه قصد بيان عملهم بالحديث .	٤٠٧
انتقاد نقل الترمذى الإجماع ، والجواب عن هذا النقد .	٤٠٨
ثالثاً : عبارة الترمذى الفقهاء :	٤١١
احتياط السلف من لفظ حلال أو حرام ، حتى مست الحاجة لإصطلاحات الفقه .	٤١١
استعمال الترمذى العبارات المجملة على طريقة السلف .	٤١٢
مراده من لفظ « الكراهة » وموافقته الأئمة فى ذلك ، والتحذير من الخطأ فيها .	٤١٣
نقد تعبير الترمذى الفقهى لتطرق الاحتمال إليه ، والتساهل فيه .	٤١٦
تنبيه هام : لماذا لا يقلد غير المذاهب الأربعة ؟ !	٤١٩
الجواب عن نقد تعبير الترمذى الفقهى ، وبيان مزاياه .	٤١٩

الباب السابع

٤٢٣ — ٤٤٣ في « العلل الكبير » و « الشئائل » للترمذى

الفصل الأول

العلل الكبير للترمذى

٤٢٥ — ٤٣٧

- ٤٢٦ تعريف العلة ، وكيفية معرفة الحديث المعلق ، وأقسام العلة ،
٢٢٦ التصنيف فى العلل ، أهم الكتب ، ومناهج تأليفها .
٤٢٧ العلل الكبير للترمذى ، منهجه ، واعتماد الترمذى على
البخارى فيه .
٤٢٩ أقسام العلل فى الكتاب ، وفيه دراسة تحليلية دقيقة لأمثلتها ،
٤٢٩ أمثلة العلة الخفية القادمة .
٤٣٢ أمثلة التعليل بالقوادح الظاهرة .
٤٣٤ أمثلة العلل غير التادحة .

الفصل الثانى

الشئائل للترمذى

٤٣٨ — ٤٤٣

- ٤٣٩ موضوع الكتاب وتبويبه ، أهميته الكبرى ، ودقة تبويبه
وتنسيقه .
٤٤٠ طريقة إخراج أحاديثه .
٤٤٠ مراتب أحاديث الشئائل ، وأنها لا تنزل عما يحتل فى هذا
الباب ويقبل .
٤٤٢ ثناء العلماء على كتاب الشئائل .

خاتمة الرسالة

٤٤٤

- ٤٤٥ مجمل نتائج البحث فى فن الإسناد وصناعة الحديث بشكل عام .
٤٤٦ مجمل نتائج البحث فى الفقه .

أفادنا البحث أموراً في غاية الأهمية نذكر منها : . .	٤٤٨
عناية الترمذى بأبواب التثقيف العام .	٤٤٩
اقتراحات للنهوض بعلم الحديث ونشره ، خطة شاملة للمناهج التعليم ، وللتثقيف الشعبي العام .	٤٥٠
الفهارس .	٤٥٣
أولاً : ثبت المراجع بحسب الترتيب التاريخي ٥	٤٥٥
ثانياً : الآيات القرآنية .	٤٦٨
ثالثاً : الأحاديث النبوية .	٤٦٩
رابعاً : الأعلام المترجمة .	٤٨٦
خامساً : المسائل الفقهية .	٤٩٠
سادساً : فهرس الأبحاث ، على الطريقة التحليلية ٥	٤٩٣

صحح نسختك أولا

يأسف المصحح لما وقع من الأخطاء الطباعية في هذا الكتاب القيم ، ويرجو القارئ الكريم أن يبادر لتصحيح نسخته .

صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٥	٥	أبو زكريا	أبي زكريا	٥٢	١٥	يرجع	يرجع
١٢	١٦	نبدار	بُنْدَار	٥٧	١٤	الثالثة	الثانية
١٥	١٤ و ٩ و ٤	من	من	٦٠	١	والحريري	والحريري
١٦	١٠	حاشية مسلم وأبا	مسلم وأبا	٦٣	١٦	الصفاني	الصفاني
١٦	١٣	الكوفي	الكوفي	٧٣	١٧	قواعد	قواعد
		عمر	ناعمر	٧٥	١٦	عقيل محمد	عقيل عن محمد
١٨	٧	كثيراً	كبير			واعلمه	وأعلمه
		أحد علم	أحد أعلم	٨٤	٤	حشمة	حشمة
٢١	الأخير	اللبات	اللباب	٨٤	٢٠	يُطِل	يُطِل
٢٢	١٨	ج ٢٢	ج ١٠ ق ٢٢ أ	٨٥	١٦	روايات	رواياته
٢٣	١٣	الحافظ	الحفاظ	٨٦	١٢	المقصد	لهذا المقصد
٢٣	١٤	يصبح	يَصِحُّ	٨٨	٩	الحديث	الحديث
٣١	١٣	١٢٣	٢١٣	٩٣	٨	قاعدة	قاعدة
٣٣	١٥	الحديث	الحديث	١٠١	١١	المشروط	مع المشروط
٣٥	الأخير	٤٤٧	٤٧٤	١٠٢	١٦	ترجمته	برحمته
٣٦	٢٢	٨٨	٥٨٨	١٠٥	٨	موضع	موضوع
٣٨	٤	جيل	جهل	١٠٨	٢٤	ووائلة	ووائلة
٣٩	٣	القمية	الفقيه	١١٣	٣	رواه	ورواه
٣٩	٢٢	المدلين	المدلسين	١١٥	١٥	محمد بن	محمد بن
٤٥	١١	فتظن	فيظن	١٢٧	١٥	أبي	عمرو عن أبي
٥٢	٥	مجاز	مجاز				

صحيفة	سطر	خطاً	صواب	صحيفة	سطر	خطاً	صواب
١٢٨	١٠٩١	مسلم	سليم	١٥٧	١٦	الحديث	الحديث
١٢٩	١	ناطوهم	ناطوهم	٢٥٨	١٢	تقسيم	تقسيم
١٢٩	٢١	علة	علة	١٥٩	٧	منع	منع
١٢٩	٣١	وهذا وهذا	وهذا وهذا	١٥٩	١٧	من حديث	من حديث
١٣٠	٨	المز	المزى	١٦٠	٦	حيث قال : حيث قال :	حيث قال : حيث قال :
١٣٠	٢٠	وذكران	وذكران			«أما الحديث الصحيح	
١٣٠	٢٣	التميمى	التميمى			فهو الحديث المسند	
١٣١	٢٨	البركة بكثرتهم	البركة			الذى يتصل إسناده	
		بكثرتهم كثرة				بنقل العدل الضابط	
١٣٢	٧	يستميل	يستحيل			عن العدل الضابط إلى	
١٣٦	١٨	رافع	رافع حدثنا			منتهاه ، ولا يكون	
		حجين بن المثنى				شاذاً ولا معللاً .	
١٣٦	١٩	المزانية	المزانية	١٦٩	٢٤	أخذت	أخذت
١٣٦	٢٠	عبد الرحمن	عبد الرحمن	١٧٠	٥	من بعد	من بعد
		أن أبا هريرة		١٧٤	٦	الحمري	الحمري
		قال		١٧٥	٢٣	الملائى	الملائى
١٤٠	١٠	غن نافع	عن الليث	١٧٨	٦	الركاة	الركاة
		عن نافع		١٨٧	١٦	وتشرح	وتشرح
١٤٤	٥	فيخرجان	فيخرجانها	١٩٠	٩	فانتقى	فانتقى
١٤٤	١٢	أبيه ابن	أبيه عن ابن	١٩٤	١٢	عمرو بن	عمرو السواق
١٤٦	١١	اختلاف	اختلاف			السواق	
		الرواة		٢٠٤	٢٣	مرجع	مرجع
١٤٩	٥	معلقة	بروايات	٢٠٥	٩	المرجع	المرجع
		معلقة		٢١٠	١٧	قيد	فيه
١٥٦	٢٧	فكثيراً	بالغرابه	٢١١	١٩	في البخارى	البخارى
		فكثيراً		٢١٢	٢١	مستعمله	مستعمله
١٥٧	١١	تقسيم	تقدم	٢١٥	٨	الصنحاني	الصنحابة

صحيفة	سطر	خطاً	صواب	صحيفة	سطر	خطاً	صواب
٢١٦	٩	بمرفوعة	بموقوفة	٢٩١	الأخير	ج ٣ ص ٢	بج ٢ ص ٣٦٢
٢١٧	٢٢	الرأى	الذى	٢٩٤	٢	ويزيد	ويؤيد
٢٣٣	٦	وأما	وما	٣٠١	١	والتحليل	والتعليل
٢٣٩	١٠	ربها	ربما	٣١٦	٢	ان الأمر	ان هذا الأمر
٢٤٢	١٧	عند	ليس عند	٣١٦	٨	دارت	وارت
٢٤٤	١٥	أبي عباس	ابن عباس	٣١٦	٢٤ و ٢٠	يمنع	يمنع
٢٤٦	١٥ و ١٤	للاوى	الراوى	٣٢٠	١٦	الزهرى	الزهرى
٢٤٨	٨	عمر	بن عمر	٣٢٧	١٦	بالناحة	بالتاحية
٢٤٨	٩	متخلفاً	متخلفاً	٣٢٨	١٢	وأخيراً	وأخيراً
٢٥١	٨	تخرجاً	تخرجاً	٣٢٩	٧	تحبنى	تحبسنى
٢٥٥	١١	تعددت	تتعدد	٣٣٠	٧	تدل	الخرجة فى
٢٥٧	١٩	اعتماداً	اعتماد			الباب	تدل
٢٥٩	٨	وطبقاتهم	فى الرجال	٣٣٢	١٧	فانخرطوا	فانخرطوا
		وطبقاتهم		٣٤٠	٥	يرجع	يرجع
٢٥٩	١٢	المتقدمين	المتقنين	٣٤٣	٢٢	يعنى	يعنى النبى
٢٦١	١٣	يكمل	لا يكمل	٣٤٤	الأخير	ج ١ ص ١	ج ١ ص ٣٧
٢٦٩	الأخير	شرح	شرح العراقى	٣٥٥	٤	يبين	كما يبين
٢٧٠	١٩	وما عادته	ومين عادته	٣٦٠	١٣	خضير	خضير
		أن يحكم	أن يحكم على	٣٦١	١٧	وعدل	وعدم
		الحديث	الحديث	٣٦٦	١٣	ولا يذكرون	لا يذكرون
٢٧٢	١٨	أخبره	أخبروه	٣٦٧	٢٠-٢١	وفى حجة	وحجة
٢٧٦	٣	وحكم	وحكيم			الترمذى بأنه	الترمذى أنه
٢٧٩	٩	أروع	أورع	٣٦٧	٢٥	فنوناً	فنوناً
٢٨٨	الحاشية	—	(١) شرح	٣٦٨	١٦	فقمن	فقمت
		العلل ق ٣٥ أ		٣٦٨	١٦	فنحضته	فنحضته
		(٢) ص ١٥٥		٣٧٢	١١	برفعه	يرفعه

صواب	خطأ	صحيفة	سطر	صواب	خطأ	صحيفة	سطر
كان سيئة	كان سيئة	١٦	٤١٦	ترجع	ترجع	٥	٣٧٥
المأجورات	المأجورات	٢٤	٤٢٠	مستلى	مستلى	١٦	٣٧٥
ان النبي	ان النبي	٢١	٤٢١	إلا في	إلا في	٥	٣٨١
محمول	محمول	٢٢	٤٢١	بالحديث	بالحديث	٦	٣٨٨
المدققين	المدققون	٢	٤٢٢	المثنى	المثنى	٢٥	٣٨٩
خضية	خطية	٣	٤٢٦	العرياني	العرياني	٢١	٣٩٣
أخته	أخت	١١	٤٣٠	العرياني	العرياني	١٥	٣٩٤
الشيء	شيء	١٥	٤٣٣	العقنبى	العقنبى	١٧ و ١٤	٣٩٦
وقع	ومع	١٣	٤٣٦	ونقل عن	ونقل عنه	١٥	٣٩٦
مفيدة	مقيدة	١٤	٤٤٠	روى ابن	روى فقه ابن	١٠	٣٩٧
القوائد	الطوائف	٢٥	٤٤٢	عينة	عينة	١٩	٣٩٩
جميع	جميع	٩	٤٤٣	(في أكثر)	(خ أكثر)	١٧	٤١٠
وانتجت	وانتخت	٤	٤٤٥	ص	ص	٢٧	٤١٣